تـأريخ تركـيا المعاصر

تأليف

مجموعة من الباحثين السوفيت

ترجمة

الدكتور هاشم صالح التكريتي

استاذ التاريخ الحديث فى كلية الآداب ـ جامعة بغداد

مكتب الفكر والتوعية في الأتحاد الوطني الكوردستاني

سليمانية ـ محلة : ئەندازياران ـ ١٠٤

شارع: ٣٢ ـ ١٠٣٢

رقم الدار ـ ٦٢

www.hoshyari.org

govarynovin@yahoo.com



اسم الكتاب: تاريخ تركيا المعاصر

تأليف: مجموعة من الباحثين السوفيت

الترجمة: الدكتور هاشم صالح التكريتى

التدقيق والمراجعة اللغوية: حسن عبدالكريم

التصميم الداخلي والغلاف: أميره عمر

طبع: مؤسسة حمدي للطباعة والنشر

الأيداع: (١٠٣٨) لسنة ٢٠٠٧

العدد: (٢٠٠٠) نسخة

التسلسل: (٢٤٥)

من منشورات مكتب الفكر والتوعية فى الأتحاد الوطني الكردستاني

الفهرست

تقديم

ان هذا الكتاب الذي نضعه بين يدي القارىء العربي يحقق هدفين أساسيين اولهما انه يوفر للقارىء العادي معلومات عامة يحتاجها عن تطور المجتمع التركي المعاصر. فيسهم بذلك في تعزيز الصلات بين العرب والأتراك لاسيما وان هذه الصلات تستند الى ارضية تاريخية وثقافية ودينية مشتركة ويساعده على فهم مايجري في تركيا في هذه الايام من تطورات لها انعكاساتها في عموم المنطقة، وثانيهما انه يؤلف، في الوقت نفسه، مصدراً مهماً للمختّصين والباحثين ولاسيما كلية الدراسات العليا الذين يتصدون لدراسة الجوانب المختلفة من تطور المجتمع التركي انطلاقاً من الحاجة الى معرفة مايجري في المنطقة من الاحداث والتطورات لما لهذه الأحداث من اثار على واقع شعوب المنطقة واوضاعها.

هناك عامل اخر دفعنا الى ترجمة هذا الكتاب وتقديمه للقارىء العربي هو المنهج الذي اعتمد في تأليفه والتحليلات التي ينطوي عليها والاستنتاجات التي توصل اليها مؤلفوه وهم صفوة من المختصين في الدراسات التركية في الاتحاد السوفيتي السابق، فالقارىء العربي اعتاد ان يتلقى المعلومات عن تركيا وغيرها من بلدان المنطقة من كتب محلية وغربية هي، على اهميتها ورصانتها، تختلف جذرياً عن هذا الكتاب في المنهج والتحليل. لهذا فاننا نعتقد ان هذا الكتاب، على الرغم من اننا لا نتفق مع كل

ما ورد فيه من تحليلات وتفسيرات، يؤلف اضافة نوعية لمعارفنا عن تركيا ويوفر للقارىء وجهة نظر اضافية تمكنه، الى جانب ما لديه من معلومات واراء مستقاة من مصادر اخرى، من تكوين صورة اكثر واقعية واكثر كمالاً لتاريخ تركيا المعاصر.

لقد التزمنا في ترجمة الكتاب بحرفية النص وسعينا جهد الامكان لان نضع الافكار التي ارادها مؤلفوه امام القارىء دون تزويق او تحريف تاركين المجال للقارىء الكريم ان يحكم بنفسه على صحة تلك الافكار او خطئها.

املنا كبير في ان يسد هذا الكتاب فراغاً في المكتبة العربية وان يكون مصدراً مفيداً للباحثين ولجميع المهتمين بتركيا المعاصرة.

والله ولي التوفيق

هاشم التكريتي



مقدمة هيئة التحرير

اصبحت تركيا، بخلاف الاغلبية الساحقة من الاقطار النامية في اسيا وافريقيا حالياً، دولة مستقلة سياسياً منذ المرحلة الاولى من الازمة العامة للرأسمالية. وقد افضت حركة التحرر الوطني للشعب التركي التي اتسعت بتأثير مباشر من ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى الى ان تقوم على انقاض الامبراطورية العثمانية التي كانت في يوم ما دولة جبارة، اول جمهورية برجوازية في الشرقين الادنى والاوسط.

لقد جرت في حياة الشعب التركي في سنوات العهد الجمهوري احداث مهمة وحصلت تغييرات كبيرة يمكن للمرء ان يكون تصورا عنها من كتاب البروفسور آ. ن ميللر"دراسات في تاريخ تركيا المعاصر". غير ان عشرين سنة مضت منذ ان خرج هذا الكتاب الى النور. وفي عام ١٩٦٥ صدر كتاب الاستاذ آ. د نوفيتشوف((تركيا. تاريخ مختصر)) الذي عرض فيه، رغم حجمه الصغير نسبياً، تاريخ الشعب التركي من سبعينيات القرن التاسع حتى العام ١٩٦٥. وما من شك في ان ذلك اعطى الكتاب طابع الدراسات غير التامة على الرغم من غنى مضمونها. وقد عرضت المراحل

الاساسية لتاريخ تركيا المعاصر في كراس الاستاذ آ. م. شمس الدينوف"الجمهورية التركية. دراسة مختصرة لتاريخها ١٩٢٣ ـ ١٩٦١".

ان الكتاب الراهن المخصص لاوساط القراء الواسعة وللاوساط العلمية على السواء يقدم عرضاً منتظماً اكثر تفصيلاً لتاريخ الدولة التركية الداخلي والخارجي في المرحلة المعاصرة(١٩١٧ ـ ١٩٦٧). وقد اعدت الكتاب مجموعة من الباحثين العاملين في معهد شعوب اسيا التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية ومعهد الشرقين الادنى والاوسط التابع لاكاديمية علوم جمهورية اذربيجان الاشتراكية السوفيتية وقسم الاستشراق في اكاديمية جمهورية ارمينيا الاشتراكية السوفيتية.

لقد شارك في كتابة فصول ومباحث الكتاب كل من:

١ـ ى. ك. سركيسيان ـ التمهيد

٢ـ آ. م, شمس الدينوف ـ(الفصل الأول نضال التحرر الوطني في تركيا ١٩١٨ـ ١٩٢٣) مبحث(الحرب التركية الطاشناقية) كتبه ى. ك. سركسيان)

٣ـ ى. ف. عليبيكوف ويو. آ. باكيروف و آ. ر. بيژيه و ت. ب. داداشوف وفا. ش. شيانوف و ن. ز. افنديثيا ـ ((الفصل الثاني النضال من أجل ترسيخ الاستقلال(١٩٢٣ـ ١٩٢٩)

٤ـ م. آ كريموف و ن. گ كيرييف و ۋ . ۋ ؟ تسيبولسكى ـ(الفصل الثالث. تركيا في مرحلة الازمة الاقتصادية(١٩٢٩ـ ١٩٣٣).

٥ـ ر. پ كورنينيكوف ـ (الفصل الرابع. السياستان الداخلية والخارجية قبل الحرب العالمية الثانية(١٩٣٣ـ١٩٣٩). (شارك في كتابة مبحث (الوضع الاقتصادي وخط السياسة الداخلية للاوساط الحاكمة في تركيا) كل من ن. گ . كيرييف و ۋ . ۋ . تسيبولسكى).

٦ـ پ. پ. موئيسيف ـ (الفصل الخامس. السياسة الداخلية والوضع الدولي اثناء الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩ـ ١٩٤٥)

٧ـ گ. ز. عليييف ـ(الفصل السادس. تركيا بعد الحرب العالمية الثانية(١٩٤٥ـ ١٩٥٠).

٨ــ آ. ب. بازيانتس و ر. ث. كونداكتشيان ـ (الفصل السابع. حكم الحزب الديموقراطي (١٩٥٠ـ ١٩٦٠).

٩ـ م. أ. گاسراتيان ـ (الفصل الثامن. التطور الاقتصادي والاجتماعي بعد انقلاب ١٩٦٠).

١٠ـ يو. أ. لي. قائمة الاحداث المهمة(١٩١٧ـ ١٩٦٧).

١١ـ أ. ك. سفير تشيفسكي. قائمة المصادر والفهارس.



تمهيد

انجزت حتى نهاية القرن التاسع عشر عملية تحول الامبراطورية العثمانية شبه الاقطاعية الى شبه مستعمرة للدول الامبريالية شغلت بريطانيا وفرنسا وضعاً سائداً في حياتها الاقتصادية والسياسية. غير ان الرأسمال الألماني بدأ في ثمانينيات القرن التاسع العشر تغلغلاً عاصفاً في الامبراطورية العثمانية الامر الذي ادى الى ان يتوسع الصراع التنافسي بين الدول الكبرى لدرجة كبيرة.

بلغت رؤوس الاموال الفرنسية المستثمرة في الدولة العثمانية عشية الحرب العالمية الاولى(٢٢٤٠)مليون فرنك في حين بلغت رؤوس الاموال الألمانية(١٢٨٠) مليون والانجليزية(٧٥٠) مليون.

كانت حصة رجال المال الفرنسيين في بنوك الامبراطورية العثمانية ٥٩٪ بينما بلغت حصة الألمان ٢٢٪ والانجليز ٨/٦٪. اما في صناعة التعدين العثمانية فان ٥/٧٦٪ من الاموال المستثمرة فيها كانت تعود للراسمال الفرنسي و٦/٦٪ للرأسمال الانجليزي و٤/٤٪ للرأسمال الألماني و٥/١٢٪ للرأسمال العائد لاقطار أخرى، ولكن الامبرياليين

الألمان كانوا حتى بداية الحرب قد احتلوا بشكل راسخ المركز الاول في مجال بناء السكك الحديدية في الدولة العثمانية.

كانت التجارة، التي كان الرأسماليون الانجليز يشغلون المركز السائد فيها قناة مهمة من قنوات تغلغل الدول الامبريالية في تركيا. وكان الاجانب يتمتعون بتسهيلات كبيرة مقررة فيما يسمى بنظام الامتيازات

وكان عبء ادارة الدين العثماني التي اسسها الدائنون الاوربيون في ١٨٨١كبيراً للغاية، حيث كان يعمل في هذه الادارة عشية الحرب العالمية ما يقرب من ٩الاف موظف كانت الخزينة تنفق عليهم ما يزيد على(٤٠٠) ألف ليرة سنوياً، كما وضعت تحت سيطرة هذه المنظمة الاجنبية التي كانت اداة للرأسمال الانجليزي والفرنسي في الدرجة الاولى اهم مصادر الدخل الحكومي في الدولة العثمانية. وكان المودعون الفرنسيون يمتلكون ٨٠٪ من سندات الدين العثماني الذي بلغت قيمته الاجمالية(١٤٤)مليون استرليني.

لقد كان عبء"الريجي" الفرنسية التي كانت تسيطر على انتاج التبغ وتمتلك امتياز شرائه في غاية الثقل على الفلاحين الاتراك زارعي التبغ، حيث كانت هذه المؤسسة تقوم بانتاج جميع منتجات التبغ وتتاجر فيها وتحصل على ارباح هائلة من استغلال ما بين(١٠٠)ألف و(٢٠٠) ألف عائلة من زارعي التبغ، لقد كانت تشتري الكيلوغرام الواحد من التبغ بسعر(٤/٣) قرش وتبيعه في السوق العالمي بـ(٣١)قرشاً.

كان البنك الحكومي العثماني الذي يملكه الماليون الانجليز والفرنسيون اداة أخرى استغلها الرأسمال الاجنبي لاستعباد الدولة العثمانية حيث كان هذا البنك يتمتع بامتيازات لا محدودة ويسيطر على ماليات البلاد.

كان الامبرياليون في سياسة النهب التي مارسوها في الدولة العثمانية يستندون الى النظام السلطاني الذي كان يحمي باندفاع التعسف الاقطاعي - البيروقراطي السائد في

البلد والاصناف الحرفية والحواجز الكمركية الداخلية فيقضي بذلك على اية امكانية لنمو الصناعة والتجارة الوطنيتين.

وكانت الزراعة في الامبراطورية العثمانية في غاية التأخر، فالاغلبية الساحقة من الفلاحين لم تكن تمتلك ارضاً و ٥/٦٥٪ من الارض المزروعة كانت تعود الى كبار الملاكين الذين لم يكونوا يؤلفون سوى ٥٪ من سكان الريف في الوقت الذي كان فيه ٨٧٪ من سكان الريف لايملكون سوى٤/٣١٪ من الارض، و٨٪ من الاستثمارات الفلاحية لم تكن تمتلك ارضاً بالكلية. وكان فلاحو الدولة العثمانية يعانون من ثقل الضرائب وكثرتها ومن تعسف الملاكين والمرابين وتجاوزات السلطات.

وكان وضع جماهير الشغيلة في القوميات غير التركية كالعرب والمقدونيين والارمن والاكراد وغيرهم ثقيلاً بشكل خاص، وكانت تركيا السلطانية تسعى الى صهر الشعوب التي وقعت تحت نيرها. لقد جردت الشعوب غير التركية من ابسط الحقوق الانسانية وكان النظام الاستبدادي يثير استياء مختلف فئات السكان في الامبراطورية العثمانية.

هب حزب"الاتحاد والترقي" الذي تأسس في تسعينيات القرن التاسع العشر الذي كان يعبر عن مصالح البرجوازية التركية الفتية والملاكين الليبراليين، ضد السلطة المطلقة التي كان السلطان يتمتع بها. وقد سلك الاتحاديون في جو الانتفاضات المعادية للاستبداد سبيل العمل المشترك مع الجماعات والمنظمات الاخرى المناهضة للنظام السلطاني، وقاموا في ١٩٠٨ بثورة برجوازية فوقية استولوا على السلطة واعلنوا ملكية دستورية.

تخلى حزب"الاتحاد والترقي" بعد وصوله الى السلطة عن الوعود التي قطعها على نفسه عشية الثورة. وهكذا فان ثورة الاتحاديين لم تخفف من وضع شعوب الامبراطورية العثمانية ولم تحرر البلد من التبعية شبه الكولنيالية.

لقد اشتد التعسف الذي كانت تتعرض له الشعوب الامبراطورية العثمانية المتعددة القوميات التي كانت تعاني من النير الاقطاعي ـ الاستبدادي، وكان الاتحاديون الذين

اعتمدوا مبدأ"العثمانية"[*] يسعون، كما هي حال من سبقهم، الى صهر جميع شعوب البلاد غير التركية، بالقوة. وكانوا يؤكدون بشكل ديماغوغي بانه لاتوجد في البلد أي قوميات غير قومية واحدة هي القومية العثمانية.

عمد الاتحاديون بعد حروب البلقان(١٩١٢ـ ١٩١٣) وبعد ان اقتنعوا بافلاس مبدأ"العثمانية" وبعدم قدرته على انقاذ الامبراطورية من الانحلال الى طرح مبدأ جديد هو"التركية" (الجامعة التركية) واستخدموه في السياسة الداخلية لصهر الشعوب غير التركية في الامبراطورية العثمانية بالقوة وفي السياسة الخارجية لتحقيق اهدافهم الاستيلائية أي لاخضاع جميع الشعوب الناطقة بالتركية والناطقة في المنطقة الممتدة من البسفور الى الطاي لسيطرتهم. يضاف الى ذلك ان الاتحاديين كانوا يستخدمون ايضاً مبدأ الجامعة الاسلامية الذي كان يعني اخضاع جميع الشعوب التي تدين بالاسلام للسيطرة التركية. وباشروا بعد ان وضعوا لانفسهم اهدافاً عدوانية بهذا الشكل، بأجراء اصلاح جذري في الجيش واعادة تسليحه بمساعدة بعثة ليمان فون ساندرس العسكرية، وكان الامبراليون الألمان في عهد الاتحاديين يشجعون نزعاتهم المغامرة بكل السبل أملين من وراء ذلك ابعاد الدول الاخرى من الحياة الاقتصادية والسياسية في الدولة العثمانية وفرض سيطرتهم عليها. وعدت قيادة حزب"الاتحاد والترقي" من جانبها المانيا"حامية" و"مدافعة" عن كمال البلد ووحدته من تطاولات بلدان الوفاق الودي التي كانت تدعو جهاراً لتقسيم الامبراطورية العثمانية. وفضلاً عن ذلك فان تلك القيادة كانت لها هي نفسها مخططات توسعية بشأن الاراضي الروسية والاراضي الواقعة في نطاق النفوذ البريطاني. ان ذلك هو الذي حدد مشاركة الامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الاولى الى جانب الحلف الثلاثي. ففي ٢ آب ١٩١٤، أي في اليوم التالي لاندلاع الحرب وقعت بين الحكومتين العثمانية والألمانية معاهدة سرية عسكرية. وفي ٣ آب قامت حكومة الاتحاديين، من أجل اخفاء حلفها السري مع المانيا وكسب الوقت للقيام

[*] كان الاتحاديون يسعون الى ان يحولوا بواسطة مبدأ"العثمانية" جميعة رعايا الامبراطورية الى امةعثمانية واحدة.

بالتعئبة، الى نشر بيان اعلنت فيه الحياد. ولتحقيق نفس الهدف بدأ انور باشا في ٥ آب محادثات مع گيرس، السفير الروسي في اسطنبول زاعماً ان الدولة العثمانية مستعدة للدخول في الحرب الى جانب الحلفاء.

وعلى الرغم من ان انصار انور باشا المعروف بميله الى ألمانيا كانوا اقلية في الحكومة الا انهم كانوا يهيمنون على المفاصل الاساسية في ادارة الدولة. ولم يعد خصومهم قادرين على مقاومة ضغط الميالين الى المانيا. وهكذا فبعلم من انور باشا بالذات وبتغاض من الاسطول البريطاني والفرنسي الذي كان يسيطر على البحر المتوسط سمح للسفينتين الحربيتين الألمانيتين"گبن" و"برسلاو" بالدخول الى الدردنيل.

في ١٢ تشرين الاول ١٩١٤ تقرر في اجتماع للجنة المركزية لحزب"الاتحاد والترقي" الدخول في الحرب. لقد كتب مولان زادة رفعت، الشخصية البارزة في حزب الاتحاديين يقول ان انور باشا قال في معرض تدليله على ضرورة مشاركة الدولة العثمانية في الحرب الى جانب المانيا بان((المانيا موافقة على ان نستعيد مصر والقفقاس وحتى ايران بقوة السلاح.... هكذا فليس هناك من شك في اننا نستطيع ان نفتح الطريق الى طوران ونحقق وحدة الترك)).

تسلم قائد الاسطول العثماني الاميرال الألماني سدشون من انور باشا في ٢٢ تشرين الاول امراً سرياً يقول((يجب ان يحوز الاسطول العثماني السيطرة على البحر الاسود. جدوا الاسطول الروسي وهاجموه حيثما وجدتموه دون اعلان الحرب)).

وفي ٢٩ تشرين الاول ١٩١٤قصف الاسطول العثماني فيودياو سيفاستيبول واوديا ونوفورسيسك. ورداً على هذا الهجوم الغادر اعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية.

كان لتركيا السلطانية، شأنها في ذلك شأن البلدان المتحاربة الاخرى، اهدافها الاستيلائية التي من اجلها دخلت الحرب العالمية. لقد جاء في النداء الذي اصدرته حكومة الاتحاديين قولها((ان مشاركتنا في الحرب العالمية تبررها مثلنا. ان مثل

امتنا.... تقودنا الى سحق عدونا المسقوفي من أجل ان نقيم بفضل ذلك الحدود الطبيعية لامبراطوريتنا التي تضم وتوحد جميع فروع عرقنا)).

لقد كان انور باشا ـ المبادر الرئيسى في الحملة ضد روسيا وملهمها ـ يرى ان القوات الروسية من القفقاس يؤلف مقدمة ضرورية لضم ايران الى التجمع المعادي لروسيا ولاثارة حركة واسعة بين سكان روسيا المسلمين[*]. وكان يعتقد بعدم امكانية تحقيق اماني الاتراك القومية دون مساندة المسلمين الموجودين خارج حدود الامبراطورية العثمانية.

لكن القوات الروسية التي كانت تحارب في جبهة القفقاس احبطت هذه الخطط المغامرة في الاشهر الاولى من الحرب. فبعد تحطيم القوات العثمانية في عملية سريكاميش التي استمرت من ٢٢ تشرين الاول ١٩١٤ الى ١٨ كانون الثاني ١٩١٥ وبعد الهجوم الناجح الذي قام به الجيش الروسي في ارمينيا الغربية في شباط ـ آيار ١٩١٥ طهرت ملاذكرد وباشكاله وشاتاخ وقطور وارزيش و وان من القوات العثمانية.

انتقلت القوات الروسية في كانون الثاني ١٩١٦ الى الهجوم في الاتجاه الرئيسى نحو قارص ـ ارضروم واستولت على ارضروم. وقد تكبد العثمانيون في عملية ارضروم التي استمرت من ١١ كانون الثاني الى ١٧ شباط اكثر من ٦٠ألف قتيل.

كان للاستيلاء على ارضروم اهمية عسكرية ستراتيجية كبيرة حيث اصبح وسط الاناضول بنتيجته مهدداً، وبالفعل واصلت القوات الروسية هجومها فاحتلت طرابزون في نيسان وارزنجان في تموز.

انتهت محاولات القيادة العثمانية طرد القوات الروسية من المواقع التي احتلتها في شرق الاناضول بالفشل. ولم يصب الجيش العثماني النجاح في الجبهات الاخرى ايضاً. وقد كان على القوات العثمانية في الجبهة السورية ـ الفلسطينية، بموجب الخطة الستراتيجية التي وضعتها القيادة الألمانية ـ العثمانية، ان تعبر قناة السويس وتتوغل في مصر ومن

[*] علق الاتحاديون في عملهم على تحقيق خططهم الآستيلائية، أمالاً كبيرة على اعلان السلطان للجهاد في ١١ تشرين الثاني ١٩١٤. ان دعوة جميع المسلمين" للحرب المقدسة" ضد بريطانيا وروسيا وفرنسا لم تجر دون ايعاز من ألمانيا التي كانت تعتقد بان اعلان مثل هذه الحرب سيخلق مصاعب كبيرة لدول الوفاق.

ثم في شمال افريقيا وتفرض سيطرتها هناك. لكن الانجليز تمكنوا من صد الهجمات المتكررة على قناة السويس بضربات مقابلة. غير ان القوات العثمانية الحقت بهم في جبهة ما بين النهرين هزيمة كبيرة بالقرب من المدائن واسرت بقايا قوات الحملة الانجليزية التي حوصرت في الكوت. ولم تنشط القوات الانجليزية والفرنسية اعمالها الهجومية الا بعد ان اضطرت القيادة العثمانية الى نقل قوات كبيرة من الجبهة السورية ـ الفلسطينية وجبهة مابين النهرين وارسلتها لمواجهة جيش القفقاس الروسي.

لقد ضربت العمليات العسكرية اقتصاد جميع اقاليم الامبراطورية العثمانية. واستغلت سلطات الاتحاديين ظروف الحرب لنهب السكان حيث كانت تأخذ منهم المنتجات الزراعية بأسعار تافهة وتصادر ماشية العمل لسد حاجات الجيش، فقد صودر في شهر واحد، بأعتراف قائد الجيش العثماني الرابع في الجبهة السورية ـ الفلسطينية جمال باشا، ١٤ ألف جمل من العرب لاغراض حملة السويس الاولى. وقد مات مئات الألوف من السكان من الجوع والاوبئة. ويكفي في هذا الصدد ان نذكر ان عدد السكان في سوريا ولبنان قد تقلص بمقدار ٤٠٪.

اثارت الاساءات واعمال القمع التي كانت تمارس ضد العرب غضباً عاماً في جميع الولايات العربية. وعلى الرغم من ان السلطات العثمانية استطاعت ان تتلافي الانتفاضة العامة التي كان الاعداد لها يجري في سوريا ولبنان وفلسطين والعراق، الا ان العرب تحولوا الى حرب الانصار التي اتسعت لدرجة كبيرة نتيجة للا نتفاضة التي قامت في الحجاز.

اعلن الحسين رئيس الثوار وحاكم مكة نفسه ملكاً لكل الاقطار العربية وعدد في بيانه الذي وجهه الى العرب جميع الاعمال الوحشية التي ارتكبتها السلطات العثمانية بحق عناصر حركة التحرر القومي ودعا الى الثورة على طغيان الثلاثي ـ انور وطلعت وجمال.

كانت بريطانيا قد بـدأت منـذ تـشرين الثـاني ١٩١٤مفاوضـات مـع الحـسين حـاكم الحجاز تهدف الى دفعه الى الاطاحـة بالـسيادة العثمانيـة. وقـد اقترحـت بريطانيـا عـلى الحسين في هذه المحادثات المساعدة وضمان اسقلاله المقبل، غير ان المستعمرين الانجليـز، كما اظهرت الاحداث فيما بعد، لم يكونوا ينـوون مـنح العـرب الاسـتقلال بعـد الحـرب. تشهد على ذلك المفاوضات السرية التي جـرت بـين اقطـار الوفـاق الـودي حـول تقـسيم الدولـة العثمانيـة بعـد الحـرب ولا سـيما تقـسيم اقاليمهـا العربيـة. لقـد بـدأت هـذه المفاوضات في لندن في كانون الاول ١٩١٥ حيـث مثـل بريطانيـا الخـبير بـشؤون الـشرق الادنى مارك سايكس ومثل فرنسا قنصلها العام السابق في بيروت جورج بيكو.

عقدت في شباط ١٩١٦ بين بريطانيا وفرنسا اتفاقية نصت على ان يذهب جنوب ما بين النهرين مع بغداد بعـد الحـرب الى بريطانيـا وتـصبح الاجـزاء الداخليـة مـن مـابين النهرين منطقة نفوذ بريطانية وتذهب سوريا الغربية ولبنان. وكليكيا والمدن. عينتـاب واورفة وماردين ودياربكر وحكارى الى فرنسا. اما شرق سوريا وولايـة الموصـل فتـصبح منطقة نفوذ فرنسية وتوضع فلسطين تحت ادارة الحلفاء المشتركة.

في ربيع ١٩١٦انضمت روسـيا القيـصرية الى اتفاقيـة سـايكس بيكـو وذلـك بعـد ان حصلت على حصتها من تقسيم الممتلكات العثمانية في آسيا. لقد عقدت هذه الاتفاقية في تكتم شديد عن العرب والغت كلياً بنود الاتفـاق الـذي ذكرنـاه اعـلاه بـين بريطانيـا وحاكم مكة الحسين والذي عقد بنتيجة المفاوضات التي جرت بينهـا في تـشرين الثـاني ١٩١٤، غير ان ذلك لم يعق المستعمرين الانجليز عن اتخاذ دور" المـدافعين" عـن مـصالح الشعب العربي.

لقد زاد نضال الشعب في الحجاز والعراق وسوريا وفلسطين ولبنان هذا النضال الـذي استغلته بريطانيا وفرنسا لطرد العثمانيين وفـرض سـيطرتهما عـلى تلـك الاقطـار، مـن قسوة السطات العثمانية على العرب فقد اعدم وارسل الى معسكرات الاعتقـال الآلاف من العرب في الاقطار المذكورة ونظمت مـذابح جماعيـة للـسكان المـدنيين. ولكـن القمـع

الذي مارسته السلطات العثمانية لم ينل عزم العرب على النضال ضد الـنير العثمـاني البغيض.

لقـد ادى نـضال العـرب في سـنوات الحـرب دوراً هامـاً في الهزيمـة النهائيـة للقـوات العثمانية ـ الألمانية في جبهـة مـابين النهـرين والجبهـة الـسورية ـ الفلـسطينة وفي تحريـر الاقطار العربية من السيطرة العثمانية التي استمرت اربعة قرون.

فقـدت الدولـة العثمانيـة نتيجـة للعمليـات الحربيـة في ١٩١٤ـــ ١٩١٧كـل شـرق الاناضـول تقريبـاً ومـا بـين النهـرين وسـوريا وفلـسطين ولم تـستطع القـوات العثمانيـة المحافظة. الا على شبه جزيـرة غـاليبولي حيث اجبرت البريطـانيين والفرنـسيين عـلى سحب قواتهم التي انزلوها هناك.

عمـدت حكومـة الاتحـاديين في سـعيها لتحقيـق اهـدافها الاسـتيلائية ورغبتهـا في القضاء على حجة ملائمة لتدخل الدول في الـشؤون الداخليـة للامبراطوريـة العثمانيـة الى انتهاج سياسة صهرالسكان الارمن في ارمينيا الغربية بالقوة وقامت بنفـي الارمـن الى مـابين النهـرين وسـوريا ومنـاطق الامبراطوريـة الاخـرى. وقـدمات عـدد كـبير مـن الارمن اثناء المذابح التي نظمتها لهم حكومة الاتحاديين الرجعية. أن اربعة سـنوات مـن الحرب أصابت الأقتصاد الزراعي_الأساس الاقتصادي للامبراطورية العثمانية بـالخراب، فقد استدعي الجيش العثماني ثلاثة ملايين ـ فرد أي جميع الرجال الذين في سن الخدمة ولم يبق في قرى اسيا الصغرى في واقع الامر رجال مؤهلـون للعمـل الامـر الـذي افقـد الاقتصاد الزراعي الايدي العاملـة، كمـا صـودرت الحاجـات الـتي تحتاجهـا الجـيش مـن الخيول وكل الماشية تقريباً. وقد ادى ذلك الى ان يظل القسم الاغلب من حقول الفلاحين غير مزروع. فأذا ما كانت مساحة الارض المزروعة في الدولـة العثمانيـة قبـل الحـرب٦٠ مليون دونم فانها اصـبحت في نهايـة الحـرب مليـون٢٥ دونمـاً فقـط. ولم يكـن يـزرع في ولايات اورفة ودياربكر وبعض الولايات الاخرى الا ١٥٪ فقط من المساحة الـتي كانـت تزرع في السابق.

لقد ادت هذه الظروف الى ان تفرض الحكومة في ١٩١٦ واجباً زراعياً اجبارياً الزم بموجبه جميع سكان الريف ممن تتراوح اعمارهم ما بين ١٦ و٦٠سنة بزراعة الارض. وفرضت على كل من يتهرب من هذا الواجب غرامة بل وحتى السجن لمدة تصل الى ثلاثة اشهر. وألقت بالاضافة الى ذلك، كتائب زراعية خاصة للعمل في الحقول وأخذت الحكومة تصدر من خلال المصرف الزراعي اعتمادات لتسليف المزارعين. وقد استغلت هذه الاجراءات من قبل علية سكان الريف بالدرجة الاولى، استولى كبار المزارعين واغنياء الفلاحين، الذين انقذوا انفسهم من الخدمة العسكرية على مزارع الفلاحين الذين ذهبوا الى الحرب. وكان الملاكون واغنياء الفلاحين اعطوا جزءاً من ارضهم الى من لا يملك ارضاً من الفلاحين فيحولوهم بذلك الى محاصصين وفضلاً عن ذلك كان اغنياء الريف يكسبون من تجهيز الجيش العثماني بالمواد غذائية والعلف.

كانت الحكومة تصادر آخر احتياطيات الحنطة والشعير والرز التي لدى الفلاحين تأخذ منهم حتى البذور المخصصة للزرع. وكان قسم لا يستهان به من هذه الحاصلات يرسل الى المانيا والنمسا والمجر.

لقد كانوا يشترون الحبوب من الفلاحين بأسعار تافهة زاعمين انها لسد حاجات الجيش، وفضلاً عن ذلك كان على الفلاح ان يقوم بنفسه بنقل هذه الحبوب الى المخازن العسكرية ويتسلم في مقابل ذلك، بدلاً من النقود شهادة لا تصلح لشيء.

انتشرت الامراض الوبائية في الامبراطورية بسبب الجوع والظروف غير الصحية، فقد توفي في سنوات الحرب بسبب الجوع والاوبئة في اسيا الصغرى ٥/٢ مليون شخص. وكانت الامراض منتشرة بشكل خاص في الولايات الشرقية التي كان فيها ٧٢٪ من السكان مرضى بالتيفوس و١٤٪ يعانون من مرض الملاريا المزمن وواحد من كل احد عشر شخصاً كان مريضاً بالسفلس.

حصلت في الصناعة في سنوات الحرب تغييرات جوهرية منذ أن تكبدت بعض فروعها خسائر كبيرة بينما توفر لفروع آخر دافع للنمو. وقد كانت الفروع المرتبطة

بالتصدير كصناعة التبغ والصناعات الصوفية وانتاج الحرير الخام. اكثر فروع الصناعة معاناة فقد انخفض انتاج الغزل الصوفي مثلاً بمقدار خمس مرات وانتاج الحرير الخام بمقدار ثلاث مرات. كذلك تقلص انتاج الفحم بأكثر من أربع مرات(من ٨٢٧ ألف طن في ١٩١٣ الى ١٨٦ألف طن في ١٩١٨ وظهرت في تلك المرحلة فروع صناعية جديدة لخدمة حاجات جبهات القتال. ولم تنشأ المشاريع الجديدة في اسطنبول وغيرها من الموانىء التي كانت معرضة لضربات قوات الوفاق وانما أنشأت في وسط الاناضول. وقد ساعد على نمو المشاريع الصناعية التركية ايضاً توقف استيراد البضائع الاوربية. واستغلت الحكومة ظروف الحرب فرفعت الضرائب الكمركية الى ٣٠٪ من قيمة البضاعة المستوردة واعلن عن الغاء نظام الامتيازات واخذت التجارة الخارجية والداخلية تنتقل الى ايدي البرجوازية الوطنية التركية التي اخذت بالنمو السريع والى ايدي الملاكين الذين جمعوا ثروات ضخمة من المضاربة في توريدات الحاجات العسكرية وقد انتقل اليهم كلياً تجهيز البلاد بالمواد الغذائية.

لقد انعكست الحرب التي دامت اربع سنوات بشكل كارثي على الوضع المالي للامبراطورية العثمانية فقد بلغت الاموال التي صرفت على الحرب حتى العام ١٩١٨مليار ليرة ذهب وهو مبلغ ضخم للغاية.

أخذت تبعية الدولة العثمانية لألمانيا القيصرية تزداد في سنوات الحرب أكثر فأكثر، فقد كان الاختصاصيون والمستشارون الألمان متواجدين في الوزارات العثمانية المختلفة بل كانوا هم الذين يديرونها من الناحية الواقعية. وكان الضباط الألمان وعلى رأسهم ليمان فون ساندرس وفون در گولتس باشا يشغلون المواقع القيادية الاساسية في الجيش والاسطول العثمانيين. وقد وصل عدد العسكريين الألمان الموجودين في الدولة حتى نهاية الحرب الى(٨٠٠) ضابط و(١٨) ألف جندي. كتب لينين في كانون الثاني ١٩١٧ يقول: ((ان المانيا الان حولت تركيا الى تابع مالي وعسكري لها[*])).

---

[*] ڤ. اي. لينين. اللاعنفية البرجوازية واللاعنفية الاشتراكية جـ ٣٠ ص ٢٤٧

لقد وقع عبء الحرب الثقيل والحرمانات والمشاق التي سببتها على عاتق الجماهير الشعبية بالدرجة الاولى، فاخذ الغضب والاحتجاج في صفوف الشعب التركي يزدادان على سياسة الزعماء الاتحاديين وعلى تسلط الطغمة العسكرية الألمانية الذين اوصلوا البلد الى الخراب التام واجبروه على تقديم صحايا لا تحصى. وكان الاستياء من نظام الاتحاديين يشتد من يوم لاخر ولم يلبث التذمر الصامت ان تحول بسرعة الى تمرد مكشوف فاتسعت الاضرابات خصوصاً بعد سقوط ارضروم حيث شارك فيها الألوف من الاشخاص.

انتشرت في جميع انحاء البلاد منشورات تدعو السكان والجيش الى الانتفاضة على طغمة انور والتسلط الألماني، وجاء في احد هذه المنشورات قوله((ان انور وطلعت حولوا تركيا الى دولة تابعة لألمانيا التي ما فتأت تعتصر منها باطراء منتظم آخر عصير فيها)). واتسعت في انحاء مختلفة من الانضول انتفاضات قامت بها الجماهير المسلحة ضد السلطات المحلية واغنياء الفلاحين. وقد شكل الجنود الهاربون من الخدمة النواة الاساسية للثوار حيث ألفوا فصائل من الانصار انضم اليها المئات من الفلاحين. واشتعلت في ١٩١٥ انتفاضة في ولاية آيدن وقامت في السنة نفسها اضطرابات فلاحية واسعة في الاجزاء الشمالية والجنوبية من الاناضول.

لقد ادرك الكثير من ممثلي الطبقات المستغلة في الدولة العثمانية افلاس سياسة زعماء الاتحاديين وازداد الاستياء من الاتحاديين في الاوساط البرلمانية وبين ضباط الجيش بل وحتى بين الاوساط القريبة من السلطان، ونظمت في اسطنبول في سنوات الحرب اكثر من مرة مؤمرات هدفها القيام بانقلاب يوفر للدولة العثمانية إمكانية الخروج من الحرب العالمية.

ابدت ثورة اكتوبر الاشتراكية في روسيا تأثيراً كبيراً على تطور حركة الانصار في الدولة العثمانية فقد الهمت افكار اكتوبر التحررية والرد الماحق الذي قامت به شعوب روسيا لقوات التدخل وقوات الحرس الابيض المضادة للثورة. جماهير الشغيلة في الدولة

العثمانية للنضال ضد اعدائهمالداخليين والخارجين فأنتشرت في النهاية ١٩١٧وفي ١٩١٨ في البلاد بقوة حركة جديدة للجماهير الفلاحية وبلغت من السعة درجة اعاقت معها عملية التجنيد الى الجيش. وكانت انتفاضات الفلاحين العثمانيين ذات طابع سياسي واضح جداً.

كانت فصائل الانصار في شمال الاناضول تعمل برئاسة ساري ـ ايفي الذي كان يستولي على الخيل وماشية العمل والحبوب من الاغنياء ويوزعها على الفقراء فتمتع بشعبية واسعة بين الجماهير الفلاحية. كذلك احرز فصيل الانصار الكبير الذي كان يقوده محمد ديمرجي ايفي شهرة كبيرة. وكان هذا الفصيل يعمل في مناطق آيدن واديميش ودينزلي وازمير. وكانت فصائل الانصار تسيطر ايضا على كل منطقة. بورصة تقريباً وتعمل بشكل ناشط على طول سكة حديد ازمير ـ باندرما.

وشمل التذمر الثوري أيضاً شغيلة المدن والمثقفين الذين عبروا عن تعاطف صادق مع السلطة السوفيتية وسياستها لانهم كانوا مطلعين بشكل أفضل على الاحداث الثورية التي كانت تجري في روسيا. وكان للنداء الذي وجهته الحكومة السوفيتية في ٣٠ كانون الاول ١٩١٧((الى جميع شغيلة روسيا والشرق المسلمين)) أهمية كبيرة لشعب الدولة العثمانية ولكل العالم الاسلامي المضطهد فقد اعلنت الحكومة السوفيتية في هذه الوثيقة التاريخية تقول: (ان الاستعباد لا ينتظركم من روسيا وحكومتها الثورية بل من وحوش الامبريالية الاوربية. من اولئك الذين حولوا وطنكم الى"مستعمرة" لهم منهوبة ومختلسة)).

لا تضيعوا الوقت وألقوا من على كواهلكم ناهبي ارضكم الابديين. لا تتركوهم ينهبون ربوعكم العزيزة أكثر من ذلك. يجب ان تكونوا انتم انفسكم اصحاب بلادكم. انتم انفسكم يجب ان تبنوا حياتكم بأنفسكم وبالشكل الذي تريدون. ان لكم الحق في ذلك لان مصيركم في ايديكم.*

* ((وثائق السياسة الخارجية للأتحاد السوفيتي)) ج.١، موسكو ١٩٥٧، ص ٣٥

وفر هذا النداء ومرسوم الحكومة السوفيتية حول عقد صلح بدون ضم وتعويضات، للحكومة العثمانية امكانية الخروج من الحرب وانقاذ البلد من كارثة عسكرية، لكن الاوساط الحاكمة، في الدولة العثمانية الذين كانت تتملكهم الرغبة في التوسع استغلوا نشاط احزاب الثورة المضادة ـ المناشفة والطاشناق والمساواتيين وحددوا هجومهم على القفقاس. وقد ذكر العقيد بركوك الذي شارك في التدخل العثماني فيما وراء القفقاس بان الهدف من هذا الهجوم هو الاستيلاء على القفقاس وايران وآسيا الوسطى. وفضلاً عن ذلك كان الاتحاديون، على مايذكره بروك، يأملون بان يتجنبوا انفجار الغضب الشعبي داخل البلد ويرفقوا من هيبتهم التي كانت قد تقوضت ويبعثوا الحماس في الجيش والشعب بواسطة هجوم ناجح يقومون به على القفقاس.

كان الحقد الشديد على البلاشقة والخوف من النجاحات التي حققتها الثورة الاشتراكية في روسيا يدفعان قادة الاتحاديين أيضاً الى القيام بمغامرة اثيمة ضد روسيا السوفيتية.

وهكذا قام الجيش العثماني في اواسط شباط ١٩١٨ بهجوم على طول جبهة القفقاس خارقاً بذلك شروط هدنة برست ليتوفسك الموقعة في ٢(١٥)* كانون الاول ١٩١٧ بين روسيا السوفيتية من جانب والمانيا والنمسا ـ المجر والدولة العثمانية من جانب آخر. وتصدت للهجوم الوحدات الوطنية الارمنية ـ الگروزية التي كانت قد حلت محل القوات الروسية بعد ان تركت هذه الاخير الجبهة بموجب معاهدة برست ـ ليتوفسك.

انهارت حكومة اتحاد القفقاس التي كان البرجوازيون قد الفوها وتشكلت ثلاث جمهوريات هي گروزيا المنشفية وارمينيا الطاشناقية واذربيجان المساوية وعقدت الدولة العثمانية في باطوم مع كل هذه الجمهوريات معاهدة جائرة، وقد سهلت خيانة عناصر

* ٢كانون الاول حسب التقويم القديم الذي كان مستخدماً في روسيا قبل ثورة اكتوبر و١٥كانون الاول حسب التقويم الحالي ـ المترجم

الثورة المضادة فيما وراء القفقاس للقوات العثمانية الاستيلاء على باكو في ١٥أيلول ١٩١٨.

احتجت حكومة روسيا السوفيتية أكثر من مرة على استيلاء المحتلين العثمانيين على ما وراء القفقاس مستندة في ذلك على معاهدة برست ليتوفسك، ثم ألغت في مذكرة لها مؤرخة في ٢٠ أيلول ١٩١٨ الاجزاء الخاصة بالدولة العثمانية في تلك المعاهدة.

لقد استنزف التدخل فيما وراء القفقاس آخر قوى الامبراطورية العثمانية وفضحت مغامرة القفقاس التي حاكها الاتحاديون رغم ارادة شعب الدولة العثمانية الجوهر العدواني لسياستهم ولم تؤد هذه المغامرة الا الى التعجيل بهزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى.

ادى الهجوم على القفقاس الى ان يسوء وضع القوات العثمانية في جبهة مابين النهرين والجبهة السورية ـ الفلسطينية ذلك ان افضل الفرق العثمانية كانت قد نقلت الى جبهة القفقاس. وهكذا الحقت قوات الوفاق ومعها الثوار العرب اعتباراً من اواسط أيلول وفي تشرين الاول ١٩١٨ عدداً من الهزائم الكبيرة بالقوات العثمانية وطردتها من مابين النهرين وفلسطين وسوريا.

وقبل ذلك وفي ١٥أيلول اخترقت قوات الحلفاء الجبهة في مقدونيا واجبرت بلغاريا على الاستسلام فأنفتح الطريق الى العاصمة العثمانية امام قوات الوفاق واضطرت حكومة الاتحاديين التي الحقت بالبلد كارثة عسكرية كبيرة الى التخلي عن السلطة في ٧ تشرين الاول ١٩١٨. وقبل ذلك اعترف الصدر الاعظم طلعت باشا في مؤتمر حزب((الاتحاد والترقي)) باءفلاس سياسة الاتحاديين حين اعلن يقول((لقد فشلت سياستنا ولهذا لم يعد ممكنا ان نحتفظ بالسلطة بأي شكل من الاشكال)). وبعد ان اندحر القادة الاتحاديون بهذا الشكل هربوا الى المانيا على ظهر غواصة المانية.

ترأس الحكومة الجديدة عزت باشا الذي كان بريطاني التوجه يبحث عن طريقة لعقد الهدنة مع الوفاق الودي، وقد وقعت الهدنة بين بلدان الوفاق والدولة العثمانية في ٣٠ تشرين الاول على ظهر السفينة البريطانية(اجاممنون) التي كانت راسية في ميناء مودرس(في جزيرة ليمنوس) وبموجبها اعترفت الدولة العثمانية باندحارها التام.

نصت هدنة مودرس على احتلال الحلفاء لموانئ البسفور والدردنيل وعلى حرية مرور سفن الوفاق الى البحر الاسود عبر المضايق وتسريح الجيش العثماني بأستثناء القوات اللازمة لحراسة الحدود والمحافظة على النظام في الداخل وتسليم جميع السفن الحربية الموجودة في المياه العثمانية أو في المياه التي يحتلها العثمانيون، وعلى حق الحلفاء في احتلال كل النقاط الستراتيجية في حالة قيام ظروف تهدد أمنهم، وحرية سفنهم بأستخدام جميع الموانئ والمراسي وعلى سحب القوات العثمانية من ماوراء القفقاس ووضع جميع السكك الحديدية بما في ذلك سكك حديد ماوراء القفقاس تحت تصرف قيادة الوفاق وحق الحلفاء في احتلال باطوم وباكو واستسلام جميع الحاميات الموجودة في الحجاز واليمن وسوريا ومابين النهرين لقيادة الحلفاء وسحب القوات العثمانية من كليكيا..... والخ.

وهكذا انتهى من الناحية العملية وجود الدولة العثمانية نتيجة لاندحارهافي الحرب العالمية الاولى.



الفصل الاول

نضال التحرر الوطني في تركيا في (١٩١٨ ـ ١٩٢٣)



احتلال دول الوفاق الودي لتركيا ونهوض الحركة المعادية للاستعمار

باشرت دول الوفاق الودي بعد التوقيع على هدنة مودرس باءحتلال المناطق العسكرية الستراتيجية والاقتصادية المهمة في البلاد ففي ١٣ تشرين الثاني ١٩١٨ دخلت سفن الحلفاء(البريطانية والفرنسية والايطالية وبعدها بوقت قليل الامريكية أيضاً)الى القرن الذهبي وانزلت قوات في اسطنبول وقامت باءحتلال المناطق المحصنة في المضايق. لقد حولت دول الوفاق اسطنبول الى قاعدة للكفاح ضد روسيا السوفيتية وضد حركة التحرر الوطني في اقطار الشرق الادنى والبلقان.

قامت بريطانيا بحجة ضمان أمن مواصلات قواتها في مابين النهرين بالاستيلاء على منطقة الموصل الغنية بالنفط والاسكندرونة ـ الميناء المهم على البحر المتوسط، وكانت هاتان المنطقتان قد ظلتا حتى يوم عقد الهدنة بيد العثمانيين واحتل البريطانيون أيضاً عينتاب ومرعش واورفة واسكي شهر وافيون قره خصار وكوتاهية وفرضوا سيطرتهم على سكة حديد الاناضول ـ بغداد وعلى موانىء البحر الاسود وانزلت فصائل بريطانية في سامسون وطرابزون كما ارسلت قوات الى ميرزفون وانقرة أيضاً.

اما القوات الفرنسية فقد احتلت مرسين ومنطقة اطنة ومنطقة الفحم الحجري زونكلداغ وحلت في خريف ١٩١٩ محل البريطانيين في انطاليا وكوشاداسي ثم احتلت بعد ذلك قونية واسبارطة وبودروم وماركي ومارماريس.

وفي ١٥آيار ١٩١٩ وبقرار من مؤتمر الصلح في باريس قامت القوات اليونانية باءحتلال ازمير محتمية بالسفن الحربية العائدة لبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة. وقد

بلغ عدد قوات الاحتلال في الاناضول وفراقيا في بداية ١٩٠٩ ـ(١٠٧)آلاف عدا اليونانيين.

لقد عين المحتلون في اسطنبول مندوبين سامين لهم وحلوا مجلس النواب وفرضوا الرقابة ومنعوا الاجتماعات والتجمعات وقاموا بحملات اعتقال واسعة، واعادوا نظام الامتيازات الذي كان قد الغي في بداية الحرب العالمية الاولى ووضعوا البنوك والمصانع والمناجم والسكك الحديد ودوائر الدولة تحت سيطرتهم. ووضعت قيادات القوات العثمانية ووزارة الحرب تحت اشراف ضباط من الحلفاء وتحلل الجيش العثماني. وسلمت الدولة العثمانية للحلفاء حتى النهاية(١٩١٨ـ (١٤٥) ألف) بندقية و(١٨٦٧)مدفعاً و(٦٨٢)رشاشاً، واستولى الحلفاء أيضاً على المستودعات العسكرية في اسطنبول؟ وقلعة وعلى مؤسسات الصناعة العسكرية العثمانية.

وتحول السلطان وحكومته الى خدم مطيعين للمستعمرين البريطانيين والفرنسيين الذين حلوا محل المستعبدين الألمان. وترأس الحكومة بدلاً من احمد عزت باشا، احمد توفيق باشا ومن ثم قائد حزب((الحرية والأئتلاف)) الموالي للبريطانيين الداماد فريد باشا. وكان هذا ممثلاً بارزاً للبيروقراطية الاقطاعية ـ العسكرية ومدافعاً متحمساً عن مملكة السلطان. وقد قامت حكومة الداماد فريد باشا، بحجة إعادة النظام والهدوء، بتأليف فصائل تأديبية من الجندرمة واجرت اعتقالات واسعة واحيت المحاكم العسكرية واقصت الكثير من كبار الموظفين وقادة الفيالق في الجيش ممن لم يرغب في ان يطيع المحتلين طاعة عمياء، لذا فقد انعدم نفوذها انعداماً تاماً نتيجة لخيانتها الصريحة لمصالح البلاد القومية. لقد ادت بريطانيا الدور الرئيسي في استعباد الدولة العثمانية. فقد استغلت تفوقها العسكري في الشرق الادنى واستقرت لا في الولايات السابقة فقط بل في تركيا نفسها، وادت سيطرة بريطانيا على تركيا الاسيوية* الى توتر العلاقات بين الدول الاستعمارية، فقد جذبت المنابع الغنية جداً بالنفط والخامات

* يقصد المؤلف هنا ممتلكات الدولة العثمانية، السابقة في آسيا ـ المترجم

الاخرى انتباه احتكارات اوربا الغربية واثارت فيها صراعاً حاداً من أجل امتلاك هذه الثروات. وقد اظهر استعماريو الولايات المتحدة، الذين جمعوا ثروات هائلة من الحرب، فاعلية كبيرة أيضاً في اقتسام ارث الامبراطورية العثمانية الى جانب المستعمرين البريطانيين والفرنسيين. وكان ما يسمى ببرنامج ولسن"للسلام" الذي طرح في ((بنوده الاربعة عشر)) يخدم الاهداف التوسعية للولايات المتحدة. وكان المحتلون الامريكان الذين قدموا الى اسطنبول، الرسميون منهم وغير الرسميين يقومون، تحت شعار"المدافع"عن تركيا بحملة واسعة لصالح منح الولايات المتحدة الانتداب عليها.

كان الحلفاء قد قرروا مصير الامبراطورية العثمانية على الرغم من الخلافات الجدية بينهم فيما يتعلق بتقسيمها، فقد عبرت الدول المنتصرة بشكل مكشوف عن رغبتها في القضاء على كيان الدولة التركية وجاء ذلك على لسان رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج حين صرح بكل صفاقة قائلاً: (ليس هناك مايثير اسفنا لخروج تركيا من المسرح).

لقد تضمن مشروع معاهدة الصلح الذي وضعته لجنة من الخبراء تابعة لمؤتمر الصلح في باريس الابقاء على"دولة" تركية صغيرة في وسط الاناضول يرأسها السلطان ولكنها تظل من الناحية الفعلية تحت سيطرة دول الوفاق. اما بقية مناطق الدولة العثمانية فقد كان الامبرياليون يزمعون اقتسامها فيما بينهم. وهكذا منذ اقتسموا الدولة العثمانية وهي حية على حد تعبير لينين*.

لم يكن بأمكان الشعب التركي ان يتقبل امكانية تحويل بلده الى مستعمرة لذا فأنه لم يخضع للامبرياليين وهب للنضال المسلح ضد المحتلين على الرغم من التعب والانهاك الذي سببته له الحرب. وقد ابدت ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا تأثيراً كبيراً على قيام هذا النضال.

لقد فتحت ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى عصراً جديداً من الثورات التحررية في المستعمرات والبلدان التابعة، فقد ايقظت شعوب الشرق وانهضتهم للنضال ضد

* انظر: ف. اي. لينين، المؤتمر الثاني للاممية الشيوعية ١٩ تموز ـ آب ١٩٢٠، ج٤١ ص ٢١٨.

المستعبدين الاجانب. وقد اشار لينين الى ذلك بقوله: ((تأتي بعد مرحلة يقظة الشرق في الثورة المعاصرة مرحلة مشاركة جميع شعوب الشرق في تقرير مصائر العالم من أجل ان لا تكون موضوعاً للاثراء فقط. ان شعوب الشرق تستيقظ من أجل ان تنشط عملياً ومن أجل ان يقرر كل شعب قضية مصير البشرية جمعاء[*]))

لقد اثارت الدولة السوفيتية التي ولدت من ثورة اكتوبر تعاطف الجماهير الشعبية في الشرق وبدأت منذ الايام الاولى لوجودها نضالاً لا يعرف الكلل من أجل السلام بين الشعوب ومن أجل حرية واستقلال الامم كبيرها وصغيرها. ان الدولة السوفيتية بدفاعها الحازم عن مبدأ المساواة واحترام سيادة الشعوب وحريتها، ادانت دون تحفظ سياسة الحروب التوسعية. سياسة العدوان سياسة اضطهاد الشعوب واستعبادها.

ان الحكومة السوفيتية بتطبيقها مبدأ المساواة بين الامم والصداقة بين الشعوب داخل البلد كانت تدافع عن المساواة في الحقوق بين الدول الكبيرة والصغيرة وعن التعاون المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى.

كان نضال شعوب الشرق الناجح ضد النير الاستعماري سيكون أصعب دون انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى ودون تكوين جبهة ثورية موحدة من بروليتاري الغرب وشعوب الشرق المضطهدة بزعامة روسيا السوفيتية. لقد قال لينين: ((من المفهوم بحد ذاته ان حركة شعوب الشرق الثورية هذه يمكنها الان ان تتطور بنجاح. انها لن تجد حلاً الا بالارتباط المباشر مع النضال الثوري لجمهوريتنا السوفيتية ضد الاستعمار العالمي[**])).

لقد انشأت ثورة اكتوبر في شخص الدولة السوفيتية حصناً لثورات التحرر الوطني في الشرق.

---

[*] ف. اي. لينين، تقريرالى مؤتمر عموم روسيا الثاني للمنظمات الشيوعية لشعوب لبشرق، ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٩، ج ٣٩، ص٢٢٨.

[**] المصدر نفسه، ص٣١٨.

لقد اصبحت روسيا السوفيتية بالنسبة لشعوب الشرق المضطهدة حامل الراية الذي يلهمها النصر وينير لها طريق التحرر من النير الاجنبي.

تضمن نداء مفوضية الشعب للشؤون الخارجية في جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية. الذي كان بعنوان((الى عمال وفلاحي تركيا)) أسس سياسةالدولة السوفيتية الودية تجاه تركيا وفضح سياسة الخيانة التي أنتهجتها الأوساط الحاكمة الذين أصبحوا عملاء للامبريالية الألمانية وخطط بلدان الوفاق الهادفة الى القضاء على البلد كدولة.

لقد ألغت الحكومة السوفيتية المعاهدات السرية وتخلت عن الامتيازات الاقتصادية والمالية والقانونية التي حصلت عليها في حينه من الامبراطورية العثمانية بموجب معاهدات غير متكافئة، فضلاً عن انها كانت الدولة الاولى في العالم التي لم تعترف باستقلال تركيا السياسي فقط بل اعترفت باستقلالها الاقتصادي أيضاً.

تغير نتيجة لانتصار ثورة اكتوبر بشكل جذري أيضاً وضع تركيا الدولي. وفي هذا الصدد كتبت جريدة((حاكميتي مليّه)) تقول ((ان وضع تركيا بين الغرب الاستعماري واليونان من جهة وروسيا القيصرية الاستعمارية من جهة اخرى كان سيكون مشابهاً لوضعها بين المطرقة والسندان)). لقد الهمت روسيا السوفيتية الشعب التركي للنضال المسلح ضد مستعبديه.

كانت تركيا واحداً من اوائل اقطار الشرق التي انتشر فيها تحت تأثير اكتوبر العظيم نضال التحرر الوطني، فقد اشتدت فيها بعد توقيع هدنة مودرس الحركة المناهضة للاستعمار التي كانت قد بدأت في سنوات الحرب العالمية واخذت تتألف في جميع مناطق الاناضول تقريباً فصائل مسلحة لحماية السكان من تعسف المحتلين. وقد اشتدت حركة الجماهير الشعبية بشكل خاص بعد احتلال القوات اليونانية لازمير والمناطق المتاخمة لها اذ لم يلبث لهيب حرب الانصار ان شمل بعد وقت قصير كل الاناضول تقريباً.

وفي اسطنبول ايضاً جرى عقد الكثير من اجتماعات الاحتجاج ضد الاحتلال الاجنبي للمناطق المهمة في البلد. ففي ١٩ آيار ١٩١٩ نظم طلبة ومدرسو الجامعة اجتماع احتجاج ضد احتلال ازمير. وفي ٢٣ آيار عقد اجتماع عام في ساحة السلطان احمد في المدينة وعلى الرغم من ان قوات المحتلين والبوليس التركي والجندرمة احاطت بالساحة فقد شارك الاجتماع ما يقرب من(٢٠٠)ألف شخص كان من بينهم الكثير من النساء، حيث كتب كمال طاهر يقول((ان عباءات النساء السوداء كانت ترفرف فوق الرؤوس كأنها رايات سوداء)). وعقدت اجتماعات مشابهة في ساحة السلطان الفاتح وفي اسكودار وكاديكيو. وعلى الرغم من ان هذه الاجتماعات لم تخرج عن اطار الاحتجاج على الاحتلال الا انها اظهرت تصميم الشعب على النضال من أجل استقلال بلاده.

كانت حركة الشعب التركي التحررية قبل احتلال اليونانيين لازمير عفوية، حيث كان الانصار يهاجمون حاميات الحلفاء التي كانت تحرس الطرق ومحطات السكك الحديد والمشاريع الصناعية والبنوك ويحطمون مستودعات السلاح والعتاد. وكانت هذه الفصائل تعمل بالدرجة الاولى في جنوب الاناضول وضواحي اسطنبول وفي فراقيا.. وكان يقف على رأس الكثير من هذه الفصائل اشخاص متحدرون من الشعب، فقد كانت اسماء محمد ايفي* ومحمد ديمرجي ايفي ويحيى قبطان** ويوريوك علي ايفي وتجدهم من ابناء الشعب الامجاد معروفة في كل البلد وكثير من هؤلاء ضحوا بحياتهم من أجل حرية واستقلال بلدهم.

أخذت تنضم الى النضال المعادي للاستعمار بالتدريج الاوساط الوطنية من البرجوازية الوطنية والملاكين الليبراليين والانتلجنتيسيا والفئات الدنيا والمتوسطة من

---

* ايفي تعني شجاع

** تعني الكلمة الايطالية قبطان(كَبتان) رئيس أو قائد

رجال الدين، وكانت النتيجة ان تحولت انتفاضات الشعب التركي العفوية المعادية للاستعمار الى حركة قومية عامة منظمة من أجل استقلال تركيا.

كان الفلاحون الذين كانوا يؤلفون تسعة اعشار سكان البلد تقريباً القوة المحركة الاساسية لنضال التحرر الوطني. فقد كانوا طيلة قرون كثيرة يعانون من الاستغلال الاقطاعي ومن تسلط وتعسف سلطات نظام السلطان ويقاسون من نير الرأسماليين الاجانب الثقيل. وعلى الرغم من فقر الفلاحين فأنهم لم يشنوا النضال ضد المحتلين الاجانب فقط بل تحملوا أيضاً العبء المالي والاقتصادي لحرب الاستقلال. كان النضال ضد المحتلين بالنسبة للفلاحين نضالاً في الوقت نفسه من أجل الأرض ومن أجل الغاء الاستغلال الاقطاعي. ومع ذلك فاءن هذا النضال لم يتحول الى حركة ريفية قوية.

ولم تستطع الطبقة العاملة التي كانت ماتزال قليلة العدد ضعيفة التنظيم لا تمتلك حزباً سياسياً خاصاً بها ان تقود الحركة الفلاحية. فضلاً عن انها كانت تتركز بالدرجة الاولى في اسطنبول وازمير واطنه التي كانت تحت الاحتلال الاجنبي ومع ذلك فقد شاركت الطبقة العاملة بنشاط في النضال المعادي للاستعمار واظهرت فيه ثباتاً كبيراً ولكنها لم تستطع ان تصبح قائداً له.

لقد تزعمت برجوازية الاناضول الوطنية(التجارية بالدرجة الاولى) حركة التحرر الوطني للشعب التركي. فقد عززت هذه البرجوازية مواقعها الاقتصادية والسياسية في سنوات الحرب العالمية لدرجة كبيرة. وكانت بخلاف برجوازية اسطنبول الكومبرادورية التي كان الجزء الاكبر منها يعمل وكلاء للرأسمال الاجنبي، ذات مصلحة في انجاز ثورة معادية للاستعمار. وقد شارك في النضال التحرري أيضاً ملاكو الاناضول والاوساط الدينية هناك غير انهم ومعهم ممثلو برجوازية اسطنبول التجارية الكبيرة ووجهاء السلطان الذين انضموا الى الحركة الوطنية، كانوا ينظرون الى النضال المعادي للاستعمار على انه وسيلة للمحافظة على سلطة السلطان وعلى امتيازاتهم.

لقد ادت اوساط البرجوازية الوطنية الصغيرة والانتلجينتسيا ولاسيما الضباط دوراً كبيراً في حرب الاستقلال. وقد تميز من بين الضباط اللواء مصطفى كمال باشا الذي سميت حركة التحرر الوطني بالثورة الكمالية نسبة اليه.

مؤتمر ارضروم وسيواس. جمعية الدفاع عن الحقوق
طرد مجلس النواب ودعوة المجلس الوطني التركي الكبير

بدأت تظهر في مختلف انحاء البلاد بعد استسلام الدولة العثمانية منظمات وطنية مستقل بعضها عن البعض الاخر. تألفت بهدف الدفاع عن حصانة بعض مناطق البلد. فقد ظهرت في نهاية ١٩١٨ جمعيات للدفاع عن الحقوق في فراقيا وازمير وكليكيا، كما ظهرت أيضاً جمعية الدفاع عن الحقوق القومية في الولايات الشرقية و((لا مركزية ولاية طرابزون)) و((المؤتمر الوطني)) وغيرها. اما في اسطنبول فقد استأنفت الاحزاب السياسية نشاطها وحاولت ان تؤلف كتلة وطنية للدفاع عن كمال تركيا.

في بداية ١٩١٩ كانت أغلبية هذه الجمعيات تسيطر عليها اوهام الدعوات السلمية وكانت تراهن على معاهدة صلح"عادلة" ترتكز على أساس بنود ولسن"الاربعة عشر"، ولهذا فان نشاطها لم يكن موجهاً لتنظيم كفاح مسلح ضد المحتلين وانما لعقد الاجتماعات واصدار كراسات النقد السياسية.

ولكن انهيار الامل بصلح عادل وخطر تقسيم البلد دفع المنظمات الوطنية الى المشاركة النشطة في حركة الشعب المعادية للاستعمار. غير ان البرجوازية لم تكن انذاك تمتلك منظمة موحدة مؤهلة لأن تزعم هذه الحركة. وقد أخذ مصطفى كمال باشا[*] على عاتقه مهمة انشاء مثل هذه المنظمة عندما انتقل من اسطنبول الى الانضول في ١٩

[*] ولد مصطفى كمال باشا (اتاتورك) في ١٨٨١ في سالونيك في عائلة موظف. انهى في ١٩٠٥ الاكاديمية العسكرية التابعة للاركان العامة ودخل الخدمة العسكرية برتبة نقيب. شارك في ثورة الاتحاديين(١٩٠٨) وحرب طرابلس(١٩١١ـ ١٩١٢)وحرب البلقان(١٩١٢ـ ١٩١٣) وفي الحرب العالمية الاولى(١٩١٤ـ ١٩١٨). وكان في سنوات الحرب العالمية الاولى واحداً من القادة الاتراك البارزين.

آيار ١٩١٩باعتباره مفتشاً للجيش الثالث مزوداً(بصلاحيات حكومية وعسكرية). لقد كتب في تقريره الى السلطان يقول((تعرفت في خلال هذا الشهر على رغبات وامال جميع ولايات ومناطق واقضية الاناضول تقريباً وعلى ميول الشخصيات القيادية في الجيش والموظفين المدنيين. وقد اتضح نتيجة لذلك باجلى صورة ان الامة بأجمعها متيقظة ومليئة ثقة وتصميماً على حماية الاستقلال الوطني والحكومي وحقوق السلطنة والخلافة العليا)).

بدأ مصطفى كمال منذ ان كان في اسطنبول يجمع حول شخصه المستائين من سياسة المهادنة التي تنتهجها حكومة السلطان تجاه الحلفاء الذين خرقوا بنود اتفاقية مودرس، ولكنه كان أنذاك يعتقد بأمكانية ايجاد مخرج من الوضع الحرج الذي كانت فيه تركيا اذا ما تألفت حكومة جديدة مؤهلةللقيام بأعمال حاسمة ضد المحتلين. لكن الاوساط السلطانية ظلت صماء امام قوات مصطفى كمال الوطنية.

وفي الاناضول نشط مصطفى كمال في تنظيم مركز قيادي للنضال ضد المحتلين. وكان لنشاطه العارم صدى في اسطنبول حيث أخبره السلطان، بطلب من الحلفاء بإنتهاء مهمته في الاناضول، غير ان مصطفى كمال رفض العودة الى اسطنبول وبذلك يكون قد خرج على طاعة السلطان. وفي ٨تموز ١٩١٩ قدم مصطفى كمال استقالته مبرراً اياها بقوله انه سيبقى في الاناضول الى ان يحصل الوطن على الاستقلال.

وقبل ذلك وفي ٢٠ حزيران من تلك السنة عقد في اماسيه تحت قيادته اجتماع سري لبعض قادة فيالق الجيش اشار المجتمعون فيه الى ان السلطان وحكومته يسعون الى القضاء على الحركة الوطنية الاخذة بالتطور في البلاد ويعملون بالاشتراك مع الاعداء ضد استقلال البلد. وتقرر في هذا الاجتماع عقد مؤتمر لعموم تركيا في سيواس لوضع برنامج الحركة الوطنية، كما أيد الاجتماع قرار جمعية الدفاع عن حقوق الولايات الشرقية القاضي بعقد مؤتمر للجمعية في(ارضروم).

عقد مؤتمر ارضروم جمعية الدفاع عن حقوق الولايات الشرقية في المدة من ٢٣ تموز الى ٧ آب ١٩١٩ وشارك فيه ٣٥ مندوباً يمثلون ارضروم وبتليس وسيواس وطرابزون و وان. وقد فضح مصطفى كمال عند افتتاحه المؤتمر الخطط الاستعمارية لتقسيم تركيا ونوه بالنضال البطولي لشعوب روسيا ومصر والهند وافغانستان والعراق وسوريا وشبه جزيرة العرب ضد المحتلين البريطانيين والفرنسيين ودعا الشعب التركي لان يهب للدفاع عن استقلال بلاده.

اتخذ مؤتمر ارضروم قراراً بتنظيم النضال من أجل الاستقلال ودعوة مؤتمر تركي عام. ورفض المؤتمر، بخلاف اغلبية قوميي اسطنبول الذين كانوا يدعون لوضع تركيا تحت الانتداب الامريكي، فكرة الانتداب اصلاً.

والواقع ان مؤتمر ارضروم لم تكن له اهمية حاسمة في انشاء مركز موحد لقيادة حركة التحرر ولكنه هيأ الجو لانشاء مثل هذا المركز في مؤتمر سيواس.

حضر مؤتمر سيواس(٤ـ ١٢ أيلول ١٩١٩)، كما هي الحال في مؤتمر ارضروم ممثلو الطبقات المالكة(الملاكون والتجار والملالي والضباط والموظفون والمحامون وكذلك ممثلو الانتلجينتسيا التركية في اسطنبول). وجرت اعمال المؤتمر تحت شعار انقاذ البلد من خطر التقسيم.

لقد حدد المؤتمر المبادىء الاساسيه للنضال من أجل الاستقلال واقر برنامجا موسعاواشير في قراراته الى أن الاراضي الواقعة ضمن الحدود التي اقرتها اتفاقية الهدنة في مودرس تؤلف كلا واحدا لايتجزأ ولا يمكن أن تنتزع من الدولة التركيه باءي شكل من الاشكال وتحت أيه ذريعة. وقرر مؤتمر سيواس عدم الاعتراف بأوامر حكومة السلطان والمطالبة بعقد جمعية وطنية فوراً لتقرير مصير البلد. كذلك قرر المؤتمر توحيد الجمعيات الوطنية وانشاء جمعية موحدة للدفاع عن حقوق الاناضول وفراقيا وصادق على نظامها الداخلي وانتخب لجنة نيابية برئاسة مصطفى كمال وأصبحت هذه اللجنة المركز القيادي للنضال ضد المحتلين حتى انعقاد المجلس في انقرة(نيسان ١٩٢٠).

اتخذت مناقشة المذكرة التي قدمها الداعون الى الانتداب الامريكي على تركيا طابعاً عاصفاً واستغرقت وقتاً طويلاً. وقد حاول استعماريو الولايات المتحدة استغلال النضال التحرري للشعب التركي لتحقيق اهدافهم الخاصة وسعوا الى الحصول على انتداب موحد على كل الامبراطورية العثمانية في حدودها التي كانت قائمة قبل الحرب. ان نظام الانتداب هو شكل جديد من اشكال النهب الكولنيالي ولكن طبيعته لم تكن قد اتضحت بعد للشعب ولهذا فقد كان بأمكان الامبرياليين ان يخفوا فيه بسهولة سياستهم الاستيلائية.

كان دعاة الانتداب الامريكي على تركيا يتألفون من ممثلي جزء من البرجوازية الكومبرادورية التركية في الموانىء الذين كانوا وسطاء بين الرأسمال الاجنبي والسوق التركية. وكان هؤلاء يؤلفون مع الاقطاعيين سنداً للرأسمال الاجنبي ناجحة. ودعا الى الانتداب الامريكي أيضاً الجزء الرجعي من كبار الموظفين والضباط والمثقفين. وقام الداعون الى هذا الانتداب بدعاية واسعة في اسطنبول وفي بعض ولايات الانضول وفراقيا وكانوا يؤكدون خلالها بأن الولايات المتحدة هي البلد الوحيد في العالم الذي لا يسعى لتحقيق اهداف استيلائية في تركيا. وقد استطاع دعاة الانتداب ان يجذبوا الى صفهم شخصيات عسكرية وسياسية وحكومية بارزة، وكان من الداعين للانتداب أيضاً انصار مقربون من مصطفى كمال من أمثال حسين رؤوف بيك(اوبراى) وعلى فؤاد باشا(جيسبوي) ورفعت بيك(بيليي) وكثير غيرهم من الذين كانوا يعدون الانتداب الامريكي((اقل ضرراً لتركيا)).

غير ان أغلبية المشاركين في المؤتمر وفي مقدمتهم مصطفى كمال لم يكونوا يساندون دعاة الانتداب الامريكي. وقد اثر على موقفهم هذا النضال المعادي للاستعمار الأخذ بالاتساع الذي شمل فئات واسعة من الشعب التركي. لقد كانت الاوساط الوطنية في الاناضول واثقة من نجاح هذا النضال واحراز الاستقلال.

تميزت قرارات مؤتمر سيواس بالاعتدال فهي لم تهدف الى ان تنشئ على الفور حكومة ثورية قادرة على قيادة نضال الشعب ضد المحتلين وركائزهم(الارستقراطية الاقطاعية الكبيرة والبرجوازية الكومبرادورية)، بل ان المؤتمر اظهر ولاءه للعرش السلطاني وتوجه الى ممثلي الدول الكبرى في اسطنبول برسالة سعي فيها الى التدليل على الطابع السلمي للحركة الوطنية في تركيا. لقد اقتصر المؤتمر على طلب استقالة حكومة الداماد فريد باشا التي كانت قد افلست واستبدلها بأخرى جديدة. ومن الواضح ان ذلك وحده لا يغير من جوهر القضية في حالة بقاء سيطرة المحتلين على البلاد.

انبرى السلطان محمد السادس للدفاع عن حكومة فريد باشا ودعا الشعب الى عدم الخضوع الا لاوامر((السلطة الشرعية)). وقد استجاب لهذه الدعوة ولاة بعض ولايات الاناضول واعلنوا ولاءهم لحكومة السلطان، ودعت جمعية الدفاع عن الحقوق في طرابزون الى الاتفاق مع فريد باشا وتسريح القوى الوطنية. وساند هذا المطلب بعض الجنرالات، وظهرت في الاناضول بؤر معادية للحركة الوطنية اتخذت اللجنة النيابية تدابير عاجلة للقضاء عليها، فأعتقل أو اقصي من منصبه ولاة طرابزون وانقرة وقسطمون وقونيه ومتصرفو درسيم ونيكدي وبولو وافيون قرة حصار وقيصرية والكثير من الموظفين والضباط الموالين لحكومة السلطان ، وعقدت في المدن اجتماعات جماهيرية طالب المشاركون فيها بتأليف حكومة جديدة، اضطر السلطان في ٢ تشرين الثاني ١٩١٩ الى استبدال وزارة الدامادفريد باشا بحكومةترأسها عضو مجلس الشيوخ علي رضا باشا. وكانت خطة السلطان واوساط البلاط تقضي بأن يتظاهر علي رضا باشا بالتعاطف مع الحركة الوطنية ليتمكن من القضاء عليها ويجري انتخابات جديدة لمجلس النواب ويوقع معاهدة الصلح مع الحلفاء.

التقي اعضاء اللجنة النيابية في ٢٢ تشرين الثاني في اماسية مع وفد حكومة علي رضا باشا واتفقوا على دعوة مجلس النواب. وجرت في تشرين الثاني وكانون

الاول١٩١٩ الانتخابات فاحرز فيها انصار مصطفى كمال النصر في الاناضول حيث كان عدد الكماليين ١١٦نائباً من أصل ١٧٥. وعقدت الجلسة الافتتاحية لمجلس النواب في اسطنبول في ١٢كانون الثاني ١٩٢٠. وعلى الرغم من ان النواب ايدوا السياسية اللاوطنية لحكومة السلطان الا انهم أقروا في جلسة ٢٨كانون الثاني ((ميثاقاً وطنياً)) اصبح برنامجاً للنضال من أجل الاستقلال، ذلك انه كان يرتكز على قرارات مؤتمر سيواس حول استقلال تركيا بالحدود التي عينتها اتفاقية مودرس.

كانت دول الوفاق في البداية تعتقد بأنها ستتمكن من القضاء على النضال التحرري في الاناضول بمساعدة حكومة السلطان، لكنها، بعد ان اقر مجلس النواب((الميثاق الوطني)) قررت ان تخمد هذا النضال بالقوة. وعلى هذا الاساس جرى في شباط واذار نقل قوات يونانية نظامية الى الاناضول، وجرى في ليلة ١٦أذار ١٩٢٠ انزال مشاة البحرية البريطانية في اسطنبول فاحتلوا المؤسسات الحكومية والثكنات والبريد والتلغراف والاهداف المهمة الاخرى وجاء في البيان الرسمي الذي اصدره الحلفاء قولهم((ان دول الوفاق مضطرة، من أجل ان تضع حدا للانتفاضات التي تشتعل بأستمرار ضد قوات الوفاق وحلفائه ومن أجل ضمان تنفيذ شروط الصلح أيضاً، لان تحتل القسطنطينية مؤقتاً. ان هدف الحلفاء..... تعزيز هيبة السلطان في الاماكن التي تخضع للادارة التركية))

اعلن الحلفاء الاحكام العرفية في اسطنبول وضواحيها وحلوا مجلس النواب واعتقلوا الكثير من النواب والسياسيين البارزين المساندين للحركة التحررية ونفوهم الى جزيرة مالطة. لقد كان الانتماء الى المنظمات الثورية يعاقب بالاعدام واعدم المحتلون في نيكوز(الجزء الاسيوي من اسطنبول) ٢٧ عاملاً من عمال المحاجر رمياً بالرصاص لمجرد الاشتباه بأنهم من الانصار. لقد شكلت محكمة خاصة واخضعت المؤسسات الحكومية والمطابع والجرائد والمجلات لسيطرة صارمة من سلطات الاحتلال. وانيطت المحافظة على((النظام والهدوء))بجندرمة الحلفاء وبوليسهم.

خضع السلطان للحلفاء وترأس الحكومة العثمانية يطلب منهم الداماد فريد باشا مرة اخرى، فبدأ بالاستناد الى المنظمات الرجعية(جمعية اصدقاء بريطانيا ولجنة انقاذ الخلافة وجمعية حراس النظام) مرحلة جديدة من الكفاح الضاري ضد الحركة التحررية في البلاد.

جرى مع اقامة نظام الاحتلال في العاصمة فرز في القوى حيث اتجه الى الاناضول كل من يهمه استقلال تركيا بينما تجمعت القوى الرجعية في اسطنبول.

ادى احتلال اسطنبول والارهاب الذي مارسه الحلفاء بعد ذلك الى انفجار الغضب الشعبي، فجرت في البلاد اجتماعات جماهيرية ومظاهرات تحت شعار((الموت للمحتلين)). واخذت تتألف في القرى والمدن لجان للدفاع وفصائل مسلحة وبوشر بجمع الاموال والسلاح، وارسلت من جميع انحاء البلاد الى اسطنبول برقيات تطالب بسحب القوات الاجنبية واستقالة حكومة الداماد فريد باشا.

توجهت اللجنة النيابية التي اضطلعت بدور الحكومة المؤقتة بنداءات الى السكان والى المسلمين في جميع انحاء العالم، طلبت فيه ابداء المساعدة لتركيا في نضالها ضد المحتلين. وجاء في النداء الموجه الى السكان ان دول الوفاق كانت بعد اتفاقية مودرس تأمل باستعباد الشعب التركي وذلك بأخضاعه لادارة اجنبية. وعندما لم تتحقق حساباتها اتجهت الى اللجنة النيابية تطلب منها ان تنتهج سياسة النفوذ الراجح في الشرق. ثم يواصل النداء ((ان اللجنة النيابية رفضت ان تجري معها أي مفاوضات مهما كانت ما لم يتحقق استقلال الامة، وحصانة اراضيها وما لم يجر، على وجه الخصوص. اخلاء المناطق المحتلة)) اتخذت اللجنة النيابية في ١٩أذار ١٩٢٠ قراراً بدعوة مجلس جديد في انقرة(المجلس الوطني التركي الكبير) يتمتع بصلاحيات استثنائية، وجاء في القرار:(لقد حل مجلس النواب في اسطنبول بالقوة فلم تعد توجد في البلاد السلطة التشريعية في حين ان السلطة التنفيذية واقعة في اسر سياسي اذ ان جميع مؤسسة الدولة وكل وسائل النقل والاتصال تخضع لسيطرة الوفاق)).

لقد عجل احتلال الحلفاء لاسطنبول بأنتقال السلطة في الدولة الى البرجوازية الوطنية التي لم تكن قبل ذلك تجرؤ على الحديث صراحة عن تأسيس سلطة جديدة، وبسبب ضعف البرجوازية الوطنية سياسياً واقتصادياً وتبعيتها للاقطاعيين مالكي الارض فأنها كانت تعمل بتحالف وثيق مع الملاكين الذين كانوا يؤلفون مجموعة قوية جداً من الطبقات المستغلة في البلاد. وقد حدد هذا التحالف الجوهر البرجوازي ـ الملاكي لسلطة الدولة الجديدة في تركيا. ولم تسمح البرجوازية والملاكون، دفاعاً عن مصالحهم الطبقية، لجماهير الشغيلة بالوصول الى ادارة الدولة. جاء في التعليمات التي اصدرتها اللجنة النيابية بخصوص الانتخابات ان((الاشخاص الذين يتوجب انتخابهم نواباً في المجلس الجديد يجب ان تنطبق عليهم بشكل صارم متطلبات قانون النواب)). وقد جردت هذه التعليمات في واقع الامر ٧٥٪ من الناخبين من الحق ان ينتخبوا نواباً ولهذا فلم يدخل الى المجلس إلا ممثلو الطبقات المالكة، كما هي الحال في السابق انعكس عدم وجود ممثلين للشغيلة في المؤسسات العليا في تركيا الثورية سلباً على سياسة الكماليين كما انعكس أيضاً على برنامج النضال من أجل الاستقلال بشكل عام، حيث لم يخرج هذا البرنامج عن إطار المطالب الوطنية البرجوازية وقد ساعد على ذلك ايضاً ان العمال والفلاحين في مرحلة تشكيل المجلس الوطني التركي الكبير لم يكونوا قد استطاعوا بعد، توحيد انفسهم في منظماتهم الطبقية وطرح مطاليب سياسية واقتصادية.

تألف المجلس الوطني التركي الكبير،(بخلاف مجلس النواب)، من مجلس واحد وكان الانتخاب اليه يجري على مرحلتين. وجرى في دورة انعقاده الاولى(من ٢٣نيسان ١٩٢٠ الى ٢٣نيسان ١٩٢٣) انتخاب أو أنتداب(٢٣٣) نائباً وجاء ١٠٥نواب من اسطنبول الى انقرة بعد طرد مجلس النواب. لقد كان بين النواب ملاكون وتجار وباعة وفلاحون اثرياء وممثلون لرجال الدين والضباط والموظفين والانتجلنيتسيا. ومثل الأقليات القومية بضعة نواب من الأكراد واللاظ والجركس.

لقد جاء في البيان الذي صدر حول أسباب دعوة البرلمان الجديد ان((الدولة التركية قررت، بعد ان اختارت مصيرها بيدها) أن تعيد وضعها القانوني فعقدت لهذا الغرض جمعية وطنية في أنقرة)). وجرى بعد أداء القسم الولاء لـ(الميثاق الوطني) انتخاب هيئة رئاسة للمجلس الوطني التركي الكبير أصبح مصطفى كمال باشا أول رئيس لها.

أعلن المجلس الوطني التركي الكبير استقلال وكمال تركيا بحدودها التي عينها الميثاق الوطني، وأعلن نفسه السلطة الشرعية الوحيدة المستندة الى ارادة الشعب. وتألفت في ٣آيار ١٩٢٠ حكومة برئاسة مصطفى كمال.

لقد الغى المجلس الوطني التركي الكبير كل المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات والقوانين والقرارات واتفاقيات الأمتيازات الخاصة ببيع أو استغلال المناجم التي عقدتها حكومة السلطان بعد ١٦ آذار ١٩٢٠، كما عدت ملغية جميع المعاهدات السرية التي عقدت مع الدول الاجنبية بعد التوقيع على اتفاقية الهدنة. وقد جعل المجلس الوطني التركي الكبير بقراراته هذه، حكومة السلطان غير شرعية ولكنه لم يجرؤ بعد على الغاء السلطنة؟

كانت مبادىء انشاء السلطة الجديدة تقدميه وكان لها معنى إيجابياً بالنسبة للبعث القومي لتركيا ذلك لأنهاكانت ترتكز على انشاء دولة قومية ذات سيادة.

لقد سعى اعداء حركة التحرر الوطني بكل السبل لتفويض عمل المجلس الوطني التركي الكبير وجعل أعماله غير شرعية، فنشر السلطان بياناً دعى فيه الى الكفاح ضد"المتمردين" وأعلن عن الدعوة الى التجنيد في((جيش الخلافة)) وأخذت الاوساط الرجعية تنشر اشاعات كاذبة تزعم فيها أن السلطان سيلغي الخدمة العسكرية والضرائب الى الابد ودعت هذه الاوساط سكان الاناضول الى ((عدم الاعتراف بأي سلطة غير سلطة السلطان ـ الخليفة المقدسة)).

واصدرت محكمة عسكرية حكماً غيابياً بالاعدام على قادة النضال التحرري وجرت اعتقالات واسعة بين سكان اسطنبول بتهمه التعاطف مع حركة التحرر الوطني

ووضعت بأشراف الجنرال البريطاني ولسن خطة للقضاء على فصائل الانصار كانت تؤلف في ذلك الوقت القوة العسكرية الرئيسة للمجلس الوطني الكبير. وكان على"جيش الخلافة" ان يعيد سلطة السلطان الى الاناضول بمساعدة المحتلين.

وهكذا بدأت مرحلة جديدة من كفاح المحتلين والرجعية السلطانية المسلح ضد حركة التحرر.

هجوم القوات اليونانية

معاهدة سيفر

بدأت في نيسان ١٩٢٠ تمردات رجعية ضد حكومة انقرة، ففي ٩نيسان انزلت مدمرة بريطانية في باندرما فصيل انزاور الذي بلغ تعداده أكثر من ألف شخص وكان يرمي الى إعادة سلطة السلطان في مناطق باندرماء بالكسير وكوتاهية واسكي شهر. لكن فصائل الانصار في مناطق بالكسير وادرميت وبورصة هزمته فأركب أنزاور بقايا فصيله في سفينة بريطانية وهرب الى ادابازار التي كان ضابط الاركان العامة خيري بيك قد اشعل فيها في ١٣نيسان ثورة قام بها الجركس والابازينيين في مناطق بولو وديوزجي. لقد كان اقطاعيو يوالجركس والابازينيين الذين انتقلوا الى خدمة السلطان يتمتعون بأمتيازات ويستعبدون ابناء قبائلهم. وقد زاد عدد المتمردين على اربعة آلاف.

انضم المتمردون في بداية آيار الى قوات(جيش الخلافة) الذي كان قد احتل ادابازار وكيوا، وانتقلت فرقة من المشاة تعدادها ٢٤ألف كانت مرابطة في كيوا الى صف المتمردين الذين اصبحوا سادة الوضع في الجزء الاغلب من شمال غرب الانضول.

عمد المجلس الوطني التركي الكبير. من أجل القضاء على الانتفاضات المضادة للثورة الى تعبئة جميع القوى العسكرية الموجودة في جبهات القتال ضد المحتلين اليونانيين. وشكلت من فصائل الانصار مجموعتان من الارتال المتنقلة وفرقة من الخيالة. واستطاع الانصار حتى بداية حزيران ان يسحقوا "جيش الخلافة" ويقضوا على

التمردات الرجعية، وهاجموا في الوقت نفسه تحصينات البريطانيين الدفاعية في شبه جزيرة ازمت، لكن سفن الاسطول البريطاني انبرت لهم وكانت قوى الجانبين غير المتكافئة فأضطر الانصار الى الانسحاب من خليج ازمت.

حقق انصار جنوب الاناضول أيضاً نجاحات كبيرة في النضال ضد المحتلين الفرنسيين فقد تمكنوا في نهاية كانون الثاني ١٩٢٠ من تحطيم فرقة فرنسية وحرروا مرعش وأورفة. واستمر الدفاع البطولي عن عينتاب تسعة أشهر واستطاع المدافعون عنها أن يصدوا في شهر أيار وحده ثمانية عشر هجوماً ضارياً قامت به القوات الفرنسية. كذلك شهدت مدن طرسوس واطنة ويوزانتي وسيس وعصمانية ومرسين نضالاً ضارياً ضد المحتلين.

لقد الهمت النجاحات التي حققتها حركة التحرر الوطني التركية و العراق وسوريا ومصر وغيرها من بلدان الشرق للنضال ضد المستعمرين البريطانيين والفرنسيين. لكن دول الوفاق قررت أن تقضي اولاً على النضال التحرري للشعب التركي وذلك من أجل ترسيخ وضعها في أقطار الشرقين الادنى والاوسط، ولتحقيق هذا الهدف وجهت هذه الدول الجيش اليوناني ضد الوطنين الاتراك في ٢٢حزيران ١٩٢٠. وقد وقع جزء لا يستهان به من غرب الاناضول وفراقيا في أيدي المحتلين نتيجة للعمليات الهجومية التي قام بها اليونانيون.

لقد ساعدت على نجاح هجوم القوات اليونانية، الانتفاضات التي اشعلها عملاء السلطان في وسط وشرق الاناضول في حزيران ـ تموز ١٩٢٠وكذلك السياسة اللاقومية التي انتهجتها اوساط البرجوازية والملاكين في فراقيا الشرقية التي رفضت النضال المسلح.

ومع ذلك لم تستطع القوات اليونانية التغلب على مقاومة الشعب التركي فقد استطاعت قوات الانصار ان توقف تقدم العدو نحو قلب الاناضول واحبطت بفضل بطولاتها خطط الوفاق الرامية الى(تركيع تركيا في ظرف اسبوع). وقد ثمن ف. اي.

لينين عالياً نضال الشعب التركي المتفاني ضد الغزاة الاجانب بقوله((..... لقد استطاع العمال والفلاحون الاتراك أن يبينوا بإن مجابهة الشعوب المعاصرة للوحشية امر يجب أن يحسب له الحساب وأن النهب الذي حكمت به الحكومات الامبريالية على تركيا اثار مقاومة أجبرت أقوى الدول الأمبريالية على أن ترفع أيديها بعيداً))*

استغلت دول الوفاق النجاحات المؤقتة التي حققها الهجوم اليوناني فعرضت على السلطان معاهدة صلح سيفر (١٠آب ١٩٢٠) التي أريد لها أن تعزز رسمياً تقسيم تركيا وإستعبادها، فقد اقتطعت من تركيا لصالح اليونان حسب شروط هذه المعاهدة كل فراقيا الشرقية(بإستثناء إسطنبول والمناطق المتاخمة لها)، وإنتقلت الى سلطة اليونان إزمير والمناطق المتاخمة لها من كوشاداسا الى كاميراسكيليسي، رغم إن كل هذه المنطقة ظلت من الناحية الاسمية تحت سيادة تركيا، وإنتقلت كليكيا وأجزاء من مرعش وأورفة وعينتاب الى سلطة فرنسا بينما أصبحت أجزاء محدودة من ولايتي دياربكر والموصل منطقة نفوذ لبريطانيا، واصبح جنوب غرب الاناضول من خط افيون قره حصار الاشهرمنطقة نفوذ لإيطاليا وذهبت ولايات الاناضول الشرقية من كيرسون الى خط ارزنجان ـ مرش ـ بتليس ـ بحيرة وان ـ الى ارمينيا الطاشناقية. أما جنوب شرق الاناضول من خط بحيرة وان ـ اليازغ ـ ملاطية ـ مرعش فقد حصل على إدارة ذاتية ووضع مع الدولة الكردية التي نصت المعاهدة على إنشائها تحت حماية بريطانيا. يضاف الى ذلك أن المعاهدة جردت تركيا من جميع جزرها ووضعت المضايق تحت إدارة لجنة دولية خاصة يتمتع أعضاؤها بالحصانة الدبلوماسية، ونزعت سلاح المضايق وقررت حرية مرور جميع السفن الحربية والتجارية فيها في وقتي السلم والحرب على السواء دون تمييز على أساس العلم الذي تحمله.

---

* ف. اي. لينين، خطاب في اجتماع رئاسة مجلس موسكو لنواب العمال والفلاحين في ٢٨ شباط ١٩٢١، جـ ٤٢، ص ٣٥٤

أبقت معاهدة سيفر لتركيا هضبة الاناضول الوسطى. وظلت إسطنبول عاصمة لها لكنها أقرت للحلفاء الحق في اقتطاعها منها في حالة ما إذا لم يخلص الاتراك في تنفيذ المعاهدة.

لقد الزمت المعاهدة تركيا بإن تعترف بإقطار الانتداب سوريا والعراق وفلسطين دولاً"مستقلة" وان تعترف أيضاً بإستقلال مملكة الحجاز وبالحماية البريطانية على مصر والحكم البريطاني ـ المصري المشترك في السودان والحماية الفرنسية على المغرب وتونس وان تتخلى عن ليبيا.

كانت أجزاء المعاهدة الأخرى تخص مناطق النفوذ ونظام الامتيازات وحماية الاقليات القومية والعرقية. وقد تميزت أجزاء المعاهدة التي عولجت فيها القضايا الاقتصادية والمالية والعسكرية بطابع النهب المكشوف، فقد شكلت لجنة سيطرة مالية خاصة من الحلفاء تتصرف بإيرادات تركيا ومصروفاتها، وجرى تحديد الجيش التركي والجندرمة التركية بمالاً يزيد على(٥٠٧٠٠)شخص ووضعت القوات المسلحة تحت سيطرة لجنة عسكرية من الحلفاء.

وهكذا جردت معاهدة سيفر تركيا عملياً من حقوق الدولة ذات السيادة بالإضافة الى إنها أي المعاهدة كانت ذات توجه معادٍ للسوفييت تشكل خطراًدائماً على امن الجمهوريات السوفيتية وتوفر للحلفاء إمكانية مواصلة تدخلهم في جنوب روسيا والقفقاس.

ادت الشروط الاغتصابيه لمعاهدة سيفر الى نهوض جديد للحركة التحررية حتى شمل الاستياء والغضب العام جميع السكان تقريباً. ففي إسطنبول وعلى الرغم من الاحكام العرفية، نظمت مسيرة ليلية بالمشاعل علامة إحتجاج على المعاهدة. ورفضت سياسة الحلفاء الاستعمارية بالاجماع في الاجتماعات والتجمعات الجماهيرية الكثيرة العدد التي كانت تعقد في جميع انحاء البلاد وأعلن المجلس الوطني التركي الكبير رسمياً عدم إعترافه بالمعاهدة وقام بخلع حكومة السلطان التي خانت مصالح الشعب والوطن.

لقد اشار المجلس الوطني التركي الكبير في نداء له الى أن دول الوفاق نكثت بالوعود التي قطعتها وخرقت شروط هدنة مودرس هادفة من ذلك الى تمزيق تركيا واكد أن المعاهدة التي وقعت في سيفر معاهدة استعمارية. ولم يجرؤ السلطان، في مثل هذه الظروف على المصادقة على المعاهدة.

ساعدت الحملة التي شنتها حكومة المجلس الوطني التركي الكبير ضد المعاهدة على استثارة الشعب للنضال المنتظم وعملت الى تأسيس جيش نظامي. حيث استدعيت الى الجيش عدة مواليد واعيد تشكيل بقايا القوات النظامية والقسم الاغلب من فصائل الانصار.

لقد حدد النضال المسلح ضد الغزاة الاجانب موضوعياً المحتوى الثوري لحركة التحرر الوطني الكمالية، حيث اضعفت هذه الحركة قوى الإستعمار العالمي وانهكتها وساعدت على تعزيز الكفاح من أجل تحرير شعوب الشرق المضطهدة من النير الإستعماري، ولهذا أصبحت حرب الاستقلال في تركيا واحداً من أحداث التاريخ العالمي التي جذبت انتباه الرأي العام العالمي في ١٩١٨ ـ ١٩٢٣.

((الجيش الأخضر)) تأسيس الحزب الشيوعي التركي

كان للدور الحاسم الذي ادته الجماهير الشعبية في الحركة المعادية للأستعمار اثر في ظهور منظمات ثورية خاصة بالشغيلة. ففي آيار ١٩٢٠ تأسست منظمة سياسية كان لها ارتباط وثيق بحركة الانصار هي"الجيش الاخضر" الذي رفع شعار النضال الحازم ضد الاستعمار والاقطاع، أسسه الثوريون من البرجوازية الصغيرة. وبما أن هؤلاء كانوا مايزالون تحت تأثير الفكر الاسلامي فاءنهم يؤكدون إن مبادىء الاسلام الاول ومبادىء الشيوعية متطابقة، * فهم يعتقدون بأن الاسلام في عهد النبـي محمد(ص) والخلفاء

* كان علم الجيش الاخضر، هو علم الاخوة في الدين الاسلامي الاخضر. ويبدو ان اسم المنظمة جاء من ذلك أيضاً.

الاوائل كان يحقق المساواة والعدالة. والى جانب ذلك احتوى برنامج هذه المنظمة على الكثير من المطالب الثورية.

كان الجيش الاخضر يرى أن هدفه هوطرد المعتدين الامبرياليين من آسيا والنضال الذي لا هوادة فيه ضد جميع الاعتبارات الامبريالية في البلد وضد تعسف وظلم الرأسمال" (المادة الثانية).

وأعترف الجيش الاخضر بأن الجيش الاحمر هو أفضل حليف في النضال ضد الاستعمار(المادة ١٩) وعد الفلاحين والعمال والموظفين سنداً له(المادة ١٠) واعتبر نفسه جيشاً لأغلبية السكان. وكان برنامجه يقضي بتأميم الارض واعطائها مجاناً الى الفلاحين لأستغلالها، كما تضمن البرنامج أيضاً تدخل الدولة بشكل فعال في الحياة الاقتصادية من أجل((أن تذهب ارباح رأس المال لمصلحة الشعب كله وليس لمصلحة أفراد معينين أو عوائل معينة)) (المادة ٥). وفي الوقت نفسه كان الجيش الاخضر((يحرص على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ولكنه كان يرى أن إحدى أهم المهمات هي" أن تتخذ في في المستقبل التدابير الضرورية التي تعيق تجمع الثروة ورأس المال في ايدي بعينها)) (المادة ٦).

وكان الجيش الاخضر، يدعو لتشكيل حكومة شعبية على أساس التصويت العام والألتزام الشامل بالعمل(المادة٧)

انتشرت مبادىء((الجيش الاخضر)) الثورية بسرعة بين فلاحي الاناضول الكادحين وتألفت في الكثير من الاماكن ولاسيما في المناطق التي تعمل فيها فصائل الانصار، خلايا قاعدية، ودخلت في((الجيش الاخضر)) بعض فصائل الانصار بما في ذلك فيلق الانصار المتنقل الذي يقوده ادهم بيك والذي يبلغ تعداده ٦آلاف شخص.

وكان"للجيش الاخضر" انصاره بين نواب المجلس الوطني التركي الكبير أيضاً فقد تأسست جماعة برلمانية باسم((خلق زومرسي)) (المجموعة الشعبية) ضمنت ٨٥ نائباً اقسموا على القرآن بإن يناضلوا من أجل مبادىء((الجيش الاخضر)). وقد وضعت"

المجموعة الشعبية" هذه خطة عرضت فيها مبادىء إقامة سلطة شعبية في تركيا الثورة وقضت الاسس الديموقراطية التي عرضت في تلك الخطة أن يشارك في إدارة الدولة نواب ينتخبهم الشعب على اساس حق التصويت للمواطنين الذين يتعاشون من عملهم البدني والفكري وقد تضمنت خطة"المجموعة الشعيبية" أيضاً مطالب لم تكن موجودة في برنامج"الجيش الاخضر" من ذلك مثلاً انها اقترحت إجراء"توزيع عادل وتناسبي للضرائب على كل السكان من أجل أن يتحرر من الثقل الضريبي الفلاحون والعمال الذين حتى الآن يعدون اناساً من الدرجة الثانية"(المادة ١٩)

ومن أجل مكافحة الكسب غير المشروع والمضارية اقترحت"المجموعة الشعبية " إنشاء تعاونيات للانتاج والتسليف وفرض إحتكار الدولة على التجارة الخارجية والغاء نظام منح الامتيازات والافضليات في الصناعة الاستخراجية(المادة ٢٧)، وعدت الديون الخارجية والافضليات الممنوحة للاجانب مصدراً لاثراء الامبرياليين وللتدخل في شؤن البلد الداخلية .

ظهرت في "الجيش الاخضر" في حزيران ١٩٢٠مجموعة يسارية بقيادة الطبيب البيطري صالح حاجي اوغلو تدعوالى النظرية الاشتراكية العلمية، وازداد أيضاً نفوذ"الجيش الاخضر" بين الجنود في القوات النظامية في الجبهة الغربية، ولهذا فقد توترت العلاقات بين الضباط وقادة فصائل الانصار. كتب خالدة أديب التي كانت تعمل في القسم الثاني التابع للاركان العامة تقول" إن الانصار هم اعداء الجيش وقد كانوا يخيفون الجيش بدرجة لا تقل عن اليونانيين الزاحفين"

أثارت النجاحات الاولى التي احرزها"الجيش الاخضر" قادة حكومة انقرة وقد عبر مصطفى كمال عن ذلك بقوله: (لقد خرجت منظمة"الجيش الاخضر"عملياً عن حدود الخطة الاولى التي تكمن فقط في تشكيل"قوات وطنية" وأصبحت تسعى لاهداف ذات طابع عام جداً). واستغلت الاوساط الرجعية هذه الظروف فأخذت تنشر اشاعات استفزازية عن"الجيش الاخضر" من قبل صلاته السرية المزعومة بالاجانب واعداده

لانقلاب حكومي. ونتيجة لضغط القوى الرجعية إضطر سكرتير"الجيش الاخضر" حقي بختش بيك الذي كان المجلس الوطني التركي الكبير قد أختاره في ١٧ تموز ١٩٢٠وزيراً للداخلية الى الاستقالة. ومع ذلك فقد انتخب لمنصب وزير الداخلية في بداية أيلول وبأغلبية الاصوات ناظم بيك عضو المجموعة اليسارية"للجيش الاخضر" ونائب ثوكات. وقد عدت السلطات اختيار ناظم بيك هذا بداية لتحول عدد لا يستهان به من نواب المجلس الى جانب(المبادىء الغربية غير المعتدلة) فأتهم ناظم بيك"بالاتصال" بالاجانب وقررت الحكومة في الوقت نفسه حل" الجيش الاخضر" معلنة ان نشاطه"معاد" لاهداف الشعب التركي.

خضعت قيادة الجيش الاخضر اليمينية لهذا القرار ونشرت في نهاية ايلول ١٩٢٠قراراً يعلن حل المنظمة نفسها. ولكن الجناح اليساري"للجيش الاخضر" برئاسة صالح حاجي اوغلو لم يخضع لهذا القرار وأسس في تشرين الثاني من السنة نفسها منظمة جديدة هي حزب الشعب الشيوعي التركي الذي أخذ بأرتباط وثيق مع الحزب الشيوعي التركي.

كان تأسيس الحزب الشيوعي التركي من الاحداث الكبيرة في تاريخ الحركة العمالية في البلد، فمنذ نهاية ١٩١٨وبداية ١٩١٩ أخذت تظهر في إسطنبول تحت تأثير ثورة إكتوبر الاشتراكية العظمى حلقات شيوعية غير شرعية تعمل على نشر أفكار اكتوبر، وقد أدى حزب العمال والفلاحين الاشتراكي التركي الذي كان يتزعمه كل من شقيق حسني وأدهم نجاة واحمد عاكف دوراً كبيراً في نشر الأفكار الإشتراكية وكان قد دخل الى هذا الحزب بالدرجة الاولى العمال الذين كانوا قد عادوا من المانيا والنمسا والمجر[*]

كان حزب العمال والفلاحين الاشتراكي التركي يصدر مجلة اسمها: (كورتوليش) (التحرير) ويقوم يعمل نشط بين شغيلة إسطنبول، وتأسست تحت قيادته نقابات تناصر الكومنتيرن.

---

[*] كان يعمل في سنوات الحرب العالمية الاولى في معامل المانيا وحدها مايزيد على ثلاثة ألاف جندي تركي.

شكل قسم من اعضاء حزب العمال والفلاحين الاشتراكي التركي في إسطنبول في ربيع ١٩١٩ منظمة شيوعية غير شرعية((أرست أسس حركة العمال الاتراك الثورية وأنشأت أول الاتحادات النقابية على اساس الصراع الطبقي وسعت الى تأمين الصلة والتضامن بين جماهير الشغيلة.... والعمال مقاتلي الجبهة المعادية للامبريالية)[**]

وفي ١٩١٩ـ ١٩٢٠ ظهرت مجموعات شيوعية غير شرعية أخرى في الاناضول:ـ في أسكي شهر وزونكلداغ وسامسون وسيواس وطرابزون وأرضروم وريز، وقد أدى اسرى الحرب الاتراك الذين عادوا من روسيا السوفيتية بعد معاهدة برست ـ ليتوفسك دوراً كبيراً في إنشاء هذه المجموعات.

كان مصطفى صبحي واحداً من منظمي الحركة الشيوعية في تركيا. [***] وكانت إقامته في روسيا قد أبدت تأثيراً كبيراً على تكوين أرائه السياسية وقد اشار هو نفسه الى ذلك عندما صرح في المؤتمر الاول للحزب الشيوعي التركي قائلاً((أن مخالطة الثوريين الاتراك للبلاشغة الروس بدات من ١٩١٥.... لقد كانت الادبيات الشيوعية تلقى نجاحاً ساحقاً بين اسرى الحرب الاتراك))

عقد الاشتراكيون اليساريون واسرى الحرب الاتراك في حزيران ١٩١٨ كونفرانساً أتخذ قراراً بتأسيس منظمة شيوعية وإنتخب مكتباً مركزياً برئاسة مصطفى صبحي. واخذت هذه المنظمة تصدر جريدة باللغة التركية هي"يني دنيا" (الدنيا الجديدة) التي كانت تروج للافكار الشيوعية. وشارك مصطفى صبحي في آذار ١٩١٩ في أعمال المؤتمر الأول للاممية الشيوعية بأعتباره ممثلاً للمنظمات الشيوعية التركية.

كان المكتب المركزي يرى أن مهمته الاولى هي عقد مؤتمر للحزب الشيوعي التركي يوحد المجموعات الشيوعية ويضع برنامج الحزب وتكتيكه واستراتجيته ويرسم خطه

[**] "الوثائق البرامجية لاحزاب الشرق الشيوعية" موسكو ١٩٣٤، ص ١٤٧

[***] انظر تفاصيل عن مصطفى صبحي في: يو. ن. روزاليوف، "احمي راسخ العقيدة ـ" حياة مكرسة للنضال"، موسكو ١٩٦٤.

العام في النضال من أجل الاستقلال. وقد تقرر عقد المؤتمر في باكو بسبب موقف السلطات التركية المعادي للحركة الشيوعية.

وعلى الرغم من صعوبات الوضع اللاشرعي للمنظمات الشيوعية في إسطنبول والانضول سار العمل التحضيري بنجاح ووصل أغلبية المندوبين في الوقت المحدد الى المؤتمر الذي افتتح في ١٠أيلول ١٩٢٠. وحضر المؤتمر(٣٢) مندوباً اصلياً و(٤٢) استشارياً يمثلون(١٦)منظمة، بما فيها المجموعات الشيوعية في إسطنبول وزونگداغ وايرغلي وسامسون وطرابزون وأرضروم وسيواس وأنقرة واسكي شهر وغيرها من المدن. وكان(٥١)من أصل(٧٤) مندوباً يمثلون المجموعات الشيوعية في الاناضول وأسطنبول، أما بقية المندوبين فيمثلون المنظمات الموجودة في الخارج.

أقر المؤتمر نصوص برقيات تحية للكومنتين واللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي، البلشفي وف. أي لينين. وجاء في التحية التي أرسلت الى لينين:(إن المؤتمر الاول للمنظمات الشيوعية التركية دليل على أن العمال والفلاحين الاتراك يهبون منظمين ومتحدين في الاسرة البروليتارية الاممية وان طريقاً جديداً للثورة الاشتراكية في الشرق قد نتج بأمكانات حقيقية.

إن المنظمات الشيوعية التركية التي نضجت تحت راية الاممية الثالثة المجيدة تتحول الآن الى حزب جبار للجماهير المضطهدة في تركيا وهي مستعدة لتقديم أغلى التضحيات على طريق انتصار الثورة الاشتراكية)

وبعد ان استمع المؤتمر الى تقرير" حول الظرف الراهن "وتقارير اضافية "حول الوضع الراهن في الاناضول "لاحظ ان عمال العالم كله يتزايد التفافاً، مع كل يوم جديد، حول راية الشيوعية التي رفعت في روسيا. ولاحظ المؤتمر عند بحثه لقرارات المؤتمر الثاني للكومنتين ان هذه القرارات "تستجيب لمتطلبات الحياة وتتطابق مع الافكار الاساسية للحركة الاشتراكية التركية " ثم صادق المؤتمر على الخط الاساسي للمكتب المركزي حول ابداء المساعدة للقوى الوطنية المناضلة ضد القوى الامبريالية في الاناضول .

واولى المؤتمر اهتماما خاصاً للعمل في الريف " ان نجاح الثورة يمكن ان يتحقق نتيجة لجذب الفلاحين الذين يؤلفون جيش الثورة الى النضال الثوري".

واتخذ المؤتمر قراراً خاصاً بشأن توحيد المجموعات الشيوعية التركية كافة في حزب واحد وصادق على برنامج الحزب وانتخب لجنته المركزية ولجنة للرقابة . واصبح مصطفى صبحي رئيساً للحزب وادهم نجاة ، وهو احد قادة المنظمة الشيوعية البارزين في اسطنبول ، سكرتيراً عاماً له.

ساند الحزب الشيوعي التركي الكماليين وشن في الوقت نفسه نضالاً من أجل المطالب الملحة للشغيلة ومن اجل تحريرهم من نير المستغلين وناضل من اجل تحويل الانتفاضة المسلحة ضد الغزاة الى حرب شعبية عامة ضد الامبريالية واقترح ان تؤسس من الاحزاب والجماعات السياسية جبهة وطنية واسعة. لقد طرح الحزب الشيوعي التركي في ندائه المعنون " الى عمال تركيا " المطالب الآتية:-

١- حصانة الاتحادات المهنية وحريتها التامة وحرية الاجتماعات والاضرابات والنشر والحرية الشخصية.

٢- حق الانتخاب للجميع على قدم المساواة.

٣- استبدال الجندرمة بميليشيا شعبية يختارها السكان.

٤- الغاء كل الضرائب القائمة واقرار ضريبة دخل تصاعدية.

٥- التعليم العام والالزامي المجاني لجميع الاطفال.

٦- منح الارض ولوازم الزراعة للفلاحين الذين لايملكون ارضاً أو يملكون القليل منها.

٧- حرية تامة للتنقل في الداخل.

٨- الاطاحة بالسلطان والغاء السلطنة والخلافة وطرد الولاة والمتصرفين والقائمقامين وغيرهم من الموظفين ونقل اختصاصاتهم الى اشخاص ينتخبهم الشعب.

٩-	الاعتراف الرسمي باعياد العمال (١ آيار و٧ تشرين الثاني ،و١٨ آذار يوم كومونة باريس).

لقد عد الحزب الشيوعي التركي ان مهمة الحكومة التي لاتحتمل التأجيل بعد احراز الاستقلال هي اجراء اصلاح زراعي واسع لتطمين حاجات الفلاحين، وقد تضمن برنامجه الزراعي مصادرة الاراضي والادوات الزراعية ودواب العمل والبذور العائدة للملاكين الاقطاعيين ووضعها تحت تصرف لجان الفلاحين دون تعويض.

وهكذا تألف الحزب الشيوعي التركي ببرنامج موحد وقيادة موحدة في ايلول ١٩٢٠ نتيجة لاندماج ثلاث منظمات شيوعية هي منظمتا اسطنبول والاناضول ومجموعة الخارج.

اثارت نشاط الحزب الشيوعي التركي قلق السلطات التي خشيت من ان يشتد تأثير الشيوعين على الجماهير الشعبية. ولهذا ، وبهدف تقويض الحركة الشيوعية واشاعة الفوضى فيها، أسس في انقرة في خريف ١٩٢٠" حزب شيوعي " حكومي رسمي . ولكن الشيوعيين فضحوا هذا الحزب بسرعة ولم يلبث وجوده الكاذب ان انتهى . وفي الوقت نفسه سلكت السلطات التركية، من اجل اجتثاث الحركة الشيوعية الحقيقية، طريق القمع والارهاب، فقد ساستغلت الحكومة التركية في تشرين الثاني – كانون الاول ١٩٢٠ انتقال قائد لاحدى مجموعات الانصار هوادهم بيك الى صفوف الاعداء فوجهت ضربة الى الحركة الشيوعية حيث اعتقل في انقرة واسكى شهر وكوتاهية وغيرها من المدن الكثير من الشيوعيين وقادة فصائل الانصار وقادة " الجيش الاخضر " وزعماء حزب الشعب الشيوعي التركي والنقابات والعديد من الصحفيين العاملين في المجالات التقدمية . وقد بلغ من حكمت عليهم " محكمة الاستقلال " في آذار ١٩٢١ في انقرة وحدها سبعة وعشرين من العاملين القياديين في الحزب الشيوعي التركي والنقابات بلغ مجموع محكومياتهم ١١٥ سنة اشغال شاقة و٣٠ سنة نفي و١٠ سنوات سجن . وقبل ذلك وفي ليلة ٢٩ كانون الثاني ١٩٢١ قتل في طرابزون بشكل وحشي رئيس الحزب

الشيوعي التركي مصطفى صبحي وخمسة عشر من رفاقه اثناء عودتهم الى الوطن بدعوة من المجلس الوطني التركي الكبير.

لقد اضعفت سياسة العداء للشيوعية حركة التحرر الوطني وشددت من نشاط الرجعية التركية وسهلت دسائس الامبرياليين في تركيا . وقد اضطرت الحكومة التركية في ايلول ١٩٢١ الى اطلاق سراح الشيوعيين وقادة لنقابات المعتقلين منهم والمحكومين. الشعب للشؤون الخارجية في جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية "الى جميع مسلحي روسيا والشرق" بتصفيق حاد واتخذوا قراراً بإرسال بعثة الى موسكو لإقامة علاقات صداقة بين حكومتي روسيا السوفيتية وتركيا. وقابل الشعب التركي بإرتياح كبير بيان الحكومة السوفيتية في ٨تموز ١٩٢٠ بشأن تخلي جمهورية روسيا الأتحادية الاشتراكية السوفيتية عن الحقوق التي يمنحها اياها نظام الامتيازات وعن الرقابة المالية والتدخل في شؤون تركيا الداخلية وماعبرت عنه من أماني بنجاح الشعب التركي في النضال ضد الغزاة الأجانب نقل الوفد التركي الذي وصل الى موسكو في تموز الى ف. أي. لينين نهائي الشعب التركي وعبر عن الامل والثقة في أن"لا ترفض الحكومة السوفيتية صداقة ومساعدة الشعب التركي الذي ليس لديه اية نوايا عدوانية تجاه الاقطار المجاورة وليس له اية أهداف غير إحراز إستقلاله وحريته ضمن حدوده الوطنية"

جرى نتيجة للمفاوضات في موسكو وضع مسودة لمعاهدة صداقة سوفيتية ـ تركية وقعت بالاحرف الاولى في ٢٤آب ١٩٢٠. وجرى اثناء مفاوضات موسكو ايضاً التوصل الى إتفاقية بشأن تقديم روسيا السوفيتية المساعدة لتركيا بالسلاح والذخيرة والذهب. وقد وصلت الوجبة الاولى من السلاح من روسيا السوفيتية الى طرابزون في صيف ١٩٢٠ذاته. لقد جرت المفاوضات السوفيتية ـ التركية في الوقت نفسه الذي كانت تجري فيه المفاوضات مع أرمينيا الطاشناقية وكانت أهم القضايا في تلك المفاوضات هي إقامة علاقات حسن جوار بين تركيا وارمينيا. وقد أخذت روسيا السوفيتية على

عاتقها مهمة التوسط عند تعيين الحدود بين تركيا وأرمينيا ساعية بذلك الى أن تجري تعيين الحدود بين هاذين البلدين على أساس العدالة وتقرير المصير للشعوب مع أخذ الحقوق التأريخية والأقتصادية والإثنوغرافية لكلا البلدين بنظر الإعتبار. ومع ذلك فقد تأخر توقيع المعاهدة السوفيتية ـ التركية نصف سنة أخرى، ويعود لرئيس الوفد التركي وزير الخارجية بكرسامي بيك الذي كان معارضا للتقارب بين تركيا وروسيا السوفيتية دور غير قليل في هذا التأخير، وقد ساندته في ذلك بشكل فعال الأوساط الاقطاعية الدينية التي كانت تدعو الى الإتفاق مع الحلفاء. واستطاعت دول الوفاق أن تشكل في أيلول ١٩٢٠حرباً بين أرمينيا الطاشناقية وتركيا.

الحرب الطاشناقية ـ التركية

في ٢٨ أيلول ١٩٢٠إقتحمت قوات الجبهة التركية الشرقية بقيادة كاظم قره بكر باشا حدود أرمينيا مستغلة العمليات التي قامت بها القوات الطاشناقية ضد القوات التركية في منطقة بارديس وبنياك واولطة *، وقد أعلنت القيادة التركية قبل الهجوم بإن" قواتها تناضل ضد الطاشناق عملاء الوفاق، من أجل تحرير الشعب الأرمني من النير الطاشناقي". أما في حقيقة الامر فأن المتطرفين الأتراك إستغلوا هذه الشعارات ذات الصدى الطيب لدى الشعب في السعي لتسهيل تقدمهم في عمق منطقة ما وراء القفقاس وقد أشار لينين الى ذلك في حديثه عن النزاعات التوسعية للقوميين المتطرفين والأتراك حين قال" منذ وقت قريب أخذ الاتراك يزحفون على أرمينيا بهدف الإستيلاء على باطوم وربما باكو فيما بعد. من المفهوم إننا يجب أن نكون في هذه القضية حذرين غاية الحذر"

واصلت القوات التركية التقدم في عمق أرمينيا وعلق الطاشناق آمالاً على مساعدة الوفاق وتوجهوا في أيلول وتشرين الاول الى ممثلي بلدان الوفاق أكثر من مرة طالبين

* كانت بارديس وبنياك واولطة قبل معاهدة برست ليشوفسك تقع ضمن منطقة اولطة التابعة لمقاطعة قارص في روسيا

إبداء المساعدة العسكرية والمادية لأرمينيا، ولكن الدول الحليفة كانت في كل مرة تجيب بإنها في الوقت الراهن ليست في حالة تمكنها من إبداء مساعدة حقيقية وان على الطاشناق أن يعتمدوا على أنفسهم وعلى قواتهم الخاصة وحدها وأن يعملوا بشكل مستقل. وقد صرح ممثل الولايات المتحدة الامريكية ف كروزيا بهذا الشأن قائلاً : ان الولايات المتحدة لم تشارك في معاهدة سيفر. وعلى الرغم من أن حكومة الولايات إعترفت بجمهورية أرمينيا الا إنها لم تأخذ على نفسها أبداً اية التزامات تشير الى حماية أو إبداء إسناد عسكري للشعب الأرمني، ولهذا فأنها لا تستطيع أن تأخذ على عاتقها المسؤولية في الازمة الراهنة" لقد كانت روسيا السوفيتية الدولة الوحيدة المستعدة لإبداء المساعدة للشعب الأرمني في تلك اللحظة الحرجة من تاريخه. ومع ذلك فإن الطاشناق المخلصين لأسيادهم من دول الوفاق قرروا أن التضحية بالشعب الأرمني لصالح تركيا أفضل من قبول المساعدة من روسيا السوفيتية. كذلك رفضت الحكومة التركية، تحت ضغط الاوساط الموالية للوفاق الإقتراحات المتكررة التي قدمتها حكومة جمهورية روسيا الأتحادية الأشتراكية السوفيتية بشأن الوساطة وأيقاف تقدم القوات التركية فيما وراء القفقاس. وإستغلت القوات التركية رفض الطاشناق للمساعدة من جانب روسيا السوفيتية فشنت في ٢٤ تشرين الاول هجوماً بإتجاه عمق أرمينيا.

وهنا توجهت حكومة أرمينيا الطاشناقية مرة اخرى الى الحلفاء طالبة المساعدة العسكرية، ففي ٣٠تشرين الاول ١٩٢٠ بعث ممثل الطاشناقيين الدبلوماسي في كروزيا الى القنصل الامريكي في تفليس موزل برسالة يطلب فيها المساعدة. وتوجهت الحكومة الطاشناقية برسالة مشابهة الى ممثل الحكومة البريطانية فيما وراء القفقاس العقيد سّوكس، لكن الحلفاء لم يبدوا أية مساعدة في هذه المرة أيضاً.

إضطرت أرمينيا الطاشناقية أن تتوجه الى الحكومة التركية مقترحة البدء بمفاوضات الصلح فوقعت الهدنة في ٦تشرين الثاني وفق الشروط التالية: تحتل القوات التركية قلعة الكسندروبل ومحطتها والمناطق المحيطة بالمدينة لمسافة عشرة كيلومترات،

وتنسحب القوات الارمينية الى ما وراء نهر ارباچارى لمسافة ١٥كم عن الكسندروبل التي تبقى شكلياً تحت الادارة الارمينية. ولم تكتف السلطات العسكرية التركية بالمناطق التي أحتلتها من أرمينيا بل طالبت في ٨تشرين الثاني بسحب القوات الارمينية الى خط الحدود الذي عينته معاهدة باطوم وبتسليم كمية كبيرة من معدات القتال ومعدات السكك الحديد الدارجة. وقد رفضت الحكومة الطاشناقية هذه الشروط فجدد الأتراك العمليات العسكرية في ١٠تشرين الثاني.

عاد الطاشناق فطلبوا من الحكومة التركية في ١٥تشرين الثاني إيقاف العمليات العسكرية والبدء بمحادثات الصلح. فعقدت الهدنة في ١٨تشرين الثاني ثم بدأت محادثات الصلح في الكسندروبل في ٢٦تشرين الثاني.

تمخضت المفاوضات عن معاهدة الكسندروبل الجائرة التي فرضها الأتراك في ٢كانون الاول ١٩٢٠على ممثلي الحكومة الطاشناقية التي كانت قد سقطت قبل ذلك أي بعد أن أعلنت السلطة السوفيتية في أرمينيا في ٢٩تشرين الثاني.

لم تعترف بمعاهدة الكسندروبل لا حكومة أرمينيا السوفيتية ولا حكومة روسيا الاتحادية الإشتراكية السوفيتية ذلك أن التي عقدتها هي الحكومة الطاشناقية التي كانت قد سقطت قبل التوقيع عليها لذا فأنها لا تملك حقاً قانونياً بعقدها. لقد أنقذت السلطة السوفيتية الشعب الارمني من الإستبعاد الآجنبي والنير الطاشناقي.

تعزيز العلاقات السوفيتية ـ التركية
وعقد معاهدة الصداقة والاخوة في ١٦أذار ١٩٢١

قامت مع ترسخ السلطة السوفيتية في اذربيجان وأرمينيا ظروف أكثر ملاءمة لمواصلة تعزيز الصداقة بين شعوب الجمهوريات السوفيتية وتركيا. وكان لإقتراح الحكومة التركية عقد مؤتمر سوفيتي تركي صدى طيباً لدى الحكومة السوفيتية التي

رأت أن من المرغوب فيه أن يشارك في هذا المؤتمر حكام جمهوريتي أرمينيا وأذربيجان السوفيتين.

وصل الوفد الحكومي التركي برئاسة وزير الإقتصاد يوسف كمال بيك(تنكرشك) الى موسكو في ١٩شباط ١٩٢١وكان في معيته طاقم السفارة التركية في روسيا السوفيتية.[*] بدأ المؤتمر السوفيتي ـــ التركي أعماله في ٢٦شباط ١٩٢١ وجرى في جو من الصداقة، والاحترام المتبادل والمساواة التامة بين الجانبين. وقد ساعد على ذلك العطف العميق الذي كانت شعوب الاتحاد السوفيتي تكنه للنضال التحرري في تركيا. لقد عد ف. أي. لينين هذه المفاوضات إنجازاً ضخماً لسياسة الحكومة السوفيتية الخارجية وأظهر إهتماماً كبيراً بمصالح تركيا الوطنية، وبفضل جهده الشخصي ازيلت الصعوبات التي ظهرت أثناء إعداد مسودة المعاهدة، فأمكن في ١٦آذار ١٩٢١التوقيع على معاهدة الصداقة والاخوة التي أشرت مرحلة جديدة في تأريخ العلاقات الروسية ـــ التركية لقد أقامت معاهدة الصداقة والاخوة التي تألفت من مقدمة و(١٦)مادة وثلاثة ملاحق، علاقات صداقة راسخة بين روسيا السوفيتية وتركيا وأعطت شعوب ماوراء القفقاس الفرصة للأنتقال من الحرب الى البناء السلمي. ومن أجل تعزيز التعاون المخلص والدائم بين روسيا السوفيتية وتركيا تبادل الجانبان، أثناء توقيع المعاهدة مذكرات أخذا فيها على عاتقهما الألتزام الآتي:ـ في حالة ما إذا قرر أحد الجانبين إجراء تغيير ذي طابع مبدأي في الإتجاه العام لسياسته الخارجية أو في توجهاته تجاه الجانب الاخر فإن حقيقة هذا القرار يجب أن يُعلم بها الجانب الآخر على الفور. وفضلاً عن ذلك التزم الجانبان بإن يعلم إحداهما الاخر فوراً وتفصيلياً بأي بيان أو إقتراح يخص روسيا السوفيتية وتركيا تقدمه لهما أية دولة أخرى تنتهج في آسيا سياسة مغايرة لسياسة روسيا السوفيتية وتركيا في موضوع التقارب أو الأتفاق، كما إلتزما بأعلام إحدهما الاخر بكل

[*] أفتتحت السفارة السوفيتية أنقرة في يوم الذكرى الثالثة لثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى.

مفاوضات من هذا النوع يجريانها مع الدول الاخرى وبأن لايعقد أحدهما دون إعلام الاخر أية معاهدات يمكن أن تمس الجانبين.

عند عقد المعاهدة السوفيتية - التركية وقعت إتفاقية حول مساعدة تركيا مالياًبمبلغ ١٠ملايين روبل ذهبا بدون مقابل، وكذلك مساعدتها بالسلاح والذخيرة وقد قدمت الحكومة السوفيتية لتركيا في ١٩٢١ـ ١٩٢٢ بموجب هذه الاتفاقية بنادق ورشاشات وخرطوش ومدافع وقذائف وغير ذلك من العتاد العسكري، كما قدمت لها أيضاً سبائك ذهبية.

كذلك وقعت حكومتا جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية وتركيا في ٢٨أذار ١٩٢١ ميثاقاً حول عودة أسرى الحرب والمدنيين الموجودين في الدولتين كل الى وطنه.

لقد كان للمعاهدة السوفيتية - التركية أهمية سياسية كبيرة لتركيا ولروسيا السوفيتية على السواء، كما إنها وجهت ضربة لمخططات الوفاق الودي المعادية للسوفيت والرامية الى إعاقة التقارب بين الشعبين المناضلين ضد العدو نفسه.

لقد ساعدت المعاهدة على تعزيز نظام الدولة التركية وتقويته. فقد ضمنت الحكومة السوفيتية حصانة حدود تركيا الشمالية الشرقية وأبدت لتركيا مساعدة مادية ومعنوية وسياسية في نضالها الصعب ضدالمحتلين. ولهذا فقد إستقبلت المعاهدة في تركيا بحماس كبير، حيث رحبت الصحافة التركية بالاجماع بتوقيعها وأكدت بإن إنقاذ الشعب التركي لا يتم إلا بها، كتبت جريدة"حاكميتي ملي" تقول:(إن الخط لاساس لسياستنا الخارجية هو التوجه نحو روسيا السوفيتية التي إعترفت لحركة الاناضول بالحق في الوجود منذ اليوم الاول التي ساندتنا مادياً ومعنوياً وقابل المجلس الوطني الكبير خبر التوقيع على المعاهدة السوفيتية ـ التركية بتصفيق حاد وأعلن مصطفى كمال في المجلس قائلاً: ((اقيم بهذه المعاهدة بين الدولتين التضامن الذي نبع من التحالف الطبيعي في النضال ضد الهجمة الامبريالية)).

إن معاهدة الصداقة والأخوة التي عقدت في ١٦آذار ١٩٢١ ماتزال قائمة حتى اليوم وهي مستمرة في الوقت الحاضر على اداء دور مهم في العلاقات السوفيتية ـ التركية لقد أصبح تعزيز الصداقة بين روسيا السوفيتية وتركيا ممكناً لأن الحكومة السوفيتية كانت تهتدي بثبات بمبادىء السياسة الخارجية اللينينة حول إسناد الشعوب المناضلة من أجل إستغلالها.

مؤتمر لندن. معركة سقاريا

في نفس الوقت الذي كانت تجري فيه المفاوضات في موسكو إنعقد في لندن من ٢١شباط الى ١٤آذار ١٩٢١ مؤتمر لإعادة النظر بمعاهدة سيفر التي عززت السيطرة البريطانية في الشرق الادنى. والواقع أن معاهدة سيفر لم تقض على التنقاضات القائمة بين الامبرياليين حول إقتسام أراضي الدولة العثمانية، حيث اثارت استياءً شديداً لدى الاوساط المالية الفرنسية كما إنها لم ترض الامبرياليين الامريكان والايطاليين. وقد ثارت في الصحافة الفرنسية منذ تشرين الأول ١٩٢٠حملة صاخبة تدعو الى ضرورة إعادة النظر في هذه المعاهدة، وقد اشتدت هذه الحملة. بشكل خاص بعد تحطيم الجيش الأحمر لقوات التدخل البولندية وتطهير القرم من جيش فرانگل، وبعد أن أصبح واضحاً حتى نهاية ١٩٢٠ إن خطة خنق حركة التحرر الوطني في تركيا قد فشلت.

وكان سعي الحلفاء لتقويض مؤتمر موسكو وإعاقة التقارب السوفيتي ـ التركي بأي ثمن أحد الأسباب الجوهرية لإعادة النظر بمعاهدة سيفر أيضاً، ذلك أن إمبرياليي الوفاق أملوا أن يجذبوا الكماليين الى التجمع المعادى للسوفيت عن طريق تخفيف شروط معاهدة الصلح.

لم يقتصر قادة حركة التحررالوطني في تركيا على انصار التقارب مع روسيا السوفيتية وإنما كان من بينهم أيضاً أعداء لهذا التقارب لم يفقدوا الأمل في عقد صفقة مع الوفاق والمحافظة على نظام السلطان.

وهكذا ففي اليوم الثاني بعد التوقيع على معاهدة موسكو حاولت هذه الاوساط بالاستناد على الضباط الرجعيين في الجبهة الشرقية الإستيلاء على منطقة باطوم ووجهت القوات التركية الى هناك، وساعدهم المناشفة ـ الگروزيون الذين آملوا من وراء ذلك أن يجعلوا القوات التركية تصطدم بقطعات الجيش الاحمر التي قدمت لمساعدة الشعب الگروزيونى بعد أن قامت في گروزيا في ٢٥شباط ١٩٢١ السلطة السوفيتية.

وقد أمكن تلاقي الصدام المسلح بفضل سياسة الحكومة السوفيتية السلمية، فدخلت قطعات الجيش الاحمر باطوم في ٢١آذار وإنسحبت القوات التركية في ٢٣ آذار الى ماوراء الحدود الجديدة التي قررتها معاهدة موسكو.

حاولت قيادة الجبهة التركية الشرقية أن تستغل مسألة سحب القوات التركية من أرمينيا لتوتير العلاقات السوفيتية ـ التركية فأخذت تعمل، بشتى الحيل، على تأخير جلاء تلك القوات. ولم تسحب القوات التركية من أرمينيا السوفيتية إلا بعد الانذار الذي قدمه قائد الجيش الاحمر الحادي عشر في ٢٢ نيسان ١٩٢١.

غير أن أنصار الاتفاق مع دول الوفاق لم يستطيعوا إعاقة. تعزيز الصداقة بين الشعبين السوفيتي والتركي وأنتهى مؤتمر لندن بالفشل التام. لكن امبريالي الوفاق لم يتخلوا عن مطامعهم ولم يعترفوا بحقوق تركيا بالسيادة والأستقلال وكمال أراضيها في الحدود التي عينتها إتفاقية مودورس. كتبت جريدة"درتلي" التركية تقول: (لقد كشف مؤتمر لندن عن الأهداف التوسعية والأجرامية لدول الوفاق. إن الحلفاء لن يعيدوا للشعوب المضطهدة حقوقها ولن يحنوا رؤوسهم أمام العدالة أبداً لقد أرادوا في مؤتمر لندن أن يخدعوا الأتراك الذين يحاربون منذ سنين من أجل الأستقلال الحكومي والقومي).

حاول الحلفاء بعد إنتهاء مؤتمر لندن حل القضية التركية مرة أخرى بقوة السلاح فوجهوا الجيش اليوناني في ٢٣أذار ١٩٢١ للهجوم مجدداً على القوات التركية في قاطع الجبهة الواقع بين بورصة واوشاك، وكانت القوى الاساسية للجيش اليوناني في هذه

المنطقة تتفوق على القوات التركية في العدد والعدة. وجرى توجيه الضربة الرئيسة نحو اسكي شهر التي تؤلف عقدة سكك حديد مهمة على سكة حديد بغداد يتفرع منها فرع يذهب الى أنقرة. واكتسحت القوات اليونانية في هذه القاطع خط الدفاع التركي الأمامي في المواقع الكائنة في موضع اينونو في ٢٦ آذار، وأصبحت على تماس مع قوات الجيش التركي الرئيسة في الجبهة الغربية. وإتخذت المعارك التي إستمرت ثلاثة أيام طابعاً ضارياً وإنتهت بإنتصار الجيش التركي فتراجعت القوات اليونانية بعد أن تكبدت خسائر كبيرة بالأرواح والمعدات، الى مواقعها القديمة في بورصة، كما أن المحتلين لم يحققوا نجاحاً ستراتيجياً بإتجاه قونية على الرغم من إحتلالهم لافيون فره حصار.

ساعد الأنتصار الذي تحقق في اينونو على رص صفوف الشعب التركي ووجه ضربة الى دعاة الاستسلام الذين إقترحوا التوصل الى صفقة مع الوفاق الودي. لكن هذا النصر لم يكن حاسماً ففي ١٠تموز ١٩٢١ وجهت القيادة اليونانية مرة اخرى جيشاً يتألف من(١٠٠) ألف مقاتل في هجوم إستمر ١٥يوماً. ولم تستطع القوات التركية أن توقف هذا الهجوم على بعد ٥٠كم فقط من أنقرة إلا بصعوبة بالغة . ووقعت بيد اليونانين مدينتا اسكى شهر وكوتاهية المهمتان واللتان كانتا طيلة سنتين قاعدة لحركة التحرر. وبعد ذلك بشهر أصدر الملك قسطنطين الذي أصبح على رأس الجيش أمراً بالهجوم مجدداً على أنقرة.

لكن الحكومة التركية كانت قد إستطاعت حتى هذا الوقت أن تجري تعبئة عامة وتقوم بمصادرات كبيرة لصالح حاجات الجبهة. وعين مصطفى كمال قائداً أعلى للجيش التركي ومنح صلاحيات مطلقة لمدة ثلاثة أشهر. وفي المدة من ١٣آب الى ١٣ أيلول ١٩٢١ حدثت معركة سقاريا التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ تركيا.

لقد جلب الجهد الكبير الذي بذلته القوى الشعبية في الأناضول النصر للجيش التركي فقد هب الجيش التركي بأجمعه للنضال وحارب الآلاف من المتطوعين سوية مع جنود الجيش النظامي، وكانت النساء والشيوخ والأطفال يحفرون الخنادق ويبنون

التحصينات ويجلبون الماء والطعام الى المواقع المتقدمة ويعتنون بالجرحى، وكـان العمـال والحرفيون يعملون ليلاً ونهاراً في إعداد السلاح.

وجهت القوات التركية في ١٣أيلول ضربة مضادة جبارة تمكنت بواسـطتها مـن طـرد العدو الى الضفة اليسرى من نهر سقاريا. لكن الأتراك إحتاجوا من أجل تخليص الـبلاد من المجتلين الى سنة أحرى من الجهد الشاق لإعداد الجيش للهجوم العام ساعد إنتصار سقاريا على تفاقم التناقضات في معسكر الحلفاء وعلى تعزيز الوضع الـدولي لتركيـا. في آب ١٩٢١كانت القوات الايطاليـة قـد سـحبت مـن الانـضول، وفي ٢٠تـشرين الأول وقعت في أنقرة بين تركيـا وفرنـسا معاهـدة إعترفـت فرنـسا بموجبهـا بحكومـة المجلـس الوطني التركي الكبير وسحبت قواتهـا مـن كليكيـا. وقامـت الحكومـة الفرنـسية عنـد الاجلاء ببيع التجهيزات العسكرية العائدة لجيش الإحـتلال لتركيـا بمبلـغ(٢٠٠)مليـون فرنك.

لقد مكن إلغاء الجبهة الجنوبية بهذا الشكل الحكومـة التركيـة مـن نقـل قواتهـا مـن كليكيا الى الجبهة الغربية للكفاح ضد المتدخلين البريطانيين واليونانيين. وكان للتقـارب المطرد بين تركيا والجمهوريات السوفيتية اهمية كبيرة في تعزيز قدرة الجيش التركي.

عقد معاهدات الصداقة مع جمهوريات ما وراء القفقاس السوفيتية وجمهورية اكرانيا السوفيتية

وقفت جمهوريات مـا وراء القفقـاس واكرانيـا مـن نـضال الـشعب التركـي مـن أجـل الإسـتقلال موقفـاً يتـسم بالتعـاطف العميـق، فمنـذ حزيـران ١٩٢٠أقامـت حكومـة أذربيجان السوفيتية علاقات دبلوماسية مع حكومة المجلس الـوطني التركـي الكـبير وأعلنت عن إستعدادها لمساعدة الشعب التركي في النـضال ضـد الغـزاة الامبريـاليين. وأصدرت أرمينيا وكروزيا السوفيتيتين فيما بعد تصريحات مشابهة، وجرت في المدة بين

٢٦ أيلول و١٣تشرين الأول في قارص مفاوضات بين تركيا وجمهوريات ما وراء القفقاس بموجب المادة(١٥) من معاهدة موسكو.

لقد دعت الجمهوريات السوفيتية فيما وراء القفقاس الى توقيع معاهدة موحـدة بـين تركيا وكل جمهوريات ما وراء القفقاس بينما كان الدبلوماسيون الأتـراك يعـدون لعقـد معاهدات منفصلة مع كل مـن اذربيجـان وكروزيـا وأرمينيـا بحجـة عـدم وجـود أسـس قانونية لعقد معاهدة موحدة(لم يكن إتحاد ما وراء القفقاس قد قام بعد آنذاك). وكـانوا يـأملون أن يمكـنهم ذلـك مـن أن يفرضـوا شـروط معاهـدة الكسندروبل الجـائرة علـى أرمينيا.

ولكن العمل المشترك لجمهوريات ماوراء القفقاس أجبر تركيـا علـى أن تعقـد معهـا معاهدة موحدة وقعت في ١٣ تشرين الأول ١٩٢١ في قارص. وكانت معاهدة قارص هذه متماثلة في محتواها مع معاهدة موسكو، وقد تألفت مـن(٢٠) مـادة وثلاثـة ملاحـق، ألغت المادة الأولى رسميـاً المعاهـدات الـتي فرضـت في ١٩١٨ ـ ١٩١٩ علـى حكومـات الثورة المضادة فيما وراء القفقاس وأقامت علاقات حسن جوار بين تركيا وجمهوريات ما وراء القفقاس. لقد وسعت المعاهدة الصلات الإقتصادية والثقافية بين الجانبين وعززتهـا. وبموجـب هـذه المعاهـدة عقـد في تفلـيس مـؤتمر إقتـصادي نظـم القـضايا الإقتـصادية والتجارية والمالية وغيرها بين الجانبين، كما عقدت مواثيق حول عبور الحـدود وإسـتخدام المراعي فضلاً عن ميثاق للبريد والتلغراف. لقد كانت لمعاهـدة قـارص أهميـة سياسـية كبيرة حيث قضت على خطر الحرب في القفقاس وضمنت حصانة حـدود تركيـا الـشمالية الشرقية. وبعد التوقيع عليها نقلت تركيا قواتها من الجبهة الشرقية الى الجبهة الغربيـة الأمر الذي عزز قدرتها العسكرية في الكفاح ضـد المحـتلين. يـضاف الى ذلـك إن هـذه المعاهدة وجهت ضربة لسياسة العداء القومي الذي كانت دبلوماسية الـدول الامبرياليـة توجهه بهدف إستعباد شعوب ما وراء القفقاس وتركيا.

لقد عملت أذربيجان السوفيتية الكثير من أجل تعزيز علاقات الصداقة بين جمهوريات ما وراء القفقاس وتركيا. وكان لهذا الجهد مردوده ففي ١٥تشرين الثاني ١٩٢١جرى في أنقرة حفل تدشين ممثلية أذربيجان الدبلوماسية. وفي الوقت نفسه إفتتحت في باكو ممثلية المجلس الوطني التركي الكبير.

وفي آب ١٩٢١ عينت حكومة أكرانيا السوفيتية رجل الدولة السياسي البارز والشخصية العسكرية المرموقة م. ڤ. فرونزه سفيرا لها في تركيا. وأظهرت حكومة جمهورية اكرانيا الأشتراكية السوفيتية بهذا العمل موقفها الودي من تركيا وتعاطفها العميق مع النضال المسلح للشعب التركي امام العالم كله. وقد قوبل تعيين م.ف فرونزه سفيرا بالأستحسان من الرأى العام التركي. وصلت البعثة التي يرأسها م.ف فرونزه الى أنقره في ١٣ كانون الاول ١٩٢١ وكانت على طول الطريق في الأراضي التركيه تقابل بالترحاب.وأقيم في أنقره بهذه المناسبة اجتماع جماهيري للصداقه كانت مهمه م.ف فرونزه صعبه للغاية،فتركيا في ذلك الوقت كانت تعيش أزمه حاده، ذلك أن نصر سقاريا كان قد تحقق بثمن باهض، وموارد البلد الماديه الضئيله كانت قد نضبت حيث لم يبق لدى الحكومه التركيه من المال مايمكنها من الصرف على الجيش الذي كان جنوده حفاة وعراة وسيء التسليح،فضلا على أن المصادرات العسكرية أثارت لدى الملاكين وأغنياء الفلاحين والتجار الاستياء من سياسة الحكومة. ولهذا كله أشتد الصراع بين دعاة الاستسلام ودعاة مواصله الحرب من أجل الاستقلال. وقد أشتد هذا الصراع بشكل خاص نتيجة لدسائس الأمبرياليين الفرنسيين الذين أخذوا يسعون بعد عقد معاهدة ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١ بين فرنسا وتركيا الى جذب تركيا الى التجمع المعادي للسوفيت. لقد تحتم على م.ف فرونزه أن يبذل جهودا كبيرة من أجل أن يفضح دعاية الوفاق الودي الكاذبه. وقد أدى دوراً كبيراً في هذا الشأن، النداء الذي وجهه الى نواب المجلس الوطني التركي الكبير والذي أقره في جلسة ٢٠ كانون الأول ١٩٢١ وأشار فيه بوضوح متناهي الى المبادىء الرئيسة التي تقوم عليها صداقة الجمهوريات السوفيتيه مع

تركيا. وبين الشرعيه التاريخية لنضال شعوب الشرق ضد النير الأستعماري. لقد كان لنداء م.ف فرونزة تأثير كبير على نواب المجلس الوطني التركي الكبير الذين أصغوا اليه باءنتباه كبير. عقد في ٢٥ كانون الاول ١٩٢١ مؤتمر اكراني ــ تركي أنتهى في ٢ كانون الثاني ١٩٢٢ بالتوقيع على معاهدة صداقة واخوه. وكانت لهذه المعاهده أهميه كبيرة في تعزيز علاقات الصداقه وحسن الجوار بين الدولة السوفيتيه وتركيا. لقد وضعت تحت تصرف م. ف فرونزه في أنقرة جميع المعلومات الضرورية حول وضع تركيا الإقتصادي والعسكري، وسافر بطلب من القيادة التركية الى الجبهة. لقد حاز م. ڤ فرونزه في المدة القصيرة التي قضاها في تركيا(من ١٣ كانون الأول ١٩٢١الى ٥كانون الثاني ١٩٢٢) شعبية واسعة وترك ذكرى عطرة لدى قادة الحكومة التركية والرأي العام التركي.

اقيمت علاقات صداقة أيضاً بين جمهورية بخاري الشعبية السوفيتية وتركيا. وعبرت البعثة فوق العادة التي أرسلتها حكومة جمهورية بخاري الشعبية السوفيتية التي وصلت الى تركيا في بداية كانون الثاني ١٩٢٢ عن تضامن شعوب بخاري مع الشعب التركي ونقلت لهذا الشعب التهاني وأمنيات النصر.

كان لتعزيز الصداقة السوفيتية ـ التركية المتواصل وإسناد القوى التقدمية في العالم لنضال الشعب التركي العادل الاهمية الأولى في إحراز تركيا الإستقلال لقد ذكر مصطفى كمال((إن إنتصار تركيا الجديدة كان سيكلف ضحايا كبيرة لا مثيل لها او إنه كان سيكون مستحيلاً لولا مساعدة روسيا. لقد ساعدت تركيا معنوياً ومادياً وسيكون من الأجرام أن تنسى أمتنا هذه المساعدة)).

تحرير الاناضول من المحتلين

هدنة مودانيا

إستغلت القيادة التركية الهدوء الطويل الذي ساد الجبهة الغربية بعد معركة سقاريا لإعداد جيشها للمعركة الفاصلة، فأعيد حتى أواسط أيلول ١٩٢٢ تنظيم الجيش التركي وجهز بالمعدات العسكرية ووضع في حالة الإستعداد الحربي للهجوم. لقد كان هناك أكثر من(١١٠)آلاف شخص في جيشي الجبهة الغربية، لذا فأنهما لم يكونا يقلان من حيث العدد عن الجيش اليوناني الذي بلغ تعداده ما بين(١١٥) و(١٢٠)ألف حربة وسيف* غير أن اليونانين كانوا يملكون تفوقاً ملحوظاً في المعدات .

أما في المجال المعنوي والسياسي فقد كان الجنود الأتراك المتحمسون لفكرة تحرير وطنهم يتفوقون كثيراً على اليونانين الذين كانوا يحاربون لصالح إمبرياليى الوفاق. وكان التعاطف العميق الذي تكنه شعوب الشرق والقوى التقدمية في دول غرب أوربا لنضال الشعب التركي عاملاً سياسياً كبيراً كان له أثر كبير على الحالة المعنوية للجيش التركي. وقد زاد ذلك كله من عزم المناضلين الأتراك من أجل الإستقلال وشجعهم على النضال ضد المحتلين قال ف. أي. ليـنين في حديث له مع السفير السوفيتي في تركيا سى. أي. آرالوف((إن الإسناد المعنوي والتعاطف والصداقة هي مساعدة عظيمة مضاعفة ثلاث مرات. أن الشعب التركي سوف يشعر بأنه ليس وحيداً)).

أما الجيش اليوناني فقد كان يفتقر الى مثل هذا الإسناد حتى من جانب شعبه الذي لم يشأ أن يسفح دمه من أجل مصالح الاخرين. وكانت الميول المناهضة للحرب في اليونان تنمو مع كل سنة. كانت الإجتماعات الجماهيرية تعقد للمطالبة بإنهاء الحرب العدوانية في الاناضول. ان إتساع ظاهرة الهروب من الجيش وتململ أفراد الجيش الذين

* أي مشاة وخيالة ـ المترجم

كانوا ينهبون السكان المدنيين ورفض الجنود الذهاب الى الجبهة ـ كل ذلك أثر سلباً على الجذور في الجيش اليوناني العامل في غرب الاناضول.

بعد أن أنهت القوات التركية إعادة تجمعها تحولت في ٢٦ آب ١٩٢٢ الى الهجوم بإتجاه افيون قره حصار. فوجهت ضربة مركزة للخصم ثم إخترقت خط دفاعه وتقدمت حتى نهاية اليوم الثاني للهجوم لمسافة(٥٠كم) بإتجاه جنوب افيون قره حصار و(٣٠)كم بإتجاه شرقها. وفي يوم الهجوم الثالث إحتلت القوات التركية كوتاهية واسكي شهر وحطمت في معركة دوملو بينار الحاسمة مجموعة الجنرال تريكوبيس الذي إستسلم فأسر مع بقايا قواته البالغة (٥)آلاف شخص. وفي ٦ أيلول وبعد معارك دامية إحتلت القوات التركية بورصة. وبعد معارك حامية حطمت القوات التركية مجموعتي الجيش اليوناني الوسطى والجنوبية واستولت على كمية كبيرة من المعدات والذخيرة، وأسرت مايقرب من(١٣)ألف شخص منهم (٥٠٠)ضابط وجنرالين. وقد أدت وحدات الخيالة التي كانت تزيد بمقدار خمس الى ست مرات على الخيالة اليونانيةدوراً كبيراً في العمليات الهجومية للجيش التركي.

تراجعت بقايا الجيش اليوناني المندحر بسرعة يتعقبها الاتراك. نحو أزمير وجشمه ومودانيا وباندرما، وأقصى الجنرال حاجي انستيس من منصب القائد العام للقوات اليونانية. وإنتهت محاولة القائد العام الجديد إيقاف الهجوم التركي عند خط الاشهر ـ صالحي باندحار جديد للجيش اليوناني، وقد أسر الاتراك في الاشهر(١٤) ألف جندي وضابط وحصلوا على الكثير من الغنائم.

لم تجدى محاولات اليونانين التالية للمقاومة وتحول الجيش اليوناني كما صرح الجنرال فرانكو الى حشد من الهاربين الخارجين عن الطاعة. بدأ في إزمير في اوائل أيلول تحميل الجنود والهاربين الذين تجمعوا في المدينة على السفن وقد أحرق المحتلون أثناء هربهم القسم الأغلب من المدينة وفي ٩أيلول دخلت القوات التركية النظامية الى إزمير وفي ١٦

منه غادرت آخر السفن المحملة بالجنود اليونانيين چشمه وفي اليوم التالي إحتل الاتراك باندرما فقضوا بذلك على المجموعة الشمالية للجيش اليوناني.

كانت حصيلة(٢٢)يوماً من المعارك العسكرية أخذ الاتراك(٤٠)ألف أسير و(٢٨٤) مدفعاً والكثير من المعدات العسكرية والصحية ومعدات النقل الاخرى وقد كتب مراسل وكالة الانباء الروسية الذي شهد المعارك يقول: ((لقد كانت كمية هذه الاسلحة عظيمة الى درجة تكفي لتأليف جيش جديد)) وقد بلغ مجموع خسائر اليونانيين(٧٥)ألف شخص ما بين قتيل وأسير.

أثار النصر اللامع الذي أحرزه الجيش التركي الابتهاج في جميع أنحاء البلد ونظمت في المدن والقرى إجتماعات ومظاهرات وصلوات إحتفالية، وهنأت القوى التقدمية في العالم الشعب التركي بطرد المحتلين الأجانب.

لقد سببت المغامرة في تركيا الكثير من العوز والضحايا للشعب اليوناني وأطاح الشعب اليوناني الغاضب بالملك قسطنطين وأسقط حكومة طوناريس وحكمت محكمة عسكرية إستثنائية في اليونان على المتسببين بالكارثة العسكرية بالاعدام وأعدموا رمياً بالرصاص.

إنعكست هزيمة الجيش اليوناني على كل أوربا بشكل ما يسمى بـ(أزمة الشرق الادنى) التي كانت دليلاً على فشل سياسة دول الوفاق ولا سيما بريطانيا في تركيا. وهكذا إقترحت الحكومات الحليفة على الحكومة التركية في ٢٣/أيلول ١٩٢٢ عقد مؤتمر للصلح في أقرب وقت وتوقيع هدنة فورية مع اليونان. ووافقت الحكومة التركية على توقيع إتفاقية الهدنة والإشتراك في مؤتمر الصلح.

إفتتح مؤتمر الهدنة في ٣ تشرين الأول ١٩٢٢في مدينة مودانيا وشارك فيه عن تركيا قائد الجبهة الغربية عصمت باشا وعن الدول الحليفة كل من المندوب السامي البريطاني في إسطنبول الجنرال هاربختون والمندوب السامي الفرنسي الجنرال شاري والمندوب السامي الايطالي الجنرال مونبللي وممثل اليونان الجنرال مازاراكي. وإختتم

عند وضع بنود الإتفاقية جدل كبير وأعلمت الحكومة التركية الحكومات الحليفة في ٦ تشرين الأول رسمياً بأنها لن تشارك في مؤتمر الصلح إذا لم تسحب القوات اليونانية من فراقيا الشرقية قبل إفتتاحه. وقبل الحلفاء في ٨ تشرين الأول طلب الحكومة التركية هذا فأستانف المؤتمر أعماله في اليوم التالي، ووقعت الهدنة في ١١ تشرين الأول من قبل ممثلي الحلفاء وتركيا المخولين. ثم وقعها بعد ذلك بثلاثة ايام ممثل اليونان أيضاً.

كان على العمليات العسكرية بين تركيا واليونان، بموجب إتفاقية الهدنة، أن تتوقف من اليوم الذي تصبح فيه الإتفاقية نافذة أي من ١٥ تشرين الأول١٩٢٢ وكان على القوات اليونانية والجندرمة والسلطات المدنية أن تغادر فراقيا الشرقية خلال ٣٠ يوماً وتبقى الضفة اليمنى لنهر ماديتا تحت سلطة الحلفاء حتى عقد معاهدة الصلح وتعود السلطة المدنية التركية الى فراقيا الشرقية بعد مغادرة القوات اليونانية لها، يتألف، لغرض المحافظة على النظام والهدوء، فيلق من الجندرمة التركية(لا يزيد عدده على(٨) آلاف شخص)، وتبقى القوات الحليفة الى أن تعقد معاهدة الصلح في إسطنبول وفي منطقة المضايق المحايدة(في خط يبعد ١٥كم تقريباً عن الضفة الآسيوية للدردنيل وخط يمتد من داريجه الى سيله في شبه جزيرة أزمت) وفي شبه جزيرة غاليبولي. ومنعت القوات التركية من الدخول الى هذه المناطق.

لقد كانت إتفاقية مودانيا في أول الامر عبارة عن إتفاقية توفيقية بين دول الوفاق الودي وتركيا، حيث حققت الأخيرة بموجبها تحرير فراقيا الشرقية دون عمليات عسكرية وحصلت دول الوفاق على الحق في إبقاء قواتها في إسطنبول ومنطقة المضايق حتى عقد معاهدة الصلح، غير أن وجود القوات الحليفة على الأرض التركية له تأثير سلبي على سير مفاوضات الصلح في لوزان.

القانون الدستوري لعام ١٩٢١
إلغاء السلطنة

لم تضع البرجوازية التركية الوطنية نصب عينيها عند إنشاء مؤسسات السلطة الجديدة مهمة القضاء على جهاز الدولة السلطاني بل سعت فقط لتكييفه للنظام الجديد الذي حل محل النظام شبه الأقطاعي السابق. لقد أراد لسلطة الدولة الجديدة أن تعمل على تعزيز المواقع السياسية والقانونية والإقتصادية للبرجوازية. وقد كان الإنتقال من الإقطاع الى الرأسمالية، بفعل عوامل عديدة، أكثر ايلاماً وأطول مدة مما هو في البلدان الاخرى، فثورة الإتحاديين في ١٩٠٨ لم تتوصل الى إقامة قاعدة رأسمالية على الرغم من أنها خلقت بعض الشروط التي يتطلبها نمو العلاقات الرأسمالية. وقد تعززت السلطة الجديدة التي اقيمت أثناء الثورة التحررية بالقانون الدستوري لعام ١٩٢١، حيث عد هذا القانون مبدأ الرأسمالية الأساس، ونعني الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج ووسائله وحصانة شخص المواطنين ورؤوس اموالهم. قانوناً مقدساً في تركيا الجديدة. وبخلاف دستور ١٨٧٦الذي تعود السلطة العليا بموجبه((الى أكبر أعضاء سلالة عثمان حسب القواعد المقررة منذ القدم))، دافع القانون ١٩٢١ عن مبدأ السيادة الوطنية ووحدة السلطة. وأصبح الممثل الوحيد للأمة من الآن فصاعداً المجلس الوطني التركي الكبير الذي يتألف من نواب ينتخبون بموجب نظام المرحلتين ويمارس السلطتين التشريعية والتنفيذية كليهما، وطبيعي أن إقامة السيادة الوطنية لم تكن تعني تحقيق سيادة الأمة بأجمعها ذلك لأن البرجوازية التركية إستخدمت هذه السيادة لتعزيز سلطتها ولم تسمح لجماهير الشغيلة بالمشاركة، في إدارة الدولة. ولهذا فأن ما أعلنه القانون الدستوري لعام ١٩٢١ من((حرية شخصية وحرية النشر والكلام والإجتماع)) فضلاً عن كلمتي"شعب" و"امة" اللتين كانتا متداولتين على نطاق واسع، كانت تستخدم ستاراً لتغطية دكتاتورية البرجوازية.

لم يحسم قانون ١٩٢١ شكل الحكم في البلد. فالكماليون الذين كانوا يخشون إنهيار الجبهة الوطنية لم يجرؤوا بعد، أنذاك، على إلغاء السلطنة وإعلان الجمهورية في البلد، ومع ذلك فإن القانون الدستوري لعام ١٩٢١الذي ظل حتى إقرار الدستور في عام ١٩٢٤، القانون الأساسي لتركيا الجديدة، أدى دوراً مهماً في تشكيل السلطة البرجوازية الوطنية في تركيا الجديدة.

إنحلت الجبهة الوطنية بعد طردالمحتلين اليونانيين من البلد في أيلول١٩٢٢ وإنتعش مرة اخرى نشاط القوى الرجعية اللاوطني، ففي بداية ١٩٢٢قام نواب المعارضة اليمينية الذين كانوا يدافعون عن مصالح الأوساط الاقطاعية والكومبرادورية بتأسيس مجموعة ثانية لجمعية الدفاع عن الحقوق في مقابل المجموعة الأولى لهذه الجمعية التي ألفها مصطفى كمال في ١٩٢١ من النواب الوطنيين وأصبح شعار المجموعة الثانية الأتفاق مع الحلفاء ونقل السلطة الى السلطان. لقد كانت هذه المجموعة تؤكد بأنه لايمكن حتى الحديث عن أي شكل من أشكال الحكم في تركياغير السلطنة والخلافة. وقد اختير حسين رؤوف بيك وهو واحد من قادة المعارضة مسجلاً رسمياً ضمن المجموعة الأولى، رئيساً للحكومة التركية في تموز ١٩٢٢ فصرح بعد تعيينه بأنه((مخلص للسلطان والخليفتروحاً وقلباً وإن واجبه أن يبقى مخلصاً لعاهله)). وبعد أن توصلت المعارضة اليمينية الى إختيار رؤوف بيك رئيساً للحكومة أخذت تأمل بحل المجلس الوطني التركي الكبير ونقل السلطة لصاحبها"الشرعي" الباديشاه وعدت حكومة السلطان التي كانت برئاسة توفيق باشا بدورها هذه القضية محلولة حيث أبرق توفيق باشا الى مصطفى كمال يقول"لقد إزال النصر الذي تحقق كل نزاع وإنشقاق بين إسطنبول وأنقرة وأمن الوحدة الوطنية" ودعيت حكومة السلطان من قبل الحلفاء، على قدم المساواة مع حكومة المجلس الوطن التركي الكبير للمشاركة في مؤتمر الصلح في لوزان. ليس هذا فحسب بل أن توفيق باشا إقترح تأليف وفد موحد يمثل الحكومتين. وكان ينبغي أن يترأس الوفد الموحد هذا على رأي النواب المعارضين، رؤوف بيك، لكن

الأوساط الوطنية في المجلس أحبطت خطط الرجعية فأصبح عصمت باشا قائد الجبهة الغربية، الذي كان قد عين وزيراً للخارجية أيضاً. رئيساً للوفد التركي.

ولكي يوضع حد لنشاط المعارضة اللاوطني طرح على المجلس الوطني التركي الكبير في ٣٠تشرين الثاني ١٩٢٢ إقتراح يقضي بتوجيه إتهام بالخيانة لحكومة السلطان وإلغاء السلطنة. وقد نوقش هذا الإقتراح في وقت واحد في إجتماعات اللجان الثلاث في المجلس: الدستورية والقانونية ولجنة الشريعة. ودعا النواب الرجعيون ولاسيما ممثلو رجال الدين الى عدم إلغاء السلطنة وأكدوا أن فصل السلطة الزمنية عن الدينية يعد تطاولاً على أسس الدين. وحاول مصطفى كمال أن يدخض تأكيدات هؤلاء النواب فألقى خطاباً مطولاً حول القضية إستمد حججه فيه من تاريخ الاسلام والخلافة العربية والامبراطورية العثمانية.

ومع ذلك فقد أحرز الرجعيون النصر في الإجتماع الموحد الذي عقدته اللجان الثلاث برئاسة مغديد أفندي*، حيث رفضت بأغلبية الأصوات اللائحة القانونية الخاصة بفصل السلطنة عن الخلافة، وقد دفع ذلك مصطفى كمال لأن يلقي مرة أخرى خطاباً أورد فيه حججاً أكثر إقناعاً وحض فيها الجدل العقيم حول هذا الموضوع حيث قال: ((أيها السادة أن السيادة والسلطة لا يمكن أن تنقل لأي كان بالمناقشة الأكاديمية أن السيادة بالقوة والقدرة بل وحتى بالعنف. فبالعنف حصل أبناء عثمان على السلطة وحكموا جميع الأمة التركية وسادوا عليها طيلة ستة قرون. والآن تهب هذه الأمة ضد اولئك المغتصبين وتطرحهم عنها أخذة على عاتقها تحقيق ما يعود لها بحق السيادة. إن هذه هي حقيقة واقعة..... وإذا فهم كل من يحضر هنا ــ اللجنة بشكل عام وكل شخص على إنفراد ـ ذلك فأنهم كما أعتقد سيتصرفون بحصافة. أما في حالة العكس فإن الحقيقة مع ذلك ستظهر ولكن من المحتمل أن تطير آنذاك عدة رؤوس)). وعندما بدأ مصطفى كمال يشرح بشكل أكثر تفضيلا الجانب الفقهي للمسألة قاطعه نائب انقرة

---

* هكذا وردت في الاصل ....

خوجه مصطفى أفندي من مقعده قائلاً: ((معذرة إننا نظرنا الى المسالة من جانب أخر تماما أما الآن فقد فهمنا القضية وهكذا تقرر مصير مشروع قانون إلغاء السلطنة، ففي الجلسة المسائية التي عقدها المجلس الوطني التركي الكبير في ١تشرين الثاني ١٩٢٢ أقر قانون قضى بفصل السلطنة عن الخلافة وإلغاء السلطنة ونقل السلطة كلها في البلد الى المجلس الوطني التركي الكبير كما قضي بإختيار خليفة جديد من السلالة العثمانية.

مع إلغاء السلطنة إنتهى وجود حكومة السلطان التي كانت صنيعة للاجانب. وهرب سلطان الدولة العثمانية السادس والثلاثون والاخير محمد السادس(وحيد الدين) في ١٧تشرين الثاني ١٩٢٢ سراً من إسطنبول الى مالطة على متن الطراد البريطاني"كلايا" وفي اليوم التالي أي ١٨ تشرين الثاني أختير الأمير عبد المجيد خليفة"لجميع المسلمين في العالم" على الرغم من أن سلطة الخليفة الروحية على مسلمي العالم كانت قد تحولت منذ زمن بعيد الى وهم. نتيجة لقيام دول قومية في أقطار الشرق الاسلامي. لقد كان الإحتفاظ بالخلافة تنازلاً مؤقتاً للاوساط الإقطاعية والدينية. ومع ذلك فإن إلغاء سلطة السلطان الزمنية المستبدة التي إستمرت قروناً طويلة كان إنتصاراً كبيراً في سلسلة إنتصارات ثورة الشعب التركي التحررية الوطنية، قوبل بإرتياح كبير من البشرية التقدمية.

وضع جماهير الشغيلة

دمرت الحرب التي إستمرت إحدى عشرة سنة تركيا وخربتها. وعاني الإقتصاد الزراعي الذي كان مصدراً للعيش بالنسبة لـ ٨٥٪ من السكان معاناة شديدة، فالجزأ الأغلب من ألارض لم يكن يزرع والبذور ودواب العمل والايدي العاملة لم تكن تكفي. لقد وصف م. ف. فرونزه هذا الواقع بقوله: (إبتداء من المدن وإنتهاء بالقرى يظهر للعيان في أي مكان الخراب الأقتصادي الشديد والأهمال. لايوجد في القرى في أي مكان

تقريباً سكان من الرجال. الجميع أما قتلوا أو إنهم في الجبهة الذي يعمل هم الشيوخ والنساء أو الاحداث .... أن نسبة الأرض المتروكة بغير زرع لا تقل عن ٥٠٪)*

لقد بلغ مجمل إنتاج الإقتصاد الزراعي في ١٩٢٢ أقل من نصف إنتاج ١٩١٣وتقلص عدد رؤوس الماشية من(٤٥) مليون في ١٩١٣ الى(١٦) مليون في ١٩٢٣. ولم يكن يشتغل في البلد من حيث الأساس إلا المشاريع التي تعمل لسد حاجات الجيش ولم تعط النتيجة المرجوه محاولة الحكومة جذب الرأسمال الخاص الى الصناعة وإنعاش بعض فروعها بهذه الطريقة **. لقد كان يوجد في وسط وشرق الاناضول، حسب إحصاء ١٩٢١، أكثر من(٣٣)ألف مشروع صناعي وورشة صناعية يشتغل فيها(٧٦) الف عامل وحرفي. وكانت أكثر من٨٠٪ من المشاريع عبارة عن مشاريع للصناعة التحويلية تقوم بإعداد الخامات المحلية إعداداً أولياً. وكان هناك في مناطق إسطنبول وأزمير واطنة وبورصة وهي مناطق لم يشملها الإحصاء، أكثر من(٥٠٠) مشروع للصناعات الغذائية وصناعة النسيج تؤلف ٦٧٪ من مجمل القدرة الإنتاجية في البلد.

وتقلصت التجارة الخارجية والداخلية بشكل حاد أيضاً. فالحصار البحري الذي فرضه الحلفاء كان يعيق التجارة الخارجية بشدة. وإبتداءً من ١٩٢١ أخذت الولايات المتحدة تشتري إحتياطات بضائع التصدير المتراكمة بثمن بخس وتنشر شبكتها التجارية في الاناضول كلها مستغلة الحرب القائمة بين تركيا والحلفاء.

لقد كان وضع الإعتماد المالي صعباً بشكل خاص. فالحرب كانت تتطلب اموالاً متزايدة بإستمرار سنة بعد أخرى. وكانت مصاريف إعالة الجيش والجندرمة تؤلف الجزء الرئيس من ميزانية الدولة. وبلغت الإيرادات في ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٠(٤٧) مليون ليرة في حين كانت المصروفات(٦٣) مليون ليرة.أما في ١٩٢١فقد بلغت

* م. ڤ. فرونزه، تقرير عن الرحلة الى أنقرة. مجموعة المؤلفات، جـ ١، ص٣٥٨

** شرعت حكومة المجلس الوطني التركي الكبير في ١٩٢١ قانوناً لتشجيع الصناعة منح مالكي المشاريع الصناعية إمتيازات في مجال الضرائب والرسوم وإعطائهم الحق في الحصول على الارض اللازمة لبناء المنشأت مجاناً وسمح لهم بإستيراد الخامات والمكائن من الخارج بدون ضرائب.

الإيرادات ٧٥ مليون ليرة والمصروفات ٩٠مليون ليرة وكانت الضرائب المفروضة على السكان ولاسيما المباشرة منها تؤلف المصدر الرئيسي للإيرادات، فقد بلغت إيرادات الخزينة من الضرائب المباشرة في ١٩٢٠ ـ (٥/٢٦)مليون ليرة في حين كانت إيرادات الضرائب غير المباشرة (٥/١٠) مليون ليرة. ولكن قابلية السكان على دفع الضرائب كانت محدودة للغاية ولهذا فإن جباية الضرائب كانت تتم بإجراءات متناهية القسوة. وقد دفع ثقل المصاريف العسكرية الأساس، كما حصل أثناء الحرب العالمية الأولى، على عاتق جماهير الشغيلة. فقد كان الفلاحون، كما تؤكد ذلك معطيات وزارة الإقتصاد، يدفعون الى خزينة الدولة، من الضرائب ما يزيد عن(١٥)مرة أكثر من التجار والباعة. لقد كان الفلاحون يدفعون ضريبة عينية هي العشر وضريبة على الماشية وضريبة حرب بالإضافة الى عدد من الفروض الاخرى، فضلاً عن المصادرات التي كانت تتم لصالح المجهود الحربي. لقد بلغت إيرادات العشر وحده وهو أكثر الضرائب افقاراً للفلاحين(٥/١٣) مليون ليرة في ١٩٢٠ و(١٨) مليون ليرة في ١٩٢٢ وكان العشر تجبى منذ القدم بواسطة الملتزمين، الذين وصل عددهم ١٩٢٢الى (١٢) ألف وعدد مساعديهم الى (٢٥) ألف. وقد جمع الملتزمون في عام ١٩٢٢ من ضريبة العشر، على وفق إحصاءات الإقتصاديين الاتراك، مالايقل عن ٥٠مليون ليرة أي إنهم كسبوا من ذلك(٣٢) مليون ليرة.

تحملت المزارعون الفقراء ومتوسطو الحال الثقل الأساس لحرب الإستقلال، فقبل الحرب العالمية كان المزارعون متوسطو الحال يملك الواحد منهم مابين(٥) و(١٠) هكتارات من الأرض ومابين(٣٠) و(٥٠) رأس من الغنم والبقر ولكنهم افلسوا بشدةفي سنوات الحرب بسبب الضرائب العالية جداً والمصادرات الكثيرة.

أما المزارع الفقيرة فقد كانت الواحدة منها قبل الحرب تتألف من ٣ـ ٥ هكتارات من الأرض وتمتلك زوجاً واحداً من الثيران وبضعة رؤوس من الأغنام والأبقار وفي سنوات الحرب فقدت الكثير من هذه المزارع الفقيرة أرضها وماشيتها وبذورها، وتحول

أغلب أصحابها الى محاصصين. لقد كان نظام المحاصصة(ارتاكتشليك).... ذا طابع اقطاعي واتخذ أشكالاً مختلفة(بارديجيليك، مارادجيليك، كيسيجيليك) ////////////// كان كل منها يمثل مرحلة مختلفة من إستغلال الملاكين وأغنياء الفلاحين للمحاصصين.

كانت إستثمارات أغنياءالفلاحين أكثر قدرة حيث كانت الواحدة منها تمتلك في المتوسط مابين(١٠) و(٢٠) هكتاراً من الارض والكثير من رؤوس الغنم والبقر. وكان بعض أغنياء الفلاحين يملكون طواحين ومعاصر وآلات لتذرية الحبوب وبعضهم كان يشتغل بالتجارة ويتعاطي الربا. وقد شملت الضرائب الحربية العالية والمتنوعة والمصادرات إستثمارات أغنياء الفلاحين أيضاً وأخضع الكثير منهم للمساءلة القضائية بسبب إخفائهم الحبوب والماشية. ومع ذلك فقد كان أغنياء الفلاحين سنداً للسلطة الجديدة في الريف حيث كان الموظفون الاداريون المحليون يعينون من بين صفوفهم.

لم تفعل الحكومة التركية في واقع الامر شيئاً لتحسين وضع الفلاحين. صحيح أن قوانيناً شرعت في عام ١٩٢١ بشأن تأجيل الخدمة العسكرية والتسليف الزراعي وإعطاء الحبوب لسكان المناطق المحررة ومنح الفلاحين الحق في زراعة الارض المتروكة، لكن هذه القوانين لم تستفد منها إلا مزارع أغنياء الفلاحين. في الكلام كان الفلاح((سيد تركيا الجديدة ومالكها الحقيقي)) ولكنه في واقع الامر كان كالسابق، واقعاً تحت تأثير الملاكين.

إن حرب الإستقلال لم تغير من الوضع السائد لدى كبار ملاكي الارض، حيث ظل الواحد منهم يملك عدة ألاف من الهكتارات من الارض المزروعة وغير المزروعة وآلاف الرؤوس من الماشية. ولم يكن الملاكون، كقاعدة، يشتغلون بالزراعة بأنفسهم بل كانوا يؤجرون أرضهم للفلاحين بشروط مجحفة. وكان هؤلاء الملاكون يشغلون المناصب العليا في جهاز الدولة والجيش ويستغلون ذلك لإعاقة أي تغيير في العلاقات الزراعية في تركيا.

كانت الطبقة العاملة في الاناضول في وضع صعب للغاية. ولم يكن العدد الاجمالي للعمال يزيد عن ١٢٠ ـ ١٥٠ ألف عامل كان القسم الأغلب منهم يعيش في المناطق المحتلة من البلد، كما كان من بينهم الكثير من النساء والأطفال. وكان يوم العمل يصل الى(١٦) ساعة. وكانت الأجور تافهة فعمال التبغ في سامسون مثلاً كانوا يتقاضون(٦٠)قرشاً في اليوم، والأطفال ما بين التاسعة والسادسة عشرة من العمر ١٠ ـ ١٢ قرشاً، في الوقت الذي كان فيه رطل* الخبز يكلف ستة قروش. أما الاجر اليومي لعمال الصناعات المعدنية في أنقرة وقيصرية فكان(١٥٠) قرشاً ولعمال المناجم في زونكلداغ (٦٠) قرشاً ولعمال المصانع والورشات فى كليكيا ٤٠ ـ ٥٠ قرشاً وللعمال غير الماهرين ٢٥ـ ٣٠ قرشاً. وكانت اجور عمال السكك والمعامل العسكرية أفضل من ذلك حيث كان الواحد منهم يتقاضي أجراً يصل الى ثلاث ليرات في اليوم. لكن العمال كانوا يدفعون من دخلهم الزهيد هذا ٥٪.صندوق الضمان الصحي و١٢٪ ضرائب مختلفة للدولة(ضريبة دخل وضريبة حرب وضريبة طرق).

وكان وضع العمال في مناطق البلد المحتلة أكثر سوءً فالحمالون والعمال غير الماهرين في إسطنبول كانوا في ١٩٢١ يتقاضون(٢٠) قرشاً في اليوم مع كمية من المرق المعمول من الفاصوليا مقدارهاقدح شاي ونصف، ويعملون(١٤) ساعة في اليوم. أما العمال الماهرون في إسطنبول فكان أجرهم يصل الى ليرتين في اليوم ولكن الاسعار في إسطنبول كانت أعلى منها في الاناضول بعدة مرات.

لقد كانت ظروف الحياة البائسة تدفع العمال للنضال من أجل حقوقهم. وتأسست النقابات في إسطنبول في ١٩٢١. وكانت نقابة عمال السكك تضم ما يقرب من خمسة آلاف شخص ونقابة عمال المناجم سبعة آلاف شخص ونقابة عمال الصناعة المعدنية آلف شخص في حين كانت نقابة عمال النسيج تضم (١٢) آلف شخص. وكانت النقابات تشارك بنشاط في حركة التحرر الوطني ضد المحتلين، الى جانب نضالها من أجل

---

* الرطل الانجيلزي يعادل حوال ٤٥٣غراماً ـ المترجم

تحسين ظروف الحياة للعمال، وقد التحق الكثير من العمال في عام ١٩٢١ بالجبهة مستغلين إمتياز الدعوة الى الجيش.

أقر المجلس الوطني التركي الكبير في أيلول ١٩٢١ قانوناً يخص عمال المناجم حدد ساعات العمل اليومي بالنسبة لهم بثمان ساعات مع يوم عطلة واحد في الاسبوع، ونص على وجوب أن يكون العمل الأضافي بموافقة العمال وأن تدفع عنه أجور مضاعفة. أما مقدار الاجر فيقرر بالإتفاق بين نقابة العمال ووزارة الإقتصاد. والزم القانون اصحاب العمل بتوفير السكن والعلاج الطبي وإمكانية الإغتسال للعمال، ومنع تشغيل الاحداث الذين تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة وفرض دفع تعويض عن فقدان الأهلية للعمل إذا كان هذا الفقدان بسبب حوادث العمل.

وعلى الرغم من أن أصحاب العمل كانوا يعيقون بكل الوسائل تنفيذ هذا القانون الأأنه كان أول عمل تشريعي ينظم عمل عمال المناجم. وقد أجبر النمو المطرد للحركة العمالية والنقابية الحكومة التركية على أن تقدم الى المجلس في بداية ١٩٢٢ لائحة قانون جديد للعمل. لكن اللائحة صادفت في المجلس إعتراضات كثيرة وحولت الى لجنة خاصة لغرض إتمامها وهناك جرى تأجيلها لسنوات طويلة.

لقد كان نضال عمال إسطنبول يجري في ظروف صعبة، ومع أن جواً من الأرهاب كان يسود المدينة. إلا أن الحركة العمالية هناك كانت تتنامى وتتسع من يوم لأخر. فقد ظهرت نقابات فورية وبدأت حركة إضرابية في ١٩٢٠، ففي تلك السنة أضرب عمال الترامواي وعمال محطة الكهرباء ودار إصلاح السفن وغيرها من المشاريع وشملت الحركة في ١٩٢١ الموظفين والمعلمين وعمال الطباعة.

قامت في إسطنبول في ١٠أيار ١٩٢١ مظاهرة كبيرة نظمها الشغيلة وطالب المتظاهرون بسحب قوات الإحتلال وتحسين ظروف حياة الشغيلة وعملهم. وفي تموز ١٩٢٢ عقد أول مؤتمر للنقابات التي كانت تضم في عضويتها مابين ٢٠ الـ ٢٥ ألف شخص، وقبلت نقابات إسطنبول بقرار من المؤتمر برنامج إجمية النقابات الحمراء وإنضمت إليها،

كما قرر المؤتمر إنشاء إتحاد للعمل هو أتحاد نقابات عموم تركيا الثوري. لقد حققت النقابات الثورية التي كانت توحد العمال وفق المبدأ الطبقي، بخلاف النقابات الإصلاحية التي كانت توحدهم على حسب الإنتماء القومي، بعض النجاح في تحسين الوضع الإقتصادي للعمال. وقد قدمت نقابات إسطنبول التي كانت تساند النضال التحرري ولاسيما نقابة حمالي الميناء ومستخدميه مساعدة كبيرة في نقل السلاح والمواد الطبية ووسائل الإتصال الى الاناضول.

إزداد تأثير الشيوعيين على الحركة العمالية فبعد إغتيال أعضاء اللجنة المركزيه للحزب الشيوعي التركي الذين إنتخبهم المؤتمر الأول للحزب في ١٩٢٠ أصبحت منظمتا الشيوعيين في الانضول وإسطنبول تعملان مستقلتين عن بعضهما. وسمح العفوالعام الذي صدر في أيلول ١٩٢١ للمنظمة بأن الشيوعية في أناضول تقوم بنشاط فعال هدفه دحر المتدخلين، فقد كانت تعمل بشكل شرعي وتصدر مجلة اسبوعية هي"يني حياة" (الحياة الجديدة) وأسست تحت قيادتها نقابات لعمال السكك وعمال المناجم وعمال الصناعات المعدنية وعمال الطباعة. وإتخذ في صيف ١٩٢١ قرار بعقد مؤتمر للحزب لتوحيد المنظمتين ووضع خط موحد للحزب، وتقرران يعقد المؤتمر في ١٥آب ١٩٢٢ ولكن حكومة حسين رؤوف بيك منعت عقده على الرغم من الرخصة التي أعطيت قبل ذلك.

ومع ذلك عقد المؤتمر سراً في أنقرة في نهاية آب وشارك فيه(٢٨) مندوباً أصلياً يمثلون(٥٠٠) عضو و(٢٠٠) مرشح للحزب. ولم يستطع مندوبو منظمتي إسطنبول وفراقيا تخطي مخافرالمحتلين والوصول الى الاناضول.

لقد ناقش المؤتمر قضايا في غاية الأهمية مثل الوضع الراهن ومهمات الحزب والحركة النقابية والعمل بين الفلاحين والشبيبة وإعادة النظر في النظام الداخلي للحزب، وصادق على خطة لإصدار جريدة عمالية وإنتخب لجنة مركزية جديدة للحزب وأختار مندوبين الى المؤتمر الرابع للكومنتين. وبعد أن استمع المؤتمر الى تقرير حول الوضع

الراهن لاحظ أن الكماليين يخشون تنامي فاعلية الشعب ولهذا فأنهم لايسيرون في طريق تعميق النضال المعادي للإستعمار بل على العكس يسعون لأن ينهوا هذا النضال بسرعة. ولتحقيق ذلك يدخلون في مفاوضات مع الحلفاء.

واشر المؤتمر زيادة نشاط القوى الرجعية داخل البلد وأعلن بإن الحزب الشيوعي يساند الحكومة، إذا ما ناضلت بحزم ضد القوى الرجعية وأجرت إصلاحات ديموقراطية وحسنت وضع الشغيلة.

لقد اولى إهتماماً كبيراً للمسألة الفلاحية ذلك أن ضعف عمل الحزب في الريف كان واحداً من نواقصه الجدية. وإتخذ قراراً بجذب جماهير الفلاحين الى العمل الثوري ودعا الى إنشاء إتحاد نضالي بين عمال وفلاحي تركيا. وتضمن البرنامج الزراعي، في حده الادنى إلغاء ضريبة العشر الاقطاعية فوراً وفرض ضريبة مضاعفة على أراضي الملاكين غير المستغلة وتوزيع الارض على العمال الزراعيين وسن قانون يرمي الى زيادة رفاه الإستثمارات الفلاحية بواسطة البنوك الزراعية والتعاونيات.

لقد أكد المؤتمر أن مهمات الحزب الاهم هي تنظيم حركة نقابيه نتاجية واسعة وإستمرار تعزيز نفوذ الحزب بين الجماهير العمالية والدفاع عن مصالح الشغيلة اليومية. ودعا أيضاً الى توحيد نقابات تركيا في إتحاد نقابي موحد للعمال والى عقد مؤتمر لنقابات عمال عموم تركيا. قام الحزب الشيوعي التركي بعد مؤتمر أنقرة بعمل دعائي تحريضي واسع بين السكان، حيث طبعت ونشرت قرارات المؤتمر ونظام الحزب الداخلي وبدأ في أيلول ١٩٢٢ التحضير لمؤتمر نقابات عموم تركيا.

وفي تشرين الأول ١٩٢٢ وتنفيذاً لقرارات مؤتمر أنقرة عقد أول كونفرنس لممثلي عمال معامل وورشات كليكيا شارك فيه(١٩) مندوباً من اطنة وطرسوس ومرسين وغيرها من المدن. وأكد الكونفرنس مطلب الطبقة العاملة بشأن تحسين وضعها السياسي والإقتصادي.

أثار إشتداد الحركة الشيوعية في البلد الأوساط الحاكمة في تركيا مرة اخرى، فنظمت لصالح القوى الرجعية محاكمة معيبة للشيوعيين وقادة النقابات حيث إتهموا بخيانة الوطن، ومنع نشاط الحزب الشيوعي التركي وحكم على جميع الشيوعيين المعتقلين في تشرين الأول ١٩٢٢ بالسجن مدداً مختلفة.

لقد قوض التنكيل بالشيوعيين سمعة الحكومة التركية، لا في نظر شعبها فقط وإنما في نظر الرأي العام العالمي أيضاً، فأعلن المؤتمر الرابع للكومنتين في ندائه((الى جماهير شغيلة وشيوعيى تركيا)) إحتجاجاً شديداً ضد الأرهاب الأبيض* تجاة الشيوعيين الأتراك.

أثارت سياسة العداء للشيوعية أيضاً إحتجاج الإوساط التقدمية في جميع البلدان التي كانت تقدم* إسناداً مادياً ومعنوياً لتركيا في نضالها الصعب ضد التجمع الإمبريالي.

مؤتمر الصلح في لوزان

مثل مؤتمر الصلح في لوزان المرحلة الختامية من ثورة التحرر الوطني للشعب التركي. لقد عقد المؤتمر في لوزان في ٢٠تشرين الثاني ١٩٢٢ واستمر مع بعض التوقف حتى ٢٤ تموز ١٩٢٣، وشاركت فيه دول الحلفاء(بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا واليابان ورومانيا ويوغوسلافيا واليونان) من جانب وتركيا من الجانب الاخر. وحضر المؤتمر ممثل عن الولايات المتحدة بصفة مراقب. وعند مناقشة القضايا المالية والإقتصادية سمح بمشاركة بلجيكا والبرتغال والسويد والدنمارك وهولندا واسبانيا. بينما سمح بمشاركة وفد من بلغاريا عند مناقشة قضية المضايق. وقد سعت دول الوفاق بكل السبل الى عدم السماح لروسيا السوفيتية بالمشاركة في المؤتمر بحجة إنها لم تشارك في

* يقصد المؤلف((رهاب القوى المعادية للثورة وقد تحرر هذا التعبير من أيام الحرب اهلية في روسيا

* ... كانت تسمية ابيض تطلق على معسكر القوى المنهاضة لثورة اكتوبر ـ المترجم

الحرب ضد الدولة العثمانية، لكن الموقف الصلب والحازم الذي وقفته الحكومة السوفيتية التي كان يهمها إقامة سلام راسخ في الشرق الادنى وحل مسألة المضايق أجبر بلدان الوفاق على دعوة وفد سوفيتي للاشتراك في مناقشة قضية المضايق.

أنصبت مساعي الحلفاء في المؤتمر بالدرجة الاولى على حماية إمتيازاتهم الكولونيالية في تركيا عن طريق تكريس تبعيتها المالية والإقتصادية للاحتكارات الغربية وفرض سيطرتهم على المضايق والاستجابة لمطالب تركيا المعتدلة وجذبها الى مجال نفوذ سياسة دول الوفاق. أما تركيا فأنها كانت تسعى الى الحصول على إعتراف بإستقلالها السياسي. وقد عبر مصطفى كمال عن ذلك بقوله: (إن معاهدة صلح لا تؤمن هذه الشروط لايمكن أن نعترف بها).

جرت أعمال مؤتمر لوزان في جو من الصراع بين الحلفاء أنفسهم وبينهم وبين تركيا في الوقت نفسه وكذلك بين وفود دول الوفاق والإتحاد السوفيتي. وقد أشار لينين الى((أن الحرب يمكن أن تنشب في كل يوم بسبب الجدل بين إنجلترا وفرنسا حول اي جزء من محتويات معاهدتها مع تركيا.... *))

لقد إستخدم الامبرياليون لتحقيق أهدافهم، أساليب التهديد والإبتزاز والإنذارات على نطاق واسع ورفضوا النظر الى تركيا على إنها بلد منتصر. ورغم ذلك كان الوفد التركي يدافع بأصرار عن مصالحه القومية. وقد حظيت تركيا في هذا المجال بإسناد ثابت من جانب الوفد السوفيتي الذي فضح سياسة الدول الامبريالية التوسعية وطالب بالإعتراف للشعب التركي بالحق في الإستقلال السياسي والإقتصادي التام.

ظهرت أثناء عمل المؤتمر خلافات شديدة حول الكثير من القضايا ولاسيما قضايا وضع المضايق وحدود تركيا ومن ضمنها قضية الموصل، ونظام الإمتيازات والدين الحكومي. ووصل المؤتمر بعد شهرين من العمل الى طريق مسدود وذلك عندما قدم الحلفاء للاتراك مسودة معاهدة للصلح لاتختلف إلا قليلاً عن معاهدة سيفر ورفضت

* ف. أي. لينين. ملاحظات حول قضية مهمات وفدنا الى لاهاي. جـ ٤٥. ص ٣٢١

تركيا قبولها والخضوع لتحكم الدول الكبرى. لذا وقف المؤتمر أعماله في ٤شباط ١٩٢٣.

تهيأ الجو لمواصلة المفاوضات المؤقتة بعد محادثات أولية وتنازلات متقابلة فأستأنف المؤتمر أعماله في ٢٣نيسان ووقعت معاهدة الصلح بين الحلفاء وتركيا في ٢٤ تموز.

إستغرقت مناقشة قضية المضايق الكثير من الوقت حيث طرحت على المؤتمر ثلاثة مشاريع لميثاق حول المضايق أحدها سوفيتي والاخر بريطاني والثالث تركي.

لقد عرض ف. أي. لينين في حديث صحفي أدلى به لمراسل جريدة"الاوبزيرفر" و"المانجستر گارديان" م. فاربمان في ٢٧ تشرين الاول ١٩٢٢ البرنامج السوفيتي لحل مسألة المضايق حيث اشار الى أن(برنامجنا بشأن المضايق(الذي هو حتى الآن تقريبي بالطبع) يتضمن بين امور اخرى:

أولاً: تلبية طموحات تركيا القومية

ثانياً: يقضي برنامجنا بغلق المضايق امام جميع السفن الحربية في وقت السلم والحرب وهذا يحقق المصلحة التجارية القريبة المباشرة لجميع الدول. ليس فقط الدول التي تتاخم أراضيها المضايق بشكل مباشر وإنما جميع الدول الاخرى....

ثالثاً: يتضمن برنامجنا بشأن المضايق الحرية التامة للملاحة التجارية...*))

كان بيان الحكومة السوفيتية بشأن قضية المضايق الذي تلاه گ. ف. چيچرن في المؤتمر في ٤ كانون الأول ١٩٢٢ يستجيب بشكل كامل لمصالح إقامة سلام راسخ في الشرق الادنى ذلك إنه كان يحمي حرية العلاقات التجارية والإقتصادية بين جميع الدول ذات المصلحة ويضمن سيادة تركيا على المضايق كما يضمن أمن إسطنبول ويضع حداً لإستخدام الدول الكبرى المضايق ضد الدول المطلة على البحر الأسود بعد ذلك في ١٨ كانون الأول ١٩٢٢ قدمت الحكومة السوفيتية أيضاً مشروعاً لقواعد مرور السفن خلال الدردنيل وبحر مرمرة والبسفور.

* ف. أي. لينين، حديث صحفي مع مراسل((الاوبزيرفر)) و((الماجنستر گارديان)) م. فاربمان، جـ ٤٥ ص٢٤٠- ٢٤١.

لقد كان المشروع البريطاني لنظام المضايق ذا طابع مضاد لذلك تماماً. فقد نص على حرية المرور التامة خلال المضايق في زمن الحرب والسلم على السواء للسفن الحربية العائدة لجميع الأقطار ليلاً ونهاراً ودون أي إجراءات رسمية أو ضرائب أو رسوم وكذلك الحال بالنسبة للطائرات. وتضمن المشروع البريطاني ايضاً تجميد منطقة المضايق وإزالة التحصينات التي أقامتها تركيا للدفاع عن إسطنبول وعن ضفتي المضايق الاسيوية والأوربية.

وعلى الرغم من أن المشروع البريطاني لنظام المضايق كان يؤلف عقبة أمام تحقيق السلام في الشرق الادنى وفي العالم أجمع فقد ساندته بحرارة فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة واليابان والحلفاء الاخرون.

أما المشروع التركي لميثاق المضايق فقد أقر بفتح المضايق لمرور السفن التجارية ويتضمن حماية سيادة تركيا على المضايق وأمن إسطنبول ومنع تواجد السفن الحربية الأجنبية في البحر الاسود.

لكن الوفد التركي، رغبة منه في الحصول على تنازلات في المسائل المالية والإقتصادية أفهم الحضور في اثناء المناقشة بأنه لن يصر على مشروعه ولهذا جرى الجدل حول هذه القضية بين الوفد ووفود البلدان الامبريالية. وقد كانت الخلافات بين الجانبين مبدأية الى درجة لم يكن من الممكن منها حتى مجرد الحديث عن التوصل الى حل توفيقي. لقد واصل الوفد السوفيتي خطوة خطوة ففتح مخططات بلدان الوفاق العدوانية المعادية للسوفيت في الشرق الادنى. وقد أدى دوراً كبيراً في ذلك البلاغ السوفيتي بشأن قضية المضايق الذي تلاه ك.ف جيجرن في احدى جلسات المؤتمر في ٢٠كانون الأول ١٩٢٢. وخشي الحلفاء من مواصلة فضح سياستهم التوسعية أمام عين الرأي العام العالمي فعجلوا بإنهاء النقاش حول قضية المضايق.

لقد ألفوا لجنة من الخبراء مهمتها تدقيق الميثاق تدقيقاً نهائياً واستطاعوا بالانذارات والتهديدات، الحصول على موافقة تركيا على مرور السفن الحربية العائدة لجميع الدول

عبر المضايق في زمن السلم والحرب على السواء. ولم يسمح بدخول ممثلين للسوفيت في لجنة الخبراء، بحجة أن المسائل العسكرية الفنية تخص الحلفاء وتركيا فقط. وقد احتج الوفد السوفيتي على المحادثات المنفردة بشأن قضية المضايق وأعلن بأنه ((إذا جرى توقيع الميثاق بدون روسيا واكرانياوگروزيا فإن هذه الاقطار لن تكون ملزمة بشيء وستحتفظ لنفسها بالحرية التامة في العمل *)). وهكذا إستطاع امبرياليو الوفاق في قضية المضايق أن يحافظوا في لوزان، بسبب تنازلات الوفد التركي وعدم ثباته، على بنود معاهدة سيفر مع تغيير قليل، فقد وضعت ادارة المضايق بيد لجنة دولية وحددت الحامية التركية في إسطنبول بـ(١٢)ألف جندي وضابط وجردت ضفتا المضايق الاسيوية والاوربية من السلاح.

لم تصادق الحكومة السوفيتية على الميثاق الذي وقع في لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ لأن النظام الذي أقامه لا يستجيب لمصالح الدولة السوفيتية وبلدان البحر الاسود الاخرى.

كان أكبر إنجاز حققته تركيا في لوزان هو إعتراف جميع الاقطار بإستقلالها الرسمي وكمالها الإقليمي كما إحتفظت بفراقيا الشرقية ومنطقة المضايق مع إسطنبول وشبه جزيرة غاليبولي وإزمير وكليكيا وولايات الاناضول الجنوبية الشرقية وكذلك بضاحية قره كاج إحدى ضواحي مدينة أدرنة وجزر امبروس وتينيدوس(بوزجادا)والجزر الصغيرة الاخرى الواقفة على بعد يقل عن ثلاثة أميال عن ساحل تركيا الاسيوي وسحبت القوات الحليفة من منطقة المضايق وإسطنبول وتخلت تركيا من جانبها عن حقوقها بأراضي العراق وسوريا وفلسطين وشرق الاردن ومصر وشبه جزيرة العرب وليبيا وجزر الدوديكانيز وجزيرة قبرص.

* ((وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي)) جـ ٦، موسكو

والغيت بموجب معاهدة لوزان جميع أنواع الامتيازات القضائية والمالية والاقتصادية والتجارية إلغاء تاماً وكذلك المحاكم الاجنبية وخضعت السجون ومؤسسات البريد والتلغراف للقوانين التركية.

أما ديون الحكومة العثمانية فقد وزعت بين تركيا والدول التي قامت على اراضي الدولة العثمانية نتيجة لحروب البلقان ١٩١٢ـ ١٩١٣ والحرب العالمية الاولى وعقدت إتفاقية نهائية بشأن دفع الدين والعملة بين تركيا ودائنيها ومع ذلك فإن معاهدة لوزان لم تحل لصالح تركيا الكثير من المسائل المهمة التي كانت لها أهمية حيوية بالنسبة لها.

لم يتأت لتركيا أن تتخلص من تبعيتها الإقتصادية للرأسمال الاجنبي ولاسيما ذلك الارث الثقيل الذي تركه النظام السلطاني ونعني الدين الحكومي في حين كان من الواضح أن تركيا لن تستطيع التحرر من نير الإستعمار إذا لم تفلت من عبودية هذا الدين. وفضلاً عن ذلك لم يكن لتركيا، بموجب معاهدة لوزان الحق في إعادة النظر في الضرائب الكمركية لمدة خمس سنوات، كما إنها تنازلت في قضايا مهمة مثل مصير ممتلكات الأجانب والعقود ووافقت على إنشاء مجلس تحكيمي مختلط.

لقد كانت تنازلات تركيا هذه إضطرارية ذلك إنها كانت قد ضعفت بعد التدخل الامبريالي، كما أدى في ذلك دوراً غير قليل الطابع البرجوازي للثورة التحررية فيها. لقد كانت البرجوازية الوطنية التركية تخشى من تعمق الثورة المعادية للإستعمار وتفاقم الصراع الطبقي وفرز القوى الطبقية.

ومع ذلك وعلى الرغم من التنازلات الجدية من جانب الحكومة التركية لصالح دول الوفاق كانت لوزان بالنسبة لتركيا نصراً كبيراً على قوى الإستعمار. إن النصر الذي تحقق في لوزان والذي لم تكن اية حكومة تركية في السابق تستطيع حتى أن تحلم به كان يعني القضاء على معاهدة سيفر التي كانت جزءاً من نظام معاهدات مابعد الحرب

الذي وضع في فرساي، ولهذا فمن الطبيعي أن يلهم هذا النصر شعوب الشرق في النضال الحازم ضد الإستعمار.

نتائج ثورة التحرر الوطني

كانت النتيجة الرئيسة لثورة التحرر الوطني في تركيا هي إحراز الإستقلال السياسي لدولة قومية ذات سيادة ضمن الحدود التي عينها "الميثاق الوطني". والى جانب ذلك قضت الثورة على اسس نظام السلطان القروسطية وفتحت الطريق أمام الانبعاث القومي والتطور الروحي للشعب التركي الذي إجتاز في سير الحركة التحررية مدرسة النضال الثوري الكبيرة والقاسية ضد الامبريالية والرجعية الداخلية.

مع ذلك ونتيجة للطابع البرجوازي لثورة التحرر الوطني فإن هذه الثورة لم تؤد الى تغييرات عميقة في الحياة الإجتماعية والإقتصادية لتركيا ولم تؤمن الحريات والحقوق الديموقراطية لجماهير الشعب ولم تحل المسائل الزراعية والعمالية والقومية ولم تقض على التبعية المالية والإقتصادية للدول الامبريالية.

كتب.ف أي . لينين واصفاً عدم ثبات البرجوازية والثورة البرجوازية يقول: ((إن البرجوازية ترغب في ان لا تمحو الثورة البرجوازية بشكل حازم أكثر من اللازم جميع بقايا القديم بل تبقي بعضها، أي إنها تريد أن لا تكون هذه الثورة ثابتة كلياً ولاتستمر حتى النهاية ولا حاسمة وقاسية))*

إن وصف لينين هذا جوهر الثورة البرجوازية ينطبق تماماً على الثورة الكمالية

* ف. اي. لينين، تكتيكان للاشتراكية ـ الديموقراطية في الثورة الديموقراطية، جـ ٢ ص ٣٨.



الفصل الثاني

الكفاح من أجل تعزيز الإستقلال
(١٩٢٣ ــ ١٩٢٩)



مهمات البعث الإقتصادي للبلد
قرارات مؤتمر ازمير الإقتصادي ١٩٢٣

وصلت البرجوازية الوطنية في تركيا الى السلطة في بلد زراعي متخلف كان في واقع الامر شبه مستعمرة للامبريالية الغربية. ولهذا فإنها واجهت مهمة غاية في الأهمية هي إنهاض البلد إقتصادياً والقضاء على التخلف وإحراز الإستقلال الإقتصادي.

كانت جميع المواقع الإقتصادية الحاكمة في الإقتصاد الوطني في تركيا بعد لوزان، بأيدي الرأسماليين الاجانب، حيث كانت تعود لهم السكك الحديد ومنشأت الموانئ ومناجم الفحم ومناجم النحاس وجزء من المشاريع الصناعية والخدمات البلدية. وكان الاجانب يسيطرون أيضاً على بعض فروع الإقتصاد الزراعي المهمة(زراعة التبغ وإنتاج الحرير وزراعة القطن). وفي ١٩٢٤ كانت تعمل في تركيا ٩٤ شركة أجنبية منها سبعة شركات خاصة بالسكك الحديد و٢٣ شركة مصرفية و٣٥ شركة تجارية و١٢ شركة صناعية وتعدينية.

ان الراسمال الأجنبي لم يحجم عن المساعدة على إنشاء صناعة معملية في تركيا فقط بل كان يعرقل ذلك بكل السبل ساعياً، كما السابق، الى إبقاء تركيا في ظروف الإقتصاد شبه الكولنيالي المتأخر المعتمد بشكل كلي على الدول الغربية، لقد كان مقدار الرأسمال الأجنبي الموظف في الصناعة(بما في ذلك التعدين)، عند نهاية النضال التحرري(٦/٥) مليون جنيه إسترليني أي إنه كان يؤلف ٨/٥٪ من مجموع رأس المال الأجنبي الموظف في تركيا والبالغ(٦٣/٤) مليون جنيه استرليني.

لم تتطور البرجوازية المحلية التي كانت تتعرض لضغط نظام الإمتيازات ولمنافسة شركات الغرب الاحتكارية، بما فيه الكفاية وظلت مواقعها في إقتصاد البلد ضعيفة،

ولهذا فقد سعت البرجوازية التركية بعد أن أحرزت السيادة السياسية، لأن تحرز الإستقلال الإقتصادي أيضاً. فلقد كان من مصلحتها إنشاء وتعزيز قاعدة إقتصادية لسيادتها السياسية عن طريق توسيع السوق الداخلي وتطوير العلاقات البضائعية ـ النقدية والقضاء على تبعية البلد للدول الامبريالية أو اضعا فها في الأقل وتطوير الصناعة الوطنية والنقل والنهوض بالانتاج الزراعي.

كانت قرارات مؤتمر ازمير الإقتصادي واحدة من الوثائق الاولى التي تحدد أهداف السياسة الإقتصادية للبرجوازية الوطنية التركية، فقد وضع المؤتمر((ميثاقاً إقتصادياً)) عين فيه عدداً من التدابير لإزالة العقبات القائمة في طريق توسيع السوق الداخلي وإستحواذ الرأسمال الوطني عليه وخلق الشروط الضرورية لتطوير نشاط البرجوازية المحلية في مجال الأعمال وتعزيز مواقعها في إقتصاد البلد وتحديد نشاط الاحتكارات الامبريالية وتطوير التجارة. وقد أقر المؤتمر أيضاً بضرورة إلغاء ضريبة العشر التي كانت تعيق تطور العلاقات البضائعية ـ النقدية في تركيا وإلغاء إحتكار التبغ الفرنسي"ريجي" وعهد الى البنك الزراعي بتنظيم شؤون التسليف وجمعيات المساعدة المتبادلة في الريف.

لقد تضمن برنامج البناء الصناعي الذي أقره مؤتمر إزمير الإقتصادي تطوير الصناعة الوطنية والنقل. وجرى في اثناء ذلك بشكل خاص التأكيد على أن الأولوية يجب أن تعطى للاسراع بتطوير فروع الصناعة التي تعتمد على الخامات المحلية أو التي يمكن أن تعتمد على الخامات المحلية ولاسيما صناعة النسيج والصناعة الغذائية. وأشار المؤتمر الى جانب ذلك أيضاً الى ضرورة الإنتقال من الإنتاج اليدوي الصغير الى الصناعة المعملية الضخمة لأن هذه الصناعة بالذات هي القادرة على تأمين ظروف أكثر ملاءمة في الصراع التنافسي مع الشركات الأجنبية.

وكان من بين التدابير الاخرى التي عينها المؤتمر تأسيس بنك حكومي لتسليف الصناعة في البلد وإنتهاج نظام الحماية بهدف حماية الصناعة الوطنية من منافسة

الرأسمال الأجنبي والتنقيب عن الثروات الطبيعية وإستغلالها وتطوير طرق ووسائل المواصلات. إحتوت قرارات المؤتمر على بند خاص كان بمثابة تمهيد للسياسة الاتاتية التي إنتجتها فيما بعد الحكومة التركية إذ جاء فيه إنه في الحالات التي يعجز فيها الرأسمال الخاص من إنشاء المشاريع الصناعية الضخمة وغيرها من المؤسسات الإقتصادية ذات الأهمية الوطنية العامة يصبح من الضروري اللجوء الى مشاركة الدولة ومساعدتها المباشرة. ألقت قرارات مؤتمر إزمير الإقتصادي أساس السياسة الإقتصادية للحكومة التركية في العشرينيات.

لقد اريد لتطوير الإقتصاد الزراعي أن يكون الحلقة الأهم في سلسلة تدابير الكماليين الرامية لأنهاض البلد. وكانت مصالح البعث الإقتصادي للبلد تتطلب موضوعياً حل المسألة الزراعية حلاً جذرياً ومنح الارض لمن يزرعها وإلغاء أساليب الإستغلال الاقطاعي وشبه الاقطاعي وتحرير الفلاحين من التاجر والسمسار والمرابي وغيرهم من الوسطاء. أن الحل الديموقراطي للمسألة الزراعية وتلبية الحاجات الملحة للفلاحين الأتراك الذين تحملوا كل ثقل حرب التحرر الوطني ـ كل ذلك من شأنه أن يؤمن بدرجة لايستهان بها نجاح الاجراءات الهادفة الى بعث الحياة الإقتصادية في البلد.

ولكن البرجوازية الوطنية التي كانت وثيقة الأرتباط بالملاكين لم تكن تنوي أن تمس بشكل جذري علاقات ملكية الارض وإستغلالها ولهذا فقد سارت في طريق الإصلاحات المحدودة التي كانت ترمي الى تحويل الملاكين شبه الأقطاعيين الى مزارعين رأسماليين. وكانت النتيجة أن ظلت مسالة الارض التي كانت قضية أساسية للاقتصاد الزراعي بل ولكل إقتصاد تركيا عديمة الحل إذ لم تحصل جماهير الفلاحين التي كانت تعد بالملايين على الارض.

ومع ذلك فاءن العلاقات البرجوازية كانت تشق طريقها في الأقتصاد الزراعي ببطء ولكن باطراء، فأخذت الملكية البرجوازية الخاصة للأرض تتكون بالتدريج. وقد ساعدت على ذلك التدابير التي اتخذتها الحكومة التركيه في العشرينيات في مجال تنظيم القواعد

والعلاقات القانونية الخاصة بالأرض. قام المجلس الوطني التركي الكبير، في سيره على طريق تعزيز الحقوق الخاصة بملكية الأرض، في نيسان ١٩٢٥ بإصدار قانون مسح الاراضي الذي سهل دخول الارض مجال التداول الخاص في السوق. كذلك دخلت اراضي الدولة التي يملكها ويستغلها أفراد عاديون مجال التداول بين المواطنين وذلك بموجب القانون المدني لسنة ١٩٢٦. وقد أدى هاذان القانونان دوراً محدداً في تطور العلاقات الرأسمالية في الإقتصاد الزراعي والقضاء على البقايا الاقطاعية في العلاقات القانونية الخاصة بالارض.

صدرت في العشرينات قوانين تخص توزيع الاراضي التي لا صاحب لها وغيرها من الملكيات غير المنقولة العائدة الى أشخاص غادروا تركيا(اليونانيون والارمن بالاساس). وقد أدى تطبيق هذه القوانين الى نمو ملكية الارض الكبيرة لأن أراضي وممتلكات الأشخاص الذين جرى نفيهم من تركياأو هاجروا منها كان يستحوذ عليها، كقاعدة، الملاكون الاتراك.

كان الفلاحون الذين لايملكون أرضاً أو يملكون القليل منهامضطرين،كالسابق، لأن يستأجروا من الملاكين قطعاً صغيرة من الارض وفق اشكال إستغلال الارض التي كانت سائدة في القرون الوسطى أي المحاصصة(ارتاكتشليك) والمناصفة(يالريجيليك) والمرابعة(مارادجيليك). وهكذا كان الفلاح المستأجر مجبراً على أن يعطي الملاك نصف أو ثلثي أو حتى ثلاثة أرباع الحاصل إيجاراً لارضه، بالاضافة الى ما كان يتوجب عليه دفعه من ضرائب عن الماشية((أغنام)) وعن الملكية غير المنقولة والكثير من الرسوم ذات الطابع المؤقت والضرائب المحلية.

لقد ثبت قانون الارياف الذي شرع في آذار ١٩٢٤ تبعية الفلاحين لمالكي الارض ولدولة البرجوازية ـ الملاكية قانونياً، وذلك بإجبارهم على العمل في أعمال البناء المختلفة(إنشاء قنوات الري والابار وأحواض المياه والمدارس والطرق.... الخ)الى جانب زراعة الارض. وفي نيسان ١٩٢٤ شرع المجلس قانوناً قضي بتأليف تعاونيات زراعية

للتسليف كان عليها أن تقوم بشراء وبيع المنتجات الزراعية الى جانب عمليات التسليف، غير أن الجمهره الاساسية من الفلاحين لم تستطع أن تستفيد من المساعدة التي تقدمها هذه المنظمات لأن القانون نص على أن التسليف لا يتم إلا تحت ضمان مادي كبير أو حصة إشتراك مناسبة. لقد أريد لنظام مايسمى بتعاونيات التسليف الذي زعم إنه إنشأ لصالح الفلاحين. أن يخدم في حقيقة الامر الملاكين وأصحاب الأعمال والعلية من أغنياء الفلاحين. وتوخت الهدف نفسه ايضاً بعض الإمتيازات التشجيعية التي منحت للمزارع التي كانت تستخدم المكائن. متبعاً للقانون الذي شرع في نيسان ١٩٢٣ والذى اعفيت المواد الكيمياوية والأدوات الزراعية المستوردة لأغراض الزراعة وأدواتها الإحتياطية من ضريبة الإستهلاك ورسوم الإحتكار، وبعد ذلك بقليل شمل إستيراد الوقود للمكائن الزراعية والاسمدة بهذه الإمتيازات أيضاً. وطبيعي ان الفلاحين لم يستطيعوا في ظل الظروف السائدة آنذاك أن يستفيدوا من الافضليات النابعة من سياسة مكننه الإقتصاد الزراعي. كان إلغاء العشر في ١٧شباط ١٩٢٥ إجراءً كبيراً من إجراءات الحكومة التركية في الميدان الزراعي. لقد إستبدل العشر بضريبة على الارض وضريبة على المنتجات الزراعية المخصصة للبيع. وقد ضوعفت ضريبة الارض ثمان مرات وفرضت على المنتجات الزراعية المرسلة الى السوق ضريبة مقدارها ٨٪ من قيمتها(لم تلبث الضريبة على المنتجات الزراعية أن الغيت). وفي الوقت نفسه زيدت بدرجة لا يستهان بها الضرائب الاخرى مثل ضريبة الماشية وضريبة البناء والضرائب المحلية.

ومع ذلك فإن إلغاء العشر كان على الرغم من تزايد الضرائب النقدية. إجراء تقدمياً، فلقد زاد، دون ريب، من مصلحة الفلاحين في نتاج عملهم وساعد على تطوير العلاقات البضائعية النقدية. إن إلغاء العشر أدى الى زيادة الضرائب غير المباشرة ولكنه من الجهة الاخرى وسع بدرجة لا يستهان بها السوق الداخلي ذلك إن الحاجة الى النقود لدفع الضرائب والايفاء بمختلف الإلتزامات كانت تجبر الفلاح على أن يبيع

إنتاجة في السوق. يضاف الى ذلك إن إلغاء العشر الذي قرب الفلاح من السوق كان واحداً من العوامل التي ساعدت على إضمحلال الزراعة البدائية الصغيرة.

على العموم لم يكن لنشاط الحكومة صلة بالاصلاحات الجذرية التي كانت تقتضي بشن كفاح متواصل ضد بقايا اسس وعلاقات ـــ ماقبل الرأسمالية في الأقتصاد الزراعي. لقد كان عدم حل المسألة الزراعية أكبر عقبه في طريق نهوض الإقتصاد الزراعي المتخلف الذي لم يكن مؤهلاً لأن يؤلف قاعدة متينة لبعث إقتصاد تركيا ولاسيما تطوير صناعتها.

إن ضرورة توسيع أسواق البيع للانتاج الزراعي والرغبة في تلبية متطلبات البلد من البضائع الصناعية المنتجة وطنياً والتخلص بذلك من التبعية للخارج حددت سياسة الحكومة في مجال الصناعة.

كانت الصناعة التركية حتى نهاية النضال الوطني ماتزال في مستوى واطئ رغم بعض التغييرات التي أحدثتها الحرب. حيث كانت بوجه عام تحمل طابع الصناعة الحرفية اليدوية الصغيرة ولا تغطي الطلب الداخلي إلا بدرجة قليلة بإستثناء بعض مشاريع صناعة النسيج والجلود والغذاء التي كانت تمتلك محركات ميكانيكية. وهكذا لم تتعد قيمة ما إنتجته الصناعة في ١٩٢٤ ـ(١٥) مليون ليرة في حين بلغت قيمة ما إستورده البلد في تلك السنة(١٩٣/٦) مليون ليرة.

ومن الطبيعي أن لا يكون بإمكان تركيا الجمهورية الإعتماد في سعيها الى الإستقلال الإقتصادي، على الصناعة الضعيفة التطور. ولهذا أخذت الحكومة تنتهج سياسة تقوم على الإسناد الواسع للصناعة الوطنية وتشجيعها.

كانت هناك عقبات كبيرة تقف في طريق إنشاء صناعة وطنية في تركيا. سببتها خصوصية تطور إقتصادها شبه الكولنيالي. وكانت أكبر هذه العقبات، ضعف تطور الرأسمال الوطني ومحدودية تراكمه في الداخل، فضلاً عن أن برجوازية الاناضول كانت توظف رؤوس أموالها في الصناعة بلا رغبة اذ أنها كانت تفضل ميدان التبادل

{التجارة والعمليات المصرفية}الذي تكون فيه دورة رأس المال سريعة ومعدل الربح كبيراً.

إن غياب أشكال متطورة من العمل الراسمالي في البلد وعدم حل المسألة الزراعية والمحافظة على البقايا الاقطاعية في الريف وإنتشار الربا على نطاق واسع وضيق السوق الداخلي ـ كل ذلك كان يعيق بشكل جدي النشاط الخاص ولا يشجع على توظيف رؤوس الأموال في الصناعة. ومما زاد من مصاعب البعث الإقتصادي أيضاً عدم وجود مؤسسات اقراض وطنية في البلد.

عزمت الشركات الأجنبية ورجال الأعمال الأجانب، بعد إنتصار الثورة الوطنية التحررية عن توظيف رؤوس أموالهم في الصناعة في تركيا ذلك أن إلغاء نظام الإمتيازات أخضع الأجانب والمؤسسات الأجنبية لشروط قانونية متساوية مع المؤسسات التركية ولم يعد الوضع الجديد يعطي الأجانب الأرباح الكولنيالية السابقة والحرية غير المحدودة التي كانوا يتمتعون بها في السابق.

إن حل مهمات البعث الإقتصادي للبلد، في ظل ضعف تطور الرأسمال الوطني وعدم رغبة الشركات الأجنبية في توظيف رؤوس أموالها في الصناعة التركية، لم يكن ممكناً بدون مساندة الدولة وإضطلاعها بالعمل الإقتصادي مباشرة. ومن هنا ظهرت الاتاتية أي رأسمالية الدولة(بالتركية ديفليتشليك) وقد سعت البرجوازية التركية وبواسطة الاتاتية. لأن توفر رؤوس الأموال من ميزانية الدولة. وبواسطة نظام التسليف لبناء المشاريع والسكك الحديد وغير ذلك من المشاريع * وينبغي أن يلاحظ بإن الاتاتية لم تكن في بادئ الامر نظاماً متكاملاً، فقد كانت مشاريع الدولة الرأسمالية في هذه المرحلة ماتزال متهيبة وتقتصر بالاساس على تدخل الدولة إدارياً وأقتصادياً في الحياة الإقتصادية وفي نشاط الرأسمالي الخاص. وكان هذا الهدف بالذات هو ماسعت اليه القوانين والقرارات التي شرعها المجلس في العشرينيات والموجهة لمساعدة الدولة لرجال

* سنبحث الاتاتية بشكل أكثر تفضيلاً في الفصل الثالث.

الأعمال من القطاع عن طريق منحهم قروضاً وتحويلات سهلة وتجهيزهم بالخامات والمكائن ومنحهم عدداً من التسهيلات في مجال الضرائب والرسوم وتوحيد صغار المنتجين المتفرقين في شركات مساهمة.

أدخلت الحكومة التركية في ١٩٢٥عددا من الاضافات المهمة على قانون حماية الصناعة الوطنية الذي كان الإتحاديون قد أصدروه في ١٩١٣. وقد حصل المواطنون الاتراك بموجب هذه الاضافات على بعض الإمتيازات التفضيلية لنشاطهم في دنيا الأعمال في مجال الضرائب والرسوم. وشملت الورشات الحرفية اليدوية وكذلك صانعو السجاد اليدوي بالتسهيلات الضرائبية وذلك بهدف تشجيع تطور الأنتاج الصغير.

لقد أدى قانون خاص صدر في ١٩٢٥ دوراً كبيراً في تطوير صناعة السكر التركية وكان هذا القانون يهدف بشكل واضح الى حماية هذه الصناعة، حيث زاد بدرجة كبيرة من عدد التسهيلات والإمتيازات الممنوحة لرجال الأعمال الذين يؤسسون معامل للسكر فقد اعفي السكر الذي ينتج محلياً من ضريبة الإستهلاك لمدة ثمان سنوات وخفضت اجور نقل الخامات والإنتاج الجاهز بالسكك الحديد بمقدار ٣٠٪ لمدة عشر سنوات ومنحت قطعة ارض مساحتها خمس هكتارات مجاناً لغرض تشييد المصنع عليها ... الخ.

اتيحت للصناعيين والتجار الاتراك بموجب قانون المجالس التجارية والصناعية إمكانية إنشاء مؤسسات للدفاع عن مصالحهم المشتركة والمشاركة في وضع لوائح القوانين الخاصة بالتجارة والصناعة وفرض الضرائب والرسوم التجارية.

ولأجل زيادة قدرة الإنتاج الوطني على التنافس في مواجهة فيض البضائع الأجنبية إتخذت الحكومة إجراءات لها صفة الحماية الكمركية، فقد إقترح على جميع مؤسسات الدولة أن تستخدم الفحم المحلي ومنع إستيراد هذا النوع من الوقود وكانت المواد المحلية كقاعدة هي المفضلة عند تجهيز الحكومة. أو السكك الحديد بمواد البناء. والزم موظفو الحكومة بارتداء ملابس مصنوعة من نسيج من إنتاج محلي حتى في الحالات

التي يكون فيها النسيج الوطني أغلى من الأجنبي بمقدار ١٠٪ ففي مثل هذه الحالات تغطي المؤسسات البلدية والحكومية فارق السعر.

كان قانون تشجيع الصناعة الذي صدر عام ١٩٢٧ وظل نافذاً حتى أواسط ١٩٤٢ أهم عمل من أعمال إسناد النشاط الخاص في ميدان الأعمال، فبموجب هذا القانون أصبح لرجال الأعمال الحق في الحصول على قطعة ارضٍ تصل مساحتها الى عشرة هكتارات واعفوا من الضريبة المفروضة على ملكية الارض والبناء والارباح ومن الرسوم الكمركية عند إستيرادهم المعدات للمعامل والورشات. لقد صنف القانون الجديد، بخلاف القانون المشابه له الذي أصدره الإتحاديون في ١٩١٣، مشاريع الصناعة والتعدين بشكل أكثر تفصيلاً، وقد جرى التصنيف على أساسين هما وجود المكننة ومقدار القوة العاملة، حيث ميز القانون المشاريع الكبيرة ومنحها الحد الأقصى من التسهيلات والإمتيازات. أما المشاريع الصغيرة فقد حصلت على أفضليات أقل. ولقد تبين أن المجال الذي يشمله هذا القانون كان محدوداً جداً لأن التفوق في تركيا كما أظهر الإحصاء الصناعي عام ١٩٢٧ كان للصناعة الصغيرة والصغيرة جداً.

لم تقتصر الحكومة التركية على إجراءات الحماية الكمركية بل أخذت، من أجل إبعاد الرأسمال الاجنبي، تجذب الرأسمال الحكومي الى الإنتاج، ففي نيسان ١٩٢٤ إتخذت قراراً بخصوص مناجم النحاس في روگان وخصصت مليون ليرة من ميزانية الدولة لإستغلالها كما أجرت عدداً من التعديلات الجوهرية على قانون ١٩٠٦ الخاص بإدارة المناجم ومقالع الحجر والغرانيت. لقد طلب من الاتراك بموجب هذه التعديلات أن يشاركوا في رأسمال شركات التعدين المساهمة بنسبة ٥١٪ وان تشارك الدولة في الأرباح.

في آذار ١٩٢٦ فرض المجلس الوطني التركي الكبير، بقانون خاص أصدره لهذا الغرض، إحتكاراً حكومياً على جميع أشكال التنقيب وعلى إستغلال الاراضي التي تحتوي على النفط.

ومع ذلك ومهما كانت محاولات الحكومة لجذب الرأسمال الحكومي الى النشاط الإقتصادي ظل التوجه نحو إسناد وتشجيع النشاط الخاص العنصر الاساس في سياستها الإقتصادية ولاسيما الميدان الصناعي. لقد كانت مشاركة الرأسمال الحكومي في البناء الصناعي ضئيلة وهو أمر حتمته بالدرجة الاولى محدودية الوسائل المالية والتكنيكية التي كانت الحكومة تمتلكها فالى عام ١٩٢٧ لم يتعد المبلغ الاجمالي لرؤوس الأموال الحكومية الموظفة في الصناعة(٦/٦) مليون ليرة.

جرى خلال خمس الى ست سنوات بعد مؤتمر إزمير الإقتصادي انشاء مشاريع صناعية مثل مصانع السجاد والغزل في اسبارطة وقيصرية وكيرشهر ومعامل السكر أوشاكا واليولو ومعمل حلج القطن في اطنة وأسست شركات مساهمة لإستخراج الفحم في كوزلو وكيلملي وشركة لإستغلال زبد البحر بالقرب من اسكي شهر.... الخ وشغل عدد كبير من المطاحن والمعاصر وورشات للصناعة الجلدية ونشر الأخشاب وعمل الصابون.

وعلى ذلك فقد تركز الأهتمام عند إنشاء الصناعة على تطوير الفروع التي تعتمد على الخامات المحلية والتي اريد لها أن تسد حاجة السوق الداخلي، أي على الصناعة الخفيفة وصناعة الاغذية(ولاسيما صناعة النسيج التي خصص لتطويرها خمس مجموع رأس المال الموظف تقريباً)

وعلى الرغم من بعض الزيادة الكمية لم تحقق الصناعة التركية تغييراً ملحوظاً كما يظهر من الإحصاء الصناعي لعام ١٩٢٧، فقد كانت تتفوق فيها المشاريع الصغيرة والصغيرة جداً الخاصة بفروع الصناعة الثانية من حيث الأهمية، حيث أشارت معطيات الأحصاء الى إنه كان يوجد في تركيا(٦٥٢٤٥) مشروعاً يشتغل فيها(٢٥٦٨٥٥) شخصاً أي بمعدل أربعة أشخاص لكل مشروع. والواقع أن ٤٣٪ من مجموع المشاريع كانت عبارة عن ورشات حرفية من النوع اليدوي لايستخدم فيها العمل المأجور، وهناك(٢٨٢٢) مشروعاً فقط من بين مجموع المشاريع يمكن عدها نسبياً من نوع

المعامل والورشات حيث كانت تمتلك(٤٨٥٠) محركاً ميكانيكياً يبلغ مجموع قوتها(١٦٣/٥) حصان. ومما يشهد على ضعف تجهيز الصناعة التركية بالتكنولوجيا أيضاً حقيقة إنه لم يستخدم في الصناعة إلا(٣٣/٣) مليون كيلو واط/ ساعة، من مجموع ما إنتج من الطاقة في ١٩٢٧ ومقداره(٨١/٨) مليون كيلو واط/ساعة.

لقد قدرت قيمة مجمل ما إنتجته الصناعة بـ(٤٣٢/٧) مليون ليرة بما في ذلك الصناعة الكبيرة البالغة ٥٨ مليون ليرة. وكانت حصة الصناعة في الدخل الوطني في ١٩٢٧ تؤلف ١٠٪ فقط، وكان ثلثا قيمة مجموع المنتجات الصناعية من نصيب الصناعة الخاصة بتصنيع منتجات الإقتصاد الزراعي لقد ظلت تركيا، كالسابق تعتمد على السوق الخارجي في إستيراد المعدات للمعامل والورشات والكثير من البضائع الإستهلاكية كالاقمشة والسكر والجلود والصابون وغيرها، فقد بلغت قيمة ما استورد من النسيج في ١٩٢٧ مثلاً ثلثي قيمة مجموع ما استوردته تركيا من بضائع.

إن قلة الخامات بسبب تدهور الإنتاج الزراعي وضيق السوق الداخلي نتيجة لذلك كانت السبب الاول الذي يعيق تطور الصناعة الوطنية. ومن العقبات المهمة في هذا المجال أيضاً عدم حل المسألة الزراعية وتكريس اشكال الإستغلال الخاصة بمرحلة ماقبل الرأسمالية، فقد ضاقت نتيجة لذلك إمكانات تراكم الرأسمال الداخلي، ولم تحقق مؤسسات التسليف الوطنية التي انشأت لتقديم المساعدة المالية للصناعة ولفروع الإنتاج الاخرى. الأهداف التي أسست من أجلها. كذلك أعاقت تطور الصناعة. الوطنية لدرجة كبيرة حقيقة أن الرأسمال الاجنبي كان لايزال يمتلك مواقع قوية في مختلف فروع إقتصاد تركيا.

كانت لمشاريع الحكومة التركية في ميدان تطوير السكك الحديد أهمية كبيرة بالنسبة للبعث الإقتصادي للبلد.

كانت تركيا عندما اقيم النظام الجمهوري فيها تمتلك شبكة مختلفة جداً من السكك الحديد يبلغ طولها(٤٠٨٦) كم (يعود ٢٣٥٢ كم منها لأصحاب الأمتياز الأجانب)

وما يقرب من (١٨) ألف كم من الطرق المعبدة وغير المعبدة. كان أصحاب الإمتياز الاوربيون - مالكي السكك الحديد التركية يأخذون بنظر الأعتبار عند بنائها الإعتبارات العسكرية الستراتجية بشكل كلي والإعتبارات التجارية بدرجة أقل، لذا فإن جميع السكك الحديد بنيت في غرب وجنوب غرب الاناضول على ساحلي بحر إيجة والبحر المتوسط في حين ظلت المناطق الداخلية من تركيا ذات الإنتاجية الزراعية الكبيرة والخامات الصناعية الوافرة خالية من السكك الحديد. ولم يكن بإمكان هذا الوضع الجغرافي للسكك الحديد مع ضعف تطور شبكة النقل بوجه عام، طبعاً، أن يساعد على توسيع السوق الداخلي وكان يعيق بعض فروع الصناعة التركية عن العمل ولم يكن يستجيب للحاجات الإقتصادية العامة للبلد ولا لمتطلبات تطوير قواه المنتجة.

لقد أدركت الحكومة التركية ذلك فاولت، مدفوعة بالاعتبارات العسكرية الستراتجية ايضاً. بناء السكك الحديد إهتماماً خاصاً، وكان البرنامج الذي وضعته يقضي بربط ساحل البحر الاسود بساحل البحر المتوسط. لقد اريد الخط السكة الحديد هذا أن يقطع كل وسط الاناضول رابطاً المناطق الداخلية الخصبة من الانضول بمراكز الأستهلاك الكبيرة والموانيء أن يربط بين المناطق الغنية بالثروات الطبيعية والموانئ والمراكز الصناعية الوليدة. وهكذا فقد كان الهدف توحيد بعض مناطق البلد في كل إقتصادي موحد.

كانت الحكومة التركية في بادئ الامر تنوي أن تجذب الرأسمال الاجنبي للمشاركة في بناء السكك الحديد. وقد جرت خلال مؤتمر لوزان وفي السنوات الاولى بعده محادثات كثيرة مع الشركات ــ الأجنبية حول منحها إمتيازات لبناء السكك الحديد ولكن تلك المحادثات لم تحقق النجاح. عند ذلك قررت الحكومة التركية أن تنفذ برنامج بناء السكك الحديد بقواها الذاتية أي بأموال خزينة الدولة. فخصص المجلس لبناء السكك الحديد مبالغ لايستهان بها من إيرادات المشاريع التي تحتكرها الحكومة. وقد بلغ مجموع

ما أنفقته الحكومة لهذا الغرض في ١٩٢٤ ـ ١٩٢٩ ـ (١٦١/٤) مليون ليرة تم بها بناء ٩٦٤كم من السكك الحديد.

اتبعت الحكومة التركية في نفس الوقت الذي كانت تبني الطرق الجديدة سياسة ترمي الى تركيز جميع السكك الحديد التي بنتها وكانت تستثمرها الشركات الأجنبية بموجب إمتيازات خاصة، بيد الدولة(عن طريق التعويض *). وقد جرى في نهاية عام ١٩٢٨ إحتكاك واحدة من أكبر خطوط السكك الحديد هي سكة حديد الاناضول التي يبلغ طولها(١٠٠٧)كم وقد بلغت قيمة التعويض عنها(١٠٠/٧) مليون ليرة.

وكان إنشاء مصارف ومؤسسات تسليف وطنية من الإتجاهات المهمة في السياسة الإقتصادية للحكومة التركية:

لم تكن تركيا السلطانية كما هو معروف، تمتلك بنك دولة خاص بها حيث كان البنك العثماني الذي اسسه الرأسماليون الأجانب عام ١٨٥٦ يقوم بهذه المهمة. وقد منح البنك العثماني إمتيازات إستثنائية وكان بنكاً للاصدار ومؤسسة للاعتماد في الوقت نفسه كما إنه كان يقوم بوظائف الخزينة. وكان المصرفان الكبيران بالمقياس التركي اللذان كانا موجودين آنذاك وهما البنك الزراعي وبنك الأعتماد الوطني، ضعيفين الى درجة بحيث لم يكونا يؤديان أي دور ملحوظ في حياة البلد المالية.

لقد سعت الدولة الى المساعدة على تطوير نظام الإعتماد الوطني فأخذت تمول بنفسها وبشكل مباشر فتح عدد من البنوك التركية وتمنحها تسهيلات مالية وإقتصادية مختلفة وصلت في بعض الحالات الى منحها مشاريع حكومية كاملة لتكون الرأسمال الاساس لها. إن هذه المشاريع التي أريد لها أن تلبي متطلبات الصناعة الوطنية الوليدة كانت موجهة بدرجة ملحوظة لغرض تحديد تأثير الرأسمال الأجنبي في الشؤون المصرفية.

* أي تعويض تلك الشركات عن ملكيتها لتلك السكك التي تستولي عليها الدولة ـ المترجم

أعادت الحكومة التركية في نيسان ١٩٢٥ النظر في إتفاقية الإمتياز المعقودة مع البنك العثماني وعقدت معه إتفاقية جديدة قضت بتمديد الإمتياز لمدة عشر سنوات وإقترحت أن تحتفظ الحكومة التركية بالحق في أن تؤسس قبل نفاد المدة بنكاً للاصدار في تركيا. وفي ١٩٢٤ أعيد تنظيم البنك الزراعي الذي تقرر أن يعاد اليه جزء من رأس المال الذي سحبه منه النظام القديم، وزيد رأسماله الاساس الى(١٩)مليون ليرة إزدادت فيما بعد فوصلت في١٩٣٠الى (٣٠) مليون ليرة.

كان بنك العمل(١٩٢٤)واحداً من أوائل المؤسسات المالية الوطنية التي تأسست في تركيا بمساعدة مباشرة من الدولة، كان رأسمال هذا البنك في بادئ الامر مليون ليرة قدمت الدولة منها ٢٥٠ألف ليرة. ثم إزداد حتى وصل في نهاية العشرينيات الى خمسة ملايين ليرة. لقد كان بنك العمل هذا ملزماً بتسليف التجارة والصناعة وبالمشاركة في إستغلال المناجم والمشاريع الصناعية وجذب الرأسمال الأجنبي الى البلد على اساس الإعتماد المصرفي.

لقد أدى بنك العمل دوراً محدداً في إنشاء وتطوير صناعة السكر والفحم لكن مشاركته في البناء الصناعي كانت ضئيلة بوجه عام، وذلك يفسر بعدم رغبة الرأسمال الخاص في تركيا بالتوجيه الى الصناعة، لذا كان نشاط البنك ينحصر بالاساس في عمليات التسليف والتمويل.

وفي نيسان ١٩٢٥ تأسس بنك الدولة للصناعة والتعدين بهدف قيادة جميع المشاريع الصناعية العائدة للدولة والمساعدة على إنشاء مشاريع صناعية وتعدينية جديدة والقيام بكل العمليات التجارية وعمليات التسليف المتعلقة بهذه المشاريع. وجرى تخصيص بعض المشاريع الحكومية قدرت قيمتها بـ(٢/٩) مليون ليرة لتكون الرأسمال الاساس للبنك.

شارك بنك الدولة للصناعة والتعدين في إنشاء واستثمار عدد من ورشات ومعامل مشاريع التعدين والمشاريع البلدية وبلغ الرأسمال الذي كان البنك يوظفه في الصناعة

التحويلية والتعدين عند إغلاقه في ١٩٣٢ ـ(٧/٣) مليون ليرة مقابل(١/٩) مليون ليرة عام ١٩٢٦.

تأسست في البلد أيضاً بنوك محلية في أقاليم البلد المختلفة مستقلة ذاتياً وتتمتع بالوضع القانوني الذي تتمتع به الشركات المساهمة المحدودة التي تمثل المصالح المحلية. ومن أمثلة ذلك بنك مزارعي التبغ في آق خسار وبنك الإقتصاد في دنزلي وبنك الشعب في كوجائيلي..... الخ.

لقد بلغ مجموع البنوك في تركيا في ١٩٢٩ ـ(٣٥) بنكاً مجموع رأسمالها(٧١) مليون ليرة، غير أن القسم الأغلب من العمليات المالية كانت تقوم به اربعة بنوك فقط هي البنك الزراعي وبنك القاصرين وبنك الصناعة والتعدين وبنك العمل التي كانت تمتلك ٨٦٪ من مجموع موجودات البنوك في البلد.

كان سعي البرجوازية الوطنية لتذليل التأخر الإقتصادي يتطلب موضوعياً. إلغاء نشاط الإحتكارات الأجنبية في إقتصاد البلد أو إضعافه على الأقل فهي أي البرجوازية لن تستطيع أن ترسخ مواقعها الإقتصادية ومن ثم إقامة القاعدة المادية لسيادتها إلا بالنضال ضد الرأسمال الاجنبي.

قامت الحكومة التركية في السنوات الاولى بعد إعلان الجمهورية ببعض المحاولات لتحديد نشاط الإحتكارات الأجنبية ولاسيما في ميدان التجارة والكمارك. فمن المعروف أن الميثاق التجاري لعام ١٩٢٣ كان قد قيد بشدة إستقلال تركيا الكمركي وذلك بإلزامها بأن تمتنع لمدة خمس سنوات عن زيادة الضرائب الكمركية بما يضر بتجارة الدول الاوربية المشاركة في مؤتمر لوزان وأن تلقي كل القيود المفروضة على الإستيراد ولا تفرض أي حظر جديد على إستيراد هذا النوع من البضائع أو ذاك. وقد جرد ذلك تركيا لدرجة كبيرة من إمكانية توفير حماية فعالة لصناعتها الوطنية وإنعكس بشكل سيئ جداً على الوضع المالي في البلد. ولهذا فقد إضطرت الحكومة التركية طيلة خمس سنوات بعد لوزان أن تلجأ الى تدابير التفافية من شأنها أن تزيد الضرائب الكمركية

من الناحية الواقعية. وكانت هذه التدابير تكمن اساسا بإحتكار بعض سلع الإستهلاك الواسع وفرض ضرائب عالية على إستهلاك البضائع التي كانت تستورد من الخارج على نطاق واسع.

في ١٩٢٤ منح القانون رقم ٤٩٠ الحكومة التركية الحق في إحتكارإستيراد وبيع الثقاب في تركيا، وفي بداية ١٩٢٥ انتهت مدة إحتكار شركة"ريجي" الأجنبية للتبغ ففرضت الحكومة التركية إحتكارها على التبغ، وقد فرض الإحتكار لمدة سنة واحدة في أول الامر ثم مدد بعد ذلك لمدة ثلاث سنوات، ثم فرض بشكل دائم في ١٩٣٠. لقد جرد الرأسمال الأجنبي بإلغاء"الريجي" من واحدة من الوسائل المهمة لإستعباد تركيا، وأصبح لدى الحكومة مصدرلايستهان به لملئ باب الإيرادات في الخزينة.

فرض في السنوات التالية إحتكار الدولة على السكر والكحول والمشروبات الكحولية وعدد أخر من الإحتكارات ولاسيما في ميدان التجارة.

إستهدفت الحكومة من فرض الإحتكارات غايات تتعلق بالخزينة ونعني إيجاد وسائل لزيادة باب الإيرادات في الميزانية، فضلاً عن أن الأوساط الحاكمة في تركيا كانت تعتقد بإن الضرائب الإحتكارية العالية على مثل هذه الأنواع من الواردات تؤمن ظروفاً أكثر ملاءمة لتطور عدد من فروع الصناعة الوطنية مثل صناعة الثقاب والسكر والسمنت. ولكن جرى في الوقت نفسه الأعلان عن إستعداد الحكومة لنقل هذه الإحتكارات الى الرأسمال الخاص إذا كان قادراً عليها.

يضاف الى ذلك أن سياسة فرض الإحتكارات الحكومية كانت موجهة أيضاً بدرجة محسومة ضد تسلط الرأسمال الاجنبي إذ كانت تهدف الى ابعاده عن أهم فروع الإقتصاد التركي.

أدخلت الحكومة، في سعيها للسيطرة على نشاط الشركات الأجنبية، عدداً من القيود والقواعد على نظام إدارة وإستغلال الإمتيازات الأجنبية، ونعني هنا القوانين والقرارات التي حتمت تسجيل الشركات غير التركية وإشراك الرأسمال المحلي(الحكومي

والخاص) بحصة محددة وإستخدام اللغة التركية. في المعاملات ومع ذلك ينبغي أن نلاحظ بإن البرجوازية التركية وعليتها الحاكمة لم ترفض كلياً إمكانية التعاون مع الراسمال الأجنبي، فقد أعلن مؤتمر إزمير الإقتصادي في "الميثاق الإقتصادي" بإن تركيا صديقة دائمة للأمم التي لاتعادي سيادتها القومية.

وتبعاًلذلك أعلن ممثلو تركيا أكثر من مرة عن إستعدادهم للتعاون مع الرأسمال الأجنبي"غير الضار" الراغب في الربح"المشروع" والذي"لايضمر نوايا إستعمارية" تجاه تركيا.

ومع ذلك فإن الإتجاه العام لسياسة الحكومة التركية الإقتصادية الذي يؤدي الى أضعاف تبعية البلاد للدول الامبريالية والى رغبة البرجوازية الوطنية في أشغال وضع سائد في الحياة الإقتصادية، دفع الأوساط الحاكمة لأن تنتهج خطأ حذراً تجاه الرأسمال الأجنبي، قضي بإن لايسمح لنشاط هذا الأخير إلا بشروط محددة هي: الخضوع التام للقوانين التركية وخدمة أهداف تطوير إقتصاد تركيا الوطنى والإقتصار على إستخدام المواطنين المحليين.

وهكذا فإن البرجوازية الوطنية في تركيا لم تكن في علاقاتها مع الرأسمال الأجنبي ثابتة فهي لم تجرؤ على إلغاء سيطرة الإحتكارات الأمبريالية على إقتصاد البلد بل لم تضع لنفسها مثل هذا الهدف وإنما إنتهجت سياسة تقوم على وضع بعض القيود على نشاطها. لقد كان الكماليون في سعيهم لايجاد الأموال اللازمة لإنجاز مهمات التطوير الإقتصادي يستغلون كل إمكانية مهما كانت صغيرة لإثارة إهتمام المودعين الأجانب وجذبهم الى البلد وذلك بمنحهم في بعض الحالات عدداً من الإمتيازات من ذلك مثلاً ان الحكومة أسست شركات مختلطة(نصف الشركة وطني ونصفها الاخر أجنبي) وساعدتها بمنحها الإمتيازات وارساء الطلبات عليها ومنحها قطعاً من الارض وإعطائها المشاريع المتوقفة عن العمل. وحاولت الحكومة ان تجذب المساهمين الأجانب أيضاً عن طريق نقل عدد من الإحتكارات الحكومية اليهم.

لقد كانت هناك حالات قامت بها الحكومة التركية بتنازلات اكثر جدية لصالح الدول الغربية. ففي ١٩٢٨ وبعد مفاوضات طويلة إستمرت أكثر من خمس سنوات وافقت الحكومة التركية تحت ضغط فرنسا والكومبرادوريين المحليين المرتبطين بالرأسمال الغربي. على دفع الدين العثماني، حيث إلتزمت تركيا بإن تدفع خلال بضعة سنين(٨٦) ألف ليرة ذهباً بواقع ٢ ـ ٥/٣ مليون ليرة في السنة وبإن تدفع فائدة ثلاثين سنة. كانت الاوساط الحاكمة في تركيا تأمل، من وراء تسوية علاقاتها مع الدول الغربية، بإن تحصل على فروض جديدةوتجذب الرأسمال الأجنبي الى البلد، ولكن الواقع دحض هذه الحسابات. فالاستثمارات القليلة التي قام بها مايسمى بالرأسمال"المحايد" سياسياً(البولندي والجيكوسلوفاكي والمجري والسويدي) في بعض المناجم وبعض مشاريع صناعة البناء لم يكن لها أهمية حاسمة في مجال البعث الإقتصادي لتركيا، فضلاً عن أن الشركات الأجنبيه التي كانت تحصل على الإمتيازات، كثيراً ما كانت تمتنع عن عمد عن تنفيذ الألتزامات التي أخذتها على عاتقها، ساعية بذلك الى إعاقة التطور الإقتصادي والتقدم التكنولوجي لتركيا. لقد كان الحال كذلك مثلاً مع مقاولي بناء السكك الحديد ومع إحتكار الكحول ومقاولي بناء معمل السكر ومصنع الثقاب.

ان الإستجابه لمطالب الدائنين في إتفاقية دفع الدين العثماني ليس فقط لم تؤمن تدفق القروض والإعتمادات الأجنبية على تركيا بل على العكس من ذلك زادت من الصعوبات المالية التي كان البلد يعاني منها، فقد أدت الدفعات الاولى من تسديدالدين العثماني التي سددت في ١٩٢٩ الى إنخفاض حاد في سعر العملة التركية التي كانت تعاني من عدم الإستقرار اساساً. وفي وضع كانت فيه الازمة الإقتصادية العالمية أخذه بالإقتراب، عمدت الحكومة التركية، بعد أن إقتنعت بإن الرأسمال الأجنبي غير ميال لمساعدة تركيا، الى إيقاف تحويل مدفوعات الدين العثماني ثم أوقفتها نهائياً واخذت تطالب بإعادة النظر بالإتفاقية.

الإصلاحات في النظام الداخلي

بدأ الكماليون، كما أشرنا أعلاه، منذ سنوات حركةالتحرر الوطني بإنشاء نظام دولة برجوازي جديد في تركيا، فأتخذ بعد إلغاء السلطنة في ١٩٢٢ عدد من التدابير الموجهة نحو ترسيخ سلطة الدولة وأضعاف نفوذ الأوساط السلطانية.

في ٨ نيسان ١٩٢٨ أعلن مصطفى كمال تسعة مبادئ لإنشاء حزب الشعب على أساس المجموعة الاولى لجمعية الدفاع عن الحقوق *. لقد أعلنت هذه المبادئ إستقلال تركيا عن الدول الأجنبية وحماية الأمن والهدوء في البلد وتأمين الشرعية والعدالة وخلق الشروط الضرورية لنجاح إصلاحات جذرية تجري في جميع نواحي النظام الإجتماعي والسياسي في تركيا الجديدة. وقد أصبحت هذه المبادئ اساس برنامج حزب الشعب وأدت دوراً مهماً جداً في تأمين فوزه في إنتخابات المجلس الوطني التركي الكبير في دورته الثانية، حيث أنتخب الى المجلس *٢٦٣ نائباً من أصل ٢٨٦ مرشحاً كانت تضمهم قائمة حزب الشعب، وبهذا اصبح حزب الشعب حزباً حاكماً. **وفي ١٣ آب إنتخب مصطفى كمال رئيساً للدولة وعين على فتحي بيك رئيساً لمجلس الوزراء.

بدأ المجلس الوطني التركي عمله بالمصادقة في ٢٣ آب ١٩٢٣ على معاهدة لوزان التي كانت على قوات الإحتلال بموجبها أن تغادر اسطنبول ومنطقة المضايق خلال ستة أشهر على أن لايتعدى ذلك ٢ تشرين الاول فبرزت تبعاً بذلك مسألة إختيار عاصمة لتركيا الجديدة. وعند بحث هذه المسألة في المجلس اصر رفعت باشا وانصاره على نقل

---

* أعلن عن تأسيس حزب الشعب رسمياً قبل ستة أيام اعلان الجمهورية ودخل فيه كل ملاك جمعية الدفاع عن الحقوق

* لم يختلف المجلس الوطني التركي الكبير من حيث بنائه الإجتماعي بأي شئ عن المجلس السابق، فقد دخله، بالإضافة الى ممثلي برجوازية الاناضول التجارية، ممثلو برجوازية الموانئ الكبيرة ورجال الدين ةكبار العسكرين والعناصر الإقطاعية والدينية أيضاً.

** أصبح حزب الشعب إعتباراً من تشرين الثاني ١٩٢٤ يسمى حزب الشعب الجمهوري.

مقر الحكومة التركية الى إسطنبول ولكن المجلس الوطني التركي الكبير رفض هذا الإقتراح وإتخذ في ١٣ تشرين الاول ١٩٢٣ قراراً بجعل أنقرة عاصمة لتركيا.

كانت قضية الصياغة القانونية لإسم دولة تركيا الجديدة أكثر تعقيداً من ذلك على الرغم من أن شكل الحكم الجمهوري كان قائماً فيها منذ إنشاء المجلس الوطني التركي الكبير، وذلك لأن المعارضة التي كانت تضم العناصر الإقطاعية والدينية والبرجوازية الكومبرادورية كانت تعرقل بكل السبل إعلان الجمهورية رسمياً في تركيا. كان عدم وجود تسمية رسمية معينة بالدستور لشكل الحكم في تركيا الجديدة حجة إضافية إتخذها رجعيو إسطنبول والمجموعات الإقطاعية والدينية في البلد للقيام بإنتفاضات معادية للحكومة.

أصبحت قضية الشكل الجمهوري للحكم موضوعاً لنقاش حامٍ في صحف أنقره وإسطنبول حيث كانت صحافة أنقرة تؤكد بإن جمهورية ديموقراطية في أساسها وتماثل الجمهوريات الغربية ستؤسس في تركيا في وقت قريب، في حين كانت صحافة إسطنبول الوثيقة الصلة بنواب إسطنبول المعارضين تنشر مقاولات تهكمية تتسم بالتورية تؤكد فيها قصر عمر شكل الحكم الجمهوري.

في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٣ طرح مصطفى كمال على حزب الشعب والمجلس للمناقشة مشروعاً وضعه بالإشتراك مع عصمت باشا يتضمن ثلاثة بنود: ١ـ شكل الحكم في الدولة التركية هو الجمهورية ٢ـ الدولة التركية يترأسها المجلس الوطني التركي الكبير ٣ـ الدولة التركية تحكم من خلال مجلس الوزراء. وقد صادق الحزب على هذا البرنامج وأقره المجلس في نفس ذلك اليوم أيضاً. ولم يقف أي من المعارضين في المجلس الوطني التركي الكبير ضده صراحة.

وهكذا إنتهت الصياغة القانونية للشكل الجمهوري للحكم في تركيا الجديدة وهو الشكل الذي كان قائماً واقعياً منذ ٢٣ نيسان ١٩٢٠. وعلى الرغم من إعتراض بعض النواب إنتخب مصطفى كمال أول رئيس للجمهورية التركية وشكل عصمت باشا اول

حكومة جمهورية. مامن شك في أن إعلان الجمهورية كان خطوة كبيرة عن طريق الإستمرار في إنشاء نظام الحكم في تركيا، خطوة قابلتها أوسع فئات السكان بإبتهاج.

لكن رد فعل اوساط إسطنبول الرجعية والنواب المعارضين على ذلك كان مغايراً فقد أنبرت صحافة إسطنبول الرجعية تنتقد الذين شاركوا بنشاط في إعلان الجمهورية وتلومهم. وعدت جريدتا "وطن" و "طنين" الأسطنبوليتان اعلان الجمهورية ضياعاً للخلافة وأكدتا بإن ذلك سيؤدي الى أن تفقد تركيا وزنها السياسي في العالم الاسلامي.

وطرح إعلان الجمهورية مرة اخرى مسألة "مصير الخلافة" التي كان الكماليون منذ وقت طويل يمهدون السبيل لالغائها. وقد أدت خطب مصطفى كمال المتكررة في مختلف مناطق البلاد التي فضح فيها رجعية الخلافة وفساد كل نظام الحكم الثيوقراطي دوراً مهماً في تغيير النظرة الى الخلافة لدى بعض الفئات المتخلفة من السكان المسلمين في تركيا، فقد كان مصطفى كمال يسوق الادلة ويضرب الامثلة للبرهنة على أن الخلافة فقدت منذ زمن طويل معناها ودخلت في ذمة التاريخ، مؤكدا خلال ذلك بإن حزبه وحكومته ليسا ضد الاسلام، ومن أجل أن يبرهن حزب الشعب على إخلاصه للدين قام قبل إعلان الجمهورية بقليل بإجراء تغييرات في بعض مواد الدستور المؤقت ووضع مادة جديدة (المادة الثانية) نصها: ((الدين الرسمي للدولة التركية هو الاسلام)) ومررها عبر المجلس الوطني التركي الكبير دون مناقشة *

كان إلغاء الخلافة قد تقرر في واقع الامر قبل سن القانون الخاص بذلك. ففي ٣٠ آذار ١٩٢٤ طرحت مجموعة من النواب برئاسة الشيخ صفوت أفندي على المجلس الوطني التركي الكبير للمناقشة، مشروع قانون بشأن إلغاء الخلافة ونفي جميع أفراد الاسرة العثمانية من تركيا. وطرح على المجلس الوطني في نفس الوقت مشروعا قانونين آخرين الاول حول إلغاء وزارة الشريعة والأوقاف والثاني حول توحيد التعليم المدرسي. وعلى الرغم من المعارضة الشديدة التي واجهتها اللائحة الاولى من جانب بعض

* أخلت هذه المادة فيما بعد في دستور ١٩٢٤

النواب المدافعين عن الخلافة(حالت بيك وغيره) صادق المجلس الوطني التركي الكبير في آذار ١٩٢٤ على اللوائح الثلاث كلها. بعد ذلك نفي جميع أفراد عائلة السلطان الخلفيه و حاشيته من تركيا وجردوا من حق المواطنة وأنتقلت جميع ممتلكات افراد الاسرة العثمانية الى الخزينة.

تأسست بدلاً من وزارة الشريعة والأوقاف الملغاة ادارة شؤون العبادة إنتقلت اليها إدارة جميع المساجد والتكايا والزوايا وصلاحية تعيين وفصل ائمة المساجد والشيوخ. وكان رئيس هذه الادارة يعين من قبل رئيس الجمهورية بتوصية من مجلس الوزراء، وكانت إدارة شؤون العبادة تخضع لمجلس الوزراء مباشرة.

قامت الحكومة الجمهورية بإلغاء المحاكم الشرعية وأدخلت القضاء المدني الذي إبتعد بذلك بدرجة كبيرة عن الإعراف القضائية الدينية وغيرها من تقاليد الاسلام.

كان إقرار وتنفيذ قوانين إلغاء الخلافة والمؤسسات الروحيه والمحاكم الشرعية ضربة جديه لدسائس انصار السلطنة الخلافة والاوساط الإقطاعية والدينية وكومبرادور إسطنبول والجماعات المعارضة في داخل حزب الشعب وفي المجلس.

لقد جسد دستور الجمهورية التركية الجديد الذي أقره المجلس الوطني التركي الكبير في ٢٠ نيسان ١٩٢٤، التغييرات التي ذكرناها أعلاه في نظام الدولة التركية فقد نص الدستور على أن السلطة العليا تعود الى الشعب دون قيد أو شرط(المادة ٣) وعد المجلس الوطني التركي الكبير ممثلاً للشعب يقوم بمهام السلطتين العليتين التشريعية والتنفيذية نيابة عنه(المادتان ٤ـ٥)، حيث يتولى المجلس السلطة التشريعية بنفسه مباشرة(المادة ٦) بينما يمارس السلطة التنفيذية من خلال رئيس الجمهورية ومجلس الوزارء(المادة ٧)

منح دستور ١٩٢٤ رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة، فقد كان، بإعتباره رئيساً للدولة، القائد العام لكل القوات المسلحة في البلد، يستقبل.... الممثلين الدبلوماسيين للدولة الاجنبية ويعين رئيس مجلس الوزراء ويقدم الى المجلس الوطني التركي الكبير

تقارير سنوية حول نشاط الحكومة ويوقع وينشر القوانين التي يشرعها المجلس الوطني التركي الكبير وتعليمات مجلس الوزراء الخاصة بإصول تطبيق القوانين. وكان رئيس الجمهورية، شأنه شأن نواب المجلس الاخرين، مسؤولاً أمام المجلس الوطني التركي الكبير.

أما إدارة شؤون البلاد فقد عهد بها الدستور الى مجلس الوزراء ــ المؤسسة المركزية للسلطة التنفيذية، الذي كان مسؤولاً أمام المجلس الوطني الكبير أيضاً.

أجرى في تركيا بموجب الدستور، تقسيم إداري جديد الى ولايات وأقضية ونواحي وقرى، وكانت الاجهزة الحكومية المحلية تنظر في القضايا التي ليست لها أهمية عامة للدولة.

أقر الدستور المبادئ البرجوازية الخاصة بالحصانة الشخصية وحرية المعتقد والفكر والكلمة والنشر والاجتماع(المادة ٧٠). وحماية حياة وممتلكات وشرف ومساكن مواطني الجمهورية من أي إعتداء(المادة ٧١). مع ذلك فإن الكثير من التحفظات التي تضمنها الدستور قضت على حقوق الطبقات غير المالكة

سكت دستور تركيا وقوانينها عن الوضع القانوني للاقليات القومية، فقد كانت الحكومة التركية تحاول أن تخفي الوضع المهين الذي تعيشه الاقليات القومية وعدم مساواتهم في الحقوق مع سكان البلد الاتراك.

لقد عزز الدستور تفوق المبادئ الدنيوي في تكوين سلطة الدولة العليا، وقد اتضح ذلك في تركيز السلطة في مؤسسة تشريعية عليا وفي الوضع الافضل والدور القيادي الذي أعطى للمجلس الوطني التركي الكبير في سياسة الدولة الداخلية والخارجية. وفي الوقت نفسه كانت المحافظة في الدستور على صيغة"الدين الرسمي للدولة التركية هو الاسلام" تلتزم الهيئة التشريعية والمؤسسات الحكومية ان تأخذ بنظر الاعتبار هذا أو ذاك من مبادئ الشريعة وغيرها من الاعراف الدينية عند تسوية القضايا الحقوقية المتعلقة بسكان البلاد المسلمين.

تأسيس حزب الترقي الجمهوري ونشاطه المناهض للجمهورية

حدد حزب الشعب الجمهوري والمجلس الوطني التركي الكبير في اواخر ١٩٢٤تدابير جديدة تتعلق بتعزيز جهاز الدولة ومكافحة إتجاهات المعارضة الرجعية والعناصر الدينية والكومبرادورية. وانيطت مهمة تنفيذ هذه الإجراءات بحكومة عصمت باشا التي ألفت بتشكيلها الجديدة في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٤، فأنشقت بسبب ذلك مجموعة من أعضاء حزب الشعب الجمهوري المعارضين(كاظم قره بكر وحسين رفعت بيك وعلى فؤاد باشا وغيرهم من الذين كانوا من أعضاء "المجموعة الثانية للدفاع عن الحقوق"، عن الحزب وأسست منظمة سياسية معارضة خاصة بها هي حزب الترقي الجمهوري. لقد كان هذا الحزب في بنيته الأجتماعية وفي برنامجه السياسي وتوجهاته على السواء رجعياً ومواليا للاستعمار. وقد كانت المطالب الاساسية لحزب الترقي الجمهوري التي صيغت في تسعة بنود لكي تقابل مبادئ حزب الشعب التسعة تكمن في الآتي: جذب الرأسمال الاجنبي الى البلاد على نطاق واسع عن طريق منحه إمتيازات غير محددة، وإلغاء نظام الأحتكارات الحكومية، والتخلي عن إنشاء صناعة وطنية وعن بناء سكك حديد حكومية ونقل العاصمة الى إسطنبول وإعادة الخلافة والسلطنة.

إستخدم"التقدميون"*، في كفاحهم من أجل السلطة، الدين على نطاق واسع واجهوا التعصب الديني لدى الجزء المتخلف من السكان وكانوا يحرضون الجماهير الشعبية ضد القوانين. ورفع الحزب من أجل ترسيخ وتوسيع قاعدته الإجتماعية رسمياً شعار: (إن الحزب يحترم الأفكار والتعاليم الدينية، أما حزب كمال فإنه بإلغائه الخلافة يدمر الاسلام ويجعل منكم كفاراً وغير مؤمنين ويجبركم على لبس القبعة).

* هنا ولاحقاً في هذا المبحث تعني كلمة"تقدميون" عندما توضع بين قوسي إقتباس أعضاء وانصار حزب الترقي الجمهوري لأن كلمة "بروگرين" التي إشتق منها اسم الحزب بالروسية تعني تقدم وترقي ـ المترجم.

عمد"التقدميون" في صراعهم مع حزب الشعب الجمهوري الى إسناد الشيوخ الاكراد وتعاطفوا مع إنتفاضة الشيخ سعيد في ١٩٢٥. وكان بعض قادة حزب الترقي الجمهوري، كما أظهرت محكمة الإستقلال فيما بعد، على صلة وثيقة بالشيوخ وقدموا لهم مساعدة مادية ومعنوية في كفاحهم ضد الكماليين.

خشيت حكومة عصمت باشا من توسع الحركة المناهضة للجمهورية وتعمقها فقررت إتخاذ تدابير رادعه ضد"التقدميين" وغيرهم من الجماعات الرجعية، فأقر المجلس بهذا الشأن، قوانين تخص منع الدعاية لصالح الخلافة والسلطنة والحفاظ على النظام وإعادة محاكم الاستقلال.

لقد منح قانون ١٩٢٥ الخاص بالمحافظة على النظام الحكومة صلاحيات واسعة لمكافحة المنظمات المعادية لها. وقد مددت فيما بعد فترة نفاذ القانون التي كانت في البداية سنتين لمدة سنتين اخريتين. ومنعت الحكومة بموجب هذا القانون نشاط حزب الترقي الجمهوري وأغلقت جميع الصحف المعارضة تقريباً. *

وادت محاكم الإستقلال التي اعيدت في آذار ١٩٢٥ ومنحت صلاحيات وحقوقاً غير محددة، دوراً فعالاً في القضاء على الجماعات والمنظمات الدينية والرجعية. أقر المجلس الوطني التركي الكبير. بعد حل المنظمات المناهضة للجمهورية، قوانين جديدة قضت بإنشاء مؤسسات مدنية في النظام الإجتماعي والحكومي في تركيا الجمهورية . أغلقت في ١٩٢٥التكايا والزوايا وجميع الاضرحة التي تضم رفات السلاطين وأضرحة الاولياء والغيت الاخويات والطوائف الدينية وكذلك حقوقها فيما كان تملكه من موجودات. وكان إلغاء القانون المدني السلطاني(مجلة) وقواعد الشريعة المتعلقة بالحقوق الشخصية وإقرار قانون مدني دنيوي جديد في ١٩٢٥ حدثاً كبيراً في الحياة الإجتماعية والسياسية في تركيا الجديدة.

* في إسطنبول صحيفتا"توحيدي افكليلر" و" سبيلي رشاد" الدينيتان وصحيفتا الاتحاديين" الإستقلال" و" سون تلغراف" وفي طرابزون صحيفة" إستقبال" التابعة لحزب الترقي وفي إزمير الصحيفة المعارضة"صدى ى حق"

لقد وضع القانون المدني التركي على غرار القانون السويسري. من قبل لجنة خاصة تضم حقوقيين أتراك واسعي الإطلاع. وتضمن القانون قواعد قانونية ذات طابع مدني بالاساس تخص علاقات الملكية وعلاقات التقاعد وقضايا الأرث والوصاية وغير ذلك من العلاقات الحقوقية ـ المدنية بين مواطني الجمهورية. إن الصفة الاساسية المميزة للقانون الجديد هي توفير الحماية القانونية للمالك وللملكية البرجوازية الخاصة. وقد كان لإقرار القانون المدني الجديد أهمية كبيرة في القضاء على بقايا إعراف القرون الوسطى التي كانت موجودة في تركيا.

وفي ١٩٢٦ شرع قانون جنائي جديد(وضع على أساس القانون الجنائي الإيطالي) وقانونان آخران إحدهما للمرافعات الجنائية والاخر للمرافعات المدنية وقانون علاقات الزواج والعلاقات العائلية حيث منع تعدد الزوجات المسموح به بموجب الشريعة الاسلامية وأقر الزواج المدني بدلاً من الزواج الديني.

اثارت إعادة تنظيم المجتمع المدني في الجمهورية التركية. بإجراءات جذرية نسبياً(إلغاء عدد كبير من المؤسسات الدينية وإقرار قواعد مدنية في العلاقات القانونية لمواطني الجمهورية) مقاومة الرجعيين الذين هبوا مرة اخرى ضد قيادة حزب الشعب الجمهوري، فضلاً عن أن الحزب نفسه كان يضم عدداً غير قليل من العناصر المعادية لمصطفى كمال وللنزعة الجمهورية. وكان "الإتحاديون" و"التقدميون" مايزالون يواصلون نشاطهم المعادي للجمهورية وقد نظموا مع رجعيي إسطنبول مظاهرات جماهيرية في أرضروم وسيواس وقيصرية ومناطق اخرى من البلد، لقد اعتقد هؤلاء، بانه طالما إن النظام الجديد مرتبط بإسم مصطفى كمال فإن من الممكن تغيير هذا النظام باغتيال مؤسس الجمهورية ولكن المؤامرة السرية التي حيكت ضده إكتشفت وقدم المتأمرون الإتحاديون[*] الى محكمة الإستقلال[**]. وأظهرت المحاكمة التي جرت في

[*] انصار حزب الإتحاد والترقي السابق ـ المترجم

[**] كان المتأمرون يجتمعون في مقر لجنة سرية اسسها قره كمال تحت إسم سري هو" ميللي كانتاريا" لإغراض تجارية مزعومة

إزمير في ٢٦ـ ٢٧ حزيران بإن فؤاد باشا وكاظم قره بكر ورفعت باشا ورؤوف بيك والدكتور عدنان(اديوار) وغيرهم من نواب المجلس الوطني التركي الكبير كانوا يساندون المتأمرين بشدة. وبطلب من المدعي العام حكم على(١١)من المتأمرين(ضياء خورشيد وقره كمال واخرين) بالاعدام شنقاً حتى الموت وعلى ثمانية آخرين بمن فيهم الدكتور عدنان(غيابياً) ورؤوف بيك ورشدي باشا بالسجن مدداً مختلفة وبرئ كاظم قره بكر وفؤاد باشا ورفعت باشا وآخرون.

في آب ١٩٢٦ نظرت محكمة الإستقلال في قضية عدد كبير من أعضاء حزب"الإتحاد والترقي" المنحل. وكانت هذه المحاكمة في واقع الامر إستمراراً للمحاكمة السابقة، وحكمت المحكمة على عدد من المتهمين بمن فيهم جاويد بيك والدكتور ناظم بالإعدام شنقاً حتى الموت وعلى البعض الاخر بالسجن عشر سنوات وبرأت(٣٧) متهماً لعدم توفر الادلة.

عزز القضاء على المعارضة الإقطاعية والدينية لدرجة لا يستهان بها من مواقع الكماليين الذين كانوا يمثلون مصالح البرجوازية الوطنية والملاكين الليبراليين.

لقد أصبحت السلطة السياسية في البلد إحتكاراً لحزب الشعب الجمهوري وتكون وضع أكثر ملاءمة لمواصلة إصلاح النظام الإجتماعي والسياسي في تركيا الجمهورية. ففي ١٩٢٨ الغى المجلس بعض مواد الدستور التي تتعارض مع متطلبات العلمانية بما في ذلك العبارة التي تنص على أن دين الدولة في تركيا هو الاسلام. وفي السنة نفسها شرع قانون"حول المواطنة التركية" (طبق في ١كانون الثاني ١٩٢٩) أنهى بقايا معايير نظام الإمتيازات في التشريع التركي.

لقد رافق تعزيز النظام الجمهوري وتطهير الجهاز الحكومي من العناصر الرجعية والمعارضة، إتخاذ عدد من الإجراءات في مجال الثقافة والتعليم المدرسي وحياة مواطني الجمهورية.

الإصلاحات في ميدان التعليم وظروف الحياة والثقافة

كان تأخر تركيا المزمن في ميدان العلم والتعليم والثقافة وظروف الحياة عموماً عقبة جدية في طريق التطور البرجوازي في البلد.. وقد ظهر ذلك بشكل واضح في نظام النعليم الشعبي بوجه خاص، اذ لم تكن نسبة من يعرف القراءة والكتابة من السكان عند قيام الجمهورية تتعدى ٤٪، فضلاً عن وجود عجز في عدد المدارس مقداره(٣٥) ألف مدرسة ونقص في عدد المعلمين بلغ(٧٠) ألف معلم. وكان أكثر من نصف المدارس عبارة عن مدارس دينية يسود فيها بشكل مطلق الأسلوب التعليمي الجامد. وكان وضع المدارس المدنية مشابهاً لذلك أيضاً حيث خصص نصف الساعات الدراسية فيها لدراسة العقائد الدينية.

كانت البرجوازية الوطنية ذات مصلحة في إدخال الثقافة الاوربية التي كانت تستجيب لمتطلبات التطور الرأسمالي في البلد. وقد أشار مصطفى كمال الى ضرورة الإصلاح في ميدان التعليم والعلم والثقافة وظروف الحياة في تشرين الاول ١٩٢٢ بقوله: (بعد هذا النضال{التحرري الوطني ـ هيئة التحرير}.... سنواصل النضال في مجال العلم والتعليم والإقتصاد، وإني لعلى ثقة بأننا سنحرز النصر في هذا الميدان أيضاً).

أولي إهتمام خاص لإعادة بناء التعليم الشعبي، وكانت الخطوة الاولى في هذا السبيل توحيد نظام التعليم المدرسي. وقد أدى إلغاء وزارة شؤون الشريعة والاوقاف دوراً مهماً في ذلك إذ إنه جرد رجال الدين الاتراك لدرجة لايستهان بها من إمكانية التصرف بمدخولات مادية هائلة، كان قسم منها يذهب للصرف على المدارس الدينية. وهكذا أقر المجلس الوطني التركي الكبير في آذار ١٩٢٤ قانوناً بخصوص توحيد الدراسة نقلت بموجبه جميع المدارس والمعاهد الثقافية والتعليمية الى وزارة التعليم وأغلقت"المدرسة" وغيرها من المدارس الدينية(بإستثناء كلية الفقة في جامعة إسطنبول التي ظل يدرس فيها بضع عشرات من الطلاب). وقد أدت هذه التدابير دوراًمهماً في إبعاد الظلامية والجهل لا عن نظام التعليم فقط بل عن الحياة الثقافية بوجه عام.

أستفادت الحكومة التركية، من أجل الإستمرار في تحسين التعليم، من الإختصاصيين الأجانب ووضعت بمساعدتهم خطة دراسية جديدة. قضت بإن تطلق على جميع المدارس التركية التي لم تكن لها تسميه تركية موحدة في السابق تسمية جديدة هي" ايلك اكول" (المدرسة الإبتدائية). وأصبحت مدة التعليم فيها خمس سنوات وأدخلت في مناهجها مواد جديدة هي الرسم والتربية البدنية وقواعد اللغة التركية وغير ذلك. واصبح الإهتمام الرئيس في المدارس الإبتدائية بتركز على اللغة القومية وخصوصاً الكتابة والقراءة وعلى الحساب والجغرافية والتاريخ.

كانت الخطة الدراسية الجديدة خطوة الى الامام في مجال تطوير التعليم، فلاول مرة في تاريخ التعليم في تركيا إنفتحت أمام الدارسين إمكانيات التعليم المدني باللغة التركية فأصبحوا يجيدون القراءة والكتابة بشكل أفضل ويحصلون على معرفة افضل نسبياً مما في المدارس القديمة.

تعرض التعليم المتوسط للتغيير ايضاً حيث قسمت المدارس المتوسطة الى نوعين هما: (اورتا اوكول) (المدرسة المتوسطة) والليسية، وكل من هذين النوعين من المدارس يحتوي على ثلاثة صفوف. والمدرسة المتوسطة هي مهد دراسي مستقل يقدم تعليماً متوسطاً غير كامل، أما الليسيه التي أنشأت على نمط الليسيه الفرنسية فقد كانت مدرسة متوسطة كاملة. وهذه الليسيه بالذات التي عدت نموذجاً لنظام التعليم المدني.

ولأجل تحسين عملية إعداد الكوادر الفنية أعيد تنظيم التعليم الفني المهني، فقد ألفت لجنة خاصة هي إدارة التعليم الفني المهني للاشراف على المدارس المهنية، وإفتتحت مدارس مهنية جديدة بما في ذلك مدرسة للميكانيك واخرى للطرق والبناء وثالثة للتعدين الفني ورابعة للسكل ومدارس اخرى إحصائية ومالية وتجارية وزراعية وغيرها. وكان الشبان والفتيات يتوجهون الى خارج البلاد للحصول على التعليم التقني بالدرجة الاولى.

أتخذت في الوقت نفسه إجراءات لتحسين الاعداد المهني للكوادر التعليمية فقد إفتتحت في ١٩٢٦ في أنقرة وإزمير معاهد للمعلمين ضمت لأول مرة أقساماً للتربية والرسم والرياضة البدنية والموسيقى. وكان الاجانب الذين استقدمتهم الحكومة التركية هم الذين يقومون بتدريس هذه المواضيع.

ومن الجهة الاخرى زيدت رواتب معلمي المعاهد والمدارس والليسيهات الامر الذي كان له تأثير مشجع على الاعداد المهني للمعلمين وعلى زيادة عددهم، بحيث زاد عدد المعلمين من ١٢/٤ ألف معلم في ١٩٢٦ الى ١٦/٣ ألف معلم في ١٩٢٩.

والى جانب ذلك إتخذت الحكومة تدابير للتعجيل بإعداد معلمين من الشباب للمدارس الإبتدائية. فقد انشأت لهذا الغرض(١٣) معهدا للمعلمين ونظمت أكثر من(٢٠) دورة تعليمية قصيرة. وعمدت الحكومة من أجل جذب الشعب الى هذه المعاهد، الى منحهم بعض الإمتيازات الامر الذي أدى الى زيادة عدد التلاميذ فيها من(٢٥٢٧) في ١٩٢٤/١٩٢٥ الى(٥١٥١) في ١٩٢٨/١٩٢٩.

افتتحت في أربع سنوات(١٩٢٦ـ ١٩٢٩) مئات المدارس الجديدة وتزايد عددها حتى بلغ(٦٤٥٥) مدرسة. وإزداد تبعاً لذلك عدد الطلاب في هذه المدة من ٣٨٢ ألف الى ٥١٧ ألف طالب وكان ذلك في المقام الاول نتيجة لزيادة طلاب المدارس الإبتدائية التي اقر بها التعليم المجاني.

ومع ذلك وعلى الرغم من توسع شبكة المدارس لم يطبق مبدأ التعليم الإبتدائي الألزامي ففي ١٩٢٩ كان هناك مايزيد على مليون طفل لم يشملهم التعليم المدرسي. وإنعكس في ذلك ضعف وعدم تواتر إصلاحات الكماليين في ميدان التعليم.

إعادت الحكومة في العشرينيات أيضاً تنظيم معاهد التعليم الأجنبية(الليسيهات والكماليات)فأغلق قسم كبير منها ووضع الباقي تحت سيطرة الدولة. وأدخلت في منهاهجها دراسة تاريخ تركيا وأدبها وجغرافيتها وتوجب أن يكون التدريس فيها باللغة التركية.

وفي كانون الاول ١٩٢٥أدخل إستعمال التقويم الاوربي في حساب الوقت ونقل يوم العطلة من يوم الجمعة الى يوم الاحد لأن ذلك أكثر ملاءمة للعلاقات التجارية مع الخارج.

وكان لإصدار القانون الذي يعطي النساء حقوقاً مدنية مساوية لحقوق الرجال(بإستثناء حق الانتخاب الذي حصلن عليه فيما بعد) في ١٩٢٦ أهمية غير قليلة، فقد ألف هذا القانون الخطوة الاولى على طريق تحرير النساء التركيات حيث منع تعدد الزوجات وإرتداء البرقع وزواج الفتيات دون سن الثامنة عشرة. ومنح قانون آخر صدر في ١٩٢٧ المرأة حق العمل في المؤسسات الحكومية.

وافتتحت في إسطنبول وأنقرة أيضاً معاهد ومدارس وليسيهات للمعلمات وفي ١٩٢٨ افتتحت اولى المدارس النسوية لإعداد معلمات لتدريس الموسيقى والرياضة البدنية.

لقد خرقت إجراءات السلطات التركية العادات والتقاليد الدينية التي كان خرقها في السابق يكلف الكثيرين حياتهم.

أدت المتاحف الحكومية التي أفتتحت بتعليمات من الحكومة دوراً ملحوظاً في التطور الثقافي للبلد. فقد إفتتح حتى بداية الثمانينات وأعيد تنظيم(١٥) متحفا اقيمت بالاساس في البنايات التي كانت في السابق قصوراً أو مدارس منها مثلاً متحف إسطنبول للمؤلفات الاسلامية ومتحف أنقرة المدرسي ومتحف أثار الثقافة المادية وغيرها.

وإتخذت بعض الخطوات لتحسين أوضاع المكتبات وزيادة موجودات المكتبات الحكومية من الكتب وتطوير الموسيقى والرسم والفنون المسرحية، وافتتحت في أنقرة وإسطنبول وإزمير مدارس للموسيقى والرسم والفنون المسرحية، كان لها اثرها في تطوير الثقافة القومية في البلد.

أتخذت الحكومة أيضاً بعض التدابير في مجال مركزة الرياضة وظهرت معاهد ونوادي رياضية جديدة مثل إتحاد الجمعيات الرياضية في تركيا ونادي تركيا الرياضي والإدارة المتحدة للتربية البدنية... الخ. وقد شارك الرياضيون الاتراك في ١٩٢٤ لأول مرة في الالعاب الاولمبية الامر الذي يشهد على بداية تطور أشكال الرياضة المعاصرة في تركيا.

ومن بين الإجراءات الجديرة بالتنوية في ميدان البناء الثقافي. إستنئاف نشاط مايسمى بـ((بيوت الشعب))﴿خلق اوليري﴾ في ١٩٢٥ بإسناد من الحكومة وحلولها محل(المراكز التركية) (تورك اوجاقلري)*

كانت((بيوت الشعب)) التي هي نوع خاص من النوادي، تروج لمنجزات الجمهورية ولاسيما في ميدان الثقافة والتعليم. وقد بلغ عددها في ١٩٢٩(١٨٥) بيتاً تضم(٤٠) ألف شخص. ويقوم مركز هذه البيوت في أنقرة وتسيطر عليه بشكل مباشر الحكومة وحزب الشعب الجمهوري الحاكم. لقد كانت(بيوت الشعب) تربى أعضاءها بروح قومية متطرفة وروح برجوازية شوفينية.

كان التحول الى الكتابة بحروف الهجاء اللاتينية حدثاً تقدمياً في الحياة الثقافية والتنويرية في تركيا جرى بتأثير فعال من مصطفى كمال وأنصاره. لقد تعرض مصطفى كمال لهذه القضية في خطاب له أمام الرأي العام في البلد بقوله: أيها المواطنون يجب علينا أن نتخذ أبجدية جديدة للغتنا التركية ذات الاصوات الرائعة يجب علينا أن نتحرر من العلاقات غير المفهومة بالنسبة لنا التي ظل دماغنا يعاني من ضغطها الحديدي طيلة قرون.... تعلموا دون أبطاء هذه الحروف التركية الجديدة. علموها للشعب كله، الفلاحين والرعاة والحمالين ولاعبي اللوتو. اعتبروا ذلك واجباً وطنياً وقومياً))

ولأجل أن تنشر الابجدية بسرعة افتتحت في كانون الاول ١٩٢٨اولى المدارس القومية. وكان يوجد من هذه المدارس في بداية ١٩٢٩ ما يزيد على الألف مدرسة كان يتعلم

* كانت(المراكز التركية) تعمل منذ ١٩١٢ ـ ١٩١٣ وكانت تدعو في المقام الاول الى أفكار الجامعة التركية والجامعة الاسلامية التي كان الاتحاديون ينادون بها، ثم أغلقت في بداية الحرب العالمية الاولى.

فيها القراءة والكتابة في ١٩٢٨ـ ١٩٢٩ مايزيد على(٦٠٠) ألف شخص. وقد ساعد ذلك على زيادة المتعلمين بين السكان الراشدين وإرتفاع المستوى الثقافي لعموم البلد كان لإصلاحات الكماليين في ميدان التعليم وظروف العيش والثقافة فحوى تقدمي وكانت خطوة الى الامام في التطور التاريخي لتركيا. فقد ساعدت هذه الإصلاحات على إنشاء وتطوير نظام علماني للتعليم في تركيا وعلى إنتقالها من إعراف وتقاليد الحياة القروسطية الى التقاليد والاعراف المعاصرة، ووجهت ضربة الى بقايا التعصب والجهل والخرافات التي كانت سائدة في البلد.

ولكن لا يمكننا إلا أن نلاحظ بإن الإصلاحات التي كانت ذات طابع محدود لم تنتشل تركيا من حالة التأخر الثقافي، فالكماليون لم يقوموا إلا بالحد الادنى الذي تريده البرجوازية، من الإصلاحات. وهكذا فلم يكن يوجد في قرى وارياف تركيا لا نوادي ولا مدارس ولا مايكفي من المعلمين، ولم تتعد نسبة من يعرفون القراءة والكتابة في بعض الولايات الشرقية في ١٩٢٨، ٢ـ ٥٪ (في ولاية وان فعلاً كانت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة أكثر من ١٪ بقليل في حين بلغت في أرضروم ٥٪. وبلغت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة في البلاد بأجمعها في عام ١٩٢٩ـ ٦٪١٢٪ بموجب المعطيات التي توردها الإحصاءات التركية.

لم يقم الكماليون الذين إقتصروا عن الإصلاحات القومية، بإصلاحات إجتماعية وإقتصادية عميقة، من شأنها أن توجد المقدمات الضرورية للتقدم الإقتصادي والثقافي السريع في البلد. ولهذا فلم يكن من المستغرب أن لا تؤدي إجراءات الحكومة التركية في العشرينيات الى تحسن ملحوظ في أوضاع جماهير الشغيلة في المدينة والقرية.

أوضاع جماهير الشغيلة ونضالها

ساء وضع جماهير الفلاحين الواسعة لدرجة قصوى عند إنتهاء الحرب التحررية. وجاء في بيان الحزب الشيوعي التركي الذي نشر قبل إنعقاد مؤتمر إزمير الإقتصادي قوله: ((لقد وصل صغار ومتوسطو الفلاحين الى اخر حدود الفقر وغرقوا في ديون لايستطيعون سدادها وليس بإمكانهم بسبب سوء حالة الطرق تصريف منتجاتهم في السوق سيضطرون الى بيعها بنصف السعر لأغنياء الفلاحين والمضاربين الذين يجمعون ثروة من هذه المسألة)). ثم يورد البيان بعد ذلك شكوى الفلاحين من ثقل ضريبة العشر ومن جبايتها بواسطة الملتزمين. ومع ذلك فإن الاوساط الحاكمة الذين أعلنوا بإن ((المحراث هو الريشة التي يكتب بها الآن تاريخ تركيا)) ظلوا في واقع الامر صماً تجاه حاجات الفلاحين، والإصلاحات التي أجراها الكماليون لم تمس علاقات الانتاج وظلت مسألة إعطاء الفلاحين الارض تفتقر الى الحل كالسابق.

كان الشيوعيون الاتراك هم المدافعون الوحيدون والثابتون عن مصالح الفلاحين، وقد طرحت المجموعة العمالية في مؤتمر إزمير الإقتصادي مطالب مهمة موجهة نحو التخفيف من وضع الفلاحين منها منح العمال الزراعيين الارض التي لا صاحب لها وسن قانون يقضي بمنح المزراعين الأدوات الزراعية والماشية وإلغاء العشر وفرض ضريبة على الارض وغير ذلك.

كانت الأغلبية الساحقة من السكان (مايقرب من ٧٦٪) حتى ١٩٢٧ تتألف من الفلاحين متوسطي الحال والفقراء يعود لهم ٣/٧٪ من الارض الصالحة للزراعة فقط كان عدم إمتلاك الفلاحين الاتراك وعدم وجود الماشية وأدوات العمل لديهم، ينعكس بشكل سيئ على أوضاعهم. فقد كان يوجد في تركيا، حسب معطيات الإحصاء الزراعي لسنة ١٩٢٧،(١٤١٤٠٠٠) اداة عمل زراعية فقط(بما في ذلك المحاريث الخشبية) تستخدم لزراعة الارض. وهذا يعني أن ٢٠٪ من مجموع العائلات الفلاحية لم

تكن تمتلك الادوات الزراعية وكانت مضطرة الى أن تبحث عن المساعدة لدى المالكين الاكثر ثراء. وكان الوضع كذلك أيضاً فيما يخص دواب العمل التي كانت مزارع الملاكين وأغنياء الفلاحين تمتلك أغلبيتها الساحقة. وشددت الضرائب المتزايدة من سوء أوضاع الفلاحين الاتراك أيضاً، حتى إن إجراءً جذرياً نسبياً مثل إلغاء العشر لم يخفف من حيث الجوهر تقريباً من وضع الفلاحين الكادحين ولم يحسنه، وظل الربا سوطاً مسلطاً على الفلاحين الاتراك فإذا ما كان الملاك يأخذ نصف الحاصل أو ثلثيه فإن المرابي الذي كان يشتري المحصول قبل أن يحصد كان يوصل الفلاح الى الافلاس التام بإبقائه مديناً بإستمرار لايستطيع الايفاء بدينة.

ونتيجة لهذه السياسة لم يصل الانتاج الزراعي في ١٩٢٨ الى مستوى عام ١٩١٣ قبل الحرب إلا بالكاد، بل إنه إنخفض في السنة التالية بسبب عدم ملاءمة الظروف المناخية. كانت جماهير الفلاحين تعيش عيشه تعسه الامر الذي أدى الى تناقض عميق بين السياسة الزراعية المطبقة في البلد والمتطلبات الموضوعية للاقتصاد الوطني ومصالح الفلاحين الكادحين فيه.

ولم تبدي الحكومة التركية التي كانت تحمي مصالح البرجوازية الوطنية إهتماماً بتلبية حاجات ومتطلبات الطبقة العاملة أيضاً. إذ لم يكن يوجد في واقع الامر تشريع عمالي ولم ينظم يوم العمل الذي كان طوله مابين(١١) و(١٢) ساعة ويصل في بعض الفروع الى(١٥) ساعة، كما لم يكن للعامل يوم عطلة ولا إجازات مدفوعة الاجر. إنه كان يعمل في ظروف غير صحية تنعدم فيها أبسط إجراءات حماية العمل لذا إزداد عدد إصابات العمل وكان بعضها إصابات مميته حدثت أثناء العمل، وقد تعمق وضع العمال المأساوي اكثر بسبب ظروف السكن التي لاتحتمل.

لقد ورثت الجمهورية التركية من السلطنة نظام الاصناف القديم(الطوائف الحرفية) وقانون الإضطرابات الصادر في ١٩٠٩ الذي منع بشكل قاطع تأليف النقابات والإضراب في مشاريع النفع العام. ولكن الحياة أدخلت على هذا القانون عدداً من

التغـيرات حيـث أصـبح يـستطيعون أن يحـصلوا مـن الحكومـة الجمهوريـة علـى إذن بالإضراب إذا رفض أصحاب العمل تنفيـذ مطـاليبهم، فـضلاً عـن أن النقابـات بـدأت تظهر في البلد ولم تجرؤ الحكومة الى حين، على حلها.

لم يتخذ أي إجراء لحـل المسألة القوميـة. إن الاوسـاط الحاكمـة التركيـة الـذين كـانوا يعبرون عن مصالح البرجوازية الوطنية والملاكـين وأغنيـاء الفلاحـين أخـذوا بعـد لـوزان، ينتهجون سياسة موجهة نحـو تحويـل تركيـا الى دولـة متجانـسة قوميـاً. ولتحقيـق هـذا الهدف واصـلوا سياسـة تتريـك الاقليـات القوميـة القاطنـة في اراضـي تركيـا وأعلنـوا شعار((تركيا للاتراك)).

لقد عينت الاوساط الحاكمـة حـدوداً لمنـاطق التحـضر وحـددوا حريـة التنقـل وكـانوا ينقلون الاقليات القومية من منطقة الى اخرى ولم يسمح بإستخدام غير اللغة التركية في الدوائر الحكومية والمشاريع الصناعية والتجارية والمراسلات البريديـة والبرقيـة وفي غـير ذلك من المجـالات، ولم يعـترف لمـواطني القوميـات غـير التركيـة بـأي حق في ثقـافتهم القوميـة.

أدت العوامل الإقتصادية دوراً مهماً في تحديد سياسة الاوساط الحاكمة في تركيا تجـاه الأقليات القومية، فمن المعروف أن بورجوازيـة القوميـات الاخـرى في تركيـا(وبالدرجـة الرئيسة البرجوازية اليونانية والارمنية) لم تساند حركة التحرر الوطني للشعب التركـي في مرحلة النضال ضد الامبريالية بل انها في بعض الحـالات سـاندت الامبريـاليين. وقـد إستخدم القوميون الاتراك المتعصبون هذا الواقع لتأجيج العداء والفرقـة القوميـة تجـاه القوميات الاخرى بغض النظر عن وضعها الإقتصادي والإجتماعي. هذا من جهـة ومـن الجهة الاخرى كانت تجري عملية تكتل البرجوازية الوطنية التركية وبالاساس البرجوازيـة التجارية التي كانت تسعى لأن تستخدم جهاز الدولة لإبعاد الاقليات القومية عن حياة البلد الإقتصادية، وقد إنتقلت جميع ممتلكات ممثلي الأقليـات القوميـة(الارض والمبـاني والمكاتب التجارية والمشاريع الـصناعية .... الخ) الـذين غـادروا تركيـا بموجـب القـانون

الخـاص الـذي أصـدره المجلـس الـوطني التركـي الكـبير في ١٣ آذار ١٩٢٤، الى ايـدي برجوازية الاناضول والملاكين.

كان الاكراد أكثر الأقليات القومية عـدداً حيـث بلـغ عـددهم(١/٤)مليـون نـسمة، وكان وضعهم ولاسيما الفلاحين منهم صـعباً، فقـد كـانوا ينـشؤون تحـت عـبء مـزدوج طبقي وقومي وكانت سلطة زعماء القبائل اي القادة والشيوخ عليهم كبيرة جداً. وكـان هؤلاء الزعماء ينظرون الى ممتلكاتهم كما لو إنها دولة داخل دولة. حيث كانوا يقومـون بجمع الضرائب والاتاوات ويقيمون المحاكمات... الخ.

لقد أدى عدم حل المسألة الزراعيـة والعماليـة والقوميـة الى زيـادة اسـتياء جمـاهير الشغيلة وشدد من نضالهم من أجل حقوقهم. ففي ١٩٢٣ شملت غرب الاناضـول موجـة من الانتفاضات الفلاحية كان من مظاهرها تأليف مايسمى بـ "تشيته" وهي فـصائل من الانصار كانت تشن نضالاً مسلحاً ضد الملاكين وأغنياء الفلاحين والمرابين. ونتيجـة لذلك فرضت الحكومة في اواخر آب حالة الحصار في بعـض منـاطق البلـد الغربيـة. وفي تشرين الاول اقر المجلس الوطني التركي الكبير قانوناً عـدت بموجبـه الحركـة الفلاحيـة عملياً، خارجة على القانون.

وعلى الرغم من أن إجراءات الحكومة هذه أدت الى إنحسار الحركة الفلاحية لكنهـا لم تستطع بالطبع أن تقضي على الآسـتياء العميـق الـذي كـان يهـدد بـالتحول الى كفـاح مسلح ضد الملاكين وأغنيـاء الفلاحين.

انتهجت البرجوازية التركية بعد أن رسخت مواقفهـا بعـد لـوزان سياسـة تقـوم علـى البرجوازية وعلى إلغاء الفوارق القبلية والعشائرية بين الاكراد بالقوة وشكل ذلك خطراً على والوضع المتاز الذي كان يتمتـع بـه الـشيوخ الاكـراد بأعتبـارهم يمثلـون الـسلطة السياسة الدينية على السواء في كردستان. وينبغي أن نضيف الى كل ذلك أن الاوساط الحاكمة في تركيا نفوا من الـبلاد ممثلـي الانتلجيتـستا الكرديـة والشخـصيات المعروفـة بنزعاتها القومية التحررية. إن عبء الاستغلال الاقطاعي الثقيل الـذي زاد مـن عـبء

السلطات التركية الضرائبي والقومي وسياسة التهجير ونفي الاكراد من الاراضي الخصبة الى المناطق الصحراوية في وسط الاناضول ـ كل ذلك خلق استياء جدياً من سياسة الحكومة المركزية وادى الى إنتفاض الاكراد، وهكذا اشتعلت في شباط ١٩٢٥ في المناطق الجنوبية الشرقية من البلد إنتفاضة قام بها الفلاحون الاكراد بزعامة الشيخ سعيد.

لقد كان لإنتفاضات الاكراد خصائصها، فالقوة المحركة لها كان الفلاحون ولكن القوة التي كانت تقودها هي العلية الرجعية الموالية للاستعمار أي الشيوخ وزعماء القبائل وبعض الاقطاعيين. وفي الوقت الذي كانت فيه الجمهرة الاساسية من الاكراد ترغب بالتحرر من الاضطهاد القومي فإن العلية منهم كانت تسعى الى إستعادة إمتيازاتها السابقة غير المحددة والى تشديد إستغلالها للفئات الدنيا من السكان الاكراد، وكانت في خلال ذلك تسعى بكل السبل لإضعاف النضال الطبقي بين الاكراد وإعاقة عملية الفرز الطبقي بينهم.

لقد إستغلت العناصر الرجعية والشيوخ الاقطاعيون الاكراد الذين كانوا قد جردوا من سلطتهم اللا محدودة على قبائلهم استياء الفلاحين والرحل واعطوا للانتفاضة طابعاً معادياً للجمهورية حيث طرح الثوار مطلب"إعادة الشريعة" والتخلي عن البدع التي أدخلها الكماليون. وكانت هناك أيضاً خطط لإعادة السلطنة والخلافة. يضاف الى ذلك إن عملاء الانجليز كانوا ينشطون هناك، ذلك إن مشكلة الموصل كانت في هذه الفترة تناقش في عصبة الامم فأراد الاستعمار الانجليزي إستغلال استياء الأكرادللضغط على تركيا فدفعوا الشيوخ والقادة الاكراد الى الإنتفاضة.

إستخدمت حكومة عصمت باشا قانون حفظ النظام الذي شرع في ٤آذار وبدأت إجراءات تأديبية تهدف الى اخماد الانتفاضة. فتمكنت القوات التركية في نيسان ١٩٢٥ من إخماد الانتفاضة نهائياً وسحقت الثوار الاكراد واسرت زعمائهم. ومع ذلك فإن إنتفاضات الاكراد لم تتوقف، ففي ١٩٢٦ و١٩٢٧ اشتعلت في بعض المناطق الكردية

إنتفاضات جديدة قامت القوات الحكومية بإخمادها أيضاً، وأقر المجلس الوطني التركي الكبير في ١٩ حزيران ١٩٢٧ قانوناً بشأن تهجير الاكراد من الولايات الشرقية الى الغربية، وقد سبب هذا القانون خراباً شديداً للاكراد.

كان وضع الطبقة العاملة البائس يدفعها الى النضال من أجل مصالحها الحيوية وحقوقها. وقد اعطى مؤتمر إزمير الإقتصادي في ١٩٢٣، الذي شارك فيه(١٨٧) عاملاً(منهم ٤عاملات) دفعة للحركة العمالية. ولكن نصف المندوبين فقط كانوا يمثلون البروليتاريا حقيقة. وكان من بين المجموعة العمالية السكرتير العام لحزب العمال والفلاحين الاشتراكي الدكتور شوكت حسني الذي وضعت بإشرافه أغلبية بنود برنامج المؤتمر الخاصة بالمسألة العمالية.

وقد طرحت المجموعة العمالية المطالب الآتية: الحق في تأليف النقابات وإقرار يوم عمل من ثمان ساعات لعمال الصناعة والتجارة وست ساعات لعمال المناجم ودفع اجور مضاعفة للعمل الاضافي وتعيين حد أدنى للاجور والإحتفال بأول آيار ومنح النساء الحوامل إجازة أمدها ثمانية أسابيع ومنع عمل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٢سنة ومشاركة أصحاب العمل في ضمان العمال بنسبة ٥٠٪ في المعامل الكبيرة وفرض رقابة صحية وبناء مستشفيات ومدارس للعمال على حساب أصحاب العمل..... الخ. ولكن مطالب المجموعة العمالية هذه لم تُلَب فأنتشرت الحركة الاضرابية في خريف ١٩٢٣ في إسطنبول وإزمير وزونگلداغ وغيرها من مناطق تركيا وشارك فيها أكثر من ٥٠ألف عامل. وطرح العمال مطالب سياسية الى جانب المطالب الإقتصادية منها الحق في التنظيم النقابي وضرورة إصدار تشريعات إجتماعية وغير ذلك.

في تشرين الثاني ١٩٢٣ أعلن(٢٥٠) مندوباً الى مؤتمر إتحاد عمال إسطنبول يمثلون(١٩) ألف من عمال إسطنبول و(١٥) ألف عامل منجم في حوض الفحم في زونكلداغ و(١٠) آلاف عامل تعدين في منطقة بالي_ قره ايدن اعلنو تأسيس إتحاد

عمال عموم تركيا("بيرليك") غير إن الحكومة لم تصادق على النظام الداخلي لهذه المنظمة فحل الـ"بيرليك" في بداية ١٩٢٤.

كان سعي البروليتاريا الى الوحدة يزداد على الرغم من أعمال الحكومة، يشهد على ذلك قيام منظمات عمالية جديدة في ١٩٢٤ في إسطنبول وإزمير وادرنة واطنة وبورصة وأسكي شهر وغيرها من مدن البلد.

في اواخر ١٩٢٤ألف الكثير من إتحادات عمال إسطنبول إتحاد نقابي جديد هو"تورل امالى تيالي" ترأسه أحد قادة منظمة إسطنبول لحزب الشعب الجمهوري هو رفيق اسماعيل بيك. ولكن الشيوعيين استطاعوا أن يشكلوا خلايا لهم في بعض الإتحادات وان يوصلوا بعض أعضائهم الى إدارة هذا الإتحادنشطت بشكل ملحوظ الصحافة التقدمية، فإعتباراً من كانون الثاني ١٩٢٥ بدأت بالصدور جريدة"اوراك في چيكيچ" (المنجل والمطرقة) التي أدت دوراً كبيراً في تعبئة البروليتاريا للنضال من أجل مصالحها الإقتصادية وحقوقها السياسية. ولكن الحكومة بدأت في أثناء الإنتفاضة الكردية في ١٩٢٥: وإستناداً الى قانون حفظ النظام، بالتنكيل بالحركة العمالية والنقابية المتنامية. حتى الكتاب الرجعيون الاتراك إعترفوا بإن"هدف هذا القانون كان إعاقة المنظمات العمالية والحركة النقابية والإضرابية"

وبدأ في ١٩٢٦ نهوض جديد للحركة الاضرابية فحدثت إضرابات كبيرة في خطي السكك الحديد أطنة ـ نصيبين وسوما ـ باندرما. وبين عمال الترامواي وعمال النقل وعمال الاحذية في إسطنبول، حيث كان العمال يطالبون بزيادة الاجور وتقليص ساعات العمل.

في كانون الثاني ١٩٢٧ قام حمالو ميناء إسطنبول بأضراب بسبب تقليص اجور الاعمال الليلية. وفي آيار من تلك السنة اضرب ثلاثة الاف من عمال التبغ في إسطنبول. وفي تموز ١٩٢٧ انتفض عمال السكك في اطنة مطالبين بإقرار يوم عمل من ثمان ساعات ويوم عطلة مدفوعة الاجر وعقد إتفاقات عمل جماعية ومعالجة طبية

مجانية وعدم تدخل السلطات في النزاعات ذات الطابع الإقتصادي والرقابة على الإنتاج وإصدار تشريعات عمالية وحق الاضراب وغير ذلك من المطاليب.

وفي ١٩٢٨ اضرب عمال ادابازار وعمال النسيج والترامواي والتبغ والصناعات المعدنية في إسطنبول وغيرهم. وحصل العمال في بعض الحالات على زيادة في الاجور وتنازلات اخرى من جانب أصحاب العمل. ولكن الاوساط الحاكمة اتخذواعشية الازمة الإقتصادية العالمية تدابير قاسية لقمع إنتفاضات العمال وكانوا يلاحقون قادة الحركة العمالية في البلد.

السياسة الخارجية

لم يكن إصلاح الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في البلد وتعزيز إستقلاله ممكناً إلا في ظروف التطور السلمي كانت مهمة سياسة تركيا الخارجية في السنوات الاولى بعد الحرب تكمن في تسوية المسائل التي لم يحلها مؤتمر لوزان واهمها قضية الحدود العراقية ـ التركية، أي عائدية منطقة الموصل الغنية بالنفط.

جرت إعتباراً من ١٩نيسان والى ٥حزيران ١٩٢٤ في إسطنبول مفاوضات بريطانية ـ تركية لم تقض الى إتفاق محددفنشأ على الحدود العراقية ـ التركية وضع متوتر.

قررت لجنة خاصة تابعة لمجلس عصبة الامم ضم الموصل الى العراق في حالة بقاء العراق تحت إنتداب العصبة طيلة الخمس والعشرين سنة القادمة. وعندما رفضت تركيا الاعتراف بهذا القرار عرضت القضية على المحكمة الدولية في لاهاي فكان قرارها لصالح بريطانيا أيضاً.

لقد توافقت أزمة الموصل مع مرحلة من التوتر في الوضع السياسي الداخلي في تركيا بسبب إنتفاضة الشيخ سعيد. وقد نوه البريطانيون في عصبة الامم بإن الاكراد مستاؤون من تركيا ولهذا لاينبغي إعطاؤها منطقة الموصل التي يقطن الاكراد جزءاً لايستهان به منها.

في هذه الظروف أرسلت الحكومة التركية في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ وفداً الى جنيف واصدر مجلس عصبة الامم قراراً بشأن تعيين الحدود بين تركيا والعراق ومنحت بريطانيا إمكانية تمديد إنتدابها على العراق لمدة(٢٥) سنة وإقترح عليها أن نعقد مع تركيا إتفاقية حول العلاقات الإقتصادية ووضع ولاية الموصل.

لقد قامت الدبلوماسية البريطانية بذلك كله لكي تجبر تركيا على التنازل في قضية الموصل. وساندت فرنسا مطالب بريطانيا. وفي هذا الوقت الحرج بالنسبة لتركيا كان الاتحاد السوفيتي وحده الذي ساندها معنوياً. وقد أدت قضية الموصل الى توتير العلاقات البريطانية ـ التركية.

بدأت بين الحكومة البريطانية وتركيا مفاوضات جديدة حول الموصل إنتهت في ٥حزيران ١٩٢٦ بالتوقيع على معاهدة حول تعيين الحدود العراقية ـ التركية وعلاقات حسن الجوار.

لقد اقرت المعاهدة(مع تغييرات قليلة) مايسمى بخط بروكسل مبقية بذلك الموصل ضمن العراق، ومنحت تركيا الحق في ان تختار بين أن تأخذ ١٠٪ من إيرادات نفط الموصل لمدة(٢٠) سنة أو أن تأخذ تعويضاً مقداره(٥٠٠) ألف جنيه استرليني دفعة واحدة.

فتحت تسوية مشكلة الموصل مرحلة جديدة في العلاقات بين تركيا والبلدان الاخرى، ففي المدة ١٩٢٤ــ ١٩٢٧أقامت تركيا علاقات دبلوماسية مع بولندا والبانيا والمجر واستراليا والسويد والاراضي المنخفضة واسبانيا وجيكوسلوفاكيا وفنلندا والدنمارك والنرويج وسويسرا وبلغاريا ويوغوسلافيا وتشيلي والارجنتين والمكسيك والبرازيل وغيرها من البلدان.

وفي شباط ١٩٢٦ وصل الى أنقرة المندوب السامي الفرنسي في سوريا دي بوفينيل لإجراء مفاوضات مع الحكومة التركية. وإنتهت المفاوضات التركية ـ الفرنسية بالتوقيع في ٣٠آيار ١٩٢٦ على إتفاقية أضيفت الى معاهدة أنقرة لسنة ١٩٢١. ولكن هذه

الإتفاقية لم تسو المشاكل الفرنسية ـ التركية التي كانت تقف في طريق تسويتها عقبات غير قليلة، أهمها وأكثرها إثارة للجدل كانت قضية الدين العثماني.

لقد إستغل الامبرياليون أكثر من مرة عدم حل قضية ديون الامبراطورية العثمانية الخاصة بمرحلة ماقبل الحرب للضغط المالي والإقتصادي والسياسي على تركيا. وقد سهل التوقيع في ١٩٢٨ على إتفاقية بشأن دفع الدين العثماني تطبيع العلاقات الفرنسية ـ التركية في ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ بدأت المانيا تؤدي دوراً متزايداً في تركيا حيث وقعت معها في ١٩٢٧ معاهدة للتجارة والملاحة. وبعد ذلك بقليل وقعت تركيا معاهدات وإتفاقيات تجارية مع عدد من البلدان الاخرى[*]

كان لإقامة العلاقات مع ايطاليا أهمية كبيرة بالنسبة لتركيا[*]، وقد جرى في بداية نيسان في ميلان لقاء غير رسمي بين وزير خارجية تركيا توفيق رشدي بيك(اراس) وموسوليني وقعت بنتيجته في روما معاهدة تركية ـ ايطالية حول الحياد وإجراءات القضية والتحقيق العدلي وقد رصنت هذه المعاهدة من حيث الاساس الدبلوماسية التركية.

كان على الحكومة التركية أيضاً ان تقيم علاقات طيبة مع أقطار البلقان لأن تركيا، كما أكد مصطفى كمال، ((مهتمة بشكل مباشر بإقامة أكثر العلاقات ودية وحسن جوار مع الاقطار البلقانية)). وهكذا عقدت تركيا معاهدة مع المجر في ٥كانون الثاني ١٩٢٩ ومع بلغاريا في ٦آذار ١٩٢٩.

---

[*] من ذلك مثلاً: مع المجر في ١٩٢٦/١٢/٢٠ ومع فنلندا في ١٩٢٧/٤/٢٠ وسويسرا في ١٩٢٧/٥/٤ وجيكوسلوفاكيا في ١٩٢٧/٥/٣١ واستونيا في ١٩٢٨/٣/١٢ وايطاليا في ١٩٢٧/١٠/٢٣ وفرنسا ١٩٢٧/١١/١ وبلغاريا في ١٩٢٨/٨/١٢ وبلجيكا في ١٩٢٧/٨/٢٨ والسويد في ١٩٢٩/١/١٢ والاراضي المنخفضة ١٩٢٧/٧/٢٥ ولاتيفيا في ١٩٢٨/٥/٢٨ ومع الولايات المتحدة في ١٩٢٩/١٠/١.

[*] تبنت ايطاليا بعد وصول الفاشيين الى السلطة خطة تقضي بتوسيع ممتلكاتها على حساب تركيا واقطار شرق البحر المتوسط الاخرى.

إتخذت علاقات تركيا مع الولايات المتحدة بعد لوزان شكلاً فريداً في نوعه، ففي ٦آب ١٩٢٣عقدت في لوزان بين تركيا وممثلي الولايات المتحدة معاهدة حول إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما، ولكن مجلس الشيوخ الامريكي لم يصادق عليها. ولم يوقع البلدان إتفاقية إعادة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ولم يتفقا على تسوية الصلات التجارية إلا في ١٧شباط ١٩٢٧.

واصلت تركيا، الى جانب إقامة العلاقات الدبلوماسية والإقتصادية مع الدول الغربية، تحسين علاقاتها مع جيرانها في الشرق ايران وأفغانستان، ففي ربيع ١٩٢٦ بدأت مفاوضات تركية - أيرانية انتهت بالتوقيع في طهران على معاهدة حول الصداقة والامن.

وفي آيار ١٩٢٨ وصل الى أنقرة الملك الافغاني أمان الله فوقعت في ٢٥آيار، نتيجة للمفاوضات التي جرت بين رئيسي الدولتين معاهدة صداقة وتعاون أعلنت رسوخ السلم والصداقة بين تركيا وأفغانستان.

تطور التقارب الذي لوحظ بين دول الشرقين الادنى والاوسط أثناء وجود امان الله في أنقرة. بعد وصول الاخير الى طهران حيث وقع هناك في حزيران ١٩٢٨ بروتوكولان ايراني - تركي وايراني - أفغاني أغلقت فيهما سلسلة المعاهدات بين دول الشرق الادنى الثلاث. وقد تضمن هاذان البروتوكولان المتماثلان من حيث المحتوى تطوير العلاقات السياسية والإقتصادية بين ايران وافغانستان وتركيا.

العلاقات السوفيتية ـ التركية

في ١٩٢٥ عندما كانت الجمهورية التركية تعاني من مصاعب داخلية وخارجية ولاسيما فيما يتعلق بالنزاع حول الموصل، برهنت الحكومة السوفيتية مرة اخرى على إخلاصها لمبادىء السلام وإحترام إستقلال تركيا.

لم تشأ الامبريالية العالمية والاوساط الرجعية في تركيا تحسين العلاقات مع أول بلد للاشتراكية ولجأوا الى مختلف انواع المكائد. وهكذا ففي ١٩٢٥ طرحت الصحافة البرجوازية الغربية رواية إستفزازية تزعم أن الاتحاد السوفيتي حشد قواته على الحدود السوفيتية ـ التركية، لغرض الهجوم على تركيا**. وقد كذبت الحكومة السوفيتية إفتراءات الاوساط الامبريالية هذه.

وعلى الرغم من دسائس الدول الغربية وقعت بين الاتحاد السوفيتي والجمهورية التركية في ١٧ كانون الاول ١٩٢٥ معاهدة الصداقة والحياد*، التنزم بموجبها الطرفان بالاحجام عن أي هجوم من أحدهما على الاخر وبحل جميع القضايا المتنازع عليها عن طريق المفاوضات أو بمساعدة عصبة الامم.

لقد كان لمعاهدة ١٩٢٥السوفيتية ـ التركية صدى إيجابياً واسعاً في الصحافة التركية التي أقرت بالاجماع أهميتها الكبيرة في تعزيز وضع تركيا الدولي وأمنها لقد أدت معاهدة الصداقة والحياد دوراً مهماً في تعزيز المواقع السياسية الخارجية لتركيا وفي إحباط استفزازات الامبرياليين الانجليز والايطاليين لها وزيادة مكانتها الدولية.

لقد ساعد على عقد معاهدة الصداقة والحياد، لدرجة كبيرة، توسيع وتطور الصلات السياسية والإقتصادية والثقافية بين الاتحاد السوفيتي وتركيا ففي ٣١ آيار ١٩٢٦ وقع بروتوكول ـ سوفيتي ـ تركي عام حول تثبيت الحدود بين البلدين على اساس الحدود

** انظر: ((وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي)) الجزء الثامن، موسكو ١٩٦٣ ص ٥٣، ٦٤

* المصدر نفسه ص ٧٣٩ ـ ٧٤١

التي عينتها معاهدة موسكو في ٦آذار ١٩٢١ ومعاهدة قارص في ١٣تشرين الاول ١٩٢١. وفي حزيران ١٩٢٧ وقع ميثاق حول الاستخدام المشترك لمياه الانهار الحدودية وبروتوكول اخر حول بناء سد سرداراباد على نهر اراس.

كان للقاء الذي جرى بين مفوض الشعب للشؤون الخارجية في الاتحاد السوفيتي ڨ. چيچيرين ووزير الخارجية التركي توفيق رشدي بيك في اوديسا في تشرين الثاني ١٩٢٦ أهمية كبيرة في ترسيخ وتطوير العلاقات السوفيتية ـ التركية لاحقاً، فقد اشر الوزيران في البيان الذي صدر عن اللقاء اخلاص حكومتيها لمبادىء معاهدة ١٩٢٥ وعزم الحكومتين على عدم تغيير إتجاه سياستهما نحو بعضهما البعض.

اثار التطور الناجح للعلاقات السوفيتية ـ التركية والاتصالات الشخصية بين سياسيي البلدين القلق والانزعاج لدى الامبريالية في الغرب، فأثارت الصحافة البريطانية والايطالية على وجه الخصوص حملة صاخبة عن((الخطر الاسيوي)) وعن مازعمته من إنشاء(عصبة اسيوية تحت رعاية الاتحاد السوفيتي) وقد كذب الجانبان السوفيتي والتركي الاشاعات حول ماسمي بـ((العصبة الاسيوية)) .

كانت زيارة مساعد مفوض الشعب للشؤون الخارجية في الاتحاد السوفيتي ل. م. قرةخان والتوقيع في ١٧ كانون الاول ١٩٢٩ على بروتوكول أنقرة بخصوص تمديد معاهدة الصداقة والحياد لسنة ١٩٢٥ مدة اخرى، حدثاً مهماً في العلاقات السوفيتية ـ التركية في اواخر العشرينيات. فالتوقيع على هذه الوثيقة المهمة كان يشير الى مواصلة الدولة السوفيتية والجمهورية التركية كلتيهما للسياسة السلمية في الوضع التاريخي الجديد. وقد كتبت جريدة((حاكميتي مليي)) تعليقاً على أهمية هذا الحدث تقول(في الوقت الذي كان لتركيا أعداء لايحصيهم العدد ، الصوت الوحيد الذي اعترف بنضالنا القومي العادل دوى من الشمال)).

تطورت أيضاً الصلات الثقافية بين الاتحاد السوفيتي وتركيا واقيم إتصال بين الاوساط العلمية في كلا البلدين. وكان للزيارات التي قام بها العلماء السوفييت ڤ . ڤ

. بارتولد وپ . م . ژوكوفسكى ون. يا. مارا وغيرهم لتركيا أهمية كبيرة بهذا الشأن، حيث شارك هؤلاء بنشاط في أعمال المؤتمرات والجمعيات العلمية التركية والقوا محاضرات وتقارير في الجامعات وغير ذلك رافق تعزيز علاقات الصداقة السوفيتية ـ التركية تطور الصلات الأقتصادية ولاسيما التبادل التجاري، حيث كان تنظيم العلاقات التجارية وزيادة تبادل البضائع مع الاتحاد السوفيتي لفائدة المصالح القومية لتركيا. وقد سعى الاتحاد السوفيتي من جانبه الى استغلال كل امكانية لتوسيع الصلات التجارية والاقتصادية واتخذ تدابير ملموسة لهذا الغرض، ففي ١٩٢٣ ـ ١٩٢٧ جرى تنظيم التبادل التجاري الخارجي باجراءات من جانب واحد، حيث أخذت الحكومة السوفيتية بنظر الاعتبار علاقات الصداقة مع تركيا وخصوصية بنيتها الاقتصادية فمنحت التجار الاتراك الحق في إدخال البضائع التركية الى الاتحاد السوفيتي واخراج مايعادلها من البضائع السوفيتية دون ترخيصات. وهكذا فقد سمحت الاوامر التي اصدرتها مفوضية الشعب للتجارة الخارجية في ٣١ كانون الاول و١٠ تشرين الاول و٢٤ تشرين الثاني بادخال مايقرب من٢٠ نوعاً من البضائع التركية دون تراخيص. وقد كان لاعتماد الاتحاد السوفيتي هذا النظام التفضلي في التجارة أهمية كبيرة بالنسبة لتركيا.

لقد خلقت المنظمات التجارية السوفيتية ظروفاً ملائمة للتجار الاتراك الذين يدخلون الاراضي السوفيتية حيث كانت تؤمن لهم النقل واماكن التخزين وتعفيهم من الضرائب والرسوم المحلية. ولاجل توسيع العلاقات التجارية السوفيتية ـ التركية نظم في إسطنبول في نيسان ١٩٢٤ معرض للمنتجات الصناعية السوفيتية اثار إهتماماً كبيراً لدى اوساط العمل التركية. وشارك التجار الاتراك في العشرينيات في الاسواق السنوية في نيژنى نوڤجورد(غوركي) وباكو الامر الذي ساعد على توسيع التجارة بين الدولتين. كان فرع إسطنبول لمنظمة"اركوس" (الشركة المساهمة السوفيتية ـ الانجليزية المختلطة) وشركة"روسوثورغ" السوفيتية ـ التركية يقومان آنذاك بالتجارة السوفيتية

مع تركيا. ولاجل تطوير تداول البضائع والتعجيل بعمليات الاعتماد المالي افتتح في إسطنبول في ٢٩ آذار ١٩٢٥ فرع لبنك التجارة الخارجية السوفيتي. وقد ادى هذا الفرع في ١٩٢٩ دوراً مهماً في تلاقي افلاس تركيا حين انضم الى كونسرسيوم البنوك الذي انشأته الحكومة التركية. وفعل بنك التجارة الخارجية الكثير أيضاً للعلاقات التجارية بين البلدين. في الوقت الذي كانت فيه الدول الغربية تسعى لعزل تركيا في السوق العالمي عقد الاتحاد السوفيتي معها في آذار ١٩٢٧ معاهدة حول التجارة والملاحة امدها خمس سنوات.

لقد نظمت هذه المعاهدة التي كانت معاهدة في تاريخ العلاقات التجارية السوفيتية ـ التركية شروط تبادل البضائع وقضايا الملاحة واضفت الصفة القانونية على نظام تبادل البضائع الذي كان قائماً من الناحية الفعلية بين البلدين قبل ذلك، واعترفت تركيا بموجبها قانونياً بنظام الاحتكار السوفيتي للتجارة الخارجية وحصلت على الحق في ان تدخل الى الاتحاد السوفيتي دون ترخيصات مجموعة معينة من البضائع والرسوم الكمركية وسمح للتجار الاتراك كالسابق بالدخول الحر الى اراضي الاتحاد السوفيتي لعقد الصفقات التجارية. لقد كانت هذه المعاهدة بالنسبة لتركيا اول وثيقة تعاقدية تجارية في تاريخها كله تعقدها مع الاقطار الاخرى على اساس المساواة والمصلحة المتبادلة. ولهذا فقد كان من الطبيعي ان يرحب الرأي العام والصحافة التركية بعقدها.

لقد أعطت معاهدة ١٩٢٧ دفعة لتبادل البضائع بين البلدين فقد ازدادت قيمة البضائع المتبادلة بين الاتحاد السوفيتي وتركيا من ٩٦/٩ مليون روبل في ١٩٢٦ الى ١٠١/٩ مليون روبل في ١٩٢٨. ولوحظت في السنوات التالية زيادة لاحقة في حجم صفقات الاستيراد والتصدير بين الاتحاد السوفيتي وتركيا.



الفصل الثالث

تركيا في مرحلة الازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ ـ ١٩٣٣)



تأثير الازمة على اقتصاد البلد تدابير الحكومة الاقتصادية

حلت الذكرى السنوية السادسة لقيام الجمهورية في تركيا في وضع بدأت فيه الازمة الاقتصادية العالمية التي شملت مختلف فروع الاقتصاد في بلدان العالم الرأسمالي. لقد كان سبب عمق ازمة ١٩٢٩ـ ١٩٣٣ وطولها الذي لم يسبق له مثيل، اقتران الازمة الصناعية مع الازمة الزراعية وكون الازمة الاقتصادية تطورت في ظروف الازمة العامة للرأسمالية. لقد اثرت الازمة في تركيا، البلد الزراعي. بالدرجة الرئيسة على الزراعة التي كانت من حيث الاساس مكبلة بعلاقات انتاج ماقبل الرأسمالية. وكان للكوارث الطبيعية(الجفاف والرياح وغيرها) في ١٩٢٧ـ ١٩٢٨ تأثير غير قليل أيضاً على حالة الزراعة في تركيا، ذلك لأنها ادت الى تقلص المساحة المزروعة وقلة انتاج المحاصيل الزراعية وتقلص عدد رؤوس الماشية، فقد تقلصت المساحة المزروعة بالحبوب المهمة جداً على النحو الآتي: الحنطة من(٢٨٧٨) هكتاراً في ١٩٢٨ الى(٢٤١٧) هكتاراً في ١٩٢٩، والشعير من(١٤٧٣) هكتاراً الى(١٢٩٠) هكتاراً في المدة نفسها. واصبحت زراعة التبغ بشكل خاص في وضع صعب، فالتبغ كما هو معروف يؤلف واحداً من البنود المهمة جداً في الصادرات التركية. وكان يعتمد بشكل كلي تقريباً على وضع الاسعار في السوق العالمي. ولهذا لم يعانِ أي فرع من فروع الزراعة في تركيا بهذه الدرجة الكبيرة من السوء. من التأثير القاتل للازمة الزراعية كما كانت زراعة التبغ فقد تقلصت المساحة المزروعة تبغاً في المدة من ١٩٢٨ الى ١٩٢٩ بمقدار ٣٢/٥٪ وهبط محصوله بمقدار النصف تقريباً من ٩٦/٦ ألف طن الى ٣٦/٥ ألف طن، وكان مقدار ما جمع من اوراق التبغ في ١٩٣٢ أقل من ذلك حين بلغ(١٨) ألف طن.

أثرت الازمة ايضاً على زراعة القطن. فعلى الرغم من أن تركيا لم تكن تصدر القطن تقريباً، بسبب إرتفاع كلفته ورداءة نوعيته، الا ان الازمة التي حلت بالسوق العالمي للقطن انعكست حتى على هذا الفرع من الاقتصاد التركي، الذي بدأ كما لو أنه معزول تقريباً عن السوق العالمي. وهكذا فقد انخفض محصول القطن من(٦٩/٣) ألف طن في ١٩٢٧ الى(٤٥)ألف طن في ١٩٢٩. كان سبب ذلك بالدرجة الاولى تقلص الطلب في السوق الداخلي لأن الحكومة التركية كان من الافضل لها استيراد الغزل والقطن في بعض الحالات من الخارج حيث هبطت اسعاره بسبب الازمة الزراعية. كذلك كانت صناعة النسيج في تركيا تعاني من مصاعب في بيع منتجاتها في السوق الداخلي بسبب التوسع في استيراد الاقمشة القطنية.

وكانت تربية الحيوان في تركية في وضع صعب أيضاً فلقد انخفض عدد رؤوس الماشية من(٢٦) مليون رأس في ١٩٢٧ الى(٢١/٣) مليون رأس في ١٩٣٣.

لقد ادى انخفاض الطلب في السوقين الداخلي والخارجي الى انخفاض حاد في اسعار السلع الزراعية كالحنطة والشعير والقطن والفواكه والصوف وغيرها الامر الذي ادى في عدد من الحالات الى استمرار تقلص المساحات المزروعة.

ينبغي أن نلاحظ بإن الهبوط في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية لم يشمل جميع فروع الاقتصاد الزراعي، فالمعدل السنوي لانتاج محاصيل مثل التين والجوز احتفظ بمستواه السابق بل ان محصول بنجر السكر وحب الطير وخشخاش الافيون ازداد. ان سبب ذلك بالدرجة الاولى هو السياسة الاقتصادية للحكومة التركية، فتوسيع المساحات المزروعة ببنجر السكر وزيادة انتاج هذا المحصول كان مرتبطاً بشكل عضوي بأنشاء صناعة سكر وطنية في البلد. كما ان تشغيل مصانع وطنية لإنتاج الافيون حتم توسيع المساحات المزروعة بهذا المحصول.

لقد خططت الحكومة التركية للقيام ببعض الاجراءات الموجهة نحو اضعاف تأثير الازمة الاقتصادية العالمية على الزراعة في البلد ونحو ردع القوى الرجعية

الداخلية(الاقطاعيين والمرابين) الذين كانوا يعرقلون تطور العلاقات البضائعية ـ النقدية والرأسمالية في الزراعة. وهكذا فقد أخذت الحكومة تشتري الحبوب وبعض السلع الزراعية الاخرى(بموجب قانون حماية الحنطة الذي شرع في آب ١٩٣٢)بأسعار ثابتة تزيد على اسعار السوق الداخلي، وتمنح القروض بتسهيلات ملموسة، كما سمحت باستيراد المكائن الزراعية دون ضرائب كمركية وغير ذلك. لقد جاء في برنامج حزب الشعب الجمهوري الذي أقر في ١٩٣١ قوله: ((ان احد أهدافنا هو تأليف اتحادات اقتصادية تماثل تعاونيات التسليف والانتاج وتطوير هذه الاتحادات)).

علقت آمال كبيرة في تنفيذ سياسة التسليف في الريف على البنك الزراعي. أن هذا البنك وهو الاقدم في تركيا، كان قد حول الى شركة مساهمة في ١٩٢٤ وكانت له في هذا البلد شبكة واسعة من الفروع والشعب، وكانت مهمته الرسمية تكمن في اضعاف اعتماد الفلاحين على الاّ قطاعيين والمرابين عن طريق منحهم السلف وادخال التقنية الحديثة في الزراعة. وتجهيزهم بالبذورالمتنقاة وما شابه.

ومع ذلك فإن البنك الزراعي ساعد في الواقع العملي على تقوية العناصر الرأسمالية قبل أي شيء اخر، فقد كان يدير تعاونية التسليف الزراعي التي حدد قانون ١حزيران ١٩٢٩ وضعها القانوني واشكالها التنظيمية. حيث نص هذا القانون على ان التعاونيات الزراعية ـ تتألف تحت سيطرة البنك الزراعي الذي سيكون مصدر تمويلها. ونصت المادة الحادية عشرة من القانون المذكور على أن(عمليات التسليف التي تقوم بها تعاونيات التسليف تخصص لتغطية المصروفات قصيرة الاجل التي ينفقها أعضاء التعاونية لدفع اجور العمل وشراء البذور والاسمدة ووسائل حماية النباتات وغير ذلك من المواد اللازمة للزراعة، وكذلك لامتلاك الادوات الزراعية الصغيرة والماشية ولايتجاوز مقدار السلفة المخصصة لذلك(٥٠٠) ليرة لأعضاء تعاونيات التسليف ذات المسؤولية غير المحددة في الريف و(١٠٠٠) ليرة لأعضاء تعاونيات التسليف ذات المسؤولية المحدودة في المدن، ويمكن للقروض التي تمنح لأعضاء التعاونية الذين تتجاوز

حصتهم في التعاونية(٣٠٠) ليرة أن تزيد على الحد الاعلى المذكور بمبلغ يساوي ٥٠٪ من الحدود العليا المذكورة).

لم يساعد إنشاء التعاونيات بأي درجة على أن يتحسن جذرياً وضع تسليف الفلاحين، فقد بلغت السلف التي منحها البنك الزراعي في ١٩٣١ للتعاونيات التي يبلغ عدد اعضائها آنذاك (٢٠) ألف عضو، ٧/٦ مليون ليرة، أي أن العائلة الواحدة من عوائل أعضاء التعاونيات منحت(٣٨٠) ليرة في السنة.

كان القسم الاغلب من السلف التي منحها البنك مقابل رهن الملكية أو الارض مباشرة. وفي سنوات الازمة الاقتصادية حاول البنك ان ينظم الزرع والاسعار في السوق الداخلي عن طريق تقليل أو زيادة تسليف منتجي هذا المحاصيل أو ذاك. وفي ١٩٣١ سمح للفلاحين بدفع الحنطة أو بعض السلع الزراعية الاخرى ايفاء للسلف، وعلى اساس اسعار ثابتة، كما منحت افضليات بتأجيل أيفاء السلف التي جرى تسلمها قبل ١كانون الثاني ١٩٣٢ وتخفيض الفائدة على تلك السلف الى ٣٪ . ولأجل تغطية خسائر البنك الزراعي التزمت الخزينة بان تدفع له مليون ليرة في كل سنة.

في تموز ١٩٣١ شرعت الحكومة التركية قانوناً يخص ضريبة الارض شملت بموجبه بالضريبة جميع الاراضي المملوكة خاصاً بما في ذلك الاراضي البور، واعفيت من الضرائب المزارع النموذجية والتجريبية والبساتين والاحراش والضياع العائدة للدولة أو للبلديات أو للمنظمات التي تهدف الى تحسين وسائل الزراعة. كذلك اعفى القانون من الضريبة لمدة مختلفة. الاراضي التي تزرع عنباً والمشاتل وبساتين الفاكهة والتين والزيتون والجوزوغابات التوت وما اشبه ذلك. وتبعاً لذلك فقد حصل على الافضليات الضرائبية((مالكو المزارع النموذجية)) اي العناصر الرأسمالية.

لقد كانت سياسة الحكومة التركية في المجال الزراعي، على وجه العموم قليلة الفعالية. لم تخفف تقريباً من تأثير الازمة العالمية.

قامت الحكومة في ذلك الوقت بنشاط أكثر نجاحاً في ميدان الصناعة الوطنية والنقل والتجارة الخارجية وتعزيز نظام الميزانية في الدولة واستقرار العملة وتقويتها.

حتى الثلاثينات لم تكن قد إتخذت في تركيا خطوات جدية لتمويل البناء الصناعي وقد كتب الناشر التركي المعروف ن. بيركس يقول((لقد أصبح من الواضح، في السنوات الاولى من الازمة الاقتصادية العالمية، ان الكثير من الاجراءات الموجهة نحو تطوير النشاط الخاص مثل قوانين تشجيع الصناعة والقوانين التي صدرت بشأن الدين، أصابها الفشل)). أن عدم مقدرة القطاع الخاص على تخفيض عواقب الازمة المدمرة اجبر الدولة، إعتباراً من ١٩٣٠، على ان تزيد من تدخلها في الحياة الاقتصادية.

طرح برنامج حزب الشعب الجمهوري الذي أقر في ١٩٣١ والذي كانت الاتاتية واحداً من مبادئه، على الحكومة مهمة عملية هي التحول، الى سياسة إنشاء المشاريع الصناعية على حساب الدولة أو تحت قيادة مؤسسات الدولة مع جذب الاموال الخاصة. بالاضافة الى سياسة تشجيع النشاط الخاص. وقد بنيت بهذا الشكل معامل السكر في أوشاك وآلبولو ومشاريع تصنيع التين والزبيب وغيرها.

لقد كانت الشخصيات التقدمية في حزب الشعب الجمهوري والحكومة تدعو الى مواصلة الهجوم على مواقع الرأسمال الاجنبي، ففي ١٩٣١ أنتقل الى الدولة معمل المتفجرات ومعمل الخرطوش العائدان للرأسمال الفرنسي والبلجيكي. وفي السنة نفسها أخذت الحكومة من المساهمين الفرنسيين، مقابل تعويض، فرع السكة الحديد الممتد من مودانيا الى بورصة. وفي ١٩٣٢ أممت جزء سكة حديد بغداد الواقع بين اينيژى وفوزي باشا. فضلاً عن تخصيص الاموال اللازمة لبناء خط جديد للسكك الحديد يمتد من افيون الى انطاليا*

حصلت تغييرات جوهرية في ميدان التجارة الخارجية أيضاً، حيث اتخذت الحكومة في النصف الثاني من عام ١٩٢٩ إجراءات حمت السوق الداخلي من فيض البضائع

* تم بناء السكة حتى بوردور(١٤٨)كم ثم اوقف البناء بسبب عدم وجود المال اللازم لذلك.

الاجنبية. وحصلت تركيا من الاستقلال الكمركي في آب ١٩٢٩ نتيجة لإنتهاء مدة نفاذ الميثاق التجاري الذي وقع في لوزان عام ١٩٢٣. وعممت الحكومة في ١تموز ١٩٢٩ ضريبة كمركية جديدة أريد لها ان تساعد على تطور الاقتصاد وعن انتهاج سياسة تجارية واقتصادية مستقلة، حيث منح مجلس الوزراء على وجه الخصوص صلاحية منع استيراد هذه البضائع أو تلك واتخاذ اجراءات جوابية بحق الاقطار التي تفرض ضرائب مانعة على المنتجات الزراعية والصناعية التركية.

ان الضريبة الكمركية الجديدة التي الغت جميع القوانين التي صدرت قبل ذلك بهذا الشأن(احتكار السكر والكيروسين والبنزين وغيرها) سهلت بعض الشيء التنافس مع البضائع الاجنبية في السوق الداخلي وساعدت على انشاء صناعة وطنية ولاسيما في ميدان صناعة السكر والسمنت والتريكو والصابون والجلود.

في شباط ١٩٣٠ منح المجلس الوطني التركي الكبير الحكومة صلاحية تنظيم المتاجرة بالعملة. أي وضع قيود عليها. وبعد ذلك بقليل اصدرت الحكومة مرسوم حماية العملة التركية الذي حدد بيع وتصدير العلامات والعملات المعدنية والاسهم والسندات لمدة ثلاث سنوات واوقف شراء الحكومة للبضائع من الخارج لمدة سنة واحدة.

استطاعت الحكومة بفضل هذه التدابير الموجهة نحو زيادة دور الدولة في التنظيم الرأسمالي ان تحقق في ١٩٣٠ ولأول مرة في تاريخ البلد فائضاً في الميزان التجاري وان تحافظ عليه في السنوات التالية من الازمة الاقتصادية العالمية. وهكذا فإذا ماتميزت العمليات التجارية في ١٩٢٩ بعجز مقداره(١٠١) مليون ليرة فإن الصادرات التركية زادت على الواردات بمقدار(٣/٢) مليون ليرة في ١٩٣٠ و(٢١/٥) مليون ليرة في ١٩٣٣. وقد أمكن تحقيق ذلك عن طريق تقليص الاستيراد تقليصاً حاداً(من ٢٥٦/٣ مليون ليرة في ١٩٢٩ الى ٧٤/٧ مليون ليرة في ١٩٣٣).

ومع ذلك ظل ميزان المدفوعات في البلاد متوتراً على الرغم من الفائض المتحقق في الميزان التجاري. وكان العجز المزمن في ميزان المدفوعات السبب المباشر في إنخفاض

سعر الليرة التركية إنخفاضاً ملحوظاً، فلقد إنخفض سعرها بالنسبة للجنيه الاسترليني بمقدار ٦٣٪ في المدة من ١٩١٩ حتى ١٩٢٩.

وكان إنخفاض سعر العملة في تركيا مرتبطاً أيضاً بحقيقة ان البنوك الاجنبية(وبالدرجة الاولى البنك العثماني)ظلت حتى نهاية ١٩٢٩ تعترف بالنقود التركية الورقية التي اصدرت أثناء الحرب العالمية الاولى(ومقدارها ١٢٣٥ مليون ليرة). وكان مما سهل عمليات المضاربة التي كانت البنوك الاجنبية تقوم بها حيث انه لم يكن يوجد في تركيا حتى ١٩٢٩ بنك وطني يمكن ان ينظم النظام المالي في البلد.

في هذه الظروف إتخذت الحكومة التركية إجراءات لإشاعة الاستقرار في مالية البلد، ففي ايار ١٩٢٩ اقر المجلس الوطني التركي الكبير قانوناً منع المضاربة بالعملة ونظم استخدام العملة من قبل أفراد ومؤسسات معينة ومنع البنوك من منح السلف بالعملة الاجنبية خلافاً لليرات التركية وفرض وزارة المالية تحديد أو منع تصريف العملة وشدد من السيطرة على بورصة الاوراق المالية.

وفي شباط ١٩٣٠أقر المجلس قانوناً لحماية العملة التركية. فوض مجلس الوزراء تنظيم وتحديد((شراء وبيع وتصدير الشعارات والنقد والاسهم والسندات)).

وطبقاً لهذا القانون إتخذت في سنوات الازمة الاقتصادية قرارات اقامت، من حيث الجوهر، سيطرة تركيا النقدية والمالية. ولأجل المحافظة على سعر الليرة التركية والمتاجرة بالعملة تأسس في آذار ١٩٣٠كونسرتيوم مؤقت دخلته كل البنوك الوطنية والاجنبية الكبيرة العاملة في إسطنبول وكذلك وزارة المالية التركية. وقد بلغ رأسمال الكونسرتيوم مليون و٢١٥ ألف جنيه استرليني بلغت حصة الوزراة منها(٥٠٠) ألف جنيه استرليني وحصة بنك العمل(١٠٠) ألف والبنك الزراعي(١٠٠) ألف جنيه استرليني. ومنح الكونسرتيوم حق الاصدار بعد ستة أشهر من انشائه.

كان اءنشاء البنك المركزي في حزيران ١٩٣٠، الذي بدأ نشاطه في تشرين الاول من السنة التالية خطوة مهمة على طريق ضبط النظام وتنظيم سعر الليرة التركية. ومع بدء هذا البنك عمله الغي الكونسرتيوم وإنتقل حق الاصدار اليه.

كان يعمل في تركيا في عام١٩٣٢ ـ(٤٧) بنكاً وطنياً بلغ مجموع رأسمالها(٨٣) مليون ليرة، ٦٥ مليون ليرة منها تؤلف رأسمال ثلاثة من هذه البنوك فقط هي البنك الزراعي (٣٠مليون ليرة) وبنك الرهون والقاصرين (٢٠مليون ليرة) والبنك المركزي(١٥مليون ليرة).

أما في مجال تنظيم ميزانية الدولة فقد تخلت الحكومة عن تغطية العجز بواسطة القروض الخارجية وحققت لاول مرة في تاريخ تركيا التوازن في الميزانية عن طريق تعبئة الموارد الداخلية(فرض ضرائب أزمة وضرائب ميزانية) وأشاعة الاستقرار النسبي في سعر الليرة التركية.

لقد زاد البنك المركزي لدرجة لايستهان بها من احتياطي الذهب وذلك بايداع الذهب في أوراق مالية وتوحيد المبالغ للاجانب وتحديد استيراد وتبديل العملة والزام الخزينة والمؤسسات القائمة في الولايات والمشاريع بأن تبيع للبنك كل الذهب الموجود لديها وإتخاذ صندوق وحيد للعملة وما أشبه.

لقد أدى نظام العملة الجديد أيضاً الى تقلص حاد في عمليات تبادل العملة، فقد إنخفض المبلغ الاجمالي للتبادل مع العملة الاجنبية من(١٥٧٩) مليون ليرة في ١٩٣٠ الى(٦٧٥) مليون ليرة فقط في ١٩٣٣ اي أنه انخفض الى ٤٠٪ من مستوى ١٩٣٠. وإزداد تشجيع الاستيراد من الاقطار التي لا تتميز تجارة تركيا معها بالعجز، واتضح إتجاه لعقد إتفاقات.

اثار تعزيز رأسمالية مناقصة الدولة مقاومة متزايدة من الرأسمال الاجنبي ومن بعض اقسام البرجوازية التجارية المحلية الكبيرة، وكذلك من رجال الدين والاقطاعيين

الذين كانوا يخشون من إستمرار اشاعة الديموقراطية في إنماط الاقتصاد والبنية الاجتماعية.

لقد أتضحت وجهات النظر المختلفة حول السياسة الاقتصادية في ١٩٣١ بشكل خاص وذلك حين جرت مناقشة المشروع الجديد لمنهاج حزب الشعب الجمهوري وقد إستطاع الجناح اليميني في قيادة الحزب أن يدخل في المنهاج الجديد عدداً من البنود التي تؤمن التطور الحر للرأسمال الوطني الخاص في عدد من فروع الاقتصاد فأضعفوا بذلك تطبيق سياسة الاتاتية لدرجة كبيرة.

لقد جاء في منهاج حزب الشعب الجمهوري قوله:(يرتدبنشاط كبار رجال الاعمال التجار والصناعيين وكبار المزارعين أهمية كبيرة بالنسبة لإزدهار وتطور البلد. إن الرأسماليين إذ يقومون بنشاط طبيعي ويستخدمون التقنية المعاصرة يستحقون التشجيع والحماية).

أولت أجزاء اخرى من منهاج الحزب إهتماماً بتطور البرجوازية الوسطى والصغيرة، فقد جاء في المنهاج قوله : (ان احدى رغباتنا الاساسية هي إنقاذ صغار الصناعيين ومتوسطيهم والحرفيين من وضعهم الصعب وتأمين وضع مضمون واكثر ثباتاً لهم وإنشاء منظمات لتسليفهم)

كان بنك العمل المركزى الاساس الذي يمثل مصالح الرأسمال الوطني في تركيا. وقد ازداد دوره في حياة البلد الاقتصادية بشكل ملحوظ في سنوات الازمة الاقتصادية. لقد استخدم بنك العمل جهاز الدولة وركز في يديه جزءاً لايستهان به من التجارة ولاسيما تجارة التصدير والاستيراد. وقام البنك لاجل زيادة تصدير البضائع التركية، بإنشاء شركات خاصة للتصدير مثل "ايش ليتمد" في هامبورغ والاسكندرية و"ايش كوميمبورت" في هامبورغ كما أسس في مختلف مناطق تركيا، شركات لإنتاج القطن وإستخراج الفحم والكبريت والنحاس وغيرها.

لقد حقق البنك نجاحات لايستهان به في صناعة السكر والنسيج والزجاج فقد كان في ١٩٣٢ يمتلك أكثر اسهم معمل السكر في اليوليو، وفي ١٩٣٠ـ ١٩٣٢ أسس اليابانيون في بورصة بتمويل منه مصنعين كبيرين لأنتاج النسيج الحريري، كما أسس البنك في إسطنبول معملاً للزجاج كان في تلك السنوات يسد ٥٠٪ من حاجة البلد الى الزجاج. وقام البنك أيضاً بدور كبير في إنشاء شركتي التأمين الوطنيين"اناضول" و"انقرة". لقد فتح بنك العمل خمسين فرعاً له في مختلف انحاء البلد فجذب بذلك مبالغ لايستهان بها من المودعين.

اشتد في اواسط ١٩٣٢ مرة اخرى الصراع بين العلية الحاكمة حول القضايا الخاصة بالسياسة الاقتصادية. وتميزت في هذا المجال مجموعتان كانت الاولى تدافع عن مصالح الرأسمال الوطني الخاص وعن الصناعيين والتجار وأصحاب المصارف، وكانت الثانية التي تتألف في الغالب من كبار موظفي الجهاز الاداري والحزبي ومن الانتلجتسيا التقدمية تدعو الى فرض بعض القيود على الرأسمال الخاص والى تطوير رأسمالية الدولة. وكانت تعلق بذلك امالاً خاصة على تنظيم لإقتصاد البلد.

كانت الاوساط التقدمية تدرك الامال المغرضة لمجموعة جلال بيك(بايار) اليمينية التي اثرت من ممارسة كل انواع المضاربة. وقد اصبح واضحاً، منذ ذلك الوقت، ان الرأسمال الوطني الخاص الاخذ بالتطور كان يسعى الى ان يقوى صلاته مع رأسمال الدول الامبريالية. وقد اشتد تصادم مصالح هاتين المجموعتين بشكل خاص عند مناقشة. مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٢/ ١٩٣٣ وأنواع القوانين الخاصة بشؤون الاقتصاد. إعتمدت الحكومة في شباط ١٩٣٢ تحت ضغط مجموعة جلال بين نظام التسعيرة بدلاً من قصر الاستيراد على بضائع محددة. وقد سمح هذا النظام للمستوردين الاتراك بإن يستوردوا البضائع غير الداخلة في المجموعات التي أقر استيرادها في ١٩٣١ بشرط ان يصدروا من تركيا قبل ذلك من البضائع التركية ما تساوي قيمته قيمة البضائع المستوردة. حيث يحصل المستورد في هذه الحالة على"تكاس" أي وثيقة تخوله الحق في ان

يدخل الى تركيا بضائع بنفس القيمة. ونظراً لإن اثمان البضائع المستوردة كانت عالية. بسبب تحديد الاستيراد فقد اصبحت الـ"تكاسات" سريعاً، موضوعاً للمضاربة.

لقد كان المصدرون الاتراك يخفضون اسعار بضائعهم في السوق العالمي، لأنهم كانوا مهتمين ببيع اكثر ما يمكن من البضائع مطمئنين الى إنهم سوف يعوضون عن الخسارة بفضل عمليات المضاربة بـ"التكاس"

استغل الصناعيون في بداية ١٩٣٢قانون ١٩٢٧ الذي تضمن امتيازات معينة للبضائع التي تستورد لأغراض الصناعة الوطنية. فحصلوا على الحق في استيراد الخامات دون ضرائب وفرضت ضرائب حماية لصالحهم على استيراد البضائع المنافسة لهم. وقد ادى ذلك الى اثراء فاحش للصناعيين والى الاضرار بمصالح منتجي الخامات الصناعية.

في ١٩٣٢ حصلت جماعة حكومية يرأسها رئيس الوزراء عصمت باشا على موافقة رئيس الجمهورية على توسيع العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي، فسافر لهذا الغرض الى موسكو في نهاية نيسان وفد تركي حكومي برئاسة رئيس الوزراء وجرى اثناء وجود الوفد في موسكو التوصل الى إتفاقية بخصوص منح تركيا إعتماداً سوفيتياً بمبلغ ٨ ملايين دولار.

تعرف الوفد الحكومي التركي اثناء الزيارة على البناء الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي وعلى المبادىء الاساسية للاقتصاد المخطط وأفضلياته، الامر الذي كان له تأثيره في تعزيز الوظيفة الاقتصادية التنظيمية للدولة التركية فيما بعد، فبعد عودة الوفد الى الوطن اتخذ مجلس الوزراء التركي قراراً بإعتماد الخطة الخمسية لتطوير الصناعة في البلد. ان هذه الخطة التي وضعت بخلاف الخطط السوفيتية، بشكل يلائم نظاماً إقتصادياًتسود فيه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، لم تتضمن الا تعداداً للمشاريع المراد إنشاؤها ومقدار الاموال المخصصة لهذا الغرض. ومع ذلك فقد كان

لخطة الجمهورية التركية الخمسية أهمية كبيرة، ذلك إنها كانت أول محاولة يقوم بها بلد ازال عن كاهله نير الكولونيالية. للسير في طريق التخطيط الجزئي للاقتصاد.

تحول خبر منح القرض السوفيتي ووضع منهاج لتطوير عدد من فروع الصناعة التركية بتعاطف في تركيا. وفي آب ١٩٣٢ شرعت الحكومة التركية قانوناً منع استيراد البضائع غير المذكورة في قوائم البضائع المسموح بإستيرادها. وبعد ذلك بقليل فرضت ضرائب على استيراد الخامات الصناعية والمكائن.

اثارت هذه الاجراءات استياء عناصر النشاط الرأسمالي الخاص. وطالب الصناعيون أصحاب البنوك بإستقالة وزير الاقتصاد مصطفى شريف. وتحت ضغطهم إستقال مصطفى شريف في ايلول وعين بدلاً منه عضو قيادة حزب الشعب الجمهوري، نائب إزمير جلال بيك. لقد إستقبل أتجاه الاحداث هذا في البلد بإعتباره هزيمة للمجموعة التي يترأسها عصمت باشا.

عقد جلال بيك في اواخر ١٩٣٢ عدة إجتماعات مع رجال الاعمال في أنقرة وإسطنبول وإزمير وغيرها من المدن، بخصوص وضع مشروع الخطة الخمسية الاولى وقد طالب ممثلو الرأسمال الخاص في هذه الاجتماعات بمشاركة أوسع في تطوير الاقتصاد. ولقد كان جلال بيك وأنصاره يعتقدون بأن نشاط الدولة ينبغي ان يقتصر على تطوير الفروع الصناعية التي لايقدر عليها أو لايريدها الرأسمال الخاص، كما انهم كانوا يدعون الى إجتذاب الرأسمال الاجنبي.

ثار في ١٩٣٣ بعد قرار الخطة الخمسية جدل واسع بخصوص تمويلها. وعلى الرغم من محاولات بعض اعضاء الحكومة التوسع في إجتذاب الرأسمال التركي والاجنبي الخاص ساند مصطفى كمال انصار الاتجاه القائل بان يكون التمويل من ميزانية الدولة وعن طريق المصارف الحكومية.

اعيد لهذا الغرض في ١٩٣٣ تنظيم بنك الاعتماد الصناعي الذي كان قد انشىء ١٩٣٢ على اساس بنك الصناعة والتعدين. وفي حزيران من السنة ذاتها الغى بنك

الاعتماد الصناعي ونقل رأسماله الى بنك سومر بنك الحكومي الذي اسس منذ عهد قريب وانيطت به التزامات واسعة حيث كان يقوم الى جانب تمويل الخطة الخمسية ومنح القروض للمشاريع الصناعية، باعمال التنقيب وتصميم المصانع والمعامل الحكومية وتشغليها لقد كان سومر بنك يمثل مصالح الدولة في شركات المساهمة المختلطة ويقوم باعداد الكوادر الوطنية للصناعة والنقل وغير ذلك من الاعمال.

لقد كان سومر بنك في حقيقة الامر اول كونسيرت مالي حكومي وطني في تركيا وأصبح حصناً للسياسة الاتاتية.

اضعاف مواقع الرأسمال الاجنبي

استطاعت الحكومة التركية في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ان تحافظ، من حيث الاساس، على إتجاه سياستها المعادي للامبريالية على الرغم من قوة الجماعة التي تدعو الى التوسع في إجتذاب الرأسمال الاجنبي. نتيجة لقيام الازمة الاقتصادية العالمية وبهدف حماية العملة التركية أعلنت الحكومة التركية عن عدم إمكانية دفع الدين العثماني. وقد انتهت المحادثات الطويلة التي أجرتها مع حملة سندات ذلك الدين بالتوقيع في ١٩٣٣ على إتفاقية جديدة تقلص بموجبها مبلغ الدين الى(٧/٩) مليون ليرة (بعد ان كان ٨٦ مليون ليرة في ١٩٢٨).

واصلت الحكومة التركية في ظروف الوضع الاقتصادي الصعب إحتكار المشاريع الاجنبية المساهمة وانتهجت سياسة إقتصادية تنطلق من مصالح الاقتصاد الوطني.

أخذ الرأسمال الآجنبي يفقد امتيازاته السياسية بالتدريج، وتقلص الرأسمال الاجنبي المستثمر في تركيا حتى بلغ في ١٩٣٣- (٢٦) مليون جنيه استرليني بعد ان كان (١٤٢) مليون جنيه استرليني في ١٩٢٣. وتقلص عدد البنوك الاجنبية في العهد الجمهوري بدرجة كبيرة، ووصل في ١٩٣٣ الى(٢٢) بنكاً، علماً بان نشاط هذه البنوك أصبح خاضعاً لرقابة صارمة من السلطات التركية. وكان البنك العثماني والبنك

الألماني الشرقي وبنك سالونيك والبنك الفرنسي الشرقي وبنك اثينا وبنكو دي روما وبنكو كومرتشيالي ايتاليانا والبنك الهولندي اكثر البنوك نفوذاً في ذلك الوقت.

وتقلصت لدرجة لايستهان بها إمكانات البنوك الاجنبية في استغلال تركيا في ميدان التجارة الخارجية ولكن الكثير من الشركات التركية التي كانت تصدر البضائع التركية أو التي كانت تقوم بعمليات الوساطة ظلت تعتمد بشكل كبير على البنوك الاجنبية التي كانت تقدم لها القروض.

تقلصت أيضاً مشاركة الراسمال الاجنبي في الصناعة والنقل، ومع ذلك فقد كانت هناك حالات عقدت فيها الحكومة التركية مع الشركات الاجنبية إتفاقيات تتعارض مع مبادىء الاتاتية. ففي حزيران ١٩٣٢ مثلاً وافقت الحكومة التركية على أن تأخذ من الكونسيرت الامريكي((شركة ديلاوير الامريكية ـ التركية للإستثمار)) قرضاً مقداره(١٠) ملايين دولار لمدة(٢٥) سنة بفائدة مقدارها ٦/٥٪ في السنة. لقد منح هذا القرض، برغم شروطه الثقيلة، لتركيا بإعتباره مكافأة لها على منحها الكونسيرت إحتكار الشخاط. وقد إلتزم الكونسيرت بان يبني في بيوقدار مصنعاً للشخاط تنتقل ملكيته بعد٢٥ سنة الى الدولة التركية.

صادقت الحكومة التركية، في ١٩٣٣ على عقد إتفاقية مع كونسرتيوم كروب الشرقي لتجهيز المعدات اللازمة لبناء خط سكة حديد سيواس ـ ارضروم والقاطرات والعربات اللازمة له. ومن الملاحظ ان تغلغل الرأسمال الألماني في إقتصاد تركيا ازداد مع إقامة الدكتاتورية الفاشية في المانيا.

وبرز هذا الإتجاه أيضاً في العلاقات تركيا التجارية الخارجية. حتى إن المانيا إحتلت في نهاية الازمة الإقتصادية العالمية المركز الاول في التصدير التركي وإستحوذت بشكل راسخ على مواقع رئيسة في الاستيراد التركي.

سياسة الاوساط الحاكمة في المجال الداخلي

حتى بداية الثلاثينات لوحظ تعزيز سلطة تكتل البرجوازيين والملاكين. وساعدت على ذلك التدابير التي إتخذت في السنوات السابقة ضد النشاطات الرجعية في البلد وتسوية مشاكل السياسة الخارجية الحادة. وسمح الوضع السياسي الداخلي المؤاتي نسبياً للحكومة بالتخلي عن تحديد قانون الطوارىء الذي انتهت مدته في آذار ١٩٢٩(صدر القانون في اثناء إنتفاضة الشيخ سعيد في ١٩٢٥).

شرع المجلس في ١٩٢٩ قانون الولايات الذي وضع تقسيماً ادارياً جديداً(بما تتفق والمتطلبات الاقتصادية) للبلد وعزز من الطابع المركزي للإدارة حيث تضمن إجراءات لتشديد السيطرة الحكومية في الولايات والا قضية ونظم صلاحيات موظفي الاقاليم ووسع صلاحيات المحافظين.

وسعى قانون البلديات الذي صدر في السنة الثانية لتحقيق أهداف مشابهة ويثير الاهتمام في هذا القانون الجزء الخاص بمنح النساء لاول مرة حق الانتخاب ولو ان هذا الحق لم يشمل إنتخابات المجلس الوطني التركي الكبير.

في آذار ١٩٣٠ قام الاقطاعيون الاكراد والمنظمات القومية الكردية*، بتحريض من الامبرياليين بتنظيم إنتفاضة معادية للحكومة في كردستان مستغلين وضع الفقراء عديمي الحقوق وسياسة الدولة الكبيرة التي كانت الحكومة التركية تمارسها تجاه الاقليات القومية، وقد وصل عدد الثوار حتى صيف تلك السنة الى عشرة آلاف وجهت السلطات ضدهم جيشاً نظامياً مقداره(٤٥)الفاً فقمعت ثورة الاكراد.

اثار التنكيل الوحشي بالثوار الاستياء في البلد، كانت الاوساط التقدمية في تركيا تطالب بإتمام الثورة الوطنية ـ التحررية وتشديد النضال المعادي للامبريالية والاقطاع

---

* كانت لجنة"خويبون" التي تضم ممثلي الاكراد الذين هربوا من تركيا الى سوريا والعراق ولبنان ومصر واحدة من هذه المنظمات الكردية القومية البرجوازية وقد شنت اللجنة النضال تحت شعار"استقلال كردستان". واستطاع وكلاء الدول الامبريالية ان يقيموا إتصالاً مع بعض قادة"خويبون" وبخصومهم

وإشاعة الديموقراطية في البلد. نَشَّطت الحكومة التركية في وضع تفاقم فيه الصراع السياسي، الرعاية القومية وأخذت نلاحق قادة الحركة الديموقراطية وتدعو الى التعاون بين مختلف الطبقات والفئات في المجتمع التركي، ولكن تعمق الازمة الاقتصادية وتفاقم التناقضات الطبقية اديا الى تعميق الخلافات بين الاوساط البرجوازية الحاكمة.

ولأجل إبعاد جماهير الشغيلة عن النضال الطبقي ومنح الجزء المستاء من البرجوازية ظروفاً "قانونية" لنقد أعمال الحكومة قام القادة الأتراك بتجربة إنشاء نظام الحزبين في البلد، وأعلنت السلطات اثناء ذلك بإنها ليست ضد المعارضة بشكل عام وإنما هي فقط ضد تأليف حزب"يمكن ان يزعزع النظام الحالي ويمزق وحدة الأمة، لقد كان على الحزب الجديد، حسب ما أعلنه قادة تركيا، أن يراقب نشاط الحكومة ويحفظ التوازن السياسي في البلد ويقوم نوابه بإنتقاد تدابير حكومة حزب الشعب الجمهوري من على منصة المجلس"بلهجة مؤدبة"واريد للحزب الجديد ان يترأسه على فتحي بيك(اوقيار).

تخلى على فتحي بيك في بداية ١٩٣٠ عن وظيفته سفيراً ورجع الى الوطن، واذاع في ٩ آب رسالة موجهة الى رئيس جمهورية تركيا مصطفى كمال جاء فيها ان السبب في وضع تركيا الصعب في السنوات الخمس الاخيرة هو النشاط غير المرضى للحكومة التي تحتل "وضعاً إحتكارياً" في المجلس. واستطرد فتحي بيك يقول في رسالته" ولكونى من انصار الجمهورية فأنني عازم على أن أظهر على مسرح النضال السياسي على رأس حزب آخر جمهوري وعلماني بحق يقوم بنقد نواقص سياسة حزب الشعب الجمهوري المالية والإقتصادية والداخلية". ورد مصطفى كمال على الرسالة مشيراً الى أن حرية النقد في المجلس من جانب الافراد حسني النية وأحزابهم والدفاع عن المصالح العليا للأمة عن طريق مقارنة وجهات نظرهم هي نظام كان هو {أي مصطفى كمال} مسانداً متحمساً له على الدوام *.

---

* وضعت الرسالتان المشار اليهما، على مايؤكده احمد آغا اوغلو ـ احد قيادي الحزب الجمهوري الحر، نتيجة لإتفاق بين مصطفى كمال وعصمت باشا وفتحي بيك.

نشر بعد ثلاثة أيام من تبادل الرسائل هذا منهاج الحزب الجمهوري الحر. وكان الحزب الجديد و هذا المنهاج، يسعى لتعزيز مبادىء: الجمهورية والقومية والعلمانية(المادة١)، وتقليل الضرائب لكي لا تقضي على المبادرة الاقتصادية للسكان وإشاعة الدقة والصراحة في النظام الضرائبي(المادة٢)، وإتخاذ التدابير اللازمة لتسوية النظام النقدي وفتح الطريق لتدفق الرأسمال الاجنبي، على الاقتصاد التركي(المادة٤) والتخلي عن سياسة التدخل في المشاريع المالية والاقتصادية الخاصة وتعزيز المبادرة الخاصة في حياة البلد الاقتصادية(المادة٥) وتخليص الفلاحين من المرابين ومنحهم قروضاً سهلة(المادة٦) وشن نضال لا هوادة فيه ضد الرشوة وسوء الإستغلال في مؤسسات الدولة (المادة٨) وإشاعة النظام اللازم في المرافعات القضائية(المادة ٩)وإنتهاج سياسة ودية ومخلصة تجاه الدول المجاورة والدول الاخرى بشكل عام والتعاون الوثيق مع عصبة الأمم(المادة ١٠) واقرار نظام الإنتخاب المباشر ومنح النساء الحقوق السياسية(المادة ١١).

تظهر المقارنة بين برنامجي الحزبين السياسيين البرجوازيين(حزب الشعب الجمهوري والحزب الحر الجمهوري) إن الاختلاف بينهما يقتصر بالدرجة الاولى على الموقف من الرأسمال الاجنبي والخاص. إن قادة حزب الشعب الجمهوري الحاكم والحكومة أنفسهم كانوا يؤكدون بإستمرار ان الاختلاف الذي يتحدث عنه انصار الحزب الحر الجمهوري له طابع كمي بحت ـ كما أن المؤرخين الأتراك ذكروا أيضاً بأنهم يرون ان الاختلاف الوحيد في منهاج على فتحي بيك يكمن في السعي الى الليبرالية التي كانوا يعنون بها منح الرأسمال الخاص والاجنبي حقوقاً واسعة قبل أي شيء آخر.

كان هذا التوجه يعكس، كما أظهرت احداث السنوات السابقة. نزاعات استسلامية لدى جزء من البرجوازية سببها هجوم الرأسمال الاحتكاري الاجنبي في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية.

لقد وحدت التصريحات الديماغوغية للحزب الحر الجمهوري. المستائين من سياسة حكومة عصمت باشا، حوله بسرعة نسبياً.

سافر على فتجي بيك في بداية ايلول ١٩٣٠ الى إزمير للمشاركة بمناسبة فتح فرع للحزب هناك. ونظم له أنصاره في إزمير إستقبالاً حافلاً حيث إجتمع في الساحة أمام بناية محافظة إزمير أكثر من(٤٠) ألف شخص حاول البوليس تفريقهم دون جدوى جرى في الشهر نفسه في إزمير إجتماع حاشد حضره مايقرب من(٦٠) الف شخص.

وحصل بعد الاجتماع إضراب واسع قام به عمال الميناء في إزمير. وأخافت النشاطات المعادية للحكومة في إزمير ومدن الساحل الايجي الاخرى حكومة عصمت باشا فأجرت حملة إعتقالات بين العمال والحرفيين * : وصرح عصمت باشا بمناسبة احداث إزمير قائلاً: (لقد ظهر ان الصراع والأفكار والأراء الذي اردنا السماح به لايمكن فصله عن حوادث تتطلب تدخل البوليس، الامر الذي يثير الاسف الشديد).

لقد ادى نشاط الحزب الحر الجمهوري الى نهوض في نشاط الشغيلة السياسي في مناطق البلد الاخرى أيضاً فتأسس في ادرنة في آب ١٩٣٠ حزب العمال والفلاحين التركي، لكن الحكومة لم تلبث ان منعته، بعد ان اتهم قادة الحزب بالتعاطف مع الشيوعية وقامت محاولات اخرى لتأسيس احزاب سياسية. في مدن البلد الاخرى ايضاً.

قررت الاوساط الحكومية، خشية منها من تفاقم الصراع السياسي الداخلي، نقل هذا الصراع الى المجلس بإعتباره أكثر((الامكنة ملائمة)) للجدل بين نواب الحزب الحاكم والمعارضة. فأستدعيت في ٢٢ أيلول ١٩٣٠ دورة إستثنائية للمجلس الوطني التركي الكبير كان للمعارضة فيها ١٢ نائباً، وبعد اسبوع من النقاش وإجراء بعض التعديل في الحكومة عطل المجلس لمدة شهر واحد بمناسبة الانتخابات البلدية، جرت في تشرين الاول من السنة ذاتها الانتخابات البلدية التي حدثت في جو من نشاط السكان لم يسبق له مثيل، وحدثت أثناء الانتخابات مصادمات وإضطرابات بين السكان في بعض المدن، وعلى الرغم من إن الانتخابات جرت تحت رقابة البوليس والجندرمة حصل

* كتب نشأت خليل مؤلف كتاب"المجلس الوطني الكبير والثورة" يقول: ((إتخذت الاجتماعات والتجمعات الجماهيرية التي اقامها الحزب المعارض في إزمير طابعاً ثورياً... لقد حرك هذا الحزب قوى أثارت الشغب في البلد، فوجهت اليه في المجلس نتيجة لذلك إتهامات جدية.

الحزب الحر الجمهوري في إسطنبول وسامسون وتشاتالج وبيكه على عدد لايستهان به من الاصوات. واتهم ممثلوه وزير الداخلية شكري فاي بتدخل السلطات في الحملة الانتخابية. ووصف علي فتحي بيك سياسة حزب الشعب الجمهوري بإنها "اوليگاركيه" و"شمولية".

اظهرت الانتخابات البلدية والصدامات التي جرت بين أنصار الحزبين وإنتعاش نشاط مختلف فئات السكان ان الحزب الحر الجمهوري أخذ يصبح منظمة غير مرغوبة من النظام الحاكم. وقد عبر المؤلف التركي آ. خ. بشار عن ذلك بقوله: (لقد ظهرت أعراض المرض في نظامنا الحكومي في الشكاوي التي كانت ترد من كل انحاء البلد. وقد كان تأسيس الحزب من وجهة النظر هذه ظاهرة إيجابية ولكن الحزب الحر الجمهوري لم يستطع شفاء البلاد من هذا المرض، على العكس من ذلك كان يمكن ان يؤدي بالمريض الى الموت).

عبر مصطفى كمال في ١تشرين الثاني ١٩٣٠ في المجلس عن قلقه لكون نشاط الحزب الحر الجمهوري ساعد على قيام إنتفاضات رجعية، فكتب علي فتحي بيك في رسالة وجهها الى وزير الداخلية في تركيا يقول وكأنه يجيب بها على مصطفى كمال: (أصبح من الواضح ان حزبنا سيصطدم على المسرح السياسي في المستقبل مع فخامة الغازي{كمال ـ هيئة التحرير} ، وانا بإعتباري مؤسس الحزب أرى ان من غير المعقول الحفاظ على وجود مثل هذه المنظمة وحمايتها، ولهذا فقد قررت حل الحزب الحر الجمهوري.

وهكذا حُلَّ الحزب الجمهوري الحر ولم يكن قد عاش سوى ثلاثة اشهر، وفشلت تجربة المعارضة الرسمية مرة اخرى. لقد كتب ت. ز. تونايا مؤلف بحث واسع عن الاحزاب السياسية في تركيا، في معرض حديثه عن العلاقات بين انصار الحزب الجمهوري الحر وحزب الشعب الجمهوري يقول: (لقد اتخذت العلاقات بين الليبراليين والشعبيين شكل الصراع السياسي بسرعة، كما كانت الحال في عهد التقدميين {يقصد حزب الترقي الجمهوري الذي جرى حله في ١٩٢٤ ـ هيئة التحرير} . لقد قوبلت هذه الحركة في البداية بأمل وهدوء ولكنها مع الوقت اثارت الريبة وإتخذت إتجاهاً معادياً للغازي مصطفى كمال وخلقت جواً من الفوضى داخل البلد....)

استغلت الاوساط الدينية الرجعية في تركيا الضعف القليل الذي اعترى دكتاتورية حزب الشعب الجمهوري في المدة القصيرة التي عمل فيها الحزب الحر الجمهوري فوسعت من نشاطها التخريبي. وكانت الخطوة الاولى في هذا الاتجاه هي انشاء الحزب الشعبي الجمهوري* في اطنة اواخر ايلول ١٩٣٠. لقد اسس هذا الحزب عبد القادر كمالي وممثلو رجال الدين والاقطاعيين البارزين المعارضين للسلطة.

قام أعضاء المنظمة السياسية الجديدة بنشاط عاصف ولاسيما بين الجزء المتخلف من الفلاحين في ولايات البلاد الجنوبية الشرقية. ولأجل إجتذاب أعضاء جدد جرى التأكيد في منهاج الحزب بشكل ديماغوغي على ان((الهدف الاول والنهائي للحزب هو رفاهية الشعب))** قام((الشعبيون الجمهوريون)) بنشاط واسع خلال الانتخابات البلدية عام ١٩٣٠، وجاء في النداء الذي وجهوه الى الشعب التركي قولهم: ((ان حزب الشعب{ المقصود حزب الشعب الجمهوري ـ هيئة التحرير} والحزب الحر الجمهوري غير مؤهلين لقيادة الامة، أيها المواطنون انضموا الى الحزب الشعبي الجمهوري)).

أعطى النقد الحاد الذي قام به الحزب الجديد لحكومة عصمت باشا وعلاقات الحزب مع العناصر الرجعية داخل البلد وخارجه حمية للسلطات(كما حصل في ١٩٢٤ لمنع نشاطه في كل مكان إعتباراً من ٢١ كانون الاول ١٩٣٠.

بعد ذلك بيومين جرت في بلدة مضمن الصغيرة بالقرب من إزمير حادثة دخلت في تاريخ تركيا الجمهورية بإسم(انتفاضة مضمن) ففي ٢٢ كانون الاول ١٩٣٠ توجه احد الدراويش من إتباع الطريقة النقشبندية ***واسمه محمد مع خمسة من المريدين المسلمين

---

* اطلق على الحزب الجديد اسم((اهالي جمهوريت فرقەسي) بخلاف حزب الشعب الجمهوري((خلق جمهوريت فرقەسي))

** قام عبد القادر كمالي بمحاولات لتأسيس حزب بدافع عن مصالح الاوساط الدينية الرجعية منذ١٩٢٤ولكن جهوده آنذاك لم تنجح.

*** النقشبندية طريقة صوفية اسلامية كانت ركيزة لرجال الدين في الامبراطورية العثمانية. نظم دراويش هذه الطريقة وشاركوا في الكثير من الانتفاضات والمؤمرات الرجعية بعد اعلان الجمهورية

من قرية بازلان(بالقرب من مانيسا) متجهين الى مضمن ومحن كان وهو في الطريق يدعو الفلاحين في القرى لإن يهبوا ضد الحكومة تحت شعار((نطالب بالشريعة)).

وصل محمد وأنصاره في الصباح الباكر من يوم ٢٣ كانون الاول الى مخن مضمن حيث توجهوا الى المؤمنين بالكلمات الاتية: ((ندعوكم باسم الشريعة لأن تناضلوامعنا إنضموا الينا))، فتجمع إستجابة لدعوة انصار محمد حشد من السكان المحليين في ساحة المدينة. واعلن الدرويش محمد للحشد بإنه((المهدي))* ودعا الشعب لأن ينضوي تحت راية النبي المقدسة ضد السلطة القائمة التي((إستباحت العقيدة والعدالة)). لقد هاجم محمد بعنف بعض الاصلاحات التي قامت بها الحكومة (منع الطرق الصوفية وإستخدام حروف الهجاء اللاتينية بدلاًمن الحروف العربية ومنع ارتداء الطربوش .... الخ) ودعا السكان في نهاية ندائه للهبوب ضد الحكومة. وبعد ان عرف قائد الجندرمة بما حدث طلب من الدرويش محمد ان يتوقف عن خطبه المعادية للحكومة وان يسلم نفسه للسلطات. ولكن الناس لم يتفرقوا فأستدعت السلطات المحلية الوحدة العسكرية المرابطة في ضواحي منحن. وقبل وصول القوات العسكرية ظهر امام المسجد ضابط صف إحتياط هو المعلم المحلي كوبلاي وأخذ يهدىء المجتمعين وامر محمد وانصاره بان يسلموا أسلحتهم ولكنهم رفضوا الاذعان للامر فحدث عراك قتل خلاله كوبلاي بشكل وحشي. وبعد مضي بعض الوقت وصل الى مكان الحادث فصيل من الجنود وقام بتفريق الحشد بإطلاق النار من البنادق.

أرسلت الحكومة التي أقلقتها هذه الحادثة لجنة خاصة الى منحن برئاسة وزير الداخلية شكري قاي للتحقيق. وأظهرت مواد التحقيق من وثائق ورسائل عثر عليها في مدن مختلفة وشهادات المعتقلين ان الذي نظم إنتفاضة منحن هم دراويش وشيوخ

---

* حسب الاعتقاد الشائع على نطاق واسع بين المسلمين. سيظهر في وقت الشدة بأمر من النبي محمد المهدي المنتظر الذي سيخلص المسلمين من كل المصائب.

ومريدو الطريقة النقشبندية الذين كانوا على صلة مع بعض عناصر الحزب الحر الجمهوري والحزب الشعبي الجمهوري المحظورين.

أولت الحكومة أهمية كبيرة لهذا التحرك من جانب الاوساط الاقطاعية والدينية الرجعية. وعقد في اواخر تشرين الاول ١٩٣٠ في إسطنبول إجتماع برئاسة مصطفى كمال ومشاركة رئيس الوزراء ورئيس اركان الجيش التركي. لإتخاذ التدابير للقضاء على أحداث منحن. وتحدث عصمت باشا في الاجتماع معلناً بان المنظمين كانوا يسعون لإعادة الخلافة وإعادة الشريعة وإلغاء النظام السياسي والاقتصادي الذي أقامته الثورة التركية.

نوقشت قضية منحن في إجتماعات الحكومة والمجلس واتخذ المجلس قراراً بإعلان الاحكام العرفية في منحن ومانيسا وبالاكسير. واعتقلت السلطات اكثر من ألفي شخص، وحكمت محكمة عسكرية على(٢٨) شخصاً بالاعدام وعلى عدة عشرات الاشخاص بالسجن مدداً مختلفة.

وكشف التحقيق مع المشاركين في الانتفاضة ومنظميها عن استياء جدي من سياسة حكومة عصمت باشابين فقراء الفلاحين وجماهير الشغيلة في المدن. قامت الحكومة بعد حل الاحزاب السياسية التي تأسست في ١٩٣٠ بمنع المحافل الماسونية*. التي تحولت بعد الحرب العالمية الاولى الى عملاء للدول الامبريالية في تركيا.

إن الانتفاضات التي قامت في كردستان ومنحن وهبات الجماهير في إزمير أثناء زيارة علي فتحي بيك وتنامي النشاط السياسي لعمال إسطنبول وغيرها من المدن في البلد ـ كل ذلك كان يتطلب إتخاذ تدابير فورية لإعادة هيبة حزب الشعب وحكومته. فأخذت تتعالى في الاوساط الحاكمة أكثر فأكثر اصوات لتغيير خط السياسة الداخلية للحكومة والى إعادة تنظيم مؤسسات الدولة والتقرب من جماهير السكان الواسعة.

* ظهرت المحافل الماسونية في تركيا لاول مرة بعد ثورة الاتحادين وكان الكثير من قادة حزب ((الاتحاد والترقي)) البارزين مرتبطين بها. وبعد إعلان الجمهورية منع نشاط المحافل الماسونية ولكنها واصلت نشاطها سراً في إسطنبول وإزمير وغيرها من المدن.

في ظروف كهذه قام مصطفى كمال في بداية ١٩٣١ بجولة في البلد رافقته فيها مجموعة كبيرة من الاختصاصيين. وقد كتب أحد المشاركين في هذه الجولة وهو الاقتصادي أحمد حمدي بشار عن الاسباب التي دفعت الرئيس للقيام بهذه الجولة بقول: ((كان الريف يزداد فقراً يوماً بعد يوم. وأصبح العيش هناك لايمكن تحمله، واثار هبوط اسعار المنتجات الزراعية ولاسيما الحنطة بسبب الازمة الاقتصادية العالمية الذعر. لقد كان الفلاحون يبيعون محصولهم بأجمعه. والنقود التي يحصلون عليها من ذلك لم تكن تكفي لتغطية حتى تكاليف البذور. ومن الجهة الاخرى كانوا يجبرون الفلاحين على ان يدفعوا الضرائب وفوائد البنوك وديون المرابين الاقطاعيين. بإختصار بدأت الشكاوي من الريف تتراكم.... فقام اتاتورك مع مجموعة من الاختصاصين بجولة في البلد لدراسة الشكاوي في موقعها وإتخاذ التدابير الازمة)).

عاد مصطفى كمال الى انقرة بعد جولته في البلاد التي استغرقت شهرين ووجه في ٣ آذار رسالة الى هيئة رئاسة حزب الشعب الجمهوري طلب فيها إجراء إنتخابات جديدة. وفي اليوم التالي حل المجلس قبل ان تنقضي مدته.

ومع ذلك لم يكن من الممكن ان تظهر في الانتخابات ارادة الشعب الحقيقية، إذ لم يكن يوجد في تركيا حتى قانون يقر حق الانتخاب العام حيث كان قانون الانتخاب لسنة ١٨٧٧ الذي شرع في عهد السلطان الدموي عبد الحميد الثاني مازال معمولاً به مع بعض التعديلات البسيطة. وظلت إنتخابات المجلس على مرحلتين، حيث يتمتع بحق إنتخاب المنتخبين الثانويين الرجال الاتراك الذين يبلغون الثامنة عشرة من العمر. وكان قانون الانتخاب يتضمن شرط السكن فقوائم الناخبين لم تكن تتضمن إلا المواطنين الذين يعيشون في الدائرة الانتخابية المعينة لمدة لاتقل عن سنة واحدة. وكان هذا الشرط بالنسبة للعمال والفلاحين الذين يغادرون بحثاً عن الرزق تحديداً جدياً لحقوقهم الانتخابية. ولهذا فقد تقلص عدد الناخبين بشكل حاد. كذلك كانت النساء

محرومات من حق الانتخاب كالسابق، كما لم يكن بإمكان الاشخاص الذين يعملون في خدمة آخرين ان يكونوا ناخبين ثانويين.

كان يتمتع بحق الانتخاب جميع الرجال الاتراك الذين يبلغون الثلاثين من العمر بإستثناء من يعمل منهم لدى الدول الاجنبية والمحكوم عليهم ومن لايعرف القراءة والكتابة بالتركية. وكان على العسكريين الذين يرغبون في ان يصبحوا نواباً في المجلس ان يستقيلوا خلال عشرة ايام بعد نشر قرار إجراء الانتخابات اما الموظفون الحكوميون(رؤساء البلديات والقضاة والمدعون العامون... الخ) فقد كان عليهم ان يستقيلوا قبل الانتخابات بشهرين. ونص قانون ٣نيسان ١٩٢٣ على انه يتوجب ان ينتخب منتخب ثانوي واحد من كل(٢٠٠)ناخب ونائب واحد عن كل (٢٠)ألف ناخب. وكانت الانتخابات تحت سيطرة حزب الشعب الجمهوري حيث جاء في النظام الداخلي للحزب الذي أقر في المؤتمر الثاني عام ١٩٢٧((يقوم بإختيار المرشحين ونشر قائمة باسمائهم بإسم الحزب رئيسه العام الذي ينشر هذه القائمة أما بتوقيعه الخاص أو بتوقيع مساعده. ويقود الانتخابات البرلمانية رئيس الحزب العام أو مساعده أو السكرتير العام للحزب)).

وهكذا كان نظام الانتخاب يؤمن للمجلس بشكل كلي ملاكاً مرغوباً من الحكومة ومطيعاً لها وكان المنتخبون الثانويون ينتخبون عادة النواب الذين يوصي بهم رئيس الجمهورية والرئيس العام لحزب الشعب الجمهوري مصطفى كمال.

كان من حق جماعات معينة من المواطنين رسمياً ان يطرحوا قوائم مرشحيهم للمجلس. ولكن لم تكن هناك في واقع الامر أي مجموعة سياسية تستطيع ان تطرح قائمة لمرشحيها دون موافقة الحزب الحاكم. ونتيجة لذلك فكانت الاغلبية الساحقة من السكان الأتراك مجردة من إمكانية ان تنتخب من وسطها نائباً للمجلس. ومع ذلك فمن أجل التظاهر بالديموقراطية أعلن حزب الشعب الجمهوري عشية إنتخابات ١٩٣١ بانه

سيحجم عن تسمية مرشحين له ثلاثين مقعداً في ٢٢ دائرة إنتخابية *. وأعلن في الوقت نفسه بان قائمة مرشحي حزب الشعب الجمهوري ستتضمن مرشحين من العمال والفلاحين. وقد جرى كل ذلك بهدف تهدئة الرأي العام في البلد ومن أجل إظهار صحة الموضوعة التي ابتدعتها قيادة حزب الشعب الجمهوري والتي تقول بعدم وجود طبقات في المجتمع التركي الذي زعُم إنه يتألف من جماعات مختلفة متناغمة المصالح. لقد كتب الصحفي المعروف يونس فادي يقول: ((يرى حزب الشعب الجمهوري بان تقسيم الامة الى جماعات مختلفة تكون في مجموعات الامة هو افيد الطرق واكثرها عملية لتحقيق التمثيل التام للامة في البرلمان. واليكم هذه المجموعات:

١ـ المزارعون ٢ـ الحرفيون ٣ـ التجار ٤ـ العمال ٥ـ الموظفون ٦ـ الافراد ذوو المهن الحرة ٧ـ الافراد الذين يحتاجون المساعدة. ان هذه المجموعات ليست معادية لبعضها في الحياة بل على العكس يسود بينها التضامن النابع من الجهود المشتركة والتي يؤدي الى تلبية حاجاتهم المتبادلة.

إن صراع الطبقات الذي يمزق الشعوب الاوربية شر لا ينبغي أن يوجد في المجتمع. إن هدف حزب الشعب الجمهوري هو تأمين وتعزيز الانسجام القائم في الحياة. ومع ذلك فقد أظهرت القائمة التي صدرت لمرشحي حزب الشعب الجمهوري ان ٩٧٪ من المرشحين الى المجلس كانوا من ممثلي البرجوازية والملاكين.

طرحت في النداء الذي وجهه مصطفى كمال بمناسبة الانتخابات لأول مرة ستة مبادىء أصبحت فيما بعد شعاراً للحزب. وكان المؤتمر الثاني للحزب الجمهوري في ١٩٢٧ قد اقر أربعة مبادىء للحزب هي الجمهورية والقومية والشعبية والعلمانية، أما الآن فقد طرح مبدآن اخران هما الاتاتية والثورية.

---

* اسفرت الانتخابات عن فوز ١٧ نائباً غير حزبي بينما انتخب في الدوائر الانتخابية الباقية مرشحو حزب الشعب الجمهوري .وقد انضم بعد افتتاح المجلس في دورته الرابعة تسعة من هؤلاء النواب السبعة عشر غير الحزبين الى حزب الشعب الجمهوري.

عقدت في ٤آيار ١٩٣١ الجلسة الاولى للمجلس في دورته الرابعة. وانتخب مصطفى كمال رئيساً للجمهورية للمرة الثالثة وأصبح كاظم باشا* رئيساً للمجلس. وتعهدت حكومة عصمت باشا الجديدة"بإصلاح" النظام الضرائبي وسن قانون للعمل وتوزيع الارض على الفلاحين الذين ليس لديهم أرض .... الخ. وفي ١٠آيار ١٩٣١ وبعد مضي بضعة ايام على انفضاض إجتماع المجلس بدأ المؤتمر الثالث لحزب الشعب الجمهوري أعماله **، وقدم مساعد الرئيس العام للحزب عصمت باشا التقريرباسم قيادة الحزب.

اقر المؤتمر لاول مرة في تاريخ الحزب منهاج الحزب ونظامه الداخلي وقد كونت المبادىء الستة التي أعلنها مصطفى كمال قبل إفتتاح المؤتمر اساس منهاج الحزب.

لقد أشار الكثير من الخطباء عند مناقشة مشروع النظام الداخلي لحزب الشعب الجمهوري الى ضرورة"تجديد شباب" كادر الحزب لأن الاتحاديين السابقين الذين يؤلفون فئة كثيرة العدد فيه كانوا يعيقون تطبيق القرارات التي يتخذها. ولاجل توسيع الدعاية لسياسة الحكومة والحزب بين السكان ولاسيما الشباب قرر الحزب تأسيس"بيوت الشعب" إعتباراً من شباط ١٩٣٢. التي كان عليها ان تحل محل" المراكز التركية". لقد انيطت بـ"بيوت الشعب" مهمة الدعاية لمبادىء حزب الشعب الجمهوري الستة أي مهمة التشكيل الايدولوجي لجماهير الشغيلة في المدينة والريف على اساس المبادىء البرجوازية والقومية.

لقد حدد السكرتير العام لحزب الشعب الجمهوري وزير الداخلية شكري قاي في احدى خطبه فيما بعد مهمات هذه المؤسسات بالآتي: ((انشأت بيوت الشعب لنشر وتعميق وترسيخ مبادىء الثورة التي قام بها اتاتورك{ يقصد مبادىء الحزب الستة ـ هيئة

* ولد كاظم باشا في ١٨٨٢ وخدم بعد إنهائه المدرسة العسكرية"الحربية" ومدرسة الاركان ضابط ركن. شغل مناصب عسكرية عالية في جيش السلطان. شارك بإعتباره قائداً لفرقة المشاة السابعةوالثلاثين في إحتلال باطوم في ١٩٢١. في ١٩٢٤ انتخب لاول مرة رئيساً للمجلس الوطني التركي الكبير.

** يعتبر المؤرخون الاتراك مؤتمر عموم تركيا لجمعيات الدفاع عن حقوق الاناضول والروميلي الذي عقد في سيواس في ١٩١٩، المؤتمر الاول لحزب الشعب الجمهوري.

التحرير} بين الشعب. وكانت ((بيوت الشعب تقوم بوظيفتها الدعائية من خلال العمل الثقافي التنويري بين السكان. وانشأت بالاضافة الى ذلك حلقات للقضاء على الامية وجماعات رياضية وما اشبه***. وقد احتلت شؤون التعليم مكاناً مهماً في منهاج التربية البرجوازية والقومية للشعب. وانشأت بعد"بيوت الشعب" بقرار من قيادة حزب الشعب الجمهوري "اتحادات المعلمين" التي تأسس منها في وقت قصير ٣٦٠ اتحاداً في مدن البلد المختلفة. وفي اذار ١٩٣١ شرع قانون يقضي بان يحصل اطفال الاتراك على التعليم الابتدائي في المدارس التركية.

وكان قانون المطبوعات الذي شرع في تموز ١٩٣١ إجراء مهماً موجهاً نحو تعزيز التأثير الايدولوجي على السكان وحماية الحكومة من النقد العلني. وقد حصلت الحكومة بموجب هذا القانون على صلاحيات واسعة في تحديد نشاط الصحافة، حيث كانت تستطيع ان تغلق الصحف والمجلات. وبعد سنتين من ذلك ألفت في وزاره الداخلية مصلحة رئيسية للمطبوعات اصبحت اداة مهمة للتأثير الايدولوجي على السكان ذلك انها لم تقتصر على ادارة المطبوعات فقط بل كانت تدير السينما والراديو أيضاً.

السياسة الخارجية

كان الاتجاه الاساس لسياسة الحكومة التركية الخارجية في ١٩٢٩ ـ١٩٣٣ هو السعي للتوصل الى تطبيق علاقاتها مع جميع الدول وبالدرجة الاولى دول الغرب وتأمين التطور السلمي لتركيا. لقد كان ذلك ضرورياً للكماليين لتنفيذ خطط الاصلاح الداخلي وتعزيز سلطتهم قبل أي شيء اخر. وقد نص احد بنود منهاج حزب الشعب الجمهوري الذي اقر في ايار ١٩٣١ على"السلام في البلد، السلام في العالم كله".

*** كان في البلد في ١٩٣٣ـ (٥٥) من((بيتت الشعب)) التي كانت تضم كقاعدة الفروع الاتية: ١ـ اللغة والتاريخ والادب ٢ـ الفن ٣ـ العروض المسرحية ٤ـ الرياضة ٥ـ المساعدة الاجتماعية ٦ـ الصفوف والتعليم الشعبي ٧ـ المكتبات والنشريات ٨ـ الشؤون الفلاحية ٩ـ المتاحف والمعارض

لقد أكد وزير الخارجية توفيق رشدي بيك في خطاب له في المجلس في ١٦ تموز ١٩٣١ بإن الطريق الاساس الذي تتبعه تركيا في السياسة الخارجية هو "تسوية قضايانا الخارجية قدر الامكان". وتعتبر الكتابات التاريخية التركية السنوات المذكورة ايضاً حقبة التسويات النهائية للعلاقات مع مختلف البلدان.

كانت زيارة الاميرال البريطاني فيلد الى إسطنبول في ١٩٢٩ شهادة على ((العلاقات الجديدة)) بين تركيا وبريطانيا بعد حل مشكلة الموصل، وقد شدد الكثير من المراقبين آنذاك على ان هذه الزيارة هي الاولى بعد توقيع الهدنة*. وقد زار قائد الاسطول أنقرة والتقى بمصطفى كمال، وفي تلك السنة نفسها وقعت إتفاقية تجارية موقعة بين بريطانيا وتركيا.

وفي حزيران ١٩٢٩ جرى التوصل الى إتفاقية سوت جزئياً النزاع مع فرنسا بخصوص الحدود التركية السورية. وقد ذهبت الى سوريا بموجب هذه الاتفاقية قطع صغيرة من الارض في منطقة نصيبين والجزيرة. وفي آب من تلك السنة وقعت تركيا إتفاقية تجارية مع فرنسا.

كان لقضية دفع الدين العثماني اهميةكبيرة ايضاً في تطبيع العلاقات مع فرنسا فقد ولد رفض تركيا الدفع مؤقتاً نزاعاً جديداً بين تركيا وادارة الدين العثماني فبدأت مجدداً محادثات مطولة وقعت بنتيجتها في ١٩٣٣ إتفاقية جديدة سهلت على تركيا دفع ديونها.

زار ي. إريو الذي قام في صيف ١٩٣٣ بجولة في أقطار شرق اوربا والاتحاد السوفيتي، تركيا ايضاً، ولاحظ الاستقبال"الودي للغاية" الذي ابداه له مصطفى كمال.

سعت تركيا في السنوات المذكورة الى إقامة علاقات جيدة مع الولايات المتحدة ولم تؤثرعلى تركيا في هذا المجال حقيقة ان الولايات المتحدة لم تصادق على المعاهدة التركية ـ الامريكية الموقعة في آب ١٩٢٣. وكان السفير الامريكي هريو يصر بدروه

* اشار عصمت باشا في خطابه في المجلس في ٩تشرين الثاني ١٩٢٩ الى هذه الزيارة بقوله انها"حادث رائع".

على التخلي عن السياسة السلبية تجاه تركيا وكتب الى وزارة الخارجية مؤكداً ان على الولايات المتحدة ان تعقد مع تركيا معاهدة تجارية إعتيادية وان لا تقتصر على تبادل المذكرات حول إقامة العلاقات التجارية. واستطرد قائلاً : ((ان الحكومة التركية حساسة جداً فيما يتعلق بهيبتها. لقد عقدت وتعقد إتفاقيات تجارية مع كل الأمم الاخرى.... انني على ثقة من انه سيقوم غضب جدي يلحق الضرر لدرجة كبيرة بعلاقات تركيا مع الولايات المتحدة)). وقد عقدت نتيجة لهذه الجهود معاهدة تركية ـ امريكية حول التجارة والملاحة وذلك في تشرين الاول ١٩٢٩. وفي ١٩٣٠ اقترح الجانب التركي على الولايات المتحدة البدء بمفاوضات لعقد معاهدة حول الاستيطان، فبدأت في اواخر تلك السنة مفاوضات انتهت بالتوقيع في تشرين الاول ١٩٣١ على معاهدة اقرت لكل من الجانبين بحق الامة الافضل بالرعاية في قضايا الاستيطان والنشاط في ميدان الاعمال وحل القضايا القانونية ... الخ.

لقد ظلت الولايات المتحدة في هذه السنوات تصر على ادعاءاتها الخاصة بمرحلة ١٩١٤ ـ ١٩٢٢ تجاه تركيا. وطرح الجانب الامريكي على اللجنة التركية ـ الامريكية التي شكلت لهذا الغرض(٨٩٨) قضية تعويض عن الضرر وصل مبلغها الاجمالي الى مايقرب من(١٩) مليون دولار. غير ان الجانب التركي رفض تلبية هذه المطاليب فأجلت القضية.

احتلت المفاوضات مع اليونان حول تبادل السكان مكاناً مهماً جداً في نشاط السياسة الخارجية التركية ذلك ان المعاهدة اليونانية ـ التركية لسنة ١٩٢٦ لم تقض على جميع التناقضات. ولم يتمكن الجانبان، كالسابق، من الاتفاق على المسألتين الاتيتين: ١ـ كيفية تفسير مصطلح "ايتابلي"(مستوطن) الذي استخدم في ميثاق لوزان حول تبادل السكان ٢ـ كيفية تعويض اللاجئين من كل بلد عما فقدوه من ممتلكات.

توترت العلاقات بين البلدين حتى ١٩٢٩ الى درجة ظهر معها خطر قيام نزاع مسلح بينهما. ودعت بريطانيا وفرنسا في هذه المرحلة الى حل الخلافات اليونانية ــ

التركية سلمياً، كذلك كانت ايطاليا ذات مصلحة في تسوية الخلاف لأنها كانت عازمة على تحقيق خططها في التغلغل الاقتصادي في هذه المنطقة من البحر المتوسط.

وقع ممثلو الاتراك واليونانيين في أنقرة في حزيران ١٩٣٠ على إتفاقية فتحت الطريق لتطبيع العلاقات اليونانية ـ التركية، حيث حددت أصناف الاقليات القومية(الاتراك واليونانيين) التي ينطبق عليها مصطلح"ايتابلي" في كل من البلدين وعينت مقدار وطريقة تعويض اللاجئين عن الاضرار وما أشبه ذلك.

جاء يعد توقيع هذه الاتفاقية تبادل الزيارات بين الوفود الحكومية، ففي تشرين الاول ١٩٣٠ زار رئيس الوزراء اليوناني فنزيلوس تركيا. وفي تشرين الاول ١٩٣١ زار عصمت باشا وتوفيق رشدي بيك اثينا. ووقعت خلال المفاوضات في انقرة ثلاث وثائق هي: ١ـ معاهدة حول الصداقة والحياد والتحكيم ٢ـ بروتوكول حول تحديد القوات العسكرية البحرية ٣ـ إتفاقية حول الاستيطان والتجارة والملاحة.

فتحت تسوية الخلافات اليونانية ـ التركية الطريق للحلف البلقاني الذي شاركت تركيا في تأليفه بصورة فعالة جداً، حتى ان بعض المؤرخين الاتراك يرون إن احد أهداف السياسة الخارجية للحكومة التركية آنذاك كان انشاء إتحاد للدول البلقانية لا مجرد حلف بلقاني. ان مثل هذا الاتحاد كان يمكن أن يصبح"عنصر توازن بين التكتلات" من جهة ويمكنه من الجهة الاخرى أن يعيق"القضاء" على هذه الدول كل على إنفراد"في حالة تعرضها للهجوم"

انعقد في اثينا في تشرين الاول ١٩٣٠ المؤتمر البلقاني الاول الذي شاركت فيه تركيا واليونان وبلغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا والبانيا. وظهرت على الفور التناقضات بين المشاركين فيه. فبلغاريا التي كانت مستاءة من التغييرات الاقليمية التي فرضت عليها بموجب معاهدة ينئي طالبت بأن يتضمن منهاج المؤتمر بحث اوضاع الاقليات القومية وعندما رفض هذا الطلب توقف ممثل بلغاريا عن حضور جلسات المؤتمر.

دعا المؤتمر الى((نسيان الخلافات السابقة....)) والى التعاون بإتجاه التوصل الى حلف بين الدول البلقانية. ونتيجة لمؤتمر اثينا ألَف الحلف البلقاني منظمة دائمة تضم مجلساً وجمعية وسكرتارية.

عقد المؤتمر البلقاني الثاني الذي شارك في أعماله وزير الخارجية التركي توفيق رشدي بيك في تشرين الاول ١٩٣١ في إسطنبول. والتقى مصطفى كمال وعصمت باشا المشاركين في المؤتمر ووجها اليه التهاني. وظهرت في هذا المؤتمر مرة اخرى التناقضات بين المشاركين في الحلف البلقاني حيث طالبت البانيا وبلغاريا ببحث وضع الاقليات القومية في الاقطار المجاورة لها.

استمرت الخلافات أيضاً في مؤتمري بخارست(تشرين الاول ١٩٣٢) وسالونيك(تشرين الثاني ١٩٣٣)، وفشلت محاولات تركيا القيام بدرو الوسيط بين مجموعتي البلدان التي انقسم اليهما اقطار الحلف(البانيا وبلغاريا من جانب ورومانيا واليونان ويوغوسلافيا من جانب آخر) فأنهار الحلف البلقاني وأخذ يتكون بدلاً منه إعتباراً من١٩٣٣ الوفاق البلقاني الذي شاركت فيه تركيا واليونان ورومانيا ويوغوسلافيا.

سعت تركيا في علاقاتهامع جيرانها في الشرق ـ ايران وافغانستان، لان تعزز المبادىء التي قامت عليها إتفاقيات الصداقة المعقودة معهما سابقاً. وأخذت العلاقات السياسية والثقافية بين تركيا وافغانستان تتطور بشكل طبيعي بعد ان عقدت بينهما في ٢٥ آيار ١٩٢٨ معاهدة حول الصداقة والتعاون. وكان يعمل في أفغانستان مستشارون عسكريون اتراك وكذلك إختصاصيون في شؤون التعليم وغيره.

تحققت أيضاً نجاحات ملحوظة في تسوية قضايا الحدود التركية ـ الايرانية التي كانت تتخذ في بعض الاحيان اشكالاً حادة. ففي ١٩٣٢ وأثناء تزيارة توفيق رشدي بيك لطهران وقع بروتوكول تخطيط الحدود التركية ـ الايرانية وإتفاقية بخصوص التحكيم وحل القضايا المختلف عليها سلمياً. وقد اجريت تبعاً للبروتوكول بعض التغييرات في الحدود

في منطقة اغري. وصادق المجلس الوطني التركي الكبير على كلتا الاتفاقيتين في حزيران ١٩٣٢.

وفي تشرين الثاني ١٩٣٢ عقدت في انقرة إتفاقية تركية ـ ايرانية جديدة أدخلت بموجبها بعض التغييرات على المعاهدة التركية ـ الايرانية.

ان تسوية العلاقات مع بريطانيا وفرنسا تدريجياً وإستمرار الشك تجاه ايطاليا الفاشية والفشل الواضح للحلف البلقاني ـ كل هذه العوامل وغيرها ساعدت على ان تظهر لدى الاوساط الحاكمة في تركيا فكرة ضرورة الدخول الى عصبة الأمم. وطبيعي ان تركيا لم تكن لديها اوهام خاصة فيما يتعلق بقدرة هذه المنظمة الدولية على الدفاع عن مصالح البلدان الصغيرة. غير ان السعي الى تطبيع العلاقات مع كل الدول كان يدفعها طبعاً لان تحتل مكاناً في هذه المنظمة التي كان الكثير من البلدان ممثلاً فيها.

لقد صرح توفيق رشدي علناً لأول مرة في خطاب له في تموز ١٩٣١ عن رغبة تركيا في ان تصبح عضواً في عصبة الأمم قائلاً: ((إن فكرة عصبة الأمم واحدة من الافكار التي تحظى بإحترام كبير لدى الجمهورية التركية والثورة التركية. إننا نستطيع القول إنها واحدة من أفكارنا)). ولكن توفيق رشدي ذكر بعد ذلك إن بعض هذه الصعوبات التي ظهرت عند تطبيق هذه الفكرة عملياً أعاقت تركيا عن الدخول في هذه المنظمة، فالمادة(١٦) من ميثاق عصبة الأمم مثلاً تقضي بفرض عقوبات على الدولة التي تقوم بالهجوم ولكنها لم تعط تحديداً للجهة التي تقوم بالهجوم، والحق في تعيين الجهة التي تقوم بالعدوان يعود الى مجلس العصبة وبما أن تركيا لايمكنها لكونها دولة صغيرة أن تأمل بان يكون لها الحق في أن تصبح عضواً دائماً في المجلس فأنها ستفقد إمكانية التعبير عن رأيها عند تعيين العقوبات وهذا يتعارض مع القوانين التركية، لكنه اردف ذلك بقول((ان الكثير من اصدقائنا موجودون في عصبة الأمم)).

وفي مؤتمر نزع السلاح الذي عقد في نيسان ١٩٣٢ عبر وزير الخارجية التركية صراحة عن رغبة تركيا في الدخول الى عصبة الأمم.

وفي تموز ١٩٣٢ صادق مجلس العصبة بالاجماع على إقتراح بقبول تركيا عضواً فيه. حيث دعا المندوب الفرنسي جميع الوفود للتصويت الى جانب هذا الاقتراح معلناً بان تركيا سوف تكون((جسراً سيظهر إنه مفيد للعصبة بين الشرق والغرب)) وبعد إجتماع مجلس العصبة هذا صادقت الجمعية على قراره.

تشهد حقيقة دخول تركيا الى عصبة الأمم، حسب رأي بعض المؤرخين الاتراك، على أن تركيا إبتعدت عن((سياسة التعاون مع دولة واحدة فقط هي روسيا)). غير ان القادة الاتراك لم يضعوا الدخول الى هذه المنظمة الدولية في مواجهة سياسة الصداقة مع الاتحاد السوفيتي حيث كانوا يؤكدون بإستمرار بأن خطواتهم التي إتخذت بهدف تطبيع العلاقات مع الغرب ليست موجهة ضد الاتحاد السوفيتي، وقد جرى، في مذكرة الحكومة التركية الى القائم بالاعمال السوفيتي في تركيا بخصوص دخول تركيا الى عصبة الأمم، التأكيد بشكل خاص على ان الألتزامات التي أخذتها تركيا على نفسها بموجب المعاهدة السوفيتية ـ التركية سنة ١٩٢٥ تبقى قائمة وإن قبول تركيا لألتزامات معينة ترتبط بدخولها في عصبة الأمم لايمكن أن تؤثر سلباً على السياسة التي تنتهجها تركيا تجاه الاتحاد السوفيتي.

تعزيز العلاقات السوفيتية ـ التركية

إن نجاح تنفيذ خطة إعادة البناء وتصنيع الاقتصاد في الاتحاد السوفيتي وزيادة إنتاجية العمل وإرتفاع مستوى معيشة الشغيلة ـ كل ذلك عزز من سمعة الاتحاد السوفيتي في الخارج. وتنامت أهمية الاتحاد السوفيتي في الحركة التحررية في الاقطار المستعمرة والتابعة وإزداد تعاطف الشغيلة بما في ذلك شغيلة تركيا مع بلد الاشتراكية.

وما كان بإمكان الحكومة التركية إلا أن تأخذ بالحسبان تعاطف شعبها مع الاتحاد السوفيتي ولا أن تتجاهل الامكانات الحقيقية لتطوير العلاقات الاقتصادية معه في ظروف التقلص الحاد للعمليات التجارية مع الاقطار الرأسمالية. وهكذا وقع ممثلو الاتحاد

السوفيتي وتركيا في أنقرة في كانون الاول ١٩٢٩ على بروتوكول تمديد مدة نفاذ معاهدة الصداقة والحياد المعقودة في باريس في كانون الاول ١٩٢٥ لمدة عامين اخرين. وجاء في المادة الثانية من البروتوكول قوله: ((يلتزم كل من الجانبين بإن لا يبدأ، دون إعلام الجانب الاخر، بمفاوضات تهدف الى عقد إتفاقيات سياسية مع الدول التي تقع على جوار بري أو بحري مباشر مع الدولة المعينة، ولا يعقد مثل هذه الاتفاقيات الا بموافقة هذه الاخيرة *...))

وفي كانون الاول ١٩٣٠ وقع بروتوكول حول تبادل زيارات السفن الحربية بشكل رسمي وغير رسمي للموانيء التركية والسوفيتية. وفي آذار ١٩٣١ إتخذ في أنقرة شكله القانوني بروتوكول سوفيتي ـ تركي اخر اضيف فيه الى المادة الثانية من بروتوكول ١٩٢٩ إلتزام متبادل نص على أن((كلاً من الجهتين الساميتين لن يقوم بوضع أي وحدة متتالية بحرية من شأنها أن تزيد اسطوله الحربي في البحر الاسود أو في البحار المجاورة أو بالايصاء على مثل هذه الوحدة في دور صناعة السفن في الخارج أو بأي إجراء ينتج عنه زيادة الملاك الحالي لإسطوله الحربي في البحار المذكورة، دون ان يبلغ الجهة المتعاقدة الاخرى قبل ذلك بستة اشهر)). وفي ٣٠تشرين الاول ١٩٣١ مددت هذه البروتوكولات الخاصة بمدة نفاذ معاهدة ١٩٢٥ وكذلك معاهدة ١٩٢٥ نفسها لمدة خمس سنوات من يوم إنتهاء مدتها.

لقد أوجبت سياسة الصداقة والثقة هذه وحدة وجهات النظر في الكثير من مشاكل السياسة الخارجية. فلقد وقف الدبلوماسيون السوفيت والاتراك على المسرح الدولي أكثر من مرة برأي متفق عليه. وكان لهذه الوحدة في الاراء أهمية كبيرة ولاسيما عند مناقشة قضايا مهمة مثل رفض الحرب أداة للسياسة الوطنية وتحديد المعتدي وطرق تقليص التسلح وإقامة الامن الجماعي وما أشبه.

* ((سياسة إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الخارجية، مجموعة وثائق)) حـ ٣(١٩٢٥ـ ١٩٣٤)م. ١٩٤٥، ص ٤٠٨.

كان الاتحاد السوفيتي عند مناقشة هذه القضايا في المنظمات الدولية يدعو على الدوام لإشراك تركيا فيها. ففي الاجتماع التحضيري لمؤتمر نزع السلاح النووي الذي عقد في جنيف، طالب ممثل الاتحاد السوفيتي لتفينوف بإن يشترك في أعماله ممثل عن تركيا وادى ذلك الى دعوة تركيا الى جنيف في آذار ١٩٢٨. وكان ذلك اول مؤتمر دولي تحضره تركيا بعد إحرازها الاستقلال.

ومن الشواهد الاخرى على تطابق وجهات النظر بين الاتحادالسوفيتي وتركيا في الكثير من القضايا الدولية، إنضمام تركيا الى بروتوكول موسكو ١٩٢٩ حول تطبيق ميثاق كيلوك ـ بريان *. وقد أعلن وزير خارجية تركيا في رده على دعوة حكومة الاتحاد السوفيتي بأن الحكومة التركية((التي تحدوها الرغبة في التعاون في قضية المحافظة على السلام تنضم بإرتياح بالغ الى بروتوكول موسكو)).

تطور التعاون بين الاتحاد السوفيتي وتركيا بنجاح في قضايا النضال من أجل السلام في السنوات التابعة أيضاً، فقد عقد في شباط ١٩٣٣ المؤتمر الدولي لنزع السلاح في جنيف ودعا فيه ممثل الاتحاد السوفيتي الى نزع تام وشامل للسلاح غير إنه، بسبب عدم إستعداد كل البلدان لذلك، إقترح شكلاً توفيقياً مفاده عقد ميثاق يقضي بتقليص التسلح بنسب متزايدة تدريجياً. وكانت تركيا البلد الوحيد الذي ساند هذا الاقتراح. وفي تموز ١٩٣٣، وأثناء إنعقاد مؤتمر لندن الاقتصادي وقعت تركيا ميثاق تحديد المعتدي الذي إقترح الاتحاد السوفيتي مسودته.

لقد كان للاتصالات الشخصية بين السياسيين ورجال الدولة من البلدين أهمية كبيرة في العلاقات السوفيتية ـ التركية في المرحلة موضوع البحث، ففي تشرين الاول ١٩٣٠ زار وزير الخارجية التركي توفيق رشدي بيك موسكو وناقش في لقاءاته مع مفوض الشعب للشؤون الخارجية في الاتحاد السوفيتي م. م. لتفنيوف القضايا التي تخص

* عقد ميثاق كيلوك ـ بريان حول رفض الحرب أداة للسياسة الوطنية في باريس في آب ١٩٢٨. لكن لم تصادق عليه حتى نهاية ذلك العام أي دولة من الدول التي وقعته بإستثناء الاتحاد السوفيتي. وقدوقع بروتوكول موسكو بين الاتحاد السوفيتي وبولندا ورومانيا واستونيا ولاتينيا في شباط ١٩٢٩.

تطوير العلاقات السوفيتية ـ التركية والوضع الدولي. وقد اشار م. لتفينوف في معرض تقييمه للاهمية الكبيرة التي ترتديها الصداقة السوفيتية ـ التركية اي(إن نضال بلدينا من أجل حقهما في الوجود المستقل بحق ومن أجل البناء السلمي لم ينته بعد إنهيار محاولات الامبرياليين خنق الثورة السوفيتية والثورة الوطنية التركية بالتدخل العسكري ... إن هذا النضال مستمر بأشكال جديدة وبوسائل جديدة ... إن التعاون بين الدبلوماسيتين السوفيتية والتركية في قضية النضال من أجل السلام هو في الوضع الحالي مهمة تاريخية خطيرة للغاية)). وقال توفيق رشدي بيك بدوره في كلمة له في احدى اللقاءات في موسكو: ((هل بإمكاننا ان ننسى بإننا نحن وانتم بقينا مخلصين لصداقتنا الراسخة وسط كل المصاعب التي ولدها تطور السياسة العالمية؟. إن تركيا وروسيا السوفيتية تريدان ان يزدهر ويتطور بلداهما اللذان إتخذا سياسة السلام اساساً لسياستهما. إن المعنى العميق للعلاقات الوثيقة القائمة بين تركيا وروسيايكمن في إنهما يؤلفان ضمانة للسلام والهدوء)).

قام م. م. لتفينوف في تشرين الاول ١٩٣١ بزيارة جوابية لتركيا التقى خلالها برجال الدولة هناك وجرى في جميع اللقاءات التأكيد على رسوخ وثبات العلاقات السوفيتية ـ التركية.

لقد أكد لتينفوف في التصريح الذي ادلى به لممثلي الصحافة في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣١ بأن((العلاقات القائمة بين الاتحاد السوفيتي وتركيا يمكن ويجب ان تكون انموذجاً للعلاقات بين الدول، على الرغم من الاختلاف في النظام الاقتصادي والاجتماعي)).

وكانت لرئيس الوزراء عصمت باشا ومرافقيه أثناء وجودهم في موسكو في ايار ١٩٣٢ محادثات متكررة مع القادة السوفييت تركز الاهتمام فيها على مشاكل تطوير الصلات الاقتصادية والثقافية بين الاتحاد السوفيتي وتركيا. وقد قام بين البلدين في

ذلك الوقت شكل من الصلات الاقتصادية جديد في محتواه النوعي، يعد نمطاً مهماً في التطبيق المعاصر للتعاون بين الاتحاد السوفيتي والاقطار النامية.

لقد فتحت الحكومة السوفيتية لتركيا إعتماداً طويل الاجل وبدون فائدة مقداره(٨) ملايين دولار يدفع على شكل بضائع. وقد التزم الاتحاد السوفيتي في إتفاقية هذا الاعتماد بالقيام بإعمال التصميم والتنقيب وتجهيز أحدث أنواع المعدات المنتجة في الاتحاد السوفيتي والقيام بتركيبها وإعداد الكوادر الفنية ولم يكن لهذه الاتفاقية شبيه في السياسة العالمية من حيث الامتيازات التي تضمنتها بنودها ومدة إطفاء القرض وحجمه والاغراض المخصص لها.

وصل الى أنقرة في تشرين الاول ١٩٣٣ في زيارة جوابية بمناسبة الاحتفال بمرور عشر سنوات على إعلان الجمهورية التركية وفد حكومي سوفيتي برئاسة ك. ي. فورشيلوف.

أما عن العلاقات التجارية بين الاتحاد السوفيتي وتركيا فعلى الرغم من الاتجاه العام نحو تقليص التجارة الدولية في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية إزداد تداول البضائع بين الاتحاد السوفيتي وتركيا بعض الشيء. فإذا ماكان المعدل السنوي للتبادل السوفيتي ـ التركي يؤلف في السنوات التي سبقت الازمة(١١/٦) مليون ليرة فإنه وصل في المدة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ الى(١٤/٦) مليون ليرة. وازداد الوزن النوعي للاتحاد السوفيتي في مجال تداول البضائع مع تركيا بمقدار مرتين تقريباً حين بلغت حصته بين ٥الى ٧٪ في الاستيراد و ـ ٣/٥٪ في التصدير التركيين.

تغيرت بشكل لا يستهان به أيضاً طبيعة الصادرات والواردات في التجارة السوفيتية ـ التركية، فقد ازداد في البضائع المستوردة من الاتحاد السوفيتي بشكل حاد الوزن النوعي للمنسوجات والمكائن مع تقلص في استيراد السكر(المنتجات النفطية والفحم الحجري السوفيتي، وتغلب في واردات الاتحاد السوفيتي من تركيا الصوف(بلغ الوزن النوعي للصوف في الاستيراد السوفيتي من تركيا ٤٥٪ في ١٩٣٣) والماشية

الحبة على حساب التقلص في استيراد الفواكه والبذور والتبغ والقطن. وتغيرت ايضاً أساليب التجارة التركية ـ السوفيتية وأشكالها التنظيمية.

ونتيجة لإعتماد نظام الكوتا في الاستيراد في تركيا أعيد النظر في نظام التجارة بين الاتحاد السوفيتي وتركيا وعقدت إتفاقيات إضافية مؤقتة. وإعتباراً من نيسان ١٩٣٢ شملت الكوتا بموجب هذه الاتفاقيات، بعض البضائع المستوردة من الاتحاد السوفيتي أيضاً.

لقد إنتهجت تركيا في هذه المرحلة سياسة معادية للامبريالية، من حيث الاساس، ساعية لأن تجعل الدول الامبريالية تطبق معاهدة لوزان نصاً وروحاً. ولم يكن بإمكان تركيا وهي تنتهج هذه السياسة المعادية للامبريالية ان تتجاوز الاستناد الى مساعدة الاتحاد السوفيتي.

اوضاع جماهير الشغيلة ونضالها في المدينة والقرية

فتح استكمال تركيا للأستقلال السياسي ومباشرتها الهجوم على المواقع الاقتصادية للرأسمال الاجنبي والرجعية الداخلية افاقاً روحية لإيصال ثورة التحرر الوطني الى نهايتها. ان الاجراءات المعادية للامبريالية والمعادية للاقطاع وتصريحات الحكومة الواعدة بالكثير واقرار منهاج حزب الشعب الجمهوري في ١٩٣١ بعثت الامل في أحداث تغييرات عميقة في حياة البلد الاجتماعية والاقتصادية.

من الواضح تماماً ان تركيا الجمهورية لاتستطيع في عقد واحد ان تتخلص من الارث الثقيل الذي تركته سيادة الامبرياليين التي إستمرت سنوات طويلة ولكننا يجب أن نأخذ بالاعتبار في هذا المجال أيضاً ان الطرق البرجوازية في القضاء على التخلف المزمن في ظروف سيادة البقايا الاقطاعية بدت قليلة الاثر.

لقد تميزت مرحلة الازمة الاقتصادية العالمية بالنسبة لتركيا بهبوط مستوى الانتاج في أهم فروع اقتصادها وافقار الجماهير الشعبية على الرغم من ان الحكومة افتكت من

الاجانب وبنت سكك حديد جديدة وانشأت بعض المشاريع الصناعية (مصانع للسكر ومشاريع لتصنيع التين والزبيب) وأسست عدداً من التعاونيات الزراعية.. الخ.

وادت الخطوات الاولى في مجال البناء الاقتصادي والاجتماعي الى زيادة التمايز الطبقي وتفاقم التفاوت في الثروة. وقد إنعكست تدابير الحكومة الاقتصادية والسياسية بشكل سيء على الفلاحين خصوصاً وذلك لأن الاموال التي كانت تؤمن تطبيق سياسة الاتاتية كانت تأتي بالاساس من العبء الضرائبي الملقى على عاتق اوسع الجماهير الفلاحية. وفضلاً عن ذلك ادى هبوط الاسعار في اثناء الازمة الى ان يبيع الفلاح نتاج عمله بأسعار غالباً ما تكون اقل من الكلفة بل انه لم يكن يستطيع بيعه في بعض الاحيان. وقد تعمق وضع الفلاحين الصعب أيضاً نظراً لكون اسعار المنتجات الزراعية كانت تهبط بدرجة أكبر من المنتجات الصناعية، فلقد هبط متوسط الرقم القياسي لاسعار (٥٢) مادة من أهم البضائع الصناعية في سوق إسطنبول في سنوات الازمة بمقدار ٣٣٪ بينما كانت نسبة الهبوط بالنسبة للمنتجات الزراعية (المواد الغذائية والحبوب والفواكه وخامات النسيج وما اشبه) ٥٠٪ .

ومن الطبيعي ان يؤدي هذا التفاوت في الاسعار الى إستمرار افقار الفلاحين الكادحين والى إنخفاض قدرة مزارعهم على التسويق. وينبغي ان نشير الى ان الصلة العضوية بين جزء لايستهان به من جماهير الفلاحين والسوق الداخلي ضعفت بشكل ملحوظ في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية، فأغلبية الفلاحين لم تكن تمتلك فائضاً ولهذا فلم يكن لديهم مايحملونه الى اسواق البيع. ان عدم وجود التراكم النقدي جردهم من سوق الاستهلاك. الشيء الوحيد الذي كان الفلاحون المفلسون يستطيعون تقديمه هو قوة العمل غير الماهرة ولكن الحاجة اليها لم تكن قائمة نتيجة لتفشي البطالة.

ازداد في البلد في الوقت نفسه دور المرابين وكانت فائدة الربا في هذه السنوات تزيد في بعض الاحيان على ٢٠٠٪.

على العموم لوحظت في الريف التركي في سنوات الازمة بشكل واضح عمليتان هما ١ـ زيادة مزارع الأغنياء ونمو العلاقات الرأسمالية نتيجة لإنقسام جماهير الفلاحين الى فئات متمايزة. ٢ـ تعزيز الاسلوب الطبيعي للانتاج(ولاسيما في المناطق النائية) بسبب تقلص السوق الداخلي. وقد ساعد على التمايز في الثروة والتفاوت الطبقي في الريف مجمل الاجراءات الزراعية التي قامت بها الحكومة التركية في ذلك الوقت.

وقعت الطبقة العاملة التركية في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية في وضع صعب. لقد بدأ كما لوان هبوطاأسعار السوق ولاسيما اسعار المواد الغذائية ينبغي ان يؤدي الى رفع القدرة الشرائية للطبقة العاملة، ولكن الواقع كان غير ذلك، فقد إنخفض الاجر الحقيقي لعمال تركيا لأن غياب التشريع العمالي وفر لأصحاب العمل إمكانية ان يطيلوا يوم العمل وان يدخلوا نظام الغرامات وان يستغلوا بلا حدود عمل النساء والاطفال الذين كانت اجورهم اقل بعدة مرات من العمال الرجال، وفضلاً عن ذلك ازداد العبء الضرائبي في سنوات الازمة لدرجة كبيرة وازدادت على وجه الخصوص الضرائب المباشرة بسبب فرض ضرائب جديدة في ١٩٣٠ هي ضرائب الازمة ومايسمى بضرائب توازن الميزانية وكانت نتيجة ذلك ان العامل الذي كان يجني (٣٧) ليرة في الشهر كان يدفع منها مايقرب من ست ليرات للايفاء بمختلف انواع الضرائب.

وكانت البطالة سوطاً مسلطاً على شغيلة تركيا حيث بلغ عدد العاطلين في المدن(١٠٠) ألف.

ادى تنامي البطالة وزيادة الضرائب وإنخفاض الاجور وهبوط القدرة الشرائية وزيادة الاستياء والوعي الاجتماعي الى اتساع الاضرابات والمظاهرات الجماهيرية التي كان الشغيلة يقومون بها.

وكان لإضراب عمال الترامواي والسواق في إسطنبول في ١٩٢٩ وعمال الطباعة في أنقرة وعمال المناجم في زونكلداغ صدى كبيراً في البلد. وكانت المطالب الاقتصادية للمضربين تأخذ طابعاً متزايد الوضوح حيث ازداد الوعي السياسي للشغيلة.

لقد اثار نهوض الطبقة العاملة وزيادة نفوذ الحزب الشيوعي التركي وإنتفاضة الاكراد في ١٩٣٠ الهلع لدى الاوساط الحاكمة. ولاجل إخماد الحركة الديموقراطية وحماية مصالح البرجوازية لجأت الحكومة التركية آنذاك الى تدابير قمعية مثل إعتقال قادة الاضرابات والمظاهرات ومنع الكثير من النقابات ... الخ. ومع ذلك لم تتوقف الحركة الاضرابية في البلد. ففي كانون الاول ١٩٣١ اضرب عمال مصنع النسيج في دفتردار مطالبين بزيادة الاجور لكن الادارة رفضت الاستجابة لمطالب العمال الشرعية وفصلت منظمي الاضراب. وفي آذار ١٩٣٢ قام اضراب في مخازن التبغ في إزمير وفي نيسان من السنة ذاتها حدث اضراب آخر في مؤسسات شركة الملاحة((سيري سفاين)) شبيه بالدرجة الاولى تأخر دفع الاجور، وانتهى الاضراب بإنتصار العمال حيث دفعت لهم الاجور في اليوم التالي. لقد حدث في النصف الاول من عام ١٩٣٢ في إسطنبول وحدها(١٨) اضراباً. وفي حزيران ـــ آب ١٩٣٢ اضرب عمال التبغ في اورتاكيو واسكودار وكلطة(إسطنبول). وقد رد اصحاب العمل على مطالب العمال العادلة بزيادة الاجور، بالتسريح التعسفي.

اثار الفصل بالجملة استياء البروليتاريا التركية واخذ العمال يهبون بشكل اكثر حزماً من أجل حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية ويطالبون بإصدار قانون للعمل فوراً. وكانت الصحافة تقلق الرأس بثرثرتها حول اعداد نوع جديد من التشريع العمالي. ولكن لم يلبث ان اتضح ان تنبؤات الصحافة المتقاتلة هذه لم يكن لها اساس حقيقي، فقد اسرعت قيادة حزب الشعب الجمهوري بإصدار بيان انكر في واقع الامر أي التزام بمدة محددة لإصدار القانون. ففي خطبة له في إجتماع لعمال وحرفيي إسطنبول عقد في تشرين الاول ١٩٣١ اعلن مساعد السكرتير العام لحزب الشعب الجمهوري رجب بيك(بكر) قائلاً: ((اننا نعد في منهاجنا بتسوية الاتفاق بين العمل ورأس المال، بإصدار قانون للعمل مثلاً، ولكن... قانون العمل قضية كبيرة تتطلب وقتاً طويلاً وترتبط بمصاعب كبيرة)).

ولم تعرض على المجلس لائحة دورية لقانون العمل إلا بعد ذلك بسنة. وشمل تنظيم ظروف العمل هذه اللائحة جميع فروع الانتاج بإستثناء الاقتصاد الزراعي والافراد الذين يشتغلون خدماً في البيوت، ولكن الحق في الضمان الاجتماعي لم يحصل عليه سوى العاملين في المشاريع الصناعية.

لقد حددت اللائحة اسبوع العمل بـ(٤٨) ساعة وتضمنت أيضاً عدداً من الموضوعات الخاصة بتنظيم الاجور وابرام عقود العمل، واحاطت بمؤسسات الدولة مسؤولية إيجاد العمل للمواطنين(تأسست مكاتب خاصة للبحث عن الاعمال .... الخ).

ومن الملاحظ ان اللائحة ١٩٣٢ تضمنت حرية الاضرابات وتأليف النقابات، واقرت ان يجري التحكيم في خلافات العمل على اسس طوعية واناطت مراقبة تنفيذ التشريعات العمالية بجهاز خاص للرقابة والتفتيش غير ان هذه اللائحة كانت(قد ولدت ميتة) كما وصفها مجازياً عالم الاجتماع التركي ج. طالاس. وكان فشلها قد تحدد قبل ذلك في لجان المجلس بفعل عوامل موضوعية تنبع من الطبيعة البرجوازية ـ الملاكية لتركيا.

أولاً: تضمنت اللائحة عناصر ديموقراطية اكثر بدرجة كبيرة من كل اللوائح السابقة. وفي الوقت الذي تحقق فيه في نص اللائحة تقوم بإتجاه الديموقراطية فإن ذلك لاينطبق بأية حال على مواقف نواب المجلس خدم الطبقة السائدة ـ البرجوازية والملاكين، والمدافعين عنها. وقد أكد ج. طالاس هذا الاستنتاج عندما إعترف بصراحة قائلاً: ((من غير الممكن القول بإن المجلس الوطني الكبير اصبح بعد ١٩٢٤ يظهر في هذا الشأن إتجاهاً اكثر ليبرالية)).

ثانياً: إن إنتقال البرجوازية الوطنية الى مرحلة جديدة من الاتاتية تجسدت في وضع وتنفيذ برنامج البناء الصناعي وما ارتبط بذلك من زيادة عدد العمال في المشاريع الحكومية، غيّر بشكل جذري موقف الحكومة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية حيث تخلت الاوساط الحاكمة نهائياً عن فكرة منح عمال المشاريع الحكومية حق

الاضراب وتأليف النقابات التي هي حتى بإعتراف علم الاجتماع البرجوازي ليست إلا((اداة للصراع الطبقي)) لاغير.

لقد أظهرت الاوساط الحاكمة في تركيا مرة اخرى قيمة الوعود الكثيرة التي كانت تؤكد إصدار قانون العمل((في المستقبل القريب)) والتي كانوا يسرفون في تقديمها لا للرأي العام التركي فقط بل لمنظمات تمثيلية دولية أيضاً من امثال مكتب العمل التابع لعصبة الأمم.

ومع ذلك ساعدت سياسة الاوساط الحاكمة على فتح أعين جزء كبير من البروليتاريا على الاهداف الحقيقية للبرجوازية التركية.

واصل الحزب الشيوعي التركي، على الرغم من الاعتقالات الكثيرة، قيادة نضال الشعب التركي في ظروف عدم الشرعية التي كانت مفروضة عليه مرتكزاً على إسناد الواعين من العمال والفلاحين. لقد تحول الحزب الشيوعي التركي في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية الى حزب بروليتاري حقيقي كان العمال يؤلفون ٩٠٪ من اعضائه.

طرح الحزب الشيوعي التركي برنامجاً واسعاً لنضال البروليتاريا من أجل مطاليبها المباشرة وحقوقها السياسية. وفضح موقف البرجوازية الوطنية. النصفي وميلها الى التوفيق مع الاستعماريين والاستسلام لهم. وكانت الشعارات الاساسية في منهاج عمل الحزب الشيوعي التركي هي النضال ضد سياسة الصفقات مع المستعمرين ومن أجل تحالف الشعب التركي تحالفاً وثيقاً مع شغيلة الاتحاد السوفيتي وحرية النقابات الطبقية واللجان الفلاحية وحرية الكلام والنشر والاضراب والاجتماع والتنظيم وحرية نضال العمال والفلاحين، وإقرار يوم عمل من ثمان ساعات وزيادة الاجور ودفع إعانات مالية للعاطلين عن العمل واقرار تشريع عمالي حقيقي تحت أشراف الطبقة العاملة.

وجد برنامج الحزب الشيوعي صدى حياً له بين البروليتاريا التركية واثار حماس الطبقة العاملة للنضال من أجل مصالحها الحيوية وحقوقها. واستطاع الحزب الشيوعي

التركي، على الرغم من ظروف العمل اللاشرعي الصعبة جداً، ان ينظم في ١آب ١٩٣٢ مظاهرة بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة الحرب.

لقد ظلت المسألة العمالية في تركيا بعد الازمة الاقتصادية العالمية، كالسابق، واحدة من أهم مشاكل السياسة الداخلية التي لم تعد البرجوازية الوطنية والملاكون يستطيعون تجاهلها.





الفصـل الرابـع

السياستان الداخليـة والخارجيـة عشيـة الحـرب العالميـة الثانيـة (١٩٣٣ ـ ١٩٣٩)



الوضع الاقتصادي واتجاه السياسة الداخلية للاوساط الحاكمة في تركيا

تشمل المرحلة الجديدة من التطور الاجتماعي والاقتصادي في تركيا الجمهورية فترة مهمة حلت بعد الازمة الاقتصادية العالمية وإنتهت مع بداية الحرب العالمية الثانية.

لقد كان الوضع السياسي الداخلي والوضع الخارجي يفرض على الاوساط الحاكمة في تركيا بشدة ضرورة إتخاذ إجراءات عاجلة لإعادة بناء الاقتصاد الوطني وقيادته.

إن شعار مصطفى كمال القائل((لا إستقلال بدون صناعة)) أصبح شعاراً لسياسة الاوساط الحاكمة التركية الاقتصادية في سنوات ماقبل الحرب.

لقد تضمن برنامج التطوير الاقتصادي لتركيا(الخطة الخمسية الاولى)الذي اقرته الحكومة في كانون الثاني ١٩٣٤، بناء مشاريع لقطاع الدولة في المقام الاولى هي: مصانع للنسيج ومجمع معدني ومعامل للسكر والورق والزجاج ومعمل للمواد الكيمياوية وغير ذلك من المشاريع.

لقد خصص لتنفيذ هذا البرنامج(٤٥) مليون ليرة، ٥٠٪ منها خصصت لصناعة النسيج و٢٣٪ للصناعة المعدنية و١١٪ لصناعة السيللوز والورق و٨٪ للصناعة الكيمياوية و٥٪ لصناعة الزجاج والخزف والباقي لإعداد الكوادر وغيرها.

أكد وزير الاقتصاد ج. يايار في تصريح لمثلي الصحافة الاجنبية والتركية على إعتبارين اجبرا الحكومة التركية على البدء بتنفيذ الخطة الخمسية الاولى هما تعزيز الدفاع عن البلد وخلق سوق ثابت لمصادر الخامات الوطنية لقد فوض سومر بنك بقيادة بناء المشاريع الصناعية وإستغلالها لاحقاً، قيادة مباشرة، كما شارك البنك الزراعي وبنك العمل بعض المشاركة في تنفيذ الخطة الخمسية، واسست الحكومة في ١٩٣٥ ايتيبنك لتطوير صناعة التعدين وانشاء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية.

حصلت في سير تنفيذ برنامج التطوير الاقتصادي للبلد بعض التطورات في بناء مشاريع النسيج، ففي ١٩٣٥ ـ ١٩٣٨، وبفضل القروض المتمازة التي منحها الاتحاد السوفيتي لتركيا ومشاركة الاختصاصيين السوفيت بني مجمعان كبيران للنسيج في قيصرية ونازلي فضلاً عن مصانع للنسيج ايضاً في ارگلى وملاطية، وجرى تحديث مصنع باكركيو، وشغلت بعض المصانع الخاصة الصغيرة. وسمح ذلك كله بسد ٨٠٪ من حاجة البلد الى النسيج القطني(١٢٠ مليون متر).

كانت الصناعة الغذائية تمثل مكاناً مهماً في اقتصاد تركيا، وقد ازداد انتاج السكر بشكل ملحوظ، فقد انتجت المعامل القائمة في البولو واوشاك واسكي شهر وتورخال في ١٩٣٤ مايقرب من(٥٩) ألف طن من السكر وفي ١٩٣٦ـ(٦٦) ألف طن وقد اثرت زيادة انتاج السكر على تطور صناعة الخمور وتقطير الكحول. وتطورت في هذه السنوات ايضاً فروع اخرى من الصناعة الغذائية مثل الطحن والتعليب وصناعة الألبان.

بدأت بالعمل في ازمت في ١٩٣٦ معامل للورق قدرتها ٢٤ ألف طن من الورق في السنة، الامر الذي سد حاجة البلد بدرجة ملحوظة. وفي ١٩٣٧ بدأ بالانتاج في گيمليك مصنع الحرير الصناعي الذي سد الحاجة الداخلية بشكل كامل. تطورت بعض الشيء أيضاً صناعة الزجاج والخزف والصناعة الكيمياوية وصناعة السمنت.

زادت تركيا من انتاج الفحم الحجري في المرحلة التي انتهجت فيها السياسة الاتاتية، فلقد زادت كمية الفحم المستخرج من حوض زونگلداغ من(١/٥) مليون طن تقريباً في ١٩٣٠ الى مايقرب من(٣٠) مليون طن في ١٩٣٦. وكان البلد يستهلك الفحم التركي فقط. وكانت الدولة في تلك المرحلة مستمرة بافتكاك المناجم من الاجانب.

في اواخر ١٩٣٦ عقدت الحكومة التركية مع شركة"براسيت" الانجليزية اتفاقية لبناء مجمع للمعادن في قره بيوك، وقد بدأت المرحلة الاولى من هذا المجمع بالعمل قبل بداية الحرب العالمية الثانية بقليل. وفي هذه المرحلة جرى تجديد المعامل الحربية القديمة، وانشأت عدة معامل حربية جديدة منها معمل للاقنعة الواقية من الغازات ومعمل

لإنتاج حامض الكبريتيك ومصنع للانتروغلسرين ومعامل للبارود وغيرها. كذلك كانت تصنع في تركيا اسلحة نارية(بنادق ورشاشات ومسدسات) ومدافع من العيار المتوسط وذخيرة.

ومن المشاريع الضخمة في هذه المرحلة، معامل تصليح القاطرات والعربات في سيواس وبعض ورشات تصليح السفن والاحواض في إسطنبول وإزمير.

لقد تركز الاهتمام، كما كان الحال في السابق، على بناء السكك الحديد. فإذا ماكانت الدولة في ١٩٢٤ (١٧٣٤) كيلومتراً ويمتلك الاجانب (٢٣٥٢) كيلومتراً من السكك الحديد، فإنها اي الدولة اصبح في ١٩٣٣ـ ١٩٣٤ تُشَغل (نتيجة لإفتكاك السكك الحديد من الرأسمال الاجنبي او بناء سكك جديدة) مايقرب من (٤)آلاف كيلومتر زادت في ١٩٣٦ـ ١٩٣٧ فأصبحت(٦٣٤٠) كيلومتراً ولم يبق تحت ادارة الشركات الاجنبية في هذه المرحلة من السكك الحديد سوى(٥٠٩) كيلومترات.

ساعدت التدابير التي اتخذتها الحكومة التركية في مجال تطوير الاسطول البحري التجاري الوطني(اعفاء السفن التي يجري الحصول عليها من الخارج ويسجل تحت العلم الوطني من الرسوم الگمرگيه و"قانون الموانيء" وتأسيس شركات موانيء تركية ومواصلة افتكاك المشاريع الخدمية في الموانيء من الاجانب ومااشبه) على توسع الاسطول التجاري البحري الحكومي والخاص. ولكنها ادت ايضاً الى توتر العلاقات بين شركات الملاحه الحكومية والخاصة ولأجل تعزز دور الأسطول الحكومي قامت الحكومة التركية في ١٩٣٤ بشراء السفن من الشركة الوطنية الخاصة"توركي انونيم شركتي"، كما اشترت من المانيا بضعة سفن جديدة، الامر الذي زاد لدرجة لايستهان بها من الوزن النوعي للنقل البحري الحكومي، فقد بلغت الحمولة التي تعود للدولة في ١٩٣٩ ـ(٢٠٠) ألف طن أي ثلثي مجموع حمولة الاسطول التجاري التركي.

وانشأت الحكومة في ١٩٣٦ ادارة الموانىء والاحواض، واسست في ١٩٣٧ البنك البحري(برأسمال قدره ٥٠مليون ليرة). وكان على هاتين المؤسستين ان تنظماً عملية انشاء معامل لبناء السفن وتصليحها وقيادة المشاريع البحرية الخاصة والحكومية.

وفي ١٩٣٨ اتخذت الحكومة اجراءات للسيطرة على النقل والملاحة الخارجيين، فقد اسست شركة((سوسيتي شيليب))المختلطة التي شارك فيها، بحصص متساوية، البنك البحري وايتيبنك وبنك العمل، وكان ذلك يعني ان كبار مالكي السفن الاتراك اصبحت لهم، من خلال بنك العمل، امكانية المشاركة في استقلال نقل البضائع البحري مستخدمين القنوات الحكومية.

اولت الحكومة التركية اهتماماً خاصاً ايضاً للنقل الجوي الحكومي فقد تأسست في ١٩٣٣ ادارة حكومية للخطوط الجويه في تركيا أشترت عددا من طائرات الركاب وافتتحت في تلك السنة نفسها اول خط للطيران هو خط انقره ـ اسكي شهر ـ اسطنبول، كما وافتتحت في السنة التالية(١٩٣٤) خط انقرة ـ قيصرية ـ دياربكر ـ .

حصلت ادارة الخطوط الجوية الحكومية في ١٩٣٦ على مجموعة جديدة من الطائرات وانشأت مطارات في اطنة وإزمير وافتتحت اول خط وطني خارجي. وقد كان يوجد في تركيا في ١٩٣٩ ـ(١٢) مطاراً و(٥٢) طائرة مدنية تعود للدولة.

كان تنفيذ برنامج التطوير الاقتصادي لتركيا يتطلب تعبئة كبيرة للجهود والموارد. وقد ادت هذه التعبئة الى انشاء فروع صناعية جديدة وتوسيع الفروع القديمة، الامر الذي قلل لدرجة لا يستهان بها من إعتماد البلد على الاسواق الخارجية.

ومن الملاحظ ان وتائر نمو الصناعة والنقل كانت تسبق وتائر نمو الزراعة بدرجة ملحوظة. وقد ادى ذلك الى تغيير في بنية الاقتصاد اي الى زيادة الوزن النوعي للصناعة في الدخل الوطني والى تحول تركيا في الحساب النهائي، من بلد زراعي متأخر الى بلد زراعي ـ صناعي.

ادت السياسة الاتاتية الى زيادة عدد العمال، فقد كان يشتغل في الصناعة وفي المشاريع نصف الحرفية، حسب معطيات احصاء ١٩٣٥، اكثر من(٦٥٦) ألف شخص أي اكثر بمرتين ونصف من عددهم في ١٩٢٧. وازداد بدرجة لا يستهان بها عدد البروليتاريا الصناعية، ففي ١٩٢٧ كان يعمل في المشاريع التي يبلغ عدد عمالها ١٠ عمال فاكثر، اكثر من ١٨٠ ألف شخص. وتشير بعض الاحصاءات الى ان عدد البروليتاريا وصل حتى عام ١٩٣٩ الى اكثر من(٨٠٠) ألف شخص. لقد قامت في تركيا في المدة موضوع البحث مشاريع مختلفة تضم عدداً لا يستهان به من العمال، ففي قيصرية مثلاً كان عدد المشتغلين في مجموع النسيج(٥٥٠٠) عامل وفي نازلي(٢٥٠٠) عامل وفي ارگلى ٢٢٠٠ عامل وفي بكركيو(١٣٠٠) عامل.

وساعد انشاء الشركات الحكومية وتركيز الارض في ضياع واسعة للملاكين ومزارع لأغنياء الفلاحين، على تنامي البروليتاريا الزراعية.

وكان سهل اطنه ـ مرسين الذي يزرع فيه محصول تصديري مهم لإقتصاد تركيا هو القطن، اكثر المناطق التي يتركز فيها العمال الزراعيون.

وادى استخدام التقنية الحديثة في مزارع الدولة والضياع الخاصة الكبيرة الى حدوث تطورات محددة في بنية البروليتاريا الزراعية حيث ظهرت كوادر الميكانيكيين الذين وصل عددهم الى (١٠) ألاف.

لا تورد الاحصاءات الرسمية معطيات عن عدد العمال الزراعيين، ومع ذلك تشير حسابات المؤلف التركي خ. كوليجيم الى ان عدد العمال الزراعيين وصل في بداية الثلاثينيات الى مايقرب من(٢٥٠) ألف.

لقد كانت سياسة الاوساط الحاكمة في تركيا موجهة نحو اسناد وتشجيع تطور الزراعة بالطريق الرأسمالي ولكنها لم تقترن باصلاح زراعي جذري يمكن ان يخلص الفلاحين من الاستعباد. ولذا ظلت تسود في البلد اساليب الاستغلال شبه الاقطاعية الامر الذي

كان يعرقل تطور الاقتصاد الزراعي. لقد اقتصرت سياسة الحكومة في الميدان الزراعي على اجراءات نصفية من حيث الجوهر.

اقر المجلس في كانون الاول ١٩٣٤ بعض التعديلات على قانون حماية الحنطة الذي صدر في ٣٠ آيار من تلك السنة. ولم تتضمن هذه التعديلات إلا قواعد اكثر صرامة لتطبيق القانون حيث ظل لا يستفيد من هذا القانون الا الموسرون الذين كانوا يحصلون على الحنطة بأسعار واطئة ويبيعونها الى المؤسسات الحكومية باسعار عالية.

اولت الاوساط الحاكمة عند تطبيق السياسة الزراعية اهمية كبيرة للبنك الزراعي الذي وسع من نشاطه التسليفي للافراد والمشاريع والجمعيات بضمانة ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة. وينبغي ايضاً ان ننظر الى قانون التعاونيات الذي دخل حيز التنفيذ في تشرين الاول ١٩٣٥، على انه مرتبط بشكل وثيق مع نشاط البنك الزراعي. لقد اظهرت خمس سنوات من عمل التعاونيات ضرورة إعادة النظر بعدد من موضوعات نظام تلك المؤسسات.

لقد سمح القانون الجديد بتأسيس تعاونيات تسليف زراعية دون تحديد لإعضائها واقر مبدأ التكامل والتضامن . وانيطت قيادة التعاونيات بوزارة الاقتصاد التي كانت تحدد بالاشتراك مع البنك الزراعي مقدار القروض والفائدة التي تؤخذ عليها.

ويظهر من الدراسة التفصيلية لهذا القانون ان انشاء التعاونيات الجديدة كان يهدف ايضاً الى إسناد أغنياء الفلاحين، ذلك ان الفلاح التركي الضعيف المساهم في التعاونية لم يكن يستطيع الحصول إلا على قرض صغير، وفضلاً عن ذلك كان الفلاح الذي لا يوفي دينه في الوقت المحدد يقع في تبعية استعبادية للتعاونية حيث تتعرض ملكيته المنقولة وغير المنقولة للحجز وإذا لم يكف ذلك لتسديد الدين فإن ملكية كفيله تتعرض للمصير نفسه.

لقد تم قانون تعاونيات البيع في حقيقة الامر، قانون تعاونيات التسليف وكان يكفي ان يكون هناك عشرة أعضاء لكي يكون بالامكان تأسيس تعاونية للبيع. ولم يكن بالامكان وجود اكثر من تعاونية واحدة في المكان الواحد لبيع أي من الحاصلات.

كان على تعاونيات البيع الزراعية ان تجد امكانات ثابتة لبيع منتجات المشتركين فيها (ولم يكن الامر، في بعض الحالات، يقتصر على هؤلاء فقط) باعلى مايكون من الاسعار في السوق الداخلي والعالمي على السواء. وعليها في حالات الضرورة ان تعالج حاصلات المشاركين فيها من أجل أن تجعلها في حالة صالحة للبيع وأن تتحقق من كون حاصلات المشاركين مطابقة للمنافسة الوطنية وان تشتري ادوات العمل والآلات... الخ باسعار واطئة وتوزعها على المشاركين فيها.

كان الرأسمال الاساس لتعاونيات البيع يتألف من اشتراكات المساهمين. وكلما كانت الحاصلات التي يقدمها المساهم للبيع اكثر كلما كان اشتراكه اعلى، علماً بان الحد الاعلى للاشتراك حدد بـ(٥٠٠) ليرة وكان على أعضاء التعاونية، ان يظلوا في التعاونية لمدة عشر سنوات، بإستثناء حالات خاصة حددها القانون. لم تتطور الحركة التعاونية في تركيا في سنوات ما قبل الحرب التطور الواجب، فبعض الحسابات تشير الى ان تعاونيات التسليف لم تشمل حتى ١٩٣٩ إلا ٧/٥٪ من مجموع مزارع الفلاحين. أما تعاونيات البيع فلم تكن في ١٩٣٩ تضم إلا(٤١٥٠٠) عضو وبلغ حجم تداولها(٥٣٧٦٠٠٠) ليرة.

ولم تستطع تعاونيات التسليف في الريف القضاء على الربا. كما ظهر ان الامال التي علقت على قدرة تعاونيات البيع عن تأمين البيع للمحاصيل الزراعية التركية بشكل ثابت، وانها ستساعد على تحرير البلد من التبعية للاجانب آمال خيالية. ومع ذلك فقد ساعدت التعاونيات على نمو العلاقات البرجوازية في الاقتصاد الزراعي كما إنها اصبحت واحداً من عناصر تنفيذ سياسة الاوساط الحاكمة في الريف.

لقد تحققت بعض النجاحات في ميدان بناء منشأت الري واستصلاح الارض في المناطق الاكثر خصباً في البلد ولاسيما في اودية انهار سوسورلو وكيديزچاى ومندرس الكبير والصغير وسقاريا وايشيل ارماق وسيحان وجيمان.

وكانت نتيجة ذلك ان اكثر من(٤٠٠)ألف هكتار اصبحت في ١٩٣٩ مرتبطة بهذه الدرجة أو تلك بمنشأت الري واستصلاح الاراضي. لقد استطاعت البرجوازية الزراعية بإستغلالها القانون الذي فرض ضريبة إضافية على المناطق المروية ان تنتزع جزء من اراضي صغار ومتوسطى الملاك ارضهم وان تؤسس هناك مزارع ضخمة يستخدم فيها العمل المأجور لزراعة المحاصيل الصناعية بالدرجة الاولى.

واصلت الحكومة التركية تحديد نشاط رجال الدين الذين يملكون مساحات لايستهان بها من الارض المزروعة والبساتين والاحراش ومزارع العنب وكذلك مختلف المتلكات الخيرية المريحة، فأصدرت في اواسط الثلاثينيات قوانين وتعليمات تنظم علاقة الاوقاف بالدولة والمستأجرين وتقر لرجال الدين قواعد جديدة للتصرف بالملكية.

لقد كانت إجراءات الدولة موجهة بالدرجة الاولى نحو مصادرة الاراضي البور وقليلة الاستعمال وزراعتها وإعطائها ملكاً خاصاً. وفي نفس الوقت لم يكن التشريع التركي يعيق نشاط الاوقاف الاقتصادي علماً بان اراضي الاوقاف لم تكن تطبق فيها الادارة شبه الاقطاعية للاقتصاد فقط بل كان يطبق فيها ايضاً النظام الذي تتميز فيه التشكيلة الرأسمالية مع إستخدام التكنيك والعمل المأجور. ويمكن الحكم على نشاطها من المعطيات الاتية:ـ بلغ دخل ادارة الاوقاف الرئيسة(٣٨٤٧٠٠٠) ليرة في ١٩٢٩ و(٢٩١٥٦٠٠) ليرة في ١٩٣٨. وكانت الاوقاف في ١٩٢٩ تمتلك(١٥)ألف وحدة ملكية غير منقولة وأكثر من(٢٠) الف وحدة في ١٩٣٨. وكان بعض هذه الوحدات غير المنقولة عبارة عن معامل ومصانع وفنادق وغيرها. وفي ١٩٣٨ كانت الاوقاف تمتلك(٥٥٠) ألف شجرة زيتون.

لقد ابدت سياسة الحكومة التركية الزراعية تأثيراً على القوى المنتجة في الريف. فقد حصلت حتى بداية الحرب العالمية الثانية تطورات كبيرة في مساحات الارض المشغولة وفي طبيعة المحاصيل المزروعة أيضاً. فإذا ماكان عدد السكان في البلد قد إزداد في ست سنوات(١٩٣٤ ـ ١٩٣٩) بمقدار ١٣٪ فإن الاراضي التي تزرع حبوباً وخضروات ومحاصيل صناعية قد إزدادت بالمقارنة مع السنوات الخمس السابقة. بمقدار ٣٨/٨٪ وإزداد المعدل السنوي لمحاصيل الحبوب بمقدار ٤٧٪ . وإزداد المحاصيل بالنسبة للفرد الواحد من السكان من(٣٢٠) كيلوغراماً الى(٣٨٧) كيلوغراماً.

فكانت قد بدأت بالعمل في تركيا حتى ١٩٣٩ مشاريع لتصنيع الخامات الزراعية منها مطاحن للطحين ومعاصر للزيت ومصانع للجعه ومعامل لحلج الاقطان ومصانع للتبغ ومصانع لإنتاج الافيون وغير ذلك من المشاريع.

وحصلت تغييرات جوهرية في ميدان تربية الحيوانات ايضاً. وقد انعكس ذلك بالدرجه الأولى في الزيادة السريعه في رؤوس الماشيه التي بلغت في ١٩٣٩ ـ(٥٤٦٠٠٠٠٠) (بما في ذلك ٤١٧٠٠٠٠٠) من رؤوس الغنم) أي ان عددها إزداد بالمقارنة مع ١٩٣٣ بنسبة ٨٠٪ . وقد إقترنت زيادة رؤوس الماشية بتوسيع السوق الداخلي والعلاقات البضائعية ـ النقدية.

كان انشاء صناعة لمعالجة المنتجات الحيوانية عاملاًذا دلالة كبيرة في تطور الرأسمالية في المناطق الزراعية في تركيا، فقد انشأت في قارص وارضروم وارزنجان وطرابزون معامل لإنتاج الزبد والجبن ومصانع للنسيج الصوفي في أنقرة وازميرومعامل للجلود في اسطنبول وقارص... الخ.

اتخذت الحكومة التركية من إجراءات الحماية لتطوير هذه الفروع الصناعية، ففي تموز ١٩٣٧ مثلاً زادت من ضرائب الاستيراد على المنتجات الصوفية والجلدية، الامر الذي زاد من القدرة التنافسية لبضائع الانتاج المحلي في السوق الداخلي. وفي الوقت نفسه حصلت في ١٩٣٣ـ ١٩٣٩ زيادة حادة في تصدير المنتجات الحيوانية(الجلود والصوف)

وتقليص في تصدير الماشية الحية. فإذا ما كان عدد رؤوس الماشية الحية الذي صدر في ١٩٣٣ يقرب من(٩٠٠)ألف رأس فان هذا العدد بلغ في ١٩٣٩ ـ (٣٢٣٥٠٠) فقط.

وعلى ذلك فان تربية الحيوانات في تركيا كانت عشية الحرب العالمية الثانية ذات طابع تجاري الى حد كبير.

وينبغي ان نشير ان عملية افلاس الفلاحين في ميدان تربية الحيوانات حصلت بشكل اسرع منها في الزراعة. ان ذلك يفسر لدرجة كبيرة بان ماشية الفقراء ومتوسطي الحال كانت تخضع للاحصاء الدقيق في الوقت الذي كان فيه كبار مربي الحيوانات يمتلكون امكانات كبيرة لتقليل اعداد رؤوس ماشيتهم الخاضعة للضريبة كانوا يتمتعون بالامتيازات الحكومية على نطاق واسع. وفضلاً عن ذلك كانت ماشية صغار المالكين متأخرة في نوعيتها لدرجة ملحوظة عن ماشية كبار المالكين.

ان ذلك كله كان يدل على أن تركيا عشية الحرب العالمية الثانية تشهد عملية نشطة للتركيز الرأسمالي في الزراعة وتربية الحيوان فازداد الانتاج الزراعي وتطورت فروع الصناعة التي تعالج الخامات الزراعية. واقترنت هذه العملية بتفاقم التناقضات الرأسمالية وافلاس سكان الريف وتحولهم الى بروليتاريا.

وعلى الرغم من تدخل الدولة الفعال نسبياً في شؤون الاقتصاد الزراعي وحصول بعض التقدم في تطوره فان الصناعة والنقل حقق و في وتائر النمو نجاحات اكبر مما تحقق في الاقتصاد الزراعي.

شجعت النجاحات الملموسة التي حققتها الخطة الخمسية الاولى دعاة تطوير القطاع الحكومي، فوضعت وزارة الاقتصاد في ١٩٣٦ الخطة الخمسية الثانية التي صادق عليها المؤتمر الاقتصادي في انقرة . وقد شملت هذه الخطة جميع فروع اقتصاد البلد المهمة تقريباً(تقرر فيها بناء اكثر من ١٠٠ معمل ومصنع)، وكانت تزيد في مقدار رأس المال المخصص لها(١٠٨ مليون ليرة) على الخطة الخمسية الاولى بثلاث مرات تقريباً.

ومع ذلك جابه مشروع الخطة معارضة جدية من بعض اوساط الطبقات الحاكمة حيث استطاع قسم لا يستهان به من البرجوازية التركية الفتية التي اشتد ساعدها في سنوات الاستقلال والكومبرادوريون ان يجمعوا اغلبية في الحكومة ويؤجلوا مشروع الخطة الخمسية الثانية مستغلين مرض الرئيس كمال اتاتورك الشديد.

ان تفوق الداعين لاجتذاب الرأسمال الاجنبي، في الحكومة وحزب الشعب الجمهوري، رغم ان هذه الدعوة كانت محاطة بشروط محددة بعض الشيء، ادى الى تغير جوهري في سياسة تركيا الاقتصادية عشية الحرب العالمية الثانية.

فاولاً اشتد تغلغل المصالح الرأسمالية الخاصة في القطاع الحكومي. فالبرجوازية التركية القريبة من الحكومة وبعض اعضاء الحكومه المرتبطين عادة ارتباطاً وثيقاً بالاحتكارات الاجنبية كانوا يستثمرون رؤوس اموالهم مع الدولة في هذا الفرع او ذاك من فروع الاقتصاد ، فكانوا بذلك يستغلون جهاز الدولة مصدراً للربح الرأسمالي الخاص. ونتيجة لهذه السياسة أخذت البرجوازية الوطنية الكبيرة المرتبطة بالرأسمال الاجنبي تنمو في البلد بسرعة نسبياً في سنوات ماقبل الحرب.

انيط دور المنظم السياسي للطبقات والمجموعات المختلفة من البرجوازية الوطنية في تركيا بحزب الشعب الجمهوري. وقد ظل هذا الحزب بعد القضاء على المعارضة اليمنية وإتخاذ اجراءات شديدة ضد المنظمات التقدمية، المنظمة السياسية الوحيدة عملياً في البلد. لقد كان حزب الشعب الجمهوري يتطلع الى دور المعبر الوحيد عن مصالح جميع الطبقات في المجتمع التركي، فقد اعلن رئيس الوزراء عصمت اينونو في خطاب له في المجلس الوطني التركي الكبير في ١٩٣٤ يقول: ((لقد تجاوز حزب الشعب الجمهوري الان حدود الحزب السياسي الضيقة وتحول الى أكبر منظمة اجتماعية وطنية تفتح ذراعيها لجميع المواطنين))

وكانت للمؤتمر الرابع لحزب الشعب الجمهوري الذي عقد في ١٩٣٥ اهمية كبيرة في حياة البلد السياسية، فقد أقر هذا المؤتمر منهاجاً جديداً كان يعني مواصلة تعزيز

دكتاتورية البرجوازية الوطنية حيث اكد على ضرورة الحفاظ على نظام الحزب الواحد في تركيا. لقد كان منهاج حزب الشعب الجمهوري، حسب ما يصرح به واضعوه بعكس مصالح ووجهات نظر جميع مواطني المجتمع التركي((دون تميز بين الجماعات أو الطبقات أو الاجناس))

لقد ظهر في المؤتمر الرابع لحزب الشعب الجمهوري بشكل واضح عداء الحزب للحركة العمالية فقد انكر على العامل حق الاضراب، كما انه فسر مفهوم الديموقراطية تفسيراً خاصاً عبر عنه السكرتير العام الحزب الشعب الجمهوري رجب بكر حين صرح قائلاً((ان الديموقراطية التركية ليست مقلّدة، ان هدفها هو المحافظة على الوحدة الوطنية بالقوة))

وواصل قياديو حزب الشعب الجمهوري استخدام القومية سلاحاً ايدولوجياً وعملوا باصرار على البرهنة على عدم وجود طبقات متعادية في تركيا مستندين في ذلك الى ظروف البلد الخاصة.

اتخذت بعد المؤتمر تدابير تشير الى تدخل حزب الشعب الجمهوري تدخلاً مباشراً في حياة الدولة والى خضوع جهاز الدولة خضوعاً صريحاً لمصالحه، فلقد قضت هذه التدابير بان يكون السكرتير العام لحزب الشعب الجمهوري وزيراً للداخلية في الوقت نفسه وان يكون رؤوساء منظمات الحزب في الولايات ولاة لتلك الولايات.

ادى اندماج الوظائف الحزبية مع وظائف الدولة بهذا الشكل الى حدوث بلبلة في عمل المنظمات الحزبية وجهاز الدولة. وقد نوقشت هذه المسألة خصيصاً في المؤتمر الخامس لحزب الشعب الجمهوري في ١٩٣٩ فقرر المؤتمر التخلي عن الجمع بين منصبي وزير الداخلية والسكرتير العام للحزب في شخص واحد وكذلك الامر بالنسبة لمنصب الوالي ورئيس الفرع المحلي للحزب. وجاء في قرار الحزب بهذا الشأن ان تجربة ثلاث سنوات من هذا الدمج((لم تؤد الى فائدة)).

ومن الطريف ان نلاحظ ان المؤتمر الخامس قرر انشاء((جماعة مستقلة)) داخل الحزب. وقد برر هذا القرار في الاوساط القيادية لحزب الشعب الجمهوري بالسعي لتجنب((شيوع البيروقراطية في الجهاز الحزبي))

في ١٩٣٧ طرح(١٥٣) نائباً يرأسهم عصمت اينونو على المجلس الوطني التركي الكبير للمناقشة، لائحة قانون لتعديل الدستور. ويكمن جوهر التعديل المقترح الذي اقره المجلس في ان تجد مبادىء الحزب انعكاساً لها في الدستور ايضاً. وهكذا أصبحت((السهام الستة)) التي كانت اساساً لمنهاج حزب الشعب الجمهوري مبادىء حكومية رسمياً حيث نصت المادة الثانية من الدستور على ان الجمهورية التركية هي جمهورية قومية شعبية اتاتية علمانية ثورية.

توسعت الدعاية القومية لدرجة كبيرة وادخلت القومية في العلم والثقافة، وكانت((بيوت الشعب)) التي كان يقودها اكثر أعضاء حزب الشعب الجمهوري نشاطاً تقوم بالرعاية القومية الى جانب عملها الثقافي والتنويري. وكان هناك في تركيا في ١٩٣٤ ـ (٨٠) بيتاً منها وفي ١٩٣٧ كانت مكتبات هذه البيوت تضم مايقرب من(١٣٠) ألف كتاب وقد جاء في احد الكراسات الشعبية التي اصدرتها((بيوت الشعب)) النص الآتي بالحرف الواحد: ((انتشرت الامة التركية في اربع اتجاهات من موطنها الاصلي في اسيا قبل ما لايقل عن عشرات الألوف من السنين وعلمت البشرية كلها الانتقال من العصر الحجري الى العصر النحاسي. لقد انشا الاتراك اول مدينة والذين كتبوا اول كتابة كانوا اتراكاً..... لقد وضعت الامة التركية اسس المعارف الرئيسة في العالم المعاصر. والى أي زاوية من زوايا العالم يذهب المرء يمكنه ان يجد اثار الامة التركية))

لقد خلقت الرعاية القومية المتطرفة هذه ارضية دائمة للاعمال الشوفينية التي كانت السلطات المحلية تقوم بها ضد السكان غير الاتراك.

في ربيع ١٩٣٤ بدأت عملية هروب جماعي للمواطنين الاتراك اليهود من مختلف مناطق فراقيا الشرقية الى اسطنبول بسبب تفشي اللاسامية، وكان لهذه الاحداث صدى واسعاً الى درجة كان عصمت اينونو منها مضطراً لان يعلن عنها في خطاب له في المجلس الوطني التركي الكبير مؤكداً بان المسؤولين عن تنظيم الاعمال المعادية للسامية قد اعتقلوا.

واقر المجلس في حزيران ١٩٣٤ قانون الاسكان، وكان هذا القانون من الناحية الرسمية يخص الاتراك المهاجرين ولكنه كان في حقيقة الامر موجهاً ضد الاقليات القومية ولاسيما الاكراد.

نصت المادة الاولى من القانون على ان الحكومة تمنح وزارة الداخلية، بموجب برنامج معد سلفاً، الحق في((تصحيح)) مكان سكن الشعوب في البلد تبعاً لـ((تعلقها)) بالثقافة التركية.

وبموجب الخارطة التي وضعتها وزارة الداخلية وصادقت عليها الحكومة قسمت اراضي تركيا الى ثلاث مناطق(المادة ٢) هي : ١ـ المناطق التي يجب ان يتركز فيها السكان ذوو الثقافة التركية ٢ـ الاراضي المخصصة لاسكان النازحين الذين يتوجب ضمهم الى الثقافة التركية ٣ـ المناطق التي ((تتطلب احلاءً تاماً ويمنع فيها السكن والتنقل لاسباب صحية واقتصادية وثقافية وسياسية وعسكرية او لدواعي المحافظة على النظام)). وهذه المناطق الاخيرة كان يقطنها الاكراد بالدرجة الاولى ولهذا فان الحديث كان يجري عن اخلائهم بشكل تام.

في صيف ١٩٣٤ تسلم سكان العديد من المناطق الكردية وبالاخص سكان بوختان امراً بالاستعداد للاخلاء ولكن اغلبيتهم لم يكونوا يرغبون في ترك مواطنهم فذهبوا الى الجبال.

وفي ١٩٣٥ بدأت الحكومة تجري في المناطق التي يقطنها الاكراد ما يسمى بالاصلاح الضريبي. وإذا أخذ بنظر الاعتبار ان سكان درسيم لم يكونوا يدفعون ضرائب تقريباً

فان تطبيق هذا(الاصلاح) كان يعني في واقع الامر فرض الضرائب على سكان لم يكونوا يدفعونها في السابق. ولهذا فمن الطبيعي ان لا يفشل (الاصلاح) في تهدئة سكان المنطقة فقط بل انه اصبح واحداً من الاسباب الاساسية لانتفاضة ١٩٣٧.

كذلك اثارت مصادرة الاراضي العائدة للقبائل والتي كانت فعلياً تحت تصرف فلاحي درسيم منذ وقت طويل، وإعطاء هذه الاراضي الى النازحين الاتراك واغنياء الفلاحين في المنطقة، استياءً جدياً بين الاكراد. لقد جابهت محاولة فرض الضرائب واخذ الارض من القبائل مقاومة شديدة من الاكراد لدرجة جعلت الادارة التركية تحجم عن تنفيذ خططها.

في ١٩٣٧ فشلت محاولة السلطات التركية الثانية لاجراء((الاصلاح))، عند ذلك لجأت الحكومة الى العنف، فكان ذلك سبباً لانتفاض الاكراد علناً. وعلى الرغم من مقاومة الاكراد البائسة اخمدت الانتفاضة.

ظلت الاحكام العرفية كالسابق قائمة في الولايات الشرقية من البلد وظلت كلها بيد الادارة العسكرية. وفي الوقت نفسه بدأت الحكومة التركية مرة اخرى بتهجير القبائل الكردية غير الموثوق بها الى الولايات الوسطى والغربية.

ومن بين الاجراءات الاخرى الموجهة نحو تعزيز السلطة الادارية والرقابة البوليسية يستحق الاشارة قانون ٩تموز ١٩٣٤ الخاص بالمواطنة وقانون ٧تموز ١٩٣٨ الخاص بتنقلات المواطنين الاتراك والاجانب.

وكان اجراء احصاء للسكان [*] واقرار قانون ٢٨ حزيران ١٩٣٤ الخاص بالألقاب اجراءين مهمين في ميداني الادارة والاقتصاد الوطني. فاعتماد الالقاب سهل الاعمال الكتابية والمراسلات وقضى على اللبس الذي يحصل بسبب تشابه الاسماء. وقد حصل مصطفى كمال بقانون خاص من المجلس الوطني التركي الكبير على لقب اتاتورك اي ابو الاتراك.

[*] نشرت نتائج الاحصاء في ١٩٣٥

ساعدت قوانين التنظيم الاداري والاقليمي على مركزة السلطة وتقوية الرقابة المحلية. وتقرر في كانون الثاني ١٩٣٦ استحداث خمس ولايات جديدة في شرق الاناضول هي: تشوروخ وحكياري وبتليس وبنطيول وتونجيلي، اضيفت اليها في ١٩٣٩ ولاية هتاي(بعد ان انضم سنجق الاسكندرونة الى تركيا).

اجريت في كانون الاول ١٩٣٤ تعديلات على قانون الولايات لسنة ١٩٢٦ بهدف تعزيز السلطة المحليه اذ اصبح ينتخب في كل ولاية مجلس اداري ووسعت بشكل جوهري صلاحيات البلديات في ميدان النشاط الاقتصادي، من ذلك مثلاً ان قانون نزع الملكية الذي شرع في حزيرن ١٩٣٤ سمح للبلدية ان تصادر، عند الضرورة، لصالح المدينة الملكية غير المنقولة. وكان اصلاح نظام الانتخاب خطوة مهمة على طريق تحسين جهاز الدولة، ففي كانون الاول ١٩٣٤ اجريت، باقتراح قدمته مجموعة من النواب تعديلات في المادتين العاشرة والحادية عشرة من الدستور، اعطت المرأة الحق في ان تشارك في الانتخاب وتُنتخب عضواً في المجلس الوطني التركي الكبير، ونتيجة لهذه التعديلات دخلت المجلس في انتخابات ١٩٣٥ ـ (١٧) امراة من مجموع اعضائه البالغ عددهم(٣٩٩) نائباً. وكان(٣٨٦) نائباً منهم قد انتخبوا عن حزب الشعب الجمهوري و(١٣) نائباً على اساس قوائم"المستقلين".

كان القانون الذي صدر في حزيران ١٩٣٥ استمراراً لسياسة الحكومة تجاه الدين. لقد كان هذا القانون يتعلق بادارة الشؤون الدينية حيث حدد بنية وطبيعة هذه الادارة واوجب ان يعين في كل ولاية أو قضاء مفتي يقوم بكل الشؤون الدينية ويخضع للادارة التي يعين رئيسها من قبل رئيس الجمهورية بترشيح من رئيس الوزراء. لقد سعت الحكومة بهذا القانون لان تفرض سيطرة فعالة على الشؤون الدينية. وقد اشتعلت في بعض المناطق انتفاضات دينية رداً على اجراءات الحكومة هذه لكن القوات الحكومية اخمدتها.

اولت الاوساط الحاكمة اهتماماً ملحوظاً للمسألة العماليةالتي اصبحت قبيل الحرب العالمية الثانية واحدة من اهم المسائل الداخلية في البلد.

اتصف نضال الطبقة العاملة في هذه الحقبة بالنزاعات الدائمة لا في مشاريع الرأسمال الخاص فقط بل في القطاع الحكومي ايضاً. لقد استمر العمال الاتراك يطالبون بالحاح باتخاذ اجراءات فعالة في كل القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي لا تحتمل التأجيل. وقد اخذت الاوساط الحاكمة في تركيا ذلك بالحسبان. واضطرت لان تباشر بوضع اسس تشريع عمالي فظهرت في ١٩٣٤ لائحة قانون عمل جديد.

وقد ناقشت الصحافة البرجوازية. بهذه المناسبة، القضية العمالية على نطاق واسع، ساعية لتهئية الرأي العام في البلد لقبول تشريع عمالي ينكر حتى حق الاضراب الشكلي وتأليف العقبات وعقد الاتفاقات الجماعية.... الخ فقد نشرت الصحافة البرجوازية سلسلة من المقالات تركز الاهتمام فيها على ((خصوصية)) ظروف عمل العمال في تركيا. فقد كتبت جريدة((مليت)) مثلاً في معرض تلميحها الى عدم جدوى منح البروليتاريا الحقوق الديموقراطية تقول: ((ان قانون العمل، الى جانب الفائدة التي يحققها للعامل، يمكن ان يسبب ضرراً كبيراً لتطور الصناعة)). ان ذلك يدل على ان البرجوازية الوطنية لم تكن عازمة على الاستجابة لاماني البروليتاريا الملحة، على حساب مصالحها.

لم تتوقف الاضرابات في مختلف المشاريع بما في ذلك المشاريع الحكومية على الرغم من اجراءات القمع والنشاط الخياني لعملاء البرجوازية الذين وضعوا على رأس((الاتحادات العمالية))، فقد اضرب في ١٩٣٤ـ ١٩٣٦عمال مناجم الرصاص في بالي ـ قرة ايدن وعمال النسيج والحمالين في اسطنبول وعمال ميناء طرابزون وعمال مناجم زونكلداغ وغير ذلك من المشاريع الصناعية. وقد قادت لجان الحزب الشيوعي التركي السري الكثير من هذه الاضرابات.

لقد اخذت الاوساط الحاكمة التركية بنظر الاعتبار الوضع العالمي الثوري الذي تكون على اعتاب الازمة الاقتصادية الجديدة والحرب العالمية فاضطرت لان تقدم بعض التنازلات للطبقة العاملة منها اقرار يوم عمل من ثمان ساعات في الكثير من المشاريع ويوم عطلة الاسبوع ومنح عدد من الامتيازات للنساء العاملات والاطفال.

ومع ذلك فان الطبقات السائدة كانت ترفض بشكل قاطع منح البروليتاريا حق الاضراب كما اقرت نظام التحكيم الاجباري واخضعت جميع المنظمات الاجتماعية في البلد لرقابتها الادارية والسياسية والايدولوجية التامة. وقدانعكست سياسة التكتكل البرجوازي ـ الملاكي الحاكم هذه في المسألة العمالية، قبل كل شيء، في القانونين اللذين شرعهما المجلس قبيل الحرب العالمية الثانية ونعني قانون العمل (١٩٣٦) وقانون الجمعيات(١٩٣٨).

لقد نظم قانون العمل لدرجة معلومة ظروف العمل في عدد من المشاريع الحكومية والخاصة الكبيرة. وفي هذا بالذات تكمن قبل كل شيء اهميته بالنسبة للبروليتاريا. ولا يمكن الا ان نأخذ بالحسبان ايضاً ان القانون اقر رسمياً يوم عمل من ثمان ساعات أي انه حدد قانونياً عدد ساعات العمل اليومي في المشاريع التركية. ان ذلك كان ايضاً خطوة الى الامام على طريق نضال البروليتاريا من اجل حقوقها الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى الرغم من البنود الرجعية الكثيرة في القانون فان البروليتاريا التركية كان بامكانها استخدامه في النضال من اجل مطاليبها اليومية، ومع ذلك فحتى علماء الاجتماع البرجوازية لم يكن بامكانهم الا ان يلاحظوا بان((القانون تجاوز بالصمت المطبق مسالة حرية تأسيس النقابات)).

لقد ادى نشاط عملاء البرجوازية في((الاتحادات العمالية)) التي كانت شيئاً وسطاً بين الجمعيات التعاونية المهنية وصناديق المساعدة المتبادلة، الى ان تبدأ هذه المنظمات بفقدان مكانتها اكثر فأكثر في اعين جماهير العمال. لقد تفشى في الكثير من الاتحادات التعسف في استغلال السلطة والدسائس وتزوير الاصوات وادخال المرشحين الذين تريدهم

الاوساط الحاكمة الى الهيئات القيادية في الاتحادات. لقد كانت مثل هذه الامور شائعة جداً في عمل((الاتحادات العمالية)) القائمة في المشاريع الصناعية ومشاريع النقل والخدمات وغيرها من المشاريع وكانت السلطات تعزز بكل السبل مختلف انواع الجمعيات التي كان تأسيسها يتواصل بموجب ((قانون الجمعيات)) الذي اصدره الاتحاديون في ١٩٠٩. وهكذا تأسست في ازمير في ١٩٣٥ منظمة موحدة هي ((جمعية عمال البحر)) بدلاً من جمعيات((صيانة العمل)) و((عمال الموانىء والسفن)) و((عمال الزوارق)) و((عمال شحن وتفريغ خشب البناء)) و((وعمال الميناء والساحل)) التي كانت موجودة في السابق.

ومن المهم في هذا الشأن انه لوحظ في ذلك الوقت تحرك من اجل توحيد الصنوف لدى البروليتاريا الزراعية ايضاً فقد اسس العمال في منطقة اورزن كيوبرو(فراقيا الشرقية) في ١٩٣٥ اتحاداً يهدف الى زيادة تأهيل العمال وابداء المساعدة وانهاء البطالة.

يضاف الى ذلك ان زيادة البروليتاريا الصناعية والتوجه نحو تعزيز((الاتحادات العمالية)) وسعي الطبقة العاملة لانشاء منظمات طبقية وهو السعي الذي اخذ يظهر بوضوح متزايد في سنوات ما قبل الحرب، كل ذلك طرح امام الاوساط الحاكمة مشكلة جديدة تتعلق بالوضع القانوني للمنظمات المهنية القديمة والتي شكلت حديثاً. لقد فرض قانون الجمعيات (شرع في ١٩٣٨) سيطرة البوليس التامة، والمكشوفة على نشاط كل المنظمات الاجتماعية، فقد نصت المادة ٢٨ منه على((ان شؤون الجمعيات وسجلاتها وحساباتها يمكن ان تخضع للتفتيش من السلطات المحلية في اي وقت)). ومنح البوليس صلاحيات غير محدودة بما في ذلك الحق في التغلغل دون عائق وفي اي وقت في المؤسسات المركزية للجمعيات، فقد جاء في المادة ٣١ من القانون قولها: ((يحضر في الاجتماعات العامة للجمعية مفوض حكومي اذا رأت السلطة المحلية ضرورة ذلك)) لقد سعت البرجوازية الوطنية لان تستخدم التشريع العادي للعمال

والمناهض للديموقراطية اداة لتعزيز سيادتها وشل نضال البروليتاريا الطبقي الذي نشط في ظروف نهوض الحركة الشيوعية والعمالية العام عشية الحرب العالمية الثانية ومع ذلك وعلى الرغم من تشديد العسف السياسي تنامي نضال البروليتاريا التركية من اجل مصالحها الطبقية.

تكررت النزاعات بين العمل ورأس المال بعد ان اصبح قانون العمل نافذاً(اواسط ١٩٣٧) حيث انضم عشرات الألوف من العمال الى حملة الاحتجاج ضد اصحاب العمل الذين كانوا يخرقون مواد القانون. وعقد في ازمير في تموز ١٩٣٨ اجتماع(٤٠) ألف شخص طالب المشتركون فيه بتطبيق قانون العمل فوراً.

وعلى الرغم من المنع الشديد قامت الاضرابات في كثير من المشاريع الصناعية والنقل فقد اضرب في ١٩٣٨ عمال اسطنبول وازمير وحوض فحم زونگلداغ وغير ذلك من المناطق الصناعية في البلد.

لقد اصبحت البروليتاريا التركية تظهر فعالية في ميدان النضال السياسي ولاسيما النضال ضد الفاشية وضد خطر قيام حرب عالمية جديدة، الى جانب مطالبها بتحسين الوضع المادي، واصبحت حركة ابداء المساعدة لاسبانيا الجمهورية واحداً من اشكال النضال الطبقي الحادة للبروليتاريا التركية، حيث الفت بمبادرة العمال في العديد من المعامل والمصانع، جماعات تضامن مع الشعب الاسباني الذي كان يناضل ببطولة ضد عصاة الجنرال فرانكو الذي كانت تسنده بشكل مكشوف حكومتا ايطاليا الفاشية والمانيا الهتلرية. واثار تضامن شغيلة تركيا مع اسبانيا المناضلة موجة جديدة من القمع فالقي في السجون الكثير من شخصيات الحركة العمالية التركية البارزين وممثلي الانتلجنسيا التقدمية. وفي صيف ١٩٣٨ حكمت محكمة عسكرية في اسطنبول على الشاعر التركي البارز ناظم حكمت مؤلف قصيدة"عند اسوار مدريد" والمناضل المتحمس من اجل قضية الطبقة العاملة والقمع الذي لا مثيل له للفاشية والرجعية بالسجن مدة طويلة.

رافق السياسة القاسية تجاه الحركة العمالية في تركيا تغلغل مكشف للرأسمال الاجنبي الذي كانت البرجوازية تحت ضغطه تنحدر زاحفة في طريق التوفيقية بالتوافق الوفيقية مع الرجعية المحلية.

لقد نمت البروليتاريا التركية وتصلبت في النضال من اجل مطاليبها اليومية ومصالحها الحيوية متهيئة لمعارك جديدة مع اعدائها الطبقيين.

السياسة الخارجية

حدد اتجاه السياسة الداخلية للحكومة التركية، الذي كان يستجيب لمصالح الطبقات أي البرجوازية الوطنية وكبار الملاكين المرتبطين بها بشكل وثيق، حدد لدرجة لا يستهان بها سياسة تركيا الخارجية عشية الحرب العالمية الثانية.

لقد ادى تعزيز المواقع السياسية والاقتصادية للبرجوازية الوطنية في داخل البلد الى زيادة دورها في ميدان التجارة الخارجية. وقد جرت عملية تعزيز مواقع البرجوازية الوطنية في التجارة الخارجية(وهو امر ساعد عليه جهاز الدولة في الكثير من الحالات) في نفس الوقت مع عملية تقارب تلك البرجوازية مع العناصر الكومبرادورية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ـ السياسي على السواء.

ومما ساعد كثيراً على تقوية العلاقات مع الرأسمال الاجنبي، بالاضافة الى تطور البرجوازية التركية، تسوية بعض القضايا السياسية والاقليمية والاقتصادية المتنازع عليها بين تركيا والدول الغربية، الامر الذي ادى الى اضعاف الضغط على تركيا في الثلاثينيات من جانب تلك الدول. وقد ابدت هذه الحقيقة بدورها تأثيراً متزايدا على السياسة الخارجية للبرجوازية الوطنية التي كانت تنحدر اكثر فاكثر في طريق التوافق مع الامبريالية بما يضر مصالح البلاد القومية.

لقد ادى وصول هتلر الى السلطة في المانيا الى توتر الوضع السياسي في اوروبا وازداد هذا التوتر نتيجة لقيام تجمعين امبرياليين هما: ((محور روما ـ برلين)) والكتلة

البريطانية الفرنسية وبسبب الصراع بينهما. واصبحت تركيا التي تقع عند ملتقى قارتي اوربا واسيا وعند تقاطع طرق مواصلات بحرية وجوية وسكك حديد مهمة جداً. تحتل مكاناً مهماً في الخطط العسكرية ـ الستراتيجية للدول الامبريالية. يضاف الى ذلك ان البلدان الغربية كانت تنظر الى تركيا على انها سوق مهمة لبيع بضائعها الصناعية الى جانب كونها مجهزاً للخامات الزراعية والستراتيجية.

وعمدت الاوساط الحاكمة التركية في مناوراتها بين المجموعتين، الى التقارب بعض الشيء مع الدول الامبريالية بما في ذلك المانيا الهتلرية.

انتهت في ٩شباط ١٩٣٤ الجهود النشطة التي بذلتها الدبلوماسية التركية طيلة سنوات عدة، لانشاء حلف سياسي اقليمي بالتوقيع في اثينا على الميثاق البلقاني الذي ضم تركيا واليونان ويوغوسلافيا ورومانيا.

لم تدخل بلغاريا والبانيا الوفاق البلقاني فالاوساط الحاكمة في بلغاريا لم تخف مطالبها الاقليمية تجاه جارتيها اليونان ورومانيا وكانت تصر على ان يؤمن لها منفذ الى بحر ايجة ويضم اليها جزء من دبروجة. اما عن البانيا فان المشاركين في الوفاق البلقاني لم يقترحوا على حكومتها الانضمام الى الميثاق خشية منهم من رد الفعل السلبي من جانب ايطاليا التي كانت تدخل البانيا في مجال نفوذها.

كان اعضاء الوفاق البلقاني يؤكدون بانهم((يلتزمون بان اياً منهم لن يلجأ، دون اعلام الاخرين، الى اي اعمال سياسية تجاه اي بلد بلقاني اخر غير موقع على هذا الميثاق، ولن يأخذوا على عاتقهم اي التزامات سياسية تجاه اي بلد بلقاني دون الاتفاق مع الاقطار المتعاقدة الاخرى)).

لقد احتوى البروتوكول السري الذي الحق بالمعاهدة تحفظاً مفاده ان ضمان الحدود في البلقان يسري فقط عند العدوان من جانب اية دولة بلقانية وكان احد الاسباب التي ادت الى انشاء الوفاق البلقاني، التهديد الحقيقي من جانب ايطاليا الفاشية التي كانت سياستها التوسعية في منطقة البحر المتوسط والبلقان تبعث الخوف وعدم الثقة لدى

قادة كل الدول البلقانية. يضاف الى ذلك ان الوفاق البلقاني، كما اعترف المؤرخ التركي المختص بالسياسته الدولية الاستاذ أ. ش. اسمر، كان في حقيقة الامر عبارة عن((حلف عسكري عقد ضد بلغاريا)).

اولى الساسة الاتراك وعلى رأسهم كمال اتاتورك اهتماماً كبيراً لمسائل الوفاق البلقاني. وسعت الدبلوماسية التركية، الى جانب الهدف المشترك، وهو المحافظة على الوضع القائم في البلقان، الى تعزيز وضع تركيا القيادي ضمن الميثاق البلقاني فتمكن بذلك لا ان ترفع من هيبة تركيا الدولية فقط بل وتحصل ايضاً على امكانية المشاركة في تقرير مصير شبه جزيرة البلقان.

لقد ربط الميثاق البلقاني تركيا، من خلال رومانيا ويوغوسلافيا بنظام الوفاق الصغير ـــ اداة السياسة الفرنسية في البلقان. وتبعاً لذلك اخذ يظهر في السياسة الخارجية التركية بشكل متزايد الوضوح اتجاه نحو التقارب مع الدول الغربية ولاسيما فرنسا.

ومع ذلك فان سعي الدبلوماسية التركية لتحويل الوفاق البلقاني الى عامل مهم في السياسة الاوربية كان مصيره، في الحساب النهائي الفشل. كانت ايطاليا الفاشيه والمانيا الهتلرية تنظران الى الوفاق الصغير والميثاق البلقاني على انهما عقبتان من نوع خاص على طريق تحقيق خططهما العدوانية في البلقان وفي الشرقين الادنى والاوسط وافريقيا ولهذا فانهما خاضتا بنشاط نضالاً علنياً وسرياً، ساعيتين الى شل وتخريب هاذين التجمعين السياسيين.

اصبحت اعراض انحلال الوفاق البلقاني واضحة منذ ١٩٣٦، ففي آب من تلك السنة قام في اليونان نظام ميتاكساس الدكتاتوري الذي انكرت حكومته في حقيقة الامر بروتوكول الميثاق البلقاني السري طارحة تفسيراً مفاده ان بنود المعاهدة، لا تلزم اليونان بالدخول في حرب مع اي دولة تقع خارج حدود شبه جزيرة البلقان.

واجبر خطر انهيار الميثاق البلقاني رئيس الوزراء عصمت اينونو ووزير الخارجية توفيق رشدي اراس على ان يقوما في صيف ١٩٣٧ بجولة في عواصم البلدان المشاركة في الوفاق البلقاني. وقد نجح السياسيان التركيان بصعوبة في المحافظة شكلياً على منظمة الدول البلقانية.

ألغت اتفاقية ميونيخ ١٩٣٨ الوفاق الصغير نهائياً ووجهت ضربة اخرى الى الميثاق البلقاني. ان ترسخ مواقع المانيا في رومانيا نتيجة للمعاهدة التجارية الجائرة التي فرضت في آذار ١٩٣٩، واستيلاء ايطاليا على البانيا، واقامة تعاون وثيق بين يوغوسلافيا والمانيا، واخيراً انضمام تركيا في ايار ١٩٣٩ الى التصريح الانجلو ـ فرنسي، كانت تعني من حيث الواقع نهاية الوفاق البلقاني. وهكذا كان الاجتماع الذي عقده مجلس الوفاق البلقاني في بلغراد في ٢/٤/١٩٤٠ هو اجتماعه الاخير.

على الرغم من ان الوفاق البلقاني لم يبرر بشكل عام، امال انقرة فان بعض الاعمال المهمة التي قامت بها الدبلوماسية التركية قبيل الحرب العالمية الثانية وجدت، مع ذلك، اسناداً من جانب شركائها في الميثاق البلقاني. فقد ساندت الدول البلقانية مطلب تركيا باعادة النظر في نظام المضايق الذي اقره مؤتمر الصلح في لوزان في ١٩٢٣، وعملت بصورة مشتركة في مؤتمر مونترء، فابتداء من ١٩٣٣ طرحت تركيا اكثر من مرة في مختلف المؤتمرات الدولية قضية اعادة النظر في ميثاق لوزان حول المضايق، غير ان هذه القضية ظلت قائمة بسبب الموقف السلبي الذي كانت تقفه الدول الامبريالية وبالدرجة الاولى بريطانيا.

لقد كانت الحكومة السوفيتية اللازمة الوحيدة التي ساندت بثبات ورسوخ مطلب تركيا بدعوة مؤتمر لاعادة النظر في نظام المضايق.

وعزز التقارب البريطاني ــ التركي الذي بدأ بعقد اتفاقية "الجنتلمان" حول البحر المتوسط في كانون الاول ١٩٣٥ التي وافقت تركيا بموجبها على ابداء المساعدة لبريطانيا في حالة هجوم القوات البحرية الايطالية على الاسطول البريطاني، عزز فرص

الدبلوماسية التركية في الحصول على اسناد الحكومة البريطانية في قضية اعادة النظر في ميثاق لوزان.

ان تطور الاحداث الدولية (الحرب الايطالية ـ الاثيوبية ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ واعادة تسليح منطقة الراين الذي قامت به المانيا الهتلرية في ١٩٣٦، خارقة بذلك معاهدة فرساي، وخروج اليابان من عصبة الامم، واقرار الخدمة العسكرية الالزامية في النمسا رغم بنود معاهده سان جرمان، واخيراً فشل مؤتمر لندن لنزع السلاح) اجبر الكثير من الدول المشاركة في مؤتمر لوزان على اعادة النظر في مواقفها تجاه مطالب الحكومة التركية الخاصة بتدابير أمن مضايق البحر الاسود.

وهكذا طلبت الحكومة التركية في مذكرة وجهتها في ١١نيسان ١٩٣٦ الى جميع المشاركين في مؤتمر لوزان(الاتحاد السوفيتي وبريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا ورومانيا واليونان ويوغوسلافيا وبلغاريا واليابان) البدء بمفاوضات لعقد ميثاق جديد حول نظام المضايق. ويظهر من المذكرة ومن تصريحات قادة تركيا ان الحكومة التركية كانت تسعى بالدرجة الاولى الى الغاء نزع سلاح المضايق.

وبهدف اجراء مشاورات مباشرة مع البلدان المعنية قام السكرتير العام لوزراء خارجية تركيا نعمان منيمينجوغلو بزيارة الى بلغراد واثينا وصوفيا وبخارست وموسكو ولندن وباريس.

وكانت الحكومة السوفيتية اول من استجاب للمقترحات التركية وذلك بمذكرة ارسلتها في ١٦ نيسان ١٩٣٦ واعلنت فيها عن موافقتها على اعادة النظر في ميثاق لوزان. ولم تلبث ان وردت اجابات ايجابية ايضاً من المشاركين الاخرين في مؤتمر لوزان.

افتتح المؤتمر الدولي حول قضية نظام المضايق في ٢٢حزيران ١٩٣٦ في مونترو(سويسرا). وطرح الوفد التركي في الجلسة العامة مشروع ميثاق جديد يخضع بموجبه مرور السفن الحربية من المضايق سواء العائدة لها لدول البحر الاسود او للدول

الاخرى، غير الواقعة على هذا البحر، الى تنظيم محدد يشمل حمولة السفن ونوعها ومدة الاخبار عن موعد مرورها..الخ.

ولكن تركيا لم تلبث ان تخلت عن هذا المشروع وقبلت، اساساً للمناقشة المشروع البريطاني الذي كان ينتقص من مصالح الاتحاد السوفيتي، وبهذا تكون تركيا قد وقفت موضوعياً الى جانب بريطانيا الامبريالية والدول الاخرى ذات التوجهات المعادية للسوفييت.

كان جوهر المشروع البريطاني يكمن في اقرار المساواة بين السفن الحربية العائدة للدول الواقعة على البحر الاسود وغير الواقعة عليه فيما يتعلق بالقيود التي فرضت عند المرور عبر المضايق. وقصارى القول ان الوفد البريطاني كان يسعى لتجريد الاتحاد السوفيتي من الحق في امرار سفنه الحربية الكبيرة بشكل حر سواء من البحر الاسود الى البحر المتوسط او من بحر البلطيق والشرق الاقصى الى البحر الاسود. وحظي موقف البريطانيين هذا بمساندة اليابان التي كانت تسعى لتجريد الاتحاد السوفيتي من امكانية نقل قواته البحرية، من البحر الاسود الى الشرق الاقصى.

افشل الموقف الصلب الذي وقفه الاتحاد السوفيتي خطط الدول الامبريالية المعادية للسوفييت، فقد حذر الوفد السوفيتي في مونترو من ان الاتحاد السوفيتي لن يوقع ابداً على الميثاق الجديد اذا تضمن موضاعات غير مقبولة بالنسبة له.

واضطرت بريطانيا وتركيا، اخذتين بالحسبان حقيقة ان اي ميثاق حول المضايق سيكون وهماً اذا لم يوافق عليه الاتحاد السوفيتي من جهة والعدوان الالماني المتزايد في اوروبا من جهة ثانية اي ان تقوما بتنازلات لا يستهان بها. انتهى المؤتمر ٢٠تموز ١٩٣٦ بالتوقيع على ميثاق حول نظام المضايق حل محل ميثاق لوزان السابق، وتضمنت موضوعاته الاساسية: ـ

١ـ الاعتراف بوضع المضايق((في اطار أمن تركيا والدول الواقعة على البحر الاسود)).

٢ـ الاحتفاظ بالحرية التامة للملاحة التجارية سواء في وقت السلم او الحرب.

٣ـ وضع النظام الاتي لمرور السفن الحربية عبر المضايق:

آـ في وقت السلم لايمكن للدول غير الواقعة على البحر الاسود ان تمرر سوى السفن الخفيفة(الطرادات وزوارق الطوربيد التي لايتعدى عيار مدافعها(٨) انجات) وكذلك سفن الاسناد التي لاتتعدى حمولتها(١٥) ألف طن، على ان لاتزيد الحمولة الاجمالية لجميع السفن الحربية العائدة للدول التي لاتقع على البحر الاسود والموجودة في هذا البحر في وقت واحد على(٣٠) ألف طن وان لاتزيد مدة وجودها فيه على ثلاثة اسابيع. اما فيما يتعلق بالدول الواقعة على البحر الاسود فقد اصبح لها الحق بان تمرر عبر المضايق ليس فقط السفن الخفيفة وانما الغواصات وكذلك البوارج التي تزيد حمولة كل منها على(١٥) ألف طن بشرط ان يكون مرور كل واحدة منها على حده وان لايزيد عدد السفن التي تحرسها عن زورقي طوربيد.

ب ـ في وقت الحرب تطبق نفس القواعد الخاصة بوقت السلم اذا لم تكن تركيا جهة محاربة ويمنع مرور السفن الحربية العائدة للدول المتحاربة. اما اذا كانت تركيا مشتركة في الحرب او اذا تعرضت الى تهديد مباشر بالحرب فان المرور عبر المضايق يخضع لرأي الحكومة التركية.

وقد الغيت بموجب هذا الميثاق لجنة المضايق التي ألفت بموجب ميثاق لوزان ١٩٢٣ وانتقلت وظائفها الى الحكومة التركية. واصبح لتركيا الحق في اعادة تسليح المضايق.

وسمح ميثاق نظام المضايق لعام ١٩٣٦ للطائرات المدنية بالتحليق فوق الاراضي التركية في منطقه البسفور والدردنيل وفق شروط محددة. وحددت مدة الميثاق بعشرين سنة.

لقد كان الميثاق الجديد خطوة الى الامام في مجال تعزيز الامن الجماعي، وقد قومت الاوساط الحاكمة الميثاق الذي عقد في مونترو على انه((نصر لامع)) للدبلوماسية التركية.

واصل القادة الاتراك وقد شجعتهم النجاحات التي تحققت نتيجة لاستخدامهم البارع للوضع الدولي الذي تميز بتفاقم التناقضات بين الدول الامبريالية الرئيسية، البحث عن امكانات جديدة لترسيخ وضعهم على المسرح الدولي.

واجبرت السياسة الايطالية التوسعية تجاه الاقطار الافريقية، والاسيوية، الاوساط الحاكمة التركية على ان تباشر على الفور بتأليف تجمع اقليمي في الشرقين الادنى والاوسط.

وساعدت تسوية الخلافات الحدودية مع ايران على ان يبدأ تقارب ايراني ـ تركي، وزادت زيارة الشاه رضا بهلوي لتركيا في حزيران ١٩٣٤ من تعزيز الروابط بين تركيا وايران.

وفي تشرين الاول ١٩٣٥وقع ممثلو تركيا وايران والعراق في جنيف بالاحرف الاولى على اتفاقية ثلاثية وضعت بداية لوفاق شرق ادنوي ولم تلبث ان انضمت الى هذه الاتفاقية ايضاً افغانستان التي كانت حكومتها قد اقامت منذ وقت طويل علاقات ودية مع تركيا وحافظت عليها.

ومع ذلك وعلى الرغم من الاتفاق المبدأي بين جميع المشاركين في الميثاق تأخر التوقيع على المعاهدة لمدة عامين تقريباً بسبب عدم تسوية الخلافات الايرانية ـ العراقية المتعلقة بالحدود في شط العرب.

جلب عمل تركيا الموجه نحو البحث عن طرق جديدة للتقارب بين بلدان الشرقين الادنى والاوسط للدبلوماسية التركية بعض النتائج، ففي كانون الثاني نيسان ١٩٣٧ عقدت في طهران عدة اتفاقيات بين ايران وتركيا، كان لها اهمية بالغة بالنسبة لكلا الدولتين. وكانت هذه الاتفاقيات تخص تدابير ضمان الامن في المناطق الحدودية وطريقة حل القضايا القانونية المتعلقة بمصالح مواطني البلدين والمواصلات الجوية والتجارة والملاحة وطريق الترانسيت طرابزون ـ تبريز والاتفاق الكمركي ..الخ.

وجرى في انقرة في ٧نيسان ١٩٣٧ التوقيع على معاهدة صداقة بين تركيا ومصر.

كانت علاقات تركيا مع العراق تتطور بنجاح ايضاً. ففي نيسان ١٩٣٧، ونتيجة لتبادل المذكرات مددت معاهدة الصداقة العراقية ـ التركية. لسنة ١٩٢٦ لمدة سنتين. وقد ساعد كثيراً على تحسن العلاقات بين تركيا والعراق واقطار الشرقين الادنى والاوسط الاخرى، تبادل الزيارات بين رجال الدولة في كلا البلدين، ففي ربيع ١٩٣٧ زار انقرة وزير خارجية العراق ناجي الاصيل، وفي صيف السنة نفسها رد الزيارة الى بغداد وزير خارجية تركيا توفيق رشدي اراس ووزير الاقتصاد جلال بايار.

وفي تموز ١٩٣٧ وقعت معاهدة حول تسوية الخلافات الحدودية بين ايران والعراق. وقضت هذه المعاهدة على اخر عقبة امام منظمي وفاق الشرق الادنى، فوقع في ٨تموز في قصر رضاشاه سعد اباد((ميثاق الاربعة))تركيا وايران وافغانستان والعراق) الذي سمي ميثاق سعد اباد. وقد التزمت البلدان الاربعة بموجب المادة الاولى من هذا الميثاق((بان تنتهج سياسة تقوم على الرفض المطلق لاي تدخل في الشؤون الداخلية لبعضها)).

والتزمت الجهات المتعاقدة بمراعاة حصانة الحدود المشتركة والتشاور عند حدوث نزاعات دولية تمس مصالحها المشتركة وعدم القيام بأي اعمال عدوانية تجاه الاقطار المشاركة بالميثاق وحل كل الخلافات في مجلس عصبة الامم والاهتداء بما جاء في ميثاق كيلوك ــ بريان.

عقد ميثاق سعد اباد لمدة خمس سنوات ولكنه نص على انه اذا لم تعلن الجهات المتعاقدة قبل ستة أشهر من انتهاء المدة عن فسخ الميثاق فانه يعد مجدداً بصورة اليه لمدة خمس سنوات اخرى *

لاجدال في اهمية الدور الذي قامت به تركيا في انشاء التجمع السياسي في الشرقين الادنى والاوسط. ومع ذلك فان الدور الحاسم في تأليف وفاق الشرق الادنى يعود

* على الرغم من ان مثل هذا الاعلان لم يصدر عن الاقطار المشاركة في ميثاق سعد اباد فان المعاهدة فقدت، مع ذلك، من الناحية الفعلية مفعولها بعد الحرب العالمية الثانية.

للدبلوماسية البريطانية التي فضلت ان تعمل من وراء الستار. لقد كتب آ.ش. اسمر، مشيراً الى دور بريطانيا في عقد ميثاق سعد اباد يقول: ((لم يكن من الممكن توقيع الميثاق دون مساعدة انجلترا. ان انضمام العراق الى الميثاق وهو البلد ذو الاستقلال المحدود كان مرتبطاً بموافقة انجلترا فقط)).

لقد سعت الاوساط الرسمية في لندن لان تحول ميثاق سعد اباد الى اداة للسياسة البريطانية في الشرقين الادنى والاوسط ولان تحول تركيا ـ المشارك النشط في هذا التجمع ـ الى داعية للنفوذ البريطاني في هذه المنطقة.

استقبل ميثاق سعد اباد بالرضا في واشنطن، فقد زار وكيل القائم باعمال الولايات المتحدة في انقرة بهذه المناسبة وزير خارجية تركيا في آب ١٩٣٧ ونقل له تهاني وزير خارجية الولايات المتحدة ك. هل. وصرح الممثل الامريكي بان وزراء الخارجية الأمريكية درست نص المعاهدة وقررت بارتياح بأن خط السياسة الخارجية الذي تنتهجه تركيا والمشاركون الاخرون في الميثاق بتطابق في الكثير من الامور مع المبادىء التي تعترف بها الولايات المتحدة وتساندها.

لقد اظهر الاحتكاريون الامريكان في هذه المرحلة اهتماماً كبيراً بتركيا ومواردها. وكانت الولايات المتحدة توسع باستمرار علاقاتها التجارية معها، فقد ازدادت قيمة واردات تركيا من الولايات المتحدة في خمس سنوات(١٩٣٣ــ ١٩٣٧) من مليوني ليرة الى(١٧) مليون ليرة اي بمقدار ثماني مرات ونصف. وقد القت هذه الواردات ٣,١٪ من اجمالي واردات تركيا في ١٩٣٣ و١٥,٣٪ في ١٩٣٧. اما قيمة الصادرات التركية الى الولايات المتحدة في السنوات نفسها فقد تضاعفت تقريباً حيث ازدادت من(١٠) ملايين ليرة الى(١٩) مليون ليرة

لقد قدمت الحكومة التركية للولايات المتحدة تنازلات كبيرة ذات طابع مبدأي بموافقتها على تعويض المواطنين الامريكان بمبلغ(١,٣) مليون دولار عن الخسائر التي زعم انها اصابتهم اثناء الحرب العالمية الاولى وحركة التحرر الوطني.

طورت تركيا ايضاً علاقات اقتصادية وسياسية وثيقة مع المانيا الهتلرية حيث كانت بحاجة الى مصادر تمويل خارجية لخطتها الخمسية الاولى في حين كانت المانيا من ناحيتها تبحث عن اسواق بيع جديدة في البلقان وفي اقطار الشرقين الادنى والاوسط.

لقد زادت المانيا عملياتها التجارية في تركيا منذ ١٩٣٤ نتيجة لمنح الشركات الالمانية لتركيا اعتمادات قصيرة الاجل وعقدها معاهدات تجارية معها. وكانت حصة المانيا في الاستيراد والتصدير التركي في ١٩٣٦ ــ٥١٪ في التصدير و٤٥,٩٪ في الاستيراد.

لوحظت صورة مضادة لذلك تماماً في العلاقات الايطالية ـ التركية، فقد اثار خطاب موسوليني الذي القاه في ١٩آذار ١٩٣٤ في مايسمى بالمؤتمر الفاشي"الكبير" الثاني في روما والذي اعلن فيه بصراحة بان مهمة ايطاليا التاريخية هي الاستيلاء على اسيا وافريقيا، اثار رد فعل سلبياً في الاوساط التركية الرسمية.

وقد سعى موسوليني لان يخفف بشكل ما، الانطباع السيء الذي ولده هذا الخطاب في تركيا فحاول في حديث له مع السفير التركي جرى في آذار ١٩٣٤، ان يقنع السفير زاعماً انه((لم يقصد تركيا اطلاقاً)) غير ان تأكيدات الاخلاص هذه لم تستطع ان تبدد شكوك تركيا في سياسة ايطاليا التوسعية، الامر الذي ترك اثره على العلاقات الايطالية ـ التركية قبيل الحرب العالمية الثانية.

شاركت الحكومة التركية في عام ١٩٣٥ في اتفاقية البحر المتوسط وفي العقوبات الاقتصادية التي فرضت على ايطاليا، غير ان وزارة خارجية تركيا اعلنت اكثر من مرة ان هذه العقوبات لا ينبغي باية حال النظر اليها على انها اعمال عدائية ضد ايطاليا وان ((الحكومة ملزمة، حين تضع سياستها، بان تأخذ بالاعتبار علاقات الصداقة مع ايطاليا والتزاماتها تجاه عصبة الامم))

ان مذكرة الاحتجاج التي قدمتها الحكومة الايطالية للحكومة التركية في ١١ تشرين الثاني ١٩٣٥، ومباشرة الايطاليين بتحصين جزيرة ليمنوس الواقعة على قرب

مباشر من الساحل التركي، واخيراً رفض ايطاليا المشاركة في مؤتمر مونترو، كل ذلك اجبر تركيا على ان تقدم تنازلات لا يستهان بها لايطاليا. وهكذا استدعت الحكومة التركية في آب ١٩٣٦ ممثلها الدبلوماسي من اديس ابابا ثم اعترفت بعد ذلك باستيلاء ايطاليا على الحبشة.

فتحت الاتفاقية البريطانية ـ الايطالية في ٢كانون الثاني ١٩٣٧ بدورها الطريق لتحسين العلاقات الايطالية ـ التركية. وهو الامر الذي كانت تركيا في ذلك الوقت تسعى اليه بشدة. لقد كانت اسباب هذا التحول في الدبلوماسية التركية هي اولاً: سعي انقرة للحصول على توقيع ايطاليا على ميثاق مونترو وثانياً، اشتداد النزاع التركي ـ الفرنسي بشأن قضية الاسكندرونة في هذه الفترة وحاجة تركيا لاسناد ايطاليا التي كانت ترى ضم سنجق الاسكندرونة الى تركيا.

في ظل هذا الوضع قامت في شباط ١٩٣٧ في ميلان مفاوضات بين وزيري الخارجية الكونت تشيانو وتوفيق رشدي اراس. ومع ان البيان المشترك الذي صدر عن هذه المحادثات اشار الى ان تبادل الاراء حول نظام المضايق احتل مكاناً كبيراً في المحادثات الا ان ايطاليا لم تنضم آنذاك الى الميثاق الخاص بالمضايق.

وجد الاتجاه نحو التقارب مع بلدان"المحور" انعكاساً له ايضاً في نكوص تركيا على المسرح الدولي عملياً عن النضال الفعال ضد الاعمال العدوانية التي قامت بها الدول الفاشية. فقد رفضت تركيا المشاركة في العقوبات الاقتصادية التي فرضت على المانيا بسبب اعادة احتلالها لمنطقة الراين. وقد بررت الاوساط التركية الحاكمة موقفها هذا بان مثل هذا العمل (اي الاشتراك في العقوبات) يعني الانهيار الاقتصادي لتركيا.

لقد كانت الدبلوماسية الهتلرية في تغلغلها الاقتصادي والايدولوجي في تركيا، تسعى لان تحدث تنافراً في العلاقات البريطانية ـ التركية والسوفيتية ـ التركية على سواء فتتمكن بذلك من جذب تركيا الى نطاق نفوذها السياسي. وكان الأقتراح الذي قدمته الحكومة الألمانية لتركيا في شباط ١٩٣٧ بالتوقيع على اتفاقية ثنائية، يعني

سعي المانيا الهتلرية الى ترسيخ مواقعها على البسفور والدردنيل اللذين يؤلفان نقطة وثوب عسكرية ــ ستراتجية مهمة لمواصلة العدوان على اقطار الشرقين الادنى والاوسط وشرق البحر المتوسط. وعلى الرغم من ان الطموحات الألمانية بخصوص المضايق قد رفضت في المذكرة التركية الجوابية في ٩آذار ١٩٣٧ استناداً الى ان المانيا ليست مشاركة في ميثاق لوزان ١٩٢٣ وليست من دول البحر المتوسط الا ان تركيا مع رفضها عقد اتفاقية ثنائية، لم تعترض على انضمام المانيا الى ميثاق مونترو على اساس بيان من جانب واحد.

لقد قدمت تركيا خدمات غير قليلة لبلدان"المحور" في فترة التدخل الألماني والايطالي في اسبانيا ١٩٣٦ـ ١٩٣٩، حيث منعت الحكومة التركية، بحجة عدم التدخل في الشؤون الاسبانية، ارسال الاسلحة الى الجمهوريين وسفر المتطوعين الى اسبانيا وجمع الاموال لمساعدة الحكومة الجمهورية... الخ. وفي الوقت نفسه كان الرجعيون الاتراك يجهزون العصاة بالطائرات الحربية. وتشهد مواقف تركيا من العصاة(وصول وكلاء الجنرال فرانكو الى انقرة وسفر ممثل تركيا الى بورغوس... الخ) على المدى البعيد الذي بلغته صلاتها بالفاشست الاسبان. وفي شباط ١٩٣٩ اعترفت تركيا رسمياً بحكومة فرانكو.

كانت الدبلوماسية التركية تصف صلاتها السياسية الخارجية مع اليابان العسكرية شريكة"دول المحورين" الميثاق المناهض للكومنترين" بانها "جيدة وودية ايضاً"

وجاءت هدايا"دول المحور" في مقابل هذه الخدمات. ففي ايار ١٩٣٨ انضمت ايطاليا الى ميثاق مونترو، وفي تموز من السنة نفسها وعدت المانيا تركيا بقرض قيمته(١٥٠)مليون مارك ومدته ١٠سنوات. وكانت حكومة المانيا تعد هذا القرض بمثابة سلفة من نوع خاص لتركيا في مقابل صفقه سياسية.

ففي اثناء اللقاء الذي تم بين نعمان منيمينجي اوغلو وريبنتروب في برلين في تموز ١٩٣٨ طرح وزير الخارجية الألماني على الدبلوماسي التركي مباشرة.

قضية انضمام تركيا الى كتلة الدول الفاشية ـ دعاة "اعادة النظر" في الحدود القائمة مبرراً اقتراحه بان مطالبة تركيا باعادة النظر في نظام المضايق واعطاءها سنجق الاسكندرونة وضعتها من الناحية الموضوعية في صف واحد مع"دول اعادة النظر" ولكن نعمان منيمنجي اوغلو رفض هذا الاقتراح مؤكداً بان تركيا ليست عازمة على العودة الى سياسة الاستيلاء الخاصة بزمن الامبراطورية العثمانية.

لقد كانت الحكومة التركية في هذه المرحلة تفضل ان لا تستعجل في اختيار شركائها في الحلف السياسي وان تواصل البناء رسمياً، في مواقع الحياد الايجابي وتتوصل الى تحقيق مطالبها بالمناورة بين المجموعتين الاستعماريتين. ولم تثبط عدم رغبة تركيا في ان تصبح حليفة للكتلة الألمانية فوراً همة قادة المانيا الهتلرية.

واشتد ضغط المانيا السياسي على تركيا بعد التوقيع على الاتفاقية الألمانية ــ التركية في ١٦كانون الثاني ١٩٣٩، ففي نيسان من تلك السنة وصل غوبلز الى انقرة في زيارة غير رسمية تستغرق ثلاثة ايام وحاول عبثاً نسف المفاوضات التركية ـ البريطانية ـ الفرنسية.

ولاجل اعاقة انضمام تركيا الى الكتلة البريطانية ـ الفرنسية ارسل فون باين وهو واحد من((اقوى الدبلوماسيين)) في المانيا الهتلرية، الى انقرة في اواخر نيسان سفيراً لألمانيا فيها.

كان فون بابن في سعيه لجذب تركيا الى جانب"دول المحور" ينصح ريبنتروب بالحاح بان يجبر ايطاليا على تقليص قواتها المسلحة في البانيا التي تحتلها الى الحد الادنى و((تسليم تركيا جزيرتين صغيرتين غير مهمتين من مجموعة الجزر الاثني عشر{جزر الدوديكانيز ـ هيئة التحرير} الواقعة تحت انف تركيا)).

واخذ رينتروب بهذه النصائح على الفور، فقد لاحظ وزير الخارجية الايطالي تشيانو في يومياته بانه من اجل تهدئة الاتراك ومن اجل "تبديد مخاوفهم هنا وبالدرجة الاولى من اجل ارضاء الألمان الذين يعتقدون باحتمال قيام بريطانيا العظمى وفرنسا باجراءات

مضادة، اكدت للسفير التركي بان ايطاليا ليست لديها اطماع لا اقتصادية ولا اقليمية تجاه بلده. ومع ذلك فقد ظهر ان ذلك غير كاف. لقد رأى الدبلوماسيون الاتراك من الامثلة التي ضربتها الكثير من الدول الاوربية، رأي العين، قيمة المعاهدات والتأكيدات والضمانات التي تقدمها الدول الفاشية.

شدد ايطاليا على البانيا نيسان ١٩٣٩ وتعزيز مواقع المانيا الهتلرية الاقتصادية والسياسية في يوغسلافيا ورومانيا وبلغاريا من خوف القادة الاتراك واجبرهم على الاستعجال بانشاء تكتل مقابل اكثر فاعلية، بهدف ضمان أمن الجمهورية التركية من خطر غزو الماني حقيقي.

وهكذا وقعت بين تركيا وبريطانيا في ١٩٣٩ اتفاقية مبداية جاء فيها على وجه الخصوص: ((بانتظار عقد اتفاقية نهائية تعلن الحكومتان البريطانية والتركية بانهما ستكونان مستعدين لان تتعاونا بنشاط وفاعلية وتقدما لبعضهما البعض مساعدة شاملة، في حالة قيام عمل عدواني يمكن ان يؤدي الى الحرب في منطقة البحر المتوسط))

ساعد تعزيز العلاقات السياسية البريطانية ـ التركية كثيراً على توسيع الصلات الاقتصادية بين البلدين. ففي ايار ١٩٣٨منحت بريطانيا تركيا قرضاً دورياً بمبلغ ١٦مليون جنيه استرليني. لقد كانت القروض البريطانية في حقيقة الامر مكافأة لتركيا على توجهها الموالي لبريطانيا وهذا امر لم يخفه حتى قادة الفورن اوفس البريطانية. ففي خطاب له في مجلس العموم اكد وزير خارجية بريطانيا جون سايمون بان السياسة التي انتهجتها تركيا في السنوات الاخيرة تشهد بانها تستحق ان تحصل على القروض.

لم يكن بامكان اتفاقية بريطانيا مع تركيا ان تؤمن للمصالح البريطانية في منطقة البحر المتوسط نظاماً فعالاً للامن دون ان تشارك في الميثاق فرنسا، ولهذا فان جهود الدبلوماسية البريطانية في تلك المرحلة كانت موجهة نحو تطبيع العلاقات التركية ـ الفرنسية التي كانت متوترة بسبب قضية سنجق الاسكندرونة.

واعطت فرنسا في ٢٣ حزيران ١٩٣٩، تحت ضغط بريطانيا، موافقتها النهائية على ضم سنجق الاسكندرونة(هتاى) الى تركيا ووقعت في الوقت نفسه تصريحاً فرنسياً ـ تركيا حول المساعدة المتبادلة في منطقة البحر المتوسط مطابقاً لنص الاتفاقية البريطانية ـ التركية.

وهكذا كان سنجق الاسكندرونة آجراً دفع لتركيا مقابل انضمامها الى الكتلة البريطانية ـ الفرنسية التي انجز تكوينها نهائياً كمعاهدة تحالف بريطانية ـ فرنسية ـ تركية في ١٩ تشرين الاول ١٩٣٩.

ومع ذلك فان الاوساط الحاكمة التركية وفد ذهبوا الى حد التحالف العسكري المباشر مع بريطانيا وفرنسا لم يكونوا ميالين اطلاقاً لان يقفوا ضد العدوان الفاشي اذا لم يمس هذا العدوان مصالح تركيا بشكل مباشر، فقد صرح وزير خارجية تركيا ش سراج اوغلو في حزيران ١٩٣٩قائلاً((اننا وقد انضممنا الى جبهة السلام واصلنا الحفاظ على علاقات طبيعية مع جميع الدول بما في ذلك ايطاليا)).

ما كان بامكان مناورة تركيا بين الكتلة الامبريالية البريطانية ـ الفرنسية ومجموعة دول((الميثاق المناهض للكومنتين)) الفاشية، الا ان تنعكس بشكل ملموس على العلاقات السوفيتية ـ التركية .

سعت الحكومة السوفيتية التي كانت تعد تعزيز علاقات حسن الجوار بين الاتحاد السوفيتي وتركيا عاملاً مهماً في ضمان السلام العام، الى تطوير الصلات السياسية والتجارية والاقتصادية والثقافية بين الدولتين.

في ٢١كانون الثاني ١٩٣٤ وقع في انقرة بروتوكول بشأن تنفيذ الاعتماد الذي منحه الاتحاد السوفيتي لتركيا بمبلغ(٨) ملايين دولار ذهب بشروط ممتازة.حيث كان بدون فائدة وايفاؤه يتم بالبضائع التركية التي تورد الى الاتحاد السوفيتي، كان مبلغ الاعتماد السوفيتي يؤلف ثلث مجموع الرأسمال المستثمر في الصناعة التركية في المرحلة ١٩٣٤ـ ١٩٣٩ولهذا فقد ادى دوراً مهماً في انشاء صناعة وطنية، فقد بني به مجمعان

كبيران للنسيج في قيصرية ونازلي، حيث انيط بناء هاذين المشروعين بتروست(تورگستوي)الذي انشأ خصيصاً لهذا الغرض في مفوضية الشعب للصناعة الثقيلة في الاتحاد السوفيتي والذي انشغل بوضع المخططات وتنظيم التوريد وتركيب المعدات الميكانيكية للمجمعين. وقدبلغ عدد الاختصاصيين السوفييت الذين شاركوا في انشاء هذين المجمعين(١٦٠) اختصاصياً.

وفي ٢٠ايار ١٩٣٤ جرت في قيصرية مراسيم الاحتفال بوضع الحجر الاساس للمجمع الاول للنسيج بحضور رئيس وزراء تركيا عصمت اينونو الذي اعلن وسط هتافات التحية من الحضور بان المجمع((لن يكون تذكاراً للصداقة السوفيتية ـ التركية فقط وانما سيكون ايضاً مثلاً رائعاً لانجازات الصناعة السوفيتية)).

لقد بني مجمع النسيج في قيصرية تحت قيادة المهندسين السوفييت في فترة قياسية في قصرها بلغت(١٣) شهراً. ولم يكن لهذا المجمع مثيل بين مشاريع صناعة النسيج التركية من حيث حجمه وقدرته الانتاجية حيث كان انتاجه من الشيت يصل الى ٣٠ـ ٣٥ مليون متر في السنة اي ثلث مجموع ما ينتج من هذا القماش في تركيا. كذلك انجز بنجاح بناء المجمع في نازلي وحضر افتتاحه في ٩تشرين الاول ١٩٣٧ كل اعضاء الحكومة التركية وعلى رأسهم كمال اتاتورك. وقد اعطى رئيس الجمهورية تقويماً عالياً للمجمع الذي جهز كلياً بمعدات سوفيتية.

لقد جرى اعداد الملاك الفني المتقدم والمتوسط لهذين المجمعين في معاهد دراسية خاصة في موسكو ومن ثم جرى تدريبهم في مصانع النسيج في العاصمة السوفيتية وكذلك في لينغراد وايفانوف واورينحوفو ـ رويف وكالينين.... الخ.

وقد نظم(توركستروي) ، بطلب من الحكومة التركية فصولا خاصة على نمط المدارس السوفيتية الخاصة بالتدريب والعمل في المعامل والمصانع، لاعداد القوة العاملة الماهرة اللازمة.

وقامت منظمات التصدير السوفيتية في سياق تنفيذ الاعتماد، بالاضافة الى مجمعي النسيج هاذين، بتجهيز بلدية انقرة بالحافلات والشاحنات والشاحنات الحوضية وادواتها الاحتياطية.

لقد حصلت الصناعة الوطنية التركية الوليدة، بالاستناد الى مساعدة الاتحاد السوفيتي الاقتصادية على امكانية استخدام تجربة البناء الصناعي السوفيتية الغنية جداً والانجازات العلمية في الميدان التكنولوجي، وقد اقتنع الشعب التركي في اثناء ذلك بالممارسة بالاختلاف الجذري بين المساعدة السوفيتية و"مساعدة" شركات الغرب الرأسمالية.

حدثت في سنوات ماقبل الحرب بالاضافة الى نمو التجارة السوفيتية ـ التركية، تطورات لا يستهان بها في طبيعة تلك التجارة. فاذا ماكانت منظمات التصدير السوفيتية حتى بداية الثلاثينيات تورد الى تركيا بضائع الاستهلاك الواسع بالدرجة الاولى(الحبوب والانسجة والسكر والمتجات المطاطية) والمنتجات النفطية فان تنفيذ الخطة الخمسية الاولى بنجاح سمح للاتحاد السوفيتي بان يوسع قائمة البضائع الموردة الى تركيا باضافة المكائن والادوات الزراعية والمعدات الكهربائية والمعادن الحديدية. لقد كانت حصة المكائن والمعدات التكنيكية تزداد في الصادرات السوفيتية الى تركيا باستمرار، فقد زادت من ٢٪ ١٩٢٦ الى ٤٠٪ في ١٩٣٧. واصبح الاتحاد السوفيتي في هذه السنوات المستهلك الاساس لكثير من بضائع التصدير التركية حيث كان يشتري على نطاق واسع الماشية الحية والمنتجات الحيوانية بشكل خاص. ففي ١٩٣٨ مثلاً اشترت منظمات الاستيراد السوفيتية ٦٢٪ من مجموع صوف الاغنام الذي صدرته تركيا و٤٣٪ من الماشية و٣١٪ من التفتك(شعر الماعز الانغوري) والكثير من البضائع التركية الاخرى بقيمة اجمالية بلغت(١/٥) مليون ليرة. وصدر الاتحاد السوفيتي الى تركيا في تلك السنة مكائن وصفائح معادن حديدية وانسجة ونفط ومنتجات نفطية وسكر وغير ذلك من البضائع. وكانت حصة الاتحاد السوفيتي في توريد المنتجات

النفطية الى تركيا في سنوات ماقبل الحرب، كقاعدة، تزيد على نصف مجموع كمية النفط والمنتجات النفطية التي تستوردها تركيا. وكان الاتحاد السوفيتي يحتل مكاناً بارزاً في تداول البضائع في شرق الانضول، حيث بلغت حصته في تصدير الماشية والصوف والقطن وغيرها من البضائع من المناطق الشرقية من تركيا ١٠٠٪ علماً بان الحسابات بين الاتحاد السوفيتي وتركيا كانت تجري على اساس الكليرنغ (المقاصة) اي دون نقل العملة من احد البلدين الى الاخر.

على العموم لم يكن الوزن النوعي للاتحاد السوفيتي في تجارة تركيا الخارجية كبيراً ولم يصل الى ٦ـ ٧٪ الا في بعض السنوات. ومع ذلك فان العلاقات التجارية الطبيعية مع الاتحاد السوفيتي كان لها بالنسبة لتركيا اهمية كبيرة جداً ذلك ان شراء الاتحاد السوفيتي بشكل منتظم كميات كبيرة من بضائع التصدير التركية كان يساعد على انعاش السوق التركي الداخلي ورفع مستوى الاسعار وتقليص احتياطي البضائع الفائضة. وفضلاً عن ذلك فان حقيقة ظهور الاتحاد السوفيتي في السوق التركي وحدها تعيق البلدان الامبريالية عن استغلال المستهلك التركي بشكل غير مبرر، عن طريق رقع الاسعار. ان الصادرات السوفيتية، بخلاف صادرات البلدان الرأسمالية، ليس فقط لم تكن تسبب الضرر للاقتصاد التركي(ولاسيما للصناعة الوليدة) بل على العكس كانت تساعد على تطوير قوى الانتاج في تركيا بشكل شامل لقد شارك اللأتحاد السوفيتي في ١٩٣٤_١٩٣٥في المعارض الدولية في ازمير حيث عرض انجازاته التكنولوجية وامكانات التعاون الاقتصادي بين الاتحاد السوفيتي وتركيا.

تطورت في هذه المرحلة ايضاً العلاقات الثقافية بين الاتحاد السوفيتي وتركيا فقد شارك الكاتب التركي المعروف يعقوب قدري في مؤتمر كتاب عموم الاتحاد السوفيتي في ١٩٣٤. وفي تلك السنة ايضاً حل ضيفاً على موسكو الممثل والمخرج المشهور. في تركيا م. أرطغرل الذي تعرف على تجربة الشخصيات المسرحية السوفيتية البارزة ولاسيما ك. س. ستانسلافسكي.

واستقبل الجمهور السوفيتي بحرارة عروض قائد الاوركسترا التركي زكي بيك وابنه الموسيقار اكرم زكي.

وكان معرض الرسم والنحت السوفيتي الذي اقيم في انقرة واسطنبول في نهاية ١٩٣٤وبداية ١٩٣٥ من الاحداث المشهودة في حياة تركيا الثقافية. فقد عرض فيه(٨٠) عملاً للرسامين (س. غيراسيموف و. دينيكي واي برودسكي و. م. ساريان) ونحاتين(ف. موخيناوس. ليبيدين وأي تشايكوف وغيرهم) سوفيت. وكتبت جريدة"لاتوركي" عنه فقالت"ان صورة أي. برودسكي((ف. اي. لينين في سمولين)) ينبغي ان تعد اكثر الاعمال الكلاسيكية اهمية))

في ١٩٣٥ زار الاتحاد السوفيتي وفد من الاطباء والعلماء برئاسة الاستاذ كاظم نامي. وتعرف الوفد على عمل وانجازات المؤسسات العلمية في الاتحاد السوفيتي وعلى مكافحة مرض السل. وابدى الاطباء السوفييت لزملائهم الاتراك مساعدة لاتقدر بثمن في تنظيم حماية الامومة والطفولة وفي مكافحة امراض منتشرة في تركيا مثل السل والملاريا والتراخوما والقيام بعمل كبير في ميدان الوقاية.

قال كمال اتاتورك في خطابه في المؤتمر الرابع لحزب الشعب الجمهوري اذار ١٩٣٥ واصفاً تطور علاقات حسن الجوار بين الاتحاد السوفيتي وتركيا: ((لقد جلبت الصداقة التركية ـ السوفيتية حتى الان الفائدة فقط للسلام الشامل ستكون في المستقبل مفيدة للغاية ايضاً))

لقد وجد سعي الاتحاد السوفيتي وتركيا لتعزيز وتطوير علاقات الصداقة انعكاساً له في التوقيع في انقرة في تشرين الثاني ١٩٣٥على بروتوكول حول تمديد فترة نفاذ معاهدة الصداقة والحياد لسنة ١٩٢٥وجميع الاضافات التي الحقت بها لمدة عشر سنوات اخرى. وقال وزير خارجية تركيا توفيق رشدي اراس في احتفال التوقيع على البروتوكول((اننا نمتلك اكثر من(١٥) سنة من التعاون مع روسيا السوفيتية وطيلة ذلك الوقت كنا معاً عند مناقشة الكثير من القضايا الدولية... لاتوجد بيننا

التزامات عسكرية متبادلة، ولكن يوجد تعاون عملي، ولا يتم عمل اي شيء في اي قضية تتعلق باي من الجانبين دون مشاورات متبادلة)).

لقد اكد وزير خارجية الاتحاد السوفيتي م. م. لتفينوف في الخطاب الذي القاه في ٢١تموز ١٩٣٦في الجلسة الختامية لمؤتمر مونترو بان الصداقة بين الاتحاد السوفيتي وتركيا((ليست مجرد تدبير مؤقت)).

اما فيما يتعلق بالاوساط الحاكمة في تركيا فقد أخذ يبرز من جانبهم بشكل واضح خط التراجع التدريجي عن تعزيز اواصر الصداقة مع الاتحاد السوفيتي والميل الواضح الى بريطانيا. وقد لاحظ الاستاذ آ. ش. اسمر هذا الاتجاه في خط السياسة الخارجية التركية حين اعترف قائلاً((ان تركيا بعد مؤتمر مونترو اصبحت مرتبطة بصديقها الجديد بريطانيا بشكل اوثق بكثير من صديقها القديم ـ الاتحاد السوفيتي)). وحتى في خطاب رئيس الجمهورية في افتتاح المجلس الوطني التركي الكبير جاء ذكر بريطانيا اولاً والاتحاد السوفيتي ثانياً في الجزء الخاص بالعلاقات الدولية في تلك السنة.

ان منح بريطانيا الاسبقية بالمقارنة مع الاتحاد السوفيتي كان له في كل الاحوال معنى محدد. ان التحول الذي ظهر في سياسة تركيا الخارجية بعد مونترو تاكد في خريف ١٩٣٧ عندما لم يذكر جلال بايار الذي اشغل منصب رئيس الوزراء في بيانه الحكومي ولا كلمة واحدة عن الصداقة مع الاتحاد السوفيتي. ودلت خطبة جلال بايار التي خرقت التقليد المتبع منذ وقت طويل على ان العناصر الرجعية المعادية للاتحاد السوفيتي في تركيا بدأت ترفع رأسها.

كان التوقيع على الاتفاقية السوفيتية ــ التركية الخاصة بالتقليص المتبادل للشبكة القنصلية في شباط ١٩٣٨، علامة واضحة على برود العلاقات بين البلدين، فقد اغلقت تركيا بموجبها قنصلياتها في اوديسا وباكو وبرفان ولينيكيان واغلق الاتحاد السوفيتي قنصلياته في ازمير وقارص. واحتفظ كل من الجانبين المتعاقدين بالحق في قنصلية واحدة، سوفيتية في اسطنبول وتركية في باطوم.

اثار تعزيز نفوذ المانيا الفاشية التي(اصبحت عاملاً متعاظماً من عوامل التوتر في السياسة العالمية، في تركيا قلقاً معلوماً لدى الرأي العام السوفيتي.

ان المرض العضال الذي كان يعاني منه رئيس الجمهورية (اتاتورك الذي فقد عملياً قبل سنة ونصف من موته(تشرين الثاني ١٩٣٨) امكانية قيادة السياسة الخارجية اثر سلبياً ايضاً على سير العلاقات السوفيتية ـ التركية. ولكن انتخاب عصمت اينونو في تشرين الثاني ١٩٣٨ رئيساً للجمهورية التركية واستقالة وزارة جلال بايار في كانون الثاني ١٩٣٩ وتشكيل حكومة تركية جديدة برئاسة رفيق حيدام ادت الى تغييرات مؤقته في العلاقات السوفيتية ـ التركية فقد صرح رئيس الجمهورية عصمت اينونو رئيس الوزراء رفيق حيدام ووزير الخارجية شكري سراج اوغلو علناً بعزمهم على انتهاج سياسة موجهة نحو تعزيز الصداقة مع الاتحاد السوفيتي.

لقد كان موقف القادة الاتراك هذا الى حدما نتيجة للوضع الدولي المعقد الذي تكون حتى ربيع ١٩٣٩.

ان فشل سياسة ميونخ التي انتهجتها الدول الغربية والقائمة على حسابات مفادها ان التناقضات بينها وبين الدول الفاشية يمكن تذليلها عن طريق الحرب ضد الاتحاد السوفيتي، دفع بريطانيا وفرنسا الى تغيير تكتيكهما والبدء بمفاوضات مع الاتحاد السوفيتي للتوصل الى تدابير مناهضة للعدوان الألماني. وفي نيسان ١٩٣٩ قدمت الحكومة السوفيتية اقتراحاتها المقابلة التي تضمنت ان تعقد الدول الثلاث معاهدة مساعدة متبادلة. وكانت هذه المعاهدة ستلزم الاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا ان يساعد بعضها البعض في حالة قيام عدوان في اوروبا على احدى هذه الدول الثلاث وكذلك في حالة العدوان على بولندا ورومانيا ودول البلطيق وتركيا وبلجيكا.

وقامت الحكومة السوفيتية، بالاضافة الى مفاوضاتها مع بريطانيا وفرنسا بمبادرة مهمة موجهة نحو تعزيز امن الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي واعاقة انتشار العدوان الهتلري الى الشرقين الادنى والاوسط، حيث ارسلت في بداية ايار ١٩٣٩ الى انقرة

مساعد مفوض الشعب للشؤون الخارجية ف. ب. بوتومكين حاملاً اقتراحاً بعقد معاهدة سوفيتية تركية حول المساعدة المتبادلة في اطار الجبهة العامة ضد العدوان الفاشي، ولكن الاوساط التركية الحاكمة في الغرب لم تعطى انذاك جواباً محدداً على المقترحات السوفيتية متبعة في ذلك سياسة الغرب في تخريب العلاقات مع الاتحاد السوفيتي.

واصلت الحكومة السوفيتية البحث عن طرق وتدابير لتكوين جبهة موحدة ضد العدوان. وقوبل الضمان الذي قدمته بريطانيا بمفردها لاستقلال تركيا بشكل ايجابي في الاتحاد السوفيتي.

استجابت الحكومة السوفيتية في اقتراحاتها المقابلة في ٢حزيران ١٩٣٩ لرغبات بريطانيا وفرنسا فعبرت عن استعدادها لان تشمل مساعدتها في حالة هجوم المانيا عدداً من الاقطار(ومنها تركيا) التي قدمت لها بريطانيا وفرنسا ضماناً لاستقلالها.

ولكن اصحاب "سياسة ميونخ" وملهميها لم يكونوا في الواقع الامر يرغبون في عقد معاهدة تحالف مع الاتحاد السوفيتي. وهكذا ففي نفس الوقت الذي كانت الحكومة البريطانية تجري المفاوضات مع الاتحاد السوفيتي دخلت في مفاوضات سرية منفردة مع المانيا واقترحت على هتلر ان يوافق على عقد ميثاق عدم اعتداء واتفاقية حول اقتسام مناطق النفوذ على المستوى العالمي، مقابل التخلي عن الضمانات التي اعطيت لتركيا والبلدان الاخرى وقطع المفاوضات مع الاتحاد السوفيتي.

بعد ان اتضح بشكل تام ان بريطانيا وفرنسا لا ترغبان بعقد اتفاقية فعالة مع الاتحاد السوفيتي حول الكفاح المشترك ضد العدوان الهتلري واستنفذت جميع الامكانات الاخرى لضمان أمن الاتحاد السوفيتي عقدت الحكومة السوفيتية في آب ١٩٣٩ المعاهدة التي اقترحتها الحكومة حول عدم الاعتداء بين الاتحاد السوفيتي والمانيا والتي سمحت للاتحاد السوفيتي ان يتجنب الحرب لبعض الوقت.

وهكذا نتيجة للنشاط الاستفزازي للدول الغربية لم تعقد معاهدة المساعدة المتبادلة والامن الجماعي بمشاركه الاتحاد السوفيتي وتركيا. الامر الذي انعكس فيما بعد على

حالة العلاقات التركية ـ السوفيتية التي عانت في سير الحرب العالمية الثانية من تغييرات جوهرية.

ولكن على الرغم من جهود "اصحاب ميونيخ" لتوجيه الاحداث العالمية باتجاه حرب تشنها الدول الامبريالية على الاتحاد السوفيتي، بدأت الحرب بين مجموعتي الدول الامبريالية المتعاديتين.





الفصل الخامس

السياسة الداخلية والوضع الدولي
اثناء الحرب العالمية الثانية
(١٩٣٩ـ ١٩٤٥)



تركيا معسكر الامبريالية
الانجلو- فرنسية

قامت الحرب العالمية الثانية التي جذبت الى مدارها عشرات الاقطار، نتيجة للازمة الثانية للنظام الرأسمالي العالمي. ولم يكن الصراع في الاوساط الحاكمة في تركيا حول اختيار الاتجاه في السياسة الخارجية قد انتهى بعد عندما بدأت الحرب. وقد تفوقت الفئات التي كانت تدعو الى الوقوف في صف الكتلة البريطانية ـ الفرنسية التي كانت تنتهج، كما هو معروف، سياسة ميونيخ سيئة الصيت القائمة على تهدئة المعتدي، والتي بذلت كل الجهود من اجل توجيه العدوان الهتلري نحو الشرق. ان الامبرياليين البريطانيين والفرنسين لم يفقدوا الامل، حتى بعد ان قامت الحرب، في حل التناقضات الامبريالية على حساب الاتحاد السوفيتي، وقد استخدموا الدبلوماسية التركية لتحقيق هذا الهدف.

في اواخر ايلول ١٩٣٩وصل الى موسكو وزير خارجية تركيا ش. سراج اوغلو لاجراء مفاوضات. وقد اقترحت الحكومة السوفيتية عقد معاهدة ثنائية حول المساعدة المتبادلة تتحدد بمنطقة البحر الاسود فقط، آخذه بالحسبان في ذلك مصالح الاتحاد السوفيتي وتركيا ومسترشدة باهداف ضمان السلم على حدودها الجنوبية. وطالبت بالاضافة الى ذلك بضمانات حقيقية في ان لا تستخدم المضايق من قبل الدول المعتدية بما يضر الشعب السوفيتي.

رفضت حكومة تركيا هذه المطالب العادلة. وجعلت من غير الممكن التوقيع على معاهدة المساعدة المتبادلة. واصبح واضحاً للحكومة السوفيتية بان زيارة ش. سراج اوغلو ماهي الا مناورة من الرجعية العالمية هدفها اثارة صدام مسلح بين الاتحاد السوفيتي والمانيا في خريف ١٩٣٩.

في نفس الوقت الذي كانت تجري فيه المفاوضات في موسكو، كانت الحكومة التركية تجري مفاوضات اخرى مع بريطانيا وفرنسا انتهت في تشرين الاول ١٩٣٩ (قبل ان يعود ش. سراج اوغلو الى الوطن) بالتوقيع على معاهدة تحالف ثلاثية بريطانية ـ فرنسية ـ تركية، لقد الزمت هذه المعاهدة التي كانت مدتها(١٥) سنة، تركيا بان تنضم الى جانب الحلفاء في حالة ما اذا شمل النزاع العسكري البحر المتوسط وان تبدي المساعدة لليونان ورومانيا اذا ماتعرضتا للهجوم. وضمنت بريطانيا وفرنسا من جانبهما مساعدة تركيا عسكرياً اذا ما تعرضت للعدوان من جانب أي دولة اوربية. وجاء في البروتوكول رقم ٢الملحق بالمعاهدة : ((ان الألتزامات التي اخذتها تركيا على عاتقها بحكم المعاهدة المذكورة اعلاه لايمكن ان تجبر تركيا على اعمال تكون نتيجتها او عاقبتها جرها الى نزاع مسلح مع الاتحاد السوفيتي.))

ولكن مثل هذا التحفظ لم يعق الاوساط الحاكمة في تركيا عن ان تقف مواقف غير ودية تجاه الاتجاد السوفيتي. كتب احد الصحفيين الاتراك يقول: ((ان حكومتنا بعقدها ميثاق المساعدة المتبادلة، كانت تأمل بانه سيكون موجهاً ضد ايطاليا فقط، ولكن الاحداث اظهرت ان ميثاق موجه ضد الاتحاد السوفيتي ايضاً))*

وقد جرى دفع ثمن التحالف مع الاستعماريين بسخاء عن طريق منح تركيا قروضاً واعتمادات بمبلغ(٤٣/٥) مليون جنيه استرليني، لقد كان توقيع المعاهدة بين تركيا وبريطانيا وفرنسا يعني تطويراً لاحقاً للاتفاقيات المعقودة بينهم في ايار وتموز ١٩٣٩.

عمدت الاوساط الحاكمة في بريطانيا وفرنسا، في سعيهم لاجتذاب تركيا اكثر الى مدار سياستهم، وألى توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية معها. وعلى هذا الاساس وقع في باريس في كانون الثاني ١٩٤٠ عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والمالية المهمة وكما يأتي:

* أرشيف ثورة اكتوبر الحكومي المركزي في الاتحاد السوفيتي قسم ٤٤٥٩، قائمة ٢، وثيقة ٣٩٤، ورقة ٧٥.

أـ اتفاقية حول نظام واساليب تنفيذ حسابات تركيا بموجب القروض والاعتمادات البالغة (٤٣/٥) مليون جنيه استرليني.

ب ـ بروتوكول اضافي للمعاهدة التجارية البريطانية ـ التركية ولاتفاقية المقاصة.

ج ـ اتفاقية خاصة حول الكروم مدتها ثلاث سنوات قضت بتسليم بريطانيا جميع الكروم المستخرج في تركيا، تنفيذاً للعرض البريطاني الذي منح لبناء معمل الفلترات في قره بيوك.

والتزمت الحكومتان البريطانية والفرنسية بزيادة مشترياتها من بضائع التصدير التركية التقليدية(التبغ والفواكه المجففة). وقد انشأت انقرة مكتب بريطاني ـ فرنسي هدفه دراسة امكانات شراء البضائع التركية ولاسيما تلك التي كانت تحصل عليها المانيا عن طريق حلفائها. وفي شباط ١٩٤٠ عقدت في لندن معاهدة بريطانية ـ تركية جديدة حول التجارة والدفع نافذة حتى ذار ١٩٤١، وكان من شأن ذلك كله ان يساعد على توسيع العلاقات الاقتصادية بين تركيا وحلفائها كما انه كان يؤلف اضافة اقتصادية مهمة للمعاهدة السياسية لعام ١٩٣٩، فقد ازداد الوزن النوعي لبريطانيا في تداول البضائع في تركيا من ٦٪ في ١٩٣٩ الى ١١/٨٪ في ١٩٤٠.

خطط الحرب عند كان الامبرياليون البريطانيون والفرنسيون يأملون، بالاضافة الى توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع تركيا، بجرها الى مغامرة معادية للسوفييت، ففي اثناء الحرب السوفيتية ـ الفنلدية في ١٩٤٠كانوا في لندن وباريس ((مهتمين بكيفية توجيه الضربة الى روسيا وهل يكون ذلك بابداء المساعدة لفنلندة ام قصف باكو او القيام بانزال في اسطنبول، اكثر من اهتمامهم بقضية الشكل الذي يجري فيه التغلب على المانيا)).

لقد خصص لتركيا دور مهم في قضية تنظيم حملة معادية للسوفييت من الجنوب عبر القفقاس، حيث كان عليها ان تقدم لهذه الحملة لا اراضيها فقط بل الافراد ايضاً. لقد اخبر الجنرال الفرنسي كاملين واضع خطة العمليات العسكرية ضد الاتحاد السوفيتي،

قائـد القـوات الفرنـسية في الـشرق الادنـى الجنـرال ويگـان في ١٢آذار ١٩٤٠قـائلاً: ((ينبغي ان تجري العمليـات تحت قيـادة قائـد انجليـزي في الـشرق الاوسـط وتركـي في القفقاس. وهـذه الاخيرة يجب ان تقـوم بهـا قـوات تركيـة فقـط. يمكـنكم ان تـدخلوا في مفاوضات مع المارشال جقمق حول هذه المسألة.))

وتشهد الوثائق بـانهم كـانوا يـدفعون تركيـا مـن مختلـف الجهـات للمـشاركة في هـذه المغامرات المعادية للـسوفييت. لقـد اوردت الـصحافة العالميـة اخبـاراً عـن بـدء تحـشيد القوات التركية على حدود القفقـاس في كـانون الثـاني ١٩٤٠ وعـن زيـارات الجنـرالات الاتراك التفتيشية المتزايدة الى منطقة الحدود السوفيتية ـ التركية. وقد ساند ش. سـراج اوغلو في حديث له مع السفير الفرنسي ماسيكلى، من حيث المبدأ فكرة هجوم الحلفـاء على باكو، ولكنه للحقيقة ابدى اثناء ذلك التحفظات الآتية:

١ـ ان تركيا لن تناقش السوفييت قبل ان تحصل على ضمانات فيمـا يتعلـق بهجـوم ايطاليا المحتمل.

٢ـ لن تكون تركيا مستعدة((لحرب دفاعية)) ضد روسيا الا في نهاية الصيف.

٣ـ ان الهجوم على باكو يجب ان لا يجري عبر الاراضي التركية.

واستمر الاعداد للهجوم على الاتحاد السوفيتي بعد عقد معاهدة الصلح الـسوفيتية ـ الفنلندية في ١٢آذار ١٩٤٠، فقد ناقش القادة البريطانيون والفرنـسيون في اواخـر آذار خططاً تقضي بان تحشد حتى نهاية آيار ١٦مجموعة مـن الطـائرات القاذفـة((للعمليـات المحتملة ضد المناطق النفطيـة الروسـية)). وجـرى في الوقـت نفـسه التخطـيط لايقـاف الملاحة السوفيتية في البحر الاسود باستخدام قـوة اسـطول الغواصـات التـابع للحلفـاء الذي سيرابط في الموانيء التركيـة، وتـضمنت الخطـة الـستراتيجية ايـضاً تحـريض شـعوب القفقاس المسلحة علـى الانتفـاض علـى الـسلطة الـسوفيتية. وفي نيـسان ١٩٤٠ طلـب ويگان من گاميلين ان يعين موعد بداية العملية الخاصة بقصف باكو وگروزني، ونـصحه قائلاً: ((سيكون من الحصافة تعيين الموعد المحتمل لقيامها في اواخر حزيران او اوائـل

تموز فقط.... اضافة الى ان تركيا، كما ذكر ماسيكلي ذات مـصلحة في هـذا الموعـد. ان ذلـك سيـسمح لهـا ان تـستعد لـصد اي رد فعـل للعـدو{الاتحـاد الـسوفيتي ـ هيئـة التحرير}، الذي سيثيره هذا (القصف)[*] .

غير ان تحطيم فرنسا ادى الى ان يتكـون وضـع اصـبحت معـه بريطانيـا واكثـر منهـا فرنسا مشغولتان عن الحملات المعادية للسوفييت. وفي الوقت نفسه اخذت تتضح اكثـر فأكثر حقيقة ان تركيا، بسبب نجاحات السلاح الألماني المؤقتـة، لم تعـد عازمـة علـى ان تنفذ بدقة التزامـاتها التعاقدية. فقد تكون نتيجـة لهجـوم ايطاليـا علـى فرنـسا وضـع اصبح على تركيا معه ان تهب لمساعدة حليفتها بموجب مـواد معـاهدة ١٩٣٩، واقترحت بريطانيا وفرنسا على تركيا عبر سفيريهما فيهـا في ١٤حزيـران ١٩٤٠ ان تنـضم اليهـا ولكنها تهربت من تنفيذ التزامتها. ففي معرض رده على سؤال في المجلس قال رئـيس الوزراء ر. صيدام: ((لقد درست الحكومة التركية بامعان الوضـع الـذي تكـون نتيجة لدخول ايطاليا الحرب وقررت ان تنفذ الاحكام التي يتضمنها البروتوكول رقـم ٢. وقد اتخذت تركيا بموجب هذا البروتوكول، وضع الدولة غير المحاربة)).

ويبدو الاصطناع واضحاً تماماً في استناد القادة الاتراك على البروتوكول رقم ٢ ذلـك ان الاتحاد السوفيتي لم يكن له أي علاقة بالحرب في البحر المتوسط. ولكن علـى الـرغم من ان تركيا لم تكـن عازمـةفي ذلـك الوقـت علـى تنفيـذ التزامـاتهـا بموجـب معاهـدة المساعدة المتبادلة والدخول في الحرب بشكل فاعل، الا انهـامع ذلـك اتخـذت عـدداً مـن التدابير العسكرية والسياسية والاقتـصادية ذات الطبيعـة الاسـتثنائية تحـسباً لاي امـر غير متوقع.

[*] انظر: ((العلاقات الدولية والسياسية الخارجية للاتحاد السوفيتي)) الجزء الثاني ١٩٣٩ـ ١٩٤٥، موسكو ١٩٦٢، ص ٤٤

تدابير الحكومة العسكرية والاقتصادية

واجهت تركيا منذ الايام الاولى للحرب، بسبب اتجاه خط سياستها الخارجية، مهمة اعادة تنظيم اقتصادها باجمعه نحو تعبئة الموارد المالية وايجاد الاحتياطات اللازمة في حالة المشاركة في العمليات العسكرية واخذت الحكومة التركية قبل كل شيء تعزز قواتها المسلحة فاستدعيت الى الجيش عدة وجبات من المواليد بحيث تضاعف عدد افراده بمقدار خمس مرات تقريباً (من ٢٠٥ آلاف الى مليون). وبدأت تركيا التي لم يكن بامكانها ان تنتج الكثير من انواع الاسلحة والمواد الحربية بشرائها من الدول الاخرى، واستطاعت باستغلالها التنقاضات بين الامبرياليين ان تحصل على السلاح من كلا المجموعتين المتحاربتين.

تعرضت لاعادة التنظيم ايضاً ميزانية الدولة التي كانت التخصيصات العسكرية فيها تمثل الجزء الاساس من قسم المصروفات .فقد بلغت المصروفات العسكرية المباشرة ٥٥ ـ ٦٠٪، وكانت مع المصروفات غير المباشرة تقترب من تخصيصات البلدان المشاركة في الحرب بشكل مباشر. ومن اجل الحصول على الاموال اللازمة فرضت الحكومة ضرائب جديدة وزادت من مقادير الضرائب القائمة ولجأت الى القروض الداخلية والخارجية وتوسعت في اصدار النقود الورقية(ازدادت كمية النقود الورقية الموجودة في التداول حتى ١٩٤٥ بالمقارنة مع ١٩٣٨بأكثر من خمس مرات في حين تقلص الدخل الوطني بمقدار ٢٣٪). ان كلاً من هذه الطرق هو مجرد وسيلة خاصة لتعبئة الموارد المادية وهي باجمعها طرق برجوازية لتغطية مصاريف الحرب على حساب الشغيلة. ولكن هذه الاجراءات التي مست ميزانية الدولة والجيش لم تكن كافية لوحدها. ان تأثير الحرب القائمة في اوروبا، المتزايد على اقتصاد تركيا كان يتطلب تغير الجهاز الاقتصادي باجمعه وتحويل الزراعة والصناعة نحو الاتجاه الحربي. يضاف الى ذلك ان الطبقات السائدة، في سعيها لان تلقي اعباء تدابير التعبئة العسكرية على عاتق الشغيلة،

كانت تجد الطرق والاساليب لتشديد استغلال الشغيلة. ولاجل تحقيق الاهداف الموضوعة اقرت في كانون الثاني ١٩٤٠مايسمى بقانون الدفاع الوطني.

تضمن القانون تعداداً للصلاحيات التي تحصل عليها الحكومة في حالة قيام ظروف استثنائية، اي في حالة التعبئة الجزئية او الكمية ودخول البلد في حرب او قيام حرب بين دول اجنبية تهم تركيا بشكل مباشر. لقد كان للحكومة بموجب هذه الصلاحيات الحق في تنظيم النشاط الصناعي والزراعي والنقل ومؤسسات التجارة والاعتماد (الخاصة والحكومية) وايجاد احتياطات ستراتيجية من الخامات والمواد الغذائية والتأثير في آلية اسعار البضائع ومقدار ايجارات السكن. وقد شكلت لتنفيذ هذا القانون لجنة تنسيق كان من اعضائها رئيس الوزراء وقادة الوزارات المهمة(الاقتصاد والمالية والدفاع الوطني وغيرها)

ليست هناك ضرورة للبرهنة على ان كثرة البنود في القانون عن السيطرة لا تعني بعد ان الحكومة التركية استطاعت ان تنظم كل حياة البلد الاقتصادية وتسيطر عليها فقوانين الرأسمالية العفوية التي تعمل في اوقات الحرب والسلم على السواء لا تسمح بتنظيم الاقتصاد الا في حدود معينة ولمصلحة الطبقات الحاكمة فقط. لقد كتب ف. اي لينين عن طابع تنظيم الحكومات البرجوازية للاقتصاد في سنوات الحرب العالمية الاولى يقول:

((في حقيقة الامر ان قضية السيطرة باجمعها تقتصر على من يسيطر على من أي طبقة هي التي تسيطر وايها يسيطر عليها))*

ان هذا الوصف اللينيني ينطبق بشكل تام على الاجراءات التنظيمية التي قامت بها كل الدول الرأسمالية في مرحلة الحرب العالمية الثانية بما فيها تركيا. وهكذا فقانون الدفاع الوطني الغي قبل كل شيء الانجازات الاقتصادية القليلة التي حصل عليها الشغيلة الاتراك في النضال ضد البرجوازية والملاكين في سنوات ما قبل الحرب فقد

* ف. اي لينين، الكارثة المهددة وكيف نناضل ضدها ح ٣٤، ص ١٧٥.

اصبح للحكومة الحق في فرض نظام السخرة على جميع المواطنين الاتراك في جميع فروع الاقتصاد وكل مناطق البلد واطالة يوم العمل الغاء القيود المفروضة على عمل النساء والأطفال وتجريد المواطنين من حرية التنقل واختيار مكان العمل... الخ وقد استخدمت السلطات هذه الصلاحيات على نطاق واسع.

لقد جرى حل مشكلة الايدي العاملة التي برزت في الزراعة بسبب تعبئة جيش تعداده مليون شخص بنفس طرق الاكراه اللاإقتصادية. فقد اتخذ قرار باجبار الفلاحين على العمل في مزارع الملاكين واغنياء الفلاحين وفي المزارع الحكومية.

ان تكييف الزراعة لسد الحاجات التي ظهرت نتيجة لعسكرة الاقتصاد كان يجري عن طريق مصادرة جزء كبير من المحصول من الفلاحين على شكل ضرائب عينية وشراء جزء مقرر منه باسعار حكومية مقررة وعن طريق التنظيم القسري للتوازن بين المحاصيل الزراعية والتوسع في زراعة الأرض غير المزروعة. وتنشيط الانتاج الزراعي في مزارع الملاكين وأغنياء الفلاحين ....الخ.

لقد كان تموين الجيش يتطلب الآفا كثيرة من اطنان المواد الغذائية والعلف وغير ذلك من بضائع الانتاج المحلي. لذا باشرت الحكومة بمصادرة كل"الفائض" من المنتجات من الفلاحين بموجب اسعار ثابتة وذلك لاجل ان يكون لديها احتياطي من المواد الغذائية، لقد كانوا يأخذون من الفلاحين آخر مالديهم من قوت.

لقد كان الملاكون واغنياء الفلاحين الذين كانوا يمتلكون الاحتياطات الاساسية من الحاصلات يجدون الكثيرمن المنافذ مفضلين بيع الغلال في السوق السوداء على بيعها للدولة باسعار واطئة. ومع ذلك فقد طالت المصادرة بدرجة ما مصالحهم ايضاً، لكن المهم انها لم تعط النتائج المأمولة، ولهذا فقد اقر اعتباراً من تموز ١٩٤٢نظام جديد لشراء الدولة للحاصلات يلزم المنتج بان يبيع للدولة جزءاً مقرراً سلفاً من المحصول وكان هذا الجزء يتراوح بين ٢٥ـ ٥٠٪ من اجمالي المحصول.

فرضت في حزيران ١٩٤٣ضريبة الزمت مالكي الارض بان يعطوا الحكومة بشكل بضائع عينية مابين ٨ و١٢٪ من كل انواع المحاصيل الزراعية. ان ذلك كان يعني عملياً اعادة العشر الاقطاعي. غير ان قانون الضريبة العينية هذا الغى طريقة الألتزام في جبايتها وهي الطريقة التي اتصف بها العشر. اما فيما عدا ذلك فان هناك تشابهاً بين الضريبتين في الكثير من الامور.

وكانت الحكومة، من اجل تنشيط الانتاج الزراعي، تمنح كبار الملاكين وأغنياء الفلاحين القروض وتجهزهم بالبذور الجيدة والمكائن والادوات والاسمدة.

كان نشاط الحكومة"التنظيمي" في ميدان الانتاج الصناعي يجري بوجه عام لصالح البرجوازية ايضاً ولم يقلل باي درجة مهما كانت قليلة من الارباح الرأسمالية، ففي كانون الثاني ١٩٤٠ شرع قانون يخص السيطرة على مصانع انتاج السلاح والذخيرة الخاصة. وفي ١٩٤٣ نشر مرسوم حكومي بشأن السيطرة على جميع المشاريع الصناعية في البلد((من اجل توجيه نشاطها لسد حاجات الدفاع والسكان)). وقد جرى التأكيد خلال ذلك على ان الاجراءات الحكومية تجاه المشاريع الصناعية الخاصة لا ينبغي ان تلحق الضرر بمالكيها وان الضرر الذي سيلحق بهم يجب في كل الحالات ان يجري التعويض عنه على حساب الدولة وان تضمن لهم نسبة ملائمة من الربح)).

لقد حاولت الحكومة التركية ان تؤثر على توجيهات النشاط الخاص عن طريق السيطرة على تجهيز المشاريع الصناعية بالخامات الناقصة وتصريف منتجاتها الجاهزة. وهكذا فوضت ايتيبنك في ١٩٤٠ السيطرة على استخراج وتصدير الكروم. وبموجب قرار لجنة التنسيق في ٣٠كانون الثاني ١٩٤١ تقرر ان يقدم كل انتاج مصانع الغزل والنسيج القطني الخاصة والحكومية الى سومر البنك. كما ان هذا البنك كان يقوم بتصريف الغزل المستورد. كذلك وضع كل انتاج معامل السمنت ومصانع الورق تحت سيطرة الحكومة.

كانت الحكومة تشتري المنتجات الجاهزة وتنظم في الوقت نفسه تجهيز المشاريع الصناعية بالخامات والوقود. وهكذا كانت"الدائرة التجارية" التي انشأت في وزارة التجارة في ١٩٤١ تعمل على توزيع بضائع مثل الصفائح والقصدير وبعض انواع الخامات الصناعية والاطارات ووسائل النقل الآلية، وكانت ادارة بيع الفحم تجهز المشاريع الصناعية بالفحم وكانت قد انشأت خصيصاً لذلك. اما بيع النفط والمنتجات النفطية فكان بيد ادارة النفط الحكومية. وكان سومر بنك يقوم بتجهيز مشاريع صناعة النسيج بالخامات.

زادت الحكومة في سنوات الحرب من تدخلها في التجارة الخارجية ايضاً وذلك عن طريق فرض قيود على الاستيراد والتصدير واقرار نظام الرخص ووضع قيود على العملة .... الخ. وقد شمل نظام الرخص في ١٩٤٢ عملياً تصدير كل انواع البضائع التركية.

وفي الوقت نفسه قامت الحكومة باحداث تغيير جذري في البنية التنظيمية للتجارة الخارجية وذلك بانشائها في ١٩٤٠جميعات استيراد وتصدير اطلق عليها اسم"بيرليك". فكل مجموعة من التجار كان لهم"بيرليك" خاصة بهم مؤلفة على اساس نوع البضاعة التي يتاجرون بها. ان هذه الجمعيات التي كانت عبارة عن منظمات احتكارية لكبار التجار لم تكن تقتصر على تحديد نظام الاستيراد والتصدير بمنع او السماح باستيراد او تصدير هذه البضاعة او تلك، وانما كانت تتمتع ايضاً بصلاحية ترويج البضائع المستوردة داخل البلد.

لقد شمل"التنظيم" الاقتصادي الحكومي السوق الداخلي ايضاً، فقد كانت الحكومة تستطيع، على وجه الخصوص تكوين احتياطي من المواد الغذائية والخامات والمواد المساعدة وان تصدر الاوامر بالتفتيش ومصادرة البضائع المخبأة وان تعين حدوداً عليا للاسعار ولمقدار الربح وان تنظم استهلاك البضائع"ذات الضرورة الحيوية للسكان وللدفاع الوطني". ولكن ذلك كله لم يقض على المضاربة وتفشي الغلاء كما انه لم ينقذ

الشغيلة من الفقر المتزايد والجوع. لقد كتب الاقتصادي التركي تونجير عن اجراءات الحكومة في ميدان تنظيم السوق الداخلي يقول: ((لقد فرض عندنا وفي الاقطار الاخرى في سنوات الحرب عدد من القيود هدفها تنظيم التجارة.... ولكن ((الانظمة الجديدة))كثيراً ما كانت، مع الاسف ، فاشلة وتعطي نتائج عكسية)).

ولاجل تهدئة الرأي العام اصدرت السلطات التركية عدداً من المراسيم زعم انها موجهة نحو اجتثاث المضاربة والفساد المتفشية في الجهاز الحكومي. فقد انشأت في ١٩٤٢ محاكم خاصة للنظر في القضايا المتعلقة بخرق قانون الدفاع الوطني وفرضت غرامات مالية كبيرة والسجن لمدد طويلة بل وحتى الاعدام على من يتعمد المضاربة. وفي آذار ١٩٤٤اتخذت لجنة التنسيق قراراً خاصاً((حول تنظيم التجارة ومكافحة المضاربة)) شكلت بموجبه لجان رقابة خاصة لمكافحة المضاربة ووضعت حدوداً عليا لاسعار البضائع ونظمت مقادير ارباح التجار والصناعين.

وقامت الحكومة، بالاضافة الى اصدار القوانين والاوامر الادارية، بانشاء الكثير من مؤسسات الرقابة، ومع ذلك فان هذه المؤسسات كانت اكثر المنظمات بيروقراطية ولم تقم بالدور الموكول اليها ابداً. ومع ان السلطات كانت تدرك عدم فائدة مختلف اشكال الادارات والمصالح التجارية ولجان السيطرة على الاسعار الا انها مع ذلك احتفظت بها حتى نهاية الحرب متخذة من وجود هذه المؤسسات ستاراً تغطي به عجزها.

اجبر النقص في وسائط النقل، الحكومة على ان تفرض سيطرتها على استخدامها. كما اجبرها نقص الخبز وغيره من منتجات الحنطة على اعتماد نظام البطاقات.

وكان القانون يسمح للحكومة ايضاً بان تنظم مستوى ايجارات السكن ومقدار ارباح التجار الصناعيين. وقصارى القول انه كان يسمح لها بان تحدد سير الحياة الاقتصادية وان تنشيء اقتصاداً عسكرياً منتظماً. ولكن بما ان تطور الاقتصاد كان يجري في ظروف المنافسة وفوضى الانتاج فان مهمة تنظيم الاقتصاد على نطاق البلد كله بدت خارجة عن الطاقة ولايمكن حلها، ان الصراع بين العناصر الرأسمالية. ذات النشاط الخاص حكم

على اقتصاد البلد بالفشل وعدم الاستقرار، والحكومة التي حصلت بموجب قانون الدفاع الوطني على صلاحيات استثنائية بحجة"تنظيم" الاقتصاد لم تكن تستطيع الا ان تعيد توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات السائدة وهو ماكانت تفعله طيلة سنوات الحرب.

تركيا والدول المتحاربة بعد اندحار فرنسا
(تموز ١٩٤٠ ـ ١٩٤١)

اصبحت السياسة الخارجية التركية بعد استسلام فرنسا تظهر ميلاً متزايداً نحو التقارب مع المانيا. وينبغي ان نؤكد على وجه الخصوص بان الاتراك حتى عندما كانت علاقاتهم وثيقة مع الكتلة البريطانية ــ الفرنسية لم يقطعوا علاقاتهم السياسية والتجارية ـ الاقتصادية مع المانيا. كتب المؤلف الفرنسي جان سافان عن سياسة تركيا في الشهور الاولى من الحرب يقول: ((ان توقيع معاهدة ١٩٣٩ الانجليزية ــ الفرنسية + التركية واجتماع ممثلي الاركان العامة في انجلترا وفرنسا وتركيا في حلب وحيفا(ربيع ١٩٤٠)لم تعق اطلاقاً بناء المهندسين والفنيين الألمان للغواصات التركية في القرن الذهبي، حيث تواصل البناء طيلة شتاء ١٩٣٩/١٩٤٠. لقد تقلصت التجارة بين تركيا والمانيا ولكنها لم تتوقف ابداً)).

انتهت في آب ١٩٣٩مدة المعاهدة التجارية الألمانية ـ التركية فتقلصت العمليات التجارية بين البلدين بشكل حاد، وفي كانون الثاني ١٩٤٠وقعت اتفاقية مؤقتة حددت تداول البضائع بمبلغ غيركبير، غير ان اتفاقية اخرى عقدت في تموز من السنة نفسها. بعد اندحار فرنسا ضاعفت حجم التجارة بين المانيا وتركيا عدة مرات.

اتضحت حتى خريف ١٩٤٠ حقيقة التقارب الجديد بين تركيا والمانيا. ولكننا يجب ان لا نفترض ان اتجاه السياسة الخارجية التركية كان آنذاك قد تغير، فقد ظل توسع العدوان الهتلري يقلق قادة تركيا، وبعد ان دخلت القوات الألمانية رومانيا وهجمت ايطاليا على

اليونان في خريف ١٩٤٠ برز خطر حقيقي يتمثل باحتمال سيطرة الدول الفاشية سيطرة تامة على البلقان، الامر الذي اثار اعصاب السياسيين الاتراك الى حد معين. وقد اقلق ذلك البريطانيين ايضاً لان استيلاء خصومهم على البلقان كان يعبد لهم السبيل الى الشرقين الادنى والاوسط ويفتح الطريق المؤدي الى مصادر النفط في ايران والعراق والى قناة السويس ايضاً.

وبما ان المانيا ظلت، حتى بعد الاستيلاء على رومانيا ((بها حاجة الى النفط وتطلعات الشرق)) على حد تعبير تشرشل *، وبما ان تركيا تقع على طريق هذه التطلعات فان خطر الغزو الألماني الفاشي لهذا البلد لم يكن مستبعداً.

دعت بريطانيا تركيا للعمل المشترك ضد الزحف الألماني نحو الشرق، فقد ارسل تشرشل رسالة الى عصمت اينونو في كانون الثاني ١٩٤١ طلب فيها انشاء قواعد عسكرية جوية وبحرية بريطانية على الاراضي التركية، واقترح ان ترابط في تركيا عشرة اسراب من القاصفات ومئات المدافع المضادة للطائرات. وفي الوقت نفسه جرى القيام بخطوة دبلوماسية لتأليف وفاق بلقاني جديد تدخل فيه تركيا واليونان ويوغوسلافيا، ووصلت الى انقرة لهذا الغرض بعثة عسكرية بريطانية لاجراء مفاوضات بهذا الشأن. غير ان الحكومة التركية احتجت بضعف البلد من الناحية العسكرية وعدم استعداد الجيش التركي لصد الهجوم الذي يمكن ان تشنه المانيا بسبب السماح باقامة القواعد العسكرية على الارض التركية، ورفضت الاستجابة لمطالب البريطانيين ولم تظهر حماساً بخصوص انشاء حلف عسكري مع اليونان ويوغوسلافيا.

لم تتخذ الحكومة التركية من التدابير الا ما يتعلق بتحصين منطقة المضايق، فقد زادت من عدد افراد القوات والمدافع هناك واخذت ترسل الدوريات الى منطقة البسفور والدردنيل، وفي ١٩٤١ جرى اعلام العالم بزرع الالغام هناك.

* مراسلات رئيس مجلس الوزراء في الاتحاد السوفيتي مع رؤساء الولايات المتحدة ورؤساء وزارات بريطانيا العظمى اثناء الحرب الوطنية العظمى ١٩٤١ ـ ١٩٤٥(لاحقاً المراسلات...) جـ ١، م. ١٩٥٧، ص ٣٩٢.

كان قادة الرايخ الفاشي يثيرون بكل السبل، الخوف لدى تركيا من اسناد خطط القيادة البريطانية. ومن الحقائق المعروفة في هذا الشأن الحقيقة الآتية: في الوقت الذي كانت فيه البعثة العسكرية البريطانية موجودة في انقرة اقام السفير الألماني فون بابن، لغرض التخويف، عرضاً سينمائياً للعمليات القتالية التي قام بها الجيش الألماني، ودعا قادة تركيا لمشاهدة تلك الافلام. وقد ذكر بابن متحججاً ان((ذلك ابدى عليهم{القادة الاتراك ـ هيئة التحرير} تأثيراً عميقاً)).

تميز شباط وآذار ١٩٤١ بزيادة الضغط على تركيا من جانب مجموعتي الدول المتحاربة كلتيهما، فالمانيا التي كانت تستعد لاحتلال اليونان وبلغاريا ويوغوسلافيا، طلبت من تركيا عدم التدخل وضمنت لها في مقابل ذلك حصانة اراضيها، والبريطانيون كانوا ينتظرون منها مساعدة حقيقية في البلقان، مستندين في ذلك الى الالتزامات التي اخذتها على نفسها بموجب معاهدة التحالف لسنة ١٩٣٩.

وصل الى انقرة في اواخر شباط وزير الخارجية البريطاني انطوني ايدن ورئيس الاركان الامبراطورية العامة د. ديل لاستطلاع موقف حليفتها. والتقى ايدن للغرض نفسه مع شكري سراج اوغلو في قبرص في ١٧ـ ١٩آذار. وتضمنت البيانات التي صدرت عن هذه اللقاءات غير قليل من الكلمات حول((الاخلاص الثابت للحلف الانجيلزي ـ الفرنسي)) و((الاتفاق التام فيما يخص المشاكل البلقانية)) وما اشبه. ولكن الحقائق كانت تتحدث عن مواصلة تركيا المناورة بين المجموعتين المتعاديتين. لقد اعلن شكري سراج اوغلو لانطوني ايدن قائلاً: ((ان تعاطفنا المخلص هو بطبيعة الحال، مع انجلترا ولكن الاسس العملية للمعاهدة الانجلزية ـ الفرنسية ـ التركية فقدت لسوء الحظ قوتها. لقد تحطمت فرنسا ولم تعد بريطانيا العظمى قوية بما فيه الكفاية لكي تبدي المساعدة العسكرية لنا حتى ولو بصيغة توريد الاسلحة والعتاد)).

وقع في انقرة في شباط تصريح بلغاري ـ تركي حول الامتناع عن العدوان والثقة المتبادلة، وفي بداية آذار احتلت قوات المانيا الفاشية بلغاريا. وكان فون بابن قد سلم

عصمت اينونو في اليوم الذي تلا التوقيع على التصريح، رسالة شخصية من هتلر استحسن فيها موقف القادة الاتراك واكد عدم وجود نوايا عدوانية لدى المانيا تجاه تركيا. ولكن ذلك كان خطوة غادرة معتادة من الدبلوماسية الألمانية، ذلك ان الهتلريين لم يكونوا، في هذه القترة بالذات، يستبعدون امكانية احتلال تركيا احتلالاً مسلحاً.

لقد كان هناك في ربيع ١٩٤١ خطر حقيقي جداً لهجوم فاشي على تركيا. فقد كان ريبنتروب بعد الاستيلاء على اليونان ويوغوسلافيا، على مايؤكده الدبلوماسيان الهتلريان الموثوقان هاسل وفون بابن، يقترح بالحاح نقل العمليات العسكرية الى الاراضي التركية. وكان هذا بالذات ماقصده ل. مويزش(احد موظفي السفير الألماني بابن) عندما كتب يقول بان خطر غزو القوات الألمانية لتركيا((كان واقعياً تماماً)) في وقت من الاوقات. ويذكر مويزش هذا ايضاً بان الامر وصل الى حد ان طبع في المانيا((دليل عن تركيا للجندي الألماني)) واستطرد يقول((ان مثل هذا الكتب التي تتضمن عبارات دارجة كانت قد طبعت للقوات الألمانية قبل غزو النرويج وهولندا وفرنسا ويوغوسلافيا وغيرها من البلدان)).

في هذا الوقت الحرج بالنسبة لتركيا اعلنت الحكومة السوفيتية بوضوح بانه ((اذا ماتعرضت تركيا حقيقة الى هجوم وكانت مضطرة للدخول في الحرب دفاعاً عن ارضها فانها انطلاقاً من ميثاق عدم الاعتداء القائم بينها وبين الاتحاد السوفيتي يمكنها ان تعتمد على تفهم الاتحاد السوفيتي وحياده [*]))

لماذا لم تهجم المانيا الهتلرية على تركيا؟ ترد لذلك في نشرة لهيئة الامم المتحدة الاسباب الاتية: ((السبب الاساس هو روسيا. ان حملة البلقان اصبحت طويلة اكثر مما

[*] ((البرافدا)) ١٩٤١/٣/٢٥

افترض هتلر، واذا ما اعلنت الحرب على تركيا فان الهجوم على روسيا كان يجب ان يتأجل)) ثم ياتي في النشرة حديث عن ان الهجوم الجبهوي على تركيا في ذلك الوقت لم يكن ضرورياً من الناحية الستراتجية ذلك لان تركيا في حالة النجاح على الجبهة الروسية ستكون مطوقه. ((واخيراً كان هتلر واثقاً من ان تركيا ستكون محايدة في الحرب الروسية ـ الألمانية)).

ولكن هتلر لم يتخل نهائياً عن غزو تركيا. كل ما في الامر انه اجله الى ان تنتهي الحملة على الاتحاد السوفيتي [**]. والى ان يحصل ذلك كان هدفه ان يحتفظ بتركيا حليفاً غير معلن على الجناح الجنوبي للجبهة السوفيتية ـ الألمانية المنوي فتحها. وقد اجرى فون بابن بتعليمات من قادة الرايخ الثالث، مفاوضات سرية مع موجهي السياسة الخارجية التركية قام خلالها بارهاب الاتراك واخافتهم((بالخطر السوفيتي المزعوم)) ونشر رواية ملفقة حول((عزم السوفييت على الاستيلاء على المضايق)). وقد وافق قادة تركيا بعد مساومة غير طويلة، على التوقيع على المعاهدة التي ارادتها المانيا.

في ١٨ حزيران وقبل اربعة ايام من هجوم الهتلريين الغادر على الاتحاد السوفيتي وقعت تركيا على ميثاق مدته عشر سنوات((حول الصداقة وعدم الاعتداء))مع المانيا الفاشية، مع احتفاظها بحلفها مع البريطانيا. ان تركيا بتوقيعها هذه المعاهدة اعلنت بشكل صريح عن تغير توجهها السياسى. تبادل فون بابن وشكري سراج اوغلو في اثناء الاحتفال بعقد المعاهدة التركية ـ الألمانية مذكرات اكدا فيها بان كلا الجانبين سيساعدان على تطوير العلاقات الألمانية التركية وبان الصحافة والراديو في كلا الجانبين((سوف يسترشدان بشعور الصداقة والثقة المتبادلة، التي تتميز بها العلاقات بين تركيا والمانيا)).

[**] جاء بخصوص تركيا في التعليمات السرية للغاية التي صدرت في ٨ آب ١٩٤١بعنوان: ((مهمات الحرب اللاحقة بعد انتهاء حملة الشرقي)) الآتي: ((في حالة ما اذا لم تنتقل تركيا الى صفنا حتى بعد اندحار روسيا السوفيتية فان ضربة نحو الجنوب عبر الانضول سوف تنفذ ضد ارادتها))

بذل قادة الدبلوماسية التركية جهوداً معينة من اجل مصالحة بريطانيا مع "دول المحور" فقد نصح شكري سراج اوغلو في حديث له مع فون بابن في ١٣ آيار ١٩٤١ قادة الرايخ الثالث((بالدخول في مفاوضات حول الهدنة مع الانجليز))ومن ثم "اعادة النظام في روسيا بالعمل مع ممثلي انجلترا وامريكا وبالاتفاق معهم". وفي اليوم التالي استقبل رئيس جمهورية تركيا فون بابن وعبر له عن افكار مشابهة. لم تعلم الحكومة التركية الاتحاد السوفيتي بالمفاوضات الألمانية ـ التركية، فخرقت بذلك التزاماتها التعاقدية معه(بروتوكول ١٩٢٩)، علماً بان بريطانيا قد اعلنت مسبقاً بمفاوضات انقرة وبالتوقيع المقبل على المعاهدة. وقد صرح بذلك انطوني ايدن في البرلمان البريطاني في ٢٤ حزيران ١٩٤١ بقوله((ان تركيا صديقتنا وحليفتنا، وبما اننا كنا قد اخبرنا بشكل تام بسير المفاوضات بين حكومتي تركيا والمانيا فان المعاهدة ايضاً لم تكن بالنسبة لنا غير متوقعة)). لقد كان على هذه المعاهدة بموجب حسابات الدبلوماسية البريطانية ان تؤدي الى تشديد الاحتكاك بين الاتحاد السوفيتي والمانيا وتقرب الهجوم الفاشي على بلد السوفييت. ولهذا لم يعارض البريطانيون من حيث المبدأ: التوقيع عليها. لقد كان مطلبهم القطعي يتركز في نقطة واحدة هي ان على تركيا ان تقاوم في كل الحالات مطلب المانيا بالسماح لقواتها بالمرور نحو الشرقين الادنى والاوسط.

بعد ان امنت المانيا الهتلرية جناحها الايمن واصبح لها في شخص تركيا حليفاً غير معلن شنت هجومها على الاتحاد السوفيتي في ٢٢حزيران ١٩٤١. وقد ادى دخول الاتحاد السوفيتي الحرب الى تغيير جذري في وضع القوات على المسرح العالمي وكان بداية لمرحلة جديدة من مراحل الحرب العالمية الثانية.

العلاقات السوفيتية ـ التركية في مرحلة الحرب العالمية الثانية

اعلنت تركيا حيادها بعد هجوم المانيا على الاتحاد السوفيتي، غير ان هذا الحياد ساعد المانيا الهتلرية كثيراً في حربها مع الاتحاد السوفيتي. لقد استقبلت الاوساط الرجعية في تركيا بابتهاج مكشوف هجوم الغزاة الفاشست على الاتحاد السوفيتي وتنبأت جرائدهم بانتصار المانيا السريع، وكانت تلك الجرائد تتلقف اي اكذوبة تطلقها ماكنة غوبلز الدعائية وتضخمها، فبعد خمسة ايام فقط من هجوم المانيا الغادر كانت تاس مضطرة لان تكذب تأكيدات الجرائد التركية الكاذبه التي تلقفت تصريحات هتلر الاستفزازية بخصوص ادعاءات للاتحاد السوفيتي المزعومة في البسفور والدردنيل ونواياه المزعومة باحتلال بلغاريا)) *

واكدت مفوضية الشعب للشؤون الخارجية في مذكرة لها بتاريخ ١٠الآب ١٩٤١ مرة اخرى عدم وجود ادعاءات اقليمية لدى الاتحاد السوفيتي تجاه تركيا واستعداده لان يلتزم بشكل صارم بمواد ميثاق مونترو. ولكن حكومة انقرة ردت على هذه التصريحات ذات الطابع السلمي بمواصلة التراجع عن سياسة الحياد، وقد حذرت الحكومة السوفيتية الحكومة التركية اكثر من مرة بخصوص ذلك غير ان قادة تركيا لم يرغبوا بالاصغاء لهذه التحذيرات العقلانية ولم يحولوا دون القيام بمختلف الاستفزازات ضد الاتحاد السوفيتي.

في شباط ١٩٤٢ نظمت السفارة الآلمانية في انقرة، بمساعدة البوليس التركي، مسرحية"محاولة اغتيال" فون بابن واتهمت بذلك المواطنين السوفيتين البريئين بافلوت وكرنيلوف. وجرى تحويل"محاولة الاعتداء" وكذلك محاكمة المواطنين السوفيتين الخاصة بها الى تظاهرة معادية للسوفييت. وتكرر استفزاز مشابه آخر في آذار من السنة نفسها

* ((سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية في مرحلة الحرب الوطنية)) حـ ١ ، ص ٤٤٣

تجاه السعاة الدبلوماسيين السوفييت في قيصرية عندما كانوا في طريقهم من انقرة الى الوطن.

ان الرجعية التركية التي كانت تقيم حساباتها على انتصار السلاح الألماني الوشيك وتحطيم الجيش الأحمر كانت تدفع البلاد للدخول في الحرب، فقد ذكر بابن في حديث له مع رئيس جمهورية تركيا في كانون الثاني ١٩٤٢ ما معناه انه((سيكون من المفيد جداً تحشيد القوات التركية على الحدود الروسية)) في حاله. قيام الألمان بحملة على القفقاس. وبعد ذلك بوقت قصير كتب السفير الألماني الى برلين يقول: ((لقد درست الاركان العامة التركية هذه القضية وهي عازمة بشكل اكبر على النظر فيها ... باتجاه ملائم لنا)). كذلك اعلن ن. منمنجنوغلو الذي اشغل من تموز ١٩٤٢ الى حزيران ١٩٤٤ منصب وزير الخارجية في تركيا قائلاً: ((ان تركيا الان، كما كانت في السابق مهتمه بشكل حاسم جداً باحتمال ان تنحدر روسيا البلشفية اندحاراً تاماً)). اما رئيس الوزراء ش. سراج اوغلو(كان قد حل محل ر. صيدام الذي توفي في ١٩٤٢) فقد اعلن انه"كتركي يرغب بلهفة بسحق روسيا" عندما تكون في الجبهة السوفيتية ـ الألمانية في صيف ١٩٤٢ وضع غير ملائم للجيش الاحمر، حشدت حكومة تركيا اكثر من ٢٥فرقة عسكرية على حدودها مع الاتحاد السوفيتي. ولهذا فقد كانت القيادة العسكرية السوفيتية مضطرة لان تبقي قوات مسلحة كبيرة على الحدود السوفيتية ـ التركية في القفقاس، في اكثر مراحل الحرب الوطنية حراجة.

لقد بدأوا في انقرة منذ آب ١٩٤٢ يناقشون على عجل((النتائج المحتملة للاحداث الحربية في الجبهة الشرقية)). ذلك ان قادة تركيا كانوا واثقين بان الجيش الاحمر سيفقد، بعد حملة صيف ١٩٤٢، اهليته للمقاومة الى درجة بحيث تستطيع القوات التركية بمفردها ودون جهد كبير ان تستولي على ما وراء القفقاس ولهذا فانهم كانوا يقنعون الهتلريين بعد وصولهم الى الفولغا، بان يطور هجومهم المقبل لا باتجاه الجنوب بل باتجاه الشمال نحو كويبيشوف.

ولكن تحطيم(٣٣) فرقة المانية بقيادة الفيلدمارشال باولس عند الفولغا اعاد القادة الاتراك الى الصواب فقرروا، من اجل انقاذ سمعتهم ان يلقوا اللوم في كل شي على المارشال الهرم فوزي چقماق. وقد كتبت الجريدة الباريسية"لا اوردر" فيما بعد، في تموز ١٩٤٦ تقول بهذا الخصوص" لقد اصبح معروفاً للحلفاء في ١٩٤٢ عزم تركيا على مهاجمة الروس في حالة ما اذا لم يصمد هؤلاء في ستالينغراد .... ولكن عندما القى باولس السلاح وجد عصمت"كبش الفداء"، حيث اتهم فوزى چقماق في انه بادر دون التشاور مع الحكومة ربما انه بلغ السبعين من العمر فقد احيل على التقاعد))

اصبحت سياسة تركيا الخارجية بعد معركة الفولغا اكثر حذراً، ولكن لم يلاحظ تحسناً في العلاقات السوفيتية ـ التركية، بل على العكس اتسع في البلد نشاط كل انواع منظمات الجامعة التركية التي كانت تدعو الى تكرار غارات النهب على القفقاس. حتى ممثلو الحكومة التركية الرسميون لم يجدوا ضرورة لاخفاء موقفهم المعادي لجارهم الشمالي ـ الاتحاد السوفيتي.

كانت الاوساط الاكثر رجعية في البلدان المحايدة تسعى بمختلف المكائد الدبلوماسية الى نسف التجمع المعادي للهتلرية وابقاء الاتحاد السوفيتي دون حلفاء وانقاذ المانيا الهتلرية من الانحدار المقبل الذي اصبح احتماله واضحاً بعد كارثة ستالينغراد. وقد كان"رصيد" القادة الاتراك في هذه القضية السيئة عظيماً، ففي لقاء لهم مع تشرشل في اطنة(كانون الثاني ١٩٤٣) حاولوا بالحاح اقناعه بعقد صلح منفرد مع المانيا، حيث قال رئيس الوفد التركي"ان الانحدار التام لألمانيا يمكن ان يعطي روسيا امكانية ان تصبح اعظم خطر على تركيا واوربا".

لقد ناقش حلفاء الاتحاد السوفيتي في التجمع المعادي للهتلرية ـ بريطانيا والولايات المتحدة في لقاءاتهم مع سياسيي تركيا اكثر من مرة، وضع العلاقات السوفيتية ـ التركية، ولكن"وساطة" الامريكان والبريطانيين هذه لم تحسن العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وتركيا.

تضمنت رسالة تشرشل الى ستالين في (١) شباط ١٩٤٣، رغبة في ان يقوم الاتحاد السوفيتي بايماءة صداقة تجاه تركيا، لكن رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي ذكر رئيس الوزراء البريطاني قائلاً((اننا من جانبنا قمنا تجاه تركيا قبل ان تبدأ الحرب السوفيتية ـ الألمانية بعدة اشهر وكذلك بعد ان بدأت هذه الحرب بعدد من التصريحات ذات الطابع الودي المعروف للحكومة البريطانية. ولم يستجيب الاتراك لهذه الخطوات خوفاً من اغضاب الألمان على مايبدو)). وعلى الرغم من ذلك ابقت الحكومة السوفيتية الباب مفتوحاً للمفاوضات معلنة بانه((اذا ما رغب الاتراك بجعل علاقاتهم مع الاتحاد السوفيتي ودية ووثيقة فليعلنوا عن ذلك، وفي هذه الحالة سيكون الاتحاد السوفيتي مستعداً لملاقاتهم))*

ولكن الاوساط الحاكمة في تركيا لم يقوموا ولابخطوة جوابية واحدة لملاقاة الاتحاد السوفيتي ولم يستجيبوا لدعوته لتحسين العلاقات.

اصبحت سنة ١٩٤٣، بفضل النضال البطولي للشعب السوفيتي ضد الغزاة الهتلريين سنة تحول في الحرب الوطنية العظمى، واصبحت انهيار الماكنة العسكرية الهتلرية واضحة للجميع. في هذه الظروف اقترحت حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي على تركيا الدخول في الحرب الى جانب الحلفاء ضد المانيا الهتلرية. وقد نوقشت هذه القضية في مؤتمر موسكو لوزراء خارجية الدول الكبرى الذي انعقد في ١٩ـ ٢٠تشرين الاول ١٩٤٣.

ان الحكومة السوفيتية، مهتدية بدوافع نبيلة هي الرغبة في تحطيم الغزاة الفاشست بسرعة وتقصير أمد الحرب، كانت ترى ان دخول تركيا التجمع المعادي للهتلرية وفتحها العمليات العسكرية ضد القوات الهتلرية سيكون اسهاماً مفيداً من الشعب التركي في انتصار المثل الديموقراطية.

* ((المراسلات .....)) جـ ١ص ٩١

رفضت الحكومة التركية الدخول في التجمع المعادي للهتلرية وتطبيع العلاقات مع كل المشاركين فيه. ومع ذلك اظهرت الحكومة السوفيتية صبراً كبيراً ولم ترغب في فقدان اية امكانية، مهما كانت صغيرة، لتطبيع العلاقات مع تركيا ودخلت مع الحكومة التركية، بمبادرة من هذه الاخيرة، في مفاوضات جرت في ايار ـ حزيران ١٩٤٤. ولم يحصل أي تقدم في هذه المرة ايضاً بسبب مراوغة تركيا، بل ان السلطات التركية خرقت مرة اخرى، بعد مرور اسبوعين على هذا المفاوضات. ميثاق مونترو لصالح المانيا عندما سمحت للقيادة العسكرية الألمانية ان تخرج اسطولها من البحر الاسود الى بحر ايجة.

ادركت الحكومة السوفيتية بعد هذا، عدم امكانية التفاهم مع قادة تركيا، فابرق رئيسها في ١٥حزيران ١٩٤٤الى رئيس الوزراء البريطاني قائلاً: ((نظراً للموقف المراوغ وغير الواضح الذي تقفه الحكومة التركية تجاه المانيا، من الافضل ترك تركيا وشأنها ومنحها ارادتها.... ان هذا يعني بالطبع ان التقط ايضاً ادعاءات تركيا التي تملصت من الحرب مع المانيا، بحقوق خاصة في شؤون مابعد الحرب)). *

وبما ان تعاون تركيا مع الدول الفاشية في سنوات الحرب ألحق الضرر بالاتحاد السوفيتي وبالعلاقات السوفيتية ـ التركية فان الحكومة السوفيتية لم يكن امامها الا ان تتوصل من ذلك الى استنتاجات ملائمة، فقررت الغاء معاهدة الصداقة والحياد المعقودة في ١٩٢٥ واقترحت على تركيا معاهدة جديدة معلنة بان"هذه المعاهدة نتيجة للتغييرات العميقة التي حصلت ولاسيما في سنوات الحرب العالمية الثانية، لم تعد تلائم الوضع الجديد واصبحت تتطلب تحسيناً جدياً))*

ورداً على خطوات الاتحاد السوفيتي هذه نشرت حكومة تركيا في ٧نيسان ١٩٤٥ تصريحاً اشارت فيه الى انها((أخذت بالاعتبار رغبة الحكومة السوفيتية بالغاء هذه

* المصدر نفسه، ص ٢٤١

* ((سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية في مرحلة الحرب الوطنية)) حـ ٣، موسكو ١٩٤٧، ص ١٤٦

المعاهدة)) واستبدالها بمعاهدة اخرى اكثر انطباقاً على المصالح المالية لكلا البلدين وتنطوي على تحسينات جدية))**

العلاقات التركية ـ الألمانية في (١٩٤١ـ ١٩٤٤)

كانت المعاهدة الألمانية ـ التركية((حول الصداقة والحياد)) تعني ان الدبلوماسية الهتلرية استطاعت ان تحقق ماكانت تصبو اليه، فقد اصبحت العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين تركيا والمانيا من صيف ١٩٤١ اكثر وثوقاً.

وصل الى انقرة في ايلول ١٩٤١، بهدف تنشيط الصلات الاقتصادية، مساعد وزير الاقتصاد في المانيا كلوديوس، الذي طالب بالغاء اتفاقية الكروم البريطانية ـ التركية لسنة ١٩٤٠ وتصدير كل الكروم المستخرج في تركيا الى المانيا مقابل الاسلحة والمواد الحربية، وفضلاً عن ذلك وعدت المانيا تركيا بان تمنحها مقابل الكروم، اعتمادات طويلة الاجل وان تشارك بنشاط في بناء سكك حديد وطرق معبدة وجور ومطارات ... الخ في الاراضي التركية.

وعلى الرغم من ان القادة الاتراك كانوا في هذا الوقت قد هيأوا انفسهم لانتصار السلاح الألماني، الا انهم مع ذلك لم يوافقوا على الاخلال بالتزاماتهم الاقتصادية تجاه بريطانيا، لذا فإنهم لم يعارضوا من حيث المبدأ بتجهيز المانيا بالكروم ولكنهم اصروا على ان يبدأ ذلك بعد انتهاء مدة نفاذ اتفاقية الكروم البريطانية ـ التركية ومع ذلك فاذا لم يكن كلوديوس قد استطاع الحصول على الكروم التركي فوراً فانه تمكن من التوصل الى اتفاق وفهم متبادل بشأن الخامات الاخرى التي تعاني المانيا من نقص حاد فيها مثل النحاس والقطن ومواد الدباغة والصوف ... الخ وقد نصت المعاهدة التركية ـ الألمانية التجارية الجديدة الموقعه في انقرة في تشرين الاول ١٩٤١ على ان تكون قيمة تبادل البضائع بين البلدين حتى ٣١ آذار ١٩٤٣ ـ (٩٦) مليون ليرة للواردات و(٩٦)

** المصدر نفسه ص ١٦٣ـ ١٦٤

مليون ليرة للصادرات، والتزمت المانيا الهتلرية بان تجهز تركيا بالاسلحة والمواد الحربية مقابل التوريدات التركية. ونتيجة لعقد المعاهدة التجارية لسنة ١٩٤١ زادت المانية في السنوات التالية بشكل حاد من حصتها في تجارة تركيا الخارجية، فاحتلت في المدة من ١٩٤٢ الى ١٩٤٤، كالسابق، المركز الاول في تجارة الخارجية التركية. واذا ما اخذنا بالحسبان عمليات تركيا التجارية الخارجية مع الاقطار التي تحتلها المانيا والاقطار التابعة لها، يكون الوزن النوعي للكتلة الهتلرية في ١٩٤١ـ ١٩٤٤، متراوحاً بين ٣٢٪ و ٤٧٪ في صادرات تركيا و ٤٠٪ و٥٣٪ في وارداتها.

عمد قادة الرايخ الثالث، في تخطيطهم لحملة صيف ١٩٤٢، الى الضغط مرة اخرى على تركيا طالبين منها السماح للقوات الهتلرية ومنحهم قواعد عسكرية للهجوم على القفقاس والعراق، ووعدوهم في المفاوضات التي جرت في برلين في اذار ١٩٤٢ بتعديل الحدود التركية ـ اليونانية لصالح تركيا* في مقابل هذه الخدمة. على الرغم من هذا الاغراء الكبير جداً لم تقبل الحكومة التركية مقترحات الستراتيجيين الألمان، ولكنها وعدت بتحشيد قوات على القفقاس. وقام الهتلريون، من أجل ان يشدوا تركيا بشكل اقوى الى عجلتهم، بمنحها، في هذا الوقت بالذات، اعتماداً بمائة مليون مارك لشراء مواد حربية، وقد وقعت الاتفاقية الخاصة بهذا الاعتماد وفي ٣١ كانون الاول ١٩٤٢.

التزمت الحكومة الألمانية بموجب هذه الاتفاقية بان تتخذ كل التدابير اللازمة لتوريد المواد الحربية بالمبلغ المقرر بوساطة كوسرثيوم من الشركات الألمانية انشىء خصيصاً للتجارة مع تركيا. وتضمنت الاتفاقية، بطلب من الاتراك، تأكيداً بان جميع المواد الموردة يجب ان تكون"من مصدر الماني وجديدة ومن نفس النوع المستخدم حالياً في الجيش الألماني".

---

* وعدت المانيا، حسبما ذكرته جريدتا((مانجستر گارديان)) الانجليزية (١٩٤٢/٣/٢١)و "نيوريوك تايمس" الامريكية(١٩٤٢/٣/٢٣)، باعطاء تركيا جزر ليمنوس وليسبوس وخيوس وجزءاً من فراقيا الغربية ومنحها الانتداب على سوريا لمدة خمسين سنة واعطائها ٥٠٪ من مدخولات نفط العراق.

والتزمت المانيا بان تقدم لتركيا دبابات ووسائط الية اخرى باعداد تكفي لتسليح وتجهيز فرقة آلية واحدة، وقد انجز التوريد المقرر بموجب هذا القرض في مدة قصيرة بشكل قياسي. فقد انتهى هذا التجهيز من حيث الاساس في بداية ١٩٤٤، وكتبت جريدة" وطن" في معرض تعليقها على التوقيع على هذه الاتفاقية تقول: ((ان تركيا لن تستخدم ضد المانيا ابداً الاسلحة التي سلمتها لها وينبغي على الرايخ ان يثق بحسن تعاطف تركيا)).

عقدت بين المانيا وتركيا في خريف ١٩٤٢ اتفاقية خاصة حصلت المانيا بموجبها على الحق في ان تشتري في ١٩٤٣ـ ١٩٤٤ـ(١٨٠) الف طن من خامات الكروم.

لقد كانت المانيا تسدد قيمة الخامات والمواد الغذائية التي كانت تستوردها من تركيا، جزئياً، بالذهب الذي كانت تنهبه من الاقطار الاخرى. وفي بداية ١٩٤٤ عمد الحلفاء، من اجل احباط محاولات المانيا استخدام الذهب والاشياء القيمة الاخرى المنهوبة، الى تحذير الحكومة التركية وحكومات الاقطار"المحايدة" الاخرى التي تتاجر مع المانيا الفاشية، بإنهم لن يعترفوا بشرعية الصفقات التي تتم بالقيم المادية المنهوبة. غير ان هذا التحذير لم يؤثر على رجال الاعمال الاتراك الذين واصلوا الاثراء من هذه التجارة مع المانيا.

لقد كان القادة الاتراك بتجهيزهم للهتليريين بالكروم والنحاس والقطن وغيرها من الخامات الستراتجية والمواد الغذائية، يساعدون على اطالة آمد الحرب، ذلك ان توريد تركيا للمواد التي تعاني المانيا من نقص فيها، كان يوفر للقيادة العسكرية الألمانية، دون شك، امكانية ان تعوض، بدرجة ما، عن الخسائر التي تصيب مواردها المادية.

في النصف الثاني من آذار ١٩٤٣ وبمناسبة انتهاء مدة نفاذ المعاهدة التجارية لسنة ١٩٤١ وصل كلوديوس مرة اخرى الى تركيا على رأس وفد تجاري الماني وانتهت المفاوضات بالتوقيع في نيسان ١٩٤٣على عدد من الاتفاقيات. وقد نصت الاتفاقية التجارية على ان تورد الى كل من البلدين في المدة من ١نيسان ١٩٤٣ الى ٣١آيار

١٩٤٤ بضائع قيمتها(٦٠) مليون ليرة(لا يدخل توريد الكروم في هذه المبلغ) واصل الهتلريون استيراد الخامات الضرورية للصناعة العسكرية الألمانية من تركيا بما في ذلك خامات الكروم، مستغلين ميل وتعاطف القادة الاتراك. وقد وصلت العلاقات التجارية بين تركيا والمانيا حتى نهاية ١٩٤٣ الى مديات واسعة جداً. وقد علقت على ذلك آنذاك الصحيفة لسان حال اوساط العمل في اسطنبول بقولها((ان الالمان الذين يشترون ٩٠٪ من منتجات التصدير التركية. هم في الوقت نفسه المجهزون لاكثر من ٧٥٪ من بضائع الاستيراد. ولهذا السبب فان العلاقات التجارية بين البلدين هي الان اكثر ضرورة من أي وقت مضى))

لم يقتصر قادة المانيا الهتلرية على التوسع التجاري الخارجي فقط بل سعوا ايضاً لان يتغلغلوا بنشاط في فروع الاقتصاد الوطني الاخرى مثل بناء المشاريع الصناعية وبناء الطرق والموانيء والبناء العسكري، وهكذا جهزت الشركات الألمانية معمل السمنت الذي بني في سنوات الحرب في سيواس بالمعدات، ومصنع النسيج الصوفي في بورصة بالمكائن، كما جهزوا بالمعدات ايضاً مجمع قره بيوك الذي قام المهندسون الألمان بتركب مصانع الدلفنة وبناء حامض الكبريتك والسوبرفوسفات فيه.

لقد كان يوجد في اسطنبول وحدها قبل قطع العلاقات مع المانيا،(١٢٥) شركة وممثلية تجارية المانية، الامر الذي يشهد بشكل مقنع على درجة تغلغل الرأسمال الألماني في تركيا.

وكانت المانيا الهتلرية تسعى، الى جانب التغلغل الاقتصادي، الى تشديد نفوذها السياسي عن طريق الدعاية والرشوة وتجنيد العملاء. وقد كتبت جريدة"طان" التركية التقدمية عن"الطابور الخامس" في تركيا تقول(يوجد في البلد اناس راهنوا على انتصار المانيا .... ان هؤلاء الناس كانوا، حتى اخر يوم، يقومون بدعاية مكشوفة لاقناع الرأي العام في تركيا بحتمية انتصار المانيا وبذر مختلف الشكوك تجاه الحلفاء)).

لقد ساعد السفير الألماني في أنقرة فون بابن الذي استطاع ان ينشيء شبكة واسعة للتجسس، على الاراضي التركية وان يقيم صلات وثيقة مع قادة تركيا، على تغلغل المانيا الايدولوجى والسياسي والاقتصادي في تركيا بدرجة كبيرة جداً.

ان فون بابن"كان يتمتع باحترام وثقة الحكومة التركية والشخصيات السياسية التركية التي تأتى له ان يتعامل معها" كما يقول عميل المخابرات الألمانية ل. مويزش لقد كان الهتلريون يمولون نشاط مراكز الجامعة التركية والجامعة الطورانية وغيرها من المراكز الموالية للفاشست. وقد حولت الى فون بابن من برلين خمسة ملايين مارك لاسناد"اصدقاء" المانيا في تركيا((في وضعهم الاقتصادى الحرج)).

لقد ساند الهتلريون ومولوا عناصر الجامعة التركية ولكنهم ظلوا مدة طويلة لا يراهنون عليهم بشكل جدي، حيث كانوا يستخدمونهم وسيلة ضغط فقط على الحكومة التركية، وذلك بإخافتها بامكانية استبدالها باخرى اسهل انقياداً والين عريكة، ولكن عندما بدأت تركيا، تحت تأثير انتصارات الجيش السوفيتي، تظهر تراجعاً عن الصداقة مع الهتلريين، اخذ هؤلاء ينظمون مؤتمرات معادية للحكومة بمساعدة عناصر الجامعة التركية. موالية اكشفت في انقرة في اواسط ايار ١٩٤٤ منظمة سرية للجامعة التركية موالية للفاشست كان لها عملاؤها في جميع انحاد البلد. لقد كان على هذه المنظمة، حسب خطط الهتلريين، ان تطيح بحكومة ش سراج اوغلو وتستولي على السلطة وتجر البلد الى الحرب الى جانب المانيا.

ونتيجة لسوء وضع المانيا العسكري، اعلنت تركيا في ربيع ١٩٤٤ عن ايقاف تصدير خامات الكروم الى المانيا اعتباراً من ٢١ نيسان. ولم تكن خطوة الحكومة التركية هذه نتيجة للعبة دبلوماسية ذكية من الحلفاء أو للصفقات الاقتصادية، بل حتمتها بالاساس، انتصارات الجيش السوفيتي التي غيرت سير الحرب بشكل جذري. فقد صرح رئيس الحصار الامريكي غوردن قائلاً: ((ان تركيا لم تذعن لاقناعنا لها بايقاف توريد الكرود الى المانيا الى ان اقتنعت بان الألمان فقدوا أي فرصة للنصر)) بعد نشر

قرار ايقاف توريد الكروم الى المانيا اخذت الصحافة التركية تؤكد نفاقاً ان((تركيا لا ترغب في ان تقوم دولة ما بصنع اسلحة توجه الى اصدقائها)) في حين ان حقيقة الامر هي ان الحكومة التركية اظهرت هذا الوقت "اقصى الحذر" لاجل التزلف للهتلريين ودرء امكانية قيام نزاع مسلح مع المانيا.

قامت الحكومة التركية، اظهاراً لتراجعها عن الصداقة مع المانيا، باقالة عدد من كبار الموظفين المدنيين والعسكريين، ولاسيما اولئك الذين يشتبه في تعاونهم مع الهتلريين(كان من بينهم رئيس الاركان العامة المارشال. ف. جقماق ووزير الخارجية ن. منمنجوغلو)، كما قامت باعتقال العناصر الاكثر اندفاعاً من انصار الجامعة الاسلامية الموالين للفاشية، الذين كانوا يدعون لمحاربة الاتحاد السوفيتي والاستيلاء على جمهوريات ما وراء القفقاس ووسط اسيا السوفيتية(اعتقل ٢٣ شخصاً وقدموا في ايلول ١٩٤٤ الى محكمة عسكرية في اسطنبول لكنهم برؤوا بعد ذلك بقليل)، واطلقت سراح المواطنين السوفيتين بافلوف وكورنيلوف اللذين كانا قد ادينا رغم براءتهما.

حصل في صيف ١٩٤٤ تحول سيء بالنسبة لألمانيا الفاشية في سير الحرب، فقد ادت الضربات الماحقة للجيش السوفيتي الذي حطم الغزاة في اكرانيا وبيلوروسيا والمناطق المتاخمة للبلطيق وبولندا ورومانيا الى فشل"النظام الجديد" الذي دعا اليه الهتلريون.

وما كان بامكان هذه الاحداث الا ان تؤثر على موقف الاوساط الحاكمة التركية، فبعد ان اقتنعت هذه الاوساط نهائياً بان المراهنة على انتصار المانيا وعلى شق التجمع المعادي للفاشية لم تعد ممكنة قررت القطيعة. وهكذا اعلنت الحكومة التركية في ٢ آب ١٩٤٤ رسمياً ان تركيا تقطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع المانيا. ان الذي املى هذا القرار هو بالدرجة الاولى الخوف من العزلة السياسية في مرحلة ما بعد الحرب، فضلاً عن ان بريطانيا والولايات المتحدة ارادتا بهذا العمل اعداد تركيا لتنفيذ دور الجندرمة الامريكي والبريطاني في البلقان وفي الشرقين الادنى والاوسط.

لقد وصف تشرشل قطع العلاقات مع المانيا بانه((اول اسهام)) لتركيا مضيفاً بأن ذلك سيكون"الجرس الجنائزي للروح الألمانية"* .

ولكن الحكومة السوفيتية لم تتفق مع وجهة النظر هذه وقيمت عمل تركيا على انه"اجراء نصفي" لن يجلب فائدة للحلفاء. **

وكان ذلك ماحصل بالفعل، فالحكومة التركية بعد اعلانها رسمياً قطع العلاقات مع المانيا الهتلرية، واصلت صلاتها الدبلوماسية والاقتصادية معها لوقت طويل. وقد ذكرت الصحيفة الامريكية الاسبوعية"فورن كوميرس ويكلي" في معرض تعليقها على نشاط المصرفين الألمانيين"ديتش بنك"و"ديتش اورينت بنك" في اسطنبول اللذين كانا طيلة سنوات الحرب يمولان الدعاية الفاشية والنشاط التجسسي في تركيا والشرق الادنى تقول"على الرغم من ان العلاقات مع المانيا توقفت في آب فان هاتين المؤسستين واصلتا نشاطهما حتى كانون الاول حين نقلت حساباتهما الى بنوك اخرى. كما ان هناك ست شركات تأمين المانية لم تلغ الا في تشرين الثاني حين نقلت قضاياها الى شركات تركية".

يضاف الى ذلك ان العديد من وكالات وفروع الشركات الألمانية الكبرى في تركيا لم توقف نشاطها في مجال الاعمال بعد قطع العلاقات. وقد ذكرت التايمس اللندنية في شباط ١٩٤٥((ان بعض الشركات الألمانية حولت فروعها التركية بعد قطع العلاقات الى اشخاص صوريين من القومية التركية))

ومماله دلالة في هذا المجال أيضاً، بالاضافة الى هذه الحقائق التي تفضح الطابع الحقيقي لقطع علاقات تركيا مع المانيا، ان الاتراك كانوا يتشبثون باصرار بالحفاظ على علاقاتهم الاقتصادية مع توابع المانيا، حيث كان على هذه الاقطار، حسب رأي الاتراك، ان تكون بمثابة قناة تذهب بواسطتها الخامات التركية الستراتجية الى المانيا.

* ((المراسلات .....)) جـ ١: ص ٢٣٩

** المصدر نفسه ص ٢٤١

والى جانب ذلك اتخذت الحكومة التركية في آب ١٩٤٤ وهي تعرض استعدادها المزعوم لاشغال مكان بين اعضاء التجمع المعادي للهتلرية، اجراءات((ضد اي هجوم جوي محتمل وانزال من البحر والبر والجو))، فاصدرت قوانين مفادها ان تتم، في حالة تعرض البلد لغزو من العدو، تعبئة جميع المواطنين الذين تتراوح اعمارهم بين ١٦و ٦٠ سنة والقادرين على حمل السلاح وان يجري اخلاء المدن والنقاط المأهولة كلياً أو جزئياً. ومع ذلك فان تركيا لم تعلن الحرب على المانيا واليابان الا في ٢٣ شباط ١٩٤٥ أي بعد نصف سنة من قطع العلاقات.

ومن الواضح تماماً ان خطوة الحكومة التركية المتأخرة هذه لم يكن لها أي اهمية عملية في تحطيم المانيا الهتلرية وحلفائها. وكما هو معروف كان"الثلاثة الكبار" قد اتخذوا في مؤتمر يالطة قراراً مفاده ان البلدان التي ستعد بلداناً مؤسسة للامم المتحدة هي البلدان التي تعلن الحرب على"دول المحور" قبل ١ آذار ١٩٤٥، لذا فان الحكومة التركية املت ان تأخذ مكاناً لها على طاولة مؤسسي الامم المتحدة فقررت اعلان حرب رمزية على المانيا واليابان"فقامت بعمل لا يتعدى كونه عملاً اجرائياً فحسب".

العلاقات البريطانية ـ التركية والامريكية ـ التركية بعد هجوم المانيا الفاشية على الاتحاد السوفيتي

كانت الاوساط الحاكمة في بريطانيا والولايات المتحدة تسعى كالسابق، الى استخدام تركيا لتحقيق اهدافهم الامبريالية ولكن إذا ماكان البريطانيون قبل حزيران ١٩٤١ يرغبون في ان تكون تركيا حليفاً يحارب الى جانبهم فانهم اصبحوا، مع بداية الحرب السوفيتية ـ الألمانية، يقنعون بـ"الحياد" التركي. وتفسير ذلك ان الاوساط الحاكمة في بريطانيا والولايات المتحدة انتهجوا من صيف ١٩٤١ سياسة تقوم على اضعاف بلدنا واستنزافه.

يضاف الى ذلك ان انتقال تركيا الى جانب"دول المحور" كان يتعارض مع خطط الانجلو سكسون لانه سيكون حتماً ذا اثر كبير على الاقطار العربية وايران. ولهذا فانهم احتجوا عام ١٩٤٢. عندما علموا بتحشد القوات التركية عن الحدود السوفيتية ـ التركية. وتعود زيارة الشخصية البارزة في الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة، و. وكلي الى تركيا الى هذا الوقت حيث كان رئيس الولايات المتحدة قد فوضه ان يشرح لقادة تركيا واقطار الشرقين الادنى والاوسط الاخرى((الخطر الذي سيتعرضون له في حالة انتصار المانيا[*])) وان يمنع دخول تركيا الحرب. ولكن سياسيي تركيا الذين ادارت رؤوسهم النجاحات الوقتية التي حققتها القوات الألمانية على الجبهة السوفيتية ـ الألمانية في صيف وخريف ١٩٤٢، قابلوا بعثة وكلي بتحفظ.

استمر البرود في العلاقات بين تركيا من جانب وبريطانيا والولايات المتحدة من جانب اخر حتى نهاية ١٩٤٢ أي حتى تحطيم القوات الألمانية الفاشية عند اسوار ستالينغراد.

عندما هزم جيش رومل القوات البريطانية في صيف ١٩٤٢ وظهر خطر حقيقي بالاستيلاء على القاهرة والسويس، اهتموا في واشنطن ولندن بشكل جدي بما ستتخذه تركيا في هذه الظروف من اجراءات. ففي حزيران ١٩٤٢ ابرق روزفلت الى مارشال يقول: ((اخبرني اي قوات جوية وبرية، في رأيك، يتوجب ان نضعها في سوريا لكي يردع تركيا)).

واخذ تشرشل بدوره يدرس خطة هجوم جيش من الحلفاء على البلقان عبر فراقيا الشرقية، لكي يكون ذلك بديلاً عن فتح الجبهة الثانية في فرنسا وخلق وضع مؤاتٍ له في البلقان قبل ان تصل القوات السوفيتية الى هناك. ولتحقيق هذا الهدف اصبح تشرشل من نهاية تشرين الثاني ١٩٤٢ يأمل((في جر تركيا مع فرقها الخمس والاربعين من المقاتلين الممتازين الذين سلحهم وجهزهم الحلفاء، لغزو البلقان)). لقد كان رئيس

[*] ((المراسلات ......)) جـ ١، ص ٣٠

الوزراء يعتقد((ان تركيا ستوافق على مساندة خططه اذا ماضمنت حصانة اراضيها وابديت لها مساعدة عسكرية كبيرة)).

في اثناء لقاء تشرشل وروزفلت في الدار البيضاء(١٢ ـ ١٤ كانون الثاني ١٩٤٣) جرت مناقشة الكثير من القضايا الدولية ومن بينها مشكلة فتح الجبهة الثانية وموقف تركيا في الحرب. ولم يساند الامريكان الاقتراح البريطاني بفتح الجبهة الثانية في البلقان. لكنهم مع ذلك فوضوا تشرشل باجراء مفاوضات مع تركيا واستيضاح موقفها. ولتحقيق ذلك التقى تشرشل في اطنة مع((جميع الاتراك الرئيسيين)) على حد تعبيره((واجرى معهم محادثات طويلة وودية للغاية))[*]، طيلة يومين(٣٠ ــ ٣١ كانون الثاني). وقد نوقش في هذا اللقاء دور تركيا في تنفيذ الخطط البريطانية بشأن البلقان الى جانب العلاقات السوفيتية ـ التركية.

وكما يذكر احد الباحثين الغربيين((وصل تشرشل للقاء مع اينونو ومنخيوغلو من أجل ان ينسق بنفسه الخطة البريطانية لغزو اوروبا والاتفاق على الدور الذي ينبغي ان تقوم به تركيا في ذلك)). وقد ورد في البرقية التي ارسلها تشرشل الى روزفلت بعد لقائه مع الاتراك امكانية فتح الجبهة الثانية في اوروبا، في البلقان.

نوقشت في لقاء اطنة ايضاً مسألة المساعدة المادية التي تستطيع بريطانيا والولايات المتحدة تقديمها لتركيا لتعزيز قدرتها الهجومية.

ازداد بعد لقاء تشرشل مع القادة الاتراك تبادل مختلف البعثات العسكرية وتواتر تبادل زيارات السياسيين بين تركيا وبريطانيا. ففي خلال ١٩٤٣ على وجه الخصوص زار تركيا قادة القوات المسلحة البريطانية في الشرق الادنى وشرق البحر المتوسط: الجنرال ولسن والاميرال كيننغهام وقائد القوات الجوية في تلك المنطقة مارشال الجو دوغلاس ورئيس البعثة العسكرية الخاصة الجنرال لندسل وغيرهم.

---

[*] ((المراسلات .....)) جـ ١ ص ٨٨

لقد افترض تشرشل وروزفلت ان افضل وسيلة للتعجيل بدخول تركيا الحرب هي الاسراع بتسليحها عن طريق توريد الاسلحة اليها من بريطانيا والولايات المتحدة. وقد استطاع الاتراك بمساعدة هذه التوريدات، ان يؤلفوا في ١٩٤٣، فرقة مدرعة ثانيه، افتتح في انقرة معهد مدرعات دربوه من قبل البريطانيين وكان الطيارون وجنود الدبابات الاتراك يتدربون ويحسنون مهاراتهم لدى القوات البريطانية المرابطة في شمال افريقيا وفي بريطانيا.

ناقش تشرشل وروزفلت القضية التركية مرة اخرى في مؤتمر كوبيك(١١ـ ٢٤ آب ١٩٤٣) وتوصل الاثنان على مايؤكده وزير الخارجية الامريكي ك. هل الى راي موحد مفاده ان وقت دخول تركيا الحرب لم يحن بعد، غير انه ينبغي التعجيل بتجهيزها بالاسلحة من أجل تعزيز((قابليتها الدفاعية العامة))، وطلب من تركيا في مقابل ذلك ان لا تسمح لسفن((دول المحور)) بالمرور من المضايق وان تتوقف عن تجهيز الصناعة العسكرية الألمانية بالكروم فقط.

ولم تنفذ تركيا، كما هو معروف، حتى هذه المطالب التي تمثل الحد الادنى. ومع ذلك واصلت بريطانيا والولايات المتحدة تهيئتها للدور الذي كان عليها ان تؤديه في الاحداث الدولية، في الوقت الذي يعدانه ملائماً لهما ومرغوباً من قبلهما.

عندما نوقش موقف تركيا في مؤتمر موسكو لوزراء خارجية الدول الثلاث رأت الحكومة البريطانية ان تركيا يجب ان تحتل مكانها الى جانب الحلفاء. وكان مبعث ذلك ان تشرشل كان قد شرع في نهاية ١٩٤٣ بالاعداد لعملية هدفها احتلال جزر الدوديكانيز. وقد احتلت القوات البريطانية التي ارسلت بامر منه عدة جزر ولكنها لم تلبث ان اضطرت الى تركها بعد ان تكبدت خسائر كبيرة. وقرر تشرشل الذي ازعجه هذا الفشل الى اقصى حد تكرار عملية الاستيلاء على جزر الدوديكانيز وجزر بحر ايجه الاخرى، ورأى البريطانيون ان من الضروري، لتنفيذ هذه الخطط الطلب من تركيا منحهم قواعد بحرية وجوية والدخول في الحرب بلا ابطاء.

في بداية تشرين الثاني التقى آ. ايدن في القاهرة، وهو في طريق العودة من موسكو الى الوطن بنعمان منمنجلوغلو واخبره بالقرار الذي اتخذ في موسكو والذي يحبذ رؤية تركيا دولة محاربة ضد المعتدي الفاشي. ولكن ذلك لم يصادف صدى حسناً في تركيا، فلم تؤد المحادثات الى نتيجة وأخذ انصار المانيا الهتلرية في الحكومة التركية والجيش التركي يجهدون لاقناع الرأي العام في بلادهم بضعف تركيا العسكري وعدم اهلية جيشها لاي هجوم.

جرى التوصل في مؤتمر طهران الذي اتخذ قراراً مهماً بفتح الجبهة الثانية في اوروبا الى اتفاق مفاده ايضا ان يقترح على تركيا الدخول في الحرب في وقت لا يتعدي ١٥شباط ١٩٤٤. لقد بدا في الظاهر ان جميع المشاركين في اللقاءكان لهم في هذه القضية المهمة رأي راسخ وموحد. ولكن بعد مؤتمر طهران مباشرة جرى في القاهرة لقاء جديد بين قادة الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا * . وفي هذا اللقاء الذي جرى في ٤-٦ كانون الاول ذكر روزفلت وتشرشل تركيا مرة اخرى بواجبها في ان تنضم الى صفوف التجمع المعادي للهتلرية.

جرى التأكيد في البيان البريطاني ـــ الامريكي المشترك على ان((دراسة جميع المشاكل بروح التفهم والاخلاص المتبادلين اظهرت الوحدة الوثيقة القائمة بين الولايات المتحدة الامريكية وتركيا وبريطانيا وموقفهم من الوضع الدولي)).

لم يكن هناك في الواقع أي اجماع في الاراء، وكانت المفاوضات مع تركيا ذات طابع شكلي اكثر منه عملي*. وقد استقبل اينونو الاقتراح الذي قدم له بتحفظ شديد وطلب مقابل الدخول في الحرب، ثمناً باهضاً بشكل طائرات ودبابات واعتدة يتطلب توفيرها ما بين سنة وسنتين. ومع ان روزفلت وقف من هذه المحادثات موقف الشك الا ان

---

* ارسل تشرشل الى تركيا طائرة خاصة يقودها ابنه راندولف لتقل اينونو الى القاهرة. كما ارسل روزفلت بدوره طائرته الى اطنه، فجرت في المطار على حد قول ك. هل((مناقشة ودية))بريطانية ـ امريكية. ومماله دلالة ان الذي احرز التفوق هم الامريكان، اذ سافر اينونو بالطائرة الامريكية.

* ومع ذلك قوم وزير خارجية تركيا مؤتمر القاهرة بانه"واحد من اهم الاحداث في المرحلة الراهنة من الحرب))

((التعاطف مع وجهة النظر التركية ظهر اكثر من مرة)) في كلماته، واوضح في محادثة سرية ان الولايات المتحدة تتفهم عدم رغبة تركيا بالدخول في التزاع العالمي، لم يكن الامريكان الذين كانوا يأملون في ترسيخ مواقعهم في المستقبل القريب في شرق البحر المتوسط، يرغبون في ان يخرجوا لبريطانيا الكستناء من النار. وقد برر رئيس الولايات المتحدة وجهة نظره بالقول ان تسليح تركيا لن يؤدي الا الى ابعاد قوات الحلفاء عن فتح الجبهة الثانية. ولكن تشرشل كان يدافع باصرار عن اقتراحه ولم يفقد الامل في جر تركيا الى الحرب واستخدامها اداة للدبلوماسية البريطانية، فقد ذكر شيروود: ((بعد ان بدا ان الامر انتهى الى لاشيء التقى تشرشل، بمبادرة منه، باينونو ومنمنجوغلو مرة محاولاً تكرار مناقشة المسألة والبدء بكل شيء من جديد)).

وكما حدث بعد مؤتمر اطنه، عجلت بريطانيا بتجهيز الجيش التركي بالسلاح الحديث والمواد الحربية، فوصلت انقرة في كانون الثاني ١٩٤٤ بعثة خاصة لتقدير حجم المساعدة العسكرية اللازمة لتركيا لدخول الحرب. ولم تقتصر المسالة على توريد الاسلحة فقد وصل عدد الخبراء العسكريين البريطانيين في الجيش التركي، حتى بداية ١٩٤٤ - (٢٠٠٠)خبير. ومع ذلك ظلت تركيا، حتى بعد مؤتمر القاهرة تعمل بحذر وبطء، ولم تغير عملياً، موقفها تجاه المانيا، فقد تفوق في الاوساط الحاكمة في تركيا في هذه المرة ايضاً انصار مساندة المانيا النازية الذين كانوا يراهنون على حدوث انشقاق في التجمع المعادي للهتلرية. ولهذا فقد قطعت في بداية شباط ١٩٤٤ المفاوضات البريطانية - التركية واوقفت توريدات المواد الحربية البريطانية موقتاً.

ان الانجليز، بضغطهم على تركيا لاجبارها على التخلي عن سياسة الحياد واعلان الحرب على دول المحور، لم يكونوا يعلقون امالاً على اية مساعدة من جانب القوات المسلحة التركية بقدر ما كانوا يسعون وراء الافضليات التي ستمكنهم من استخدام الاراضي التركية لانشاء قواعد عسكرية جوية والهجوم على البلقان. وينبغي ان نذكر ان تشرشل، حتى بعد مؤتمر طهران، لم يتخل عن تصميمه على تنفيذ خططه الستراتجية

الخاصة بالجزء الشرقي من البحر المتوسط والبلقان. لقد كان رئيس الوزراء البريطاني يأمل بان يحيى((الاحتمال البلقاني للجبهة الثانية))، مصوراً اياه على انه عملية مساعدة لاجتذاب القوات الألمانية الفاشية من فرنسا وبذلك يسهل غزو القوات البريطانية والامريكية عبر المانش. اما في واقع الامر فانه كان يسعى لان يدق اسفيناً في اوروبا ويمنح الجيش السوفيتي من الوصول الى البلقان، وقد عبر عن الدور الذي تؤديه تركيا في ذلك بقوله: ((اذا دخلت تركيا الحرب فان ذلك سيكون له صدى سياسياً عظيماً، حيث ستكون بلغاريا ورومانيا وهنغاريا في ايدينا))*

برزت الخلافات البريطانية ـ التركية في الوقت الذي كان فيه الجيش السوفيتي قد طرد بعد ضربات قوية، القوات الألمانية الفاشية من الجزء الاكبر من الاراضي السوفيتية المحتلة واصبح على قرب مباشر من البلقان، ولذلك شدد تشرشل الضغط على تركيا داعياً اياها لان تدخل الحرب بسرعة قدر الامكان لكي تكون في البلقان قبل وصول الجيش السوفيتي اليها وتباشر بالقيام بمهمة الجندرمة للامبرياليين هناك. وساند الامريكان في مثل هذا الوضع البريطانيين بنشاط وشددوا هم ايضاً الضغط على تركيا، فقد كتبت جريدة((واشنطن بوست)) في آذار ١٩٤٤ تقول: ((يجب على تركيا ان تحدد سياستها بسرعة قدرالامكان. ان عليها ان تختار بين ان تبقى محايدة ام تنفذ التزامات تحالفها مع بريطانيا.... بعد قليل من الوقت سيكون الامر متأخراً وعند ذلك لن تكون بنا حاجة لتركيا)).

لقد فوض تقدم الجيش السوفيتي السريع وتحرير شعوب البلقان من الطغيان الهتلري حسابات الدبلوماسية البريطانية ـ الامريكية الخبيثة في البلقان، اثار تصرف تركيا استياء الحلفاء فاتهموها بانها ارتكبت خطأ كبيرا عندما رفضت مساعدة الحلفاء في البلقان ذلك انهم كانوا يعتقدون بانها لو قامت بالهجوم على البلقان((فما من احد سيشك في ان الوضع القائم الان في البلقان سيكون وضعاً اخر تماماً)).

* ((تأريخ العلاقات الدولية وسياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية)) جـ ٢، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ موسكو ١٩٦٢، ص ٣١٠

وينبغي ان نلاحظ بان الولايات المتحدة سارعت الى استغلال البرود المحدود الذي اعترى العلاقات البريطانية ـ التركية لتعزيز نفوذها السياسي، فمن المعروف ان الاتراك ظلوا لوقت طويل يركزون في سياستهم الخارجية بشكل اساسي لا على الولايات المتحدة بل على بريطانيا التي كانت في رأيهم قوة واقعية أكثر من غيرها في هذا الجزء من العالم. وتفسير ذلك هو ان بريطانيا كان قوة لها مع تركيا علاقات اقدم من الولايات المتحدة، فضلاً عن ان تركيا كانت مديناً قديماً للامبريالية البريطانية.

بذل البريطانيون، على الرغم من ظروف الحرب جهوداً كبيرة لتوسيع تجارتهم مع تركيا فقد كانت نسبة مشاركة بريطانيا في صادرات تركيا في هذه السنوات تتراوح بين ١٠٪ و٢٢٪ حين كانت حصة البضائع البريطانية في الواردات تتراوح بين ١٤٪ و٢٥٪ ان هذه المعطيات تشير الى حصول تطور لا يستهان به في التبادل التجاري بين تركيا وبريطانيا في مرحلة الحرب. وتزداد دلالة هذه الارقام اذا اخذنا بالحسبان مخاطر النقل البحري المتزايدة وصعوبات النقل في تركيا نفسها.

كان توسع الاستيراد البريطاني من تركيا مرتبطاً لدرجة كبيرة بالمشتريات الوقائية التي كان الحلفاء يقومون بها في سنوات الحرب. وتكمن القضية في ان البريطانيين والامريكان كانوا، بالاضافة الى محاصرة المانيا وحلفائها، يشنون على ((دول المحور)) ايضاً حرباً اقتصادياً بواسطة المشتريات الوقائية. وكانت "الشركة التجارية للمملكة المتحدة" من بين المنظمات التي كانت تقوم بهذه المشتريات وتستغل موارد البلدان المحايدة، وقد ادت دوراً مهماً في ذلك حيث كانت مهمتها الرئيسة هي مجابهة استيراد المانيا للخامات الستراتجية والمواد الغذائية من هذا البلد. ولكن النتائج التي تحققت في الصراع من اجل مصادر خامات تركيا لم تكن تطابق الامكانات الحقيقية التي كانت تمتلكها بريطانيا والولايات المتحدة، فالحلفاء لم يعجزوا عن ابعاد المانيا عن السوق التركي فقط بل على العكس من ذلك كانت المانيا في ١٩٤١ ـ ١٩٤٤، كما لاحظنا سابقاً، المتعامل التجاري الرئيسى مع تركيا.

قام البريطانيون، من اجل زيادة كمية البضائع التي تشحن من مينائي مرسين والاسكندرونة التي كان يجري عبرهما بالاساس تبادل البضائع بين تركيا والحلفاء، بالاعمال اللازمة لتوسيعهما واعادة تجهيزهما، كما قدمت الشركات البريطانية ايضاً المعدات الدارجة * لزيادة شحن البضائع بواسطة السكك الحديد.

كذلك وجه البريطانيون انتباهم نحو انشاء الطرق المعبدة التي كان لها اهمية عسكرية ـ ستراتجية بالاضافة الى اهميتها الاقتصادية.

وفي الوقت نفسه كان البريطانيون يسعون بكل السبل لتقوية دعايتهم في البلد، فقد كانت تعمل في تركيا في سنوات الحرب ممثلية للجمعية الثقافية البريطانية، التي تأسست في ١٩٤٠ هي((المجلس البريطاني)). وقد زار رئيس الجمعية مالكوم روبرتسون تركيا في ١٩٤٣ ضيفاً على حزب الشعب الجمهوري واستقبل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. وارسلت الجمعية مجموعة كبيرة من الاساتذة والمعلمين الى مختلف كليات جامعتي انقرة واسطنبول والمعاهد العليا الاخرى. وكانت ممثليه الجمعية في تركيا تصدر ثلاث مجلات شهرية فضلاً عن انها كانت تنظم المعارض وتعرض الافلام البريطانية. لقد وضعت هذه الجمعية نصب عينيها مهمة تعزيز مواقع البريطانيين ونشر الدعاية البريطانية في تركيا.

تعزيز مواقع الاستعمار الامريكي في تركيا

اكد تشرشل اكثر من مرة، اخذاً بنظر الاعتبار تقويم المواقع البريطانية في الشرقين الادنى والاوسط بان الدور القيادي في شؤون تركيا العسكرية والسياسية يجب ان يكون لبريطانيا. وينبغي ان نذكر بان الولايات المتحدة في السنوات الاولى من الحرب لم تعترض على اولوية بريطانيا العظمى، فحتى توريدات السلاح الامريكية الى تركيا

* اي القاطرات والعربات وما اشبه ـ المترجم.

بموجب قانون الاعارة والتأجير مثلاً كانت تجري في البداية بواسطة بريطانيا *، التي وفر لها ذلك وسيلة فعالة للضغط على السياسة التركية. ومماله دلالة في هذا الشأن ان المفاوضات مع الاتراك بعد مؤتمر الدار البيضاء كان ينبغي ان يقوم بها البريطانيون نيابة عن الحلفاء.

غير ان الامبريالية الامريكية لم تكن تنوي ان تبقى في المرتبة الثانية في تركيا لمدة طويلة. فبعد شهرين من مؤتمر الدار البيضاء جرى لقاء بين ايدن وهل، اتهم الاخير في اثنائه البريطانيين بعزمهم على وضع تركيا تحت سيطرتهم التامة سياسياً واقتصادياً. لقد رأي هل في تصرف البريطانيين خرقاً لمصالح بلاده حين اكد بشكل خاص على ان((الاتفاقيات التي جرى التوصل اليها في الدار البيضاء كانت تتعلق بالقضايا العسكرية فقط ولم تتضمن اموراً لحلّ من حرية عملنا في ميدان العلاقات السياسية والاقتصادية مع تركيا)).

لقد كانت تركيا آنذاك البلد الاول والوحيد المحايد في نصف الكره الشرقي الذي شمله الامريكان اعتباراً من كانون الاول ١٩٤١ بقانون اعارة أو تأجير السلاح او المواد الحربية. وتفسير ذلك هو ان امبرياليي الولايات المتحدة كانوا يربطون اهدافهم البعيدة بهذا الامر، حيث كانوا يأملون باستغلال التوريدات بموجب قانون الاعارة والتأجير لوضع اسس التوسع في تركيا بعد الحرب، متسترين بستار من دخان مايسمى بـ((ترسانة الديموقراطية)). لقد بلغت قيمة البضائع التي وردها الامريكان الى تركيا بموجب الاعارة والتأجير ٩٥مليون دولار.

وعلى الرغم من ان الاوساط الحاكمة في تركيا استمروا بالتوجه نحو بريطانيا، لكنهم لم يستطيعوا الا ان يلاحظوا بان الولايات المتحدة وليس بريطانيا التي اصابها الضعف، هي التي ستؤدي الدور الرئيس في الكتلة الانجلوسكونية. وقد تحدث رئيس جمهورية

* صرح رئيس وزراء تركيا ش. سراج اوغلو في شباط ١٩٤٣ قائلاً: ((ان الولايات المتحدة ساعدتنا طيلة شهور كثيرة بوساطة من بريطانيا، وكانت الموارد الحربية ترد الينا بالقناة الانجليزية))

تركيا عصمت اينونو في تشرين الثاني ١٩٤٤، عن العلاقات الامريكية ـ التركية فقال: ((تعززت علاقتنا وصلاتنا مع الولايات المتحدة في اثناء الحرب العالمية الثانية واصبحت اكثر ودية واننا نأمل بان تتسع هذه الصلات بين البلدين اكثر في المستقبل)). وسعت الامبريالية الامريكية بدورها الى استغلال موقع تركيا الستراتيجي فتوصلت حتى نهاية الحرب الى تعزيز نفوذها في هذا البلد.

لقد كان التوسع في التجارة الخارجية اهم وسائل النفوذ الاقتصادي في تركيا وكانت الاتفاقية التي وقعت في انقرة في نيسان ١٩٣٩ تنظم العلاقات التجارية بين تركيا والولايات المتحدة في اثناء الحرب، وكانت هذه الاتفاقية غير محدودة المدة ونصت على ان تدفع اثمان البضائع المتبادلة بين البلدين بالعملة الاجنبية الحرة. وجرى الدفع حين طبقت المعاهدة بالدولار الامريكي. وحصلت الولايات المتحدة بموجب هذه الاتفاقية على تخفيض في الضرائب الكمركية المفروضة على البضائع الامريكية الموردة الى تركيا يتراوح بين ٥٪ و٨٨٪ من الضريبة التركية، وقامت االولايات المتحدة بدورها بحسم مابين ١٥٪ و٣٠٪ من الضريبة المفروضة على البضائع التركية الواردة اليها. لقد قومت هذه الاتفاقية على انها مؤشر على تزايد اهتمام الولايات المتحدة بهذا الجزء من البحر المتوسط.

قامت الشركات الامريكية عندما كانت تشترك مع الشركات الانجليزية في الحرب التجارية ضد الاحتكارات الألمانية بشراء كميات لا يستهان بها من منتجات التصدير التركية، فلقد تراوحت حصة الولايات المتحدة من الصادرات التركية في ١٩٤١ ـ ١٩٤٤ مابين ١٣,٦٪ و٢٣,٩٪، غير ان الوزن النوعي للولايات المتحدة في الواردات التركية كان اقل حجماً حيث كان يتراوح مابين ٢,٤٪ و ٥,٤٪(لاتدخل في ذلك التوريدات بموجب قانون الاعارة والتأجير).

اصبحت الولايات المتحدة بعد قطع العلاقات الألمانية ـ التركية وتعزيز الاتجاه الموالي لامريكا بين الاوساط الحاكمة التركية، المتعامل الرئيسي في التجارة الخارجية التركية،

فقد استوردت في ١٩٤٥ ـ ٤٤٪ من مجموع البضائع التركية وصدرت من البضائع الامريكية الى تركيا ١٧,٦٪ من مجموع الواردات التركية(لا تدخل في ذلك التوريدات بموجب قانون الاعارة والتأجير ايضاً). وقد ساعدت على ذلك لدرجة كبيرة، حقيقة ان الحكومة التركية عمدت ابتداء من خريف ١٩٤٤ الى زيادة سعر الدولار بمقدار ٤٠٪ بهدف التقليل من التباين في اسعار البضائع. (كانت الاسعار في السوق التركية اعلى بكثير من الاسعار العالمية). وهذا يعني ان استبدال الدولار بالليرة اصبح يجري في عمليات التجارة الخارجية على اساس ان كل دولار يساوي ١,٨٢ ليرة في حين ان سعره الرسمي هو ١,٣١ ليرة.

اخذت الصحافة التركية حتى نهاية الحرب تجهد في اشاعة تأكيدات عن الفائدة التي تجنيها تركيا من التجارة مع الولايات المتحدة، واخذ الامريكان بدورهم يؤكدون للتجار الاتراك، بعد خروج((دول المحور)) من السوق التركي، بانهم سيتخذون الاجراءات اللازمة للتوسع في شراء البضائع التي كانت في السابق ترسل الى المانيا.

اقامت الولايات المتحدة في كانون الثاني ١٩٤٥ مواصلات بحرية مباشرةمع تركيا، وذلك من اجل توسيع العلاقات الاقتصادية معها. وقد ادت زيادة دور التجار الامريكان في السوق التركي الى قيام منافسة قوية لا بين الولايات المتحدة و"دول المحور" فقط وانما بين الشركات البريطانية والامريكية ايضاً. وكان البريطانيون والامريكان كلاهما، في ظروف الحرب والمنافسة الألمانية، ذوي مصلحة في تلك الحقبة في وحدة العمل ضد الشركات الألمانية. وانطلاقاً من هذه الحقيقة، شكلت في انقرة في تموز ١٩٤٢ لجنة تنسيق بريطانية ـ امريكية، خاصة، كان من مهماتها تعيين المواد التي تصدر الى تركيا ومنح المستوردين الاتراك رخصاً لاستيراد البضائع من بريطانيا والولايات المتحدة. وكانت جميع الواردات التركية من بريطانيا والولايات المتحدة في البداية تجري تحت سيطرة هذه اللجنة، ولكن نشاطها اقتصر فيما بعد على البضائع ذات الاهمية الفائقة. وكانت هذه اللجنة تعمل باتصال وثيق مع الشركة التجارية في

المملكة المتحدة ومع مصلحة التجارة العليا التي انشأت اثناء الحرب في وزارة الخارجية التركية.

كانت تجري بين البريطانيين والامريكان في الوقت نفسه، منافسة ضارية من اجل السيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية في تركيا. ان((التعاون والصراع)) هو الصيغة المختصرة التي تعبر عن العلاقات البريطانية الامريكية في تركيا. ولم تتخل بريطانيا ابداً عن مواقعها للولايات المتحدة طوعاً بل كان ذلك نتيجة صراع تنافسي شديد.

اتخذ الامريكان ايضاً اجراءات لتقوية دعايتهم، فازداد عدد الاشخاص العاملين في السفارة الامريكية وفي القنصليات ومنظمات الدعاية والمعلومات الامريكية وكذلك في فروع الشركات التجارية والصناعية وما اشبه ذلك. وجرى باصرار زرع العملاء الامريكان في تركيا.

لقد كانت الدعاية الامريكية تسعى آنذاك بالدرجة الاولى الى اجتذاب الاوساط الحاكمة التركية وصحافتهم. ولم يكن يهمها ان تصرف مبالغ ضخمة من اجل تحقيق ذلك.

تشهد الحقائق ايضاً على ان الاحتكارات الامريكية اظهرت منذ ايام الحرب اهتماماً كبيراً ببعض فروع الاقتصاد التركي. فقد سعت شركات النفط الامريكية في نهاية الحرب لان تحصل على امتيازات للتنقيب عن النفط واستثماره، في حين عملت شركات اخرى على استيضاح امكانية انشاء مشاريع للصناعة التحويلية في تركيا.

بلغت الاستثمارات الامريكية المباشرة في الاقتصاد التركي حتى ١٩٤٠ ـ (١١,٩) مليون دولار وكانت هذه الاستثمارات تتركز في المشاريع الخاصة بتزويد تركيا بالمنتجات النفطية وشراء التبغ ووكالات ترويج البضائع الامريكية.

ان ذلك كله يشهد على ان نفوذ الولايات المتحدة في تركيا اشتد لا في الميدان السياسي فقط بل في الميدان الاقتصادي ايضاً.

وهكذا كانت درجة نفوذ هذه المجموعة من الدول الاستعمارية او تلك في تركيا تتغير في مراحل الحرب المختلفة.

تدهور الوضع الاقتصادي ـ نتيجة للسياسة السيئة للاوساط الحاكمة:

على الرغم من ان تركيا لم تتعرض للتخريب الذي سببته الحرب العالمية الثانية وان الطبقات الحاكمة فيها، على الضد من ذلك اغتنت من توريد الخامات للدول المتحاربة باسعار عالية ومن نهب شعبها، فان الاقتصاد التركي، مع ذلك، وصل الى حالة التدهور التام وشاع الجوع والفقر بين الشغيلة.

ان عسكرة الاقتصاد واقتطاع اكثر من مليون من الرجال المؤهلين للعمل من العمل المنتج بسبب تعبئتهم في الجيش وتخريب علاقات تركيا التجارية الخارجية مع الدول الاخرى وانتشار المضاربة في السوق الداخلي، هي الاسباب الاساسية لازمة الاقتصاد التركي في سنوات الحرب الماضية.

لقد وقع الفرع الاساسي من فروع الاقتصاد ونعني الزراعة في وضع صعب، على الرغم مما لوحظ في السنوات الاولى من الحرب من زيادة في الاراضي المزروعة وفي انتاج المحاصيل الاساسية بتأثير زيادة الطلب على المواد الغذائية من جانب الجيش. لقد ازدادت الاراضي المزروعة بالحبوب حتى ١٩٤٢ بمقدار ١٧,٥٪ بالمقارنة مع مرحلة ماقبل الحرب وازداد انتاج الحبوب بمقدار ١٥٪. لكن سيادة اساليب الاستغلال شبه الاقطاعية في الزراعة وعدم كفاية الايدي العاملة ودواب العمل وادوات الزراعة في الريف وزيادة الضرائب حتمت التراجع. وهكذا تقلصت المساحة المزروعة من ٩,٣ مليون هكتار في ١٩٤٢ الى ٧,٨ مليون هكتار في ١٩٤٥ اي بمقدار ١٦٪ . واقترن تقلص المساحات المزروعة بهبوط الانتاجية الامر الذي جعل انتاج المحاصيل الزراعية يتقلص باطراد، حتى بلغ الرقم القياسي لاسعار الحاصلات في ١٩٤٤(في ١٩٣٨ = ١٠٠) ٧١

للحبوب و ٨٤ للمحاصيل البقولية و ٩١للقطن. وكانت سنة ١٩٤٥ سيئة بشكل خاص حيث بلغ فيها انتاج المحاصيل الزراعية بكل انواعها نصف حاصل ماقبل الحرب فقط، فقد بلغ حاصل الحبوب مثلاً(٤٠١٣) ألف طن مقابل(٨١٦١) الف طن في ١٩٣٨. ولهذا فقد تحتم من اجل الايفاء بحاجات سكان المدن والجيش، استيراد الحبوب من الخارج، في حين ان تركيا كانت قبل الحرب تصدر الحبوب بكميات قليلة.

لوحظ تدهور في تربية الحيوان ايضاً فقد تقلصت رؤوس الماشية في المدة من ١٩٤٠ الى ١٩٤٣ بمقدار ١١٪. وعلى الرغم من بعض الزيادة التي حصلت في اعداد الماشية في السنة التالية فانها لم تصل في ١٩٤٥ الا الى ٩٤٪ من مستوى ١٩٤٠. لقد هبط اجمالي الانتاج الزراعي حتى نهاية الحرب بمقدار ٣٠٪ كان تشديد نير الملاكين واغنياء الفلاحين في سنوات الحرب والنهب الضرائبي لاوسع جماهير الفلاحين، السبب الرئيسي لتدهور الزراعة في تركيا.

قبل كل شيء، كان فرض السخرة على الفلاحين الذين لا يملكون ارضاً او يملكون القليل منها، بموجب قانون الدفاع الوطني، يعني توفير عمل فلاحة رخيص مثبت بقوة القانون لصالح الجزء المستغل في الريف التركي، ان الفلاح الذي كان في احسن الحالات يملك محراثاً خشبياً والذي كان مضطراً لان يعمل جزءاً من السنة في ارض الملاك او الفلاح الغني، لم يكن يستطيع القيام بشؤون مزرعته دائماً. ولهذا فانه كان يقلص زراعته، والاهم من ذلك انه كان يشتغل بشكل اسوء. لقد كانت التربة تنهك سنة بعد اخرى وانتاجها للمحاصيل يقل باستمرار الامر الذي نتج عنه حتى نهاية الحرب انخفاض حاد في الحاصلات الزراعية. لقد حصل هذا التدهور في الانتاج الزراعي نتيجة لافلاس المزارع الفلاحية الصغيرة والمتوسطة بالدرجة الاولى. ومع انخفاض الانتاجية تقلص دخل العائلة الفلاحية واصبح من الصعب على الفلاح اكثر فاكثر ان يدفع الضرائب التي ازدادت في سنوات الحرب بشكل يفوق طاقته.

ان تقلص عدد الفلاحين المشتغلين بسبب تجنيدهم في الجيش ومصادرة دواب العمل ووسائل النقل في الريف ادى الى قيام وضع متوتر في الريف وكان سبباً في انخفاض الانتاج الزراعي.

استمر مستوى تجهيز الزراعة بالتكنيك، الذي كان منخفضاً اصلاً، على الانخفاض في سنوات الحرب ايضاً وظهر ذلك في تقلص عدد المكائن وادوات الانتاج الاخرى(تقلص عدد الباذرات من مختلف الانواع بمقدار ٤٠٪ والحاصدات بمقدار ٢٢٪).

لقد ادت السياسة الحكومية الرامية الى القاء اعباء مشاريع التعبئة العسكرية على عاتق اصحاب الاستثمارات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة دوراً غاية في الاهمية في تدهور هذه الفئات من سكان الريف التركي. والمبالغ النقدية التي كانت الدولة تدفعها للفلاح مقابل مايقدمه لها من حاصل لم تكن تؤلف الا جزءاً من المبلغ الذي كان بامكانه ان يحصل عليه لو باع غلاله في السوق الحر. ولهذا لم يكن لدى الفلاح دافع لان ينتج اكثر من اللازم لسد حاجة بيته. لقد جرد الفلاحون في سنوات الحرب حتى من امكانية الانتاج بنفس الكميات السابقة.

تعرضت الصناعة التركية، مع سير الحرب، لتأثير عدد من العوامل الجديدة، بالمقارنة مع مرحلة ماقبل الحرب. ان بعض هذه العوامل، مثل ضرورة سد حاجات السوق الداخلي بسبب تقليل استيراد البضائع الاجنبية وما ادى اليه ذلك من ضعف المنافسة الاجنبية مؤقتاً، وتشديد استغلال العمال، كانت تؤثر باتجاه زيادة الانتاج الصناعي في البلد، ولكن كانت هناك عوامل قوية اخرى تعرقل ذلك منها تقليص استيراد معدات المصانع والمعامل الضرورية والخامات الصناعية وعدم كفاية الكوادر الفنية والعمال المهرة وعدم وجود الاموال بسبب تعبئة موارد البلد المالية لحاجات الحرب.

ومع ذلك استطاعت الصناعة التركية في هذه الظروف المعقدة ان تزيد بعض الشيء من كمية البضائع المنتجة(مع ان البناء الصناعي الجديد تقلص بمقدار عدة مرات) بسبب استخدامها السيء للقدرات المتاحة. فقد ازداد الرقم القياسي للانتاج الصناعي

محسوباً على اساس عمل المعامل والمصانع، حتى نهاية الحرب بمقدار ٣٥٪ بالمقارنة مع ١٩٣٩. وقد حصل هذا لان البرجوازية التركية كانت تسعى لان تزيد من حجم البضائع المنتجة لكي تزيد من ارباحها، مستغلة وضع السوق الملائم للربح وضعف المنافسة من جانب البضائع الاجنبية الرخيصة ولكن حصل الى جانب ذلك تقلص في الانتاج في المشاريع الصغيرة وفي ورشات الحرفيين، حيث انخفض انتاج هذه الاخيرة من٤٠٪ من مجموع المنتجات الصناعية في ١٩٣٩ الى ٣٢,٨ فقط في ١٩٤٤.

مامن شك في ان زيادة اسعار المنتجات الصناعية ساعد بدرجة معلومة على بقاء المشاريع الصغيرة التي ماكانت لتصمد امام المنافسة في الظروف الاعتيادية بسبب تكاليف الانتاج العالية. ومع ذلك فان امكانات بقاء هذه المشاريع كانت تحد منها عوامل جدية منها نقص الخامات والوقود والقروض.

وينبغي ان نؤكد بان نمو الانتاج في فروع صناعية معينه حصل بالدرجه الاولى نتيجة لتشديد استغلال الطبقة العاملة عن طريق تحديد يوم العمل الى ١١ـ ١٣ ساعة والغاء ايام العطلة الاسبوعية وتكثيف العمل والتوسع في استخدام عمل النساء والاطفال.... الخ. لقد ازداد الوزن النوعي للنساء العاملات والاطفال في الصناعة الكبيرة من ٢٨٪ الى ٤٠٪ في ١٩٤٣.

لقد برزت بشكل واضح في سنوات الحرب جوانب الضعف في الصناعة التركية وهي مستوى تطورها الواطيء جداً وعدم وجود انتاج لوسائل الانتاج فيها واعتمادها الكبير على السوق الخارجي في استيراد معدات المصانع والمعامل والادوات الاحتياطية وبعض الخامات.

لقد صعبت الحرب والحصار الذي فرض على طريق البحرية، على تركيا الوصول الى مصادر تجهيزها واسواقها الاعتيادية وقلصت بشدة مجالات تعاملها التجاري الخارجي، فتقلصت صادراتها حتى نهاية الحرب الى النصف(بالاسعار الثابته). وتقلصت البضائع التي استوردتها اكثر من ذلك حيث بلغت ٤٠ ـ ٤٥٪ فقط من وارادات ماقبل الحرب.

ادى تقلص استيراد البضائع الاجنبية في تركيا التي تعتمد على الاستيراد اعتماداً كبيراً الى مشاكل يصعب حلها، حيث انعكس على السوق الداخلي وعلى الصناعة والنقل وادى ايضاً الى نقص حاد في البضائع وزاد من الميل نحو احتكار الاستيراد وتركيزه في ايدي كبار التجار وادى الى زيادة اسعار البضائع في السوق الداخلي.

كان تقلص استيراد الامكانات التصديرية له نفس الاهمية الكبيرة هذه بالنسبة لاقتصاد البلد ايضاً. ومن الضروري ان نشير هنا الى ان تركيا عانت قبيل الحرب من صعوبات في بيع بعض بضائعها في الاسواق الخارجية، ثم جاءت الحرب فجعلت الوضع يسوء اكثر وادت الى ازمة في البيع ولاسيما في اواخرها.

كانت حالة التصدير التركي ستكون اكثر صعوبة لو لم يحتدم بين البلدان المتحاربة(بريطانيا والولايات المتحدة من جهة والمانيا من جهة اخرى)صراع اقتصادي من اجل الاستحواذ على الخامات التركية، فقد كان الجانبان المتحاربان كلاهما. في سعيهما للاحتفاظ بالسوق التركي يدفعان مقابل البضائع التركية اسعاراً عالية جداً، كانت في بعض الاحيان اعلى من اسعار السوق العالمي.

لقد كان ميزان التجارة الخارجية التركي في سنوات الحرب ايجابياً على الدوام الامر الذي مكنها من توفير احتياطات لا يستهان بها من الذهب والسندات الاجنبية. لقد ازدادت احتياطات الذهب والاوراق المالية الأجنبية في بنك الاصدار التركي من ١٩٣٨ الى ١٩٤٥ بمقدار ثمان مرات(من ٣٤ مليون الى ٢٨٧ مليون دولار). وهناك كل الاسس للافتراض بان ثروة تركيا الفعلية كانت اكثر من ذلك وقد صرح احد اعضاء الكونغرس الامريكي في مجلس النواب في الولايات المتحدة في بداية ١٩٤٧ بان تركيا تمتلك من الذهب ماقيمته(٧٥٠) مليون دولار كان الهتلريون قد نقلوه من هولندا وبلجيكا.

ولكن تراكم احتياطي الذهب والسندات لم يساعد على ازدهار البلد اقتصادياً ذلك ان جزءاً من البضائع المصدرة لم يكن يسدد بالكمية المناسبة من القيم المادية التي

كان يرد الى البلد بدلاً منها، الذهب والسندات الاجنبية التي لم تؤد الا الى اثراء البرجوازية الكبيرة.

لقد كان النظام المالي متوتراً للغاية. وقد تمكنت السلطات التركية عن طريق زيادة قيمة الضرائب القائمة وفرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة جديدة وزيادة المشمولين بدفعها. من ان تزيد بشكل كبير من المبالغ التي تدرها الضرائب المفروضة على السكان(من ٢٤١ مليون ليرة في ١٩٣٨ـ ١٩٣٩ الى ٩٥٧مليون ليرة في ١٩٤٤ـ ١٩٤٥). ومع ذلك ظهر ان كل هذا غير كافٍ لتغطية المصاريف الحربية الهائلة، ولهذا كانت الحكومة التركية غالباً ما تلجأ الى القروض الداخلية والخارجية(ازدادت مديونية الدولة من ٥٩٤ مليون ليرة في ١٩٣٨ الى ١٥٤٢ مليون ليرة في ١٩٤٥) والى اصدار النقود الورقية التي ازدادت كمية المتداول منها في سنوات الحرب خمس مرات في حين هبط تداول البضائع في المدة نفسها، وقد ادى ذلك الى التضخم والى انخفاض قيمة الليرة الورقية وزيادة اسعار البضائع وارتفاع تكاليف المعيشة.

لقد اصابت السوق الداخلي في سنوات الحرب ايضاً هزات جدية. فحالة الزراعة والصناعة غير الجيدة وتقليص استيراد بضائع الاستهلاك الواسع وزيادة اسعار البضائع بسبب التضخم وتفشي المضاربة والتسابق من اجل الربح فرضت على السوق الداخلي التقلب والانهيار. ولم تؤلف صفقات البضائع في سنوات الحرب الا ٦٠٪ ـ ٧٠٪ فقط من عمليات ماقبل الحرب الامر الذي يعكس هبوطاً في النشاط في ميدان الاعمال وتقلصاً في تبادل البضائع في الداخل.

يعد الدخل الوطني ابرز دليل على التطور الاقتصادي لاي بلد، وقد هبطت قيمة هذا الدخل في تركيا(١٩٣٨= ١٠٠) حتى عام ١٩٤٥ الى ٧٧نقطة، اي انه تقلص في سنوات الحرب بمقدار الربع تقريباً، مشيراً بذلك الى الركود الذي اصاب تطور القوى المنتجة. اما الدخل الحقيقي للفرد الواحد من السكان فقد انخفض اكثر من ذلك حين بلغ في ١٩٤٥ ـ ٦٠٪ فقط من مقداره قبل الحرب.

ان سنوات الحرب في تركيا لم تتميز بظواهر التأزم التي برزت في فروع اقتصادها الرئيسة فحسب بل تميزت ايضاً بتطورات اجتماعية كبيرة حصلت في المدينة والريف.

تطور النشاط الحكومي والخاص في ميدان الاعمال في سنوات الحرب

كان التعجيل بتطور العلاقات الرأسمالية في تركيا نتيجة مهمة من نتائج التطور الاجتماعي والاقتصادي. ولم تكن السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة التركية في تلك السنوات تؤلف مرحلة جديدة تختلف كلياً عن مرحلة ماقبل الحرب. فالاختلاف كان يكمن فقط في ان الحكومة اضطرت، في ظروف الحرب، لان تلجأ الى تدابير تنظيم اقتصادي ـ عسكري صارمة وهدفها من ذلك انشاء اقتصاد حرب متناسق.

بعد ان فرضت الحكومة، بموجب قانون الدفاع الوطني سيطرتها على بعض نشاط القطاع الخاص. اتخذت في الوقت نفسه تدابير لتوسيع وتعزيز قطاع الدولة الرأسمالي في الصناعة والزراعة والنقل والشؤون المصرفية، وان كان ذلك بمقاييس اكثر تواضعاً مما قبل الحرب. فالدولة التي وظفت في ١٩٣٨ـ ١٩٣٩، من خلال سومر بنك وايتيبنك في الصناعة(١٩/٥) مليون ليرة في السنة، لم توظف في المدة ١٩٤٠ـ ١٩٤٥ الا(١٠/٦) مليون ليرة في السنة. كما انها لم تستطع تنفيذ الخطة الخمسية التي اقرت في كانون الثاني ١٩٣٩، فضلاً عن التقلص الذي حصل في وتائر بناء السكك الحديد التي لم يزد مابني منها في ١٩٤٠ـ ١٩٤٥ عن ٦٠كم في السنة مقابل ٢٠٠ـ ٢٥٠كم كانت تبنى في مرحلة ماقبل الحرب.

غير ان تعزيز القطاع الحكومي لم يكن نتيجة لبناء منشأت صناعية ومنشأت نقل باموال خزينة الدولة فقط بل كان ايضاً نتيجة لنقل بعض المشاريع الخاصة الى القطاع العام، واستمرار افتكاك الامتيازات الاجنبية(تم افتكاك عدة مئات من الكيلومترات من السكك الحديد، ومصنع نشر الاخشاب العائد لشركة "زنگال" البلجيكية في

ايانجيك، والمشاريع البلدية في المدن الكبرى وغيرها). واستغلت الحكومة التركية في ايار ١٩٤٤ هبوط قيمة الفرنك فدفعت الديون المترتبة عليها بموجب الدين العثماني قبل المدة المحددة.

في سنوات الحرب قامت الحكومة التركية لاول مرة بتطبيق الاتاتية (اي افتكاك المشاريع ونقلها الى القطاع الحكومي) في بعض مشاريع الصناعة الاستخراجية والتحويلية. ففي ايار ١٩٤٠ شرع قانون تركيز مناجم الفحم الذي انتقلت بموجبه جميع المناجم التي يملكها الرأسمال التركي الخاص الى ادارة الدولة. وفي ١٩٤٢ـ ١٩٤٣ طبقت الاتاتية على معمل السمنت الخاص في باكركيو وعلى عدة مصانع للطحين ومعامل للجلود في اسطنبول.

ادى تطبيق الاتاتية على بعض المشاريع الخاصة وافتكاك الامتيازات الاجنبية الى زيادة الوزن النوعي لقطاع الدولة الرأسمالي، فلقد ركز ايتيبنك الذي كان يعمل باسم الدولة بيده مثلاً حتى نهاية الحرب استخراج جميع الثروات الطبيعية الاساسية في حين احتل سومربنك مواقع قيادية في الصناعة التحويلية. لقد اصبحت الدولة حتى ١٩٤٥ تملك كل الرأسمال الموظف في استخراج الفحم الحجري وانتاج المعادن الحديدية والنحاس والسوبر فوسفات والصودا الكاوية والورق والحريرالصناعي والتبغ والسكر. اما مشاركة الدولة في استخراج الليكنيت والكروم وانتاج السمنت والكبريت والمنسوجات فكانت تتراوح بين ٥٠٪ و٩٠٪. كذلك كانت الدولة تملك جزءاً كبيراً من الرأسمال المصرفي.

لوحظت تطورات ملموسة في القطاع الراسمالي الخاص ايضاً، حيث تعززت فيه مواقع البرجوازية الكبيرة التي حصلت على اكثر فوائد تنظيم الحكومة للاقتصاد. فلقد ساعد القطاع الحكومي والتنظيم الحكومي على اعادة تنظيم فائض القيمة لصالح الراسمال الكبير عن طريق آلية الاسعار وتوزيع الخامات التي تعاني تركيا من نقص فيها ومنح القروض وما اشبه. لا جدال مطلقاً في ان المنظمات الحكومية التي كانت تقوم بتوزيع

الخامات والمواد التي تعاني تركيا من النقص فيها، كانت تهتم قبل كل شيء بتيسير الامور لكبار رجال الاعمال. وكلما كان النقص في الخام المعني اكبر كلما كان الحصول عليه اصعب بالنسبة للمنتجين الصغار. وهكذا فان جزءاً كبيراً من الغزل الذي كان يوزعه سومربنك لم يكن يذهب الى الحرفيين وانما الى رجال البورصة السوداء. لقد كانت اسعار الغزل تصل في السوق السوداء في بعض الشهور الى ثلاثة اضعاف الاسعار الحكومية.

ان استغلال الدولة الاجباري للمشاريع الخاصة مؤقتاً بهدف توسيع الانتاج الحربي وحقها في مصادرة الانتاج الجاهز لم تسبب ضرراً للرأسمال الكبير، بل على العكس استطاع هذا الرأسمال بسبب ذلك الحصول على سوق مضمون للبيع وقد ساعدت طلبات الحكومة العسكرية على زيادة الانتاج في المشاريع الكبيرة.

تؤلف الاحصاءات المتعلقة بتركز الانتاج والرأسمال اهم دليل على تعزيز مواقع البرجوازية الكبيرة، ففي ١٩٣٧كان في البلد ٣٤١٥مشروعاً.(عدد العمال في كل منها اكثر من ١٠) يشتغل فيها(٢٦١٣٠٠)شخص، وفي ١٩٤٣كان هناك من هذه المشاريع (٣٢٠٥) لكن عدد العمال الذين يشتغلون فيها ازداد الى (٣٠١٣٠٠). وعلى ذلك فان حصة كل مشروع من الاشخاص الذين يشتغلون فيه ازدادت من(٧٥)شخصاً في ١٩٣٧ الى (٩٥) شخصاً في ١٩٤٣. وعلى الرغم من كون هذه المعلومات متقطعة فانها تدل على استمرار تركز الانتاج الصناعي في سنوات الحرب وتحشد العمال في المشاريع التي تعد كبيرة بالمقياس التركي.

تميزت سنوات الحرب ايضاً بتكتل الفئة التجارية ـ المصرفية من البرجوازية الكبيرة، هذه الفئة التي اثرت من توريد الخامات الستراتيجية للدول المتحاربة ومن المضاربة والفساد.

فقد ازداد الربح الاجمالي لمصارف تركيا حتى نهاية الحرب بالمقارنة مع ١٩٣٩ بمقدار ست مرات تقريباً، وازدادت نسبة الربح الصافي للرأسمال المدفوع من ٥٪ الى ١٢٪.

وقد قلص انشاء الـ"بيرلكي" الخاصة بالاستيراد والتصدير من دائرة الاشخاص الذين لهم علاقة بالتجارة الخارجية المربحة ساعد على اثراء بضعة تجار كبار قريبين من الجهاز الاداري والسياسي في البلد.

لقد اوجدت حكومة ش. سراج اوغلو التي اطلقت عليها الاوساط الشعبية بحق اسم حكومة المضاربين، ظروفاً استثنائية لمضاربة وتلاعب رجال السوق السوداء والبورصة وتجار العملة وكبار البيروقراطيين المدنيين والعسكريين. فقد لوحظ في اجتماع للمجلس التجاري والصناعي في اسطنبول مثلاً ان "التجار كانوا يحصلون في سنوات الحرب على ربح مقداره ٣٠٠و٤٠٠و٥٠٠بل وحتى ١٠٠٠٪.

لقد جرى تعزيز الرأسمال التجاري الكبير باسناد مباشر من جهاز الدولة ويمكن لغرض التوضيح ان نشير الى نشاط ما يسمى بـ((متاجر البضائع المحلية)) فقد حصلت هذه المنظمة الحكومية في سنوات الحرب على حق احتكار تجارة الجملة للاقمشة ومنتجات معامل النسيج الحكومية والخاصة التي حتم قانون الدفاع الوطني ان يقدم انتاجها للدولة. وكانت هذه المؤسسة تشتري البضاعة الجاهزة ثم تبيعها باسعار الجملة الى التجار الكبار، ولهذا فان تجارة الجملة لمنتجات المعامل الحكومية والخاصة التي كانت تمارسها"متاجر البضائع المحلية" كانت واحداً من الطرق التي تتسرب بواسطتها ارباح المشاريع الحكومية الى جيوب قلة من ممثلي البرجوازية التركية الكبيرة.

تعززت قوة الرأسمال الكبير الخاص نتيجة لابعاد البرجوازية التجارية التي تنتمي الى القوميات الاخرى غير التركية(اليونانية والارمنية واليهودية)* واخراجها من الحياة الاقتصادية على طريق مصادرة ممتلكاتهم وفقاً لـ"ضريبة الملكية" لعام ١٩٤٢ (الموجهة كلياً ضد الاقليات القومية). وقد استخدمت البرجوازية التركية نظام

* من المعروف ان اليهود لا يؤلفون قومية بل هم اقلية دينية لكن كثيراً من الباحثين الاجانب يتجاوزون الحقائق ويعدونهم قومية كما هي الحال في الكتاب الراهن ـ المترجم.

الـ"بيرلكي" ايضاً للاستحواذ عن مواقع التجار من القوميات الاخرى حيث ابعد عن هذه المؤسسات التجار من القوميات غير التركية.

كانت نتيجة ذلك كله ان عزز الرأسمال التركي الكبير مواقعه بدرجة ملحوظة واصبح يؤدي دوراً مؤثراً اكثر فأكثر في اقتصاد البلد وسياسته لوحظ في اثناء الحرب تعزيز للاتجاهات الاتاتية، اي اتجاهات رأسمالية الدولة في الزراعة ايضاً، الامر الذي كان يعني قبل اي شيء اخر، تعزيز سيادة كبار ملاكي الارض الذين كانوا يقفون على رأس جميع مؤسسات السيطرة والتنظيم. وقد تطورت راسمالية الدولة في الزراعة، بخلاف الصناعة والتجارة، لا عن طريق انشاء وتطوير القطاع الحكومي(باستثناء محاولات توسيع شبكة الشركات الحكومية) وانما بهيئة تنظيم اقتصادي حكومي للانتاج الزراعي يتحقق بواسطة منظمات منها على سبيل المثال: ادارة المنتجات الزراعية وادارة المشاريع الزراعية الحكومية ومصلحة مكننه الزراعة، فضلاً عن تعاونيات التسليف والبيع. وقد قامت هذه المؤسسات بنشاط كبير في سنوات الحرب وادت في الزراعة نفس الدور الكبير الذي اداه سومربنك وايتيبنك في الصناعة.

لقد نشرت ادارة المنتجات الزراعية التي تأسست في ١٩٣٨ والتي كانت لها شبكة واسعة من الاقسام والفروع، نشاطها الى ابعد زوايا البلد وكانت تشتري احتياطيات الحبوب وتجمعها باسم الدولة وتقوم بتصدير واستيراد المواد الغذائية وانشاء مصانع الطحين وافران الخبز واستغلالها.

اما المنظمة الاقتصادية الحكومية الاخرى ونعني ادارة المشاريع الزراعية الحكومية التي انشأت في ١٩٣٨ ايضاً فقد كان الغرض منها تعليم اصحاب الملك اي الملاكين واغنياء الفلاحين اساليب الزراعة المتقدمة وتجهيزهم بالبذور الجيدة والماشية المحسنة .... الخ.

قررت الحكومة في سنوات الحرب وبسبب تفاقم مشكلة الحبوب ان تحصل بواسطة الشركات الحكومية على مصدر اضافي للمواد الغذائية. ولتحقيق هذا الهدف انشأت

ثلاث عشرة شركة في انحاء البلد المختلفة وزيدت المساحة المزروعة من الفي هكتار الى ثمانين الف هكتار. ولكن الوزن النوعي لمشاريع القطاع الحكومي الزراعية في الرصيد العام للحبوب في البلد ظل كالسابق دون تميز كبير حيث كان يؤلف ٥/١٪ من مجموع المساحة المزروعة و٢٪ ـ ٣٪ من اجمالي حاصل الحبوب.

وانشأت في ١٩٤٤ مصلحة مكننة الزراعة التي اريد لها ان تسد حاجات الملاكين واغنياء الفلاحين المختلفة ومساعدتهم على التحول من تأجيرهم لاراضيهم على شكل قطع صغيرة الى انشاء زراعة رأسمالية كبيرة.

لقد كان شمول الزراعة بمبادىء الاتاتية يعكس السعي لمساعدة الملاك الاقطاعي على التحول الى ملاك رأسمالي والتعجيل بالتطور الرأسمالي في الريف. ولكن التدابير المذكورة لم تعط في هذا المجال الا القليل جداً في ظروف الحرب، حيث ظلت الرأسمالية في الزراعة تتطور ببطء كالسابق. لذا فقد ظل البلد بحاجة الى اصلاح زراعي جذري كان يؤجل باستمرار.

اوضاع الجماهير الشعبية في المدينة والقرية

ان اقتطاع جزء لا يستهان به من الموارد المادية والنقدية من حقل الانتاج المدني والتقلص المطلق في احتياطات المواد الغذائية والبضائع الصناعية وعدم قدرة العلية الحاكمة على التخلص من صعوبات زمن الحرب ـ كل ذلك انعكس بالدرجة الاولى على اوضاع الشغيلة في المدينة والقرية.

لقد ادى تقلص الانتاج المدني وزيادة كمية النقود في التداول الى زيادة اسعار المواد الغذائية والبضائع الصناعية، فلقد ارتفع الرقم القياسي لاسعار الجملة(١٩٣٨ـ ١٠٠) حتى نهاية الحرب الى (٤٥٠)نقطة في الوقت الذي لم يرتفع فيه الحد الادنى للاجور لعمال الصناعة الكبيرة حتى ١٩٤٥ وحسب الاحصاءات الرسمية، الا بمقدار ٨/٣٣٪ فقط، فضلاً عن ان هذه النسبة في زيادة الاجور كانت تخص عمال المشاريع الحكومية

فقط، حيث ظل الحد الادنى لاجور اغلبية العمال الاخرين ولاسيما العاملين منهم في المشاريع الصغيرة، في المستوى الواطىء الذي كان عليه في مرحلة ما قبل الحرب على الرغم من اطالة يوم العمل بمقدار ٣ـ ٥ساعات والغاء ايام الراحة وزيادة تكثيف العمل.

كانت النتيجة الحتمية لذلك انخفاض مستمر في الدخل الحقيقي للعمال، وهبوط قدرتهم الشرائية، وقد اشر احد التقارير الرسمية ذلك حين ذكر ان القدرة الشرائية للطبقة العاملة هبطت حتى نهاية الحرب بمقدار ٥٠٪.

عانت الفئات المتوسطة ـ الحرفيون وصغار التجار والمستخدمون ذوي الرواتب الصغيرة حرماناً كبيراً ايضاً. فقد انعكست المضاربة التي وصلت الى مقاييس لم يسبق لها مثيل، بالدرجة الاولى، على ميزانية، فئات السكان من ذوي الرواتب الصغيرة. ولم يحسن قيام الدولة بتنظيم الاستهلاك اعتباراً من كانون الثاني ١٩٤٢، باعتماد نظام البطاقات، من وضع الشغيلة اذ ان هذا النظام لم يطبق الا في انقرة واسطنبول وازمير وبعض المدن الكبيرة الاخرى، اما في المدن الاخرى وفي المناطق الريفية فقد اعلن مايسمى بالبيع الحر الذي كان يعني في التطبيق العملي، في احسن الحالات، المتاجرة بالحبوب في اسعار السوق السوداء واختفاء الحبوب نهائياً من السوق في بعض الاحيان.

كانت كمية الخبز المخصصة في البداية هي(٣٧٥) غرام للفرد البالغ و(٥/١٨٧) غرام للطفل دون سن السابعة و(٧٥٠)غم للعاملين في الاعمال الصعبة. غير ان الحصة اليومية هذه خفضت بعد شهر من اقرارها فاصبحت (٣٠٠)غم للفرد البالغ و(١٥٠)للطفل علماً بان هذه الكميات الاخيرة تقلصت هي الاخرى اكثر من مرة مع سير الحرب حتى بلغت في المدة بين ايار ١٩٤٢ وتشرين الاول ١٩٤٤ ـ (٢٢٥) غم من الخبز في اليوم الواحد.

لقد شمل التقنين، بالاضافة الى الحبوب، الدهن النباتي والسكر والبن والشاي والكاكاو وبعض بضائع الاستهلاك الواسع الصناعية التي كانت توزع بالاساس على

دائرة ضيقة من موظفي المؤسسات الحكومية. ان منتجات مثل الجريش والحليب واللحم والزبد وغيرها لم تكن توزع بالبطاقات بل كان يستهلكها فقط اولئك الذين كان بامكانهم دفع اسعارها العالمية في السوق الحر.

اخذت الحكومة، بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة، تدفع معونات مالية لمجموعات معينة من السكان قليلي الدخل، ولكن هذا الاجراء لم يشمل العمال الذين كانوا يعانون من عوز كبير، اذ ان المعونة المادية، الوحيدة التي كانت تقدم لهم هي وجبة غذائية مجانية كلفتها تتراوح بين ١٢و١٤ قرش، وهو مبلغ آنذاك يكفي لشراء ٥٠غم من السكر او ٢٠غم من الزبد.

كان السكان في المدن يعانون، اضافة الى الصعوبات الكبيرة في الحصول على المواد الغذائية والبضائع الصناعية، من نقص مزمن بالوقود. والواقع ان ازمة الوقود كانت مصطنعة الى حد كبير. اصطنعها المضاربون.

اشتد في سنوات الحرب ايضاً الاستغلال الضرائبي فلقد بلغت نسبة الاستقطاعات المباشرة من اجور العمال والموظفين مابين ٢٠٪ و ٣٠٪ من دخلهم الشهري كذلك كان عبء الضرائب غير المباشرة ثقيلاً جداً ايضاً، فقد زادت دوائر الخزينة اكثر من مرة قيمة الضرائب غير المباشرة المفروضة على الملح والسكر والكيروسين . اتسع في سنوات الحرب نشاط عناصر الجامعة التركية وازداد الجور القومي فقد كانت أكبر الشخصيات الحكومية والعامة تدعو الى تميز الاتراك والتعصب تجاه الامم الاخرى. فرئيس الوزراء ش. سراج اوغلو مثلا اعلن في الجلسة الختامية للمؤتمر الرابع لحزب الشعب الجمهوري قائلا: ((اننا اتراك ونصبح اتراكا أكثر مع كل يوم)) وكرر ذلك أحد عناصر الجامعة التركية هو اغوز توركان بقوله في آذار ١٩٤٢: ((ان عناصر الجامعة التركية يؤمنون بأن العنصر التركي والامة التركية فوق جميع الاجناس والامم الاخرى)). لقد كانت القضية القومية في تركيا تستخدم على الدوام لجذب انتباه الشغيلة عن الوضع

الصعب الذي كانوا يعيشون فيه. وكان الغرض من تأجيج الخصومة والعداوة القومية اثناء الحرب تحقيق الاهداف والمهمات فيها.

لقد جردت اكبر اقلية قومية في تركيا وهم الاكراد من جميع حقوقها كالسابق، ومورست سياسة العداء والتتريك بالقوة تجاه العرب واللاذ والجركس وغيرهم من الشعوب. واعتبارا من ١٩٤٢ اصبحت القوميات غير المسلمة (اليونانيون و الارمن واليهود) موضوعا للملاحقة القاسية. في تشرين الثاني ١٩٤٢ شرعت الحكومة التركية قانونا فرض ضريبة استثنائية على الملكية. لقد برهن تطبيق هذا القانون بكل وضوح على ان السلطات التركية لم يتأت غير ابعاد البرجوازية غير المسلمة نهائيا عن اقتصاد البلد. لقد عانى من هذه الضريبة ممثلو الفئات غير المالكة في الاقليات القومية أكثر من غيرهم، ذلك ان السلطات كانت تصادر ممتلكاتهم وترسلهم الى معسكرات تجمع خاصة اقيمت في اشكالي وبينتشر، بحجة عدم وفاءهم الضريبة التشريعية في البلد، فلقد كان المجلس يضم ملاكين وصناعيين وتجار واصحاب بنوك ولم يكن فيه اي عامل او فلاح .

انتخب المجلس عصمت اينونو رئيساً للجمهورية لفترة جديدة وكلف شكري سراج اوغلو مرة اخرى بتأليف الوزارة، فقدم هذا في ١٧ آذار التشيكلية الوزارية الجديدة وقرأ منهاج الحكومة الذي جاء فيه من ديموقراطية النظام التركي ان هذا النظام يمكن ان يكون((نموذجاً لانسانية وادمية الاهداف التي يسعى اليها)). اما في الممارسة فقد اتخذ القادة الاتراك الاجراءات لقمع اي بادرة لحركة المعارضة حيث باشروا بالغاء بقايا المنظمات العمالية، بحجة الظروف الاستثنائية بل الغيت حتى"النقابات الكمالية" على الرغم من ان حزب الشعب الجمهوري الحاكم كان يسيطر على نشاطها بشكل كامل.

كان نشاط اي منظمة تقدمية يوقف استناداً الى قانون الجمعيات. وقد تأكد مرة اخرى في قرارات المؤتمر الرابع لحزب الشعب الجمهوري(٨ ــ ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٣)

منع تأليف الجمعيات في تركيا على اساس طبقي، ونشر الافكار التي تحرض على النضال الطبقي. وتعزز قانون الصحافة لعام ١٩٣٨ غير الديموقراطي بعدد من البنود التي فرضت غرامة مالية على من ينشر اموراً"يكذبها التاريخ وتسيء الى المشاعر الوطنية او تشهر بالوزراء والنواب والموظفين".

ولاجل الكفاح ضد الشغيلة اقر المجلس قانوناً منح محافظي الولايات صلاحيات ادارية بوليسية واسعة جديدة، وقانوناً اخر حول الخدمة في البوليس. وقد اصبح للمحافظ بموجب القانون الاول الحق في نفي((الاشخاص غير المرغوب فيهم)) الى خارج ولايته او نفيهم الى المناطق النائية في الولاية ووضعهم هناك تحت رقابة السلطات المحلية دون ان يكون لهم الحق في المغادرة. وقد بلغ عدد الذين جرى نفيهم بموجب هذا القانون في سنة واحدة فقط(من خريف ١٩٤١ الى صيف ١٩٤٢) من اسطنبول الى مناطق نائية من البلد(٣٠٠) شخصية تقدمية منهم شخصيات شيوعية. اما قانون الخدمة البوليسية فقد سمح للبوليس بالقيام بالاعتقالات على هواه واحتجاز المعتقل لمدة غير محددة.

وفي بداية ١٩٤١ شرع قانون منح السلطات العسكرية الحق في ان تقوم، دون ترخيص من جهة قضائية، بالتحقيق مع الاشخاص المتهمين بالخيانة العظمى.

ان قوانين زمن الحرب الاستثنائية هذه كلها كانت اداة لمكافحة العناصر الديموقراطية وعززت الاساليب التسلطية في ادارة البلد وكانت تهدف الى اضعاف مقاومة الشغيلة وقمع نشاط الحزب الشيوعي التركي ومنظمات الشبيبة التقدمية

اتسع في سنوات الحرب نشاط عناصر الجامعة التركية وازداد الجدل القومي فقد كانت اكبر الشخصيات الحكومية والعامة تدعو الى تميز الاتراك والتعصب تجاه الامم الاخرى. فرئيس الوزراء ش. سراج اوغلو مثلاً اعلن في الجلسة الختامية للمؤتمر الرابع لحزب الشعب الجمهوري قائلاً: ((اننا اتراك ونصبح اتراكاً اكثر مع كل يوم)). وكرر ذلك احد عناصر الجامعة التركية هو اوغوز توركان بقوله في آذار ١٩٤٢: ((ان عناصر

الجامعة التركية يؤمنون بان العنصر التركي والامة التركية فوق جميع الاجناس والامم الاخرى)).

لقد كانت القضية القومية في تركيا تستخدم على الدوام لجذب انتباه الشغيلة عن الوضع الصعب الذي كانوا يعيشون فيه. وكان الغرض من تأجيج الخصومة والعداوة القومية اثناء الحرب تحقيق الاهداف والمهمات نفسها.

لقد جردت اكبر اقلية قومية في تركيا وهم الاكراد من جميع حقوقها. كالسابق، ومورست سياسة العداء والتتريك بالقوة تجاه العرب واللاظ والجركس وغيرهم من الشعوب. واعتباراً من ١٩٤٢ اصبحت القوميات غير المسلمة(اليونانيون والارمن واليهود) موضوعاً للملاحقة القاسية.

في تشرين الثاني ١٩٤٢ شرعت الحكومة التركية قانوناً فرض ضريبة استثنائية على الملكية. لقد برهن تطبيق هذا القانون بكل وضوح على ان السلطات التركية لم تكن تتردد في اختيار الوسائل لقمع الاقليات القومية ومع ذلك لم يتأت ابعاد البرجوازية غير المسلمة نهائياً عن اقتصاد البلد لقد عانى من هذه الضريبة ممثلو الفئات غير المالكة في اللاقليات القومية اكثر من غيرهم، ذلك ان السلطات كانت تصادر ممتلكاتهم وترسلهم الى معسكرات تجمع خاصة اقيمت في اشكالي وبيتشر، بحجة عدم دفعهم الضريبة.



تنامي استياء الشغيلة من سياسة الحكومة في المجالين الداخلي والخارجي

ادت ظروف العمل الصعبة في المعامل والمصانع، وحرمان الشغيلة فعلياً من الحقوق وتشديد الضغط القومي الى استياء مكشوف اكثر من مرة في اثناء الحرب. واشتدت في البلد ولاسيما في اواخر الحرب المعارضة للنظام وتواترت النزاعات في المصانع بين العمال وارباب العمل ولاسيما في المدن الكبيرة كاسطنبول وازمير واضنة، حيث نشبت الاضطرابات اثناء الحرب بين عمال المناجم في زونكلداغ الذين انتفضوا ضد ظروف العمل الغير انسانية، واضرب حمالو المحطة في انقرة محتجين ضد تقليل حصة الخبز وجعلها (١٥٠)غرام. وفي ١٩٤٥ اضرب عمال مصانع التبغ في اسطنبول وسائقو الجرارات في اضنة وعمال الميناء في اسطنبول وازمير وعمال السكك في البلاد مطالبين بزيادة الاجور وتقليل ساعات العمل وتحسين ظروفه ومنحهم الحق في التنظيم النقابي الحر.

ومع ذلك فقد عانت في تلك المرحلة الحركة العمالية المنظمة التي كان يمكن ان تكفل الشغيلة في النضال من اجل الحرية والديموقراطية. لقد كان لجميع انتفاضات العمال، كقاعدة، طابع اقتصادي، كما انها كانت تجري تحت شعار تلبية هذا الطلب الملموس او ذاك.

اما الحركة الفلاحية فقد كانت تحمل طابعاً اكثر عفوية واكثر افتقاراً للتنظيم. ان الطبقة العاملة التي لم تكن تمتلك حزبها الشرعي ومنظماتها السياسية لم تكن لها امكانات حقيقية للتأثير على جماهير الفلاحين وتنظيمهم للنضال من اجل حقوقهم. لقد كانت اغلبية سكان الريف واقعة تحت تأثير الايدولوجية البرجوازية كما كان رجال الدين يبدون كالسابق، تأثيراً قوياً عليهم.

في مثل هذه الظروف كان للعمل التنظيمي والدعائي الذي قام به الحزب الشيوعي في تركيا اهمية كبيرة. وعلى الرغم من ان السلطات التركية كانت تسعى بكل السبل لان تخفي عن الرأي العام العالمي أي حقائق تتحدث عن النشاط اليومي للحزب الشيوعي التركي، فان اخبار هذا النشاط نفذت مع ذلك من خلال جميع حواجز الرقابة التركية، واظهرت حقيقة نضال الشيوعيين الاتراك الشديد لتكتيل القوى الديموقراطية ضد الرجعية الداخلية والخارجية. لقد فضح الحزب الشيوعي التركي، قبل ان يحصل التحول الجذري في حرب الاتحاد السوفيتي الوطنية العظمى، عناصر الجامعة التركية، الظاهرين منهم والمستورين، الذين كانوا يدعون الى الانضمام الصريح الى تجمع الدول الفاشية في الحملة المعادية للاتحاد السوفيتي لقد كان الشيوعيون يدعون قادة تركيا للالتزام بالحياد الشريف تجاه الاتحاد السوفيتي. بعد معركتي ستالينغراد وكورسك و طالب الحزب الشيوعي بان تشترك تركيا في الحرب الى جانب التجمع المعادي للهتلرية.

اما في مسائل السياسة الداخلية فقد دعا الحزب الشيوعي الى اقامة ديموقراطية حقيقية، وطالب باستقالة حكومة ش. سراج اوغلو المعادية للشعب، وابدى استعداده للتعاون مع جميع القوى الديموقراطية الحقيقية التي ترغب باخلاص في النضال من اجل الحقوق الاقتصادية والسياسية ومن اجل استقلال حقيقي للبلد.

انهال حكام تركيا الرجعيين، الخائفين من الافكار التقدمية على الشيوعيين بالملاحقة والقمع، والقوا الكثير منهم في غياهب السجون، وفي ١٩٤٤ قدم (٣٥) من المعادين للفاشية الى محكمة عسكرية. وفي شباط ١٩٤٥ جرت محاكمة سرية لاربعة وستين من الديموقراطيين كان كل"ذنبهم" انهم احتجوا على مساعدة المانيا وطالبوا باتخاذ اجراءات صارمة بحق عملاء الفاشست في بلدهم. وفي نيسان من السنة نفسها بدأت محكمة عسكرية النظر في قضية ١٣٥من الديموقراطيين المتهمين بالانتماء الى الحزب الشيوعي التركي والدعاية لافكار الصراع الطبقي الممنوعة في تركيا.

اسهمت الشبيبة التركية ايضاً بنشاط في النضال ضد عناصر الجامعة التركية الظاهرين والمستورين وضد اعوان المانيا الفاشية، فقد تألف في ١٩٤٣، على اساس اتحاد المجموعات الطلابية المعادية للفاشية اتحاد الشبيبة التقدمية في تركيا الذي شن من اليوم الاول لوجوده كفاحا ضد تعاون تركيا مع المانيا الهتلرية وضد الدعاية العنصرية التي كانت عناصر الجامعة التركية تقوم بها.

وبرزت حتى نهاية الحرب ايضاً خلافات جدية بين مختلف فئات المعسكر الحاكم، وظهرت في اوساط البرجوازية الوطنية في تركيا علامات قلق جدية بشأن سياسة الحكومة الاقتصادية والمالية انعكست على شكل ازمات في فروع الاقتصاد المختلفة وازدياد التضخم وتفشي الفساد والاختلاس وتفاقم المشاكل الاجتماعية.

لقد برز استياء شديد بشأن تقاسم الارباح، كما ان انشاء منظمات"بيرليكي" للاستيراد والتصدير، وتجارة الجملة التي كان سومربنك يقوم بها، شددت من تركيز راس المال وادت الى ابعاد وافلاس صغار التجار ومتوسطيهم وسمحت لعدد من الشركات الكبيرة ان تركز في ايديها تجارة البضائع الاساسية وان تملي شروطها على السوق.

انتقل الى معارضة الحكومة ايضاً جزء لا يستهان به من المثقفين الذين كانوا مستائين من غياب الحريات((البرجوازية الاوليه. وتفشي الغلاء والمضاربة والاحتكار السياسي)) الذي كان حزب الشعب الجمهوري يتمتع به واخضاع البلد لاتجاه موالي للاستعمار.

وهكذا فان جميع الحقائق كانت تشير الى ان البلد كان يعيش ازمة عميقة في السياستين الداخلية والخارجية.



الفصل السادس

تركيا بعد الحرب العالمية الثانية
(١٩٤٥ ـ ١٩٥٠)

حصلت نتيجة للحرب العالمية الثانية تغييرات جذرية في الوضع الدولي باجمعه، وتميزت هذه التغييرات بالدرجة الاولى، بترتيب جديد للقوى السياسية الاساسية، وتعني قيام النظام الاشتراكي العالمي واشتداد عملية تحلل نظام الامبريالية الكولونيالى وتزايد المعارك الطبقية في العالم الرأسمالي.

لقد كانت هزيمة الدول الرأسمالية الثلاث الاكثر عدوانية: المانيا واليابان وايطاليا، ضربة جدية لنظام الامبريالية، فضلاً عن ان اوضاع الدول الرأسمالية المنتصرة لم تعد متشابهة، فقد اصاب فرنسا، اثناء الحرب ضرر بالغ، وضعفت مواقع بريطانيا بشكل كبير.

لقد ربح الامبرياليون الامريكان من الحرب اكثر من الجميع، فقد سببت الحرب دفعة لتطور الانتاج الصناعي على نطاق واسع وادت الى اتساع صادرات الولايات المتحدة*. وهكذا بدأت الامبريالية الامريكية بالهجوم على مواقع الدول الكولونيالية الاخرى. مستندة الى قوتها الاقتصادية والعسكرية المتنامية ومستغلة ضعف منافسيها، الامر الذي ساعد على تفاقم التناقضات فيما بعد بين البلدان الرأسمالية.

اما الاتحاد السوفيتي الذي تحمل ثقل الحرب الاساس فقد خرج من الحرب اقوى وامنع في المجالين العسكري والسياسي ـ المعنوي، فالشعب السوفيتي لم يدافع عن شرفه وحريته واستقلاله فقط بل انقذ الحضارة العالمية من البربرية الفاشية. وصمد نظام الحكم السوفيتي اثناء الحرب، امام جميع المحن وتعزز، حتى ان الخطة الخمسية دخلت في التاريخ باعتبارها مرحلة قيام وتعزز النظام الاشتراكي العالمي.

---

* كان الوزن النوعي للولايات المتحدة في مجمل تصدير الاقطار الرأسمالية. يؤلف في ١٩٤٥ـ (١/٤٠٪) مقابل ١٢/٦٪ في ١٩٣٧

ان انتصار القوى التقدمية على الفاشية وقيام عدد من الدول الديموقراطية الشعبية في اوروبا واسيا وتنامي الحركة الشيوعية والعمالية والديموقراطية عموما في جميع انحاء العالم واستمرار ضعف مواقع الامبريالية، كل ذلك خلق ظروفاً ملائمة لنجاح شعوب الاقطار المستعمرة والتابعة في نضالها من اجل الحرية والاستقلال. لقد بدأت في تاريخ العالم المرحلة التي تنبأ بها لينين، المرحلة التي تشارك فيها شعوب الشرق في العلاقات الدولية بشكل فاعل

تفاقم الوضع السياسي الداخلي والاصلاحات

(١٩٤٥ـ ١٩٤٦)

انتعش بعد ان انتهت الحرب العالمية الثانية ايضاً نضال الشغيلة في تركيا من أجل الاصلاحات الديموقراطية ومن اجل تحسين الوضع الاقتصادي وانعاش جهاز الحكم والادارة والقضاء على الفساد والمضاربة، وشمل الاستياء من السياسة الداخلية لحزب الشعب الجمهوري جميع فئات السكان تقريباً.

لقد اقلقت الاصلاحات الاجتماعية الاقتصادية العميقة التي بدأت بعد انتهاء الحرب في الاقطار البلقانية المجاورة، الاوساط الحاكمة التركية، ولهذا فانهم أخذوا يعلنون عن"استعدادهم" لاجراء((اصلاحات معقولة)). وهكذا وعد رئيس الجمهورية عصمت اينونو في خطاب له بمناسبة عيد الشبيبة في ١٩ آيار ١٩٤٥ قائلاً بان((تركيا ستسير في طريق التقدم بمقدار ماتزال الصعوبات التي برزت نتيجة للحرب العالمية وستنتصر فيها المبادىء الديموقراطية باوسع مفاهيمها)). ولكن ذلك كان مجرد اشارة دورية لم يكن هدفها تكتيل وتنشيط القوى الديموقراطية بل((تهدئة الاذهان))أي تخفيف التوتر في البلد.

ما من شك في ان المشكلة الزراعية كانت، من حيث الاهمية، تقف في مقدمة مهمات التطور القومي في تركيا في ذلك الوقت. وكانت الحرب قد كشفت بكل وضوح

عن حدة التناقض بين مطلب التطور الاقتصادي السريع الموضوعي وبين بقايا علاقات الانتاج الخاصة بمرحلة ماقبل الرأسمالية التي كانت تعيق هذا التطور في الريف التركي. لقد كان الفلاحون عديمو الارض والفلاحون الذين يملكون مساحات صغيرة منها يعملون في اراضي الملاكين مستأجرين ـ محاصصين او مناصفين او غير ذلك في وضع يتميز في غالبية الحالات بانعدام حقوق الفلاح. هناك جزء صغير فقط من ملكيات الارض الكبيرة، كانت الزراعة فيه تجري باستخدام العمل المأجور والمكائن اي انها كانت تجري على اسس رأسمالية. لقد ظلت تركيا بوجه عام حتى نهاية الحرب بلداً للملكية الارض الملاكية الكبيرة، ولاستغلال الارض من قبل صغار الفلاحين.

لقد كان الفلاحون الاتراك الذين كانوا يعانون من ثقل ايجار الارض ومن الضرائب الحكومية والمحلية ونشاط الرأسمال التجاري ـ الربوي الوحشية يتعرضون للافلاس فيذهبون الى المدن حيث يقعون أيضاً تحت طائلة الجوع والحاجة وقد زاد هرب الفلاحين الى المدن من الضغط على سوق العمل وساعد على انخفاض اجور العمال واتساع البطالة في البلد. وادى ذلك بدوره الى تواصل اشتداد وتعمق التناقضات الطبقية. ان ضرورة حل المسألة الزراعية كانت تحتمها ايضاً حقيقة ان انتاج المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية كان واطئاً لدرجة قصوى ولم يكن نموه يستجيب لحاجات البلد، حيث ظل قسم كبير من الارض الصالحة للزراعة غير مزروع. وتعمق الوضع ايضاً بسبب من ان السنوات الاولى بعد الحرب كانت سنوات جدب وسوء محصول. لقد ادى ذلك كله الى ان تصبح مسألة المواد الغذائية حتى نهاية الحرب قضية وطنية عامة.

وهكذا اجبر الوضع الصعب للغاية التي تكون حتى نهاية الحرب في الاقتصاد الزراعي في تركيا والضرورة الملحة لزيادة انتاج المحاصيل الزراعية وخطر انفجار الانتفاضات الفلاحية، اجبر الاوساط الحاكمة على البحث عن طريق لحل المشكلة الزراعية. يضاف الى ذلك ان المصالح الاقتصادية للبرجوازية الوطنية التي اثرت في

اواخر الحرب والتي كانت بها حاجة الى سوق داخلي متنامي باستمرار تتطلب ايضاً ازالة العقبات التي تعترض تطور الاسلوب الراسمالي في الانتاج.

باشر المجلس في شباط ١٩٤٥ بمناقشة لائحة قانون للاصلاح الزراعي قدمتها الحكومة"على اساس المبادىء" التي كان عصمت اينونو قد طرحها في تشرين الثاني ١٩٤٤ وحزيران ١٩٤٥. وقرر المجلس الغاء الضريبة العينية على المحصول واقر قانوناً يمنح المزراعين ارضاً.

لقد منح الفلاحون بموجب هذا القانون الحق في ان يتسلموا الارض من الدولة او من كبار الملاكين مقابل تعويض مؤجل لمدة عشرين سنة.

وعبر القانون عن التوجه الذي تتميز به سياسة الاوساط الحاكمة التركية بالنسبة لمقادير الملكية الزراعية، فقد عدت المساحات التي تبلغ(٥٠) هكتاراً فمادون ملكيات صغيرة في حين عدت الملكيات التي تبلغ مساحتها(٥٠٠)هكتاراً فمادون ملكيات متوسطة. اما الملكيات الكبيرة فهي الملكيات التي تزيد مساحتها على(٥٠٠)هكتاراً. وهكذا عد الفلاح الفقير الذي يبلغ كل مايمتلكه ١ـ٢ هكتاراً والفلاح الغني الذي يملك مابين(٤٠)و(٥٠) هكتاراً من الارض في مرتبة واحدة، حيث ينتمي الاثنان الى صنف"صغار المزارعين".

لقد دخلت في عداد الاراضي الخاضعة للتوزيع على الفلاحين مقابل تعويض جميع اراضي الوقف واراضي الدولة واراضي البلديات التي لاتستخدم للاغراض العامة والاراضي التي لا مالك لها والمتروكة اي التي لا تزرع"لاسباب واهية" لمدة تزيد على ثلاث سنوات والاراضي التي تصبح صالحة للزراعة بعد القيام باعمال الري والاصلاح فيها والاراضي التي تصادر لانها تزيد على الحد الاقصى الذي عينه القانون وهو(٥٠٠) هكتار. علماً بان الحد الاعلى المقرر في المناطق قليلة الارض الصالحة هو(٢٠٠) هكتار، يمكن ان يخضع ما زاد عنها للمصادرة هناك.

وضع القانون الملاكين واصحاب الاعمال الراسماليين في وضع ينطوي على امتيازات في مواجهة العناصر شبه الاقطاعية، فالمادة الخاصة بالحد الاقصى لملكية الارض الخاصة لم تكن تشمل الارض التي"تزرع بالشكل المطلوب" أي باستخدام المكائن والعمل المأجور. كذلك لم تكن اراضي الجمعيات والمؤسسات الاقتصادية الحكومية تخضع لنزع الملكية، فضلاً عن اراضي الشركات التي تمتلك الدولة اكثر من نصف رأسمالها.

لقد انعكس نزوع الاوساط الحاكمة الى تحويل الاقتصاد الزراعي في البلد الى الطريق الراسمالي في المادة السابعة عشرة من القانون، فهذه المادة بالذات الموجهة بالدرجة الرئيسة ضد النظام الذي عده ف. اي. لينين سبباً((لاقصى الاذلال والاضطهاد لجماهير الشغيلة [*]))، اثارت الغيظ الشديد لدى المعارضة الاقطاعية ـ الملاكية، التي انبرت للتصدي لهذا القانون. لقد قضت هذه المادة بان يمنح الفلاحون الذين ليس لديهم ارضاً والذين لديهم القليل منها، مقابل تعويض، الارض التي كانوا يستأجرونها من الملاكين.

لقد احتفظ المالك بقطعة من الارض تزيد ثلاث مرات على الحد المقرر في المنطقة المعنية، علماً بان القطعة المخصصة له ينبغي ان لاتقل في كل الاحوال عن خمسة هكتارات، فضلاً عن ان الملاك منح الحق في ان يحتفظ لنفسه باجود الارض.

كان القانون الزراعي لسنة ١٩٤٥ موجهاً نحو تعزيز مواقع الطبقات الحاكمة حيث كان عليه، في راي واضعيه، ان يعزز وضع حزب الشعب الجمهوري باعتباره الحزب الحاكم في مرحلة مابعد الحرب ايضاً. لقد كان قادة الحزب يأملون في ان يجدوا في الاصلاحات مخرجاً من الازمة الاقتصادية والسياسية الحادة التي وقع فيها اقتصاد البلد.

وكان من مظاهر اشاعة الديموقراطية في مؤسسات البلد نسبياً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية"تخلي" حزب الشعب الجمهوري عن احتكار السلطة في الدولة وتغيير نظام الانتخاب وغير ذلك من الاجراءات، ففي صيف ١٩٤٥حرر حزب الشعب الجمهوري في المجلس مشروع قانون تضمن بعض التغييرات في نظام الانتخاب حيث الغي انتخاب

---

[*] ف. اي. لينين، معطيات جديدة حول قوانين تطور الرأسمالية في الزراعة، جـ ٢٧ ص ١٤٣.

المرحلتين واستبدل بنظام المرحلة الواحدة، واعلنت الحكومة عن"حرية انتخاب" النواب للمقاعد الشاغرة في اعلى مؤسسة تشريعية في البلد.

اجريت بعض التغييرات ايضاً في النظام الداخلي لحزب الشعب الجمهوري تضمنت التخلي عن تقليد"الرئيس الثابت الواحد" حيث نصت المادة الجديدة في نظام الحزب التي اقرت في خريف١٩٤٥ بان الرئيس العام للحزب من الان ينتخب لمدة اربع سنوات وليس لمدى الحياة كما كان الامر في السابق. والغيت ماتسمى بـ"مجموعة المستقلين" التي كانت تقوم في المجلس بدور"المعارضة" لحزب الشعب الجمهوري.

واجرى المجلس في ١٩٤٦ بعض التغييرات في قانون الجمعيات لعام ١٩٣٨ وسمحت هذه التغييرات بانشاء الجمعيات للدفاع عن حقوق ومصالح العمال على حد زعمهم، كما انشأ المجلس وزارة للعمل واقر قانوناً لضمان العمال ضد حوادث العمل والشيخوخة وغيرها.

والغى المجلس المادة ٥٠من قانون المطبوعات، التي كانت تعطي وزارة الداخلية الحق في اغلاق الصحف على هواها. وقد وفر ذلك للانتلجنتسيا التقدمية امكانية اصدار جرائد ومجلات ذات اتجاه ديموقراطي ونعني جرائد"طان"(الفجر) و"كيون"(اليوم) و"ينى دنيا"(الدنيا الجديده) ومجلة "كوريوشلر" (اراء) وغيرها من المطبوعات ايضاً اصبحت مركزاً تجمعت حوله القوى الوطنية في البلد. وكانت تصدر آنذاك أيضاً المجلة الانتقادية"ماركو باشا" التي كان محررها الكاتب الوطني صباح الدين علي وخلفه بعد موته الشاعر المعروف رفعت ايلكاز.

اصبح النضال من أجل توحيد القوى الوطنية الديموقراطية في سنوات مابعد الحرب واحداً من اهم العوامل في حياة البلد الداخلية. وقد احتلت جريدة"طان" التي كانت تتمتع بشعبية تستحقها بين فئات السكان الواسعة، مكاناً لايستهان به في هذا النضال، وقد بلغ مايطبع منها ٢٠ألف نسخة يومياً.

لقد شنت جريدة طان في سنوات الحرب وبعد انتهائها النضال ضد الرجعية التركية وهبت للدفاع عن حقوق الشغيلة ودعت الى تأليف جبهة ديموقراطية موحدة والى اعادة النظر بالقوانين اللاديموقراطية. وقد اثارت دعوات الجريدة القلق والغيظ لدى الاوساط الحاكمة فاقامت السلطات عليها دعوى قضائية. وفي ٤كانون الاول قامت في اسطنبول مظاهرة للطلاب(كان من بينهم عدد غير قليل من رجال البوليس في غير زيهم الرسمي) نظمتها الاوساط الرجعية وحطم المتظاهرون ادارات جرائد"طان" و"لياتوركي" و"يني دنيا" ومجلة"كوريوشلر" وضربوا العاملين فيها ودمروا مكائن الطباعة وحطموا الاثاث. وحطم المتظاهرون ايضاً مخزنين لبيع الكتب السوفيتية. وقد حاولت صحيفة"اولوس" شبه الرسمية تضليل الراي العام بزعمها ان هذه التخريبات هي نتيجة لحماس عفوي من جانب الشبيبة التركية. وقد حدثت مثل هذه"المظاهرات" في ازمير وبورصة ايضاً.

وطالب نواب المجلس في خطبهم"بان يقدم الى المحاكمة باعتبارهم سبب البلبلة" صحفيو الجرائد الديموقراطية التي جرى الاعتداء عليها ومصدروها لا المسؤلون الحقيقيون عن التدمير. وقد القى ذلك الضوء على المصدر الذي اتت منه قيادة((الحماس العفوي)).

لقد وضع الكثير من الصحفيين التقدميين وراء القضبان.

في نهاية ١٩٤٥انقضت السلطات ايضاً على اتحاد الشبيبة التقدمية وعدته خارجاً على القانون واعتقلت قادته. ومع ذلك فان الاتحاد لم يوقف نضاله بل انتقل الى العمل السري، فضلاً عن لجنة خارجية له تألفت في باريس بين الطلبة الاتراك هناك.

قامت الاوساط الحاكمة في الوقت نفسه، ومن اجل ان تجذب انتباه الشغيلة عن القضايا الاجتماعية والسياسية الملحة، باتخاذ"تدابير احترازية" ضد تحركات الاقليات القومية. لقد اقلق هذه الاوساط بشكل خاص قيام جمهورية كردية ديموقراطية مستقلة ذاتياً في ايران، لان ذلك يمكن ان يعزز النزعات التحررية في كردستان التركية. وهكذا

بدأت السلطات العسكرية التركية في اواخر ١٩٤٥ وبداية ١٩٤٦، وبامر من الحكومة بتهجير الاكراد على نطاق واسع من المناطق المحاددة للعراق وايران الى اعماق البلد.

ومع ذلك فان تدابير القمع التي اتخذتها حكومة حزب الشعب الجمهوري ضد الحركة الديموقراطية المتنامية في البلد قد زادت من توتر الجو اكثر من السابق وساعدت على حدوث ازمة سياسية جدية، فضلاً عن ازدياد الاستياء في صفوف حزب الشعب الجمهوري نفسه وفي المجلس ايضاً. لقد كان الكثير من اعضاء الحزب ينتقدون اعمال قادتهم الذين اساؤوا الى انفسهم بممارستهم الفساد والمحسوبية.

في ايلول١٩٤٥، طرد من حزب الشعب الجمهوري نواب المجلس الذين انتقدوا سياسة الحكومة وقيادة الحزب. واعلن جلال بايار عن تخليه عن الاستمرار بالتمتع بالصلاحيات النيابية، وشكل اعضاء حزب الشعب الجمهوري الذين طردوا من الحزب في اواخر ايلول"مجموعة مبادرة مركزية" لتأسيس حزب جديد، ضمت جلال بايار وفؤاد كوبريلو وعدنان مندرس ورفيق كورالتان. وانشأت اللجنة فروعاً لها في الاقاليم كانت تتألف، كقاعدة، من ممثلي البرجوازية والملاكين واغنياء الفلاحين.

ادرك قادة حزب الشعب الجمهوري بان القضية تفضي الى قيام منافس خطر يقف وراءه بالدرجة الاولى الملاكون المستاؤون من الاصلاح الزراعي لسنة١٩٤٥ والبرجوازية الكبيرة التي اثرت في سنوات الحرب، وبما انه لم يعد بالامكان اعاقة انشاء الحزب الجديد فانهم، اي قادة الحزب الجمهوري، اخذوا يتظاهرون بانهم هم انفسهم يريدون ان تكون في المجلس معارضة قوية((تعمل، شانها في ذلك شأن حزب الشعب الجمهوري، لمصلحة الامة))، وهكذا اعلن عصمت اينونو في افتتاح دورة المجلس في ١ تشرين ١٩٤٥ بان ((النقص الوحيد في حياة البلد السياسة هو عدم وجود احزاب سياسة اخرى)).

في بداية ١٩٤٦ اخذت تظهر في البلد احزاب سياسية جديدة، ففي كانون الثاني من تلك السنة عقد المؤتمر التأسيس الاول لحزب جديد هو الحزب الديموقراطي اقر فيه برنامج الحزب.

لقد قام الحزب الديموقراطي على مبدأ التدرج الحزبي وفق التقسيم الاداري القائم في البلد، واعتبر المؤتمر الوطني للحزب ينتخب الادارة المركزية له وعلى رأسها الرئيس العام، المرجع الاعلى للحزب. اما المؤسسة المهمة الاخرى للحزب الديموقراطي فهي محكمة الشرف التي ينتخب اعضاءها المؤتمر الوطني أيضاً والتي كانت تقوم، في جوهر الامر، بوظيفة لجنة الرقابة.

ولا يختلف الحزب الجديد سواء في بنيته الطبقية او برنامجه عن حزب الشعب الجمهوري الا قليلاً، فقد كان يمثل في المقام الاول، الارستقراطيين مالكي الارض والبرجوازية الكبيرة المرتبطة بالراسمال الاجنبي ارتباطاً وثيقاً، كما تضمن برنامجه جميع الموضوعات الاساسية الواردة في برنامج حزب الشعب الجمهوري("السهام الستة"). وكان يعد ناخبيه بتقوية الوضع الاقتصادي في البلد والاهتمام، دون كلل باستقلال تركيا الاقتصادي والسياسي. لقد وعد((الديموقراطيون)) في"ميثاق الحرية" الذي اقره المؤتمر الاول للحزب بتحسين الوضع المادي للعمال(زيادة الاجور وتحسين اجراءات الوقاية في المعامل وايقاف ارتفاع تكاليف المعيشة) وتأمين الحقوق الديموقراطية الاولية لهم ولاسيما حق الاضراب وحق تأليف النقابات والتخفيف من عبء الضرائب على الشغيلة والقضاء على العجز في التجارة الخارجية وتقليص الدين الحكومي واشاعة الديموقراطية في النظام السياسي ..... الخ.

لقد قسم الحزب الديموقراطي جميع مبادىء((السهام الستة)) بالشكل الذي وردت فيه في برنامج حزب الشعب الجمهوري، باستثناء الاتاتية. فيما ان الحزب الديموقراطي كان مرتبطاً بشكل وثيق بالبرجوازية الكبيرة والملاكين الذين كانت مصالحهم الطبقية تتطلب التعاون مع الرأسمال الاجنبي فانه طرح شعار التخلي عن الاتاتية ومنح ولهذا فمن الضروري ان تمنح مجالات جديدة للنشاط وتوفر لها ظروف..... الحرية والامن. ان الحزب يؤمن بان من الممكن بل من المفيد التعاون بين المبادرة الخاصة والحكومية، بشرط ان يكون هناك تحديد دقيق لمجالات كل منهما)).

وقد علق الاقتصاديان التركيان شفيق بلكور ومخلص ايتي اللذين اسهما اسهاماً فاعلاً في وضع منهاج الحزب الديموقراطي على هذه المادة بقولهما: ((ان اطروحتنا تكمن في ان تحتل المبادرة الخاصة والرأسمال الخاص المركز الرئيس. اما فيما يخص القطاع الحكومي فانه، على مانعتقد يجب ان يعمل بفاعليه في المجالات التي لايستطيع الرأسمال الخاص العمل فيها)).

ومما هو جدير بالملاحظة ان الاوساط الصناعية شرعت بالمطالبة بتقلص مجالات توظيف الرأسمال الحكومي في نفس الوقت الذي حدد فيه الحزب الديموقراطي موقفه من الاتاتية. ساعية بذلك لان تستحوذ على المشاريع التي كانت قائمة بالفعل.

لقد كانت البرجوازية التي اغتنت من المضاربة في سنوات الحرب تسعى للاستحواذ على المشاريع الصناعية الحكومية الناجحة، وقد ظهر ذلك واضحاً بشكل خاص في مؤتمر الصناعيين في بداية ١٩٤٦، حيث طالبت الاغلبية الساحقة من المندوبين بتحديد مجالات النشاط بين المبادرتين الحكومية والخاصة وبان تسلم الى القطاع الخاص فروع الصناعة((التي يمكن ان تخرج من ادارة الدولة دون ان يسبب ذلك ضرراً)) وان تبقى بيد الدولة المشاريع الصناعية الضخمة فقط مبررين ، ذلك بان((الراسمال الخاص لايستطيع القيام باعباء مثل هذه المشاريع)). وهكذا قالت البرجوازية الكبيرة، التي كانت لها كلمة مسموعة في تحديد سياسة الحكومة، كلمتها بوجوب ابعاد الكثير من فروع الصناعة عن الاتاتية وتسليمها الى القطاع الخاص. وقد كتب المؤلف التركي ج. بارلاس فيما بعد يقول بهذا الشأن: ((لقد كان المضاربون من كل الانواع يسعون بكل جهدهم للاستحواذ على المشاريع التي بنتها الدولة، بثمن بخس، وقد استغلوا في ذلك الصراع الذي نشب بين حزب الشعب الجمهوري والحزب الديموقراطي))

كان المجلس التجاري في اسطنبول اكثر صراحة في الدعوة الى الغاء الاتاتية حيث طالب في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٦ بان توقف الدولة على الفور، ولمدة ثلاث سنوات

البناء الذي تقوم به وان يتم تشجيع البناء الذي يقوم به القطاع الخاص وان يمنح هذا الاخير الامتيازات وان يجري التخلي من زيادة الرسوم الكمركية وماشبه ذلك.

ولكي يفتح الطريق للرأسمال الاجنبي أخذ الحزب الديموقراطي يدعو الى عقد قروض خارجية طويلة الامد والى تخفيض قيمة الليرة، ومنح الامتيازات للاجانب الذين يصدرون البضائع التركية، فذلك حسب رأي الحزب الديموقراطي يستجيب ايضاً لمصالح البرجوازية الكومبرادورية التركية، المرتبطة بشكل وثيق بالاحتكارات الاجنبية اذ انها تعمل في خدمتهم وتشتري الخامات لهم، وتصرف بضائعهم داخل البلد.

ولابد ان نشير الى ان الحزب الديموقراطي لاقى في المرحلة الاولى من عمله نجاحاً بين فئات السكان المختلفة، ولكن هذا النجاح لم يكن مبعثه الطبيعة الطبقية للمعارضة الجديدة بل ان سببه هو استياء الجماهير الشعبية من سياسة حزب الشعب الجمهوري الحاكم.

على اية حال لم يكن ظهور مثل هذا المتحدي الخطر داخلاً في حسابات حزب الشعب الجمهوري الحاكم. لذا عقدت قيادة هذا الحزب، التي اقلقها الوضع الذي نشأ في بداية ١٩٤٦ مؤتمراً استثنائياً اريد له ان يضع تكتيكاً في منهاج الحزب ونظامه الداخلي واوصى الحكومة باجراء انتخابات المجلس ومؤسسات السلطة المحلية الاجتماعية قبل موعدها.

تأسس في البلد، فضلاً عن الحزب الديموقراطي، حزب البعث القومي وحزب العدالة الاجتماعية وغيرها.

ان هذه الاحزاب التي كان يتزعمها في اغلب الحالات اعضاء سابقون في حزب الشعب الجمهوري، ووكلاء للبوليس كانت تفسر مبادىء كمال اتاتورك على هواها، وتدعو الى التخلي عن الصراع الطبقي والى تشديد الكفاح ضد الشيوعية وما اشبه ذلك.

في آيار ـ حزيران ١٩٤٦ تألف حزب العمال التركي وحزب تركيا الاشتراكي وحزب العمال الاشتراكي التركي. وكانت برامج هذه الاحزاب تشهد على الديموقراطية الزائفة وعلى التوجه الاصلاحي في المعركة العمالية.

لقد كان الحزب السياسي التقدمي العلني الوحيد آنذاك هو حزب شغيلة وفلاحي تركيا الاشتراكي الذي تأسس في حزيران ١٩٤٦ وكان زعيمه شفيق حسني ديمير واحداً من المناضلين البارزين من أجل قضية الطبقة العاملة في تركيا. لقد تضمن منهاج هذا الحزب الديموقراطية والاشتراكية والقومية والاممية والسلم والعلمانية(المواد ١ـ٥)، كما خصص مكان مهم في المنهاج للرقابة الشعبية في الانتاج وتأميم الفروع الاساسية في الصناعة والنقل، فقد جاء في منهاج الحزب قوله: ((ان حزبنا كله تصميم على الغاء استغلال العمال، الذي غدا السبب الرئيس لمآسي جماهير الشغيلة، وخلق الظروف لقيام ديموقراطية اشتراكية حقيقية ووضع جميع وسائل الانتاج الكبيرة تحت تصرف الدولة)).

وتضمن المنهاج ايضاً توحيد جميع القوى الديموقراطية في البلد(المادة ٨)، من أجل تحقيق المهمات الديموقراطية العامة وحماية مصالح الشغيلة من استغلال الرأسماليين والملاكين والنضال ضد الرجعية الداخلية والخارجية(المادة ٣٥). اما في ميدان السياسة الخارجية فقد طرح حزب شغيلة وفلاحي تركيا الاشتراكي شعار((النضال ضد الامبريالية والصداقة مع البلدان المجاورة)).

باشر حزب شغيلة وفلاحي تركيا الاشتراكي بانشاء منظماته المحلية ساعياً لان يوحد حوله جماهير الشغيلة والانتلجنتسيا التقدمية وبدأ باصدار جرائده الاسبوعية: ((سيس)) (الصوت) في اسطنبول و((سيوز))(الكلمة) في انقرة.

اشتداد الصراع بين الاحزاب
من أجل السلطة ومحاولة البرجوازية توحيد قواها

اثار استياء الجماهير الشعبية الواسعة وتنامي الحركة الديموقراطية ونشاط الحزب الديموقراطي ارتباكاً جدياً لدى حزب الشعب الجمهوري، ولكنه قرر قبل ان ينكل بالمنظمات العمالية ان يدخل في "معركة" مع الحزب الديموقراطي المعارض عن طريق اجراء انتخابات المجلس قبل موعدها المقرر.

جرت في آيار١٩٤٦ الانتخابات البلدية التي فاز فيها حزب الشعب الجمهوري[*]. وحصل الشيء نفسه في انتخابات المجلس التي جرت في ٢١حزيران، لقد كانت هذه اول انتخابات في تاريخ تركيا تجري تجري في ظل نظام التعددية الحزبية، ومع ذلك فان الناخبين الاتراك كانوا يذهبون الى صناديق الاقتراع في جو من التهويل والرشوة من جانب السلطات. وقد ظهرت حقائق التزوير والتزييف الواضح خصوصاً عند حساب الاصوات، الامر الذي اثار الغضب حتى بين اعضاء حزب الشعب الجمهوري العاديين. وقد كتب المؤلف التركي يشار نابي بهذا الخصوص يقول: ((عندما وصلت القضية الى حساب الاصوات فقد الموظفون المنتمون الى حزب الشعب الجمهوري كل ضمير وتصرفوا كما يحلو لهم .... بعد مرور بعض الوقت على الانتخابات أخذ هؤلاء يتباهون بالكيفية التي افشلوا فيها مرشحي الحزب الديموقراطي عند فتح صناديق الاقتراع)).

اعلنت في ٢٣ تموز الاحصاءات الرسمية لنتائج التصويت حيث حصل حزب الشعب الجمهوري على(٣٩١)مقعداً والحزب الديموقراطي(٦٢) مقعداً و"المستقلون" على(١٢) مقعداً. اما بقية الاحزاب البرجوازية التي قدمت مرشحيها فلم تحصل على اي مقعد.

---

[*] جرت الانتخابات البلدية بسرعة كبيرة وتحت ضغط ظاهر على الناخبين من جانب السلطات. ولهذا رفض الحزب الديموقراطي المشاركة فيها.

على الرغم من النصر الذي احرزه حزب الشعب الجمهوري فان الانتخابات اظهرت بان هناك معارضة قوية في البلد لهذا الحزب الحاكم الذي حط من مكانته في اعين جماهير الشعب الواسعة لدرجة كبيرة.

تسلم رئيس الجمهورية ورئيس المجلس في دورته الجديدة بعد اعلان نتائج الانتخابات الاف البرقيات التي جرى فيها التعبير عن الاحتجاج على خرق القانون اثناء الانتخابات والمطالبة باجراء انتخابات جديدة حرة.

افتتحت دورة المجلس الجديد في ٥ آب ١٩٤٦، وانتخب عصمت اينونو رئيساً للجمهورية* لمدة اربع سنوات، والجنرال المتقاعد كاظم قره بكر رئيساً للمجلس.

شكل الحكومة الجديدة(التي حلت محل حكومة شكري سراج اوغلو المستقيلة) السكرتير العام السابق لحزب الشعب الجمهوري رجب بكر الذي كانت الاوساط القيادية في الحزب تعده"شخصاً صلب اليد" ولكن"صلابة" رجب بكر لم تكمن في تعيين خط جديد ما في السياستين الداخلية والخارجية بل في القسوة تجاه المنظمات الديموقراطية وصحافتها وفي فظاظة تدابيره تجاه المعارضة. لقد تألفت اغلبية الوزراء في الوزارة الجديدة من ممثلي الاوساط الرجعية من البرجوازية التركية والملاكين**.

طرح رجب بكر في اواسط آب ١٩٤٦ منهاج حكومته الذي لم يكن يختلف عن منهاج سلفه.((الجديد)) كان يمكن في تشديد الرجعية السياسية تحت شعار"مكافحة الشيوعية" و"مجابهة العناصر المتطرفة في يمينيها والمتطرفة في يسارها".

وعدت حكومة رجب بكر بتعزيز علاقات العمل بين القطاعين الحكومي والخاص و"احياء المبادرة الخاصة واسنادها والقضاء على العقبات التي تعترض نشاطها واتخاذ التدابير لتوسيعها في جميع فروع اقتصاد البلد". ولكن هذه الوعود لم ترض لا

* رشح نواب الحزب الديموقراطي المارشال فوزي چقماق لمنصب رئيس الجمهورية، غير ان المجلس ....ناقص

** كان بعض الوزراء في حكومة رجب بكر وهم كورداوغلو وانجيداي وتويديمير وسكمنسوير وغيرهم معروفين بانهم من عناصر الجامعة التركية.

البرجوازية الكبيرة التي كانت تسعى لاستخدام القطاع الحكومي لمصلحتها الخاصة ولا البرجوازية الصغيرة والمتوسطة اللتين كانتا تأملان تعزيز وضعهما بمساعدة الدولة.

قامت الحكومة في ايلول ١٩٤٦ بتخفيض قيمة الليرة التركية حيث خفض سعرها بالنسبة للدولار باكثر من مرتين(قبل ذلك كان الدولار يساوي ١/٣١ليرة واصبح بعد التخفيض يعادل ٢/٨٢ليرة)، وخفض سعر الليرة بما يطابق ذلك ايضاً بالنسبة للعملات الاجنبية الاخرى.

لقد اتخذت حكومة رجب بكر هذه التدابير على امل ان يؤدي ذلك الى ان يزيد الراسمال الاجنبي، الامريكي بالدرجة الاولى، من شرائه للمنتجات الزراعية التركية الرخيصة(بحسابها بالعملة الاجنبية).

كان الطابع الطبقي لهذه الاجراءات واضحاً، حيث انها كانت تستجيب لمصالح اصحاب بضائع التصدير اي الملاكين واغنياء الفلاحين وكبار التجار، وارتفعت في الوقت نفسه بشكل حاد نتيجة لتخفيض سعر الليرة اسعار البضائع التي تستوردها تركيا وارتفعت تبعاً لذلك الاسعار في السوق الداخلي الامر الذي اضر بالشغيلة في المقام الاول.

ويكمن الجانب السياسي لهذه التدابير في تلبية مطالب البرجوازية التجارية عن طريق جعل التجارة حرة، لكي يجعلها ذلك تمتنع عن الانتقال الى صفوف الحزب الديموقراطي المعارض.

قامت الحكومة التركية في اواخر ١٩٤٦ باحد تنازلاتها الدورية لاحتكارات الولايات المتحدة، حيث زادت، بموجب قانون صدر في التاسع من كانون الاول، من الرسوم الكمركية، لكن هذه الزيادة لم تمس باي شكل البضائع المستوردة من الولايات المتحدة، لذا فان قانون الحكومة هذا حسن لدرجة كبيرة من مواقع الاحتكارات الامريكية بالمقارنة مع احتكارات اوربا الغربية.

تلك هي الخطوات التي اتخذتها حكومة"اليد الصلبة" "لانعاش اقتصاد البلد" والتي كانت تلقى المديح على نطاق واسع في الصحافة شبه الرسمية.

بذلت حكومة رجب بكر جهداً غير قليل لقمع الحركة الديموقراطية في البلد ولاسيما في ميدان تحطيم منظمات ونقابات العمال الشيوعية. ففي كانون الاول ١٩٤٦ اتخذ المجلس قراراً بتجديد الاحكام العرفية لمدة ستة اشهر اخرى في ولايات اسطنبول وادرته وتكرداغ وجنة قلعة وكيركلاريلي وكوجائيلي، ومنعت قيادة"المنطقة المحاصرة" هذه حزب الشغيلة والفلاحين الاشتراكي التركي والنقابات المتحدة واغلقت جرائد"سيوز" و"سيس" و"سنديكا"، واعتقلت السلطات عدة مئات من الاشخاص وفي مقدمتهم قادة حزب الشغيلة والفلاحين الاشتراكي التركي والناشطين من اعضائه وقادة النقابات الشرعية المستقلة* . واتهم المعتقلون بالنشاط الشيوعي وقدموا الى محكمة عسكرية لمحاكمتهم. وفي صيف ١٩٤٧ اصدرت المحكمة"سراً" حكمها في قضية(٥٣) من قادة حزب الشغيلة والفلاحين الاشتراكي التركي وزعماء النقابات الحرة بالسجن مدداً مختلفة.

لم تساعد سياسة الحكومة في مرحلة مابعد الحرب لا على تطوير القوى المنتجة ولا على تعزيز مكانة البلد الدولية. بل انها ادت الى ان تتفاقم اكثر التناقضات الطبقية والصراع السياسي الداخلي، وظلت اهم قضايا المجتمع التركي ونعني المسألة الزراعية والمسألة العمالية والقضية القومية وغيرها تنتظر الحل، كما ان الاصلاح الزراعي الناقص ازال الوهم الذي عاش فيه الفلاحون منذ ايام حركة التحرر الوطني.

لم تكن الاوساط الحاكمة قادرة على تأمين الغذاء لسكان البلد المتزايدين بسرعة، لذا فقد كانت مضطرة الى استيراد المنتجات الزراعية من الخارج، ولم تكن تركيا تمتلك رؤوس الاموال التي تحتاجها لزيادة الانتاجية. اما الاموال القليلة الموجودة فانها لم تستطع، في ظروف التعسف واسلوب الانتاج الاقطاعي توحيد التأثير الواجب. ولهذا

* اعتقل في الوقت نفسه ايضاً قادة حزب تركيا الاشتراكي بمن فيهم اسعد آ. موستيجا بليوغلو ولكن لم يلبثوا ان اطلق سراحهم.

فشلت المحاولات التي قامت بها الاوساط الحاكمة في ١٩٤٥ــ ١٩٥٠ لتغيير هذا الوضع من دون اجراء اصلاح زراعي جذري ومن دون توظيف رؤوس اموال ضخمة.

لم تتغير سياسة الحكومة تجاه الطبقة العاملة ايضاً، ففي شباط ١٩٤٧ اقر المجلس قانون الاتحادات النقابية للعمال واصحاب العمل، الذي فرض، في واقع الامر، سيطرة الدولة على الحركة النقابية. لقد حصلت النقابات بموجب هذا القانون على حقوق محدودة جداً، فلم يكن لها في لجان التحكيم الخاصة بالنظر في النزاعات بين العمال واصحاب العمل، الا صوت استشاري فقط، ولكن سمح لها من الناحية الاخرى بالاشتراك في عقد الاتفاقات الجماعية وانشاء صناديق المساعدة المتبادلة وغير ذلك، ولكنها منعت منعاً باتاً من الاشتغال بالسياسة وتنظيم الاضرابات واقامة الصلة مع المنظمات النقابية العالمية.

لقد كان للسلطات بموجب هذا القانون الحق في ان تطلب تقاريراً عن نشاط النقابات، وان تغلقها فوراً في حالة"خرقها للقانون". حتى الاجتماعات العامة كان ينبغي ان تجري بحضور ممثل عن السلطات المحلية. لقد آملت الاوساط الحاكمة ان تبعد البروليتاريا بواسطة هذا القانون، عن الحياة السياسية وان تخضع الحركة العمالية لسيطرتها. وفي الوقت نفسه قامت السلطة، كما في السابق، بتأليف"نقاباتها" ووضعت على رأسها عملاء للبوليس.

كانت خصوصية الصراع السياسي الداخلي في تركيا في هذه المرحلة تكمن في ان هذا الصراع كان يجري بين التكتل البرجوازي ـ الملاكي والحركة الديموقراطية المتنامية وبين مختلف فئات الطبقات المستغلة في داخل تكتل البرجوازية والملاكين في الوقت نفسه.

كانت الطبقات المستغلة في صراعها مع القوى الديموقراطية تعمل جبهة موحدة. وكانت الاوساط الحاكمة مستعدة، من أجل التوصل الى هذه الوحدة، للاتفاق مع المعارضة الرسمية بل وحتى للقيام بتنازلات لصالحها. من هنا كانت مثلاً قضية استقالة حكومة رجب بكر. اما عن رجب بكر نفسه الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية في

حكومة شكري سراج اوغلو، وسبب آنذاك لقيادة حزب الشعب الجمهوري عناء غير قليل باثارته حقد المعارضة الزائد، فانه بعد ان اصبح رئيساً للوزراء عمق باساليبه الفظة انزعاج"الديموقراطيين". وهكذا قررت قيادة حزب الشعب الجمهوري، من أجل الخروج من الوضع، "التضحية" بوزارة رجب بكر ملقية كل الذنب بالخلل القائم في البلد عليها وبالأخص على رئيس الوزراء نفسه حيث أعطى عصمت اينونو انطباعا بانه يدين"بعض التصرفات الشمولية لوزراء" رجب بكر. وهكذا استقالت حكومة رجب بكر في آب ١٩٤٧ وعين حسن سقا رئيساً للوزراء في الحكومة الجديدة [*].

جاء في المنهاج الذي اعلنه حسن سقا في تشرين الثاني ١٩٤٧، بان الحكومة عازمة على ان تمنح الرأسمال المحلي والاجنبي كليهما، ميداناً واسعاً للنشاط في جميع فروع الاقتصاد وعلى ان"تعمل على نطاق واسع" بنصائح الاختصاصيين في جميع شؤون العمل والانتاج التي تتطلب "معارف فنية خاصة".

كان على التغيير في القمة ان يساعد، حسب راي الاوساط الحاكمة. على تعيين"اتجاه موحد" على الاقل فيما يخص السياسة الخارجية الموالية للامبريالية والكفاح ضد القوى التقدمية الوطنية داخل البلد.

اكد عصمت اينونو في المؤتمر السابع لحزب الشعب الجمهوري(تشرين الثاني - كانون الاول ١٩٤٧) ضرورة ان يكون هناك خط مشترك لجميع الاحزاب البرجوازية في الكفاح ضد"شديدي الحماس)) اي ضد القوى الديموقراطية في البلد [**]، واقترح على المؤتمر البدء بكفاح غاية في القسوة ضد"الخطر الشيوعي".

---

[*] كان الاستاذ حسن سقا معروفاً بارتباطاته مع شركة النفط الامريكية"ستاندرد اويل" ولهذا فقد عزله اتاتورك من منصب وزير الاقتصاد. وكان وزير الخارجية في حكومة حسن سقا، نجم الدين صادق المعروف ايضاً بارتباطاته بالاوساط الاحتكارية في الغرب.

[**] قدم حزب الشعب الجمهوري في هذا المؤتمر تنازلات للمعارضة فاجرى في منهاجه تغييرات تتعلق بالاتاتيه وتخلي عن بند مهم في القانون الزراعي وهو البند الذي ينص على نزع
ملكية الارض المملوكة ملكاً خاصاً، حيث تقرر ان توزع على الفلاحين في المقام الاول اراضي الدولة، والموقف والبلديات، وبعد ذلك فقط يجري توزيع اراضي على الملاكين الخاصة غير مزروعة.

وقد شكلت لهذا الغرض فيما بعد لجنة خاصة تألفت من عشرة من نواب المجلس برئاسة جاهد يالجين. ونضمت"لجنة يالچين" بتحويل قضايا الاشخاص الذين يتهمون بالنشاط الشيوعي الى المحاكم العسكرية.

في اواخر ١٩٤٧ الغت حكومة حسن سقا حالة الطوارىء التي كانت قد فرضت في ١٩٤٠، ولكنها واصلت مكافحة القوى الديموقراطية في البلد. اخذت الحكومة بنصائح"لجنة يالجين" فحلت جمعية طلاب المعاهد العليا الديموقراطية في اسطنبول [***]، في نفس الوقت الذي كانت فيه السلطات تشجع جمعيات الشبيبة الرجعية كانت الرجعية التركية ترى ان اسباب تنامي الاتجاهات التقدمية بين الشبيبة تكمن في "عدم مخافة الله" والالحاد. وعلى هذا الاساس اعادت الحكومة في شباط ١٩٤٨ تدريس الشريعة في المدارس كمادة اختيارية، وكان ذلك تراجعاً عن العلمانية - احد مبادىء اتاتورك الاساسية.

لقد وضع كل جهاز الدعاية الرجعية في خدمة الاعداد الايدولوجي للسكان والجيش واصبحت"بيوت الشعب" و"غرف الشعب" العائدة لحزب الشعب الجمهوري بؤراً لتحويل جماهير الشعب ايدولوجياً، وكانت "بيوت الشعب" تعمل في كل المدن والقرى الكبيرة في حين كانت"غرف الشعب" تعمل في المناطق الماهولة الاخرى. لقد كان هناك في ١٩٤٥- ١٩٥٠ اكثر من(٤٠٠) من "بيوت الشعب" ومايقرب من(٣٢٠٠) من" غرف الشعب".

اعتمدت الاوساط الحاكمة في تركيا، في ميدان التحويل النفسي للشعب على اسناد تام من جانب الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا. فمنذ ١٩٤٦ انشأ الامريكان في تركيا جهازهم الدعائي ونعني مكتب المعلومات الدولي والجمعية التركية - الامريكية بفروعها في انقرة واسطنبول وازمير واطنة وغير ذلك من المدن.

[***] تأسست هذه الجمعية في كانون الاول ١٩٤٦، وبدأت في ١٩٤٧ باصدار مجلتها"خيور گينچليك"(الشبيبة الحرة). وكانت الجمعية تدعو الى المساواة بين كل الناس بغض النظر عن عرفهم ودينهم وانتمائهم الطبقي. وقد نشرت المجلة مقالات تفضح انصار الجامعة التركية والطورانية الذين تجمعوا حول مجلة"بيويوك دوگو"(الشرف العظيم) الرجعية.

لقد كان يوجد في تركيا في بداية ١٩٤٨ ـ(١٥٠) مكتب استعلامات امريكي على شكل ممثليات جرائد ووكالات تجارية وغيرها، وكان هناك في كل سفارة من سفارات الولايات المتحدة في اقطار الشرق الادنى، قسم خاص اسمه(بوناتيد ستيس انفورميشن سيرفس) يقدم للصحافة الرجعية في تركيا كل انواع المواد المعادية للسوفيت. وفي ١٩٤٩ عقدت بين تركيا والولايات المتحدة اتفاقية خاصة"حول المساعدة الثقافية" نصت على صرف جزء من"صندوق التعادل" في البنك المركزي((لانشاء مشاريع ثقافية وتنويرية وخيرية))، وكانت الدعاية لنمط الحياة الامريكي ومعاداة الشيوعية طبعاً اساس هذه المشاريع"الثقافية".

في ربيع ١٩٤٨ قام عملاء الرجعية التركية باغتيال الكاتب التقدمي الوطني البارز صباح الدين علي غدراً. وفي حزيران١٩٤٨ بدأت محاكمات اساتذة وطلاب جامعة انقرة حيث قدم للمحاكمة الاستاذ بوراتاف والاساتذة المساعدون نيازي بيركس وبهيج بوران ومجموعة من طلاب كلية الطب البيطري متهمين بـ " مدح الشيوعية" والقيام "بالدعاية الشيوعية". لقد كان"ذنب" تدريسيي الجامعة يكمن، كما اتضح من المحاكمة في انهم كانوا يحملون اراء تقدمية في العلم.

ومع ذلك لم يعط لا القمع القاسي ضد العناصر التقدميه ولا التظاهر بالاصلاحات ولاغير ذلك من اساليب، الاوساط الحاكمة النتائج التي توقعتها. ان مناورات تكتل القوى الرجعية لم تنقذ البرجوازية الاساسية من الازمة السياسية.

انفصلت في صيف ١٩٤٨ عن الحزب الديموقراطي مجموعة من نواب المجلس البارزين وعلى راسهم المارشال فوزي والاستاذ حكمت بايروم. وقام هؤلاء في تموز من تلك السنة بتأسيس ما سمي بالحزب الوطني* . ان هذا الحزب الوثيق الاتباط بالاوساط

* ضمت هذه المجموعة كلاً من: كنعان اوتر والجنرال صادق الدوگان وعصمان نوري وكيوني ويوسف كما تنگرشنك وايمي سازاك وانيس اسمايگيون واحمد اوغوز وامحد تختكيلتش وحسنيو دينتشر ومصطفى كنتلي وصبحي باتور ورشاد ايدنلي وعصمان بيوليوكباشي

الدينية كان يعد نفسه "كمالياً" ايضاً، وكان يردد المبادىء الاساسية الواردة في برنامجي الحزبين البرجوازيين الاخرين وكان له في المجلس (٢٣)مقعداً.

واشتدت الخلافات الداخلية في حزب الشعب الجمهوري الحاكم وادت الى استقالة وزارة حسن سقا في حزيران ١٩٤٨. ولكن بما ان تشكيل الوزارة الجديدة انيط بحسن سقا نفسه، فان القضية اقتصرت على بعض التغييرات في تشكيلة الوزارة السابقة.

واصلت وزارة حسن سقا الثانية نفس الخط السابق في السياستين الداخلية والخارجية، فحتم ذلك عدم بقائها في الحكم فترة طويلة، ففي كانون الثاني ١٩٤٩ جاءت الى السلطة بدلاً منها حكومة برئاسة شمس الدين گونالطاى، استمرت حتى ايار ١٩٥٠.

العلاقات مع الاقطار المجاورة

كانت الدبلوماسية التركية ترى ان من مهامها الرئيسة البحث عن اسناد النظام القائم في تركيا لدى الولايات المتحدة وبريطانيا. وبدورها اقرت الاوساط العدوانية في الولايات المتحدة وبريطانيا مكاناً مهماً للغاية لتركيا التي جلبت انتباه الدولتين بموقعها الستراتيجي وموقف اوساطها الحاكمة العدائي تجاه الاتحاد السوفيتي في المقام الاول.

لقد ادى التناغم في المصالح بين الاوساط الرجعية في تركيا والامبريالية الانجلو ـ امريكية دوراً مهماً في تحديد خط سياسة تركيا الخارجية في مرحلة مابعد الحرب.

كانت الاوساط التركية الحاكمة تنوي ان تجعل تركيزها الاساس في سياستها بعد انتهاء الحرب على بريطانيا. وهذه الاخيرة التي كانت ترتبط بتركيا بمعاهدة ١٩٣٩ والتي مازالت تمتلك مواقع قيادية في الشرقين الادنى والاوسط، لم تكن بدورها ترغب ان تتخلى عن نفوذها السياسي والاقتصادي المتفوق في هذه المنطقة. وكان تشرشل في مؤتمر الدار البيضاء، كما يقول هو شخصياً((يسعى لان يحصل على موافقة حلفائه الغربيين على ان يبقى الدور الحاسم سواء في مسالة التجهيز الحربي او في الميدان

الدبلوماسي لبريطانيا..... في تركيا بعد انتهاء الحرب)). وبالفعل ظلت مواقع بريطانيا في تركيا متفوقة الى ان اعلن"مبدأ ترومان".

لقد كانت الدبلوماسية البريطانية ترى بان السيادة البريطانية في الشرق الادنى في المجال السياسي يجب ان تعزز بان تنشىء تحت سيطرتها، كتلة من بلدان الشرق الادنى تتزعمها تركيا، ولهذا فانها كانت تسعى لتعزيز ميثاق سعد اباد الذي كان يضم تركيا وايران والعراق وافغانستان، واضافة عدد من الدول العربية اليه عن طريق صفقة تعقدها مع الاوساط الرجعية الحاكمة في بعض اقطار الشرقين الادنى والاوسط.

كان على هذه"الكتلة الاسلامية" في حالة تحقيق مخطط لندن ان تؤلف سلاحاً للضغط على حركة التحرر الوطني لافي الشرقين الادنى والاوسط فحسب بل في الهند وشرق اسيا ايضاً.

وكانت هذه الخطط موضع استحسان الاوساط التركية الحاكمة الذين اقترحوا خدماتهم على الاستعمار البريطاني بشكل صريح، فقد كتبت جريدة"طنين" التي كانت آنذاك قريبة، من الحكومة في تشرين الاول١٩٤٥ تقول: اذا فقدت انجلترا صداقة تركيا ومساعدتها في الشرق الاوسط فسوف يحكم عليها بفقدان الجزء الشرقي من البحر المتوسط والشرقين الادنى والاوسط.

لقد كانت للاوساط التركية الحاكمة خططهم الخاصة تجاه الشعوب المجاورة حيث كانوا يأملون في ان يعيدوا، باسناد من بريطانيا، نفوذهم المتفوق في الاقطار التي كانت تدخل في السابق ضمن الامبراطورية العثمانية. وكانت صفحات الصحف التي كانت تصدر في اسطنبول وانقرة في ذلك الوقت بتصريحات القادة الاتراك حول"صداقة تركيا التقليدية مع الاقطار العربية" بدعوات موجهة الى هذه الاقطار لانشاء "كتلة اسلامية".

كانت الصحافة التركية تقوم بالدعاية لمساعي الاتراك الى"صداقة نزيهة مع العرب شركائهم في الدين". اما الحكومة فقد اقترحت"توسيع الصلات الثقافية والرياضية" بين تركيا واقطار المشرق العربي.

اخذ الدبلوماسيون الاتراك منذ ١٩٤٦ يجرون مفاوضات نشطة مع حركات بعض الاقطار العربية حول انشاء الكتلة المذكورة. ووصل الى انقرة في النهاية لهذا الغرض رئيس وزراء العراق نوري السعيد. وبعد مفاوضات طويلة عقد في اواخر آذار ميثاق"حول الصداقة" كان على الجانبين بموجبه((ان يظهرا الحد الاعلى من المبادرة للتعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي الوثيق))، كما عقدت بروتوكول خاص، اتفاقية بشأن"تسليم المجرمين" كانت موجهة ضد العناصر الديموقراطية في البلدين.

ادى حكام تركيا اهمية كبيرة للتحالف العراقي ـ التركي ودعوا حكومات الاقطار العربية الاخرى لان تنضم الى هذا"التعاون الذي يبشر بامال كبيرة" وتتخلى عن((جامعة الدول العربية التي لم تتقو بعد)). وقد زار وفد تركي في خريف ١٩٤٦ عواصم العديد من الدول العربية لهذا الغرض ولكن اغلبية الدول رفضت رسمياً خطة"الكتلة الاسلامية".

ساعدت الدبلوماسية التركية على عقد معاهدة بين بريطانيا وشرق الاردن في اذار ١٩٤٦، اخذة بعين الاعتبار ان يندمج في المستقبل الميثاق العراقي ـ التركي والميثاق البريطاني ـ الاردني في ((حلف شرق ادنوي)) واحد.

وقد اشار المعلق السياسي المقرب من الاوساط الحاكمة شكري اسمر الى ما زعم انه((مهمة خاصة لتركيا تكمن في تعزيز الصداقة مع الغرب وانشاء نظام للامن الجماعي في الشرق الادنى على غرار ميثاق سعد اباد)).

في تشرين الثاني ١٩٤٦ اعلن ملك الاردن عبدالله، صنيعة الانجليز، عن استعداده للانضمام الى الحلف العراقي ـ التركي وقام في بداية كانون الثاني ١٩٤٧ بزيارة الى انقرة بدعوة من الحكومة التركية. ووقعت نتيجة لهذه الزيارة معاهدة تركية ـ اردنية

تضمنت، على ماذكرته الصحافة القاهرية، مادة سرية اعترفت تركيا بموجبها بدون تحفظ بانشاء "سوريا الكبرى" وبحق الاسرة الهاشمية بالاراضي المقدسة (مكة ومدينة) الواقعة ضمن العربية السعودية، وتضمنت ايضاً التنسيق بين دبلوماسيي الدولتين في الخارج.

وبعد مضي بعض الوقت، وفي نيسان ١٩٤٧ عقدت معاهدة مشابهة بين العراق وشرق الاردن.

كانت الدبلوماسية التركية آنذاك تساند ايضاً مخططات بريطانيا بانشاء " الهلال الخصيب " و"سوريا الكبرى" اللذين كانا يقضيان بضم سوريا ولبنان الى الحلف العراقي ـ التركي ـ الاردني، غير ان حكومة سوريا رفضت هذا الاقتراح.

اثارت سياسة الحكومة التركية تجاه الاقطار العربية المجاورة الغضب في كل الشرقين الادنى والاوسط فانهارت خطة بريطانية ـ التركية بشأن"ميثاق الشرق الادنى".

ادت سياسة الاوساط الحاكمة التركية الموجهة نحو انشاء مواثيق اقليمية تشارك فيها اقطار الشرق الادنى الى توتر حاد في العلاقات مع الدول المجاورة. ويعترف شكري اسمر الذي سبق ذكره بان سياسة تركيا تجاه اقطار اسيا وافريقيا في مرحلة مابعد الحرب تزخر بـ((الاخطاء الفظة)) التي تكمن في انها كانت تبدأ، بالاشتراك مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا الضغط على الاقطار العربية بهدف ضمها الى كتلة عسكرية تحت رعاية الدول الغربية.

اصاب الافلاس الواضح في سنوات مابعد الحرب ايضاً سياسة بريطانيا في الشرق الادنى، فالامبريالية البريطانية، وقد شعرت بانها لاتستطع بمفردها التغلب على حركة التحرر الوطني في الشرقين الادنى والاوسط ناهيك عن انشاء تكتلات اقليمية عدوانية، كانت مضطرة لان تنتحى عن مكانها لشريك اقوى هو الامبريالية الامريكية.

ولم يكن بامكان الاوساط الحاكمة في بريطانيا الا ان تدرك بان وراء الحديث غير المعقول عن((الخطر الروسي)) المزعوم في الشرق الادنى يكمن خطر آخر حقيقي تماماً على المواقع البريطانية. وقد لاحظت ذلك جريدة"تريبون" الاسبوعية حين كتبت في اواخر ايار ١٩٤٧ تقول: (اذا ماخرج الانجليز من الشرق الاوسط فان الفراغ لن يملأه الروس بل الامريكان).

ان الولايات المتحدة بالذات هي التي باشرت بالهجوم على المواقع البريطانية في الشرقين الادنى والاوسط، ساعية الى انزال بريطانيا الى مرتبة الشريك الاصغر. لقد حلت الامبريالية بعد الحرب بديلاً عن الامبريالية الغربية في تركيا.

في شباط ١٩٤٧ اعلم السفير البريطاني في واشنطن حكومة الولايات المتحدة بان بريطانيا لم تعد قادرة على تحمل المصاريف التي يتطلبها المساعدة العسكرية والمالية التي تقدمها لتركيا بموجب معاهدة ١٨تشرين الاول ١٩٣٩. وقد كان ذلك تخلياً اضطرارياً من جانب بريطانيا عن مواقعها الممتازة التي احتلتها تركيا في اثناء الحرب العالمية الثانية وفي السنوات الاولى بعد الحرب.

ولكن الامبريالية الامريكية كانت تتغلغل في تركيا دون انتظار لـ"الدعوة" البريطانية، ولم يكن ذلك من اجل انقاذ هيبة بريطانيا على الاطلاق بل من اجل تقوية مواقعها هي في ذلك البلد

توسع الامبريالية الامريكية

كتب قائد الطيران الستراتيجي في الولايات المتحدة في ايار ١٩٤٥ يقول بان تركيا وجيران الاتحاد السوفيتي (ان عدونا التالي هو روسيا ..... ومن اجل ان تستخدم الطيران الستراتيجي بنجاح تلزمنا قواعد في جميع انحاء العالم لكي يكون بامكاننا ان نهاجم اي هدف نؤمر باصابته).

جهزت الولايات المتحدة تركيا بموجب قانون الاعارة والتأجير بما قيمته(٩٥) مليون دولار من الاسلحة والمواد الحربية. وفي ١٩٤٥ منحت تركيا بواسطة مايسمى بمنظمة التصفية وبنك الاستيراد والتصدير اعتمادات بمبلغ(٣٨/٦) مليون دولار بفائدة قدرها ٣/٥٪ في السنة. واخذ حكام تركيا بعد ان تسلموا هذه الاعتمادات من الولايات المتحدة يقترحون عليها خدماتهم في الشرقين الادنى والاوسط عن طيب خاطر، فقد كتب جريدة"جمهوريت" تقول((ان اهتمام امريكا باقطار الشرقين الادنى والاوسط ادى الى تعزيز الصداقة مع تركيا)). واخذت الصحافة الامريكية تغذي هذه الفكرة فكتبت جريدة"نيويورك هيرالد تريبيون" تقول((ان التحالف مع تركيا لو تخفف، سيبطىء الولايات المتحدة موقعاً ستراتيجياً يمكن بواسطته تحقيق السلطة في الشرق الادنى بشكل اكثر ملاءمة بما لا يقاس من اي موقع آخر)).

زار تركيا في صيف ١٩٤٦ وفد خاص برئاسة الممثل الشخصي لرئيس الولايات المتحدة ودويل، كانت مهمته على ماذكره رئيس الوفد نفسه عسكرية فقط، فقد اعلن يقول((ان الرئيس ترومان يتوقع من اينونو والشعب التركي(!)صداقة اكثر متانة واكثر وثوقاً)).

في بداية ١٩٤٧ توجهت الحكومة التركية الى وزارة خارجية الولايات المتحدة تطلب مساعدة مالية، واعلنت في مذكرتها بهذا الشأن بان الولايات المتحدة يمكن ان يكون واثقة من اخلاص تركيا وان تركيا هي عبارة عن((برج حصين ضد الشيوعية في الشرق

الادنى)). وفي ١٢اذار اعلن الرئيس ترومان في جلسة مشتركة لمجلس الكونغرس رسالة(مبدأ ترومان) طلب بها من الكونغرس تخصيص ٤٠٠ مليون دولار لابداء المساعدة لليونان وتركيا. وطلب رئيس الولايات المتحدة من الكونغرس ايضاً ان يسمح للحكومة بان ترسل الى هذين البلدين اشخاصاً امريكان مدنيين وعسكريين((لمساعدتهما في اعادة البناء)) ولغرض"مراقبة صرف المساعدة المالية والمادية".

لقد جاء في جزء الرسالة الخاص لتركيا ان مستقبلها"له اهمية لاتقل ..... عن مستقبل اليونان. وبما ان الحكومة البريطانية اعلمتنا بانها لم تعد تستطيع تقديم المساعدة المالية والاقتصادية لتركيا فان الاخيرة لايمكنها ان تحصل على المساعدة الامن الولايات المتحدة).

كانت نقطة الانطلاق في"مبدأ ترومان" هي انكار امكانية التعايش السلمي بين الدول التي تختلف في نظامها الاجتماعي، ولهذا فان ظهور هذا "المبدأ" اثار القلق العميق لدى العناصر التقدمية واصدقاء السلام الذين رأوا في هذه الرسالة خطراً كامنا على السلام في العالم اجمع.

كانت رسالة رئيس الولايات المتحدة والقانون الذي اقر على اساسها في ايار ١٩٤٧، يستهدفان نتائج سياسية بعيدة المدى. لقد كان"مبدأ ترومان" عملاً من اعمال التدخل في الشؤون الداخلية لاقطار الشرقين الادنى والاوسط. صحيح انه كان يخص من الناحية الرسمية تركيا واليونان فقط ولكنه في واقع الامر كان يشجع العناصر الرجعية في ايران والعراق واقطار المنطقة الاخرى ايضاً، فضلاً عن كونه الخطوة الاولى عن طريق جر الاقطار التي تحصل على المساعدة الامريكية الى التكتلات العسكرية العدوانية التي يؤلفها الامبرياليون الامريكان.

اخذت الولايات المتحدة، بعد ان وضع"مبدأ ترومان" موضع التنفيذ، ترسل الى تركيا مختلف البعثات العسكرية والاقتصادية، واعلن رسمياً بان هذه البعثات سوف تضع خطة لصرف المائة مليون دولار المخصصة لتركيا بموجب "مبدأ ترومان".

كانت عملية تحويل تركيا الى راس جسر عسكري واخضاع اقتصادها لمصالح الاحتكارات الامريكية تجري فعالة من جانب الرجعية التركية. وقد ولدت موافقة الاوساط الحاكمة التركية على تحويل البلد الى قاعدة عسكرية امريكية، وضعاً خطراً على قضية السلام وادت الى توتر علاقات تركيا مع جيرانها.

لقد وجد الانجذاب المتبادل بين الامبريالية الامريكية والرجعية التركية تعبيراً له في توقيع البلدين في ١٢تموز ١٩٤٧ في واشنطن على اتفاقية بخصوص"مساعدة"تركيا. ولم يكن هذه الاتفاقية الا صياغة قانونية لتغلغل الولايات المتحدة عسكرياً وسياسياً في تركيا.

اصبح السفير الامريكي في انقرة، بموجب هذه الاتفاقية القيم الرئيس على الاموال المخصصة"لمساعدة" تركيا، وتعمدت الحكومة التركية بان يلتزم بشكل صارم بالخلطة الامريكية الخاصة بصرف"المساعدة"، ووضعت القوات المسلحة التركية، من الناحية الواقعية، تحت سيطرة الامريكان. وفضلاً عن ذلك حصلت الولايات المتحدة على امكانية ان تنشىء قواعد لها على الارض التركية.

لقد اشار المؤرخ الامريكي البرجوازي بيلي الى التوجه المعادي للسوفييت الذي يتضمنه مبدأ ترومان بقوله((ان الدافع الرئيس((المبدأ مونرو)) كما زعموا كان الخطر من جانب روسيا أما الدافع((المبدأ ترومان)) الخطر من جانب الاتحاد السوفيتي، ثم يواصل بيلي كلامه قائلاً((في ١٩٢٣ كان خط دفاعنا هو خليج المكسيك، وفي ١٩٤٧ اصبح هذا الخط هو خليج كورينث)).

تسلمت تركيا بموجب"مبدأ ترومان" في المدة من ١حزيران ١٩٤٧ الى ٣٠حزيران ١٩٤٩ ـ(١٥٧) مليون دولار استخدمت لاعادة تسليح الجيش التركي.

يتوجب ان نشير ايضاً الى ان"مبدأ ترومان" اشر بداية مرحلة تكبيل تركيا من قبل الولايات وشركائها لا من الناحية العسكرية والسياسية فقط بل ومن الناحية الاقتصادية ايضاً. لقد ذكر في الاتفاقية بشكل صريح ان تركيا سوف توفي القروض

الممنوحة لها بالخامات الستراتيجية، الامر الذي جعل الولايات المتحدة تحتل في وقت قصير جداً مكاناً بارزاً في السوق التركي، فاذا ماكانت حصتها في الاستيراد التركي في ١٩٣٨، ٤/١٠٪ فان هذه الحصة اصبحت في ١٩٤٧، ٣/٣٣٪ اما في التصدير فان حصتها ازدادت في المدة نفسها من ٢/١٢٪ الى ٥/٢٣٪.

اثار"مبدأ ترومان" استياء جدياً بين الفئات التقدمية من الراي العام العالمي، ولهذا فان اوساط العمل في الولايات المتحدة اخذوا يسعون جاهدين لاخفاء خططهم التوسعية وراء شعارات"المساعدة الاقتصادية". الى المقام الاول في هذا المجال"مشروع مارشال" التي هو استمرار مباشر"لمبدأ ترومان" فقد كان من مهمات"مشروع مارشال" خلق امكانات واسعة لتصدير رأس المال الامريكي، الى جانب عسكرة البلدان التي تحصل على المساعدة من الولايات المتحدة.

من الخصائص المميزة لتصدير رأس المال الامريكي في مرحلة مابعد الحرب ان الاحتكارات الخاصة لم تعد تقوم بدور المقرض الرئيس بل الذي يقوم بهذا الدور هو حكومة الولايات المتحدة. واصبح تصدير رأس المال الى تركيا بعد الحرب يجري بواسطة القنوات الاتية، المتشابكة مع بعضها بشكل وثيق:

١ـ القروض والاعتمادات والتمويلات غير الانتاجية التي لاتستغل لتوسيع الانتاج بل لعسكرة اقتصاد البلد واستيراد المنتجات الصناعية وبالدرجة الاولى الاسلحة والمواد الحربية. والى هذا النوع تعود الاعتمادات التي تسلمتها تركيا بموجب"مبدأ ترومان" و"مشروع مارشال"

٢ـ تصدير رأس المال على شكل استثمارات خاصة اي انشاء شركات فرعية وفروع للشركات وشركات مختلطة(نصفها اجنبي ونصفها وطني)

٣ـ تصدير رأس المال عن طريق مايسمى بالمنظمات الدولية(صندوق النقد الدولي وبنك الانشاء والتعمير الدولي وبنك التصدير والاستيراد وغيرها)

وكانت تركيا تجتذب الامبرياليين لا باعتبارها قاعدة ستراتيجية فقط وانما باعتبارها مصدراً للخامات ومجالاً لتوظيف رأس المال وسوقاً للبيع ايضاً.

اتخذ ربط تركيا بـ((مشروع مارشال)) شكله القانونى باتفاقية التعاون الاقتصادي الامريكية ـ التركية التي وقعت في ٤تموز ١٩٤٨، فعلى الرغم من ان هذه الاتفاقية تعد من الناحية الرسمية((ثنائية)) الا انها في الواقع الامر كانت عملاً احادياً فرض على تركيا في مقابل"مساعدة" التي كانت تتخذ كقاعدة. ثلاثة اشكال:.

١ـ ((المساعدة المباشرة))، أي القروض والاعتمادات المعتادة التي كان على تركيا ان توفيها خلال(٣٥) سنة بفائدة قدرها ٥/٢٪ سنوياً. وقد بلغت"المساعدة" من هذا النوع حتى ١تموز ١٩٥٠ مايقرب من(٢٠٠) مليون دولار.

كان مايسمى بـ((المساعدات المشروطة)) التي كانت تركيا بدروها تضع بموجبها مقداراً مادياً من العملة تحت تصرف الدول الاخرى على اساس"حق الاستلام" يؤلف جزءاً معيناً من((المساعدة المباشرة)).

وعلى هذا الاساس عقدت في تشرين الثاني ١٩٤٨ اتفاقية امريكية ـ تركية خاصة حول المدفوعات والتعويضات بين الدول الاوربية، تضمنت فتح اعتماد لتركيا بـ(٣٠) مليون دولار لشراء تركيا مكائن زراعية ومعدات تعدين من الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه فتحت تركيا للبلدان الاخرى اعتماداً بـ(٢٠) مليون دولار لشراء البضائع التركية.

٢ـ ((المساعدة غير المباشرة)). يجب على تركيا ان تصرف الاموال التي تحصل عليها بموجب هذه"المساعدة" بالدرجة الاولى، في شراء معدات للصناعة الكهربائية والنقل من الولايات المتحدة والمانيا الغربية وسويسرا.

٣ـ((المساعدة الفنية)).

لقد كان مايسمى بـ((المساعدة المجانية)) او((الهبات)) يؤلف جزءاً لايستهان به من مبلغ"المساعدة" الاقتصادية. وكانت المساعدة المجانية)) تتحقق بالشكل الاتي.

كانت الولايات المتحدة تصدر الى تركيا البضائع الكاسدة ولاسيما المنتجات الزراعية الفائضة، وتباع هذه البضائع في السوق التركي وتوضع المبالغ المتجمعة من بيعها بالعملة التركية في حساب خاص للولايات المتحدة يفتح في البنك المركزي التركي. ولايمكن استخدام الاموال المتجمعة في هذا الحساب الا بموافقة الولايات المتحدة ولاغراض تمويل الدولة لبعض المشاريع التركية في داخل البلد. وقد استخدم جزء من مبالغ هذا الصندوق لاغراض عسكرية ـ ستراتيجية وكانت ٥٪ منه تذهب للصرف على البعثات العسكرية الامريكية والخبراء الامريكان وغير ذلك.

تشير الاحصاءات الرسمية الى انه كان يوجد في هذا الصندوق في مرحلة تنفيذ((مشروع مارشال)) (١٩٤٨ ـــ ١٩٥٣) (٩/٦٥٥) مليون ليرة، صرف منها(٤/٣٨٠) مليون ليرة (اي ٥٨٪)على الحاجات العسكرية المباشرة.

كان((مشروع مارشال)) في تركيا يهدف لتحقيق مهمتين اقتصاديتين هما:

١ـ تطوير فروع الاقتصاد التركي التي لها اهمية عسكرية ـ ستراتيجية من الدرجة الاولى.

٢ـ عدم السماح بتصنيع هذا البلد لكي يسهل على الاحتكارات الاجنبية التغلغل في اقتصاده وترسيخ سيادتها فيه.

لقد وجدت تبعية سياسة تركيا الخارجية في مرحلة مابعد الحرب انعكاساً لها في انضمام تركيا في آذار ١٩٤٧ الى منظمات بريتون وود(صندوق النقد الدولي وبنك الانشاء والتعمير وبنك الاستيراد والتصدير). وتقضي الانظمة الداخلية لهذه المنظمات على انه يتوجب على الاقطار الراغبة في ان تصبح اعضاء فيها ان تضيف الى رأسمالها الاساس مبلغاً معيناً بالذهب او بالدولار الامريكي.

ان هدف القروض التي تقدمها هذه المنظمات يكمن، كما ورد في بيان تأسيسها في انعاش وتطوير اقتصاد الاقطار المشاركة فيها والتي عانت من الحرب وفي خلق الظروف

اللازمـة لتـسهيل توسـع احتكـارات الولايـات المتحـدة الاقتـصادية في هـذه الاقطـار، وتحويلها الى اسواق لبيع البضائع الامريكية.

وصـل المبـغ الاجمـالي للقـروض طويلـة الاجـل(١٥ـ ٢٠) سـنة الـتي قـدمتها هـذه المنظمات لتركيا حتى نيسان ١٩٥٠ الى(٨٧/٦) مليون دولار بفائدة تتراوح بين ٣/٥٪ و٥٪ في السنة. وكانت تركيا حسب النظام ملزمة بصرف هذه الاعتمادات في الولايـات المتحدة فقط. لقد كان منح"المنظمات الدولية" مثل هذه القروض طويلة الاجل وعاليـة الفائدة يستجيب لمصالح الاحتكارات ومصالح البرجوازية التركية الكبيرة على السواء.

لقد شمل تغلغل الرأسمال الاجنبـي بهذه الدرجة او تلك جميع فروع الاقتـصاد التركـي. غير ان سياسة الاتاتية كانت تعرقل هـذه التغلغـل بدرجـة لايـستهان بهـا ولهـذا كانـت الاحتكارات الامبريالية تطالب بالتخلي عن الاتاتية بحجة خلق"المناخ الملائم" في تركيـا لرؤوس اموالها، واعلنت انه((طالما ان المبادرة الخاصـة مفيـدة فـان الرأسمـال الامريكـي الخاص لايستطيع الدخول الى تركيا)). وفضلاً عن ذلك كان الجزء المتنفذ من البرجوازية التركية يتطلع بالحاح الى تقلـيص مجـالات الاتاتيـة والى حريـة المبـادرة الخاصـة وتـشجيع الراسمال الاجنبـي.

ادى ذلك كله الى ان يقر المجلس في ايار ١٩٤٧ قانون حماية العملـة التركيـة، الـذي منحت احدى مواده وزير المالية الحق في ضمان الاستثمارات الاجنبية طويلة الامد بمبلـغ يصل الى(٣٠٠) مليون ليرة، وتحويل مدخولات رأس المال المستثمر الى الخارج. وقـد ادى اقرار هذا القانون الى تنشيط عمل الشركات الاجنبية ولاسيما في صناعة التعدين.

في حزيران ١٩٤٩ اخذت شركة"كولدن هاملتون" الامريكية مقاولـة تـرميم المنـاجم القديمة وانشاء مـناجم جديدة في منطقة ايركلى ـ زونكلداغ. ونتيجة لهذه الاعمـال الـتي بلـغ اجمـالي الامـوال الـتي صـرفت عليهـا ٢٥مليـون لـيرة(١٤/٨ مليـون لـيرة مـن امـوال"مـشروع مارشـال") ازداد اسـتخراج الفحـم الى(٤/٤) مليـون طـن في ١٩٥٠ مقابل ٣/٥ مليون طن في ١٩٤٧.

وبسبب سباق التسلح بعد الحرب اخذت الاحتكارات الاجنبيـة تبـدي اهتمامـاً كـبيراً بخامات الكروم والثروات النفطية في تركيا، فاعتباراً من ١٩٤٧ اصبح الاختـصاصيون الاجانب ولاسيما الامريكان يقودون عمليات التنقيب عن النفط. وكان الدور البارز في ذلك يعود الى الشركات الامريكية: ((دريللنغ اند اكسبلوريشن كْ)) و((يونايتـدجاو ـ فيزيكال كْ)) و((سوكوني فاكوم)) وغيرها. وقد انشأت فيمابعـد، بجهـود الاحتكـارات الشركتان التركيتان ـ الامريكتان المختلطتان: ((تـركش اريكـان اويـل كْ)) و((تـركش سوكوني فاكوم اويل كْ))

وهكذا فان رغبة احتكارات الولايات المتحدة في ترسـيخ سـيطرتها علـى اهـم فـروع الاقتصاد التركي هو تغلغل الرأسمال الامريكي في تركيـا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة. هذا التغلغل الـذي جـرى تحـت شـعار"المساعدة" بموجب" مبـدأ ترومـان" و"مـشروع مـارشال".

النتائج الاساسية لسياسة الحكومة التركية الاقتصادية ١٩٤٦ـ ١٩٥٠

كان هدف سياسة الحكومة التركية في المجال الاقتصادي بعد الحرب هو تعزيز مواقع طـبقتي الملاكـين والبرجوازيـة وتقليـل تـدخل الدولـة في الاقتـصاد واجتـذاب الراسمـال الاجنبـي الى البلد. ولايمكن لمثل هذه الـسياسة ان تـؤدي الى نتـائج ايجابيـة. صـحيح ان تركيا استطاعت حتى ١٩٥٠ ان تتخلص من الازمة الاقتصادية الـتي عانـت منهـا في سنوات الحرب، بل وتمكنت من تجاوز معدلات ماقبل الحرب، ولكنها دفعـت لـذلك ثمنـاً تمثل بالانتقاص من السيادة الوطنية في مقابل"المساعدة". لقـد ازداد الـدخل الـوطني على وجه الخصوص بمقدار ٢١٪ بالمقارنة مع ١٩٣٨، ولكن اذا حسبنا ذلك على اسـاس عدد السكان فان الزيادة تكون١٪ فقط. وقـصارى القـول ان اقتـصاد تركيـا في ١٩٥٠ كان في نفس المستوى المتدني جداً الذي كان عليه قبل الحرب.

كان الاقتصاد الزراعي يعرض، كالسابق، صورة محزنة، فقد فشلت خطط البرجوازية الرامية الى انهاض هذا الفرع من فروع الاقتصاد بواسطة قانون ١٩٤٥ اذ لم يبدأ توزيع الارض بعد اقرار القانون الزراعي الا اعتباراً من ١٩٤٧، على الرغم من ان تنفيذ القانون بدأ في اواسط حزيران ١٩٤٥. وكان كل ما تسلمه(٢٠٢٠٨) عوائل فلاحية اواسط ايار ١٩٥٠ مقابل تعويض هو(٩١) الف هكتار من الارض فقط اي بمعدل(٤/٥) هكتار للعائلة الواحدة. ويدل ذلك على ان شيئاً لم يفعل لسد حاجة الفلاحين الى الارض على الرغم من مرور خمس سنوات على تشريع القانون الزراعي.

امكن حتى ١٩٤٧ الوصول الى معدلات ١٩٣٨ في مجال مساحة الارض المزروعة. وازدادت مساحة الارض المستغلة(المزروعة والمتروكة لغرض الراحة*) حتى ١٩٥٠ بمقدار ١٠/٥٪ بالمقارنة مع معدلات ماقبل الحرب فقد ازدادت مساحة الارض المستغلة من(١٣/٢) مليون هكتار في ١٩٣٨ الى (١٤/٥) مليون هكتار في ١٩٥٠. ولكن حتى في هذه الحالة لم تتعد نسبة الارض المستغلة ١٨/٧٪ فقط من مساحة البلد، كما لوحظ ان النمو جرى بالدرجة الاساس على حساب زراعة الارض التي كانت قد تحولت الى بور في السابق وكذلك بنتيجة استخدام المكائن الزراعية في مزارع كبار الملاكين.

لقد ساعد بعض الشيء على نمو انتاج الحبوب في هذه السنوات ايضاً، شراء الحبوب من قبل ادارة المنتجات الزراعية باسعار تزيد على الاسعار العالمية بهدف اعادة بيعها في الاسواق الخارجية. وقد بلغت كمية الحبوب التي اشترتها هذه الادارة في المدة ١٩٤٦ـ١٩٥٠ـ(٥٥٠) ألف طن في السنة.

لوحظ في السنوات الخمس الاولى بعد الحرب تطور في كمية المحصول ايضاً، ففي ١٩٤٥ التي كانت سنة سيئة المحصول امكن انتاج(٤) ملايين طن من الحبوب. وجاءت سنة ١٩٤٩ هي الاخرى سيئة المحصول. ولم يتعدل الوضع الا في السنة التالية.

* اي ((الحايلة)) كمايسميها الفلاحون عندنا ــ المترجم

ومع ذلك ظل انتاج القمح بالنسبة للفرد الواحد من السكان حتى ١٩٥٠ اقل مما كان عليه قبل الحرب.

لقد انخفضت الانتاجية بالنسبة للحبوب في المدة ١٩٣٨ ـ ١٩٥٠ من (١١/٣) سنتنار** للهكتار الواحد الى(٩/٤) طن***.

وينبغي ان نشير ايضاً الى حقيقة اخرى حددت اسباب بطء وتيرة تطور الاقتصاد الزراعي في تركيا، وهي ان الفلاحين لم يكونوا يعانون من قلة الارض وانعدامها بل كانوا يعانون من عدم كفاية دواب العمل ايضاً، فاحصاءات ١٩٥٠ تشير الى ان هناك(٩١١) ألف عائلة فلاحية من اصل(٢٧٣٢٠٠٠) عائلة، لم تكن تمتلك دواب العمل وان(١٠٠٣٠٠٠) عائلة تمتلك راساً واحداً او رأسين من الماشية، اما بقية العوائل وعددها(٨١٨٠٠٠) فتمتلك كل منها ثلاثة رؤوس فاكثر.

وهكذا لم تؤد محاولات الاوساط الحاكمة حل المسألة الزراعية((من الاعلى)) وخلق الشروط لتطوير القوى المنتجة الى شيء، ذلك ان هذه الطريقة لم تلغ اساليب استغلال الفلاحين الخاصة بمرحلة ماقبل الراسمالية، تلك الاساليب التي كانت عقبة في سبيل تطوير البلد.

ان سياسة الحكومة التركية الزراعية، التي كان اصلاح ١٩٤٥ التعبير الواضح لها، كانت موجهة نحو تحويل مالك الارض التركي شبه الاقطاعي الى ملاك رأسمالي من النمط البروسي. لقد كانت الخاصية الاساسية لهذا الطريق في تطور الرأسمالية في الزراعة التركية هي ان مزرعة الملاك كانت تتحول ببطء الى استثمارة رأسمالية، فيحكم بذلك على الفلاح بعشرات من سني الاستعباد ونزع الملكية، مع تميز قلة قليلة من الفلاحين تحولوا الى فئة غنية.

** السنتار الواحديساوي(١٠٠) كيلوغرام ـ المترجم

*** كذا وردت في الاصل، والصحيح على يبدو هو سنتنار وليس طناً ــ المترجم

لم تحصل تطورات مهمة في الصناعة التركية ايضاً*. لقد زاد الرقم القياسي العام للانتاج الصناعي في المدة ١٩٤٥ـ ١٩٥٠ بمقدار ٢٢/٦٪ اي نسبة الزيادة السنوية كانت ٤٪، غير ان هذا النمو لم يغير بشكل جوهري لا البنية الداخلية للصناعة ولا مجمل الاقتصاد الوطني في البلد، بالمقارنة مع مرحلة ماقبل الحرب. فقد ظل المستوى العام للصناعة واطئاً جداً كالسابق، وكان الوزن النوعي للصناعة في مجمل انتاج البلد يؤلف كما هي في ١٩٣٩ مايقارب ١٦٪.

كان القطاع الحكومي يؤدي كالسابق الدور الرئيس في الصناعة. ففي السنوات الاولى بعد الحرب كان ٩٠٪ من مجموع رؤوس الاموال المستثمرة في الصناعة يعود الى الدولة. غير ان حصة القطاع الخاص زادت بشكل ملحوظ حتى نهاية الاربعينات ففي عام ١٩٤٩ كان المبلغ الاجمالي لرأس المال المستثمر في الصناعة يبلغ(١٤٥٠)مليون ليرة يعود(٦٠٠) مليون منها للقطاع الخاص و(٨٥٠) مليون للقطاع الحكومي.

بعد ان سمح في الاقطار المرتبطة بـ"مشروع مارشال" باستيراد البضائع دون تحديد لكميتها، اخذت الصناعة التركية تعاني من صعوبات كبيرة، وهكذا فعلى الرغم من الانخفاض الشديد للقوة الشرائية للسكان في تركيا، بلغت قيمة المنسوجات الامريكية المصدرة اليها في المدة من ١٩٤٧ الى ١٩٥٠ ـ (٦٩٣٠٠٠٠٠) ليرة.

زاد تخفيض قيمة الليرة التركية الذي اقر في ايلول ١٩٤٦ من قدرة الاحتكارات الاجنبية على اغراق السوق ببضائعها الكاسدة اكثر من السابق. وقد لاحظ المؤلف التركي فريد اونطين بان خطر تغلغل الراسمال الامريكي بعد الحرب العالمية الثانية، كان يكمن في ان هذا الرأسمال كان يدخل بشكل بضائع استهلاكية لا يجمعها جامع مع تطوير الصناعة الوطنية.

* اظهرت معطيات الاحصاء الصناعي لعام١٩٥٠ انه يوجد في البلد(٢٢٠٢) مشروعاً كبيراً و(٩٦) ألف مشروع صغير. وتشمل المشاريع الصغيرة، حسب الاحصاء المشاريع التي لا تستخدم المحركات الميكانيكية او التي تستخدم محركات تقل قدرتها عن(٩) أحصنة.

قررت الحكومة التركية، بهدف تنشيط الاعمال، منح الصناعيين اعتمادات قصيرة الاجل بشروط افضل من المعتاد. ولكن ذلك لم يساعد على ايقاف تدهور عدد كبير من الفروع الصناعية.

وتكمن الاسباب التي تعيق تطور الصناعة التركية في مرحلة مابعد الحرب في عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وتغلغل الرأسمال الاجنبي والمنافسة بين الاحتكارات الامبريالية وضيق السوق الداخلي والمصاعب المالية وقلة استخدام التكتيك الالي والتوزيع اللاعلمي للقوى المنتجة في البلد.

جابهت التجارة الخارجية بعد الحرب ايضاً مشاكل صعبة، ولم تحصل اي تغييرات ملحوظة في بنيتها. فالصادرات التركية كانت تتألف على الدوام من عدد محدود من البضائع هي بالدرجة الاولى المنتجات الزراعية، والخامات المعدنية، في حين ظل تجهيز السكان بالكثير من البضائع وعمل الجزء الاغلب من فروع الصناعة التركية يعتمد على الاستيراد من الخارج.

ان اقتصار الاقتصاد التركي بشكل كلي تقريباً على انتاج بضعة انواع من الخامات التي تصدر الى البلدان الراسمالية المتطورة(الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية) من جهة والاعتماد الكبير على استيراد البضائع الصناعية من هذه الدول من الجهة الاخرى، ادى الى ان تقع تركيا نتيجة للتبادل غير المتكافىء في وضع سيء حيث كانت تبيع منتجاتها الزراعية باسعار واطئة وتحصل على المنتجات الصناعية من الدول الرأسمالية باسعار عالية. وقد بلغ الفرق بين اسعار البضائع المصدرة والبضائع المستوردة في المدة ١٩٤٦ـ ١٩٥٠ مايقرب من ٨٪ في غير صالح تركيا. وكان ذلك واحداً من الاسباب التي ادت الى حصول عجز مزمن في ميزان التجارة الخارجية الذي كان قد اظهر في ١٩٤٧ لأول مرة عجزاً مقداره(١١٩) مليون ليرة. ومنذ ذلك الوقت اصيبت التجارة الخارجية بعجز مزمن، بلغ مجموعه في المدة من ١٩٤٧ الى ١٩٥٠ـ (٥١٩) مليون ليرة.

اضطرت تركيا لان تدفع ديونها للمتعاملين معها من القروض الاجنبية وذهب خزينة الدولة. وقد ادى ذلك الى تناقص احتياطيها من الذهب فقد تقلص هذا الاحتياطي على ماذكرته جريدة"الوطن" من(٢٣٣) طن في بداية ١٩٤٦ الى(٦٩/٢)طن في نهاية ١٩٥٠.

كانت السوق التركية تشهد صراعاً بين الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية. وكانت حصة الولايات المتحدة من الوارادات التركية في المدة من ١٩٤٦ الى ١٩٥٠ هي الربع. اما الوزن النوعي لألمانيا الغربية فقد كان في ١٩٤٦ ضئيلاً للغاية اذ لم يتعد ٠,٠٣٪، غير انها اي المانيا الغربية اصبحت حتى نهاية ١٩٥٠ المتعامل الاساس مع تركيا في مجالي الاستيراد والتصدير على السواء.

ادى اطراد تعمق ازمة النظام الرأسمالي الى ان تزداد صعوبة تصريف المنتجات الزراعية التركية في السوق العالمي، ويمكن ان نذكر فعلاً عن ذلك المصاعب التي واجهتها تركيا في تصدير التبغ الذي كان واحداً من مواد صادراتها الرئيسة، وكانت اقطار وسط وغرب اوربا المستهلك الرئيسي للتبغ التركي، ولكن الولايات المتحدة اصبحت بعد الحرب العالمية الثانية المصدر الرئيس للتبغ الى اوربا فابعدت بذلك تركيا واليونان عنها.

وهكذا اصبحت زراعة التبغ التركية في وضع صعب للغاية بسبب المنافسة من جانب الاحتكارات الامريكية، حتى ان احتياط التبغ الكاسد من محصول ١٩٤٨ــ ١٩٥٠ بلغ مايقرب من(٧٠) ألف طن. وهبطت حصة تركيا في التصدير العالمي في ١٩٤٩ الى ٠,٤٧٪.

وهكذا فان تبعية تركيا للسوق الراسمالي العالمي وانخفاض مستوى الانتاج الزراعي والصناعي فيها وقلة الطلب الاستهلاكي ومحدودية الامكانات المتعلقة بالعملة والدفع وعدم قدرة الحكومة التركية على تنظيم التجارة الخارجية في البلد ـ كل ذلك كان يؤلف

الاسباب الاساسية للحالة الصعبة التي كانت عليها التجارة الخارجية في تركيا في المدة موضوع البحث.

كان الوضع المالي في البلد سيئاً ايضاً، فقد بلغ باب الايرادات في ميزانية الدولة(٩٧٣) مليون ليرة في ١٩٤٦ و(١٣١٢) مليون ليرة في ١٩٥٠، في حين بلغ باب المصروفات(١٠٢٢) مليون ليرة و(١٤٦٨) على التوالي. وازداد عجز الميزانية الذي كان في ١٩٤٦ ـ (٤٤) مليون ليرة، فوصل الى(١٥٦) مليون ليرة في ١٩٥٠.

ان زيادة الميزانية كانت مرتبطة بالطبع بدرجة ملحوظة بزيادة الانتاج العام ولكن الاسباب الرئيسة لهذه الزيادة كانت تكمن في عسكرة البلد والتضخم، اي تخفيض قيمة العملة الوطنية وانخفاض سعرها وزيادة اسعار البضائع وغير ذلك من العوامل. وقد لجأت الحكومة التركية الى عقد قروض جديدة لتغطية المصاريف العسكرية الامر الذي ادى الى زيادة المديونية الخارجية، كما انها اي الحكومة لم تتخذ تدابير محددة لانعاش التداول النقدي والتوقف عن اصدار النقود الورقية. فاذا ما كانت مبلغ النقود الورقية الموجودة في التداول في اواخر ١٩٣٨ــ (٢٠٩/٨) مليون ليرة فان هذا المبلغ وصل الى(٩٣٧/١) مليون ليرة في ١٩٤٦ والى(١٠٠٣) مليون ليرة في ١٩٥٠*. وهذا يعني ان مبلغ النقود الورقية ازداد في (١٢) سنة باكثر من ٤/٥ مرة. وقد ادت زيادة النقود الورقية الى انخفاض سعر الليرة التركية والى زيادة اسعار الذهب.

لم تستطع تركيا، بسبب المصاريف العسكرية الباهضة(نصف الميزانية تقريباً) ان تحل مشكلة النهوض الاقتصادي ولاسيما تطوير الفروع الاساسية للصناعة الوطنية، في هذه الظروف عقد حزب الشعب الجمهوري في اواخر تشرين الثاني ١٩٤٨ مؤتمراً اقتصادياً في اسطنبول حضره(١١٠٠) مندوب يمثلون اوساط العمل في البلد. وكانت القضية الرئيسة في المؤتمر هي موقف اوساط العمل من السياسة الاقتصادية للدولة.

* حدد سعر الليرة الرسمي في ١٩٤٦ بـ(٢/٨٣) للدولار الواحد، وحدد في الوقت نفسه سعر اخر لافراد البعثات الامريكية في تركيا هو(٩/٦) ليرات للدولار الواحد.

عكس مؤتمر اسطنبول الاقتصادي توجهان للبرجوازية الكبيرة المناهضة للاتاتية وسعيها الى مبادرة الخاصة، فقد جاء في تقرير لجنة الخبراء"ان السياسة الاقتصادية للدولة يجب ان تكون نظاماً يستند الى المبادرة الخاصة ويحمي الحرية الاقتصادية للعناصر الخاصة ويعطي المركز الاول للمبادرة الخاصة ... يجب على الدولة الان ان تقصر نشاطها على المشاريع الاكثر اهمية للنفع العام فقط وعلى القيام بمهام التنسيق والدراسة والرقابة..." ومضى التقرير يقول: ((اننا نرى ان من الضروري، بسبب تقلص مصادر ورود الحوالات الاجنبية ورأس المال، السماح بدخول الرأسمال الاجنبي في الاقتصاد التركي)).

اعدت اوساط العمل في اسطنبول بعد المؤتمر، وبطلب من رئيس ادارة تنفيذ"مشروع مارشال" رسل دور، تقريراً مفصلاً عن حالة الصناعة الحكومية والخاصة في البلد. ويظهر من التقرير ان الاتاتية لم تكن حتى في السابق تستعيد تطور المبادرة الخاصة، ولكنها تركت للقطاع الخاص المشاريع الاقل اهمية.

قدم التقرير في بداية ١٩٤٩ الى وزارة الاقتصاد في تركيا لدراسته. واستجابت الاوساط الحاكمة لمطالب الرأسمال الخاص، الوطني والاجنبي، واتخذت التدابير لتوسيع مجالات النشاط واخذ تقنع الشعب التركي بان"الراسمال الاجنبي ضروري دون شك" وان"انشاء صناعة في البلد بالاستناد الى الموارد الداخلية فقط أمر، ليس صعباً جداً فقط بل وخاطيء ايضاً".

اعلنت حكومة ش. گونالطاى في كانون الثاني ١٩٤٩ منهاجاً اقتصاديا جاء فيه ان الحكومة ستتخذ التدابير لـ"توسيع وتسهيل مبادرة الراسمال الخاص الوطني والاجنبي". وفي ايار من السنة نفسها انشأت منظمة حكومية خاصة لاقامة التعاون الدولي، اريد لها ان تدرس امكانات اجتذاب الراس المال الاجنبي وتوسيع نشاطه في البلد. وفي اذار ١٩٥٠ شرع المجلس قانوناً خاصاً، يسمح للمستثمرين الاجانب باخراج رؤوس اموالهم والارباح المتأتية منها.

ومع ذلك فان تدفق الراسمال الاجنبي الخاص على تركيا لم يكن كبيراً، فقد الفت الاستثمارات الامريكية الخاصة في ١٩٥٠ ـ(٣٣) مليون دولار فقط. اما استثمارات الراسمال الاوربي فكانت اقل من ذلك. ان ذلك يفسر على مايبدو، بان المستثمرين الاجانب كانوا يرون ان الشروط التي وضعتها السلطات التركية لتوظيف الراسمال الاجنبي، ولاسيما فيما يتعلق باخراج الارباح التي يحصلون عليها، غير ملائمة لهم.

ان اخضاع الاقتصاد التركى لمصالح الاحتكارات الراسمالية الاجنبية، التي كانت تعمل بالاشتراك مع القوى الرجعية التركية، لم يسمح بتحسين وضع الشغيلة في البلد تحسيناً جوهرياً.

نضال جماهير الشغيلة من اجل حقوقها

كان ارتفاع الوعي الطبقي لدى الفلاحين الذين كانوا يناضلون ضد تعسف الملاكين في الريف وضد العبء الضرائبي، واحدة من الخصائص المميزة للوضع الذي ساد في تركيا بعد الحرب. واشتد نضال جماهير الشغيلة بقوة اكبر بعد ان اتضح الطابع المحدود لاصلاح ١٩٤٥ـ١٩٤٦.

زاد استياء الفلاحين الاتراك على اراضي الملاكين، الامر الذي كان ينتهي بصراعات مسلحة في اغلب الحالات. فقد كتب مراسل جريدة"يني عصر"(العصر الجديد) في آب ١٩٤٦ يقول لان الفلاح التركي"لم يعد يريد الصمت بل من غير الممكن اجباره على الصمت فهو لايملك شيئاً وليس لديه شيء يخسره". وهكذا جرت في تشرين الثاني١٩٤٧ في قوتية محاكمة ٩٠ فلاحاً"لمشاركتهم في الانتفاض على السلطة". وفي ربيع ١٩٤٨ حدثت في منطقة تشتالج صدام بين الفلاحين والبوليس والجندرمة. وفي صيف السنة نفسها قتل وجرح في قرية شاكيروبا(٣٦) شخصاً نتيجة لصدام مع البوليس جرى عند توزيع اراضي الملاكين على الفلاحين. وفي ظروف مشابهة لذلك اعتقل البوليس في منطقة باندرما(٥٠) فلاحاً، ولوحظت هبات وانتفاضات فلاحية في

١٩٤٩ في مناطق ميصرية وسامسون ومرعش وارتوين وغيرها. وفي النصف الاول من عام ١٩٤٩ فقط سجل في(٢٢) ولاية(٣٢٣) حادث استيلاء الفلاحين على اراضي الملاكين واحراق عنابر الحبوب وسرقة الماشية.

لجأ حكام تركيا الذين اخافهم اشتداد الحركة الفلاحية الى اسلوب القمع الشديد. ففي شباط ١٩٥٠ صادق المجلس على مشروع قانون حكومي يمنح السلطات صلاحيات غير محدودة لمكافحة الحركة الفلاحية.

اعتباراً من ١٩٤٨ بدأ في البلد نهوض الحركة العمالية ايضاً، فقد اتسعت بشكل كبير الحركة من اجل انشاء نقابات مستقلة، وانشأ عمال التبغ والنسيج والصناعات الجلدية في اسطنبول وازمير وسامسون وغيرها من المدن نقابات لهم من جديد(بعد القضاء عليها عام ١٩٤٦)

اتخذ مؤتمر نقابة عمال النسيج المستقلة التي تضم ٤٠ألف عامل من عمال اسطنبول، قراراً بتوحيد عمال النسيج في كل البلاد في نقابة واحدة والنضال من أجل ان يُعترف للعمال بالحق في الاضراب ومن اجل تعيين حد ادنى للاجور.

اتخذ حكام تركيا الذين اقلقتهم الحركة النقابية كل التدابير لقمعها. ولكي يحبطوا الحركة الرامية الى تأسيس نقابات مستقلة، عقدوا في نيسان ١٩٤٨ مؤتمراً شاركت فيه ست عشرة"نقابة " حكومية، ولكن مندوبي نقابتي عمال الطباعة والسواق غادروه ففشل المؤتمر.

في حزيران ١٩٤٨ أرسل(٢٣٠) ألف عامل من عمال اسطنبول وازمير وفداً الى وزير العمل مطالبين بان تتوقف السلطات عن التدخل في شؤون العمال وان تمنحهم الحق في ان يكون لهم نقابات بعيدة عن الوصاية الحكومية. وفي بداية ١٩٥٠ اتخذ(٥٠) ألف عامل من عمال ايوان سراي (منطقة في اسطنبول) قراراً بشأن منحهم حق الاضراب. وساندت نقابات زونكلداغ التي تضم(٤٠) ألف عامل هذا القرار.

كانت القوى التقدمية في البلد تكافح ضد الرجعية، ففي ١٩٤٩ شكلت اللجنة الاوربية لاتحاد الاتراك التقدميين التي تأسست في الخارج باسم الراي العام الديموقراطي في تركيا لجنة خاصة للنضال من أجل اطلاق سراح ناظم حكمت الشاعر التركي الاكبر والمناضل الذي لايكل من أجل السلم والديموقراطية. وتوجهت اللجنة في تشرين الاول ١٩٤٩ الى الحكومة تطلب اطلاق سراح الشاعر. وقد رفع الراي العام التقدمي في العالم صوته ايضاً للدفاع عن ناظم حكمت.

وعلى الرغم من الملاحقة التي كانت تتعرض لها العناصر الديموقراطية، اصدر انصار السلام الاتراك في ١٩٥٠مجلة"باريش"(السلام) التي وقفت ضد عسكرة البلد وضد الحرب.



الفصل السابع

حكم الحزب الديموقراطي

(١٩٥٠ـ ١٩٦٠)



الانتخابات البرلمانية عام ١٩٥٠ـ وصول الحزب الديموقراطي الى السلطة

كان يجب ان تجري انتخابات المجلس في تركيا في ايار ١٩٥٠، وكانت قيادة حزب الشعب الجمهوري تدرك بان الوضع السياسي في البلد لم يكن ملائماً للحزب الحاكم وان سياسته الحكومة خيبت أمل الناخبين الاتراك. ولهذا اقر المجلس، الذي كان حزب الشعب الجمهوري يتمتع بالاغلبية فيه في شباط ١٩٥٠ قانون انتخاب جديد اعتمد نظام الاغلبية بدلاً من نظام التمثيل النسبي. لقد كان حزب الشعب الجمهوري يأمل بانه سيتمكن، بالاعتماد على جهاز الدولة. من جمع اغلبية صغيرة في الاقل ثم يتكفل نظام الانتخابات الجديد بالباقي، وبذلك تبقى السلطة كالسابق، بعيداً عن الخزب اشتد عشية الانتخابات الصراع بين الحزبين الاساسيين، حزب الشعب الجمهوري والحزب الديموقراطي لدرجة كبيرة، وكانت دعاية الحزب الديموقراطي الانتخابية موجهة الى جميع فئات المجتمع ولم تكن تعوزها الديماغوغيه، فلقد وعد الحزب سكان الريف بما يكفي من ادوات الانتاج ودواب العمل والمكائن ومنحهم اعتمادات سهلة وتوزيع اراضي الدولة الخالية على الفلاحين الذين لايملكون ارضاً ومنح العمال حق الاضراب والقضاء على البطالة والغاء الضرائب وتحسين حياة الشغيلة والقيام باصلاحات واسعة في مجالات الاقتصاد والمالية والاقتصاد الشديد في اموال الدولة. لقد وعد الحزب الديموقراطي ايضاً بانه، سيوقف اذا جاء الى السلطة، تعسف السلطات ويؤمن الحقوق الدستورية، للمواطنين ويصدر عفواً عن المعتقلين السياسيين ويراعي حرية المعتقد الديني ... الخ.

كان قادة الحزب الديموقراطي ينتقدون السياسة الاقتصادية لحزب الشعب الجمهوري مشيرين الى العجز المزمن في التجارة الخارجية وزيادة الضرائب الحكومية وهبوط سعر

الليرة. لقد كان"الديموقراطيون" يرون ان السبب الرئيسي في الصعوبات الاقتصادية يكمن في تدخل الدولة الزائد عن الحد في تنظيم الحياة الاقتصادية وانعدام الظروف الملائمة لنشاط القطاع الخاص بسبب ذلك. ولهذا كان الحزب الديموقراطي يدعو الى تحديد تدخل الدولة في الاقتصاد والى الليبرالية الاقتصادية، حائزاً بدعواته هذه على عطف الرأسمال الوطني الكبير.

كذلك كانت عواطف الملاكين واغنياء الفلاحين مع الحزب الديموقراطي لانه دافع عن مصالح كبار الملاكى الارض، عند مناقشة القانون الزراعي في المجلس، لقد كتبت جريدة"موند" الفرنسية في معرض تعليقها عن نشاط عدنان مندرس ـ احد قادة الحزب الديموقراطي تقول: ((لقد كان يجوب القرى والمناطق دون كلل داعياً الى الحرية السياسية والاقتصادية والى انشاء المشاريع على الصد من الاتاتية التي اوجدها اتاتورك. لقد كان يقول بان الصناعة والتجارة، وبالاخص الزراعية، يجب ان تتطور بشكل عفوي وليس من الضروري ان تكون هناك اية خطة ولا اي مبدأ. المهم هو النتائج الرقمية)). وهكذا اعلن الحزب الديموقراطي عن اسناده التام لاي خطوات يقوم بها رجال الاعمال الاتراك والبرجوازية التجارية دون تقييدها بتدخل الدولة.

جرت في آيار ١٩٥٠ انتخابات المجلس التي سارت في ظل ضغط واضح من جانب السلطات، فقد كانت هناك حالات كان البوليس يجر فيها الناخبين الى صناديق الاقتراع ويجبرهم على التصويت لقائمة مرشحي حزب الشعب الجمهوري. ولكن حزب الشعب الجمهوري فشل على الرغم من كل التلاعب. لقد كان استياء الناخبين من سياسة الحكومة كبيراً الى درجة بحيث لم ينتخب من اعضائها الى المجلس الا واحد فقط هو گونالطاي.

لقد شارك في الانتخابات ٨٨٪ من الناخبين، اما البقية فقد قاطعوها عملياً. وحصل الحزب الديموقراطي على ٥٣/٦٪ من الاصوات وحزب الشعب الجمهوري على ٣٩/٩٪ ومع ذلك فقد اعطى هذا التفوق ومقداره ١٣٪ الحزب الديموقراطي، نتيجة

لاعتماد نظام الاغلبية، ٤٠٨ مقاعد في المجلس في حين حصل حزب الشعب الجمهوري على ٦٩*مقعداً فقط. وهكذا انقلب نظام الاغلبية ضد الذين اقروه.

يكمن احد اهم اسباب انتصار الحزب الديموقراطي في استياء الشغيلة الواسع من حكومة حزب الشعب الجمهوري التي لم تستطع طيلة ٢٧ سنة من انفرادها بالحكم دون شريك، ان تحل المشاكل الاجتماعية الاساسية في البلد، فضلاً عن ان قسماً من الناخبين لم يكن مدركاً لديماغوغية الحزب الديموقراطي لذا فانه كان يأمل بان تؤمن الحكومة الجديدة النهوض الاقتصادي وتحسن ظروف حياة الشعب وتمنحه الحريات الديموقراطية الموعودة.

كان فوز الحزب الديموقراطي في الانتخابات يلائم المصالح المشتركة للبرجوازية الوطنية الكبيرة وكبار الملاكين واغنياء الفلاحين. لهذا فان السلطة تكون قد انتقلت نتيجة لهذا الفوز من احد اجنحة الطبقات الحاكمة الى آخر، وبهذا بالذات يكون قد تحقق واحد من الاهداف المتوخاة من تأسيس احزاب برجوازية جديدة واعتماد نظام الحزبين في الحكم وهو النظام السياسي في الولايات المتحدة بان نظام" الحزبين" ملائم بشكل غير عادي للمستغلين**، وان الاوساط الحاكمة في الولايات المتحدة((كانوا يخدعون الشعب ويلهوه عن مصالحه الحيوية بواسطة مبارزات مؤثرة وعديمة المحتوى بين الحزبين البرجوازيين***)). ان هذا التشخيص ينطبق تماماً على تركيا حيث اتخذ نظام الحزبين فيها منذ البداية صفة معادية للشعب، كما في الاقطار الرأسمالية الاخرى. ان الانتقال الى نظام الحزبين في الحكم في تركيا يدل ايضاً على وجود ازمة معينة في الاوساط الحاكمة ويشير الى ان الوسائل السابقة في الحكم لم تعد مجدية.

---

* حصل الحزب الوطني على مقعد واحد و"المستقلون" على ثمانية مقاعد.

** انظر: ف. اي. لينين، مرض الطفولة"اليساري" في الشيوعية ـ جـ ٤١، ٦٨

*** ف. اي. لينين، نتائج ومغزى انتخابات الرئاسة في امريكا ـ جـ ٢٢، ص ١٩٣

انتخب المجلس، بعد اعلان نتائج الانتخابات جلال يايار[****] رئيساً للجمهورية و ر. كورالتان رئيساً للمجلس. اما الحكومة فقد ترأسها عدنان مندرس في حين اصبح ف. كيوبريلو وزيراً للخارجية.

سرعان ماعرض عدنان مندرس على المجلس منهاج حكومته الذي وعد فيه بالقضاء على البطالة وانعاش الاقتصاد والاوضاع المالية وتحسين الوضع المادي لجماهير الشغيلة ومنح العمال حق الاضراب وانشاء نقابات مستقلة وتأمين حرية الكلمة والنشر. واشار المنهاج ايضاً الى ان الحكومة الجيدة ستسعى بشكل شامل وعلى اساس ترسيخ الاستقلال الوطني. لتوسيع الاعلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع الولايات المتحدة ولاجتذاب الراسمال الاجنبي واقامة علاقات صداقة مع الدول المجاورة واسناد السلام في كل العالم. وقد اكد عدنان مندرس خلال ذلك بشكل خاص على ان حكومته ستقوم بتطبيق الاتفاقية الامريكية ـ التركية الموقعة على اساس "مبدأ ترومان" تطبيقاً دقيقاً، كما ستقوم بمواصلة عسكرة البلد.

اما مواد المنهاج الاخرى فقد جرى فيها الحديث عن عزم الحكومة على اتخاذ التدابير لقمع حركة الشعب الديموقراطية.

التطور الاقتصادي

تميز الوضع الاقتصادي في تركيا في مرحلة حكم الحزب الديموقراطي بالتناقض الحاد وعدم الانتظام. صحيح ان وضع الصناعة والزراعة في تلك الحقبة كان مستقراً بهذه الدرجة او تلك، بل ولوحظ نمو في اجمالي الانتاج، الا ان ذلك لاينطبق على فروع اقتصادية مثل التجارة الخارجية والاوضاع المالية، التي كانت تعاني من صعوبات جدية.

[****] بعد مضي بعض الوقت عمد جلال يايار، من اجل ان يؤكد حياديته في الامور التي تقوم بين الاحزاب اي بترك منصب رئيس الادارة المركزية الديموقراطي واحتفظ بعضويته في الادارة فقط، وانتخب بدلاً منه عدنان مندرس الذي جمع في يده قيادة الحزب والحكومة.

ظلت المسألة الزراعية واحدة من اهم المشاكل بالنسبة لتركيا، فقد كان المشكلة الارض اهمية عظمى بالنسبة لمصير الفلاحين ـ الطبقة الاكثر عدداً في المجتمع التركي وبالنسبة للتطور الاجتماعي والاقتصادي في البلد باجمعه.

اظهر الاحصاء الزراعي لعام ١٩٥٢ بان عدد سكان الريف في تركيا يبلغ (٢٩٣٠٠٠٠) عائلة منها(٤٨٩) ألف عائلة(١٦/٧٪) لم تكن تملك ارضاً و(١٥٠٧٠٠٠) عائلة(٥١/٤٪) تمتلك كل منها قطعة من الارض تتراوح بين ١ و٥هكتارات و(٥٣٠٠٠٠٠) عائلة(١٨/١٪) تمتلك قطعاً من الارض تتراوح بين ٥ و١٠ هكتارات، لقد كانت في حوزة هذه الاصناف الثلاثة(وهي تؤلف ٦٢/٢٪) من سكان الريف) ٢٨٪ من مساحة الارض المشغولة فقط في حين كان ٧٦ ألف من الملاكين(٦/٢٪ من مجموع المزارع) يملكون ٤٤٪ من الارض و٣٢٦ من اغنياء الفلاحين(١١/٢٪) يملكون ٢٨٪ من الارض في البلد.

لقد بلغت التناقضات الاجتماعية في الريف التركي بعد الحرب العالمية الثانية درجة من الحدة ادركت معها الاوساط التركية الحاكمة بوضوح عدم امكانية تجاهل هذه المشاكل. وهكذا اشر اقرار التعديلات التي ادخلت على قانون الارض في اذار ١٩٥٠ والتي منعت نزع ملكية اراضي الفلاحين، حلول المرحلة الثانية من الاصلاح الزراعي، وعلى الرغم من ان قانون الارض الجديد اقر من قبل حكومة حزب الشعب الجمهوري فانه كان من حيث الجوهر يستجيب لمصالح القوى الاجتماعية التي كان الحزب الديموقراطي يدافع عنها، وهذا الاخير هو الذي طبقه، وقد جرى في المدة من ايار ١٩٥٠ الى ١٩٥٩ على ماتذكره الاحصاءات الرسمية توزيع(١٦٨١٠٠٠) ابكر من الارض على(٣٣٣٤٩٢) عائلة فلاحية، وحصلت كل عائلة على ٥/٤ هكتار في المعدل. لقد اعطت الحكومة الفلاحين اراضي الدولة الخالية بالاساس فحمت بذاك ملكيات الملاكين واغنياء الفلاحين الكبيرة.

قامت حكومة الحزب الديموقراطي، في سعيها لحماية مصالح هذه الفئات المستغلة التي تؤلف السند الاجتماعي للحزب في الريف، بزيادة القروض التي تقدمها الدولة للزراعة، فقد زادت القروض التي قدمها البنك الزراعي من(٤١٢) مليون ليرة في ١٩٥٠ الى(٢٣٩٢) مليون ليرة في ١٩٦٠.

قامت الحكومة باستيراد عدد كبير من المكائن الزراعية وذلك بهدف تنشيط العمل الراسمالي في الزراعة. ففي ١٩٥٩ كان يوجد في البلد(٤٤) ألف جرار واكثر من خمسة آلاف حاصدة وما يقرب من(٤٠) ألف باذرة مختلفة وكثير من الالات الزراعية الاخرى التي تعود للملاكين واغنياء الفلاحين. اما الفلاحون الافقر حالاً فقد واصلوا زراعة الارض بالوسائل التي كان اجدادهم سيتخدمونها.

مورس في هذه المرحلة، على نطاق واسع شراء الدولة للمنتجات الزراعية من المنتجين باسعار مضمونة، غالباً ماكانت تزيد على مستوى الاسعار العالمية. وكانت الحكومة تمنح الملاكين واغنياء الفلاحين جوائز تصدير من ميزانية الدولة واستمرت كالسابق على سياسة اعفائهم من ضريبة الدخل وغير ذلك من الامور وذلك بهدف اسنادهم.

ازدادت نتيجة للاجراءات المذكورة لدرجة لايستهان بها مساحة الارض المزروعة وتضاعفت تقريباً اجمالي حاصل الحبوب والمحاصيل الصناعية، غير ان زيادة الانتاج الزراعي لم تحصل بفضل الادارة المكثفة للاقتصاد الزراعي بل كانت نتيجة لتوسيع المساحات المزروعة بالدرجة الاولى، إضافة الى ان هذه الزيادة لم تحل مسائل مهمة مثل زيادة السكان في الريف ومشكلة المواد الغذائية وتمويل عمليات تطوير الاقتصاد من المواد الداخلية وغير ذلك من الامور.

اشتدت في الريف عملية الفرز الطبقي لسكانه ونعني اثراء الملاكين واغنياء الفلاحين وافقار صغار الفلاحين، فلقد بلغت ديون الفلاحين في ١٩٦٠ـ(١٢٢٥/٩)مليون ليرة، وافلس مئات الألوف منهم. وكان مما ساعد على

افكار الفلاحين ايضاً حقيقة ان التركيز الرأسمالي للانتاج في الاقتصاد الزراعي جرى على حساب تقليص عدد صغار الفلاحين وطرد المستأجرين من الارض. فلقد بلغ عدد من طرد في الارض حتى ١٩٦٠ اكثر من ٢٠٠ ألف عائلة من عوائل الفلاحين ـ المستأجرين. واشتدت عملية زيادة السكان الزراعيين وزاد عدد سكان الريف. وتشير احصاءات الاقتصاديين الاتراك الى ان عدد سكان الريف الفائضين بلغ في اواخر الخمسينات(٣/٥) مليون شخص. ولم يعد البلد الذي كان ثلاثة ارباع سكانه يشتغلون بالزراعة يستطيع ان يؤمن لنفسه المواد الغذائية وبدا اعتباراً من١٩٥٠ يستورد الحنطة وغيرها من الحاصلات. وسع الرأسمال التركي الخاص، في مرحلة حكم الحزب الديموقراطي، من نشاطه واخذ يشارك بفاعليه في بناء المشاريع الصناعية بما في ذلك المشاريع الحكومية. وقد وضعت الحكومة في هذه المرحلة منهاجا تضمن بناء اكثر من(١٠) معامل للسكر ومايقرب من(٢٠)معملاً للاسمنت وعدة مصانع للنسيج ومشاريع للصناعات الغذائية .. الخ. وقد سمح تنفيذ هذا المنهاج من قبل الدولة بمشاركة فعالة من جانب الرأسمال الخاص الوطني والاجنبي، ببعض الزيادة في توفير تركيا لنفسها لبضائع الضرورة الاولى(النسيج والسكر والورق والزجاج)، فلقد ازداد انتاج الاقمشة والسكر حتى ١٩٥٩ بالمقارنة مع ١٩٥٠مثلاً بمقدار ثلاث ـ اربع مرات واصبح يغطي بشكل كامل الطلب على هذه البضائع الذي يتميز في هذا البلد بضعف القابلية على الدفع.

بنيت في هذه السنوات عدة محطات كهربائية كبيرة وصغيرة ومحطات للتدفئة المركزية بكلفة انشاؤها(١٦٤٠) مليون ليرة، وجرى بناء مشاريع الطاقة بأموال الدولة وبواسطة القروض الاجنبية ايضاً. وقد بلغ انتاج الطاقة الكهربائية في ١٩٥٩ ـ (٢٥٥٠) مليون واط/ ساعة الامر الذي يعني زيادة مستوى ١٩٥٠ باكثر من ثلاث مرات.

ازداد ايضاً استخراج الفحم والكروم والحديد والنحاس وانتاج فحم الكوك والورق والسيللوز ... الخ. وكانت حصة الانتاج الصناعي في اقتصاد البلد تزداد من عقد لاخر،

فاذا ماكانت في ١٩٣٨ تؤلف ١٦٪ من الدخل الوطني فانها اصبحت في ١٩٥٨ تؤلف ٢٢٪ منه. لكن تطور الصناعة لم يتميز عن العموم بوتائر عالية. اضافة الى انه لم تُنشأ في البلد الا الفروع التي تنتج البضائع الاستهلاكية، اما انتاج وسائل الانتاج فانه كان معدوماً من الناحية العملية. ان انخفاض انتاجية العمل(اقل بعدة مرات منها في الاقطار الرأسمالية عالية التطور) ونقص العمال عالي المهارة وضرورة استيراد المعدات والادوات الاحتياطية بل وحتى الخامات من الخارج حتمت ارتفاع سعر منتجات الصناعة التركية على الرغم من رخص الايدي العاملة، كما ان انخفاض مستوى معيشة السكان قلل الطلب على البضائع فاضفت بذلك الدافع لزيادة وتائر تطور الصناعة.

كان السياسة الاتاتية التي كان الصراع حولها يعكس التمايز الفئوي داخل البرجوازية نفسها، اهمية كبيرة بالنسبة للتطور الاقتصادي في البلد، هذه المرحلة لقد كانت البرجوازية الكبيرة في تركيا، التي تمت وتقوت بعد الحرب العالمية الثانية تكافح بنشاط من اجل اخضاع القطاع الحكومي في الصناعة لمصالحها وقد استطاعت ان تزيد بشكل لا يستهان به من وزنها النوعي في مجمل الانتاج الصناعي فاذا ماكان المبلغ الذي يستثمره القطاع الخاص في ١٩٤٩ مساوياً للمبلغ الذي تستثمره الدولة، فان الفرق بينهما اصبح في ١٩٥٨ يؤلف ١٤٪ لصالح القطاع الخاص. وفي ١٩٦٠ كان ٥١٪ من مجموع منتجات المعامل والمصانع من انتاج مشاريع الرأسمال الخاص الذي اصبح يمتلك من المشاريع كان يزيد على عدد العاملين في تفوق واضح على المشاريع الحكومية(١٧٣٦٥٠ مقابل ١٢٧٩٨٨). لقد كان للقطاع الخاص تفوق واضح عن القطاع الحكومي(سواء في عدد المشاريع او عدد العمال) في فروع صناعية مثل الصناعة التبغ والنسيج والخزف، كما كانت صناعة الادوية باجمعها تقريباً بيد القطاع الخاص.

كانت البرجوازية التركية الكبيرة تعمل بالاشتراك مع الاحتكارات الاجنبية وتطالب بالتحول عن السياسة الاتاتية ونقل المشاريع الصناعية ذات الجدوى الاقتصادية الاكثر، في نهاية المطاف اليها. وقد وقف ضد ذلك جزء من البرجوازية الوطنية الذي كان ذا مصلحة في وجود وتطور القطاع الحكومي. لقد كان الحزب الديموقراطي يعمل في المجال الصناعي لصالح البرجوازية الكبيرة، ومع ذلك فانه لم يجرؤ على بيع المصانع والمعامل الحكومية.

لقد كان الموقف من الاتاتية يعكس الصراع في معسكر البرجوازية التركية التي اصبح التمايز الفئوي فيها حتى هذا الوقت محسوماً بشدة.

ظل مجال نشاط البرجوازية الوطنية كالسابق في الصناعة الخفيفة والصناعة الغذائية وبناء المساكن والمنشأت غير الكبيرة، أي الفروع التي يجري تداول رأس المال فيها بسرعة نسبياً، ذلك ان البرجوازية التركية لم تكن ترغب في توظيف رؤوس اموالها في مشاريع تتطلب بناء طويلاً ولم تكن قادرة على انشاء صناعة ثقيلة.

كانت السياسة الاقتصادية لحكومة الحزب الديموقراطي مرتبطة لدرجة ما بنشاط رأس المال الاحتكاري الاجنبي الذي اتخذت اجراءات خاصة لاجتذابه الى اقتصاد البلد، ففي آب ١٩٥١ صادق المجلس على قانون تشجيع الراسمال الاجنبي، الذي منح الاخير، أي الراسمال الاجنبي. بموجبه امكانية ان يوظف في بناء مشاريع جديدة وفي توسيع واعادة بناء المشاريع القديمة، في مجالات الطاقة والمواصلات والسياحة وغير ذلك من مجالات الخدمات وقد اعطى القانون لوزير المالية صلاحية ان يضمن القروض الاجنبية طويلة الاجل التي تقدم للشركات التركية في حدود مليار ليرة. وتضمن القانون ايضاً امكانية اعادة راس المال الاجنبي بالعملة التي وظف فيها في البداية، كما سمح بتحويل الارباح الى الخارج بنسبة لاتزيد عن ١٠٪ من رأس المال الموظف.

زاد الراسمال الاجنبي، بعد اقرار هذا القانون، من نشاطه في تركيا بعض الشيء، حيث وصل عدد الشركات الامريكية فيها في ١٩٥٣ مثلاً ١٨٠ شركة وكان المبلغ الموظف(٣٣) مليون دولار.

غير ان القانون المذكور لم يستجب لمطالب الراسمال الاجنبي بشكل كامل. وقد عبر عن الاستياء منه بشكل صريح جداً سفير الولايات المتحدة السابق في انقرة ج ماكطلي بقوله: ((ومع ذلك فقد اصبح واضحاً اكثر فاكثر بان قانون ١٩٥١ لا يخلق الدوافع اللازمة لاصحاب راس المال الاجانب)).

واقر المجلس في كانون الثاني ١٩٥٤ قانوناً جديداً حول تشجيع الاستثمارات الاجنبية. وقد رفع القانون الجديد القيود المفروضةعلى اخراج راس المال والارباح ووفر للمستثمر الاجنبي الضمان في حالة هبوط قيمة الليرة التركية.

لقد منح هذا القانون الرأسمال الاجنبي كل الحقوق والامتيازات التي كان الراسمال الوطني يتمتع بها، لذا فقد استقبلته الاوساط الاحتكارية في الغرب بالرضا، وكتب ج. ماكگى بقول بان هذا القانون يعد واحداً من اكثر قوانين توظيف رؤوس الاموال الاجنبية ليبرالية.

كانت احتكارات الاقطار الغربية تتغلغل في الاقتصاد التركي عن طريق الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة وانشاء شركات مساهمة مشتركة مع راس المال التركي الحكومي والخاص وتوريد ونصب المعدات الصناعية ومنح القروض من خلال بنك التطوير الصناعي في تركيا الذي تأسس في ١٩٥٠ بمساعدة بنك الانشاء والتعمير الدولي.

على العموم كان تدفق الراسمال الاجنبي الخاص على تركيا لايعتد به، حيث كان ضيق السوق الداخلي وعدم استقرار الوضع السياسي الداخلي وسعي الاحتكاريين الاجانب لابناء البلد تابعاً يمد الغرب بالمنتجات الزراعية والخامات، عوامل تعيق ذلك. وهكذا لم يتجاوز كل ماوظف في الصناعة التركية في السنوات العشر التي اعقبت

اقرار اول قانون لتشجيع الرأسمال الاجنبي(٨٤) مليون ليرة، وكان مايقرب من نصف هذا المبلغ من حصة الاحتكارات الامريكية.

كذلك زادت الاحتكارات البريطانية والفرنسية والايطالية وعلى الاخص الألمانية الغربية من نشاطها في تركيا، حيث كانت الاحتكارات الألمانية الغربية تحتل المركز الثاني بعد الاحتكارات الامريكية. سواء من حيث عدد الشركات أو من حيث مقدار رأس المال المستثمر.

كان العمل التالي للحكومة التركية في ميدان تشجيع راس المال الاجنبي هو اقرار قانون النفط في اذار ١٩٥٤، فقد اصبح للحكومة بموجب هذا القانون الحق في ان تمنح الامتيازات النفطية للشركات المحلية والاجنبية لمدة(٤٠) سنة يمكن في حالة تكرار الطلب تمديدها لمدة(٢٠) سنة اخرى. وكان راس المال الحكومي قبل صدور هذا القانون هو الذي يقوم باعمال التنقيب عن النفط واستخراجه لقد الزم القانون اصحاب الامتياز الاجانب بان يدفعوا لتركيا ١٢٫٥٪ من قيمة النفط المستخرج مقابل ايجار واستغلال المنطقة النفطية. اما الربح المتأتي من النفط فيقسم بالتساوي بين الحكومة واصحاب الامتياز بعد حسم التكاليف. وقد قسمت تركيا الى تسع مناطق نفطية هي: ساحل بحر ايجة، وساحل بحر مرمرة، وانقرة، واطنة، وانطاليا، ودياربكر، وسيرت، وسيواس، وارضروم مع ضواحيها، وقد اعلنت هذه المناطق، باستثناء المنطقتين الاخريتين، مفتوحة لاعمال التحري.

اصبح قانون النفط نافذاً في ٦ آيار ١٩٥٤، وفي هذا اليوم حصلت"سوكون فاكوم اويل" على اول امتياز للتنقيب عن النفط. وقد حصلت على امتيازات اخرى فيما بعد كل من"ستاندرد اويل اوف نيوجرسي" و"كليفورنيا تكساس اويل" و"رويال دتش شل" و"دتش ايردول" و"ديلمان مونتان" وغيرها من الاحتكارات الاجنبية. واعطت الحكومة التركية حتى خريف ١٩٥٧ ـ(١٨٨) رخصة لاجراء اعمال التحري الجيولوجي

في مساحة تزيد على(٨/٧) مليون هكتار، وبلغت رؤوس اموال الاحتكارات الاجنبية والمحلية المستثمرة في استخراج النفط وتكريره(٤٢) مليون ليرة.

وينبغي ان نلاحظ بان الاحتكارات النفطية العالمية كانت تورد الى تركيا منتجاتها النفطية بسعر عال ولهذا فانها لم تكن لها مصلحة في تطوير استخراج النفط فكانت تعرقل التنقيب في الارض التركية، ولهذا فان طلبات شركات النفط الاجنبية للتنقيب عن النفط كانت مجرد تجميد للمناطق التي يفترض ان يجري التنقيب فيها.

كان رأس المال الاحتكارى الغربي يعيق التطور في فروع الاقتصاد التركي الاخرى ايضاً، اضافة الى ان حكومة الحزب الديموقراطي كانت تنتهج، بدفع منه ايضاً، سياسة تكثيف عسكرة البلد تخصص لهذا الغرض سنوياً مبالغ طائلة منة خزينة الدولة. فمثلاً كانت المصاريف العسكرية المباشرة وحدها ستبلغ في ١٩٦٠ ـ(١٤٦٨) مليون ليرة اي اكثر مما كان الى في ١٩٥٠ بـ ١٨٢٪. اما اذا حسبنا التخصيصات غير المباشرة فان هذه المصاريف ستبلغ(٣) مليارات ليرة تقريباً. والواقع ان من الصعوبة بمكان رسم صورة كاملة لجميع مصاريف تركيا العسكرية وذلك لان الحكومة التركية كانت تتعمد اخفاءها، حيث تقوم بالتخصيصات العسكرية من خلال الوزارات والمصالح المختلفة. الثابت شيء واحد فقط هو ان الصرف على الاغراض العسكرية لم يكن يقتصر باية حال على المبالغ التي تنفقها وزارة الدفاع الوطني، اذ ينبغي ان تضاف الى ذلك ايضاً الاموال التي تصرف على القوات المسلحة المساعدة(البوليس والجندرمة) والمصاريف العسكرية غير المباشرة(ايفاء الدين الحكومي ودفع فوائده) والتخصيصات العسكرية غير الظاهرة(بناء الطرق والسكك الحديد والموانىء والمطارات التي لها اهمية عسكرية ولكنها تبنى من قبل وزارات اخرى). لقد بلغت المصروفات العسكرية المباشرة لوزارة الدفاع الوطني في ١٩٥٠ ـ ١٩٥٩ مايقرب من(٩) مليارات ليرة. وبلغت مصروفات تركيا العسكرية في نهاية الخمسينات اكثر من ٣٠٪ من ميزانية الدولة وكانت تحتل في نظام حلف شمال الاطلسي المركز الثاني بعد الولايات المتحدة. تركيا للقوات المسلحة

المساعدة وغيرها من المشاريع ذات الطابع العسكري اكثر من(٣) مليارات ليرة. وبهذا يكون قد صرف على الجيش والقوات المساعدة في ١٩٥٠ـ ١٩٥٩ اكثر من(١٢) مليار ليرة. واذا اضفنا الى هذا المبلغ المصاريف العسكرية غير الظاهرة يكون اجمالي ماصرف على عسكرة البلاد(١٦) مليار تقريباً وهذا مبلغ يزيد كثيراً على مجموع ماصرف على التعليم والصحة مجتمعين. لقد كان المبلغ الاجمالي لمصروفات تركيا العسكرية يؤلف مايقرب من٢٠٪ من دخلها الوطني.

وكانت نتيجة ذلك ان الميزانية الحكومية في تركيا كانت في مرحلة حكم الحزب الديموقراطي ميزانية سباق تسلح و"حرب باردة" وتشديد عسكرة البلد.

لقد سببت المصاريف العسكرية الهائلة غير المنتجة ضرراً كبيراً لمالية واقتصاد تركيا وادت الى حدوث ازمة في الحياة الاقتصادية والسياسية في البلد.

ان احد الاسباب المهمة للمصاعب المالية والاقتصادية الجدية في تركيا هو ان تركيا في الوقت الذي لم تستطع فيه التخلص من النتائج السلبية التي ترتبت على عسكرة البلد في مرحلة الحرب العالمية الثانية. دخلت في مرحلة جديدة من سباق التسلح اكثر صعوبة.

لقد ادى النمو الزائد عن الحد للمصاريف العسكرية المباشرة وغير المباشرة الى تضخم باب المصروفات في ميزانية يؤلف في السنة المالية ١٩٥٠/ ١٩٥١ ـ (١/٤) مليار ليرة فانه بلغ في لائحة ميزانية العام ١٩٦٠/١٩٥١ (٢/٧) مليار ليرة.

وقد سببت زيادة المصاريف العسكرية عجزاً في الميزانية بلغ في ميزانية ١٩٥٥/١٩٥٦ مثلاً(٥٤٧) مليون ليرة كانت المصاريف العسكرية ايضاً سبباً في زيادة حادة، ذلك ان الحكومة التركية كانت تلجأ، من أجل سد حاجات التسلح، الى القروض الخارجية والداخلية بشكل متزايد. وهكذا بلغ دين تركيا الخارجي في ٢٧ آيار ١٩٦٠ ـ(١٢١٩١) مليون ليرة مقابل (٧٧٥) مليون ليرة في ١٩٥٠، اي ان مديونية تركيا الخارجية ازدادت في مرحلة حكم الحزب الديموقراطي باكثر من ١٥٪ مرة بحساب الارقام

المطلقة. اما ديون تركيا الداخلية آنذاك فقد بلغت، على ما صرح به ش. اينان وزير الدولة في الحكومة ج. كورسيل(١٨٩٥٩) مليون ليرة.

وقد اصبحت الديون ولاسيما دين الدولة الخارجي غير قابلة للايفاء من الناحية العملية وذلك لانها كانت تزيد بعدة مرات على كل مايملكه البلد من احتياطي العملة.

ومماله دلالة في هذا الشأن انه في الوقت الذي كان فيه الدين الحكومي الداخلي في ١٩٥٠ يزيد على دينها الخارجي باكثر من مرتين جرت في السنوات التي تلت ذلك عملية عكسية ادت الى ان يصبح الدين الخارجي في ١٩٦٠ اكثر من الداخلي بمرتين تقريباً. وقصارى القول ان الحكومة التركية جرت البلد الى ديون خارجية اعادت الى الذاكرة اكثر الايام سواداً في تبعية الدولة العثمانية المالية لدول اوربا الغربية.

وفضلاً عن الزيادة الحادة في الديون الخارجية والداخلية ازداد في سنوات حكم الحزب الديموقراطي ايضاً العجز في الميزان التجاري الذي اصبح عجزاً مزمناً على الرغم من اجراءات التنظيم التي اتخذت في هذا الشأن. وقد بلغ اجمالي العجز في التجارة الخارجية في المدة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٩ ـ(٣٠٩٦) مليون ليرة. وقد وقعت تركيا في تجارتها الخارجية في تبعية تامة للولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية وذلك نتيجة للتوجه احادي الجانب نحو الدول الغربية في التجارة الخارجية وعدم التكافؤ في التبادل*.

لقد وصلت القضية الى حد ان بعض المتعهدين الغربيين اوقفوا التصدير الى تركيا اذا لم يكن الدفع نقداً لكنها لم تدفع ثمن البضائع التي استوردتها في السابق. كما رفضت شركات النفط الامريكية والبريطانية تفريغ الوقود من الناقلات الا في حالة تسلمها الثمن نقداً.

---

* لاحظ الاقتصاديون الاتراك عدم ملاءمة حركة اسعار التصدير والاستيراد لتركيا، حيث ادى ذلك الى ان تنقلص امكانية الحصول على بضائع الاستيراد في مقابل بضائع التصدير في ١٩٦٠ بمقدار ٢٠٪ بالمقارنة مع ١٩٥٣ مثلاً.

انعكس التوجه الموالي للضرب على علاقات تركيا الاقتصادية والتجارية مع الاقطار الاشتراكية، فقد كانت تركيا تبيع منتجاتها لتلك الاقطار باسعار اعلى من الاسعار التي تبيعها بها"لبلدان العملة الحرة"، كما كانت تقلص مشترياتها منها عند بروز اي بوادر مهما كانت صغيرة تشير الى حدوث وضع ينذر بازمة.

عاني ميزان المدفوعات في ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ ايضاً من ازمة كبيرة علماً بانه اذا كانت بعض الاقطار تستطيع في بعض الاحيان ان نجعل ميزان مدفوعاتها ايجابياً عن طريق استغلال مواردها من المعادن الثمينة ذات المرود العالي كالنفط مثلاً، فان تركيا لم تكن تستطيع ذلك. وفي مثل هذه الظروف ماكان بامكان الحكومة ان تجد اي حل آخر للمصاعب المالية غير ان تطلب فروضاً جديدة وان تسعى للحصول على"المساعدة" الاجنبية.

ونتيجة للعجز الدائم في ميزانية الدولة وفي الميزان التجاري وميزان المدفوعات وزيادة الديون الخارجية والداخلية، تقلص احتياطي تركيا من الذهب من(١٣٠) طناً في ١٩٥٠الى(١١٨) طناً في ١٩٦٠، علماً بان(١٠٢) طن من هذه الكمية كانت مرهونة لدى البنوك الاجنبية في مقابل قروض وسلف قصيرة الاجل.

كانت حكومة الحزب الديموقراطي غالباً ما تلجأ الى اصدار النقود الورقية لتغطية عجز الميزانية. وهكذا فاذا ما كانت النقود الورقية الموجودة في التداول في ١٩٥٠ـ مليار ليرة فانها اصبحت حتى بداية ١٩٦٠(٣٨٩١) مليون ليرة، اي ان كمية النقود الورقية الموجودة في التداول ازدادت في هذه المدة بمقدار اربع مرات تقريباً، وهذه الكمية اثرت على متطلبات السوق الداخلي.

وادى الافراط في اصدار النقود الورقية بدوره الى هبوط قيمة الليرة التركية. والى التضخم واستمرار التدهور المالي ايضاً. لقد كان الدولار في ١٩٥٨ يساوي في"السوق السوداء" ١٠ـ ١٣ ليرة ولهذا اضطرت الحكومة الى اجراء تخفيض عملي لليرة، حيث بقي سعر الليرة السابق بالنسبة للحسابات الداخلية، بينما اصبحت كل(٢/٩) ليرة

تساوي دولاراً واحداً في الحسابات الخارجية اي ان قيمة الليرة انخفضت باكثر من ثلاث مرات.

جاء تخفيض سعر الليرة الذي اقر في آب ١٩٥٨، لصالح الاحتكارات الامريكية والغربية الاخرى، ذلك انه وفر لهذه الاحتكارات امكانية ان تشتري الخامات التركية بسعر ارخص وتبيع بضائعها في السوق التركي بسعر اعلى بثلاث مرات.

ادى انخفاض قيمة النقود الى استمرار زيادة اسعار بضائع الضرورة الاولى والى غلاء ايجارات السكن والخدمات البلدية اي الى ارتفاع تكاليف المعيشة للشغيلة. ومما يدل على صعوبة وضع جماهير الشعب، قلة حصتهم في مجمل الدخل الوطني، حيث كانت حصة العمال تؤلف ربع مجموع الدخل المتأتي من الصناعة. وكانت البطالة ايضاً تؤلف كارثة كبيرة للشعب التركي. وقد سحبت بورصات العمل التركية في ١٩٥٩ ـ(٦٣٩٤٠٠) عاطل عن العمل، وبلغ عدد الاشخاص الذين ظلوا خارج مجالات العمل في البلد(٤) ملايين شخص اي ثلث السكان العاملين، وهذا يعني ان البطالة كانت واحدة من المشاكل الاجتماعية الجدية في البلد.

حصلت في تركيا تغييرات ديموغرافية مهمة، ازدادت شدة بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت عملية التحضر اهم هذه التغييرات التي حصلت في حياة البلد الاجتماعية والاقتصادية. لقد كان سكان الريف حتى الخمسنيات يؤلفون ٧٥٪ من سكان البلد وسكان المدن ٢٥٪(دون ان تعاني هذه النسبة تذبذباً مهماً)، ورفعت هذه النسب حتى الستينيات ٦٨٪ و٣٢٪ على التوالي. واذا لم تكن الزيادة في سكان المدن قبل ١٩٥٠، نتجاوز بوجه عام زيادة السكان ككل، فان نسبة الذين انتقلوا للسكن في المدن فيما بعد بلغت ٢٪ في المتوسط من السكان العاملين.

لقد سبقت عملية التحضر هذه وتائر التصنيع كثيراً واصبحت تؤلف كارثة اجتماعية، فالقضية لاتكمن في ان نسبة الـ ٢٪ هذه لا تؤلف اكثر من ١٨٠ ألف شخص فقط بل ان هناك، فضلاً عن هؤلاء، مئات الالوف من الفلاحين يؤلفون جيشا

من العمال الموسميين، أي انهم لايستطيعون الاقتصار على العمل في الزراعة وحدها. وهكذا فان وجود اعداد كبيرة من الناس الذين لايشتغلون في الانتاج لم يقتصر عن المدينة فقط بل ازدادت في الريف ايضاً وبدرجة لايستهان بها اعداد الذين لايشتغلون مشغلاً كاملاً.

ان انخفاض مستوى معيشة السكان كان متوسط الدخل السنوي. ١٩٣ دولاراً للفرد واحد، وتفشي البطالة ضمت ضعف القوة الشرائية وقلة الطلب وادت الى ان يكون السوق الداخلي مشبعا بدرجة ما ولا يؤلف الا دافعاً ضعيفاً لزيادة وتائر التطور الاقتصادي.

تواصل استعباد الامبريالية الامريكية لتركيا

شددت الولايات المتحدة في مرحلة حكم الحزب الديموقراطي من توسعها العسكري والاقتصادي والسياسي ولايدولوجي في تركيا هادفة الى تحويلها الى رأس جسر لها في الشرق الادنى. وقد نفذ هذا التوسع، كقاعدة، بشكل"مساعدة" عسكرية واقتصادية وفنية.

لقد وصل المبلغ الاجمالي"للمساعدة" التي قدمتها الولايات المتحدة لتركيا في ١٢سنة(١٩٤٨ـ ١٩٥٩)، على ماصرح به السفير الامريكي في انقرة(٥/٢٨٨٥) مليون دولار منها(٣/١٨٧٨) مليون دولار"مساعدة" عسكرية بشكل"هدية" و(٦٢٨) مليون دولار"مساعدة" اقتصادية بشكل"هدية" ايضاً و(١٥٠) مليون دولار"مساعدة" على شكل منتجات زراعية.

وكانت تركيا تحصل ايضاً على"مساعدة" وقروض من بنك الانشاء والتعمير الدولي وبنك التصدير والاستيراد وصندوق النقد الدولي، وهذه المؤسسات الثلاث واقعة تحت نفوذ الاحتكارات الامريكية وهي عبارة عن ادوات لتطبيق سياسة تلك الاحتكارات

الاقتصادية خارج الولايات المتحدة. وقد بلغت القروض والاعتمادات التي حصلت عليها تركيا من هذه المنظمات حتى تموز ١٩٥٩(١٦٢/٧) مليون دولار.

ان اكثر من نصف"المساعدة" الاقتصادية والفنية التي كانت تركيا تحصل عليها من الولايات المتحدة والمؤسسات المصرفية والمالية العالمية المختلفة كان يصرف على بناء الطرق والسكك الحديد والمطارات والموانىء ذات الأهمية الستراتيجية، ولهذا ينبغي اعتبارها جزءاً من"المساعدة" العسكرية.

ان"مساعدة" الولايات المتحدة العسكرية والاقتصادية والفنية بحد ذاتها تشهد على الاهمية الكبيرة التي توليها الامبريالية الامريكية لتركيا.

وزادت الولايات المتحدة، بعد وصول الحزب الديموقراطي الى الحكم ودخول تركيا في حلف شمال الاطلسي، لدرجة كبيرة من"المساعدة" التي تقدمها لها بالمقارنة مع السنوات السابقة.

ولم يخف سياسيو الولايات المتحدة ولا الطغمة العسكرية الامريكية والصحافة الرجعية حقيقة ان الولايات المتحدة تقدم"المساعدة" العسكرية والاقتصادية لتركيا بهدف استخدام موقعها الجغرافي والستراتيجي الملائم. رأس جسر عسكري ستراتيجي ضد الاتحاد السوفيتي. فهذا رئيس اركان القوات العسكرية البحرية الاميرال فختلر مثلاً في تقريره((السياسة الامريكية في البحر المتوسط)) المقدم الى مجلس الامن القومي في الولايات المتحدة في كانون الثاني ١٩٥٢، يصوغ بشكل واضح الاهداف العدوانية لسياسة الولايات المتحدة في البحر المتوسط والشرقين الادنى والاوسط فيكتب قائلاً بان من الضروري للولايات المتحدة"ان يكون جبل طارق والسويس والدردنيل بحوزتها" وان من المناسب اختيار منطقة شمال افريقيا والشرقين الادنى والاوسط لتكون القاعدة الاساسية لهجوم كبير تشنه القوات الامريكية على الاتحاد السوفيتي. واقترح التقرير ايضاً زج تركيا ضد القفقاس وبلغاريا وزج اليونان ضد بلغاريا... وهنغاريا. واكد فختلر

بانه سيكون من السهل جداً تجهيز واسناد هذه العمليات بفضل التفوق الامريكي في البحر المتوسط.

وقد اكد الشيء نفسه قائد هيئة رؤوساء الاركان المشتركة الجنرال برادلي ووزير دفاع الولايات المتحدة لوفيت واخرون. وكرر الجنرال نورستد، اثناء وجوده في تركيا حجج زملائه مؤكداً ان"تركيا، وهكذا الجغرافية والستراتيجية التي تملكها، عنصر مهم في نظام الناتو". وهكذا فضحت تصريحات ممثلي الطبقة العسكرية الامريكية تأكيدات ترومان التي تزعم ان المساعدة التي تقدم لتركيا هي لغرض حمايتها من"الخطر السوفيتي".

ارسلت الولايات المتحدة الى تركيا، بعد قبول الحكومة التركية المساعدة العسكرية الامريكية، بعثات عسكرية ومدنية مختلفة ومستشارين وخبراء قادوا عمليات بناء قواعد عسكرية واعادة تسليح الجيش التركي. وقد بلغ العدد الاجمالي للمستشارين والخبراء العسكريين الامريكان اكثر من ثلاثة الاف وكانت البعثة العسكرية الموحدة في تركيا، باعتراف الامريكان انفسهم الاكثر عدداً من بين جميع البعثات العسكرية التي كانت موجودة في ذلك الوقت في اقطار الناتو والسياتو والسنتو.

لقد اولت الطغمة العسكرية الامريكية اهمية استثنائية لبناء القواعد العسكرية الجوية والبحرية ومواقع اطلاق الصواريخ والطرق وسكك الحديد الستراتيجية.

وهكذا تم، في سنوات حكم الحزب الديموقراطي، بناء وتحديث اكثر من(١٠٠) قاعدة عسكرية جوية ومطار ومناطق للطيران والهبوط، وهو عدد يزيد باكثر من عشر مرات على حاجات الطيران التركي. وكانت القوات الجوية الامريكية ترابط على الارض التركية وتقوم هناك بالتدريب والمناورات.

لم يخف الامبرياليون الامريكان ابداً ان القواعد العسكرية الجوية في تركيا موجهة ضد الاتحاد السوفيتي. فقد كتبت صحيفة"يوناتيد ستيسن نيوز اند وورلد ريبورت" يقول: ((ان حلقة قواعد الطائرات النفاثة التي انشأت ممتدة من احدى نهايتي البلد الى

نهايته الاخرى، على مشارف الاتحاد السوفيتي تماماً، وشبكة قواعد الطيران الستراتجية التي يتم انشاؤها في الوقت الحاضر، تزيد من اهمية تركيا حليفاً صلباً للولايات المتحدة. ان هذه القواعد تقرب الطيران الستراتيجي الامريكي من الحدود السوفيتية لمسافة لا تتعدى بضع ساعات من الطيران. ان الطائرات المقاتلة بعيدة المدى، يمكنها بالاستناد الى هذه المطارات، ان ترافق القاصفات الكبيرة المحملة بالقنابل الذرية الى اعماق روسيا. ان القاذفات الستراتيجية القادرة على حمل السلاح الذري، يمكنها من هذه القواعد، ان تصل الى اهدافها الستراتيجية في الاتحاد السوفيتي دون ان تزود بوتود اضافي)).

تم في تركيا ايضاً انشاء شبكة كثيفة من انظمة الرادار ومراكز الانذار الجوي. وتم في تموز ١٩٥٩ في طرابزون تشغيل اكبر محطة رادار في تركيا حيث يبلغ نصف قطر المنطقة التي تغطيها(٢٥٠٠)كم.

وبنيت ووضعت موضع الاستخدام قاعدة انجرليك(اطنة) العسكرية الجوية الضخمة للطيران الستراتيجي. لقد كانت قاعدة انجرليك، شأنها في ذلك شأن المطارات والموانىء الاخرى في تركيا، تستخدم ضد النضال الوطني التحرري لشعوب الشرقين الادنى والاوسط. ففي صيف ١٩٥٨ عندما قامت الولايات المتحدة بالتدخل ضد الشعب اللبناني، استخدمت قوات الانزال الامريكية قاعدة انجرليك نقطة تحول، حيث كانت طائرات النقل الامريكية القادمة من المانيا الغربية تهبط فيها لتتزود بالوقود ثم تتوجه الى بيروت. وفي خريف ١٩٥٩ انتقل للمرابطة في هذه القاعدة السرب الامريكي((١٠ـ ١٠)) بحجة القيام بابحاث في ميدان الارصاد الجوية، في حين ان هدفه الحقيقي كان القيام بجولات استطلاعية على طول الحدود السوفيتية، فمن هذه القاعدة بالذات خرق الطيارون الامريكان في ٩نيسان و١آيار ١٩٦٠ حدود الاتحاد السوفيتي وقاموا بطيرانات تجسسية فوق اراضيه.

بني في تركيا في المدة موضوع البحث ايضاً الكثير من الموانىء والمراسي والقواعد العسكرية البرحية الجديدة التي كانت اقطار الناتو تستخدمها لاغراض عدوانية. فقد استخدمت القوات العسكرية من البحرية البريطانية في خريف ١٩٥٦ القاعدة القائمة في الاسكندرونة اثناء العدوان الثلاثي على مصر.

اولت الطغمة العسكرية الامريكية والاوساط الحاكمة في تركيا اهمية كبيرة ايضاً لبناء الطرق وسكك الحديد الستراتيجية، التي كانت تبني تحت قيادة وسيطرة مباشرة من الاختصاصيين الامريكان. وكان هذا البناء يتجه بالدرجة الاساس نحو حدود الاتحاد السوفيتي وبلغاريا وسوريا والعراق.

اولي اهتمام خاص ايضاً لبناء واعادة بناء السكك الحديد باتجاه الحدود السوفيتية والايرانية. لقد كانت عدنان مندرس تنطلق من اعتبارات عسكرية بالدرجة الاولى، حين اعدت خطة امدها عشر سنوات لبناء وتحديث السكك الحديد القديمة.

عقدت بين الولايات المتحدة وتركيا في آذار ١٩٥٩اتفاقية عسكرية ثنائية كان هدفها الاساس تحويل البلد الى قاعدة صاروخية ـ ذرية رئيسة للولايات المتحدة بالقرب من حدود الاتحاد السوفيتي. ولم تلبث الطغمة العسكرية الامريكية ان طالبت بانشاء قاعدة للصورايخ البالستية ذات المدى المتوسط من طراز"ثور"و"جوبتر". وقد انتهت المحادثات بين الولايات المتحدة وتركيا بهذا الشأن في نهاية تشرين الاول من السنة نفسها. وقد ذكرت الصحافة الامريكية((ان البنود الاساسية للاتفاقية الخاصة بانشاء قاعدة للصواريخ تتضمن ان تقدم الحكومة التركية الارض وتقدم الولايات المتحدة الصورايخ والمعدات المساعدة. وستوفر الولايات المتحدة احتياطاً من الصواريخ وتسيطر عليها.... ومن هذه القواعد في تركيا يمكن لهذه الصواريخ ان توجه الى اهداف في اي نقطة من الجزء الاوربي من الاتحاد السوفيتي والقسم الاغلب من مناطق اسيا الوسطى)). ليس هذا فحسب بل ان عدنان مندرس اعلن بان((الولايات المتحدة يمكنها ان تنشيء قواعد صاروخية لها في تركيا في اي وقت واي مكان))

ان تكييف بناء القواعد العسكرية الجوية والبحرية الامريكية على الارض التركية يؤلف تهديداً لقضية السلام والامن في الشرقين الادنى والاوسط. كما ان هذه القواعد تؤلف في الوقت نفسه تهديداً مباشراً لامن تركيا، ذلك انه اذا ماقامت الطغمة العسكرية الامريكية باي عمل عدواني ضد النظام الاشتراكي العالمي فان تركيا ستنجر الياً الى هذه المغامرة فتتعرض تبعاً لذلك لضربة جوابية.

قامت الولايات المتحدة، بالاضافة الى انشاء القواعد والطرق العسكرية، بتسليح الجيش التركي بشكل مكثف، وانتهت في ١٩٥٨ من حيث الاساس عملية اعادة تسليح الجيش التركي بالتكتيك الامريكي، وبعدها بدأت الولايات المتحدة بتجهيز تركيا بقذائف موجهة من نوع"اونست جون" و"نايك" المزودة برؤوس ذرية. وقد كانت كلفة اعادة تسليح الجيش التركي. كما يظهر من الاحصاء التي اوردها رجال الاعمال الاتراك، اقل بكثير من كلفة اعادة تسليح جيوش الاقطار الاخرى اعضاء الناتو. وتشير الاحصاءيات التي اوردتها المصادر الاجنبية الى ان مصاريف الجندي الامريكي كانت تبلغ(٣٥١١) دولار في السنة في حين كانت مصاريف الجندي التركي(١٠٥) دولارات في السنة.

لقد كانت نسبة الجنود الذين هم تحت السلاح الى السكان في تركيا، استناداً الى ماصرحت به قيادة الناتو اكثر من نسبتهم في أي بلد اخر من اعضاء هذا الحلف، وقد كانت تركيا تحتل المركز الاول في حجم القوات البرية الداخلة ضمن القوات المسلحة المتحدة للناتو، فلقد وضعت تحت تصرف قيادة الناتو(١٢) فرقة تركية.

وكان الجيش التركي يقوم بالاشتراك مع القوات المسلحة التابعة للاقطار الاعضاء في الناتو بمناورات دورية للقوات البرية والبحرية. وكان كبار ضباط الجيش التركي يشاركون في المناورات التي تقوم بها القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة واعضاء الناتو الاخرين.

اقترح الاتحاد السوفيتي الذي ينتهج سياسة ثابتة ترمي الى تقليص حجم قواته المسلحة، على الحكومة التركية في حزيران ١٩٥٦، تحديد عدد افراد جيشها ولكن حكومة الحزب الديموقراطي رفضت هذا الاقتراح الذي يستجيب لمصالح البلد الحيوية واستمرت على زيادة قواتها المسلحة وتأجيج سعار الحرب، لقد ظلت حكومة الحزب الديموقراطي تدعو الى تشديد سباق التسلح ومواصلة"الحرب الباردة" مدة عشر سنوات، الى ان سقطت.

التنكيل بالقوى التقدمية والديموقراطية
تأجيج التطرف القومي والتعصب الديني

اقترن تردي الوضع الاقتصادي في البلد وعسكرته والمشاركة في التكتلات العسكرية العدوانية بسياسة قمع وملاحقة للقوى السياسية التقدمية. ففي بداية ١٩٥١ قدمت الى المجلس لائحة قانون موجه ضد القوى الديموقراطية، وشنت الصحافة ضجة كبيرة حول"الخطر الشيوعي" في البلد اريد لها ان تكون مبرراً لاقرار القانون المذكور. وجرت اعتقالات في الكثير من المدن، ثم قامت السلطات في تشرين الاول من ١٩٥١ بحملة اعتقالات جديدة في المدن الكبيرة، وكان بين المعتقلين عمال وحرفيون ومعلمون وموظفون وضباط وطلاب وفنانون واشخاص من مهن اخرى.

صادق المجلس على هذه اللائحة في تشرين الثانية. وقضت الصيغة الجديدة للفقرة امن المادة ١٤١ من القانون الجنائي بالحكم بالاعدام على قادة وناشطي المنظمات التي تهدف الى تقويض سيادة احدى الطبقات على الطبقات الاخرى والى الاطاحة بالانظمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة في البلد.

كانت الخطوة التالية التي وجهتها حكومة الحزب الديموقراطي ضد القوى التقدمية هي تأسيس جمعية مكافحة الشيوعية التي استبدل اسمها فيما بعد الى جمعية العاملين

للمصلحة العامة. وقد شنت هذه الجمعية حملة واسعة من الافتراءات على الحركة العمالية والنقابية والشيوعية العالمية وعلى الشيوعين الاتراك.

جرت في البلد اعتقالات كثيرة لاشخاص اتهموا بالنشاط الشيوعي، وقد وجهت للشيوعين تهمة شائنة حيث نسب اليهم تنظيم مذابح اليونانيين والارمن واليهود في اسطنبول وازمير في ايلول ١٩٥٥. وفي ربيع ١٩٥٧ اعلنت الحكومة خطة لتشديد الكفاح ضد((الشيوعية السرية))، اعقبتها حملات قمع واعتقالات جديدة. وشملت حملة الملاحقات التي شنتها السلطات التركية على((المعاهد الزراعية)) وطلابها متهمة اياهم بالنشاط الشيوعي. وجرى تنظيم عدد من المحاكمات للشخصيات الديموقراطية التقدمية، فقد بدأت في تشرين الاول عام ١٩٥٣ في اسطنبول، في المحكمة العسكرية التابعة للجيش الاول محاكمة ١٦٧ وطنياً كانوا قد اعتقلوا في ١٩٥١. واستغرقت المحاكمة التي كانت سرية مايقرب من السنة اضيف الى عدد المتهمين خلالها(١٧) شخصياً اخرين. وصدرت الاحكام في تشرين الاول ١٩٥٤ على(١٣١) "متهماً" بالسجن لمدد تتراوح بين ستة وعشر سنوات وبالنفي لمدد تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات. ومع ذلك فان المحاكمة لم تنته من الناحية العملية الا في آب ١٩٥٧، حين اصدرت محكمة انقرة العسكرية حكماً قطعياً لا يخضع للتمييز على ٣٤ شخصاً بالسجن والنفي مدداً مختلفة.

وفي كانون الثاني ١٩٥٨ بدأت محاكمة كبيرة ثانية حيث قدم الى المحكمة خ. كيولجيم وقادة حزب الوطن الاخرين متهمين جميعاً بـ"النشاط الشيوعي" بموجب المادة ١٤١ من القانون الجنائي. وكانت المحاكمة سرية ايضاً، واستمرت بداية كانون الاول ١٩٥٩ حين اعلن عن فترة استراحة ولطلق سراح خ. كيولجيم وبعض المتهمين الاخرين موقتاً.

كانت الاوساط الحاكمة في الولايات المتحدة تشجع سياسة معاداة الشيوعية التي كانت الرجعية التركية تمارسها. وساندت هذه السياسة ايضاً الصحافة الامريكية التي

كتبت تقول: ((ان الكفاح ضد الشيوعية بالنسبة لتركيا{تقصد حكومة ع. مندرس ــ هيئة التحرير} هو نمط حياة ومعنى وجود ومبرر كل ما عمل وما لم يعمل)).

كان التعصب الديني بالنسبة للحكومة التركية واحداً من اشكال الصراع الايدلوجي. اعتمدته تلك الحكومة بهدف تخدير الشغيلة واعاقة وعيها الطبقي وتسهيل استغلالها. ففي حزيران ١٩٥٠ اتخذ المجلس قراراً بقراءة القرآن باللغة العربية، وبعد ذلك بشهر تقريباً سمحت السلطات بقراءة القرآن في الراديو، واصبح تعليم الدين في المدارس الابتدائية والمتوسطة الزامياً واعيدت مدارس اعداد الأئمة والوعاظ وافتتحت كلية للفقه في جامعة انقرة. وفي تشرين الثاني ١٩٥٨ افتتحت في اسطنبول مدرسة دينية اسلامية عليا مدة الدراسة فيها سنتان، وكان بامكان خريجي هذه المدرسة ان يعملوا معلمين في مدارس اعداد الائمة. وقد بلغ عدد المدارس الدينية في تركيا في ١٩٥٩ ــ (١٩) مدرسة يدرس فيها(٤٢٣٣) طالباً. وبدأ في جميع انحاء البلد بناء جوامع جديدة واصلاح الجوامع القديمة على حساب الدولة ووسعت من نشاطها ايضاً الطرق الاسلامية المختلفة: البكتاشية والنقشبندية والمولوية والعاكفية، وكان لهذه الطرق فروع لا في المناطق الريفية فحسب بل وفي المدن الكبرى ايضاً.

لقد ادى ذلك كله الى تعزيز مواقع الدين في الحياة الاجتماعية في البلد، وكان رجال الدين يعارضون ترجمة القرآن الى اللغة التركية وقراءته بتلك اللغة. واخذت الاصوات تتعالى في الصحافة داعية الى اعلان الاسلام ديناً رسمياً للدولة.

اما عن بعض الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الملاحقة بعض اعضاء الطوائف الاكثر تعصباً فقد كان لها طابع شكلي تظاهري فقط.

اقترنت سياسة التنازل لرجال الدين مع مساعي الرجعية التركية التي كانت ترى في تغذية التعصب الديني وسيلة لجذب الشغيلة عن النضال من أجل تحررها الاجتماعي. لقد كانت الرجعية تستغل الدين وسيلة لمكافحة الافكار الشيوعية واداة في الصراع الحزبي من اجل السلطة.

كان الحزب الديموقراطي يعمل ايضاً على نشر التطرف القومي بشكل مكثف ولاسيما المدارس والمعاهد ويزرع العداء بين شغيلة القوميات المختلفة. وكانت الصحافة الرجعية تشن بين الحين والاخر وبمساعدة السلطات حملات تدعو الى ان يتحدث جميع مواطني تركيا باللغة التركية فقط. وتأسست في نيسان ١٩٥١"جمعية القوميين" التي كان وزير التعليم ت. ايلري الاب الروحي لها والتي استبدل اسمها في شباط ١٩٥٣ فاصبح"جمعية التضامن القومي)). وكان هدف هذه الجمعية مكافحة الشيوعية وجميع((المنظمات المتطرقة التي تهدم نظام الحكم والنظام الاجتماعي)).

وواصلت حكومة الحزب الديموقراطي سياسة تتريك الاقليات القومية غير التركية بالقوة ذلك انها كانت تتكر وجود قضية قومية في البلد. وقد استغلت الاوساط الحاكمة في تركيا نضال شعبي قبرص العادل ضد الاستعمار البريطاني لنشر الشوفينية وتحريض السكان الاتراك ضد اليونانيين وضد الاقليات الاخرى في البلد. وقد ادت سياسة السلطات التركية الى هذه مذبحة اليونانيين واليهود والارمن في اسطنبول بداية ايلول ١٩٥٥.

لقد كانت هذه من اولها اخرها من تخطيط وتنظيم عدنان مندرس. وكانت الحجة التي استغلت للقيام بها التفجير الاستفزازي لدار كمال اتاتورك في سالونيك، الذي كان مقراً للقنصلية التركية في تلك المدينة. فلقد انتشر خبر هذا التفجير بسرعة البرق في جميع انحاء البلاد وزاد من تأزيم الجو فقامت جمهرة من ذوي التوجه العنصري في ٦ـ٧ ايلول بتحطيم ونهب مخازن وحوانيت وبيوت اليونانيين واليهود والارمن في اسطنبول وازمير. لقد جرى تحطيم ونهب(٥٥٣٨) بيتاً ومخزناً وبلغ مجموع الخسائر المادية مئات الملايين من الليرات وخربت المدارس والكنائس اليونانية والارمنية وهوجم الكنيس اليهودي ومقر كبير الحاخامين.

لقد كانت حكومة الحزب الديموقراطي التي نظمت هذه المذبحة تهدف الى القضاء على استياء الشعب بايجاد متنفس لهذا الاستياء وتوجيه نحو مجرى العداء القومي فتتمكن بذلك من اعاقة تنامي الوعي الطبقي لجماهير الشغيلة.

اوضاع الطبقة العاملة والفلاحين ونضالهم من أجل حقوقهم

تضاعفت في مرحلة مابعد الحرب ولاسيما في الخمسينات عدد افراد الطبقة العاملة في تركيا وازداد وعيها الطبقي واصبحت قوة سياسية لايستهان بها.

وفي الوقت الذي لم تحصل فيه تغييرات مهمة في الموقع الجغرافي للصناعة التركية وظلت الجمهرة الاساسية من العمال متركزة، كالسابق في مناطق اسطنبول وازمير وزونكلداغ واطنة وانقرة، جرت في داخل البروليتاريا وفي تكوينها تطورات نوعية جديدة. فقد ولد تطور الزراعة بالطريق الرأسمالي فئة اجتماعية جديدة في الريف هي البروليتاريا الزراعية التي بلغ عددها في ١٩٦٠ مايقرب من مليون شخص.

ولكن نواة البروليتاريا التركية وقوتها الاكثر تنظيماً كانت، كالسابق، فان المعامل والمصانع الذين بلغ عددهم حتى ١٩٦٠ اكثر من(٦٠٠) ألف شخص وكانت المجموعة الاخرى من العمال الدائميين(وعددها ٢٠٠ ألف تقريباً هم العمال الذين يشتغلون في النقل بالسكك الحديد والسيارات والنقل الجوي. اما في ميدان الخدمات(في التجارة بالدرجة الاولى) فقد كان هناك نصف مليون من الشغيلة. كما كان هناك مايقرب من(٣٠٠) ألف من العاملين باجور في اعمال البناء وصناعة التعدين. ولكن المجموعتين الاخريتين كانتا تضمان نسبة كبيرة من العمال الموسميين، كما كان قسم كبير من العمال الموسميين يتركز في مشاريع الصناعة الغذائية وصناعة السكر.

وهكذا فقد كان هناك في تركيا حتى نهاية الخمسينات مايقرب من(٢) مليون عامل. واذا اضفنا اليهم عدد العاطلين بشكل دائم يصل العدد الى(٣) ملايين عامل، أي مايقرب من ٢٠ـ ٢٥٪ من سكان البلد. اما من حيث التكوين فقد كان العمال

الاتراك مشدودين الى الريف بخيوط كثيرة، وذلك لا تهم كانوا قد تحدروا في الماضي القريب، من الفلاحين او الحرفيين الذين اصابهم الافلاس.

لقد اضعف وجود العدد الكبير من الموسميين والموقتين بين العمال الاتراك والتسرب المستمر للكودار العمالية، لدرجة ما، تنامي النوعي الطبقي للعمال الاتراك وانعكس على وحدتهم وتنظيمهم.

وتشهد مرحلة الخمسينيات، بشكل مقنع، على ادراك العمال الاتراك لضرورة انشاء منظماتهم النقابية، فلقد ازداد عدد العمال المنضمين الى النقابات من(٧٨) ألف عامل في ١٩٥٠ الى مايقرب من(٤٠٠) ألف عامل في ١٩٦٠، اي ان عددهم ازداد بمقدار خمس مرات. لكن اصحيح ايضاً ان أكثر من نصف العمال الصناعيين وكل البروليتاريا الزراعية ظلت، آنذاك خارج النقابات، كالسابق.

وعلى الرغم من الاضطهاد الذي مارسته السلطات ضد القوى التقدمية والديموقراطية وتأجيجها للتعصب الديني والقومي، اشتد بشكل ملحوظ، نضال الطبقة العاملة من أجل حقوقها.

صرح وزير العمل في حكومة الحزب الديموقراطي في بداية كانون الثاني ١٩٥١ بان لائحة قانون حول حق العمال بالاضراب ستناقش في المجلس قريباً. وقد اعترف هذا القانون بحق الاضراب لجميع العمال، باستثناء عمال محطات الكهرباء وعمال الترامواي والمشاريع الخاصة بمرافق المدن. ومع ذلك لم يصادق المجلس حتى على مثل هذه اللائحة الناقصة.

شددت الطبقة العاملة النضال من أجل يوم عمل من ثماني ساعات ومن اجل انشاء ضمان اجتماعي وتحسين ظروف العمل وتخفيض الضرائب ومنع الغرامات ومنح حق الاضراب ومن أجل تحسين الوضع المادي. وشارك في الحركة الاضرابية عمال النسيج وعمال الدباغة وعمال صناعة الاحذية وعمال التبغ وعمال المخابز والمجازر وعمال مصانع السمنت وغير ذلك من المشاريع. وقد اضرب في سنة ١٩٥١ وحدها عمال

وعاملات مصانع النسيج والتبغ في اسطنبول وعمال المجازر في انقرة وعمال المخابز في مرسين وغيرهم. وفي ١٩٥٢ اضرب عمال النسيج في اسطنبول وعمال البلدية في ازمير وعمال الاحواض في الاسكندرونة. واتخذت الحركة الاضرابية في السنوات التالية مدى اوسع، ففي كانون الثاني ١٩٥٤ اضرب عمال مصنع"عدالت" للنسيج ومصنع"واكو" لنقش الاقمشة في اسطنبول، مطالبين بزيادة الاجور.

في ايار ١٩٦٠ بدأ(٦٠٠) من عمال الاحواض في ازمير الاضراب احتجاجاً على تغيير العقد الخاص باعمال التحميل والتفريغ والذي كان قد ابرم في ١٩٥١. ولم تستطع السلطات ان تنهي الاضراب الا بمساعدة الجيش.

قامت الطبقة العاملة التركية ايضاً بعدد من التحركات ذات الطابع السياسي والاضرابات الموجهة ضد شركات الاجنبية، فلقد رفض عمال الميناء في ازمير والاسكندرونة عدة مرات(في حزيران ١٩٥٠ ـ تموز ١٩٥١) تفريغ الاسلحة الامريكية. واوقف عمال ميناء السنجق في اواخر كانون الاول ١٩٥٧ العمل وطالبوا شركة الانشاءات الهولندية بزيادة الاجور، ولم يستأنفوا العمل الا بعد ان وافقت الشركة على مطالبيهم. وحصل في اواخر تشرين الاول ١٩٥٩ نزاع بين العمال وادارة شركة"مكتوف هاملتون" الامريكية كان سببه تسريح الشركة(٥٥٠) عاملاً كانوا يعملون في بناء الحي الامريكي في انقرة، وظلت الشركة طيلة اسبوع ترفض دفع الاجور للعمال الذين قاموا في ٢كانون الاول بمظاهرة احتجاج امام وزارة العمل وبناية السفارة الامريكية ولكن البوليس قام بتفريقهم. ولم تقتصر الاضرابات على المراكز العمالية التقليدية بل جرت ايضاً في مناطق وسط الانضول، وقد شاركت العاملات في النضال الطبقي ايضاً.

لايمكن، عند الحديث عن طابع الحركة العمالية في تركيا، تجاوز دور المنظمات النقابية، فقد تميزت بداية الخمسينيات بشكل جديد اعلى من اشكال تنظيم الشغيلة في تركيا. ففي ١٩٥١بدأت تقام اتحادات نقابية تضم عمال كل فرع من فروع العمل او الفروع القريبة من بعضها، على نطاق الولاية او البلد كله. وهكذا ظهرت اتحادات

نقابات عمال صناعة النسيج وعمال النقل البحري وعمال السمك وغيرها، وكذلك اتحادات نقابات عمال اسطنبول وبورصة وانقرة. وتأسس في ١٩٥٢ اتحاد نقابات عمال تركيا ("تورك ايش")، وقد صرحت السلطات على ان تضع اشخاصاً موالين لها في المؤسسات القيادية للنقابات لكي لاتخرج الحركة النقابية من سيطرة الحكومة، فقد كانت قيادة ("تورك ايش")مثلاً تتألف على الدوام من اناس قريبين من الاوساط الحكومية. وقد استطاعت السلطات ان توجد بيروقراطية نقابية كثيرة العدد ولكن محدودة التأثير على بقية فئات البروليتاريا وقيادة النقابات. وكانت هذه البيروقراطية وسيلة لنشر الايدلوجية السياسية البرجوازية بين البروليتاريا في البلد.

حددت كل هذه العوامل طابع واتجاه الحركة النقابية التركية التي ظل قادتها، حتى الاطاحة بحكومة عدنان مندرس يخدمون مصالح البرجوازية باخلاص. ولهذا فلم يحصل ان تزعمت قيادة النقابات الحركة الاضرابية للبروليتاريا التركية، فقد كانت الاضرابات تنظم بالرغم من ارادة ورغبة الموظفين النقابيين. ولكن في السنوات الاخيرة من حكم الحزب الديموقراطي، عندما ساء لدرجة كبيرة الوضع المادي للعمال الاتراك وازداد استياء جماهير البروليتاريا الواسعة ونشط نضال العمال، اخذ قادة النقابات، تحت ضغط الشغيلة، يتحركون لاسناد مطاليبهم.

وقد ساعدت حقيقة كون الكثير من العمال مايزالون، بسبب ضعف وعيهم الطبقي، يثقون بالحكومة، على تسهيل النشاط الوقتي الذي كانت تقوم به البيروقراطية النقابية، فلقد حصلت في بداية الخمسينيات حالات قام العمال الذين يناضلون ضد الاستغلال فيها بتقديم عوائق الى الحكومة(عريضة العشرة الاف من عمال صناعة الفحم في حوض زونطلداغ في كانون الاول ١٩٥١ والعريضة التي قدمها عمال النسيج في انقرة الى وزير العمل في آذار ١٩٥٢.... الخ).

وبما ان الطبقة العاملة في تركيا اصبحت قوة سياسية لايستهان بها فان الاحزاب البرجوازية اخذت تتنافس فيما بينها من أجل بسط نفوذها عليها، وبدأ حزب الشعب الجمهوري المعارض يغازل العمال معترفاً بعدالة مطالبهم بحق الاضراب.

لقد انتهج الحزب الديموقراطي الحاكم ف المسألة العمالية سياسة((السوط والكعكة)). ففي ١٩٥٢ شملت الحكومة المشاريع والورشات التي لايقل عدد المشتغلين فيها عن اثنين. بقانون العمل(كان هذا القانون في السابق يشمل فقط المشاريع التي يبلغ عدد المشتغلين فيها عشرة فاكثر). وفي ١٩٥٤ اقر المجلس((قانون البحار)) الذي شمل بموجبه عمال النقل البحري بقانون العمل ايضاً. ومع ذلك فقد ظل هذا القانون كالسابق لايشمل عمال السكك وعمال النقل الجوي وكذلك الاشخاص الذين يشتغلون بالزراعة والانتاج الحرفي الصغير. وكانت حكومة الحزب الديموقراطي تقوم في بعض الاحيان بتنظيم اجور عمال بعض الفروع الصناعية. ففي ١٩٥١ اقر قانون عين حداً ادنى للاجور(شمل عمال خمسة من فروع الصناعة التحويلية وطبق في ثلاث ولايات). وبعد ذلك بسبع سنوات شمل هذا القانون(٢٦) فرعاً صناعياً في(٣١) ولاية. ولكن الرواتب الجديدة لم تستطع ان تلحق بتزايد الاسعار وارتفاع الحد الادنى اللازم للعيش في البلد.

اقر في نيسان ١٩٦٠ قانون بشأن الاجازات السنوية مدفوعة الاجر وعلى الرغم من ان هذا القانون لم يشمل كل المشاريع فانه كان نجاحاً جديداً للشغيلة. ولكن الحركة العمالية في تركيا في الخمسينيات لم تستطع ان تتوحد على نطاق البلد كله حيث كانت تتطور منقطعة عن نضال الفلاحين من اجل الارض، فضلاً عن انها لم تستطع ان تقود الحركة الفلاحية، الامر الذي اضعف الجبهة الموحدة في النضال الديموقراطي العام للشعب التركي.

نشط في مرحلة حكم الحزب الديموقراطي ايضاً نضال جماهير الفلاحين ضد الاستغلال الذي كان يمارسه الملاكون والاقطاعيون من اجل الارض. ولم يستطيع الاصلاح الزراعي

الذي كان محدوداً جداً في اهدافه ونتائجه ان يوقف نضال الفلاحين قليلي الارض او معدوميها، ففي ست اشهر فقط من ١٩٥١، جرى، حسبما اوردته الصحافة التركية، ٧١٨"خرقاً قام به الفلاحون للنظام العام" و(٤٠٠) حادث سرقة لماشية الملاكين و٤٣ حادث استيلاء على اراض الملاكين. وفي تموز ١٩٥٢ حدث في منطقة اسكي شهر صدام دموي بين الجندرمة وفلاحي اربع قرى، كانوا قد استولوا على اراضي الملاكين، ووقع هذا الصدام قتلى وجرحى من الجانبين.

لقد حصل استيلاء على اراضي الملاكين بالقوة وجرت صدامات مسلحة بين الفلاحين من جهة والملاكين والجندرمة من جهة اخرى في قرى كوجايورت (ولاية سيواس) وبقيجه جيك(منطقة سيفيرخسار) ونونيللي(ولاية تشانكيري) وخايخائيز(ولاية دياربكر) وبولجوك(ولاية قونية) ولاله اوغلو(منطقة ساريكاميش) وغيرها. وتواصل استيلاء الفلاحين على اراضي الملاكين في السنوات التالية ايضاً.

وحدثت في تركيا، الى جانب الاستيلاء على اراضي الملاكين بالقوة وسرقة الفلاحين لماشيتهم، صدامات كثيرة بين سكان القرى حول الارض والمروج والغدران، وكانت هذه الصدامات هي الاخرى من مظاهر الازمة الزراعية.

وتعد مشاركة النساء في النضال الفلاحي من الخصائص المميزة لهذا النضال ايضاً(في قرية دوطانة ولاية اطنة في تموز ١٩٥١ وفي قرى ولاية تشورم في اذار ١٩٥٢، وفي قرى ولاية دنزلي في كانون الاول ١٩٥٢.... الخ). وكانت هناك مناسبات لجأ فيها الفلاحون الى اشكال من النضال السلبي مثل تقديم العرائض الجماعية والشكاوى للسلطات.

يتوجب علينا ونحن نتحدث عن تشديد نضال الفلاحين في مرحلة حكم الحزب الديموقراطي، ان نشير الى ان هذا النضال لم يتخذ طابع التنظيم والتكتل على النطاق الوطني العام، وانه كان، بالاساس، عفوياً ومتفرقاً سواء من حيث الشكل او من حيث المناطق التي جرى فيها، وان الاشتباكات والصدامات التي حصلت بين الفلاحين انفسهم

من اجل الارض وغيرها من الاسباب، اضعفت نضالهم ضد الاستغلال الذي كان يمارسه الملاكون و واغنياء الفلاحين، وان غياب قيادة الطبقة العاملة اثر سلبياً على سير الحركة الفلاحية وطابعها العام، فقد سار الفلاحون، كقاعدة، وراء الاحزاب البرجوازية، كان ضعف نضال الفلاحين احد اسباب ضعف حركة الشعب التركي الديموقراطية.

الصراع السياسي الداخلي ونشاط الاحزاب المعارضة

كان قادة الحزب الديموقراطي، قبل وصولهم الى السلطة يؤكدون بانهم انصار ثابتون لنظام الحكم القائم على التعددية الحزبية ولذا فانهم سيلتزمون بشكل صارم بتقاليد وقيم الصراع الحزبي، ولكنهم بعد وصولهم الى السلطة نسوا وعودهم ثم لم يلبثوا ان ساروا في طريق القضاء على المعارضة البرجوازية تدريجياً.

لقد كان الاضطهاد الذي مارسته حكومة عدنان مندرس ضد الاحزاب البرجوازية المعارضة انعكاساً للصراع الذي امتدم بين البرجوازية الكبيرة من جانب والبرجوازية المتوسطة والصغيرة من جانب آخر. حول القضايا الاقتصادية. وقد بدأ الحزب الديموقراطي الحاكم في اول الامر، بملاحقة حزب الشعب الجمهوري، منافسه الرئيس في الصراع من اجل السلطة.

في أب ١٩٥١ اقر المجلس قانوناً الغى((غرف الشعب)) ونقل ممتلكاتها الى الدولة، استناداً الى ان حزب الشعب كان قد اسسها على حساب الدولة.

وفي كانون الاول ١٩٥٣ قررت حكومة الحزب الديموقراطي مصادرة جميع ممتلكات حزب الشعب الجمهوري المنقولة وغير المنقولة، التي حصل عليها في المدة التي كان فيها في السلطة. لقد نص القانون الذي صدر بهذا الخصوص على أخذ(٢٠) مليون ليرة من حزب الشعب الجمهوري كان الحزب قد تسلمها من الدولة لصرفها على حاجاته، وفي حالة عدم دفع الحزب لهذا المبلغ، يطبق عليه قانون الافلاس اي يتوجب في هذه الحالة ان يحل نفسه. ولم تصادف هذه الخطوة صدى حسناً لا في البلد ولا في الغرب وعدت عملاً

فظيعاً هدف الحزب الديموقراطي مـن ورائـه الى اضـعاف مواقـع منافسه الـرئيس قبـل انتخابات المجلس.

في خلال صراع ماقبل الانتخابات جُرد حزب الـشعب الجمهـوري في ايـار ١٩٥٤ مـن امكانية استخدام الاذاعة الرسمية، كما ان الـسلطات التركيـة كانـت تحيط خطـب قـادة ذلك الحزب في الاجتماعات والتجمعات الجماهيرية التي ينظمها الحزب، بـل انهـا قامـت بمحاولتين لاغتيال عصمت اينونو ادت احداها الى جرح اصـيب بـه في رأسـه. وفي ايـار ١٩٥٧ حكم بالسجن على السكرتير العام لحزب الـشعب الجمهـوري ك. كيولـك الـذي فقد لهذا السبب فرصة المشاركة في الانتخابات البرلمانية (تشرين الاول ١٩٥٧).

وكانت حكومة الحزب الديموقراطي تلاحق الاحزاب المعارضة الاخرى ايـضاً، ففـي ٢٦ أيلـول ١٩٥٣ اقامـت دعـوى قـضائية علـى قـادة الحـزب الـوطني الـذين زعمـت انهـم يستخدمون الدين في الصراع السياسي فحل هذا الحزب بقرار من محكمة انقـرة*. كـذلك كانت السلطات تلاحق حزب الفلاحين الجمهوري.

اقترن الاضطهاد الذي كان الحزب الديموقراطي يمارسه ضد المعارضة الرسمية بخرق فظ لابسط قواعد الديموقراطية البرجوازية ونعني حرية الكلام والاجتماع والتظـاهر والحريـة الشخصية. ففـي حزيـران ١٩٥٦ اقـر المجلـس قانونـاً حـول الاجتماعـات والتظـاهرات منعت بموجبه كل الاجتماعـات والتظـاهرات الـتي تعقـد في الامـاكن العامـة والحـدائق والبيوت الخاصة والمؤسسات، دون ترخيص من السلطات. لقد كان هذا القـانون موجهـاً بشكل كلي ضد الاحزاب المعارضة والقوى التقدمية في البلد.

وكانت السلطات التركية تكبلّت حرية الصحافة المعارضة ايضاً، ففي أذار ١٩٥٤ اقر المجلـس قانونـاً صـار يمكـن بموجبـه ان يتعـرض للـسجن الـصحفيون والكتـاب الـذين ينتقدون الشخصيات الحكومية ويقوضـون سمعـتهم لمـدة تـتراوح بـين سـتة اشـهر وثـلاث

* أسس قادة الحزب الوطني المنحل في شباط ١٩٥٤، الحزب الجمهوري الوطني وانتخب بيليوك باشي رئيساً عاماً له في تشرين الاول ١٩٥٥.

سنوات والى غرامة نقدية، من ألف الى عشرة ألاف ليرة، وانشأت محاكم خاصـة لقـضايا الصحافة كانت تخضع بشكل كلي لسيطرة السلطات. وقـد قـدم للمحاكمة بموجـب هـذا القانون ورمي في السجن الكثير من الصحفيين الاتراك.

اقـر المجلـس في حزيـران ١٩٥٦قانونـاً جديـداً للـصحافة منعـت الجرائـد والمجـلات بموجبه، من نشر المقالات والتعليقات حول الوضع الاقتـصادي في البلـد او اعـادة نـشر المواد التي تنشرها الصحافة الاجنبية حول هذا الموضوع كما منـع ايـضاً انتقـاد نـواب المجلس، والا فان القانون يقضي بان من يخالف ذلك يمكن ان يحكم بالسجن لمدة تتراوح بين سنة واحدة وخمـس سـنوات وبالغرامـة مـن ألـف الى خمـسة الاف لـيرة. كـذلك جـرد القانون الصحفيين من حق استئناف الحكم وايراد الدولة وكان القضاة انفسهم هم الـذين يحددون هل الاهانة التي وجهها الصحفي الى المادة مقبولة ام لا.

اغلقت السلطات بعد اقرار هذا القانون مباشرة الجرائد المعارضة: "اولـوس" و"يـني گيون" و"ديموكرات ازمير" ومجلتي"اكيس" و"كيم".

اتخذت الحكومة في الوقت نفسه قراراً بوجوب ان ترسل البيانات والاعلانات الخاصـة، ابتداء من كانون الثاني ١٩٥٨ الى الجرائد والمجلات بواسطة شـركات مـساهمة خاصـة بالاعلانات الرسمية. وقد ادى فرض السيطرة الحكومية على هذا المورد المهم مـن مـوارد المطبوعات الدورية الى مصاعب مالية للاحزاب المعارضة.

لقد اتخذ كبت الصحافة المعارضة طابعاً فاضحاً وشكلاً مفتوناً الى درجة اثـار معهـا اكثر من مرة احتجاج الرأي العام التركي والغربي.

واستغلت الاحزاب البرجوازية وخصوصاً حزب الشعب الجمهوري النشاط الذي دب في نضال جماهير الفلاحين والطبقة العاملة وتوتر الوضع السياسي الداخلي باجمعه فشددت من نقدها للاجراءات الحكومة. ولكي تجتـذب المعارضـة الجمـاهير الـشعبية الواسـعة الى جانبها ارتدت مسوح المعبر عـن مـصالحها، فكانـت تنفـذ سياسـة الحـزب الـديموقراطي الاقتصادية والمالية والفساد والرشوة المتفشية بين موظفي الجهاز الحكـومي وتـبرز الحالـة

المحزنة للتعليم والصحة، ولم تبخل من جانبها بمختلف انواع الوعود. لقد كانت الاحزاب المعارضة تنتقد الحكومة لبعثها الشعب الديني واستخدامه وسيلة في الصراع الحزبي، كما انتقدت سلوك الحزب الحاكم والسلطات اثناء احداث ايلول ١٩٥٥ في اسطنبول وازمير. واصبح حزب الشعب الجمهوري على القاء "بيوت الشعب" و"غرف الشعب" ومصادرة ممتلكاتها المنقولة وغير المنقولة كذلك اثار قانون الاجتماعات والتظاهرات غضب المعارضة، التي انتقدت ايضاً اجراءات حكومة عدنان مندرس الرامية الى جذب الراسمال الاحتكاري الاجنبي وسعيها لادخال تركيا في"السوق المشتركة".

ومع ان انتقاد المعارضة لحكومة الحزب الديموقراطي في المسائل المذكورة كان عادلاً الا انه كان احادي الجانب، فالاحزاب المعارضة كانت تبرر بكل السبل سياسة القمع والاضطهاد التي كانت تمارس ضد المثقفيين التقدميين وتبرر توجه الحكومة نحو تحويل البلد الى رأس جسر عسكري ـ ستراتيجي للامبريالية الامريكية. وفضلاً عن ذلك كان حزب الشعب الجمهوري يؤكد باستمرار بان اي تغيير في السياسة الخارجية لن يحصل في حالة وصوله الى الحكم. فيما بعد فقط وبعد ان وصل الصراع الحزبي اعلى ذروة له اخذت الاحزاب المعارضة تنفذ بعض اجراءات الحزب الديموقراطي في السياسة الخارجية مثل سلوك تركيا في مؤتمر باندرونغ (نيسان ١٩٥٥)ومخططات العدوان على سوريا(خريف ١٩٥٧) وعلى الجمهورية العراقية(تموز ١٩٥٨) واستخدام الطيران الامريكي لقاعدة انجرليك الجوية العسكرية الامريكية ـ التركية في ٥آذار ١٩٥٩ وغير ذلك.

طرحت الاحزاب المعارضة عدداً من المطالب تمثلت في اقرار نظام التمثيل النسبي في الانتخابات بدلاً من نظام الاغلبية وان يتألف البرلمان عن مجلسين ومنح الحق في ايراد لدليل وضمان استقلال الجامعات وان يكون رئيس الجمهورية ورئيس المجلس فوق الميول والاتجاهات وان تؤسس محكمة دستورية عليا ويمنح حق الاحزاب وغير ذلك.

اضعف سوء الوضع المالي والاقتصادي في البلد واستياء جماهير الشغيلة الشديد من سياسة الحكومة الداخلية والخارجية وتشديد نضال تلك الجماهير ضد الاستغلال وكذلك نضال الاحزاب المعارضة، اضعف كل ذلك مواقع الحزب الديموقراطي الحاكم وكان سبباً في حدوث ازمة داخلية عميقة فيه، وكانت نتائج انتخابات المجلس التي جرت في ٢٧ تشرين الاول ١٩٥٧ تأكيداً واضحاً لذلك، فقد اجريت هذه الانتخابات قبل المدة المقررة لان الحزب الديموقراطي شعر بان مواقعه في ١٩٥٨ ستكون اضعف، وقد جرى توقيت هذه الانتخابات مع الاعداد للعدوان على سوريا وذلك لجذب انتباه الناخبين عن المشاكل الداخلية عن طريق تسعير جنون الحرب. وعمدت السلطات من اجل الحصول على اصوات الفلاحين الى زيادة اسعار شراء المنتجات الزراعية واجلت دفع الفلاحين للديون التي ترتبت عليهم بسبب القروض التي تسلموها من الدولة، لمدة خمس سنوات.

اتخذت في الوقت نفسه تدابير قمع ضد الاحزاب والجرائد المعارضة واقر المجلس قانوناً يمنع المعارضة من خوض الانتخابات بقائمة موحدة.

وعلى الرغم من التدابير التي اتخذت حصل الحزب الحاكم على اصوات اقل(٤٧/٩٪) من مجموع اصوات الاحزاب المعارضة، ولكن نظراً لان نظام الاغلبية هو النافذ حصل الحزب الديموقراطي في المجلس على اكثر من ثلثي المقاعد(٤٢٤ من أصل ٦١٠). ولم يكن هذا التوزيع للمقاعد في المجلس يعكس توازن القوى الحقيقي في البلد لقد كان من الاسباب التي اسرعت لدرجة ملحوظة في ضعف الحزب الديموقراطي، خروج اعضاء بارزين ومعروفين من صفوفه وتأسيسهم لاحزاب برجوازية جديدة. كان حزب الفلاحين التركي واحداً من الاحزاب التي شكلها في آيار ١٩٥٢ اعضاء سابقون في الحزب الديموقراطي. وقد انتخب الاستاذ أي. مينميجوغلو رئيساً فخريا للحزب والاستاذ ر. و. آريك رئيساً له، وكان هذا الحزب يعارض فرض ضريبة دخل على كبار ملاكي الارض، ولم يستطع ان يصبح حزباً معارضاً قوياً وفي تشرين الثاني ١٩٥٥ أسس اعضاء سابقون في الحزب الديموقراطي ايضاً حزب الحرية الذي

اصبح ف. قره عصمان اوغلـو سـكرتيراً عامـاً لـه و أي. غـوزيللي رئيسـاً لـه اي. خ. او اوستيوداغ رئيساً لمجموعته البرلمانية.

كانت الاحزاب الجدية عبـارة عـن تجمعـات تمثـل القـوى الطبقيـة نفسها(البرجوازيـة والملاكين) التي يمثلها الحزب الـديموقراطي وحزب الـشعب الجمهـوري. وكـان الـسبب في ظهورها هو الخلافات مع الحزب الحاكم حول بعـض قـضايا الـسياسة الداخليـة والـصراع على السلطة. وهكذا ظل المسرح السياسي بشكل راسخ في ايدي الاحزاب البرجوازيـة ولم يضع تأسيس هذه الاحزاب المعارضة حداً لتململ الحزب الديموقراطي واختلاله الـداخلي، وقد ظهرت في المجلس بعد انتخابات ١٩٥٧ معارضة جديدة ضمت مايقرب مـن ١٥٠ نائباً من الحزب الديموقراطي، وشـكل المعارضـون مجموعـة مـستقلة تقريبـاً في المجلس واتخذوا لهم اسم"يالياجيون" اي الجالسون على المساطب العليـا(تـشبهاً علـى مايبـدو بحزب"الجبل" في عصر الثورة الفرنسية)

كان الهدف الاساس"لليالياجيين" الاستيلاء على قيـادة الحـزب. وكـانوا يـدعون الى الانفـراج في الوضـع الـسياسي الـداخلي(مطـالبين بالغـاء قـانون المطبوعـات وقـانون الاجتماعات والمظاهرات وايقاف التنكيل بالمعارضة) والى التعامل مع جميـع المـواطنين على قدم المساواة بغض النظر عن انتمائهم الحزبي، وعقلانية الصرف في مجـال الاقتـصاد ومـا اشـبه ذلـك. لقـد تـزعم هـذه المجموعـة س. ايرجـالي(وزيـر الـصحافة والـسياحة والاعــلام الـسابق) و س. اغــاغلو(الــذي شـغل عـدداً مـن المناصـب الوزاريـة). وقـد قدم"اليالياجيون" في ١٩٥٨ مرشحهم لمنصب رئـيس المجلـس ورئـيس مجموعـة الحـزب البرلمانية، ولكنهم لم يصادفوا النجاح.

ورغبة من عدنان منـدرس في الحيلولـة دون اسـتمرار ضـعف مواقعـه قـدم في ايلـول ١٩٥٨ خطة لتأسيس مايسمى بـ(الجبهـة الوطنيـة"، ولكـن انـشاء هـذه الجبهـة لم يـبرر الامال التي علقها عليه الحزب الحاكم ولم يحل دون استمرار عملية ضعف مواقعه.

وفي الوقت نفسه كـان نفـوذ المعارضـة وبـالاخص حـزب الـشعب الجمهـوري يتعـزز في البلد، وانتقل الكثير من اعضاء الحزب الديموقراطي الى حزب الشعب الجمهـوري بمـن في ذلك نواب في المجلس بل ومنظمات دنيا في الحزب باكملها.

ظهــر في تــشرين الاول ١٩٥٨ حــزب الفلاحــين الــوطني الجمهــوري برئاســة و. بيوليوكباشي، وذلك نتيجة لاندماج الحزب الوطني الجمهوري وحزب الفلاحين وانضم في ذلك الشهر ايضاً حـزب الحريـة الى حـزب الـشعب الجمهـوري. وقـررت احـزاب المعارضـة انـشاء((جبهـة قـوى المعارضـة المتحـدة)) ("گيوچبرلنگى")، رداً علـى انـشاء"الجبهـة الوطنيـة".

بلغ الصراع الحزبي في تركيا اعلى ذروة له في بداية ١٩٦٠. وكان الحزب الديموقراطي الحـاكم يـدرك بوضـوح بانـه اذا مـاجرت الانتخابـات في موعـدها المقـرر اي في خريـف ١٩٦١، فانه لن يستطيع. بسبب الضعف المستمر لمواقعه، تجنب عار الهزيمة، ولهذا فقـد عزم على اجراء الانتخابات قبل موعدها دون ان يحـدد التـاريخ بالـضبط. وقـد طلبـت المعارضة من الحكومة اكثر من مرة ان توضح هذه القضية لكـن الاخـيرة كانـت تتهـرب من الجواب.

وباشر الحزب الحاكم بممارسة عملية تنكيل جديدة ضـد الاحـزاب المعارضـة والـصحف ففي اواخر شباط من تلك السنة وجه مكتب عدنان منـدرس الى المجلس خطابين رسميين يطلب فيهما رفع الحصانة البرلمانية عن عصمت اينونو وعشرة اخرين مـن نـواب حـزب الشعب الجمهوري. وعندمـا وصـل اينونـو في ٢٤ آذار ١٩٦٠ الى قيـصرية للمـشاركة في اجتماعات مؤتمر الولاية لحزب الشعب الجمهوري اتخذ حـاكم الولايـة، بـامر مـن عـدنان منـدرس اجراءات ضد الاشـخاص الـذين تجمعـوا لاسـتقباله ولم يـسمح لعـصمت اينونـو بالدخول الى المدينـة. واعتقـل ورمـي في الـسجن ج. يونليـو(محـرر جريـدة"يـني گـون") و(جنكجى)"محرر جريدة اولوس" وج. بارلاس(صاحب جريدة"سـون خـواديس) والعديـد مـن الصحفيين الاخرين.

ورداً على اضطهاد السلطات طالب حزب الشعب الجمهوري بأن ينظر المجلس في قضية اشتراك عدنان مندرس ووزير الداخلية گيدك في تنظيم الاعتداء على عصمت اينونو في اوشاك واسطنبول غير ان المجلس لم يفرض عليهما أي عقوبة.

اتخذ الصراع بين الحزب الحاكم والاحزاب المعارضة في الاشهر التالية طابعاً اكثر حدة وازدادت الهجمات المتبادلة بين الجانبين وتكررت الاستجوابات في المجلس وغير ذلك، ففي ١٣ نيسان مثلاً طلب حزب الشعب الجمهوري في المجلس اجراء تحقيق برلماني عن النشاط اللاقانونى لقيادة الحزب الديموقراطي والحكومة ورداً على ذلك طالب بعض اعضاء المجموعة البرلمانية للحزب الديموقراطي في اجتماع للحكومة بالحكم على عصمت اينونو بالشنق. وباقتراح من عدنان مندرس تمت الموافقة على تأليف لجنة برلمانية للتحقيق((في نشاط حزب الشعب الجمهوري وصحافته التخريبي السري واللاشرعي)). وفي ١٥ نيسان تقدمت المجموعة البرلمانية للحزب الحاكم الى المجلس بمشروع قرار بهذا الشأن. واذاعت المجموعة البرلمانية لحزب الشعب الجمهوري بدورها في ١٧ نيسان قراراً يطالب بحث النشاط اللاقانوني لعدنان مندرس. وفي اليوم نفسه قدم حزب الشعب الجمهوري اقتراحاً يقضي بتقديم عدنان مندرس الى محكمة دستورية عليا ولكن الاقتراحين كليهما رفضا من اغلبية الاصوات التي يملكها الحزب الحاكم. وصادق المجلس في ١٨ نيسان ١٩٦٠ على تأليف اللجنة التي سبق ذكرها من ١٥ نائباً من نواب الحزب الديموقراطي، وتقرر ايضاً ان تقدم اللجنة تقريرها الى المجلس خلال ثلاثة اشهر. لقد كان انشاء اللجنة المذكورة التي لم يكن الهدف منها الغاء حزب الشعب الجمهوري فقط بل الغاء جميع الاحزاب المعارضة وصحافتها ايضاً، خرقاً مباشراً للدستور.

حظرت اللجنة اجتماعات ومؤتمرات حزب الشعب الجمهوري والاحزاب المعارضة الاخرى لمدة ثلاثة اشهر، ومنعت الجرائد المعارضة من نشر((اي معلومات او تصريحات او مقالات ومواد اخرى)) تخص عمل المجلس واللجنة(غير البلاغات الرسمية). وقام

البوليس في اليوم التالي بمصادرة نسخ جريدتي"اولوس" و"دونيا" التين لم تخضعا لهذا القرار.

في ١٩ نيسان ١٩٦٠ نظم مايقرب من عشرة ألاف شخص مظاهرة احتجاج في ساحة قزلاي(انقرة)، وكان عصمت اينونو بين المتظاهرين، وقام البوليس بتفريق المظاهرة واعتقل ٢٢شخصاً، واعلن عصمت اينونو بهذه المناسبة ان اجراءات اللجنة سوف تجابه بالمقاومة مؤكداً بان((الانتفاضة هي حق شرعي للامة)) في وضع يتميز بالقمع المستمر.

طرحت المجموعة البرلمانية للحزب الديموقراطي الحاكم للبحث في اجتماع المجلس في ٢٦ نيسان لائحة قانون حول منح لجنة التحقيق صلاحيات استثنائية تضمنت الحق في مصادرة وغلق الجرائد والمطابع والحق في اصدار الاحكام بالسجن على الاشخاص الذين لايخضعون لقراراتها. وجابه القانون مقاومة من جانب الاحزاب المعارضة و((الياليباجيين)) وجرى في قاعة الاجتماع عراك ولم يفرض النظام مجدداً الا بمساعدة البوليس. في مثل هذا الوضع جرت المصادقة على اللائحة، وبدأت اللجنة في ٢٧ نيسان تستخدم الصلاحيات الاستثنائية التي منحت لها ففرضت الاحكام العرفية في اسطنبول وانقرة واغلقت الصحف المعارضة"اولوس" و"دونيا" و"جمهوريت" ومجلة"اكيس".

اثار منح اللجنة الصلاحيات الاستثنائية موجه من المظاهرات المعادية للحكومة في جميع المدن الكبرى في البلد تقريباً. وانضم الشباب الى الصراع الحزبي ففي ٢٨ نيسان نظم طلاب جامعة اسطنبول مظاهرة احتجاج، وقام البوليس بتفريق الطلاب بفتح النار عليهم فقتل وجرح عدة اشخاص. وفي نفس اليوم اعلنت اللجنة منع التجول في اسطنبول واغلقت الجامعة لمدة شهر. وفي اليوم الثاني أي ٢٩ نيسان نظم (٤) آلاف من طلاب جامعة انقرة مظاهرة احتجاج اخرى، ولم يستطع البوليس التغلب على الكلية

فاستدعت السلطات الجيش للمساعدة فحصل اشتباك وقع عدد من القتلى والجرحى بين الطلاب.

اثار استخدام الجيش لقمع التظاهرات واطلاق النار على الطلاب غضباً في كل مكان. وكانت اكثر تحركات الطلبة قوة مظاهرة ٥آيار ١٩٦٠ التي جرت في ساحة"قزلاي" في انقرة حيث طالب مايقرب من(٤) آلاف من الطلاب الشباب باستقالة عدنان مندرس، وقام مندرس على الفور باصدار الاوامر باجراء اعتقالات بين المتظاهرين. اما جلال بايار فقد امر بفصل المتظاهرين عن الجمهور واطلاق النار عليهم. ولكن السلطات لم تخاطر بالقيام بعملية تتكيل دموي جديدة ضد الشبيبة.

وجه قائد القوات البرية في الجيش التركي جمال گورسيل الى وزير الدفاع ي. مندرس في ٣آيار ١٩٦٠ رسالة عبّر فيها عن رأيه في ان الخروج من الوضع يوجب استقالة جلال بايار فوراً وابعاد اعضاء الحكومة فاقدي الشعبية وتشكيل وزارة جديدة وعزل حاكمي انقرة واسطنبول ومديري الامن فيها واطلاق سراح الصحفيين والطلاب المعتقلين والغاء القانون الذي القت بموجبه لجنة المجلس للتحقيق في نشاط حزب الشعب الجمهوري وصحافته. ولم تفضى الّفت رسالة گورسيل الى نتيجة، بل ان گورسيل نفسه اضطر الى الاستقالة.

في ٥آيار ١٩٦٠ قدم حزب الشعب الجمهوري الى رئاسة المجلس مشروع قرار يطالب بالتحري عن نشاط رئيس الوزراء عدنان مندرس. وقدم القرار ايضاً حزب الفلاحين الوطني الجمهوري الذي اصر على التحري عن نشاط اللجنة البرلمانية ايضاً، غير ان الاغلبية التي يملكها الحزب الحاكم رفضت القرارين كليهما. وفي اثناء ذلك تواصلت مظاهرات احتجاج الكلية والشبيبة في ازمير وانقرة واسطنبول.

انتشرت حركة المطالبة باستقالة الحكومة في بعض اوساط الجيش ايضاً ففي ٢١ ايار نظم مايقرب من(١٠٠٠) من طلاب المعهد العسكري في انقرة مظاهرة معادية للحكومة الامر الذي اثار الخوف لدى عدنان مندرس وشركائه.

وهكذا كانت حكومة عدنان مندرس تجابه معارضة من جانب الاحزاب المعارضة والجزء الاغلب من الطلاب وجماهير الشغيلة. ومع ذلك فان جماهير الشغيلة في تلك المرحلة لم تشارك بشكل مباشر وفعال في النضال المعادي للحكومة.

كان اجتماع المجلس في ٢٥ آيار ١٩٦٠، بعد ان اصبح معروفاً ان اللجنة انهت اعمالها، عاصفاً جداً. وحصل في القاعة في نهاية الاجتماع عراك بين نواب الحزب الحاكم والمعارضة واستدعي البوليس لاعادة النظام، ثم اتخذ قرار بتأجيل المجلس حتى ٢٠ حزيران، وهذا يعني قيام دكتاتورية غير محددة للحزب الديموقراطي وحكومته في البلاد. وبعبارة اخرى تحولت دكتاتورية تكتل البرجوازية والملاكين الى دكتاتورية مجموعات معينة من هذا التكتل، الامر الذي كان يشهد على ازمة النظام في تركيا.

السياسة الخارجية

ان وصول حزب جديد وقادة سياسيين جدد الى السلطة وفر لتركيا امكانية اعادة النظر في خط سياسة البلد الخارجية والقضاء على التوتر في علاقاته مع الاتحاد السوفيتي والعزلة الظاهرة عن دول الشرق العربي. لقد طرح امام قادة تركيا خيار ان يجدوا لبلادهم المكان الذي تستحقه"في وضع يتميز بالصراع الحاد بين اتجاهين متعارضين: سلمي تنتهجه الدول الاشتراكية وعدواني ينتهجه معسكر الاستعمار". وتميز عقد الخمسينيات ايضاً بالنمو العاصف لحركة التحرر الوطني والحركة المعادية للاستعمار في البلدان المجاورة لتركيا وتعني ايران والاقطار العربية. وقد كان على موقع تركيا وموقفها من الاصلاحات التقدمية في اسيا ان يجدوا مكانها ودورها في الشرقين الادنى والاوسط.

اما فيما يتعلق بمواقف الدول العظمى وعلاقاتها مع تركيا فقد برز فيها اتجاهان، فالاتحاد السوفيتي الامين للمبادىء اللينينية في السياسة الخارجية كان يقف الى جانب اعادة علاقات حسن الجوار التي ساءت في مرحلة الحرب العالمية الثانية، في حين ان

سياسة الدول الامبريالية تجاه اقطار الشرقين الادنى والاوسط وعلى الاخص تجاه تركيا كان يحددها اهتمامها بهذه المنطقة. باعتبارها رأس جسر ستراتيجي مهم على مشارف الاتحاد السوفيتي ومصدراً هائلاً للنفط.

لقد انتهجت الدول الامبريالية، على الرغم من وجود تناقضات جدية، سياسة تهدف الى ربط اقطار الشرقين الادنى والاوسط باحلاف عسكرية وتجريد حركة التحرر الوطني من امكانية الانتصار. وافردت تلك الدول لتركيا دور المنقذ للسياسة الامبريالية وفي مكافحة الحركة المعادية للكولنيالية وحركة التحرر الوطني.

اعلن قادة الحزب الديموقراطي عند وصولهم الى السلطة بان تركيا ستحافظ، في مجال السياسة الخارجية على اخلاصها لمعاهدة التحالف المعقود عام ١٩٣٩ مع بريطانيا وفرنسا وللصداقة والتعاون مع الولايات المتحدة، حيث صرح رئيس جمهورية تركيا جلال بايار قائلاً: ((سنبذل كل الجهود لان تكون نتائج سياستنا مرضية لاصدقائنا الامريكان والانجليز)). ولم يخرج النشاط العملي لحكومة الحزب الديموقراطي عن هذا التصريح.

لقد بنى قادة الحزب الديموقراطي سياستهم الخارجية انطلاقاً من كون الولايات المتحدة تتفوق على الاقطار الاشتراكية في المجالين العسكري والاقتصادي واخفوا نقطة الانطلاق هذه وسياسة التحالف غير المشروط مع الغرب باختلاقهم الخطر المتأتي من الاتحاد السوفيتي.

وكانت سياسة الولايات المتحدة وبريطانيا تلاقي الاسناد والاستحسان من الاوساط الحاكمة في تركيا لانها كانت تستجيب لاهدافهم، فقد كانت الحكومة التركية تأمل ان تعيد تسليح الجيش وتعزز الصلات مع الرأسمال الدولي بمساعدة"اصدقائها" الغربيين فتوسع بذلك امكاناتها في داخل البلد وفي مناطق الشرقين الادنى والاوسط الاخرى.

لقد حاولت الدول الامبريالية منذ بداية الخمسينيات ان تنشىء تكتلاً عسكرياً في الشرقين الادنى والاوسط. يكفي ان تتذكر في هذا الصدد الدول الثلاث(الولايات

المتحدة وبريطانيا وفرنسا) بتاريخ ٢٥ آيار ١٩٥٠ حول تسليح دول الشرق الادنى، الذي صرفت الولايات المتحدة وبريطانيا من لحظة اعلانه خمس سنوات في تأليف تجمع عدواني جديد. وكانت الاوساط التركية الحاكمة ترى ان مشاركتها في جميع الاعمال الدبلوماسية والضغط العسكري والتهويل والنفط امر جمعي. وبعد ان رفضت حكومات اقطار الشرقين الادنى والاوسط((الثلاثي))، قدمت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ومعها في هذه المرة تركيا في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥١ الى الاقطار العربية واسرائيل اقتراحاً بانشاء(قيادة الشرق الاوسط).

لقد كانوا يسعون الى جذب مصر وسوريا ولبنان والعراق والعربية السعودية واليمن والاردن واسرائيل الى هذا التجمع العسكري الذي سيكون وثيق الارتباط بحلف شمال الاطلسي العدواني، والى تحويل الشرقين الادنى والاوسط الى رأس جسر لقوات الناتو المسلحة. ان تحقيق خطط الولايات المتحدة والدول الامبريالية الاخرى هذه كان يعني جر اقطار الشرقين الادنى والاوسط الى عملية الاعداد لحرب عالمية جديدة.

ولم يكن بامكان الحكومة السوفيتية الا تقلق من الاستعدادات العسكرية في هذه المنطقة، ولهذا فانها اشارت مرتين الاولى في تشرين الثاني ١٩٥١ والثانية في كانون الثاني ١٩٥٢، في مذكرات خاصة ارسلتها الى الولايات وبريطانيا العظمى وفرنسا وتركيا الى ان مجموعة الدول ..... الانجلو ـ امريكية ماتزال تنظر الى اقطار الشرقين الادنى والاوسط على انها مستعمرات او اشباه مستعمرات لها، وانها تعد هذه الاقطار اداة لخططها العدوانية الرامية الى الاعداد لحرب عالمية جديدة. ولاحظت الحكومة السوفيتية ايضاً بان تأسيس" قيادة الشرق الاوسط" ومايجري التخطيط له تبعاً لذلك من انشاء قواعد عسكرية جديدة في الشرقين الادنى والاوسط يخدم اهداف تطويق الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الاخرى.

ان تنفيذ خطة انشاء"قيادة الشرق الاوسط" كان سيعني من الناحية الواقعية احتلالاً لقطار الشرقين الادنى والاوسط. وكانت احدى مهمات هذه"القيادة" تكمن

ايضاً في قمع حركة التحرر الوطني في اقطار المشرق العربي وتكبيل تلك الاقطار وجعلها اداة طيعة لسياسة الامبريالين.

اثار مشروع انشاء"قيادة الشرق الاوسط" غضب الشعوب ولم يحظ بالقبول من حكومات لاقطار الشرقين الادنى والاوسط. كذلك انعكست في فشل هذه الخطة التناقضات القائمة في معسكر الدول الامبريالية نفسه. ومع ذلك فان هذه الدول لم تفقد الامل في جر شعوب الشرقين الادنى والاوسط الى الاصلاح العسكرية.

والواقع ان تركيا لم تحظ باسناد جميع الدول الاوربية شريكات الولايات المتحدة حين جرت المحاولات الاولى لانشاء حلف شمال الاطلسي العسكري وابدت الحكومة التركية رغبتها في الانضمام اليه. لقد كانت بريطانيا بالذات اول من كان يعيق دخول تركيا الى الناتو وذلك لخوفها من ان تعزز الولايات المتحدة مواقعها فى الشرقين الادنى والاوسط من خلال تركيا.

منذ ذلك قررت حكومة عدنان مندرس في اواسط ١٩٥٠ بعد بعض التردد ان ترسل الى كوريا لواء مشاة ويتألف من خمسة آلاف جندي وضابط(عزز هذا اللواء فيما بعد وبعد الخسائر الكبيرة التي اصيب بها في المعارك بقوات جديدة عدة مرات). لقد كانت تركيا البلد الوحيد في الشرقين الادنى والاوسط الذي شارك بفعاليه في مغامرة الولايات المتحدة في الشرق الاقصى. يقول سفير الولايات المتحدة د. وودسورث: ((يجب ان وصولهما{رئيس وزراء تركيا ووزير خارجيتها ـ هيئة التحرير} طلبا مني ان آتي اليهما وسألاني عن حجم القطعة العسكرية التي يجب ان يرسلوها. ولم اكد اجيب حتى قالا لي بانهما قررا ارسال فرقة. وقد قضى وقت طويل لاقناعهما بان يوافقا على ارسال وحدة اصغر أي لواء. وقد كانت هذه اكبر وحدة استطعنا بتجهيزها وارسالها على الفور.

عقد في اسطنبول في شباط ١٩٥١ اجتماع للممثلين الدبلوماسيين والامريكان متحدين في عواصم الشرق الادنى. واوصى هذا الاجتماع حكومة الولايات المتحدة

المساعدة على قبول تركيا في الناتو. وبحث في الاجتماع ايضاً مسألة تحسين علاقات تركيا مع الاقطار العربية. وفي ايار ١٩٥١ تقدمت حكومة الولايات المتحدة.

لقبول تركيا عضواً في الناتو، وبعد بضعة اشهر وفي ايلول ١٩٥٢ * اتخذ مجلس الناتو قراراً بقبول تركيا عضواً في الحلف **. ولم تعرقل بريطانيا هذا القرار في هذه المرة لانها اقتنعت بولاء حكومة عدنان مندرس للاقطار العربية. وبالفعل وقفت تركيا الى جانب بريطانيا العظمى حين تفاقم النزاع بينها وبين مصر بسبب قناة السويس(خريف ١٩٥١***).

ادى الموقف الذي اتخذته تركيا من مصر وسوريا والدول العربية الاخرى الى ان تبحث جامعة الدول العربية مسألة قطع الاقطار اعضاء الجامعة علاقاتها الاقتصادية معها.

لقد سعت الاوساط العدوانية في الولايات المتحدة الى جر دول الشرقين الادنى والاوسط الى الاحلاف العسكرية تحت مختلف المسميات و التجمعات الجديدة، وقد حاولت حكومة ايزنهاور بخلاف سابقاتها ان تربط في البداية اقطار الشرقين الادنى والاوسط بنظام من الاتفاقيات العسكرية الثنائية مع واشنطن. ولكن الاخبار الاولى عن الحلف العسكري الذي يجري الاعداد له بين باكستان والولايات المتحدة اثار في اقطار الشرق استياء شديداً الى درجة اضطرت معها الاوساط الحاكمة في الولايات المتحدة الى البحث عن طرق اخرى غير مباشرة لانشاء التكتلات العدوانية. وهكذا قدم وزير خارجية الولايات المتحدة جولته في الاقطار الاسيوية، شروع عقد ميثاق لاقطار النطاق الشمالي في الشرق الاوسط لقد سعت الولايات المتحدة لربط تركيا والباكستان والعراق وايران وافغانستان بسلسلة من الاتفاقيات فيما بينها، ووضعت في اساس هذه السياسة فكرة انشاء تجمع عسكري تكون الحكومات المحلية صاحبة المبادرة فيه.

* كذا في الاصل والصحيح هو ايلول ١٩٥١ ـ المترجم

** صادق المجلس التركي على دخول تركيا في الناتو في ١٨ شباط ١٩٥٢

*** كذا وردت في الاصل والصحيح هو خريف ١٩٥٦ ـ المترجم

وهكذا جرت طيلة شهور عديدة، مفاوضات حول انشاء حلف عسكري بين تركيا وباكستان، افضت الى التوقيع في نيسان. وقد عبرت اغلبية بلدان الشرق عن قلقها من عقد هذه المعاهدة، واعلنت حكومات افغانستان وبرما وسيلان ومصر والهند واندونيسيا والنيبال وكذلك حكومات الاتحاد السوفيتي والاقطار الاشتراكية الاخرى احتجاجها رسمياً.

انتهت في ٥حزيران ١٩٥٤ في واشنطن المفاوضات الامريكية ـ التركية التي اجراها ايزنهاور ودالاس ووزير الدفاع ولسن مع رئيس وزراء تركيا عدنان مندرس ومساعد رئيس الوزراء ف. زورلو ووزير الدفاع الوطني اي . مندرس. وجرى لقاء رئيس وزراء باكستان في انقرة مع وزراء تركيا ايضاً بعيد عودته من واشنطن يحمل تعليمات الوفد الحكومي التركي.

قام عدنان مندرس في كانون الثاني ١٩٥٥بجولة في الاقطار العربية هدف من ورائها الى اقناع حكوماتها بالاشتراك في الاحلاف العسكرية. وانفردت حكومة العراق وحدها من بين جميع الاقطار العربية بالتوقيع، رغم ارادة شعبها، في شباط ١٩٥٥ في بغداد على معاهدة عسكرية تركية ـ عراقية.

حددت صحافة اقطار المشرق على الفور هدف المعاهدة التركية ـ العراقية وهو ربط العراق لامع تركيا فقط وانما ربطه بالميثاق التركي ـ الباكستاني ايضاً واكدت انها اي المعاهدة تؤلف وسيلة ضغط على الاقطار العربية الاخرى وايران وافغانستان. وبالفعل تقدمت حكومتنا باكستان وتركيا الى حكومات الاقطار العربية باقتراح رسمي بالانضمام الى معاهدة التركية ـ الباكستانية. وتوجه بمثل هذا الاقتراح ايضاً وزير الحرب البريطاني والسفير الامريكي في كراتشي. وتسلمت الحكومة السورية مذكرتين امريكيتين وثلاث مذكرات تركية تطلب منها الانضمام الى الميثاق التركي ـ العراقي. وعندما ظهر ان الضغط الدبلوماسي وحده لايكفي اثارت تركيا على حدود سوريا

وباكستان على حدود افغانستان نزاعات حدودية وقامتا باعادة توزيع قواتهما بشكل تظاهري؟

في تلك اللحظة الحرجة اصدرت الحكومة السوفيتية بياناً حول الامن في الشرقين الادنى والاوسط. وجاء في بيان وزارة الخارجية السوفيتية الذي صدر في ١٦ نيسان ١٩٥٥ قولها: ((من البديهي ان لايقف الاتحاد السوفيتي موقف اللامبالاة تجاه الوضع الذي تكون في منطقة الشرقين الادنى والاوسط طالما ان انشاء الاحلاف المشار اليها وانشاء قواعد عسكرية اجنبية على اراضي اقطار الشرقين الادنى والاوسط له علاقة مباشرة بامن الاتحاد السوفيتي)). لقد ابدت الحكومة السوفيتية تعاطفها مع نضال شعوب الشرقين الادنى والاوسط من أجل استقلالها واكدت بانها سوف تساند قضيتها العادلة في المستقبل ايضاً.

وادانت جامعة الدول العربية محاولات جر الاقطار العربية الى الاحلاف العسكرية. وكانت ايران وحدها من بين اقطار الشرق الاوسط. التي اعلنت في تشرين الاول ١٩٥٥ عن رغبتها في الدخول في الميثاق العسكري. وقد ادت تركيا دوراً غير قليل في ذلك، حيث اجرى رئيس جمهوريتها جلال بايار في ايلول ١٩٥٥ محادثات في طهران حول تعزيز العلاقات بين تركيا وايران وحول دخول الاخيرة في الحلف العسكري.

وفي تشرين الثاني من العام نفسه جرت في بغداد في اجتماع رؤوساء وزراء تركيا والعراق وايران وباكستان وبريطانيا، صياغة حلف عسكري هو ميثاق بغداد.

كان انضمام بريطانيا الى المعاهدة التركية ـ العراقية في نيسان ١٩٥٥، يعكس اختلافاً في السياسة بين بريطانيا والولايات المتحدة في الشرقين الادنى والاوسط. فالحكومة الامريكية كانت ترى ان تصبح تركيا نواة لحلف عسكري جديد في حين كانت بريطانيا تسعى لتعزز مواقعها الخاصة. غير ان ذلك لم يكن يعني وجود أي تناقضات بين تركيا وبريطانيا، بل ان تركيا على الصد من الاعضاء الاخرين في ميثاق بغداد قابلت دخول بريطانيا في هذه المنظمة العسكرية برضا كبير. لقد استطاعت

الدبلوماسية البريطانية ان تعبد الولايات المتحدة بعض الشيء فحصلت بذلك على امكانية كبيرة للمناورة داخل الميثاق نفسه وبين اعضائه. ووجدت الولايات المتحدة ان من الاوفق لها ان لاتنضم رسمياً الى ميثاق بغداد لكنها لم تلبث ان اخذت تشارك بفعالية في مختلف لجانه.

ومع ذلك ظهر ان ميثاق بغداد منظمة قليلة التاثير في المجالين السياسي والعسكري على السواء. وعندما كان العمل يجري لعقد هذا الميثاق عقد في نيسان ١٩٥٥ في باندونغ مؤتمر اقطار اسيا وافريقيا الذي حاول الوفد التركي فيه، بالاشتراك مع ممثلي عدد من الاقطار الاخرى احداث انشقاق بين اعضائه. وعلى الرغم من ان تركيا صوتت في المؤتمر مع ادانة الكولونيالية الا انها وقفت من الناحية الفعلية الى جانب دول الغرب الامبريالية.

كان القائد *التركي في اجتماعات منظمة الامم المتحدة يأخذ على الدوام جانب الدول الامبريالية، فهو لم يساند في هذه المنظمة، مثلاً نضال الشعب الجزائري من أجل الاستقلال. كما ان تركيا عند مناقشة قضية انجولا في مجلس الامن وقف الى جانب البرتغال، ووقفت في معسكر الامبرياليين ايضاً عند مناقشة قضية الكونغو، كما اتخذت موقفاً سلبياً من قضية تحويل البلقان الى منطقة سلام وتعاون، ووقفت مثل هذا الموقف السلبي من اقتراح الاتحاد السوفيتي تحويل البلقان وحوض البحر المتوسط الى منطقة خالية من الاسلحة النووية والذرية وعدم استخدامها منطقة لاطلاق الصواريخ.

لقد صوت مندوب الحكومة التركية، في منظمة الامم المتحدة ضد قرار منع استخدام الاسلحة النووية، وكذلك ضد القرار الذي يلزم الدول التي لاتمتلك السلاح الذري بان لاتسمح بوجود هذا السلاح على اراضيها. وفي تموز ١٩٥٦ وقفت تركيا ضد اتفاقية بانشاء منظمة دولية لادارة القناة.

* الكلمة المستخدمة هنا هي، pykouogumed)) التي تعني"قائد"، ولابد ان خطأ مطبعياً قد وقع هنا وان الكلمة الصحيحة هي Tpegcmaumad))التي تعني"ممثل" او"مندوب" ـ المترجم

وكانت تركيا الوحيدة بين بلدان الشرقين الادنى والاوسط، التي استحسنت العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦.

وضعت حكومة عدنان مندرس في خريف ١٩٥٧ خطة لغزو سوريا التي شهدت قبيل ذلك بقليل مؤامرة ضد حكومتها التي كانت تنتهج سياسة خارجية، مستقلة والتي رفضت المشاركة في الاحلاف العدوانية. وحشدت تركيا بدفع من الولايات المتحدة وبريطانيا عددا كبيراً من القوات والدبابات والمدفعية على حدودها مع سوريا، واعلنت الولايات المتحدة بانها ستبدي المساعدة لها في حالة"قيام نزاع" بينها وبين سوريا.

لقد جرى تلافي العدوان على سوريا نتيجة لجهود الاقطار المحبة للسلام وبالدرجة الاولى الاتحاد السوفيتي. ان حكومة عدنان مندرس لم تدرك التغييرات الهائلة التي جرت في الاقطار العربية ولاقوة وطابع حركة التحرر الوطني. لذا فانها دعت- الى المشاركة في الحرب الاهلية في لبنان عندما قامت في هذا البلد العربي في صيف ١٩٥٨ انتفاضة ضد نظام الرئيس شمعون المناهض للشعب.

غير ان الاحداث اتخذت طابعاً دراماتيكياً بالنسبة لاعضاء ميثاق بغداد. وعندما كان مندبو الدول الاسلامية في الميثاق يعدون لعقد اجتماع في العاصمة التركية لوضع تدابير التدخل في الشؤون لبنان، اطاح الشعب العراقي بحكومة نوري سعيد المعادية للشعب. وقد حاول حكام تركيا في هذه المرة ايضاً اخافة الشعب العراقي فالغيت الاجازات في الجيش التركي واستدعي الضباط الى الوحدات واتخذت اجراءات عسكرية اخرى ولكن ذلك لم يصادف النجاح وخرج العراق من الحلف العسكري وحل حلف السنتو ومقر قيادته في انقرة محل حلف بغداد.

كان ينبغي ان تدفع هذه الاخفاقات في الشرقين الادنى والاوسط، حكومة الحزب الديموقراطي الى اعادة النظر بتوجهاتها والى انتهاج سياسة خارجية مستقلة، الامر الذي كان سيجلب لها احترام وتفهم الدول المجاورة، ولكنها واصلت انتهاج الخط السابق

الموالي للغرب، ووقعت في آذار ١٩٥٩ في انقرة اتفاقية ثنائية بين الولايات المتحدة وتركيا.

لقد كانت حكومة الحزب الديموقراطي شديدة الخوف من ان يؤدي تخفيف التوتر الدولي الى تقليل دور تركيا واهميتها كرأس جسر عسكري للولايات المتحدة والى تقليل المساعدة العسكرية والاقتصادية الامريكية ويظهر افلاس سياستها في عسكرة البلد وتوجهها نحو القوى العدوانية، وقام عدنان مندرس ووزير الخارجية ف. زورلو في تشرين الاول ١٩٥٩ بزيارة الى واشنطن لحضور الاجتماع الدوري لحلف السنتو. وافتتح الاجتماع نائب رئيس الولايات المتحدة آنذاك نيكسون الذي دعا الى مواصلة تكثيف الاستعدادت العسكرية. وتكلم عدنان مندرس في الاجتماع بهذه الروحية ايضاً.

جرى التوصل بين الولايات المتحدة وتركيا آنذاك الى اتفاق مبدأي حول انشاء قواعد لاطلاق الصواريخ ذات الرؤوس الذرية على الاراضي التركية. وقام ع. مندرس بعد انتهاء عمل اجتماع السنتو بجولة في الولايات المتحدة كان خلالها يزيد تسعير"الحرب الباردة" ويفتري على سياسة الاتحاد السوفيتي المحبة للسلام ويبرر وجود التكتلات العدوانية ويدعو الى مواصلة سباق التسلح وتوتير العلاقات الدولية.

وهكذا فان سياسة الحزب الديموقراطي ادت الى زيادة تردي العلاقات مع الاتحاد السوفيتي والاقطار الاشتراكية الاخرى ومع كل الدول العربية والى زيادة التبعية السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة.

وفي الوقت نفسه اخذ قادة الحزب الديموقراطي حتى نهاية العقد المشين* يدركون ضرورة احداث تغيرما وابداء المرونة في قضايا السياسة الخارجية وضرر التوجه وحيد الجانب نحو حلف الناتو العسكري.

وهكذا قامت الحكومة ـ التركية في ربيع ١٩٦٠، ربما لاهداف تتعلق بجملة ماقبل الانتخابات ولارضاء منتقدي السياسة الخارجية، بالاتفاق مع الاتحاد السوفيتي على

* يقصد المؤلف هنا السنوات الشر(١٩٥٠ـ ١٩٦٠) التي حكم فيها الحزب الديموقراطي تركيا.

تبادل الزيارات بين رئيس حكومتي البلدين. وربما كانت تجربة افغانستان وايران شريكتها في حلف السنتو، في هذا المجال قدوة لقادة الحكومة التركية آنذاك.

لقد كان الحزب الديموقراطي يعكس مصالح كبار الملاكين والبرجوازية التجارية والصناعية والمصرفية الكبيرة، وكان مرتبطاً بشكل وثيق بالرأسمال الاجنبي ويجني ربحاً كبيراً من اتجاه تركيا نحو الاقطار العربية.

لقد كانت سياسة الحزب الديموقراطي الخارجية اللاشعبية واللاقومية احد الاسباب الاساسية في توتر الوضع السياسي الداخلي والصراع الحزبي والازمة التي حدثت في داخل الطبقة الحاكمة.

الفصل الثامن

التطور الاجتماعي والاقتصادي بعد انقلاب ١٩٦٠

الوضع السياسي الداخلي

توتر الوضع في تركيا في ربيع ١٩٦٠ حتى بلغ الذروة، وشدد ذلك من تحركات الشباب المناهضة للحكومة، حيث اصبحوا يحظون بالمساندة من مختلف الاوساط الاجتماعية في الشعب التركي.

في ظروف الاستياء المتزايد من قيادة الحزب الديموقراطي برزت لدى فئات معينة من الطبقات المالكة رغبة في تلافي تفاقم التوتر السياسي عن طريق القيام بأنقلاب حكومي.

وينبغي ان نشير الى انه كانت قد شكلت منذ الخمسينيات جماعة سرية ضمت ضباطاً وجنرالات. وتمكنت هذه الجماعة حتى ربيع ١٩٦٠ من اقامة صلة مع قائد القوات البرية جنرال الجيش جمال كورسيل واطلعته على خططها السرية فوافق على المشاركة في الانقلاب.

في فجر ٢٧ آيار بدأت القوات العسكرية عملية الاستيلاء على السلطة وانهتها من حيث الاساس خلال بضع ساعات. وقد حاولت بعض الشخصيات البارزة في النظام الذي جرت الاطاحة به الهرب الى خارج البلاد ولكنهم اعتقلوا.

انتقلت السلطة نتيجة لانقلاب ٢٧ آيار ١٩٦٠ الى ايدي قادة الجيش الذين كانت تضمهم لجنة الوحدة الوطنية. وقد اصبحت هذه اللجنة التي كانت تتألف من ٣٨ ضابطاً وجنرالاً *، المؤسسة التشريعية العليا في البلد، بموجب الدستور المؤقت، انتخب جمال كورسيل رئيساً لها. اما السلطة التنفيذية فقد انيطت بحكومة مؤقتة في حين تولت السلطة القضائية محاكم مستقلة.

* توفي في ١٢ أيلول ١٩٦٠، في حادث سيارة احد اعضاء لجنة الوحدة الوطنية هو حاكم انقرة اللواء عرفان باشتوغ.

اعلنت في ٢٨ آيار التشكيلة الحكومية الجديدة التي ترأسها جمال كورسيل، وضمت ثلاثة عسكريين(جنرالات) منهم اثنان من اعضاء لجنة الوحدة الوطنية و١٥ شخصاً مدنياً لاينتمون الى اي حزب سياسي.

واذاعت الحكومة المؤقتة بياناً رسمياً ضمنته منهاج العمل الآتي:

١ـ حماية حقوق وحرية المواطنين

٢ـ الغاء القوانين المناهضة للديموقراطية

٣ـ تنفيذ التدابير الحكومية على اساس جديد

٤ـ انشاء مؤسسات ديموقراطية جيدة وفق النظام القانوني العصري

٥ـ وضع حد للتبذير الاقتصادي وانشاء ادارة للتخطيط الاقتصادي الحكومي

٦ـ اتخاذ التدابير لتحسين الوضع الاقتصادي والمالي في البلد

٧ـ اتباع مبدأ الحفاظ على علاقات ودية مع الاقطار المجاورة وجميع بلدان العالم.

ألفت لجنة الوحدة الوطنية لجنة تحقيق عليا ومحكمة عليا للتحقيق في جرائم الوزراء والنواب والموظفين السابقين واعضاء الحزب الديموقراطي ومحاكمتهم وقررت اللجنة اطلاق سراح المشاركين في المظاهرات والتحركات المناهضة للحكومة في مرحلة حكم الحزب الديموقراطي، ومنعت نشاط الاحزاب السياسية مؤقتاً واجرت تغييرات في قانون الصحافة كان من نتيجتها ان اغلقت جميع صحف الحزب الديموقراطي وسمح باصدار الجرائد والمجلات التي منعتها حكومة عدنان مندرس، واقرت ايضاً بعض القوانين الاخرى بهدف تلافي تحركات انصار الحزب الديموقراطي ضد لجنة الوحدة الوطنية.

لقد جرى اقرار هذه التدابير في لجنة الوحدة الوطنية بهدوء نسبياً. ولكن عندما جرت مناقشة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية اخذت تتميز في اللجنة بشكل واضح مجموعتان: الاولى معتدلة(جنرالية) كان يسندها بشكل عام رئيس لجنة الوحدة الوطنية جمال گورسيل والاخرى قوميه متطرفة(الضباط الشباب) وعلى رأسها العقيد ئلب ارسلان توركيش.

تفاقمت الخلافات في اللجنة في اب ١٩٦٠، حيث كانت المجموعة القومية المتطرفة تصر على تغيير المنهاج الحكومي واعادة تشكيل الحكومة بهدف ادخال انصارهم فيها. وبعد مناقشات طويلة ابعدت اللجنة في ٢٥ آب عشرة وزراء.

وفي بداية ايلول ١٩٦٠ اعلنت التشكيلة الجديدة للحكومة التي تألفت غالبية اعضائها من الموظفين والاساتذة. وادخلت المجموعة المعتدلة في الحكومة، من أجل ان تعزز وضعها، احد اعضاء لجنة الوحدة الوطنية هو جنرال الجيش فخري اوزديلك، حيث عين وزيراً للدفاع في حين لم يكن لمجموعة آ. توركيش من يمثلها في الحكومة.

ان اعادة التشكيل هذه تشهد على ازمة جدية بين القادة الجدد وكانت القضية الاساس التي بدأ حولها جدل حامي هي الطريق الذي سيتطور فيه البلد لاحقاً.كانت مجموعة الجنرالات التي كان لقيادة حزب الشعب الجمهوري ولاسيما قائدة عصمت اينونو نفوذ كبير عليها، ترى ان مهمتها الاساسية تكمن في الاعداد لانتخابات برلمانية جدية واجرائها(تأجيل حل المشاكل الداخلية الى مرحلة لاحقة)، وكانت تصر على الاستمرار بالمشاركة في حلفي الناتو والسنتو. ان هذه المجموعة لم تفكر باجراء أي تغيير في السياستين الداخلية والخارجية للحكومة التي جرت الاطاحة بها.

ورغبة من مجموعة توركيش بخلق الظروف للاسراع يتطور البلد الاقتصادي. اعلنت عن استعدادها لاجراء الاصلاحات الاجتماعية اللازمة وتعني اقرار نظام ضرائبي تقدمي وتحسين احوال التعليم والصحة واجراء اصلاح زراعي ينهي بقايا العصور الوسطى في الريف.

وكان ممثلو هذه المجموعة الاكثر تطرفا يدعون الى انتهاج سياسة خارجية اكثر استقلالية بالاضافة الى التقليل من تبعية تركيا للولايات المتحدة والناتو.

لكن آ. توركيش وشركاؤه في الرأي لم يكونوا يحملون اراء ديموقراطية في القضايا التي تخص نظام الدولة. لقد كانوا يعتقدون بان اجراء الاصلاحات الضرورية يستلزم اقامة دكتاتورية لجنة الوحدة الوطنية في تركيا لعدة سنوات.

وفضلاً عن ذلك كان بعض اعضاء المجموعة يحلمون بـ((تركيا الكبرى)) التي توحد جميع الشعوب الناطقة بالتركية في العالم. وكان ذلك يؤلف احدى نقاط الضعف في مجموعة آ. توركيش. ان هذه المجموعة الذي يعبر عن ايدولوجية ومصالح العلية الرجعية المستغلة كان يبعد الفئات التقدمية في المجتمع التركي والاقليات القومية فلا يساعد بذلك على توسيع القاعدة الاجتماعية والوطنية لمجموعة آ. توركيش. غير ان مايستحق الاهتمام في منهاج عمل هذه المجموعة هو ان الضباط الشباب الذين كانوا يعبرون عن مصالح البرجوازية الصغيرة والمتوسطة كانوا عازمين على شن الكفاح ضد العناصر الاقطاعية والبرجوازية الكبيرة المرتبطة بشكل وثيق بالدول الامبريالية.

ذلك لم يحدث بسبب الجهود التي بذلتها الرجعية الداخلية والخارجية. ففي ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٠ ابعد جمال گورسيل من لجنة الوحدة الوطنية، بالحاح من الجناح اليمني كما وابعد في اللجنة،(١٤) عضواً واخرجوا من البلد بتعيينهم مستشارين في السفارات التركية.

جرى بعد ابعاد "الاربعة عشر" من لجنة الوحدة الوطنية، عزل رؤساء دوائر الامن في عدد من الولايات بما في ذلك انقرة واسطنبولوجرى اعتقال بعضهم.

وبعد ان احرزت مجموعة الجنرالات النصر على دعاة الاصلاحات الجذرية بدأت بـ((اعادة النظام الدستوري))، الامر الذي كان يعني تحويل السلطة الى ايدي الجناح المعتدل في تحالف البرجوازيين والملاكين. ومع ذلك فان الاوساط الحاكمة سعت، من اجل المحافظة على مواقعها وتعزيزها، الى ان تعطي النظام القائم اشكالاً تشريعية جديدة.

أقرت لجنة الوحدة الوطنية في كانون الاول ١٩٦٠ قانونين يتعلقان بوضع الجمعية التأسيسية والتمثيل فيها، حيث تقرر ان تتألف الجمعية التأسيسية من لجنة الوحدة الوطنية ومجلس النواب. وقد نقلت الوظائف التشريعية ظلت للجنة شكلياً الى الجمعية التأسيسية غير ان السلطة التشريعية ظلت من الناحية الواقعية بيد لجنة الوحدة

الوطنية ذلك لان انتخابات مجلس النواب والتعيينات في كانت تجري تحت سيطرتها، ولايصبح اي قانون نافذاً مالم تصادق اللجنة عليه.

اعلنت في ٥كانون الثاني ١٩٦١، وقبل ان تفتح الجمعية التأسيسية، التشكيلة الجديدة الثالثة بعد الانقلاب لحكومة جمال گورسيل. وقد اختلفت الحكومة الجديدة عن الاثنتين السابقتين في انها تضم ثلاثة وزراء من الاحزاب السياسية هم طورخان فيزوغلو(حزب الشعب الجمهوري) وجاهد بابان(حزب الشعب الجمهوري) واحمد تختكليتش(حزب الفلاحين الشعبي الجمهوري).

لقد انتخب وعين في الجمعية التأسيسية التي بدأت اعمالها في ٦كانون الثاني ١٩٦١ ـ(٢٩٥) نائباً. وقد استطاع حزب الشعب الجمهوري وانصاره الاستحواذ على ثلثي المقاعد في المجلس النواب، الامر الذي يشهد على سعة نفوذ حزب الشعب الجمهوري على اعضاء لجنة الوحدة الوطنية. اما حزب الفلاحين الشعبي الجمهوري الذي كان يتراسه عصمان بيلوكباشي فقد حصل على ٢٥ مقعداً. واما الاحزاب الاخرى فان نشاطها كان مايزال ممنوعاً. وكانت الاغلبية في الجمعية التأسيسية تتألف من ممثلي الطبقات المالكة ولاسيما ممثلي الانتليجنسيا القائمة على خدمة تلك الطبقات. ولم تحصل الطبقة العاملة الا على ستة"ممثلين" في حين لم تحصل جماهير العمال في الريف على اي مقعد. وكان يدخل في اختصاص الجمعية سن الدستور وقانون الانتخاب في المقام الاول.

في بداية ١٩٦١ سمحت الحكومة، خلافاً للقانون، بنشاط الاحزاب القائمة وبتأسيس احزاب جديدة * . ومنحت الاحزاب الجديدة مدة شهر واحد لاعداد مناهجها وانظمتها الداخلية. لقد اتخذ الاجراء، جزئياً، لاعاقة تكتل القوى السياسية في البلد. وكانت

* قبل ذلك لم يكن يعمل: من حيث الجوهر الا حزبان هما حزب الشعب الجمهوري وحزب الفلاحين الشعبي الجمهوري. اما الحزب الديموقراطي فكانت لجنة الوحدة الوطنية قد منعته في ايلول ١٩٦٠.

النتيجة ان تزايد عدد الاحزاب بسرعة بحيث وصل بعد وقت قصير الى مايقرب من العشرين. وقد استمرت عملية انشاء الاحزاب السياسية في الفترة التالية ايضاً.

لقد ظهر ان حزب العدالة الذي ترأسه الجنرال المتقاعد راغب غوميش وحزب تركيا الجديدة الذي شكله اكرم اليجان وزير المالية السابق في اول وزارة للجنة الوحدة الوطنية هما الحزبان الاكثر قابلية للحياة من بين الاحزاب الجديدة.

وقدكانت جميع هذه الاحزاب تعبر عن مصالح الطبقات المستغلة على الرغم من اختلاف الاسماء.

كانت مناهج الاحزاب البرجوازية الجديدة تقوم على مبادىء"الكمالية". التي تقضي بانشاء دولة تستند الى((الوحدة الوطنية والاخوة)). وقد عدت هذه الاحزاب المبادرة الخاصة اساس التطور الاقتصادي لتركيا. انها لم تكن تنكر مبدأ الاتاتية كلياً ولكنها كانت تخضعه لمصالح وحماية النشاط الراسمالي الخاص. وكانت اغلبيتها تدعو ايضاً الى اجتذاب الراسمال الاجنبي بشروط مساوية للرأسمال التركي. اما منهاج هذه الاحزاب البرجوازية في السياسة الخارجية فكان متماثلاً اكثر من ذلك فجميعها كانت تدافع عن التحالف مع الدول الغربية وعن المشاركة في حلفي الناتو والسنتو العسكريين. وكان ذلك ينبع بدرجة كبيرة من الطبيعة الطبقية لهذه الاحزاب وقربها الاجتماعي من الاحزاب البرجوازية في اقطار تلك الاحلاف وتشابهها بها.

لقد اشار ف. أي. لينين الى ان((جميع الاحزاب البرجوازية، حتى الاكثر ليبرالية و"ديموقراطية" بالتسمية تتبنى سياسة خارجية رأسمالية"**

لم يتألف في هذه المرحلة أي حزب شيوعي يمكن ان يدافع دفاعاً حقيقياً عن مصالح جماهير الشغيلة في تركيا. صحيح ان حزب العمال التركي كان قد تأسس في شباط ١٩٦١ لكنه لم يكن يمتلك منهاجاً سياسياً صدامياً ولم يكن من حيث الجوهر يختلف عن الاتحادات المهنية التي كانت واقعة تحت تأثير محسوس من العناصر البرجوازية

** ف. اي. لينين، احداث في البلقان وفارس، جـ ١٧، ص ٣١

القومية، ان قيادة حزب العمال التركي لم تستطع ان تجعله حزباً عمالياً حقاً يتمتع بثقة واسناد الشغيلة ولهذا فقد انتهى حتى اواخر ١٩٦١ وجوده من الناحية الواقعية. ولكن في بداية ١٩٦٢ بعث حزب العمال التركي على اسس ديموقراطية بمبادرة من مجموعة من الشخصيات التقدمية وانتخب محمد علي ايبار رئيساً عاماً له. وفي اذار ١٩٦٢ أجريت تغييرات في نظام الحزب الداخلي ونشرت موضوعات منهاجه الاساسية.

لقد تضمن منهاج حزب العمال التركي المبادىء التي تؤمن، حسب رأي واضعيه، الديموقراطية السياسية والاساس الاقتصادي والاجتماعي وتهيىء الظروف للانتقال بطريق ديموقراطي الى نظام اجتماعي أكثر تقدماً. ومن أجل تحقيق هذه المبادىء يطالب الحزب بـ:

أـ تأميم وسائل الانتاج والتداول الرئيسة، بدءاً من المشاريع في الاقتصاد الوطني.

ب ـ انشاء فروع صناعية جديدة تملكها الدولة

ج ـ منح الارض للفلاحين الذين لايملكون ارضاً او يملكون القليل منها وتجهيزهم باحدث الادوات الزراعية والتقنية المتقدمة

د ـ توفير التعليم العام والفني للشغيلة

ه ـ القضاء على الفرق بين العمل العقلي والبدني وتعزيز العمل الثقافي الذي يطلق قوى الابداع لدى الجماهير الشعبية، وتأسيس مراكز ثقافية على اساس قوى عام.

و ـ القضاء على البطالة واقرار مبدأ"لكل حسب عمله"في توزيع الدخل الوطني، أي تأمين اجر او دخل شهري للجميع حسب العمل المنتج الذي يؤدونه.

زـ انتهاج السياسة الخارجية السلمية التي انتهجتها تركيا اثناء نضال التحرر واقامة علاقات صداقة مع جميع البلدان على اساس المساواة والاخلاص لميثاق منظمة الامم المتحدة.

ويؤكد المنهاج على ان ذلك كله يؤمن الانسجام لتطور الانتاج الوطني بالاستناد الى الصناعة التقنية المتقدمة وفق خطة عامة تأخذ بالحسبان مصالح جماهير الشغيلة،

وينهي نظام استغلال الانسان للانسان، ويحول تركيا الى دولة ديموقراطية مستقلة محبة للسلام. ومع ذلك فان حزب العمال التركي لم ينشر منهاجه الواضح الا في اذار ١٩٦٢ ولهذا فان الاحزاب البرجوازية هي التي كانت تظهر نشاطاً فعالاً قبل هذا التاريخ.

أخذت الاحزاب البرجوازية والبرجوازية - الملاكية بعد ان تكونت تنظيمياً وصاغت مناهجها، تشن نضالاً من أجل السلطة. وقد ابدى حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة وحزب تركيا الجديدة وحزب الفلاحين الشعبي الجمهوري نشاطاً خاصاً في هذا المجال. وقد ساعد على ذلك لدرجة معلومة الغاء بعض القيود المفروضة على النشاط السياسي وتخفيف الرقابة على المطبوعات بعض الشيىء. وقد طالب الرأي العام بعد الانقلاب مباشرة بالغاء قانون المطبوعات اللاديموقراطي الذي كانت حكومة الحزب الديموقراطي قد اخرته في ١٩٥٦. وفي ٢٩تشرين الثاني اقرت لجنة الوحدة الوطنية قانوناً قضى بتغيير بعض مواد وقانون المطبوعات كما اصدرت فى كانون الثاني ١٩٦١ قانوناً يقضي بانشاء شركة حكومية للاعلانات والبيانات وقد اصبحت هذه الشركة اداة غير مباشرة بيد السلطات للضغط على الصحافة.

لقد حافظت الاوساط الحاكمة على القوانين اللاديموقراطية التي يمكن بموجبها القاء الصحافيين في السجن لمدة تصل الى ١٥سنة بتهمة"التحريض وتفويض اسس الدولة والغاء الطبقات الاجتماعية وخرق النظام الاجتماعي والاقتصادي" ولابد ان نشير في الوقت نفسه الى ان بعض الاجراءات القانونية التي كانت تحد من نشاط الصحافة في عهد بايار ـ مندرس قد الغيت.

ومع ذلك ظل الوضع السياسي الداخلي في البلد متوتراً. وكان عمل الجمعية التأسيسية في الاشهر الاولى مشلولاً في واقع الامر حيث ظلت اللجان التي شكلت لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب تراوح في مكانها، ولم تستطع الجمعية التأسيسية ان تقر الدستور الجديد الا في ٢٧ آيار ١٩٦١، علماً بانه لم يصبح نافذاً الا بعد الاستفتاء العام الذي جرى في ٩تموز ١٩٦١.

لقد صوت الى جانب الدستور مايقرب من ٦١٪ من المصوتين الذين شاركوا في الاستفتاء*. واظهر توزيع الاصوات ان اغلبية سكان المناطق الغربية والشمالية من تركيا، حيث كان نفوذ انصار الحزب الديموقراطي السابق مايزال قوياً، صوتت ضد الدستور. وعلى الرغم من ان الدستور التركي الجديد يختلف في الكثير من الامور عن دستور ١٩٢٤، الا انه كالدستور السابق يحمي حقوق الطبقات المالكة فقط. لقد احتوى على الاعلان البرجوازي الاعتيادي لحقوق الانسان ولكن بلا ضمانات. ومع ذلك فمن الصحيح ايضاً ان الدستور الجديد اكثر تقدمية في عدد من الجوانب من الدستور القديم، حيث انه يتيح امكانات(رغم كونها محدودة) لاستخدام الحريات السياسية، لكنه مع ذلك كان بعيداً عن ان يكون دستوراً ديموقراطياً بشكل حقيقي فهو لم يضمن منع وقمع الاغلبية الساحقة من الشغيلة من قبل حفنة من الرأسماليين. **)).

انهت الجمعية التأسيسية اعمالها في بداية ايلول ١٩٦١، وطيلة ثمانية شهر من عملها لم تشرع في حقيقة الامر اي قانون(يخص الاصلاح الزراعي او الاعتراف للعمال بحق الاضراب وغير ذلك) يمكن ان يساعد على حل المسائل المهمة التي تواجه البلد. لقد اظهرت اجتماعات الجمعية التاسيسية بان الامال التي علقتها جماهير الشغيلة وفئات الراي التركي التقدمية الاخرى لم تبرر.

انتهت في الشهر نفسه محاكمة قادة تركيا الذين اطيح بهم وكانت المحاكمة قدبدات منذ تشرين الاول في جزيرة ياسيادا في مرمرة. لكن السلطات قررت ان تتخذ بعض الاجراءات الاحترازية قبل ان تعلن حكم المحكمة العليا، فدعي قادة الاحزاب السياسية الى مؤتمر((مائدة مستديرة)) حيث وقعوا في ٥ ايلول تحت الضغط من العسكريين بياناً خاصاً التزموا فيه بعدم التشكيك بشرعية الانقلاب الحكومي في ٢٧ آيار ١٩٦٠ او بالحكم الذي سيصدر في ياسيادا. وفي اليوم التالي أخذ مصدرو الجرائد والمجلات

---

* كان عدد الذين يتمتعون بحق التصويت بموجب القانون ١٢ مليون و ٧٣٥ ألف شخص شارك في الاستفتاء منهم(١٠٣٢٠٠٠)شخص وصوت(٦٣٤٩٠٠٠). مع الدستور و(٣٩٣٤٠٠٠) ضده.

** ((منهاج الحزب الشيوعي السوفيتي)) ص ٤١

على انفسهم التزاماً مشابهاً. ووضعت لجنة الوحدة الوطنية القطعات العسكرية والبوليس والجندرمة في الانذار خشية من تحركات انصار عدنان مندرس.

وبعد هذه الاجراءات الاحترازية اعلن في ١٥ ايلول ١٩٦١ حكم المحكمة العليا .

لقدكان هذا الحكم الخطوة قبل الاخيرة على طريق الانتقال من الدكتاتورية العسكرية الى الحكم المدني، حيث بقي الان اجراء انتخابات المجلس.

افتتحت الحملة الانتخابية في البلد رسمياً في ٢٤ آيلول ١٩٦١، وافتتحت الاحزاب الرئيسة الاربعة: حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة وحزب تركيا الجديدة وحزب الفلاحين الشعبي الجمهوري. مقرات لها في المدن الكبرى، اما الاحزاب الاخرى فلم يسمح لها بالمشاركة في الحملة الانتخابية لانها لم تستطع ان تنظم هذه الحملة في ١٥ ولاية او اكثر كما يقضي بذلك قانون الانتخاب. وبدأت في جميع انحاء البلاد الاجتماعات والمهرجانات الخطابية الخاصة بمرحلة ماقبل الانتخابات سارع قادة الاحزاب الذين كانوا قد وقعوا اتفاقية تقضي بعدم السماح بالخصومات فيما بينهم وبالمحافظة على الهدوء بين السكان، الى خرق تعهداتهم تلك. فقد كانوا في كثير من الاحيان يتهمون بعضهم البعض الامر الذي ادى الى صدامات جدية فيما بينهم.

كان يتوجب ان تكون انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير حرة وعامة ومباشرة ويتساوي فيها الجميع، كما يقضي بذلك الدستور وقانون حق الانتخاب الجديد الذي صادقت عليه الجمعية التأسيسية في آيار ١٩٦١. لقد منح حق الانتخاب للمواطنين الذين يبلغون الحادية والعشرين من العمر. اما المرشحون فقد حدد لهم شرط اعلى من ذلك للعمر هو(٤٠) سنة بالنسبة للمرشحين لمجلس الشيوخ و(٣٠) سنة للمرشحين الى المجلس الوطني. وكان اعضاء مجلس الشيوخ ينتخبون بموجب نظام الاغلبية اما نواب المجلس الوطني يجري انتخابهم حسب نظام التمثيل النسبي.

وكانت نتيجة الانتخابات التي جرت في ١٥ تشرين الاول ١٩٦١ان حصل حزب العدالة على(٧٠) مقعداً في مجلس الشيوخ و(١٥٨) مقعداً في المجلس الوطني في حين

حصل حزب الشعب الجمهوري على(٣٦) مقعداً في مجلس الشيوخ و(١٧٣) في المجلس الوطني وحزب الفلاحين الشعبي الجمهوري على ١٦ مقعداً في المجلس الشيوخ و(٥٤) مقعداً في المجلس الوطني.

كان مجموع الذين انتخبوا الى المجلس الوطني(٤٥٠) نائباً والى مجلس الشيوخ(١٥٠) عضواً. وفضلاً على ذلك دخل مجلس الشيوخ"شيوخاً مدى الحياة" ٢١ شخصاً كانوا اعضاء في لجنة الوحدة الوطنية و١٥ شخصاً نائباً وشيخاً. وكانت نتائج الانتخابات تعني نجاحاً جدياً لحزب العدالة وحزب تركيا الجديدة اللذين كان يضمان في صفوفهما الكثير من اعضاء الحزب الديموقراطي السابق.

لم يعكس المجلس الوطني التركي الكبير الذي انتخب في تشرين الاول ١٩٦١ الوضع الحقيقي للقوى الطبقية في البلد لان الاحزاب السياسية الخاصة بالجماهير الشعبية لم تستطع، بسبب المنع ومختلف انواع التغييرات، ان تشارك الانتخابات بمنهاجها السياسي.

لم يستطع أي من الاحزاب السياسية الحصول على الاغلبية المطلقة في المجلس الوطني التركي الكبير، وذلك يفسر بان اياً من الاحزاب التي شاركت في الانتخابات لم يكن يمثل الطبقات ذات الاعداد الكبيرة اي العمال والفلاحين، ولهذا كان من الصعب على الناخبين ان يفضلوا حزباً واحداً اياً كان. وقد ساعدت على ذلك مناهج الاحزاب في مجال السياسة الخارجية التي كانت متماثلة ولاشعبية في الوقت نفسه، فقد اعلن قادة هذه الاحزاب في اثناء الحملة الانتخابية من تأييدهم للسياسة الخارجية القائمة على مشاركة البلد في حلفي الناتو والسنتو العدوانيين، في حين لم تكن المشاركة في الاحلاف العدوانية تصادف التأييد لدى اغلبية سكان البلد، فجماهير الشغيلة والفئات الوطنية في المجتمع التركي فكانت تدرك لان هذه السياسة تؤدي الى مصاريف عسكرية هائلة والى الغلاء وزيادة الضرائب وتضر بالاستقلال الوطني وتحول البلد الى راس جسر للاعمال العدوانية التي تقوم بها اوساط الغرب الامبريالية. لقد اصبح

الناخبون يدركون اكثر فاكثر بان حل المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تواجه تركيا لايمكن الا عن طريق التطور السلمي الذي لايرتبط بالمشاركة في الاحلاف العدوانية.

انتهت باجراء الانتخابات البرلمانية صلاحيات لجنة الوحدة الوطنية التي اتخذت في ٢٤ تشرين الاول قراراً بحل نفسها واصبح جميع اعضائها، بموجب الدستور، اعضاء في مجلس الشيوخ مدى الحياة.

ونظراً لان اياً من الاحزاب لم يحصل على الاغلبية المطلقة في المجلس برزت لاول مرة في تركيا مسألة تشكيل حكومة ائتلافية، غير ان الخلافات القائمة بين الاحزاب اعاقت ذلك لفترة طويلة، وظهرت صعوبات ايضاً فيما يتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية وقادة البلد الاخرين. ولم ينتخب جمال گورسيل رئيساً لجمهورية تركيا ولم يعين السياسي المخضرم وقائد حزب الشعب الجمهوري عصمت اينونو في منصب رئيس الوزراء الا بعد تدخل العسكريين.

دخل الحكومة الأئتلافية الاولى، على اساس التكافؤ ممثلو حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة. وجاء في منهاجها ان((هدف الحكومة تأمين نهوض سريع في ظروف الحرية واللحاق في المستقبل القريب بالاقطار المتقدمة. وتقرر لتحقيق هذه الهدف زيادة رؤوس الاموال الموظفة في قطاعي الاقتصاد الحكومي والخاص من التراكم الداخلي والراسمال الاجنبي على السواء.

اما في مجال السياسة الخارجية فقد احتوى منهاج الحكومة على الموضوعات القديمة التي تقضي بالتعاون الوثيق في اطار حلفي الناتو والسنتو العدوانيين. أو اكد المنهاج على ان الحكومة ستبذل كل الجهود الممكنة لزيادة تطوير علاقات تركيا مع الاقطار الداخلة في الاحلاف الغربية.

منح المجلس الوطني حكومة عصمت اينونو الثقة في بداية كانون الاول، وفي نهاية تشرين الثاني كانت قد الغيت في اسطنبول وانقرة وغيرهما من مناطق البلد حالة

الحصار التي كانت قد اعلنت هناك من قبل حكومة عدنان مندرس في اثناء الاضطرابات الطلابية في نيسان ١٩٦٠.

كان ذلك كله يعني من الناحية الشكلية انهاء الدكتاتورية العسكرية واعادة البلد الى شكل الحكم البرجوازي البرلماني ومع ذلك فقد ظهر ان المجلس الجديد والحكومة الأئتلافية الاولى غير مؤهلين لاداء وظييفتهما بشكل اعتيادي ولحل الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الملحة.

لقد كان جزءاً كبيراً من اسباب ذلك يعود الى نشاط اعضاء حزب العدالة من انصار النظام الذي جرت الاطاحة به، حيث قدموا اقتراحاً باصدار عفو سياسي عام عن جميع من ادينو في ياسيادا. واخذ انصار حكومة عدنان مندرس ينظمون في مختلف المدن اجتماعات جماهيرية علنية ومظاهرات يطالبون فيها بالعفو السريع عن المدانين. واشتدت مرة اخرى الدعاية الرجعية، بدات الكثير من الجرائد حملة من الافتراءات ضد الشخصيات التقدمية ونظمت اجتماعات خطابية معادية للشيوعية. لقد كانت الرجعية تتهم جميع من يدعو الى ضرورة اجراء الاصلاحات الاجتماعية في تركيا والى تحسين وضع الشغيلة بالشيوعية.

كان الوضع السياسي في البلد يزداد توتراً اكثر فاكثر، واشتدت اتهامات الاحزاب بعضها للبعض الاخر ولاسيما الخصومات بين الجناح اليميني من حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري. وبدأت الاعتقالات في صفوف اعضاء الحزب الديموقراطي السابقين وكذلك في صفوف الضباط الشباب الذين كانوا يتعاطفون مع"الاربعة عشر"[*]، وجرت في المجلس مجادلات حول العفو العام عن القادة الاتراك السابقين وحول شرعية الدستور وغير ذلك من الامور.

[*] المقصود اعضاء لجنة الوحدة الوطنية الاربعة عشر الذين ابعدهم جمال گورسيل من اللجنة في ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٠
ت المترجم

كانت الازمة السياسية في تركيا تقترب من ذروتها وكان الجميع يتحدثون عن ان البلاد تقف على حافة هزة سياسية جديدة. وفي مساء ٢٢ شباط ١٩٦٢ قام طلاب الكلية العسكرية في انقرة الذين ادوا دوراً نشطاً في الاطاحة بنظام بايار ـ مندرس، ومعهم طلاب مدرسة الدبابات ومدرسة ضباط الجندرمة، بامر من قادتهم، بتطويق بناية المجلس والقصر الرئاسي في تشانكاي ومحطة الاذاعة الحكومية. وقد اشترك في هذه الانتفاضة مايقرب من ثمانية آلاف من العسكريين من بينهم ٥٠٠ ضابط وكان يقودهم مدير الكلية العسكرية في انقرة طلعت ايديمير، غير ان الثوار، كما اظهرت الاحداث فيما بعد، لم تكن لديهم خطة عمل دقيقة، لذا استقدمت القوات الموالية للحكومة الى العاصمة عند الفجر واستسلم الثوار فاعتقل مايقرب من ٣٠٠ عسكري واحيل ٦٩ ضابطاً على التقاعد.

لقد حدد ت. ايديمير في كلمة له امام الصحفيين الاسباب الاساسية الاربعة الاتية لاحداث شباط:

١ـ عدم تحقيق اهداف انقلاب ٢٧ آيار

٢ـ انقسام الشعب بعد الانقلاب الى معسكرين الامر الذي جعل من غير الممكن تأمين الوحدة الوطنية.

٣ـ كانت مجموعة السياسيين المتلاعبين الموجودة في البرلمان تسعى عن قصد لان تصور القضية على ان الجيش والشعب منفصلين عن بعضهما وتحاول اثارة الخصام بينهما.

٤ـ لم تشكل بعد الانتخابات حكومة مستقرة ولهذا لم يجر النظر في مشاكل البلاد الرئيسة.

وهكذا فان حركة ٢٢ شباط التي كانت مظهراً من مظاهر الاستياء الحاد من جانب دعاة الاصلاحات الجذرية، كان سببها عدم رغبة الاوساط الحاكمة وعدم مقدرتها على

بحث المشاكل المهمة التي كان حلها يستجيب لمتطلبات البلد الموضوعية ويساعد على تقدمه الاجتماعي.

لقد كانت قيادة الحركة تنوي ان تنشئ في حالة النجاح:

١ـ مجلس امن من(٢٥) شخصية مدنية وعسكرية يكون خمسة منهم(رئيس الاركان واربعة قادة) اعضاء دائميين.

٢ـ مجلساً ينتخب بطريقة انتخاب المرحلتين حسب عدد السكان في كل ولاية.

٣ـ حكومة يعينها مجلس الامن.

٤ـ حزباً يتمسك بمبادىء اتاتورك.

لقد كانت القيادة تهدف الى وضع دستور جديد والغاء القوانين التي تتعارض معه وتحقيق الاصلاحات التي عينها انقلاب ٢٧ آيار واحداً بعد الاخر، واعادة اعضاء لجنة الوحدة الوطنية الاربعة عشر، ومنح البعض منهم مقاعد في المجلس. ومع ذلك وحسب ماذكره ت. آيديمر لن يكون هناك في حالة النجاح اي تغيير في الالتزامات التي تفرضها على تركيا المعاهدات الدولية بما في ذلك التزاماتها تجاه الناتو والسنتو. وعلى ذلك يكون قادة حركة شباط قد حاولوا اقامة دكتاتورية عسكرية في البلد تستمر الى وقت غير محدد. وعلى الرغم من ان"المنهاج" تضمن اجراء الاصلاحات الملحة فان بعض موضوعاته(انتخاب المرحلتين والتمسك بالناتو والسنتو وغير ذلك) تشهد على ان قادة الانتفاضة كانوا يحملون في كثير من قضايا السياسة الداخلية والخارجية نظرات لا ديموقراطية.

نبهت محاولة الانقلاب الحكومي واشتداد التذمر في الجيش الاوساط الحاكمة التركية التي بادرت، من أجل وضع حد للتحركات المعادية للحكومة، الى اتخاذ اجراءات استثنائية، فاقر المجلس الوطني الكبير في اذار ١٩٦٢، على الرغم من احتجاجات الرأي العام وبعد مناقشات عاصفة، قانوناً بشأن المحافظة على النظام تضمن اتخاذ تدابير شديدة بحق من يقوم بنشاط مناهض"للسلطة الشرعية".

لقد ادت محاولة الانقلاب الحكومي الفاشلة الى تفعيل نشاط العناصر اليمينة في البلد.

خضعت الحكومة لضغط حزب العدالة وانصاره فاعلنت في اواسط ايار رسمياً، بانها ستبحث في قضية العفو عن الحكام الاتراك الذين جرت الاطاحة بهم، واثار ذلك غضباً جدياً من جانب الاوساط المتطرفة كما اثار الخلافات داخل حزب الشعب الجمهوري. وكانت النتيجة ان استقال رئيس وزراء اول حكومة آئتلافية عصمت اينونو في ٣١ آيار ١٩٦٢ وانهار الأئتلاف الذي كان قائماً لمدة سبعة اشهر بين حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة. وبعد استقالة الحكومة بدأ مرة اخرى البحث عن تجمعات لتأليف حكومة الائتلافية.

كان الراي العام التركي يراقب بقلق الضجة الخفية التي قامت حول تأليف الوزارة الجديدة. وكان هناك اساس بان الاحزاب السياسية تجري فيما بينها مساومة من أجل الحصول على اماكن دافئة في الجهاز الحكومي. ولم يكن يوجد في تركيا أي حزب شرعي(منعت السلطات نشاط الحزب الشيوعي) يناضل من أجل التقدم ومن أجل الاصلاحات الملحة والمصالح الجذرية للشغيلة. ان حزب العمال التركي الذي بعث في شباط ١٩٦٢ على اساس تقدمي جديد لم يكن ممثلاً في المجلس ولم يكن له نفوذ جدي بين السكان في البلد. وكانت الاحزاب البرجوازية التي لم تكن تختلف عن بعضها الا قليلاً، تتحرق شوقاً الى السلطة.

ونتيجة لتدخل فعال من قيادة الجيش جرى أخيراً في حزيران ١٩٦٢ تشكيل الحكومة الائتلافية الثانية من ممثلين عن حزب الشعب الجمهوري وحزب تركيا الجديدة وحزب الفلاحين الشعبي الجمهوري برئاسة عصمت اينونو. وقد وقعت هذه الاحزاب بروتوكولاً تضمن شروط الائتلاف والسياسة المشتركة التي سوف تنتهجها هذه الاحزاب في المجالين الاقتصادي والسياسي. لقد احتل حزب الشعب الجمهوري مركزاً قائداً في

الحكومة سواء من حيث عدد الحقائب الوزارية او من حيث اهميتها. وقد تضمن منهاج الحكومة الائتلافية الثانية وعوداً مبهمة سجل مشاكل البلد الملحة.

بعد مناقشات عاصفة منح المجلس في ٧تموز الثقة لحكومة عصمت اينونو الأئتلافية الثانية، وقد صوت ضد الثقة بالحكومة بالاساس اعضاء حزب العدالة والحزب الوطني [*].

اثار منهاج الحكومة الجديدة انتقاداً حاداً لدى ممثلي الراي العام التقدمي في البلد، فقد طالب هؤلاء بان تذكر الحكومة بدقة متى ستبدأ حقيقية بحل مشاكل من امثال البطالة والاصلاح الزراعي والتوزيع العادل للدخل الوطني وموعد الغاء القوانين اللاديموقراطية كقانون الاجتماعات والمظاهرات وقانون العمل وقانون النقابات وغيرها.

لقد كان من الواضح انه لايمكن تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي دون اجراء تغييرات جذرية في جهاز الدولة وفي البنية الاجتماعية للمجتمع التركي. وكان نشاط انصار انقلاب آيار ١٩٦٠ ونشاط خصومة على السواء يشتد بمقدار ماكان يوم العفو الجزئي(١٨ تشرين الاول) يقترب. وتميز النصف الاول من تشرين الاول بقيام مظاهرات نظمها خصوم العفو عن المدانين في ياسيادا، وقد شارك في هذه المظاهرات ممثلون عن جميع فئات الشعب التركي تقريباً وابدت فيها الشبيبة ولاسيما الطلاب فاعلية خاصة.

وعلى الرغم من الاحتجاجات الشديدة التي ابداها الاعضاء العاديون في حزب الشعب الجمهوري والقسم الاغلب من الطلبة واوساط المثقفين الواسعة، ورغم معارضة الشيوخ الاعضاء السابقين في لجنة الوحدة الوطنية. صادق مجلس الشيوخ في ١٦ تشرين الاول ١٩٦٢ على مشروع قانون يمنح عناصر نظام مندرس عفواً جزئياً.

شدد حزب العدالة في بداية ١٩٦٣ بعد ان حصل على العفو الجزئي لانصاره من حملته الدامية الى اطلاق سراح المجموعة التالية من المدانين. وقد شدد نشاط المعارضة

[*] خرجت في حزيران ١٩٦٢ من حزب الفلاحين الشعبي الجمهوري مجموعة من اعضائه الشيوخ والنواب برئاسة عصمان بيليوكباشي والفت الحزب الوطني.

من التوتر السياسي في البلد مرة اخرى، ولهذا اتخذت الاوساط الحاكمة التركية التدابير التي كانت ستؤدي في رأي تلك الاوساط، الى تخفيف من الاستياء. ففي ٢٤ شباط صادق المجلس الوطني التركي الكبير على قانون بالعفو عن المسجونين شمل الاشخاص الذين حكم عليهم بالسجن لارتكابهم جرائم"دعاية" في اثناء حكم الحزب الديموقراطي. وكان من المفترض ان يتحرر بموجب هذا القانون مايقرب من عشرة آلاف شخص.

آخذ الوضع السياسي في تركيا حتى اواسط آيار ١٩٦٣ بالتوتر مجدداً. وكتبت جريدة"موند" بانه لايستبعد في مثل هذه الظروف ان يحاول قسم من الجيش ان يأخذ المبادرة السياسية بيده اذا لم تستطع الحكومة ان تقضي على خطر رجوع((الديموقراطيين)) السابقين الى السلطة. وقد ظهر ان اطلاع الجريدة كان دقيقاً لدرجة تثير الدهشة فقد جرت في ليلة ٢٠ آيار في تركيا محاولة انقلاب عسكري جديدة حيث وقف على رأس المنتفضين مرة اخرى ت. آيديمير الذي كان قد احيل على التقاعد في شباط ١٩٦٢ بعد المحاولة الفاشلة للاطاحة بالحكومة. فبعد ان استولى ايديمير باسناد من تلاميذ الكلية العسكرية في انقرة وبعض القطعات العسكرية الاخرى على بناية محطة الاذاعة، وجه الى السكان نداءاً اعلن فيها ان "القوات المسلحة قررت العمل لان النظام الحالي اخرج تركيا عن طريق آتاتورك)). واعلن عن حل المجلس الوطني التركي الكبير والغاء الاحزاب السياسية. ولكن الحكومة ارسلت الدبابات ضد الثوار وجرى في صباح ٢١ آيار التغلب على مقاومة تلاميذ الكلية العسكرية.

باشرت الحكومة بعد ان تم اخماد هذا التحرك باجراء اعتقالات بين الجماعات ذات الميول المعارضة. وكان بين المعتقلين اشخاص من المتورطين في احداث ٢٢ شباط ١٩٦٢ فضلاً عن بضعة اشخاص من مجموعة"الاربعة عشر" بمن فيهم!. توركيش*. وهكذا

* كان توركيش وانصاره من مجموعة" الاربعة عشر" قد عادوا الى الوطن في بداية ١٩٦٣

حاولت السلطات التركية استغلال التحرك المعادي للحكومة لان تزيح من المسرح السياسي الاشخاص الذين لاترغب بهم والذين كانوا يتمتعون بنفوذ معلوم في الجيش.

بدات في اوائل حزيران ١٩٦٣ في انقرة محاكمة المجموعة الاولى من المشاركين في تحرك ٢٠ ـ ٢١ آيار المعادي للحكومة. وقد قدم للمحاكمة قائد هذا التحرك ت . ايديمير و(١٥٠) شخصاً اخرين. وفي ايلول اصدرت المحكمة العسكرية الخاصة الاولى التي عقدت جلساتها في معسكر ماماك التابع للجيش حكمها الذي قضي بالاعدام على(٧) أشخاص بمن فيهم ت. آيديمير والحكم على ٢٩ شخصاً بالسجن المؤبد وعلى(٧٠) آخرين بالسجن مدداً مختلفة وبراءة(٤٥) شخصاً بمن فيهم آ. توركيش.

نظرت المحكمة العسكرية الخاصة الثانية قضية ١٤٥٩ من طلاب الكلية العسكرية في انقرة الذين شاركوا في التحرك، وحكمت على(١٦٦) منهم بالسجن مدداً مختلفة(٧٥منهم بالسجن أربع سنوات وشهرين و١٩ بالسجن ثلاثة اشهر) اما الباقون وعددهم ١٢٩٣ فقد برؤوا ولكنهم فصلوا من الكلية.

ولكن لا الاعتقالات ولا المحاكمات استطاعت ان تقضي على التوتر السياسي الداخلي الذي اصبح يتفاقم مع اقتراب موعد الانتخابات البلدية.

جرت في ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٣ الانتخابات البلدية وقد احرز حزب العدالة النصر في هذه الانتخابات، فقد استغل هذا الحزب المعارض بفعالية كبيرة، استياء الفئات الواسعة من السكان الاتراك فحصل، على ماتذكره الاحصاءات الرسمية، على نصف الاصوات تقريباً وفاز في ٤٢ ولاية من اصل ٦٧.

لقد فقدت الاحزاب السياسية الموجودة في السلطة(حزب الشعب الجمهوري وحزب تركيا الجديدة وحزب الفلاحين الشعبي الجمهوري) مايزيد على مليوني صوت في الانتخابات، فقد حزب الشعب الجمهوري مايقرب من ١٠٪ من الاصوات ولم يحالفه النجاح الا في ٢٣ ولاية، في حين فقد حزب الفلاحين الشعبي الجمهوري اربعة اخماس الاصوات وحزب تركيا الجديدة ثلثيها.

يشهد الفشل الكبير الذي اصاب حزب الفلاحين الشعبي الجمهوري وحزب تركيا الجديدة في انتخابات تشرين الثاني على شدة ضعف مواقعهما في البلد. وقد استطاع حزب العمال التركي الذي شارك في الانتخابات لاول مرة، الحصول في ظروف الدعاية الرجعية الضعيفة، على(٣٥) ألف صوت.

وهكذا اظهرت الانتخابات البلدية توازناً جديداً للقوى في البلد، وقد انعكس ذلك على الحكومة بسرعة فادى الى انهيار الائتلاف الحزبي واستقالة وزارة عصمت اينونو الأئتلافية الثانية، وبعد مشاورات طويلة اجراها رئيس الجمهورية مع قادة الاحزاب السياسية تألفت في اواخر كانون الاول ١٩٦٣ الوزراة الأئتلافية الثالثة برئاسة عصمت اينونو ايضاً. وقد دخل في هذه الحكومة، فضلاً عن اعضاء حزب الشعب الجمهوري عدد من"المستقلين" وبذلك تكون قد تألفت لاول مرة بعد انتخابات ١٩٦١ حكومة تتألف من الناحية العملية من ممثلي حزب واحد.

لقد التزمت الحكومة الجديدة، من بين اجراءات اخرى، بمنح الارض للفلاحين الذين لايملكون ارضاً توفير الفرص للاستثمارات الفقيرة لزراعة الارض ووعدت بتوخي العدالة في فرض الضرائب وتوزيع الدخل الوطني واجراء تغييرات في الجهاز الاداري الذي كان يثير شكاوى كثيرة من جانب السكان. ولكن الحكومة لم تستطع ان تنفذ اياً من وعودها المتعلقة بحل المشاكل الداخلية اما في مجال السياسة الخارجية فقد سعت وزارة عصمت اينونو الثالثة الى انتهاج الخط القديم القاضي بالمشاركة في تكتلات الغرب الاقتصادية والعسكرية.

كانت الانتخابات الجزئية لتجديد ثلث اعضاء مجلس الشيوخ، التي جرت في ٢٦ ولاية حدثاً مهماً في عام ١٩٦٤. وكان قد بدا قبل الانتخابات بمدة طويلة صراع حاد بين حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة بسبب نظام الانتخابات. فحزب العدالة الذي كان يملك في مجلس الشيوخ مقاعد اكثر بمرتين مما يملكه حزب الشعب الجمهوري والذي احرز انتصاراً مشجعاً في الانتخابات البلدية، كان يسعى للاحتفاظ بنظام الاغلبية آملاً

ان يعزز بواسطته مواقعه في المجلس الشيوخ. اما حزب الشعب الجمهوري فقد اقترح، خشية منه من هذا الاحتمال، ان يستبدل نظام الاغلبية بنظام النسبة المئوية.

ساندت اقتراح حزب الشعب الجمهوري الاحزاب الاخرى التي لم تكن تأمل في الحصول على اغلبية الاصوات المطلقة. وأقر المجلس الوطني التركي الكبير في ١٧ نيسان ١٩٦٤ بعد المناقشة قانوناً يقضي باستبدال نظام الاغلبية فى الانتخابات بنظام النسبة المئوية.

بدأت الحملة الانتخابية في اواسط آيار ولم يستطع ان يشارك فيها الا الاحزاب البرجوازية ـ الملاكية *. وكان حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري المتصارعان الاساسيان على مقاعد مجلس الشيوخ. ونشر حزب العدالة المعارض بياناً انتقد فيه السياسة الداخلية للحكومة الأئتلافية الثالثة واعلن بان هذه السياسة موجهة لاقامة دكتاتورية جماعة معينة. وطالب احد بنود البيان الاساسية بالعفو العام عن الذين ادينوا في ياسيادا. اما في مجال السياسة الخارجية فقد لام حزب العدالة حزب الشعب الجمهوري"لموقفه السلبي" في القضية القبرصية.

شهدت الانتخابات الجزئية سلبية غير معتادة من الناخبين، فقد شارك فيها ٦٠٪ منهم فقط وحصل حزب العدالة بنتيجتها على(٣١) مقعداً وحزب الشعب الجمهوري على(١٩) مقعداً و"المستقلون" على مقعد واحد. اماالحزبان الاخران وهما حزب الفلاحين الشعبي الجمهوري وحزب تركيا الجديدة فلم يحصلا على أي مقعد.

ظل حزب العدالة بعد هذه الانتخابات يمتلك، من حيث عدد التفويضات، مكاناً بارزاً في المجلس الوطني التركي الكبير. اما حزب الشعب الجمهوري فقد احتل المركز الثاني. وتبعاً لذلك فان وضع الحكومة الأئتلافية الثالثة، التي كانت تتألف في جوهر الامر من اعضاء حزب الشعب الجمهوري لم يكن راسخاً البتة. وهذا مايفسر لدرجة

* جردت اللجنة العليا للانتخابات حزب العمال التركي من الحق في المشاركة في انتخابات مجلس الشيوخ وبررت ذلك بان هذا الحزب لم يؤسس، خلال ستة اشهر، منظمات له في مالايقل عن ١٥ ولاية(منطقة انتخابية)، كما يقضي بذلك القانون.

كبيرة، توتر الوضع السياسي الداخلي وعدم قدرة حكومة عصمت اينونو على العمل بشكل طبيعي وعجزها عن حل بعض المشاكل التي ذكرتها في منهاجها. وكانت النتيجة ان استقالت الحكومة الأئتلافية الثالثة في ١٣ شباط ١٩٦٥. وفي ٢٠ شباط وقعت الاحزاب المعارضة السابقة(حزب العدالة وحزب تركيا الجديدة وحزب الفلاحين الشعبى الجمهوري والحزب الوطني) بروتوكولاً حول مبادىء تأليف الحكومة الأئتلافية الجديدة. وفي اليوم نفسه جرى تشكيل الحكومة الأئتلافية الرابعة التي ترأسها عضو مجلس الشيوخ"المستقل" سعاد خيري اوغيبلو وقد احتل حزب العدالة مركزاً بارزاً في الحكومة سواء من حيث عدد المناصب او اهميتها. وكانت هذه اول حكومة بعد انتخابات تشرين الاول ١٩٦١ لاتضم اي ممثل عن حزب الشعب الجمهوري.

لم يختلف منهاج حكومة س. خ. اوغيبلو من الناحية الواقعية عن مناهج الحكومات السابقة، ولكنه عكس في ميدان السياسة الخارجية، الاتجاهات الجديدة التي لوحظت في تركيا من نهاية ١٩٦٤.

كانت انتخابات المجلس الوطني حدثاً سياسياً مهماً في البلد عام ١٩٦٥. فقد كان على الاحزاب السياسية ان تعين قبل الانتخابات القوائم النهائية لمرشحيها، ولهذا فقد جرى، تبعاً لقانون الاحزاب السياسية الذي اقر في تموز ١٩٦٥، ما يسمى بالانتخابات التمهيدية. وكان على اعضاء اي حزب من أجل ان يرشحوا انفسهم في الانتخابات التمهيدية هذه، ان يدفعوا لخزينة الحزب اشتراكاً على دفعة واحدة مقداره بالنسبة لمرشح حزب العدالة خمسة آلاف ليرة ولمرشح حزب الشعب الجمهوري مابين ٢و٣ آلاف ليرة ولمرشح العمال التركي(١٠٠) ليرة هذا(اذا كان المرشح يملكها !!) وتبعاً لذلك لم يكن يستطيع ان يصبح نائباً في المجلس الوطن من اعضاء حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري الا ممثلو الطبقات الثرية *. ومما تجدر ملاحظة ان الكثير من نواب المجلس

* مايقرب من ثلاثة آلاف شخص فقط توجهوا الى الاحزاب السياسية راغبين يطرح ترشيحاتهم منهم(٨٦١) الى حزب العدالة طو(٦٨١) الى حزب الشعب الجمهوري و(٥١٢) الى حزب العمال التركي و(٣٤٦) الى حزب الفلاحين الشعبي الجمهوري.

الوطني القائم لم يدخلوا في قوائم المرشحين وذلك"نتيجة للانتخابات التمهيدية" التي جرت في آب.

كانت المبالغ التي قدمت الى خزائن الاحزاب حتى ١٥ آب على النحو الاتي: حزب العدالة(٤٣٠٥٠٠٠) ليرة وحزب الشعب الجمهوري(١٣٦٢٠٠٠) ليرة وحزب الفلاحين الشعبي الجمهوري مايقرب من(٢٧٧٠٠٠) ليرة وحزب العمال التركي(٥١٢٠٠) ليرة. وفضلاً عن ذلك حصلت الاحزاب البرجوازية على مساعدة مالية كبيرة من الدولة، فقد خصصت الدولة من ميزانيتها، بموجب المادة ٧٤ من قانون الاحزاب السياسية مبلغ(٧٥٠٠,٠٠٠) ليرة للاحزاب البرجوازية. وقد حصل حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري على(٢٥٠٠,٠٠٠) ليرة من هذا المبلغ في حين حصل حزب الفلاحين الشعبي الجمهوري وحزب تركيا الجديدة على مليون ليرة لكل منهما وحصل الحزب الوطني على(٥٠٠,٠٠٠) ليرة. وبما ان حزب العمال التركي لم يشارك في انتخابات ١٩٦١ فانه بموجب القانون، لم يحصل على اية مساعدة مالية من الدولة وهكذا اتخذ تكتل البرجوازية والملاكين كل التدابير لتحديد نشاط حزب الشغيلة في الحملة الانتخابية.

جرت الانتخابات في تركيا في ١٠تشرين الاول ١٩٦٥ وكانت على اساس نظام النسبة المئوية على ان يؤخذ بالحسبان مايسمى بـ((الرصيد الوطني)) الذي تقرر نتيجة لجهود حزب الشعب الجمهوري في شباط ١٩٦٥. لقد كان هذا النظام يقضي بان الحزب الذي لم يحصل في الدائرة الانتخابية على عدد الاصوات اللازم لانتخاب النائب يمكنه ان يعوض العدد الناقص من الاصوات التي حصل عليها في الدوائر الانتخابية الاخرى، أي ان عدد نواب كل حزب في المجلس الوطني سيكون مساوياً لناتج تقسيم الاصوات التي حصل عليها هذا الحزب في البلد بأجمعه على عدد الاصوات اللازم لانتخاب النائب الواحد. ان النظام((الرصيد الوطني)) مع وجود التعددية الحزبية، يوفر للحزب، على الرغم من نواقصه الجدية، امكانية ان يستعيد من جميع الاصوات التي حصل عليها في الانتخابات.

لقد كان على هذا النظام، كما حسب واضعوه، ان يعزز في داخل المجلس الوطني وضع احزاب الشعب الجمهوري وحزب الفلاحين الشعبي الجمهوري والحزب الوطني وحزب تركيا الجديدة وان يضعف مواقع حزب العدالة منافسها الاساس. لكن هذه الحسابات لم تتحقق.

اظهرت الاحصاءات الرسمية ان حزب العدالة ضمن لنفسه في المجلس الوطني ٢٤٠ مقعداً من أصل ٤٥٠، في حين حصل حزب الشعب الجمهوري على ١٣٤ مقعداً والحزب الوطني على ٣١ مقعداً وحزب تركيا الجديدة على ١٩ مقعداً وحزب الفلاحين الشعبي الجمهوري على ١١ مقعداً. ان فوز حزب العدالة في الانتخابات يفسر، لدرجة كبيرة، بان قيادته المستوردة من الاحتكارات الامريكية كانت تمتلك وسائل مادية وفنية هائلة في الصراع من أجل السلطة. فقد خصصت الحكومة الامريكية من اموال(صندوق التعادل) المسجلة باسمها في البنك المركزي، على ماذكرته الصحف التركية، ٢٥٠ مليون ليرة لقيادة حزب العدالة. يضاف الى ذلك ان شركة"موبيل" الامريكية منحت حزب العدالة لنفس الغرض مبلغ ٥٠ مليون ليرة. وقد صرف قادة حزب العدالة هذه الاموال لجذب الاغوات والشيوخ ومختلف السماسرة الذين كان لهم نفوذ كبير في الولايات الشرقية من البلد، وعلى اصدار الجرائد والمجلات وكراريس الدعاية.

ظل حزب الشعب الجمهوري، على الرغم من هزيمته، قوة لايستهان بها في المجلس الوطني التركي الكبير. وكانت قيادة الحزب تفتقر الى الوحدة فيما يتعلق بالموقف من الاصلاح الزراعي ونشاط الشركات الاجنبية بما في ذلك النفطية وغير ذلك من المشاكل المهمة التي كانت تقلق الرأي العام في البلد. فوزير الصناعة في الحكومتين الأئتلافيتين الاولى والثانية فتحي تشيليكباشي(من حزب الشعب الجمهوري) مثلاً كان يدافع عن مصالح الشركات الاجنبية في حين كان"جمهوريون" من امثال معمر اكسوي يدعون الى تأميمها، واليكم مثلاً آخر: كانت قيادة حزب الشعب الجمهوري تدافع عن موضوع اصلاح زراعي محدود في حين كان عضو الحزب الملاك الكبير اغانوغلو واشباهه اعداء

عنيدين للاصلاح الزراعي. وليس هناك من شك في ان كثيراً من اعضاء حزب الشعب الجمهوري الذين كانوا يمثلون مصالح البرجوازية الكبيرة والملاكين كانوا قد صوتوا لحزب العدالة، وهذا مايفسر لدرجة كبيرة، هزيمة حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات. ولكن حزب الشعب الجمهوري حصلت فيه فيما بعد تغييرات نوعية لايستهان بها واخذ يتحرر من العناصر الرجعية المتطرفة.

حصل حزب العمال التركي الذي شارك في الانتخابات البرلمانية لاول مرة على ١٥ مقعداً. وقد كان ذلك نجاحاً كبيراً للحزب اعطاه الحق في ان يؤلف مجموعته البرلمانية الخاصة به(ينص قانون الاحزاب السياسية على ان ذلك يتطلب مالايقل عن ١٠ مقاعد).

كان الجزء الاغلب من المقاعد في المجلس الوطني يعود، كالسابق، الى ملاكي الارض الكبار والتجار واصحاب المصارف والى الانتلجيتسيا القائمة على خدمتهم*.

ومع ذلك كان المجلس الوطني في هذه الدورة يختلف في بنيته الاجتماعية بشكل ملحوظ عن المجلس السابق، حيث كان حزب العمال التركي يمثلون فيه جماهير الشغيلة والانتلجينتسيا التقدمية.

وفر الفوز في الانتخابات لحزب العدالة امكانية ان يؤلف في تشرين الاول ١٩٦٥ وزارة حزب واحد برئاسة سليمان ديميريل. وكانت الحكومة التركية الجديدة تعبر عن مصالح البرجوازية الكبيرة والملاكين، وتضمن منهاجها اجتذاب الراسمال الاجنبي الخاص الى تركيا على نطاق واسع، كما اكد المنهاج على عزم حزب العدالة على اجراء تعديلات في قانون الانتخاب وانتقد قانون الاصلاح الزراعي. اما في مجال السياسة

* ضم المجلس الوطني الجديد ١٦٣ محامياً و٣٤ ضابطاً متقاعداً و٣٣ طبيباً و٣٢ معلماً و٢٨ من ملاكي الارض و٢٧ تاجراً و٢٥ صحفياً و٢٤ من قادة الجهاز الاداري السابقين و١٧ مهندساً و١١اقتصادياً و١٠ زراعيين و٧ مصرفيين و٦ مقاولين وعدداً من رجال الدين والمحاسبين وغيرهم. وكان من بين النواب ٨نساء فقط.

الخارجية فانه اي المنهاج، كان الى جانب مشاركة تركيا في الناتو والمحافظة على قواعد هذا الحلف العسكرية في البلد [**].

اخذت حكومة حزب العدالة بعد وصول الحزب الى السلطة تستحوذ على المواقع المهمة في جهاز الدولة وتتخذ الاجراءات"لتطهيره" من العناصر غير المرغوب فيها، فعزلت عدداً من حكام الولايات والمدعين العامين والقضاة والموظفين واجرت تنقلات في الجيش والجندرمة والبوليس وعينت انصارها في مؤسسات السلطة العليا في الدولة.

وظهرت صعوبات كبيرة بخصوص انتخاب رئيس مجلس الشيوخ ولم ينتخب عضو حزب العدالة وعضو مجلس الشيوخ عن نيفشهر ابراهيم شوكت اتاساغيون[*] رئيساً لمجلس الشيوخ في المجلس الوطني التركي الكبير الا بعد ٦٣ جولة تصويت استغرقت اكثر من شهر.

اعدت حكومة حزب العدالة، كما ينبغي بذلك منهاجاً، لوائح قوانين بخصوص العفو العام وتغيير نظام الانتخاب وقدمتها الى المجلس للنظر فيها. ووقفت الاحزاب المعارضة ضد هذه اللوائح واصدرت المجموعة البرلمانية المتحدة لحزب الشعب الجمهوري بياناً اشارت فيه الى ان اللائحة القانونية تقضي بالعفو العام عن اشخاص ادينو بسبب محاولتهم الغاء مبدأ العلمانية(احد المبادىء الاساسية للجمهورية التركية) وبسبب استخدامهم الدين لاغراض شخصية او سياسية. لقد عد حزب الشعب الجمهوري المعارض ان من الخطر العفو العام عن اشخاص ادينو بسبب سوء استغلالهم لوضعهم الوظيفي والاختلاس والرشوة والتهرب من دفع الضرائب.

[**] صوت نواب حزب العدالة وحزب تركيا الجديدة الى جانب الثقة بالحكومة في حين صوت نواب حزب الشعب الجمهوري والحزب الوطني وحزب العمال التركي ضدها.

[*] ولد ابراهيم شوكت اتاساغيون في اسطنبول في ١٨٩٩، وكان استاذاً في اكاديمية الطب العسكري. استقال في ١٩٦٧ وهو في رتبة جنرال. عمل من ١٩٥٨ الى ١٩٦٠ مستشاراً في وزارة الصحة. تقاعد في ١٩٦٠. وفي ١٩٦١ انتخب عضواً في مجلس الشيوخ عن نيفشر بموجب قوائم حزب الفلاحين الشعبي الجمهوري ولكنه انضم بعد انتخابه مباشرة الى حزب العدالة.

توتر الوضع في المجلس ايضاً بسبب طرح لائحة تعديل قانون الانتخاب حيث وقف ممثلو جميع الاحزاب المعارضة ضد هذه اللائحة ولجأوا الى تكتيك العرقلة اثناء مناقشتها. ووصل الصراع في بداية آذار ١٩٦٦ حالة من التوتر تحول منها الى عراك كبير جرح بنتيجته ثلاثة اشخاص وتضرر من جرائه الكثير من نواب. وتعمق هذا الوضع اكثر نتيجة لان رئيس الجمهورية جمال گورسيل لم يستطع ان يشارك في عمل المجلس بسبب مرضه.

اتخذ المجلس الوطني التركي الكبير في اواخر اذار ١٩٦٦ قراراً بانتخاب رئيس جديد للجمهورية نتيجة لان رئيس الجمهورية جمال گورسيل الذي اصيب بالشلل ودخل قبل ذلك بشهر في حالة غيبوبة، لم يعد يستطيع تأدية مهامه. وانتخب في ٢٨ آذار في جلسة مشتركة للمجلسين رئيس الاركان السابق عضو مجلس الشيوخ جودت صوناي رئيساً للجمهورية التركية[*] .

خفض انتخاب رئيس جديد بعض الشيء من التوتر السياسي في البلد ومن الاهواء الحادة في المجلس ولكن المشاكل الملحة ظلت تنتظر الحل.

جرت في حزيران ١٩٦٦ الانتخابات التكميلية الدورية لمجلس الشيوخ في تركيا وحصل فيها حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري على نسبة اعلى من الاصوات بالمقارنة مع الانتخابات السابقة[**].

---

[*] ولد جودت صوناي في طرابزون في ١٩٠٠ في عائلة دينية. انهى في ١٩١٧ الكلية العسكرية"قولبلي" في اسطنبول. شارك في الحرب العالمية الاولى وفي نضال التحرر الوطني الذي خاضه الشعب التركي. دخل في ١٩٢٧ الاكاديمية العسكرية وانهاها في ١٩٣٠. شغل بعد ذلك وظائف مختافة في الجيش التركي، وقام لبعض الوقت بالتدريس في الاكاديمية العسكرية. حصل في ١٩٤٧ على رتبة لواء، وفي ١٩٥٩ رقي الى رتبة جنرال جيش. كان من آب ١٩٥٨ الى انقلاب آيار ١٩٦٠ الرئيس الثاني للاركان. وبعد الانقلاب الحكومي اصبح قائداً للقوات البرية ومن آب ١٩٦٠ الى آذار ١٩٦٦ رئيساً لاركان الجيش التركي.

[**] من اصل ٥٢ مقعداً حصل حزب العدالة على ٣٥ مقعداً وحزب الشعب الجمهوري على ١٣ مقعداً والاحزاب الاخرى على مقعد واحد لكل منها.

استقال في تشرين الثاني ١٩٦٦ نتيجة للازمة التي كانت تعيشها الاحزاب الصغيرة، الرئيس العام لحزب تركيا الجديدة أي. اليجان والرئيس العام للحزب الوطني و. بيليوكباشي، ولكن استقالة هاذين القائدين لم ترفع نفوذ الحزبين في اوساط الجماهير.

وفي الوقت نفسه وعلى الرغم من العقبات التي كانت تقيمها الاوساط الحاكمة في تركيا، واصل حزب العمال التركي تعزيز صفوفه. يشهد على ذلك المؤتمر الثاني للحزب الذي انعقد في ملاطية في تشرين الثاني ١٩٦٦، فقد حضر المؤتمر ٢٠٠ مندوب من مختلف مناطق البلد وانتخب المؤتمر مجلس قيادة عام يتألف من ٤١ عضواً(٢١ ممثلاً عن العمال و٢٠ عن المثقفين) ومجلس تنفيذي مركزي من ١٣ عضواً. وانتخب م. آ. ايبار مرة اخرى رئيساً عاماً للحزب. واتخذ المؤتمر قراراً بنقل مجلس الحزب القيادي من اسطنبول الى انقرة.

صرح م. آ. ايبار في مؤتمر صحفي عقده بعد انتهاء اعمال المؤتمر بان"المهمة الرئيسة التي تواجه تركيا هي احراز الاستقلال الوطني التام و"تعزيز النظام الديموقراطي".

عاش حزب الشعب الجمهوري بعد الانتخابات ازمة عميقة، حيث كان يجري في صفوفه صراع حاد حول موضوعة منهاجه"الى يسار الوسط" التي طرحها عصمت اينونو وصادق عليها المؤتمر الثامن عشر للحزب في تشرين الثاني ١٩٦٦، حيث وقف الجناح اليميني في الحزب برئاسة ت. فيزوغلو ضد هذه الموضوعة وطالب بالغائها. وكانت النتيجة ان عقد في نيسان المؤتمر الاستثنائي الرابع لحزب الشعب الجمهوري وقرر تعديل النظام الداخلي الامر الذي وفر امكانية اقصاء مجموعة ت. فيزوغلو الانشقاقية من الحزب. وقد صوب المؤتمر نشاط الرئيس العام للحزب ومجلس قيادته المركزي واكد بانهما لم يخرجا في نشاطهما على قرارات المؤتمر الثامن عشر للحزب. وفي بداية آيار ١٩٦٧ اعلن ١٥ من اعضاء مجلس الشيوخ و٣٢ نائباً في المجلس الوطني من المنضمين

الى ت. فيزوغلو عن خروجهم من حزب الشعب الجمهوري وانشائهم مايسمى بحزب الثقة* .

السياسة الاقتصادية

على الرغم من التطورات الملحوظة التي حصلت في فروع الاقتصاد الاساسية في سنوات مابعد الحرب ظلت تركيا بلداً متأخراً من الناحية الاقتصادية يعيش ٦٥٪ من سكانه، حسب احصاء ١٩٦٥ في المناطق الريفية ويشتغل في الزراعة ٧٠٪ من سكانه العاملين، كما كانت حصة الزراعة في الناتج الوطني السنوي كبيرة ايضاً حيث بلغت ٤٢,٥٪ في ١٩٦٠ و٣٨,٨٪ في ١٩٦٦.

ولكن هذه الاحصاءات تشمل المدخولات المتأتيه من زراعة الارض فقط، لذا فان حصة الاقتصاد الزراعي باجمعه في الناتج الوطني السنوي هي اعلى من ذلك بكثير. ومع ذلك فان الاقتصاد الزراعي هو احد الفروع المختلفة في الاقتصاد التركي.

تتميز العلاقات الزراعية في تركيا المعاصرة باتساع ملكية الاقطاعيين والملاكين واغنياء الفلاحين للارض وصغر المساحة التي يستغلها الفلاح.

حيث تشير معطيات منظمة التخطيط الحكومية بان ٧٥٪ من العوائل الريفية في تركيا تمتلك ٢٩٪ فقط من الارض المستغلة للزراعة أي ان حصة العائلة الواحدة ٣ هكتارات في المتوسط، في الوقت الذي كان فيه ٢٥٪ من العوائل يمتلك ٧١٪ الارض أي بمعدل ٢٢,٣ هكتار للعائلة الواحدة. وتتميز من بين هذا الصنف من مالكي الارض فئة غير كبيرة من كبار مالكي الارض اي الملاكين الذين يمتلك الواحد منهم مئات الهكتارات من الارض. وقد اظهر الاحصاء الذي اجراه معهد الاحصاء الحكومي عام ١٩٦٣ بان هناك ٤٣٢٣ مالكاً يملك الواحد منهم ١٠٠ هكتار فاكثر منهم ٤٩١

* وعلى ذلك فقد بقي لحزب الشعب الجمهوري ٣٢ مقعداً في مجلس الشيوخ و١٠١ في المجلس الوطني.

مالكاً يملك الواحد منهم ٥٠٠ هكتار فاكثر*. وتصادف الملكيات الاكبر في شرق البلد وجنوب شرقه، فما يقرب من ثلث اصحاب الارض الذين يملكون اكثر من ٥٠٠ هكتار من الارض يتركز في ولايات اورفة(٦٢) ودياربكر(٧٣).

كان تركز الارض في ايدي الملاكين واغنياء الفلاحين السبب الاساس في قلة الارض لدى الفلاحين، فقد كان هناك مايقرب من ٥٠٠ألف عائلة ريفية لا تملك قطع الارض خاصة بها واكثر من مليون عائلة تملك قطعاً من الارض متناهية الصغر ولذلك فان هؤلاء يعدون، من الناحية الواقعية عمالاً زراعيين لديهم قطع من الارض. ويؤلف الفلاحون عديمو الارض جيشاً احتياطياً للطبقة العاملة ويكونون احد مصادر زيادة بروليتاريا المدن.

لقد خلق النمو السريع للسكان(ازدادوا من ١٩٥٠ الى ١٩٦٥ بمقدار ١٠,٥ مليون) مع بطء تطور القوى المنتجة عدداً من المشاكل المعقدة من ذلك مثلاً قضية المواد الغذائية. وفيض السكان الزراعيين فمن المعروف ان الاقتصاد الزراعي كان حتى في اكثر المواسم ملاءمة(مدة جني الحاصل وغير ذلك من الاعمال) يضم مئات الألوف من الاشخاص الذين ليس لديهم شغل محدد، حتى ان عدد العاطلين في الريف كان يتعدى في بعض الفترات الثلاثة ملايين.

لقد كان النقص في المواد الغذائية يتخذ في بعض السنوات شكل لمجاعة شاملة، فهكذا كان الحال مثلاً في ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ حين كان كل شرق تركيا لايملك الخبز تقريباً.

وفي الوقت نفسه، كان البلد الذي تشتغل اغلبية سكانه في الاقتصاد الزراعي لايستطيع ان يؤمن لنفسه الخبز من انتاجه الخاص ويضطر بشكل دوري الى استيراده، وقد بلغت كمية الحنطة التي استوردتها تركيا في المدة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٣ ـ ٢٤٣٣٠٠٠ طن.

* تشير احصاءات اخرى الى ان ٤٢ عائلة كانت تستحوذ على مايقرب من ٢٠٪ من الارض المزروعة في الوقت الذي كانت فيه ٢٠٢٠٠٠ عائلة(٨٤٪ من سكان الريف في البلد) تملك ٣٩٪ من الارض المزروعة فقط.

يعود الدور البارز في الانتاج الزراعي منذ وقت طويل للعلاقات الرأسمالية، ومع ذلك ظلت بقايا الاقطاع القائمة على المحاصصة العينية(اوتركتشيليك) والمناصفة(ياريدجيليك) وبعض اشكال العلاقات الزراعية الخاصة بمرحلة ماقبل الراسمالية، تؤدي كالسابق، دوراً ملحوظاً.

في ١٩٦٣ كان هناك مايقرب من ٢٠٪ من المزارع يقوم على اساس المحاصعة وغيرها من اشكال علاقات ماقبل الرأسمالية. ومن الواضح تماماً ان مثل هذه العلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية يعيق تطور قوى الانتاج في الاقتصاد الزراعي في البلد.

لقد دعا اعضاء لجنة الوحدة الوطنية اكثر من مرة الى ضرورة اجراء اصلاحات فورية في الريف، ولكنهم اقتصروا في نشاطهم العملي على اجراءات نصفية متهيبة لم تبد اثراً ملحوظاً في تطور الاقتصاد الزراعي.

اقرت لجنة الوحدة الوطنية في تشرين الثاني ١٩٦٠ قانوناً يقضي بتأجيل الديون المستحقة للبنك الزراعي وتعاونيات التسليف والبيع لمدة عشر سنوات. ولم يخفف هذا الاجراء الوضع الا بالنسبة لجزء لايعتد به من الفلاحين المدنيين. حيث جني اكبر الفائدة منه كبار مالكي الارض اي الملاكون واغنياء الفلاحين وذلك لان القروض كانت تمنح لمالكي الارض الاثرياء بالدرجة الاولى.

وفضلاً عن ذلك قامت ماتسمى بـ((لجان الارض)) في ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ بمنح(الاصح بيعها بالتقسيط) ٢٧٩٤ عائلة ١٩٥٩٢ هكتاراً من الارض. وقد انتصرت تدابير القادة الجدد في مجال توزيع الارض من الفلاحين في واقع الامر على هذا الاجراء فقط. ولكن الصحيح ايضاً ان توظيف رؤوس الاموال الخاصة والحكومية ازداد بموجب الخطة الخمسية*. ولكن كل هذه الاجراءات لم تستطع ان تمس بشكل جدي علاقات الانتاج وتزيد من انتاج المحاصيل الزراعية وتحسن وضع جماهير الشغيلة في الريف. وكانت

* سيرد الحديث عن الخطة الخمسية لاحقاً

النتيجة ان ظل حجم الانتاج بالنسبة لاهم المحاصيل الزراعية من حيث الاساس في مستوى ١٩٦٠ بل لوحظ بالنسبة لبعضها تراجع عن ذلك المستوى، فقد انتج البلد في ١٩٦٠ مثلاً(٨٤٥٠,٠٠٠) طن من الحنطة و(٣٧٠٠,٠٠٠)طن من الشعير بينما كان الانتاج في ١٩٦٤ ــ(٨٣٠٠,٠٠٠) طن من الحنطة و(٣٢٠٠,٠٠٠) من الشعير. وتقلصت ايضاً اعداد الماشية. فقد كان يوجد في تركيا في ١٩٦٠ــ ٧٦مليون رأس من الماشية تقلصت الى(٧٠٩٠٠,٠٠٠) رأس في ١٩٦٣ــ ولكن لوحظت في الوقت نفسه زيادة في انتاج بعض المحاصيل الصناعية.

كان الاقتصاد الزراعي في كثير من مناطق تركيا، كما تعترف الاحصاءات الرسمية التركية، في(مستوى بدائي) من حيث الادوات المستخدمة ذلك ان ٢٠٪ من الارض الصالحة فقط كانت المكائن تستخدم في عام١٩٦٦ -(٢٠٨٥٠٠٠) قرقسيان و(٦٥١٠٣) جراراً غير ان عدداً لايستهان به من الجرارات لم يكن صالحاً للاستعمال.

وهكذا كانت عدم رغبة الاوساط الحاكمة في فرض أي تحديد الملكية الاقطاعيين والملاكين الكبيرة للارض واجراء اصلاح زراعي، احد أسباب بطء نمو الانتاج الزراعي وتطور العلاقات الرأسمالية في الريف والمحافظة فيه على بقايا العلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية.

أخذت القوى التقدمية في الرأي العام التركي. بعد الانقلاب الحكومي عام ١٩٦٠، تطالب بالحاح باجراء اصلاح زراعي والغاء بقايا الاقطاع في البلد. وقد كانت هذه القضية موضوع نقاش حاد لاسيما عندما جرت مناقشة مشروع الدستور الجديد والمصادقة عليه في الجمعية التأسيسية، حيث اشتد الجدل بين ممثلي البرجوازية وممثلي الملاكين.

وجرى بعد مناقشات طويلة التوصل الى صيغة توفيقية تتيح امكانية نزع ملكية اراضي الملاكين ولكن بشرط ان يجري التعويض بشكل كامل عن الملكية المنزوعة في مدة لاتتجاوز عشر سنوات(المادة ٣٨).

لكن الحكومة لم تكن مستعجلة في وضع اللائحة القانونية الخاصة بذلك موضع التنفيذ فلم تطرح الشروع النهائي للاصلاح الزراعي على المجلس الوطني التركي الكبير الا في كانون الثاني ١٩٦٥.

لقد قضت هذه اللائحة ان يطبق الاصلاح الزراعي حسب المناطق وخلال ٢٥ سنة، وحدد الحد الاعلى للملكية بما يزيد على ٢٥٠ هكتار كان يمكن ان يتضاعف ا﴾ ليصل الى ٥٠٠ هكتار بالنسبة"للمزارع النموذجية" ولم تمنح اللائحة الفلاح الحق في نقل الارض التي حصل عليها الى شخص آخر. ومن الصعب ان نتصور كيف يمكن مع وجود الملكية الخاصة. تطبيق هذا الشرط عملياً ونصت اللائحة ايضاً على استعادة الارض التي حصل عليها(اشتراها) الفلاح، في حالة عدم تمكنه من زراعتها.

وكان على الفلاح ان يدفع للدولة ثمن الارض التى حصل عليها على شكل اقساط متساوية خلال ٢٥ سنة. والتزمت الحكومة بان تدفع الى مالك الارض التي جرى الاستيلاء عليها ٢٥ألف ليرة فوراً على ان تدفع بقية المبلغ بعد عشر سنوات. اما اذا كان مبلغ التعويض يتجاوز ٢٥٠ ألف ليرة فيكون مقدار ما قد تدفعه الحكومة في البداية ١٠٪ منه. وعلى الرغم من الطابع المحدود لمشروع الاصلاح الزراعي هذا فان الاغلبية الرجعية في المجلس الوطني التركي الكبير اتخذت كل التدابير لتأجيل تنفيذه.

رفض المجلس الوطني في النصف الاول من شباط ١٩٦٥ اقتراحاً بالتعجيل بامرار مشروع قانون الاصلاح الزراعي خلال لجنة المجلس وذلك عن طريق تأليف لجنة مختلفة خاصة لهذا الغرض. وقد لفتت بعض الجرائد التركية في تعليقها على هذا الحدث، الانتباه الى ان اقرار قانون الاصلاح الزراعي سيثير استياء كبار ملاك الارض الذين يملكون من الناحية الواقعية، التصرف باصوات العمال الزراعيين والفلاحين التابعين لهم. وقد اخذت احزاب البرجوازية والملاكين في المجلس الوطني التركي الكبير هذه الحقيقة بنظر الاعتبار نظراً لاقتراب موعد الانتخابات البرلمانية.

اصدر اتحاد عمال تركيا بيان احتجاج بسبب تأجيل الاقتراح الخاص بالتعجيل ببحث مشروع قانون الاصلاح الزراعي، جاء فيه: ((لقد ظهر ان الاحزاب المعارضة وقسماً من نواب الحزب الحاكم{حزب الشعب الجمهوري وهيئة التحرير} الذين لم يشاركوا في التصويت يعارضون الاصلاح الزراعي حتى لوكان معتدلاً. اننا باسم العمال الاتراك نحتج بشدة على مثل هذا الموقف السلبي للاحزاب السياسية)). ثم جرى التأكيد بعد ذلك في البيان على ان العمال الاتراك يعبئون قواهم لكى يبينوا للشعب بان خصوم الاصلاح الزراعي لايمثلون الشعب التركي بل يمثلون مالكي الارض. وتشهد هذه الحقيقة على اسناد البروليتاريا وبروز تضامنها في النضال من أجل المصالح الطبقية للفلاحين الاتراك.

استغرق((استكمال صياغة)) قانون الاصلاح الزراعي في الحكومة الائتلافية الرابعة عدة اشهر، وقد اجريت عليه نتيجة"لاستكمال الصياغة" هذا تعديلات استبعدت في واقع الامر اجراء اصلاح زراعي على اي درجة من العمق. ولكن حتى هذا المشروع المعدل لم يقره المجلس. ان ذلك يفسر لدرجة كبيرة بان قسماً لايستهان به من البرجوازية التركية المرتبطة بشكل وثيق بملكية الارض الاقطاعية ـ الملاكية. كان يقف بشكل ثابت ضد اجراء اصلاح زراعي.

لقد كانت القوى التقدمية في تركيا ترى ان الحل الجذري للمسألة الزراعية المهم جداً لنهوض الاقتصاد التركي نهوضاً سريعاً، يتطلب بالدرجة الاولى تحقيق المهمات الاساسية الاتية: الغاء الملكية الاقطاعية الكبيرة وتوزيع الارض على الفلاحين عديمي الارض أو الذين يملكون القليل منها وانشاء تعاونيات ومزارع حكومية على جزء من الارض التي يجري انتزاعها من الاقطاعيين وتعزيز الايجار بما يتطابق ومصالح الفلاحين.

اتخذت لجنة الوحدة الوطنية في المرحلة الاولى من عملها بعض الاجراءات لاشاعة الاستقرار في الوضع الاقتصادي ولتلافى الانهيار المالي، واعلنت في تموز ١٩٦٠ البنود الاساسية لمنهاج اقتصادي يهدف الى اشاعة التوازن في الميزانية واتخاذ التدابير اللازمة

للحفاظ على الاستقرار في العلاقات الداخلية والخارجية واعادة تنظيم مؤسسات الدولة الاقتصادية وتشجيع الرأسمال الخاص وتأمين ثبات العملة الوطنية. واصدرت لجنة الوحدة الوطنية تبعاً لهذا المنهاج قانوناً يطرح قرضاً داخلياً بـ ٥٠٠ مليون ليرة خصص لتحويل الاستثمارات التي تقوم بها منظمات الدولة الاقتصادية. وفي الوقت نفسه اعلنت اللجنة سياسة((الاقتصاد الشديد)) وألفت الحكومة المؤقتة لجنة من الخبراء درست مايقرب من خمسة آلاف مشروع لبناء مؤسسات صناعية وغير صناعية كبيرة وصغيرة، ووصلت بالنتيجة الى قناعة بعدم جدوى بناء الكثير منها. وفي آب ١٩٦٠ عمدت لجنة الوحدة الوطنية، من أجل اشاعة الاستقرار في ميزانية الدولة للسنة الحالية ١٩٦٠/١٩٦١، الى تقليص مصروفات البلد بما يقرب من ٥٠٠ مليون ليرة. وقد جرى التوصل الى ذلك بالاساس على حساب تقليص الاموال المرصودة لبناء المشاريع الاساسية وهكذا جمدت الحكومة بناء المشاريع الصناعية التي بلغت نسبة انجاز البناء فيها اقل من ٥٠٪.

الغت لجنة الوحدة الوطنية في آيلول ١٩٦٠، بهدف انعاش الاعمال، ((قانون الدفاع الوطني)) الذي ظل نافذاً طيلة ٢٠سنة وعفت عن مايقرب من ثلاثة آلاف شخص ممن ادينوا بموجب هذا القانون. واصدرت في كانون الثاني ١٩٦١ قانوناً بانشاء مايسمى بصندوق تمويل الاستثمار. وكانت اموال هذا الصندوق ترد الى خزينته من"سندات توفير" تصدرها الدولة مدتها عشر سنوات توزع بين السكان. لقد نقل القادة الجدد باصدارهم لهذه السندات، الى عاتق الشغيلة جزءاً كبيراً من العبء، المترتب على((احياء الاقتصاد)). وقد بلغت الايرادات المتأتيه من ترويج((سندات التوفير)) ٤٠٤ مليون ليرة عام ١٩٦٢و ٤٧٢ مليون ليرة عام ١٩٦٣.

كان الدين الحكومي الهائل واحدة من اكثر المشاكل التي وضعت تركيا على حافة الافلاس، حدة. ولهذا فقد اتخذت السلطات العسكرية تدابيراً كان عليها في رأيهم ان تخفف من عبء الدين. ففي كانون الاول ١٩٦٠ اقرت لجنة الوحدة الوطنية قانوناً حول

شروط اطفاء بعض ديون الخزينة ومؤسسات الدولة الاقتصادية وصل مجملها الى ٧/٥ مليار ليرة. ومع ذلك فان هذه التدابير لم تستطع ان تحسن بشكل جوهري الوضع الاقتصادي والمالي في البلد. فقد تقلص بعد الانقلاب الحكومي نشاط رجال الاعمال وبدأ ركود بل وهبوط في بعض فروع الانتاج. وقد اثار تقليص البنوك للاعتمادات وركود السوق القلق في اوساط العمل، وكان التجار يعانون من مصاعب في دفع ديونهم وكانوا مضطرين لان يبيعوا بضائعهم باسعار منخفضة، حتى ان الكثير من مخازن اسطنبول اعلن عن بيع بضائعه بخصم مقداره ١٠٪ او اكثر. واخذ كثيرمن الصناعيين بدورهم يقلصون الانتاج ويقللون من استثمار رأس المال في اقتصاد البلد. وقد تقلصت رؤوس الاموال الموظفة من ٧٦١٣ مليون ليرة في ١٩٦٠ الى ٧٣٦٨ مليون ليرة في ١٩٦١، أي انها قلت بمقدار ٢٤٥ مليون ليرة. وكان الذي قام بهذا التقليل هو القطاع الخاص حيث كان ما استثمره هذا القطاع في اقتصاد البلد ٣٨٩١ مليون ليرة في ١٩٦٠ و٣٣٠٥ مليون ليرة في ١٩٦١ أي انه قل بمقدار ٦٧٦ مليون ليرة.

ولم تستطع الزيادة الطفيفة التي قام بها القطاع الحكومي في الاستثمار، بالطبع ان ترفع مستوى الانتاج في كل الاقتصاد الذي عانى من الركود في ١٩٦١.

وفي الوقت نفسه لوحظ في هذه الفترة تعامل جديد مع مشكلة تطوير الاقتصاد التركي، فمنذ آب ١٩٦٠ انشأ مكتب للتخطيط الاقتصادي تابع لرئيس الوزراء كانت وظيفته تخطيط توظيف رأس المال في الصناعة وفي كل فروع الاقتصاد واقراره. ولكن ذلك لم يكن كافياً ولهذا اقرت لجنة الوحدة الوطنية في اواخر ايلول قانوناً بانشاء منظمة لوضع الخطط الحكومية تتألف من مجلس اعلى للتخطيط ومنظمة مركزية وتكون تابعة لرئيس الوزراء.

كانت منظمة وضع الخطط الحكومية ملزمة بـ

١ـ دراسة موارد البلاد الطبيعية والبشرية وامكاناته ومساعدة الحكومة في تنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية.

٢ـ تقديم المشورة في مسألة تأمين التنسيق بين عمل الوزارات المختلفة

٣ـ اعداد الخطط الحالية والمستقبلية

٤ـ اقتراح التدابير التي تربط نشاط القطاع الخاص بمهمات الخطة(المادة ٢).

وعلى الرغم من انه من غير الممكن في الظروف السائدة في تركيا وفي اي بلد رأسمالي اخر الحديث عن تخطيط جدي للاقتصاد فان انشاء منظمة وضع الخطط الحكومية يشهد على ان القادة الجدد كانوا يحاولون توجيه نشاط الراسمال الخاص.

ومن أجل تلافى هبوط النشاط في الاعمال زادت الحكومة من تشجيعها للرأسمال الخاص. وفي اطار سياسة التشجيع هذه فتح بنك تركيا المركزي في آب ١٩٦٢ اعتماداً للقطاع الخاص بمبلغ ١٠٠ مليون ليرة، فضلاً عن تخصيصه اعتماداً اضافياً بـ ١٠٠ مليون ليرة اخرى لتحويل عمليات تصدير البضائع، كما جرى في ربيع ١٩٦٠ انشاء بنك الاستثمار والاعتماد.

وفضلاً عن ذلك واصلت الحكومة سياسة جذب الرأسمال الاجنبي الخاص بما يضر المصالح الوطنية. وقد كان الرأسمال الاجنبي يتغلغل في تركيا بشكل"مساعدة" عسكرية وفنية واقتصادية وقروض واعتمادات وبنوك ونظام التجارة الخارجية وعلى شكل توظيفات حكومية وخاصة.

كان الكثير من فروع الصناعة التركية مثل الصناعة النفطية(استخراجاً وتكريراً) وصناعة المكائن والصناعة اللاسلكية، والكيمياوية والصيدلانية خاضعاً لسيطرة الشركات الاجنبية بنسبة ٥٠٪. وقد سيطرت التروستات النفطية الامريكية والانجليزية، على تجهيز تركيا بالمنتجات النفطية وفرضت على الحكومة التركية شروطاً مجحفه حيث الزمتها بان لاتشتري النفط طيلة ١٢ سنة الا منها. وفي الوقت نفسه كانت هناك ١٤ شركة اجنبية تقوم بالتنقيب عن النفط في الاراضي التركية، ولكنها لم تحصل حتى بداية ١٩٦٤ الا على ٣٣٣ ألف طن من النفط.

ان مثل هذه الكمية الضئيلة لاتعني ان النفط قليل في تركيا(بالمناسبة تستغل منظمة النفط التركية الحكومية مكائن النفط بما يكفي من النجاح) ان شركات النفط الاجنبية التي تستغل الثروات النفطية في الكويت واقطار الشرق الاوسط الاخرى لم تكن ذات مصلحة في استغلال مكائن النفط التركية. وقد قامت منظمة وضع الخطط الحكومية بتحليل نشاط الشركات الاجنبية في تركيا(في ١٩٥١ ـ ١٩٦٣) واعدت تقريراً توصلت فيه الى الاستنتاج الاتي: ((ان رجال الاعمال الاجانب يفضلون استخدام قوة العمل الرخيصة في مشاريعهم وان اغلبية الشركات الاجنبية .... لاتستخدم اساليب الانتاج المعاصرة)).

وكتبت جريدة((جمهوريت)) عند ايرادها خبر هذا التقرير تقول بان المبلغ الاجمالي للاستثمارات الاجنبية وصل حتى بداية ١٩٦٤ الى مايقرب من ٢٥٠ مليون ليرة. وكان هذا في الصناعة المطاطية و١٧/٨للصناعة الكيمياوية و١٣/٥٪ لصناعة الغذائية. وماتبقى لفروع الصناعة التركية الاخرى.

احتلت الولايات المتحدة حتى هذا الوقت المركز الاول من حيث حجم الاستثمارات في تركيا حيث بلغت نسبة استثماراتها ٣٤٪ تليها سويسرا ـ ١٨/٦٪ ثم هولندا ـ ١٨٪ فالمانيا الغربية ٩/٥٪ وهكذا تحصل الشركات الامبريالية الامريكية والانجليزية وغيرها في تركيا على ارباح ضخمة وتعيق تطور انتاج النفط بالسعر المحلي وبيعه. وقد ظلت هذه الشركات حتى نهاية ١٩٦٤ تبيع النفط باسعار تزيد على الاسعار العالمية بمقدار ٢٥ ـ ٣٥٪، ولهذا فقد كان تركيا تدفع، بسبب ذلك ١٥ مليون دولار سنوياً زيادة عن المطلوب. وهكذا فالاوساط الحاكمة التركية تتنازل امام مطامع الاحتكارات الامبريالية فهي غالباً ماتستجيب لمطالبتها في ان تكون حصة الراسمال الاجنبي في الشركات المختلطة لاتكون محدداً بـ ٤٩٪ كما تقضي بذلك القوانين التركية بل ٦٠ـ ٧٠٪ او اكثر وفي ان لا تستورد تركيا بضائع معينة وفي ان تمنح تركيا الشركات الاجنبية الحق في ان تصدر ارباحها بشكل حر. ومن الشركات المختلطة التي

ينبغي ان تشير اليها شركة"يونيلفر" التي تنتج السمن الصناعي. لقد انشأت هذه الشركة في ١٩٥٢ برأس مال قدره ٥ ملايين ليرة(٨٠٪ منه يعود للاجانب). وقد بلغت ارباحها ١٦ مليون ليرة في ١٩٦١ و٣٢ مليون ليرة في ١٩٦٤ اما شركة تورك فيلبس(٩٩٪ منها يعود للرأسمال الاجنبي) التي كان رأسمالها الاولي ٤/٦٪ مليون ليرة فقد بلغ دخلها في ١٩٦٤ مايقرب من(٣٨٠٠,٠٠٠) ليرة.

وتستحوذ شركتا النفط الاجنبيتان"موبل اويل تاش" و"شل" على ارباح هائلة، فقد بلغت مدخولات الاولى في ١٩٦٤ ـ ١١/١ مليون ليرة والثانية ١٠ملايين ليرة. وكانت الشركات الاجنبية تحول جزءاً كبيراً من ارباحها الى الخارج. وتشير الاحصاءات التي اوردتها الصحافة التركية الى ان الشركات الاجنبية تخرج من تركيا مايقرب من ٣٥ـ ٤٠ مليون دولار سنوياً.

ان سياسة الاحتكارات الامبريالية تؤدي الى تقويض القطاع الحكومي في الصناعة وتعيق انشاء مشاريع وطنية يمكن ان تؤدي الى ابعادها من السوق الداخلي. ولهذا فقد كانوا ينصحون تركيا بان تقتصر على تطوير الاقتصاد الزراعي وبعض الفروع الصناعية الخفيفة. اي ان الامبرياليين يريدون ابقائها بلداً زراعياً يجهزهم بالخامات وسوقاً لبيع بضائعهم.

ومع ذلك فان القطاع الحكومي يشغل كما هو معروف مركزاً مهماً في الحياة الاقتصادية في البلد حيث تبلغ قيمة مجموع موجوداته ٥٢ مليار ليرة، ويشتغل في مشاريع القطاع الحكومي ١٧٥ الف عامل يتمتعون بالضمان و١١٧ ألف موظف(مستخدمون) ومايقرب من ٤آلاف مهندس.

ان منظمات الدولة الاقتصادية تنتج مايقرب من نصف المنتجات الصناعية وتؤمن مايقرب من ١٠٪ من الدخل الوطني للبلد و٢٣٪ من مجموع الراسمال الموظف. وقد اقرت بعد الانقلاب الحكومي عدة قوانين تهدف الى تنظيم نشاط منظمات الدولة الاقتصادية، غير ان الامبرياليين الاجانب والبرجوازية التجارية والصناعية الكبيرة كانوا

يقفون ضد القطاع الحكومي. اما القوى التقدمية في الرأي العام التركي فدعوا الى المحافظة على القطاع الحكومي وتعزيزه واشاعة الديموقراطية فيه لان ذلك بالنسبة لهم"ليس قضية تفوق القطاع الحكومي وانما قضية الصراع بين القوى التقدمية من جانب والقوى الامبريالية الرجعية من جانب اخر".

انتهت لجنة وضع الخطط حتى ايلول ١٩٦٢ من العمل في اعداد مشروع الخطة الخمسية وطرحته على المجلس الوطني التركي الكبير للنظر فيه. وقد جابه المشروع موقفاً عدائياً من جانب الاوساط الرجعية المتطرفة. وكان نواب حزب العدالة الذين كانوا يقفون ضد اي تخطيط للاقتصاد التركي، الاكثر حماساً في معارضته.

وبعد مناقشات طويلة اقر المجلس الوطني التركي الكبير في تشرين الثاني ١٩٦٢ الخطة الخمسية الاولى(١٩٦٣ ـ ١٩٦٧) التي اريد لها ان تكون جزءاً من برنامج اقتصادي منظور الى ١٥ سنة، لقد كانت الخطة، التي وضعت على اساس مايسمى بالاقتصاد المختلط(الحكومي والخاص) تتوقع نمواً سنوياً في الدخل الوطني مقداره ٧٪. وكان المبلغ الاجمالي للتوظيفات الحكومية والخاصة في السنوات الخمس ٥٩٦٤٦/٨ مليون ليرة خص منها ١٠٥٤٨/٤ مليون ليرة (١٧/٧٪) للاقتصاد الزراعي و ١٨٤٥٦/٢ مليون ليرة(٣٠/٩٪) للصناعة و١٢١١٦ مليون ليرة(٢٠/٣٪) للبناء و٨١٥٩/٤ مليون ليرة(١٣/٧٪) للنقل والمواصلات و٤٢٢٧ مليون ليرة(٧/١٪) للتعليم و١٣٤٦/٩ مليون ليرة(٢/٣٪) للصحة وما تبقى لمجالات الاستثمار الاخرى.

لم تعين مؤسسات وضع الخطط الحجم الاجمالي للاموال المستثمرة فقط بل انها عينت ايضاً النمو التقريبي للانتاج في فروع الاقتصاد المختلفة. فقد ذكرت ان حجم الانتاج في الاقتصاد الزراعي سيزداد بمقدار ٢٥/٦٪ وفي الصناعة الاستخراجية بمقدار ٥٢/٨٪ وفي الصناعة التحويلية بمقدار ٧٢/٨٪ وفي الطاقة بمقدار ٨٣٪ . لقد افترض ان الزيادة في مجمل الناتج الوطني ستكون ٤٠٪ وان متوسط دخل الفرد الواحد من

السكان سيزداد بمقدار ٢٢٪. اما حصة الانتاج الصناعي في مجمل الناتج الوطني فكان ينبغي ان تزيد حتى نهاية الخطة الخمسية الى ٢١/٤٪ مقابل ١٦/٨٪ في عام ١٩٦٢. وتبعاً لذلك فان تركيا ستبقى بلداً زراعياً حتى في حالة تنفيذ الخطة.

تؤكد حسابات مؤسسات وضع الخطط على ان بالامكان الحصول على ٧٥٪ من الاموال اللازمة من مصادر محلية، اما الباقي فتسده القروض والاعتمادات الاجنبيه. لقد كانت تركيا تنوي، من أجل تنفيذ الخطة، الحصول على مساعدة اجنبية بمبلغ ١١/٣ مليار ليرة(١/٢٦ مليار دولار) أي بمعدل ٢/٢ مليار ليرة سنوياً.

وهكذا فان الاوساط التركية الحاكمة علقت، شأنها في ذلك شأن من سبقها، امالاً كبيرة على مساعدة الولايات المتحدة واعضاء الناتو الاخرين. وقد صرح عصمت اينونو في حديث صحفي ادلى به لمراسل جريدة"نيويورك تايمز" في تموز ١٩٦٣، بان تركيا تحتاج على الفور الى زيادة جوهرية في المساعدة من جانب الدول الغربية لكي تتمكن من تنفيذ برنامجها الخمسي في التطوير الاقتصادي وتؤدي دورها في الشراكة الاوربية.

حصلت تركيا من كونسرتيوم مساعدة تركيا الدولي* على ٦١٨/٥ مليون دولار لتمويل التطوير الاقتصادي في البلد. غير ان هذا المبلغ كان اقل كثيراً من المبلغ الذي طلبته تركيا، ان قسماً لايستهان به من"مساعدات" الاقطار الغربية يذهب لا الى تطوير الاقتصاد التركي وانما لتغطية الديون القديمة، فقد كان دين تركيا الخارجي في ٣١ كانون الاول ١٩٦٤ يبلغ ١٥٥٩/٣ مليون دولار (كانت هناك من هذا المبلغ اعتمادات بلغت قيمتها ٢٦٦/٦ مليون دولار لم يجر استعمالها)، بما في ذلك الفوائد ومقدارها ٣٠٩/٧ مليون دولار. وهذا يعني ان الفوائد بلغت ربع مجموع ما جرى تسلمه من القروض. لقد دفعت تركيا في خمس سنوات(١٩٦٠ ـ ١٩٦٤) مبلغ ٦٤٣/١

* تأسس هذا الكونسرتيوم في خريف ١٩٦٢ ودخلت فيه اقطار"السوق المشتركة": فرنسا وايطاليا والمانيا الغربية. وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج وكذلك الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا والنمسا والسويد والدنمارك والنرويج وسويسرا وبعض المنظمات الدولية.

مليون دولار ديوناً خارجية. وكسبت خلال هذة المدة من تصدير بضائعها ٩/١٨٢٧ مليون دولار. وهذا يعني ان اكثر من ٣٥٪ في المتوسط من قيمة الصادرات كان يذهب سنوياً لاطفاء الديون الخارجية. لقد حسب ان دفع الديون باجمعها لن يتم الا عام ٢٠١٤ علماً بان تركيا كانت ملزمة بان تدفع في المدة من ١٩٦٥ الى ١٩٦٧ الى حتى نهاية الخطة الخمسية ٥٣٢ مليون دولار. ونشرت صحيفة"يون" الاسبوعية في تشرين الاول ١٩٦٤، مقتطفات من تقرير منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي حول المساعدة التي قدمها الكونسرتيوم لتركيا. ويظهر مما جاء في التقرير ان دين تركيا الخارجي يزداد باستمرار بسبب الفوائد العالية وسيصل في ١٩٧٧ الى ٦/٢ مليار دولار. وقد كتبت"يون" تقول"ان الاعتمادات التي قدمها كونسرتيوم مساعدة تركيا الدولي بشروط غير ملائمة لها ليست مساعدة حقيقية وذلك لانها تذهب لاطفاء الديون القديمة وهي لاتفعل شيئاً سوى انها تزيد من مديونية البلد المالية".

ان عدداً متزايداً من الناس في تركيا بدأ يدرك المعنى الحقيقي"للمساعدة" الامبريالية التي تقدم لتركيا. وقد لاحظت الصحافة التركية اكثر مرة بانه لوكان بمقدور"مساعدة" الغرب ان تعين على الانعاش الاقتصادي لما كانت تركيا في وضع اقتصادي صعب كهذا. وقد كتبت جريدة"جمهوريت" على وجه الخصوص في معرض حديثها عن المساعدة الامريكية في ايلول ١٩٦٣ تقول: ((ان اسطورة المساعدة الاجنبية لم تجلب لنا ماكنا نأمل به على العكس من ذلك اجبرتنا هذه المساعدة على ان نحني رؤوسنا امام الدول الاجنبية ...... وتظهر الحسابات ان مايقرب من ٨٠٪ من المساعدة الامريكية عاد الى الولايات المتحدة. وهكذا فقد كنا في هذه الصفقة خاسرين)).

وقعت انقرة في آذار ١٩٦٧ اتفاقية حول منح تركيا اعتماداً دورياً بمبلغ ٦٥ مليون دولار. وقد استقبلت اوساط الراي العام واوساط الاعمال في تركيا((خطوة البر)) هذه التي امتدحتها الدعاية الامريكية على نطاق واسع، ببرود كبير، ذلك ان الاعتماد منح، كما في السابق، وفق شروط غير متكافئة حيث كانت تركيا مجبرة على ان تستخدم

هذا الاعتماد لشراء البضائع الامريكية والادوات الاحتياطية فقط. وقد قدم الاقتصاديون المحليون الصناعة الضرورية لتركيا. وقد جرى الحديث عن ذلك بالذات في اجتماع ممثلي اوساط العمل في جيهان، حيث عبر المشاركون في الاجتماع عن الاستياء من ان بنك الشعب مثلاً لايمنح الحرفيين التمويل الا بعد ان يلتزموا بامتلاك المعدات الامريكية فقط حتى لوكانت قيمتها اعلى من الاسعار العالمية.

يتعزز لدى اوساط الراي العام التركي الاقتناع بان من غير الصحيح، الاعتماد، عند وضع الخطط، على"مساعدة" الاحتكارات الامبريالية التي تحاول تحت راية المساعدة، ان تحافظ في الاقطار الضعيفة التطور ومنها تركيا"على مواقعها القديمة وتستحوذ على مواقع جديدة وتوسع سندها الاجتماعي وتجر البرجوازية الوطنية الى جانبها" وتقيم الانظمة التي تريدها.

اتخذت الاوساط الحاكمة التركية في ايلول ١٩٦٣ قراراً آخر لايتطابق مع مصالح البلد الوطنية ويساعد على اخضاعه لاقتصاد احتكارات الغرب الامبريالية فقد وقعت في انقرة اتفاقية حول دخول تركيا عضواً مشاركاً في((السوق المشتركة)). ان انضمام تركيا عضواً تام العضوية الى((السوق المشتركة)) كان ينبغي ان يتم على ثلاث مراحل:

مرحلة تمهيدية(٥ سنوات) ومرحلة انتقالية(٤ سنوات) ومرحلة ختامية(٣ سنوات). وكان على تركيا خلال هذه المدة ان تلغي الحواجز الكمركية. وتدخل في منافسة"حرة" مع شركائها الغربيين المتطورين في المجال الصناعي. وقد حاولت الاوساط الحاكمة التركية ان تصور دخول البلد في((السوق المشتركة)) على انه نجاح كبير، غير ان الوطنيين الحقيقيين والشخصيات التقدمية في البلد قوموا عمل الحكومة هذا بشكل آخرفقد كتب الاستاذ بسيم اوستيونيل مشيراً الى خطر دخول تركيا في((السوق المشتركة))يقول: ((ان الاختلاف الهائل في مستويات التطور والقدرة الصناعية سيتوجه، في حالة انضمام تركيا الى(السوق المشتركة) ضد الاقتصاد الوطني ويمكن ان يعيق النهوض الاقتصادي للبلد. وعلى الرغم من ذلك ساندت جميع الاحزاب

البرجوازية ـ الملاكية خط((التكامل)) مع احتكارات اوربا الغربية وكان الحزب العلني الوحيد وقف ضد مثل هذه السياسة هو حزب العمال التركي.

ومن بين الاجراءات التي اتخذت بهدف انعاش مالية البلد، تشير الاهتمام الى الامور الجديدة التي ادخلت في مجال الضرائب الحكومية بتاثير كبير من جانب مجموعة ((الاربعة عشر)) وساندتها جميع فئات المجتمع التركي، لاسيما وان خزينة الدولة كانت بحاجة ماسة الى ايرادات جديدة وان ايرادات الخزينة كانت تأتي من الضرائب بالدرجة الاولى. وقد أخذت لجنة الوحدة الوطنية كل ذلك بنظر الاعتبار واقرت في اواخر كانون الاول ١٩٦٠ قانونين الاول حول ضريبة الشركات والثاني خاص بضريبة الدخل. لقد فرضت ضريبة الدخل على المدخولات المتأتيه من التجارة والصناعة والزراعة وعلى اجور العمال والمستخدمين وعلى مدخولات المشتغلين بالمهن الحرة وعلى الدخل المتاتي من الملكية المنقولة وغير منقولة. ولاول مرة في تاريخ تركيا تفرض ضريبة دخل على الارباح المتأنية من الزراعة.

قد لاحظت الاوساط التقدمية برضا ان القانون الجديد يقيم"العدالة" في فرض ضريبة الدخل على جميع كبار المالكين. بمن في ذلك مالكي المزارع الكبيرة كما اعفى القانون من دفع ضريبة الدخل الفلاحين الذين لا يتعدى دخلهم السنوي ١٥ ألف ليرة.

ان لجنة الوحدة الوطنية باعفائها شغيلة الريف التركي من ضريبة الدخل(على الرغم من الحاجة الماسة للمال) ادركت بان القاء عبء ضرائبي جديد على عاتق الفلاحين الفقراء يعني ابعاد الاغلبية الساحقة من سكان الريف عنها وفقدان اسنادهم لها.

ان قانون ضريبة الدخل لم يشمل الملاكين واغنياء الفلاحين فقط وانما زاد من الضريبة المفروضة على دخل كبار التجار والصناعيين ايضاً، ولهذا فانه مس مصالح البرجوازية التجارية والصناعية الكبيرة.

اثار نشر القانونين احتجاجاً شديداً من جانب الطبقات المالكة، واخذت الحكومة المؤقتة بالتراجع تدريجياً بعد تعرضها لمقاومة شديدة من جانب الملاك والبرجوازية الكبيرة. فأجلت في البداية دفع الضرائب بمقاديرها الجديدة لمدة ثلاثة اشهر، ثم طرحت القضية بعد ذلك على الجمعية التأسيسية حيث استطاع الملاكون ورجال الاعمال تغيير النظام الضرائبي لمصلحتهم.

ومع ذلك فقد الاشخاص الذين يبلغ دخلهم ٢٩ ألف ليرة فاكثر يدفعون بموجب قانون ضريبة الدخل من ٢٠ الى ٦٠٪ من مجموع دخلهم.

وكانت النتيجة ان ارتفعت المبالغ المتأتية من ضريبة الدخل من ١٨٥١/٣ مليون ليرة في ١٩٦٠ الى ٢٢٢٦/٦ مليون ليرة في ١٩٦٣ أي انها ازدادت بمقدار ٣٧٥/٣ مليون ليرة.

لوحظت في السنوات الاخيرة في الوقت نفسه زيادة في حصة الضرائب غير المباشرة، ففي ١٩٦٠ كانت حصة الضرائب غير المباشرة ٦١/٧٪ ارتفعت في ١٩٦٤ الى ٦٧/٤٪ بينما كانت حصة الضرائب المباشرة في السنتين المذكورتين ٣٨/٥٪ و ٣٢/٥٪ على التوالي وهذا يعني ان ثقل الضرائب الاساس يقع على جماهير الشغيلة وعلى الاشخاص ذوي الدخل المحدود.

انخفضت في مرحلة لجنة الوحدة الوطنية، نتيجة لاقرار قانون الضرائب النسبة المئوية للضرائب غير المباشرة(كانت في ١٩٥٧ ـ ١٩٥٩ تساوي مايقرب من ٦٧٪). لكن هذا الانخفاض لم يستمر سوى سنتين، واخذ الاجحاف في فرض الضرائب يزداد في السنوات التالية بشكل حاد.

كذلك ينبغي ان تلاحظ بان الفئات العاملة من السكان كانت تدفع الجزء الاغلب من الضرائب المباشرة، ففي ١٩٦٣ دفع رجال الاعمال والتجار وكبار ملاك الارض وذوي"المهن الحرة" ٩٠٥ ملايين ليرة فقط من اصل ٢٢٦/٦ مليون ليرة حيث دفع الباقي الموظفون والعمال والفئات الاخرى من الشغيلة ذوي الاجر القليل.

اعلنت في صيف ١٩٦٥ قوائم باسماء كبار دافعي الضرائب وكان بعضهم يدفع مبالغ كبيرة* بالفعل ومع ذلك يرى الكثير من الاقتصاديين ان فرض الضرائب لايشمل جميع فئات الطبقات الثرية بدرجة كافية، فالدولة تحصل على ضرائب قليلة بالاخص من الدخل المتأتى من الزراعة، اذ على الرغم من ان مدخولات الاقتصاد الزراعي تؤلف مايقرب من نصف مجموع الناتج الوطني المتأتية منه لا تؤلف الا ١/٧٨٪ من مجموع ايرادات الضرائب.

لم تستطع الحكومات الأئتلافية انعاش وضع البلاد المالي ايضاً كما لم تستطع تنظيم سوق الاعتماد النقدي. وعلى الرغم من الوعود بعدم اصدار نقود ورقية كانت كمية هذه النقود في التداول تزداد دون توقف. فقد كانت مليون النقود الورقية الموجودة في التداول حتى بداية ١٩٦٥ تؤلف ٦٤١٦/٢ مليون ليرة في مقابل ٤١٤٠ مليون ليرة في ١٩٦١ اي انها ازدادت بمقدار ٢٣٠٢/٢ مليون ليرة او بنسبة ٥٥٪ تقريباً. وبما ان مثل هذه الزيادة في مبلغ النقود الموجودة في التداول لم يكن سببها زيادة مماثلة في حجم الانتاج فقد لوحظت زيادة في الاسعار وانخفاض ملحوظ في قيمة الليرة. ففي ١٩٦٠ بلغ الرقم القياس لاسعار الجملة ٢٥٩/٧(في ١٩٥٣= ١٠٠) وفي ١٩٦٤ وصل الى ٢٧٥/٧. وفي الوقت نفسه لم يستطع القادة الاتراك القضاء على العجز في ميزانية الدولة الذي استمر على الزيادة بعد الانقلاب الحكومي. لقد وصل المبلغ الاجمالي للعجز في ميزانية الدولة في المدة من ١٩٦٠ الى آخر ١٩٦٢ فقط ٤٤٧٦/٣ مليون ليرة اي مايقرب من ٥٠٪ من الميزانية السنوية للدولة. ان السبب الاساس في العجز المزمن هوتنامي المصاريف العسكرية التي كانت تؤلف ثلث ميزانية الدولة.

* ومع اكبر رجال الاعمال في تركيا وهبي كوتش في ١٩٦٤ اكثر من ١٥ مليون ليرة ضرائب ومماله دلالة في هذا المجال انه كان يدفع في السنوات الاولى من نشاطه(قبل اكثر من ٤٠ سنة) ٥٠ ليرة في السنة فقط. وفي ذات الوقت دفع احد ملاكي اطنة الكبار هو الحاج عمر سبانجي مايقرب من ١٩٣ ألف ليرة. وبلغ مجموع مادفعته عائلة سبانجي اكثر من ١٦٣٣٠٠٠ليرة.

لقد انعكس التوتر الذي اشير اليه في جميع مفاصل الاقتصاد التركي الى جانب تجربة السنوات السابقة، على تطبيق الخطة الخمسية لتطوير الاقتصاد ان النمو السنوي للدخل الوطني كان في ١٩٦٣ يساوي ٧٪ تقريباً كما قضت الخطة. لكن هذا النمو بلغ في ١٩٦٤ ـ ٤٪ وفي ١٩٦٥ـ ١/٥٪. ان الزيادة الى ٧٪ في ١٩٦٣ تفسر لدرجة كبيرة بالزيادة القليلة التي حصلت في الانتاج الزراعي بسبب ملاءمة الطقس. اما فيما يتعلق بالصناعة وانتاج الطاقة فلم يتأت الوصول الى الاهداف التي حددتها الخطة، حيث كان مقدار النمو في الصناعة وانتاج الطاقة الكهربائية في ١٩٦٣ـ ٩/٦٪ فقط بدلاً من ١٢/٥٪. كما قضت الخطة، وفي النقل ٢/٥٪ بدلاً من ١٠٪, لقد جاء في تقرير منظمة وضع الخطط الرسمية بان هذا التأخير كان نتيجة لصعوبات في التمويل الداخلي والخارجي ولعدم الاستقرار السياسي الذي استمر طيلة السنة كلها.

لقد كان من الضروري، من أجل ان تبلغ نسبة الزيادة في الاقتصاد ٧٪، على مايقوله الاقتصاديون الاتراك، ان يوظف في اقتصاد البلد ١٨/٣٪ من مجموع الناتج الوطني. غير ان السنوات الثلاث الاولى من الخطة الخمسية اظهرت عدم توظيف مثل هذه النسبة من الناتج الوطني. ولكن القضية لاتكمن في ذلك فقط. المهم جداً هو في اي فرع من فروع الاقتصاد يتوجب ان يوظف راس المال. فمن المعروف ان فروع الاقتصاد المرتبطة بميدان الانتاج المادي تعطي نتيجة اكبر. لكن الراسمال الخاص، في ظروف تركيا المعاصرة، يتجه بالدرجة الرئيسة الى فروع الانتاج التي يمكن الحصول فيها على الارباح بسرعة(التجارة وبناء الفنادق وبناء البيوت لغرض تأجيرها وغير ذلك).

ان تركيا تحتاج، لأجل تطوير اقتصادها، حقيقة الى مساعدة مالية والى استثمارات واعتمادات. ولهذا فان المساعدة القائمة على التساوي في الحقوق والتي تأخذ بالحسبان المصالح الوطنية للبلد يمكن ان تؤمن نهوضها الاقتصادي وتوفر لها امكانية ان تطور تجارة متكافئة الفائدة مع جميع البلدان التي تمنحها الاعتمادات.

ان القـوى التقدميـة في الـراي العـام التركـي تـرى ان التغـيير الجذري في الـسياسة الاقتصادية وتوسيع القطاع الحكومي والاصلاحات الديموقراطيـة العميقـة هي وحدها التي تستطيع منح الافاق لتطوير اقتصاد البلد.

السياسة الخارجية

يعتمد حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المهمة التي تواجه البلد، لدرجة كبيرة على خط السياسة الخارجية الذي تنتهجه الاوساط الحاكمة التركية.

لقد تكونت في تركيا بعد الانقلاب الحكومي في ١٩٦٠ ظروف حقيقية للتخلي عن خط السياسة الخارجية السابق, لكن الرجعية المحلية, باسناد من القوى الامبريالية كانت تعيق ذلك.

في بداية حزيران ١٩٦٠ استقبل جمال گورسيل ممثلي السنتو الدائميين في انقرة وصرح بان تركيا, باعتبارها عضواً في هذه المنظمة, ستكون في ظل النظام الجديد اكثر فائدة لحلفائها. وبعد ذلك بوقت قصير اكبر قائلاً بانه((اذا امعنا النظر بالشكل الملائم في الوضع الذي كان قائماً في تركيا في السابق يصبح من الواضح باننا فعلنا الكثير للناتو)).

استمرت, نتيجة لهذه السياسة عسكرة تركيا فبنيت مواقع جديدة لاطلاق الصواريخ الامريكية وقطارات عسكرية وقواعد بحرية عسكرية وغير ذلك من المنشآت العسكرية, ولم يجر تقلص عدد افراد الجيش(كانت تركيا على ماذكرته الصحافة الاجنبية تمتلك جيشاً تعداده ٥٠٠ ألف مقاتل). لقد بني على ارض تركيا حتى بداية ١٩٦٣ ستون مطاراً وقاعدة لاطلاق الصواريخ من مختلف الانواع. وكان هناك مطاران وضعا تحت تصرف الاركان العامة في جيش الولايات المتحدة مباشرة. وشاركت القوات المسلحة التركية خلال الاعوام ١٩٦١- ١٩٦٦ اكثر من مرة في مناورات مشتركة مع قوات الاقطار الاخرى المنضمة الى حلف شمال الاطلسي.

بلغت مصروفات وزارة الدفاع الوطني وحدها في السنوات الاخيرة اكثر من ربع ميزانية الدولة, فضلاً عن مبالغ لايستهان بها في الوزارات الاخرى كانت تذهب للاغراض العسكرية.

مرت في شباط ١٩٦٢ عشر سنوات على انضمام تركيا الى الناتو. ونظمت بهذه المناسبة في البلد محاضرات ومناقشات((عن قوة هذا الحلف)) و((تاثيره المفيد على حياة تركيا)). ونشرت في الصحافة مقالات صور فيها الناتو على انه(منظمة دفاعية تؤدي دوراً جدياً في التطور الاقتصادي للبلد)).

اما في واقع الامر فان احد الاهداف الاساسية لهذا الحلف هو قمع حركة التحرر الوطني لشعوب الشرقين الادنى والاوسط. وقد اظهرت احداث قبرص ذلك بوضوح, فقد عزم اعداء حرية واستقلال جمهورية قبرص من معسكر الناتو على اللجوء الى العنف ضد ارادة القبارصة الذين كانوا يدافعون بشجاعة عن الكمال الاقليمي لدولتهم وعن سياسة الحياد وعدم المشاركة في الاحلاف التي ننتجها.

لقد دفع كبراء حلف شمال الاطلسي الحكومة التركية الى طريق التدخل المسلح في شؤون قبرص, فقد القى رئيس وزراء تركيا عصمت اينونو كلمة في الراديو في ٥حزيران ١٩٦٤ اعلن فيها بانه لم يتسن حل ازمة قبرص بالطريق السلمي وان تركيا التزمت"بضمان امن" الطائفة التركية في قبرص.

اثارت اخبار الاستعدادات العسكرية في تركيا على الفور رد فعل جوابي في اثينا, فاصدرت الحكومة اليونانية امراً بجعل قوات اليونان المسلحة على اهبة الاستعداد للقتال"تحسباً لاية ظروف غير معروفة".

كان التوتر الحاد في التناقضات اليونانية ـ التركية في قضية قبرص ينطوي على خطر صدام مسلح مكشوف وانهيار الجناح الجنوبي الشرقي للناتو.

الغت الحكومة التركية في آذار ١٩٦٤ معاهدة الاسكان والتجارة والملاحة التي كانت قد عقدت بين تركيا واليونان في ١٩٣٠. وقد استندت الحكومة التركية في ذلك على

مادة واردة في هذه المعاهدة تقضي بامكانية الغائها لاسباب تتعلق بامن وحماية البلد. وكانت هذه المعاهدة تمنح حقوقاً مؤاتية لليونانيين القاطنين في تركيا بما في ذلك الحق في الاقامة والمتاجرة وانشاء الشركات المساهمة وتوريد وتصدير البضائع والاعفاء من عدد من الضرائب والرسوم. وقد نفذ قرار الحكومة التركية اعتباراً من ١٦ آيلول ١٩٦٤.

بلغ عدد اليونانين الذين شملهم القرار, حسب الصحافة التركية, عشرة آلاف شخص تقريباً. وقد كان هؤلاء اليونانيون قبل ذلك يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها الاتراك, اما الان فتشملهم القواعد العامة الخاصة بجميع الاجانب المتواجدين في تركيا.

اعلنت وزارة الداخلية التركية بعد ذلك بشهر ان ٣٠٠ اخرين من الرعايا اليونانيين المقيمين في تركيا قد امروا بترك اعمالهم وتصفية شؤونهم خلال خمسة عشر يوماً, وذلك على اساس القانون النافذ من ١٩٣٢ والقاضي بان يقتصر العمل في بعض الفروع على المواطنين الاتراك فقط.

واعلنت الحكومة التركية في الوقت نفسه عن تعطيل الميثاق التركي ـ اليوناني الخاص بالتأشيرات والموقع في ١٩٥٥ تعطيلاً مؤقتاً. وكان المواطنون الاتراك واليونانيون حسب بنود هذا الميثاق لايحتاجون الى تأشيرات دخول اذا لم تتجاوز اقامتهم في البلد الاخر ثلاثة اشهر.

انضمت الشبيبة التركية ايضاً الى الحملة المعادية لليونان, حيث نظمت جمعيات الطلبة التركية حملة موجهة ضد الرعايا اليونانيين القاطنين في تركيا والصقت بالقرب من الحوانيت في مناطق مختلفة من اسطنبول لافتات تدعو السكان الى عدم شراء البضائع من الحوانيت التي تعود ملكيتها الى اشخاص غير اتراك.

وصل الى انقرة في نهاية نيسان ١٩٦٤, في وضع اشتد فيه توتر العلاقات التركية اليونانية, السكرتير العام للناتو ستكير. وعلى الرغم من ان البيان الخاص بالزيارة لم يتضمن ولا كلمة واحدة عن قبرص, كما اتضح من الصحافة التركية, فان المشكلة القبرصية بالذات والعلاقات اليونانية التركية ألفت اساس المفاوضات. لقد كانت

القضية تكمن في التوصل الى مصالحة عضوي الناتو تركيا واليونان من وراء ظهر القبارصة. وتدخل هذا التكتل العسكري في شؤون جمهورية قبرص وفرض حلول تستجيب لمخططات ستراتيجيي الناتو عليها. غير ان تحذير الاتحاد السوفيتي الذي جاء في وقته ساعد جمهورية قبرص آنذاك على الزود عن حريتها واستقلالها.

على الرغم من انتقاد الاوساط التقدمية واصلت حكومة العدالة السياسة الموالية للغرب بدأب اكبر, داعية الى ان تشارك تركيا بشكل فعال في مشاريع الناتو والى الحفاظ على القواعد العسكرية على اراضيها. وعلى اساس هذه السياسة قدم القادة الاتراك اراضي بلدهم لكي تجري عليها المناورات المشتركة لاقطار الحلف. ففي ١٠ الى ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٥ جرت في منطقة دياربكر مناورات الناتو: ((ايسترن اكسبرس)) التي شاركت فيها القوات العسكرية البرية والجوية التابعة للولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية وايطاليا وبلجيكا وتركيا. وقد جرى في المناورات اتقان نقل قوات الناتو المتحركة من اوروبا وتنسيق عملها مع القوت التركية اثناء هجوم مضاد. وقد حضر الى منطقة المناورات ٦٥ جنرالاً وكل القيادة العليا للناتو تقريباً بمن فيهم القائد العام الاعلى لقوات الحلف المتحدة في اوربا الجنرال ليمنستر والقائد العام لقوات الحلف المسلحة في جنوب اوربا الاميرال طريفن وغيرهما. وحضر المناورات ايضاً رجال الدولة الاتراك وكل القيادة العليا للجيش التركي.

تواتدت الزيارات الى تركيا خصوصاً بسبب عزم فرنسا على الخروج من حلف شمال الاطلسي. وقد اجرى السكرتير العام للناتو بروزيو محادثات مع القادة الاتراك بهذا الشأن في بداية آذار ١٩٦٦, واعلن بروزيو للصحفيين بان المحادثات تضمنت مناقشة جميع المشاكل العسكرية والسياسية التي تهم تركيا والناتو.

في اواسط آذار ١٩٦٦ عقد مجلس الامن القومي اجتماعاً نوقش فيه موقف تركيا من قرار فرنسا الخروج من الناتو. واتخذ المجلس قراراً مفاده ان"من الضروري من وجهة نظر آمن تركيا ان يستمر نظام الناتو الدفاعي بشكله الحالي". وجرى ايضاً التعبير عن

رأي مفاده ان تطوير هذا النظام يجب ان يسير في خط((الدفاع المشترك وليس من خلال اتفاقيات ثنائية)).

وهكذا فعلى الرغم من التغييرات التي آخذت تلوح في الناتو ورغم مطالب الراي العام التركي واصل القادة الاتراك توجههم الوحيد الجانب نحو دول الغرب الاكثر عدوانية.

لوحظ في السنوات الاخيرة توسع في العلاقات السياسية والاقتصادية بين اقطار السنتو الاسيوية الثلاث. ففي تموز ١٩٦٤ عقد في اسطنبول اجتماع استمر يومين لرؤساء دول تركيا وايران وباكستان. وقد اكد البيان المشترك الذي صدر عن هذا الاجتماع ضرورة تطوير وتوسيع التعاون بين الاقطار الثلاثة في جميع المجالات. ومن أجل تنفيذ ما اتخذ من قرارات بخصوص التعاون الاقليمي قرر رؤساء الدول انشاء مجلس وزراء منهم وزراء الخارجية وبعض الوزراء الاخرين, يقوم بحل القضايا ذات الاهتمام المشترك. وتأسست الى جانب ذلك ايضاً لجنة تخطيط وسكرتارية لاقامة صلة بين لجنة التخطيط ومجلس الوزراء.

اتفق رؤساء الدول ايضاً على تطوير التجارة الحرة بين الاقطار الثلاثة بتخفيض الرسوم البريدية وتحسين المواصلات الجوية وانشاء شركة طيران دولية مشتركة وشركة ملاحة بحرية وبناء سكك حديد وطرق معبدة تربط هذه الاقطار والغاء تأشيرات الدخول بين الدول الثلاث. وعلى اساس هذا القرار عقد في تشرين الاول من تلك السنة في كراجي اجتماع لممثلي اوساط العمل في تركيا وايران وباكستان تقرر فيه انشاء مجلس تجاري. صناعي موحد لغرض تسهيل توظيف الراسمال الخاص في اقتصاد هذه الاقطار. وصادق الاجتماع على لائحة النظام الداخلي للمجلس الموحد. وجاء في البيان الذي اذيع بعد انتهاء اعمال الاجتماع بان منظمة"ك د ـ ريجونال كووبريشن فور ديفلوبنت" (التعاون الاقليمي من أجل التطور) ــ يجب ان تولي اهتماماً خاصاً لتطوير النقل والاتصالات بين الاقطار الثلاثة.

عقد في الشهر نفسه في طهران اجتماع لوزراء خارجية الاقطار الثلاثة ناقش الوزراء فيه التوصيات التي وضعها في ايلول ١٩٦٤ خبراء من الاقطار الثلاثة في مسائل التعاون في ميادين التجارة والنقل والاتصالات والملاحة والشؤون المصرفية والمعلومات, وصادقوا من حيث المبدأ على هذه التوصيات. كما وقع الوزراء بالاضافة الى ذلك اتفاقية ثلاثية للسياحة.

وبموجب قرار التعاون الاقليمي بين تركيا وباكستان الذي اتخذ في تموز ١٩٦٤ وقع البلدان في كانون الاول في انقرة اتفاقية تجارية.

تعرض السنتو الى اختيار جدي اثناء النزاع المسلح بين الهند وباكستان وجرت في انقرة في ايلول ١٩٦٥ محادثات تركية ـ ايرانية على مستوى رؤساء الحكومات نوقش خلالها الوضع الذي نجم عن النزاع الهندي ـ الباكستاني المسلح. واكد رئيسا الحكومتين التضامن بين تركيا وايران وباكستان. ومع ذلك فانهما رغم توجهها نحو الدول الغربية وادانتهما للهند خشيا في الوقت نفسه رد الفعل من جانب الراي العام العالمي ولم يستطيعا, لهذا السبب ابداء أي قدر من المساندة لباكستان في حل النزاع الهندي ـ الباكستاني. ان سياسة الاتحاد السوفيتي المحبة للسلام ووساطة ـ الحكومة السوفيتية التي تضمنت عن اعلان طشقند المعروف ساعدت على حل هذا النزاع. وماكان بمقدور سكان الاقطار الاسيوية الا ان يلاحظوا ذلك فاصبحوا يدركون اكثر فاكثر جوهر سياسة الدول الغربية تجاه الاقطار النامية.

تثير الاهتمام بهذا الشأن ايضاً دورة مجلس وزراء خارجية اقطار السنتو التي انعقدت في انقرة في نيسان ١٩٦٦ واستمرت يومين وحضرها وزراء خارجية بريطانيا وباكستان وايران وتركيا, وممثل الولايات المتحدة التي لم تكن من الناحية الرسمية عضواً في هذا الحلف العسكري ـ السياسي وكانت من الناحية الواقعية تدير كل شؤونه, وزير خارجيتها رسك.

عقدت دورة مجلس وزراء السنتو في انقرة في وضع تميز بالتناقضات المتزايدة بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جانب والاقطار الاسيوية الاعضاء في الحلف من جانب آخر, فلقد اظهرت احدى عشرة سنة من عمر السنتو بوضوح بان المصالح الامبريالية للدول الغربية لا تستجيب بأي شكل لآمال شعوب تركيا وايران وباكستان.

لقد انشأ الامبرياليون السنتو اداة موجهة ضد الدول الاشتراكية وحركة التحرر الوطني في الشرقين الادنى والاوسط ووسيلة مهمة لحماية الاحتكارات النفطية الامريكية والبريطانية. لقد حولت الحياة ذاتها تلفيقاتهم بشأن مايسمى بـ"الخطر الشيوعي" التي كانت حجة لانشاء الحلف الى هباء. ان خطر ذلك يأخذه بنظر الاعتبار آلان الراي العام وكثير من السياسيين في تركيا والاقطار الاسيوية الاخرى الاعضاء في الحلف. فقد اشارت جريدة((اقشام) التركية مثلاً الى انه"من غير الممكن ان نخدع الى مالا نهاية الاقطار الاخرى باخافتها بـ((الخطر السوفيتي)).

لم يوفر مثلاً الولايات المتحدة وبريطانيا في الدورة المذكورة المديح للسنتو سعياً منهم لانعاش وضع هذا الحلف والبرهنة على ضرورة استمراره في المستقبل ايضاً. ومع ذلك وعلى الرغم من الجهود التي بذلت للمحافظة على الوحدة في السنتو اظهرت الدورة مرة اخرى التناقضات بين اعضائه الاسيويين وشركائهم الغربيين. تؤكد ذلك حقيقة ان البيان الختامي الذي صدر عن الدورة لم يقر الا في صياغته الثالثة فلقد رفض الصياغتين الاوليتين, على ماذكرته الصحافة التركية, ممثلو تركيا وايران وباكستان لانهما لم توليا اهتماماً كافياً للمشاكل التي تهم هذه الاقطار.

لقد اشير في احد اقسام البيان بشكل خاص الى ان وزير خارجية الولايات المتحدة"اعلم" المشاركين في الدورة باحداث فيتنام. وكان في اثناء ذلك, على ماذكرته اخبار الوكالات الاجنبية يسعى قبل كل شيء للحصول من اعضاء السنتو على اسناد للعدوان الامريكي في فيتنام. ومع ذلك فقد برزت بين الاوساط السياسية المتنفذة في تركيا وايران وباكستان بشكل متزايد الوضوح نزعة للخروج من نطاق سياسه الدول

الامبريالية التي ظهر افلاسها وتوفير الامكانات لانتهاج خط يستجيب لمصالحها الوطنية. وكان الراي العام التركي يطالب بذلك بحزم.

لقد رفع المتظاهرون في مطار ايسنبوغ في انقرة, الذي هبطت فيه طائرة وزير خارجية الولايات المتحدة, لافتات تحمل شعاراً يقول((ايها اليانكي عودوا الى بلادكم)). كما لوحظت فعاليات الاحتجاج طيلة مدة بقاء رسك في العاصمة التركية. وقد اتخذت تدابير امن استثنائية في المنطقة التي تقع فيها بناية البرلمان ومقر السنتو حيث جرت اجتماعات مجلس وزراء الحلف وكذلك حول السفارة الامريكية.

اظهرت الاحداث التي وقعت في انقرة في ايام انعقاد دورة السنتو مرة اخرى بان الشعب التركي يدين الاحلاف الامبريالية العدوانية المعادية لمصالحه الوطنية ويقوم بتفعيل نشاطاته الرامية الى انتهاج خط مستقل في السياسة الخارجية وتعزيز السلام.

في اواخر تشرين الثاني ١٩٦٥ قام أربعون من مدرسي جامعة انقرة وجامعة الشرق الاوسط التكنولوجية في انقرة بنشر بيان مشترك دعوا فيه الى ان تنتهج تركيا سياسة خارجية موجهة نحو اسناد الاقطار المكافحة من أجل استقلالها الوطني. وجاء في البيان بشكل خاص التأكيد على ضرورة ايقاف الحرب في فيتنام فوراً عن طريق المفاوضات بين الدول المعنية وممثلي الشعب الفيتنامي وايجاد وسيلة لحل هذه المشكلة على اساس اتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٤. واشير في البيان ايضاً الى ان اسناد تركيا للاقطار المكافحة من أجل استقلالها سيؤمن لها تعاطف هذه البلدان.

هب لاسناد بيان مدرسي جامعة انقرة وجامعة الشرق الاوسط التكنولوجية تسعة وسبعون استاذاً واستاذ مساعد ومدرس مساعد من جامعة اسطنبول وساندهم كتاب وصحفيون اتراك بارزون(١٤١ شخصاً) نشروا هم ايضاً بياناً جاء فيه((اننا فنضم الى بيان اعضاء المجالس العلمية في جامعات انقرة والشرق الاوسط التكنولوجية واسطنبول بخصوص وجوب عودتنا في مجال السياسة الخارجية, الى سياسة تستجيب لمصالحنا الوطنية وضرورة ان يضع حداً للمذبحة الدموية التي تقوم بها امريكا في

فيتنام لغايات استعمارية. ان وضعنا التابع في حقل السياسة الخارجية يبدي تأثيراً سيئاً على الحياة الداخلية ليمنعنا ويعيق التطور الوطني.

اننا نحيط الراي العام علماً باننا سوف نناضل, مهما كانت صعوبة الظروف من أجل ان لا ..... تبتعد بلادنا عن نضال التحرر الوطني وان لا تحدد الحقوق والحريات التي يمنحها دستورنا.)).

كذلك دعا ١١١ من المحامين الى تغيير سياسة تركيا الخارجية تجاه الاقطار المكافحة من أجل استقلالها وادانوا عدوان الولايات المتحدة في فيتنام, وجاء في البيان الذي اذاعوه قولهم: ((اننا نرى ان تركيا لن تتمكن من ان تكون مستقلة في قضايا السياسة الخارجية طالما ظلت, رغم سياسة اتاتورك الخارجية, ثابتاً للدول التي تقف ضد الحرية والاستقلال وانها بانضمامها الى بلدان العالم الثالث المستقلة والمحايدة ستؤدي مهمتها التاريخية من جهة ويستطيع من الجهة الاخرى, الدفاع عن مصالحها الاقتصادية والسياسية بشكل افضل)). وقد رأى كاتبو البيان ان حل مشكلة قبرص يكمن في اقامة دولة مستقلة خالية من القواعد العسكرية الاجنبية تتمتع فيها الطائفتان التركية واليونانية بحقوق متساوية.

ان ذلك كله يشهد على ان الجزء الاغلب من سكان تركيا اصبح يدرك المعنى الحقيقي لسياسة الاوساط الحاكمة الموالية للامبريالية, واصبح عدد اكبر من الناس في البلد يدعو الى اعادة النظر في خط السياسة الخارجية لتركيا. وقد برزت مثل هذه التوجهات بشكل حاد عند مناقشة سياسة الحكومة الخارجية في المجلس الوطني التركي الكبير حيث عبر الكثير من النواب واعضاء مجلس الشيوخ اثناء المناقشة عن شكهم بفائدة مثل هذا التوجه, ولم تستطع أي استشهادات بـ((الخطر الشيوعي)) ان تطمس هذه الاصوات. ولم تستطع بعض الشيوخ والنواب الذين انتقدوا الحكومة بان الخطر الحقيقي على البلد يكمن في المصاريف العسكرية المدمرة التي تصرف لاعالة جيش قوامه ٥٠٠ الف مقاتل وضع الجزء الاغلب منه تحت قيادة امريكية.

اصبحت العلاقات التركية ـ الامريكية موضوعاً تركز عليه الاهتمام الشديد من جانب اوسع جماهير الرأي العام في تركيا. وقد اثارت الاتفاقيات العسكرية الثنائية التركية ـ الامريكية قلقاً خاصاً لدى الرأي العام التركي, فالمسألة تتعلق باربع وخمسين اتفاقية وقعت بين البلدين في اوقات مختلفة تمتلك الولايات المتحدة بموجبها, من بين امور اخرى, الحق في انشاء قواعد عسكرية ومرابطة قواتها في الاراضي التركية. وتضم هذه القواعد قطعات جوية ورادارات ومخازن اسلحة ذات رؤوس نووية ومعدات الكترونية سرية وغير ذلك كثير, وكانت تشغل على ماذكرته الصحافة خمسة وثلاثين مليون متر مربع. فضلاً علىوجود ٣٠ الف عسكري امريكي في البلد.

لقد اظهر الزمن بوضوح بان الولايات المتحدة استخدمت القواعد العسكرية في تركيا لاهداف عدوانية اكثر من مرة. اما العسكريون الامريكان فانهم من الناحية الواقعية لايخضعون للقوانين المحلية حتى في حالة ارتكابهم جرائم القتل. فضلاً عن قيامهم بتهريب البضائع التي ترد الى السوق السوداء من حوانيت امريكية خاصة.

لقد اقلق هذا الوضع الرأي العام التركي بشدة وكانت النتيجة ان اتخذت الحكومة التركية بسبب مطالبة الراي العام قراراً باعادة النظر بالاتفاقيات الثنائية مع الولايات المتحدة. ووافقت الولايات المتحدة, بعد تردد طويل, على الدخول في مفاوضات بهذا الشأن بدأت في بداية ١٩٦٧. ومع ذلك فقد مرت شهور ولم تسفر مناقشة الاتفاقيات عن شيء ملموس, فقد لجأ الامريكان الى جميع الوسائل للمماطلة في حل القضية. وقد لاحظت الصحافة التركية باسف, بان الولايات المتحدة تحاول بكل السبل ان تحتفظ لنفسها بالحقوق والامتيازات القائمة. لقد رفض الجانب الامريكي الاقتراح الذي قدمته تركيا بتغيير وضع القواعد العسكرية, فهو لم يكن يرغب بان يأخذ المطالب التركية بنظر الاعتبار, لذا فقد رفضت الولايات المتحدة اعادة النظر بنشاط الخدمات البريدية الخاصة التي تقوم بها في تركيا بالغاء الحوانيت الامريكية التي اصبحت مصدراً للتهريب والمضاربة.

دفع هذا الوضع الرأي العام التركي لان يركز انتباهه الشديد على زيادة رئيس الجمهورية جودت صوناي للولايات المتحدة في نيسان ١٩٦٧. لقد عبر جودت صوناي وهو يتوجه الى واشنطن عن امله في ان تسوى قضية العلاقات العسكرية الامريكية ـ التركية على اساس أخذ موقف تركيا بنظر الاعتبار.

لكن الكثير من تعليقات الصحافة التركية بعد الزيارة تشهد على خيبة الامل لان عدداً من المشاكل المهمة جداً لتركيا لم تجد لها حلاً ملموساً. فقد عبر الاستاذ احمد شكريو ازمر ـ الشخصية الاجتماعية المرموقة والصحافي المعروف, عبر مقالة له نشرت في جريدة"اولوس" عن الاستياء من ان البيان الامريكي ـ التركي المشترك لم يعكس"مسألة اعادة النظر في الاتفاقيات الثنائية التي تقلق الاتراك بشكل جدي" واكد قائلاً : ((اننا بأختصار استنجنا من الخطب والبيان بان العلاقات التركية ـ الامريكية لا تسير في طريق جيد. لقد تخلي شعبنا عن الوهم بشأن الصداقة الامريكية. لقد خاب امله ..... اذا لم تغير الاتفاقيات الثنائية فلن تخلق الظروف لتصحيح العلاقات التركية ـ الامريكية. ان"الصداقة" الامريكية بشكلها الحالي خطر على تركيا)).

اثار تكتيك المماطلة والمساومة الوقحة من الجانب الامريكي في المفاوضات عند النظر في قضايا مهمة وحيوية للمصالح القومية للشعب التركي استياء اوساط الراي العام التركى الذي كان يصر على ان تحترم الولايات المتحدة استقلال تركيا.

ان ممثلي مختلف فئات الشعب التركي يدعون الى اعادة النظر في اسس سياسة تركيا الخارجية باتجاه يأخذ بالحسبان المصالح الوطنية والتغييرات التي حصلت على المسرح الدولي. ولم يكن لذلك كله الا ان ينعكس بالطبع على العلاقات السوفيتية ـ التركية. اذ لم يعد بامكان الاوساط الحاكمة التركية تجاهل مطالب الراي العام في البلد الذي يدعو الى إقامة علاقات حسن جوار مع جارهم الشمالي ـ الاتحاد السوفيتي. وكانت النتيجة ان لوحظت تطورات ايجابية في العلاقات السوفيتية التركية في السنوات الاخيرة, ففي آذار ١٩٦٣ انتهت بنجاح المفاوضات التي جرت بروح من التفهم المتبادل

والتعاون النزيه بين الوفدين التجاريين السوفيتي والتركي, وقضى البروتوكول الذي وقع في موسكو في ١٨ آذار ١٩٦٣ بزيارة التبادل التجاري بين البلدين.

حل بدعوة من مجلس السوفييت الاعلى في الاتحاد السوفيتي في المدة من ٣٠ آيار ١٤ حزيران, ضيفاً على الاتحاد السوفيتي وفد برلماني تركي ضم خمسة عشر شيخاً ونائباً يمثلون احزاباً سياسية مختلفة. ولاحظ رئيس الوفد, رئيس مجلس الشيوخ التركي آنذاك سعاد خيري اوغبلو بعد جولة في البلاد بان"زيارة الاتحاد السوفيتي تؤدي دون شك الى تعزيز الصداقة بين بلدينا. اننا نعود الى الوطن باحسن المشاعر والانطباعات".

على الرغم من وحدة وجهات النظر بين الاحزاب البرجوازية ـ الملاكية بشأن الخط العام للسياسة الخارجية, اصبحت بعض جوانب خط السياسة الخارجية الذي تنتهجه الحكومة في خريف ١٩٦٤ مرة اخرى موضع نقاش على صفحات الصحف وفي خطب نواب المجلس حيث جرى التعبير عن الاستياء من وضع التابع الذي تشغله تركيا في الناتو كما انتقد موقف تركيا قصير النظر من حركة التحرر الوطني في اسيا وافريقيا ومن الدول المحايدة ايضاً. واصبحت الاصوات تتواتر لمصلحة تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ومن اجل خط مستقل في السياسة الخارجية وعدم المشاركة في الاحلاف العدوانية.

قام في المدة من ٣٠ تشرين الاول الى ٦ تشرين الثاني وزير الخارجية التركي فريدون جمال ايركين, بزيارة رسمية الى الاتحاد السوفيتي بدعوة من وزير الخارجية السوفيتي آ. آ غروميكو. وجرى التطرق في اثناء المفاوضات الى قضايا السياسة الخارجية والعلاقات السوفيتية ـ التركية ونوقشت حالة العلاقات السوفيتية ـ التركية وافاق تطورها في المستقبل. وقرر الجانبان بارتياح بان هناك امكانات حقيقية لتطوير علاقات حسن الجوار بين الدولتين وتعزيز الثقة المتبادلة والتعاون في ميدان الاعمال بروح التقاليد التي تكونت في عهد ف. أي لينين وكمال اتاتورك. ونوقشت ايضاً شؤون التجارة

السوفيتية ـ التركية. ووقع وزيراً الخارجية إتفاقية حول العلاقات الثقافية والعلمية بين الاتحاد السوفيتي وتركيا.

وفي النصف الاول من كانون الثاني ١٩٦٥ قام برلمانيون سوفييت برئاسة ن. ف. بدغورني بزيارة جوابية الى تركيا بدعوة من المجلس الوطني التركي الكبير. والتقى وفد مجلس السوفييت الاعلى في الاتحاد السوفيتي بالقادة الاتراك وممثلي مجلسي البرلمان كليهما وغيرهم من الشخصيات السياسية والاجتماعية في تركيا ومع الناس البسطاء في البلد ايضاً, وقام البرلمانيون السوفييت بجولة في البلد لمشاهدة الآثار الثقافية والاثار التاريخية, وكانوا في كل مكان يقابلون بالحفاوة والترحاب.

لاحظ ن. ف. بدغورني في تصريحه لمراسل تاس بان"لقاءاتنا كانت اسهاماً مفيداً في تطوير علاقات حسن الجوار والتعاون المفيد بين الاتحاد السوفيتي وتركيا وهذا يخدم مصالح السلام الشامل".

وفي الوقت نفسه ينبغي ان نشير الى ان هناك, في تركيا وخارجها على السواء, قوى تسعى بكل الوسائل للمحافظة على"البرود" بين بلدينا. لقد سعت الاوساط الرجعية وحماتها في الولايات المتحدة الى عرقلة تحسن العلاقات السوفيتية ـ التركية مهما كلف الامر.

ومع ذلك قام وزير خارجية الاتحاد السوفيتي آ. آ غروميكو في المدة من ١٧ الى ٢٢ ايار ١٩٦٥ بزيارة رسمية الى تركيا بدعوة من الحكومة التركية, مواصلاً بذلك سياسة تحسين علاقات حسن الجوار. وقد استقبل غروميكو من قادة الجمهورية التركية واجرى عدداً من المحادثات مع وزير الخارجية.

جاء في البيان الذي صدر عن زيارة آ. آ. غروميكو الى تركيا بان الجانبين اكدا استعدادهما للمساعدة على اقامة سلام راسخ وتطوير التعاون الدولي. لقد عبر وزيرا خارجية الاتحاد السوفيتي وتركيا عن اقتناعهما بان حق الشعوب في العيش دون اي جور كولونيالي هو احد الشروط الاساسية لضمان سلام راسخ.

لقد قدر الوزيران بارتياح الجهود التي بذلت منذ بعض الوقت لتطوير التجارة السوفيتية ـ التركية وبدأت نتائجها الايجابية. ودعا الوزيران الى تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الاتحاد السوفيتي وتركيا في المستقبل على اساس الفائدة المتبادلة.

وفي ٩آب ١٩٦٥ وصل الى موسكو في زيارة رسمية, رئيس وزراء تركيا سعاد خيري اورغبلو بدعوة من الحكومة السوفيتية.

اشار الطرفان في البيان السوفيتي ــ التركي المشترك الذي اذيع بعد انتهاء الزيارة الى ضرورة بذل الجهود للمساعدة على انفراج التوتر الدولي وتعزيز السلام الراسخ.

وفي المدة من ٢٠ الى ٢٧ كانون الاول قام رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي آ. ن. كوسيجين بزيارة رسمية لتركيا بدعوة من الحكومة التركية واستقبله في ٢١ كانون الاول رئيس جمهورية تركيا جودت صوناي.

جرى اثناء المفاوضات التي جرت في جو ودي بين آ. ن. كوسيجين ورئيس وزراء تركيا س. ديميريل تبادل واسع للاراء بخصوص قضايا تطوير العلاقات السوفيتية ـ التركية وبخصوص المشاكل الدولية الملحة. وجرى التعبير عن الارتياح للتطور الايجابي الذي حدث مؤخراً في العلاقات بين البلدين وسعياً من الجانبين لمواصلة تطوير هذه العلاقات والتعاون الدولي بهدف تعزيز السلام اقرا بفائدة استمرار الاتصالات وتبادل الاراء حول المشاكل الدولية وقضايا العلاقات الثنائية.

واكد الجانبان, عند مناقشة الوضع الدولي, رغبة الحكومتين السوفيتية والتركية في المساعدة على تخفيف التوتر الدولي وتعزيز السلام الشامل بالاشتراك مع الدول الاخرى المحبة للسلام. لقد اكد الجانبان رغبتهما المخلصة في ان يصبح الشرقان الادنى والاوسط منطقة سلام وامن, وعبرا عن قلقهما العميق بخصوص الوضع الخطر القائم في جنوب شرق آسيا واعلنا بانهما ينظران الى اتفاقيات جنيف ١٩٥٤ كاساس لتسوية مشكلة فيتنام ويريان ان الشعب الفيتنامي يجب ان يمنح الحق في ان يقرر مصيره بنفسه.

واجمع الطرفان على اهمية نزع السلاح العام والشامل تحت رقابة دولية فعالة, لاقامة سلام راسخ, وعلى استحالة تأجيل حل قضية عدم انتشار الاسلحة النووية وعقد اتفاقية حول ايقاف كل اشكال التجارب النووية, وتبادلا الاراء حول القضية القبرصية. ودعا الجانبان مرة اخرى الى ضرورة ان تلتزم كل الاقطار الاعضاء في هيئة الامم المتحدة بقرار مجلس الامن في ٤ آذار ١٩٦٤ القاضي بالامتناع عن الاعمال التي يمكن ان تؤدي الى تعقيد الوضع في قبرص.

وقرر الجانبان ايضاً بان القرب الجغرافي بين الاتحاد السوفيتي وتركيا والموارد الطبيعية في البلدين تخلق امكانات ملائمة لتطوير التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية لفائدة البلدين. وفي الوقت الذي عبر فيه رئيساً الحكومتين عن ارتياحهما لسير التبادل ستكون في مصلحة البلدين.

يتحتم علينا, اذا ما أخذنا بالحسبان ماذكر اعلاه, ان نؤكد بان زيارة آ. ن. كوسيجين هذه, التي هي اول زيارة يقوم بها رئيس حكومة سوفيتية الى تركيا تمثل خطوة مهمة في تطوير العلاقات السوفيتية ـ التركية.

اقيم في آذار ١٩٦٧ في اكبر مدينيتين من مدن تركيا هما انقرة واسطنبول معرض سوفيتي للرسم والخط والنحت, عرضت فيه اعمال اساتذة الفن التشكيلي في موسكو ولنينغراد ورسامي العديد من جمهوريات الاتحاد السوفيتي. واظهر المثقفون الاتراك المبدعون اهتماماً كبيراً بالمعرض الذي مكن من التعرف بشكل اقرب على الحياة الثقافية لشعوب الاتحاد السوفيتي. وقد تحدث عن ذلك عند افتتاح المعرض وزير التعليم الوطني اورخان دتغير وفنانو انقرة الذين حضروه.

لقد اقيم المعرض السوفيتي تحت شعار((من اجل حسن الجوار والتعاون الثقافي)).

في الشهر نفسه وقعت في موسكو اتفاقية حول توريد الاتحاد السوفيتي لتركيا معدات ومواد وتقديمه لها خدمات في بناء بعض المشاريع الصناعية. وكان بين هذه المشاريع معمل للفلزات واخر للألمنيوم وثالث لتكرير النفط فضلاً عن معامل لانتاج

حامض الكبريتيك والواح الخشب الليفية والزجاج جرى, بموجب هذه الاتفاقية, التوقيع في انقرة في اواسط حزيران ١٩٦٧ على عقد حول ابداء الاتحاد السوفيتي المساعدة الفنية للجمهورية التركية في بناء معمل ضخم لتكرير النفط. وقد سجل هذا العمل في الخطة الثانية للتطوير الاقتصادي لتركيا(١٩٦٧ـ ١٩٧٢) باعتباره مشروعاً صناعياً غاية في الاهمية, ذلك ان المعامل الثلاثة من هذا النوع القائمة لاتسد الطلب المتزايد في البلد. وقد تقرر بناء المعمل على ساحل بحر ايجه غير بعيد عن ازمير حيث التزم الاتحاد السوفيتي بوضع المخطط الفني وتقديم المعدات والمواد فضلاً عن مشاركة الاختصاصيين السوفيت في التركيب وضبط المكائن المختلفة وتشغيل المعمل.

وكان تدريب الكوادر الوطنية التركية في المعامل السوفيتية احد اوجه التعاون الجوهرية. ان اكثر من مائة من العمال الفنيين الاتراك يحصلون على المعرفة والخبرة في مسألة الادارة الذاتية لكل العمليات الانتاجية.

ان هذا المعمل الجبار, وهو واحد من سبعة مشاريع صناعية سيتم بناؤها في تركيا بمساعدة الاتحاد السوفيتي, سيخدم قضية نهوض الصناعة الوطنية وسيساعد على اطراد تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وبالاضافة الى ذلك وقع بين البلدين في ١٩٦٧ بروتوكول حول اعادة تخطيط الحدود السوفيتية ـ التركية واتفاقية حول اقامة اتصال جوي مباشر واخرى حول الشؤون البيطرية.

قام رئيس الجمهورية التركية سليمان ديميريل في النصف الثاني من ايلول ١٩٦٧ بزيارة رسمية للاتحاد السوفيتي بدعوة من الحكومة السوفيتية, واجرى محادثات مع رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي آ. ن. كوسيجين تبادل معه خلالها الاراء حول القضايا التي تخص العلاقات السوفيتية ـ التركية وحول المشاكل الدولية. وقد عبر رئيسا الحكومتين عن ارتياحهما لان علاقات الصداقة وحسن الجوار تستمر في التطور بين البلدين, كما عبرا عن ثقتهما بان التطوير الشامل للعلاقات بين الدول ذات

الانظمة الاجتماعية المختلفة وتعاونها يمكن ان يفتح الطريق نحو تخفيف التوتر الدولي وتعزيز السلام في العالم اجمع لقد تبادلا الاراء بشأن الوضع في الشرق الادنى وعبرا عن قلقهما لتفاقم المشاكل في تلك المنطقة بسبب الاعمال المعادية ونتيجة لاستيلاء اسرائيل على اراضي الدول العربية, ودعا رئيسا الحكومتين الى سحب القوات الاسرائلية دون ابطاء من الاراضي التي جرى الاستيلاء عليها نتيجة للعمليات العسكرية.

واعلن الجانبان ضرورة حل المشكلة القبرصية بالطريق السلمي على اساس المحافظة على استقلال الدولة القبرصية وكمالها الاقليمي مع مراعاة الحقوق المشروعة للقوميتين اليونانية والتركية ومصالحها وتطرقا ايضاً الى عدد من المسائل الاخرى التي تهم البلدين.

لقد قرر رئيسا الحكومتين بانه لاتوجد في العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وتركيا قضايا يمكن ان تؤدي الى تصادم ومصالحها الاساسية, بل على العكس أخذت تظهر امكانات واسعة لتطوير العلاقات السوفيتية ـ التركية *.

وهكذا لوحظ في العلاقات السوفيتية ـ التركية في السنوات الاخيرة بدلاً من"البرود" السابق, ثقة متبادلة وتطور في العلاقات الاقتصادية والثقافية والصلات بين البلدين.

ان مصالح البلد الوطنية تتطلب, كما يعترف بذلك الرأي العام التركي مواصلة توسيع وتعزيز العلاقات السوفيتية ـ التركية.

* "ازفيستيا" ١٩٦٧/٩/٢٩



وضع الشغيلة ونضالها من اجل حقوقها ومن اجل الاصلاحات الديموقراطية

وعدت جميع الحكومات التي جاءت الى السلطة بعد الانقلاب الحكومي بالعمل على حل المسائل الاجتماعية والاقتصادية وتحسن حياة الشغيلة, ولكن السياسة الداخلية التي انتهجتها الاوساط الحاكمة التركية ادت الى ان يبقى وضع جماهير الشغيلة وهم الاغلبية الساحقة من السكان صعباً.

بلغ متوسط الدخل الوطني للفرد الواحد في تركيا عام ١٩٦٦, في اسعار ١٩٦١, ١٧٨٨ ليرة(٢٠٠ دولار تقريباً). ولكن الاحصاءات على اساس المعدل لاتعكس في تركيا الملاكية ـ البرجوازية, كما هي الحال في اي قطر غير اشتراكي, الصورة الحقيقية لوضع فئات المجتمع المختلفة. فمن الواضح تماماً ان مدخولات الرأسماليين والملاكين تزيد بمئات والوف المرات على مدخولات العمال والفلاحين. ففي ١٩٦٤ اقتسم العمال الزراعيون والفلاحون الذين يملكون مساحات قليلة من الارض(٧٠٪ من سكان البلاد) فيما بينهم ٢٠٪ من الدخل الوطني. اما الذين يملكون ارضاً متوسطة المساحة والمستخدمون والعمال(٢٨٪ من السكان) فقد كانت حصتهم من الدخل الوطني ٣٥٪ في حين كانت حصة كبار ملاكي الارض والتجار والصناعيين(٢٪ من السكان) وغيرهم ٤٥٪ من الدخل الوطني في تركيا.

يحصل الشغيل في تركيا(بمن في ذلك الاشخاص ذوي الاجور العالية كالمهندسين والاداريين والفنيين وغيرهم) حسب الاحصاءات الرسمية على ٦٢٠٠ ليرة سنوياً في المتوسط في الوقت الذي يخلق للبلد دخلاً قيمته ٢٣ ألف ليرة. بل ان هناك مناطق يكون فيها هذا التناسب اكثر اثارة للدهشة, ففي مرسين مثلاً تكون النسبة ٣٨٠٠

ليرة مقابل ٢٨ ألف ليرة. أي ان الشغيل في مرسين يحصل على مايقرب من سبع او ١٣/٥٪ فقط من الدخل الذي ينتجه.

وهكذا تستحوذ اقلية ضئيلة جداً من ممثلي الطبقات المستغلة على جزء كبير من الدخل الوطني في الوقت الذي تضطر فيه الاغلبية الساحقة من جماهير الشغيلة الى العيش في فقر مدقع.

ان ذلك يمكن مشاهدته بوضوح خاص في الريف التركي, فعدم حل مشكلة الارض وبطء تطور الصناعة وسرعة نمو السكان نسبياً ومساوى الاسلوب الراسمالي في الانتاج وبقايا الاقطاع, كل ذلك يؤدي الى فيض في سكان الريف الى انخفاض الانتاج الزراعي بالنسبة للفرد الواحد من السكان. ان فئات الألوف من الفلاحين لايملكون ارضاً على الاطلاق ويضطرون الى العمل اجراء في مزارع كبار ملاكي الارض او الى التجول في البلد بحثاً عن الرزق.

ان اغلبية العمال الزراعيين والفلاحين عديمي الارض يؤلفون جيش مايسمى بـ((البطالة المقنعه)): وقد كان هناك, في الاقتصاد الزراعي, حسب الدراسات التي اجريت عام ١٩٥٨, ٣/٥ مليون"عاطل مقنع". لقد كتب لينين يقول: ((ان جمهرة المالكين الزراعيين الذين يملكون .... قطعاً صغيرة تافهة من الارض لايمكن العيش منها, وهي تؤلف بالنسبة لهم مجرد"عمل ثانوي", يؤلفون في نظام الرأسمالية العام جزءاً من جيش العاطلين الاحتياطي. ان ذلك هو حسب تعبير ماركس شكل مقنع لهذا الجيش. ومن غير الصحيح ان نتصور ان جيش العاطلين الاحتياطي يتألف من العمال الذين لايملكون عملاً فقط, بل ان هذا الجيش يضم ايضاً"الفلاحين" او"صغار المالكين" الذين لايستطيعون العيش على ما تدره عليهم مزارعهم الضئيلة والذين يجب ان يسعوا للحصول على وسيلة للعيش هي بالدرجة الرئيسة العمل بالاجرة[*])).

[*] ف. أي. لينين. نظام الزراعة المعاصرة الراسمالي, جـ ١٩, ص ٣٣٢

ان الفلاحين عديمي الارض والفلاحين الذين يملكون القليل جداً منها هم في واقع الامر واقعون في تبعية اقتصادية وسياسية للملاكين المحليين, واغنياء الفلاحين(الاغوات)والتجار الذين يكسبون ارباحاً هائلة فاحصاءات الصحافة التركية نشير الى ان الربح الصافي للتاجر الوسيط من بيع الكيلوغرام الواحد من التبغ مثلاً يبلغ مالايقل عن خمس ليرات, وفي الوقت الذي لايكفي ماتحصل عليه عائلة مزارع التبغ من الدخل الا لتأمين الحد الادنى من العيشة البائسة, يستحوذ ١٠٠ الى ١٥٠ من التجار مصدري التبغ على ٤٠٠ مليون ليرة سنوياً ربحاً صافياً, أي ان كل واحد منهم يكسب مايقرب من ٣- ٤ملايين ليرة.

انهم يستغلون الفلاحين الذين لايملكون ارضاً والفلاحين الذين يملكون مساحات ضئيلة منها بهيئة عمال مناصفين(ياريجي)و محاصصين(ارتاكتشي) وعمال زراعيين. وبعض المحاصصين مضطرون لان يسلموا لاغنياء الفلاحين والملاكين ثلثي المحاصل ايجاراً للارض فقط. لم تكن مشاكل الحياة والمشاكل الاجتماعية في الريف التركي اقل حدة من ذلك فالاحصاءات الرسمية تشيرالى ان ٩٠٪ من البيوت في المناطق الريفية لاتصلح للسكن.

ان الاغلبية الساحقة من فلاحي تركيا ولاسيما في شرق الاناضول اميون ولايوجد في الكثير من القرى مدارس ولا مراكز صحية بل ولاحتى مايكفي من مياه الشرب. و٦٠٪ من السكان لايستخدمون الكهرباء. وقد نشر المؤتمر السنوي للمختصين بالطاقة في اواخر كانون الثاني ١٩٦٣ تقريراً جاء فيه ان ٢٠٣ قرى فقط تمتلك الكهرباء من اصل ٤٠ ألف قرية, واشير في التقرير الى ان الامور اذا سارت على هذا المنوال في المستقبل ايضاً فان كهربة البلاد باجمعها لن تتم الا بعد الفي سنة ونصف. اما الخدمة الطبية فمستواها هي الاخرى واطيء. فمن كل ألف من الاطفال يموت ١٦٥ طفلاً خلال سنة, ونسبة مرض السل ٢/٥٪, ولا يوجد الا طبيب واحد لكل ٤ آلاف من السكان. ان اكثر من ثلث الاطفال في عمر الدراسة لايستطيعون الذهاب الى المدرسة. وتبلغ

نسبة من لايدرس من الاطفال في شرق البلد ٥٧٪. وتكون نتيجة ذلك ان يزداد الفقر والتشرد, ففي اسطنبول وحدها, كما تعترف الصحافة التركية, يوجد مايقرب من عشرة آلاف طفل متشرد متروكون لمصير مجهول. ومن اجل ان يستطيع جميع الاطفال ان يدرسوا يجب اعداد ٣٠ ألف معلم اضافي وبناء ١٨٥٠٠ مدرسة.

انتشرت في بداية شتاء ١٩٦١ المجاعة في شرق الانضول وتحولت حسب اعتراف السلطات, الى مشكلة اقتصادية وسياسية جدية. وكان احد اسبابها الرئيسة تقلص محصول الحبوب في البلد ولاسيما في المناطق الشرقية.

واستمر الوضع البائس لجماهير الفلاحين الكادحة في السنوات التالية ايضاً فزاد بالنتيجة تدفق الفلاحين البائسين الى المدن الكبيرة حيث كانوا يأملون بالحصول لانفسهم وعائلاتهم على قطعة من الخبز. لقد كان من الممكن ان تُصادف باستمرار في شوارع اسطنبول وانقرة وغيرهما من المراكز التجارية والصناعية, مجموعات من الفلاحين المتهالكين الجياع الذين جاؤوا الى هناك بحثاً عن عمل ينالون منه اجراً (غالباً ماكانوا يشاهدون مع عوائلهم), غير ان ماكان ينتظرهم هناك هو البطالة والعيش تحت مستوى الشبع.

ان الطبقة العاملة التركية في سنوات مابعد الحرب نمت لدرجة كبيرة نتيجة لتطور الراسمالية في البلد. فقد بلغ عدد العمال في تركيا حتى نهاية ١٩٦٤ حسب بعض المعطيات مايقرب من مليونين ونصف عامل, أي ان الطبقة العاملة تؤلف ٢٠٪ تقريباً من سكان البلد المستقلين. ولكن القضية لاتقتصر على ذلك فقط, فقد اشار لينين الى ((ان قوة البروليتاريا في اي بلد راسمالي هي اكثر بما لايقاس من حصة البروليتاريا من العدد العام للسكان. ان ذلك بسبب من ان البروليتاريا تسيطر اقتصادياً على مركز وعصب كل النظام الاقتصادي للرأسمالية وكذلك بسبب من ان

البروليتاريا تعبر اقتصادياً وسياسياً عن المصالح الحقيقية للاغلبية الساحقة من الشغيلة في ظل الرأسمالية[*])).

ومن الحق ان نشير الى ان نسبة كبيرة من الزيادة في عدد الطبقة العاملة حصلت في السنوات الاخيرة بالدرجة الاولى على حساب الفئات غير البروليتارية في الريف من الفلاحين ـ المستأجرين المطرودين من اراضي الملاكين. ولهذا فان جزءاً من الطبقة العاملة التركية. مايزال مرتبطاً بالريف وواقعاً تحت تأثير الايدولوجية الصغيرة واسيراً لمفهوم "امه تركية واحدة" الكاذب الذي تدعو له الاوساط الحاكمة التركية على نطاق واسع, الامر الذي يؤثر بشدة على طابع الحركة العمالية.

وعلى الرغم من نمو الطبقة العاملة عددياً فان حياتها حتى عام ١٩٦٣ كانت تنظم بموجب قانون العمل الذي شرع منذ ١٩٣٦ والذي لم يكن يشمل كل المشاريع. فحتى نهاية ١٩٦٥ كان هذا القانون يشمل ٥٠٢٧٩ مشروعاً (٩٥٤٣ اربعة اشخاص فاكثر. وكانت هناك الألاف من الورشات التي يشتغل في كل منها ٢ـ ٣ عمال لايشملها هذا القانون.

ان جزءاً لايستهان به من الشغيلة الاتراك منظم في منظمات نقابية. وتألفت بعد الانقلاب الحكومي في ١٩٦٠ اكثر من مائة نقابة جديدة. وعزل عن القيادة في الكثير من النقابات الاشخاص البعيدون عن فهم المهمات الحقيقية للبروليتاريا والذين في الكثير من الحالات مجرد عملاء للبرجوازية.

لقد كانت توجد في البلد في ١٩٥٩ ـ ٣٥٠ نقابة ازدادات في ١٩٦١ فبلغت ٤٨٣ نقابة. وازداد تبعاً لذلك ايضاً عدد اعضاء النقابة, ففي ١٩٥٩ كان هناك ٢٥٠ ألف عامل منظم ازدادوا في ١٩٦١ الى ٤١٨ ألف واصبحوا في ١٩٦٤ ـ ٧٠٠ ألف عامل.

ان مؤتمر نقابات عمال تركيا (تورك اش) هو اكبر اتحاد للشغيلة فهو يضم ٢٩٣ نقابة مختلفة توحد مايقرب من ٢٠٥ الآف عامل. وقيادة تورك اش واقعة في الاساس

[*] ف. اي. لينين, انتخابات الجمعية التأسيسية ودكتاتورية البروليتاريا, جـ ٤٠ ص ٢٣,٠.

تحت تأثير حزب الشعب الجمهوري وتنتهج سياسة رئيسه العام ديميرسوي وامين سره العام خليل(وكلاهما عضو في حزب الشعب الجمهوري) يروجان الاتجاهات الاصلاحية و"وحدة العمل بين الشغيلة واصحاب العمل)) ويسعيان الى اخضاع الحركة النقابية لحكومات حزب الشعب الجمهوري, كما ان الاحزاب البرجوازية الاخرى تسعى الى الاستحواذ على قيادة النقابات التركية. ان اغلبية النقابات في تركيا ماتزال تحت تأثير البرجوازية والعناصر البرجوازية الصغيرة ولهذا فانها تعانى التخاذل والتردد في النضال من أجل حقوقها الطبقية, فضلاً عن قضايا التضامن مع الحركة العمالية العالمية. ومع ذلك فان النقابات في ظروف التأخر الاقتصادي الذي تتميز به تركيا هي انجاز كبير للطبقة العاملة التركية.

ان اجور العامل في تركيا, كما في كثير من اقطار العالم البرجوازي تتخلف بشدة عن الحد الادنى اللازم لمعيشة عائلته. ففي الوقت الذي يبلغ فيه الحد الادنى لمعيشة عائلة من اربعة اشخاص بموجب حسابات الاقتصاديين الاتراك, اكثر من الفي ليرة فان الاجر الشهري لاغلبية العمال لايتجاوز الاربعمائة ليرة.

ان خمس العمال, حسب ماتقوله الصحافة التركية يتسلمون اجراً يقل مابين ٢٥ الى ٥٠٪ عن مستوى الحد الادنى المقرر بموجب القانون. وفي اسطنبول وحدها يوجد عشرة ألاف شخص يتسلم كل منهم في المتوسط ١٤٨ ليرة. والفرق كبير بشكل خاص بين الاجر الفعلي ومستوى الحد الادنى للاجور, المقرر بموجب القانون في مشاريع الصناعات المطاطية والكيمياوية وصناعة الجلود وكذلك في اعمال بناء الطرق.

لقد اشتد وضع العمال الصعب نتيجة لتنامي اسعار بضائع الضرورة الاولى, فقد زادت في البلد في السنوات الاخيرة دون توقف اسعار الخبز واللحم والسمن والخضروات والفواكه .... الخ. فاذا ماكان رغيف الخبز الذي يزن ٩٠٠ غم يكلف في عام ١٩٥١ مثلاً ٣٠ قرشاً فان الرغيف الذي وزنه ٦٨٥غم اصبح في عام ١٩٦٤ يكلف ٧٠ قرشاً. وهكذا زادت كلفة الخبز في تركيا في اربع عشرة سنة باكثر من ثلاث مرات.

وتشهد الارقام القياسية للاسعار في السنوات الاخيرة* بوضوح على زيادة الغلاء بشكل متواصل. فاذا ما اعتبرنا ان الرقم القياسي لمستوى المعيشة في ١٩٥٣ يساوي ١٠٠ فانه بلغ حتى تشرين الثاني ١٩٦٤ ـ ٢٧٥/٨ أي انه تضاعف في احدى عشرة سنة ثلاث مرات تقريباً.

وظلت البطالة تؤلف واحدة من المشاكل الجدية, فقد ادى بطء تطور الاقتصاد الذي يعود لدرجة كبيرة الى مشاركة تركيا في الاحلاف العسكرية العدوانية والمصاريف العسكرية الباهضة, وعدم قدرة الصناعة الضعيفة التطور على تامين العمل للسكان المستقلين بحياتهم الذين يتزايد عددهم باستمرار, الى زيادة البطالة.

وتشير الاخبار التي اوردتها جريدة"عدالت" والتي وردت الى منظمة التخطيط الحكومية الى انه كان هناك في البلد في بداية عام ١٩٦٣ ٣/١مليون عاطل عن العمل كلياً(المجموع الكلي للعاطلين ٤ملايين تقريباً). ومعنى ذلك ان كل واحد من ثلاثة اشخاص من السكان المستقلين في البلد لم يكن يملك عملاً دائماً.

ان الشغيلة الاتراك مضطرون الى ترك وطنهم والسفر الى اقطار اوربا الغربية بحثاً عن حياة افضل. وقد سافر الى المانيا الغربية للعمل في ١٩٦٤ وحدها ٥٥٨٠٠ عامل والى النمسا مايقرب من ٢٨٠٠ عامل والى سويسرا ١١٠٠٠٠ عامل. وزاد عدد العمال الاتراك الذين سافروا للعمل في الخارج حتى نهاية ١٩٦٥ على ١٥٠٠٠٠ فضلاً عن ٣٢٠٠٠٠ شخص كانوا حتى ذلك الوقت ينتظرون دورهم للسفر.

غير ان الكثير من العمال الاتراك خاب املهم وأخذوا بعد مضي بعض الوقت يعودون الى الوطن لانهم لم يتحملوا الاستغلال من جانب احتكاريي اوربا الغربية.

ان الشركات الاجنبية التي كانت توجه العمال الاتراك الى الاعمال الصعبة والمنخفضة الاجر, تسعى كقاعدة, لان تصوغ العقود بوساطة مكاتب خاصة مختلفة الانواع. ان ذلك يوفر لها امكانية الحصول على قوة عمل ارخص والامتناع عن منح

---

* صدر الكتاب عام ١٩٦٨ ـ المترجم.

العمال اية ضمانات خاصة. وعلى الرغم من ذلك كانت الحكومة التركية تنوي ان تشجع هجرة العمال الاتراك الى الخارج في المستقبل ايضاً. فقد اعلن رئيس لجنة التخطيط في الدولة. فيزينوغلو في خطاب له في المجلس بانه سيبقى في تركيا حتى تنفيذ الخطة الخمسية مليون ونصف عاطل, وان الحكومة عازمة على ان توجه الى اقطار اوربا الغربية حتى عام ١٩٧٠ ـ ٥٠٠ ألف عامل ولم تكن ظروف العمل بافضل من ذلك في الوطن ايضاً. ان عدم وجود نظام لائق لحماية العمل في المصانع غالباً ما كان يؤدي الى مقتل وتشويه العمال وتشير حسابات اتحاد نقابات عمال التعدين الى انه حصل في السنوات ١٩٦٢ـ ١٩٦٤ في اقسام صناعة التعدين في المصانع الحكومية والخاصة مايقرب من ٤٢ ألف حادث مؤسف قتل نتيجتها ٦١٩ عاملاً وتعوق مايزيد على ٥٢٠٠عامل.

يحدث في المشاريع التركية, على ماتؤكده حسابات الاستاذ التركي مليح كوتشر التي اوردها في الحلقة النقاشية المكرسة لقضايا الامن في الصناعة في كانون الثاني ١٩٦٣, مايقرب من ٦٣ ألف حادث في السنة يجرح بنتيجة ٥٥ ألف عامل ويشوه ١٣٠٠ عامل ويموت ٤٣٠ عاملاً.

وعلى الرغم من تكثيف عملية بناء بيوت السكن في المدن الكبرى فان ازمة السكن هي واحدة من المشاكل الجدية. وتكمن القضية في ان الذي يقوم ببناء بيوت السكن هو القطاع الخاص الذي يخص البيوت الجديدة التي يقوم ببنائها فئة المستأجرين الموسرين. وهكذا فهناك في البلد ثلاثة ملايين عائلة لاتملك شقة سكنية كليا كما ان ٣٣٪ من الاماكن في المدن لاتصلح للسكن. ويلاحظ نمو مستمر للايجار بالغاء جميع القيود المفروضة على قيمة الايجار. وزادت وزارة المالية في تموز ١٩٦٤ من قيمة ايجار مساكن عمال ومستخدمي المشاريع والمؤسسات الحكومية بمقدار ١٠٠٪. وقد مست هذه الزيادة ٤٨٣ ألف شخص ولم تكن تشمل الاشخاص الذين كانوا يعيشون في البيوت العائدة لوزراة الدفاع الوطني. ان ارتفاع ايجارات السكن لايسمح لاغلبية العمال ان يستأجروا

اماكن في عمارات مجهزة باسباب الراحة ويجبرهم في الاحياء القذرة التي تسمى "كيجويكونرو". وتشير اخبار مجلس العمارة التركي الى وجود ٤٣٠ ألف"كيجيكونرو" في البلد يعيش فيها ٢١٥٠٠٠٠ شخص. ويتركز ٧٠٪ من هذه الاكواخ حول اسطنبول وانقرة وازمير. ولكن جماهير الشغيلة لاتستطيع دائماً ان تعيش في هذه الاحياء القذرة بهدوء. فغالباً ماكانت السلطات التركية تحاول طرد سكان هذه"الكيجيونرو" المقامة بشكل((غير شرعي)), الامر الذي كان يؤدي الى صدامات دموية بين سكان هذه الاحياء وحماة"النظام", ففي بداية حزيران ١٩٦٤ حدث صدام بين الفين من سكان"الكيجيكونرو" والبوليس والجندرمة, حيث كان سكان الحي مسلحين بالعصي والاحجار وابدوا مقاومة لرجال البوليس والجندرمة الذين حاولوا ان يهدموا هذه الاكواخ بامر من سلطات البلدية. واستخدم رجال البوليس والجندرمة السلاح, الامر الذي ادى الى مقتل شخص واحد وجرح خمسة عشر شخصاً.

لقد اضطر بعض القادة الاتراك الى الاعتراف بصعوبة ظروف سكن الشغيلة. وقد شكك وزير الاسكان والتعمير في الحكومة الأئتلافية الثانية غيوكاي بعدم امكانية حل الازمة في المدن الكبرى وذلك لان الحكومة تخصص لهذا الغرض مبالغ قليلة جداً. وهو يرى ان من المشكوك فيه في ظل الاموال المستثمرة حالياً في هذا المجال, ان تستطيع تركيا انهاء مشكلة السكن في الستين سنة القادمة.

اثارت البطالة المزمنة والفصل الدوري للعمال وعدم وجود تقنية ملائمة للامن في المشاريع وصعوبة الظروف وانخفاض مستوى اجور الشغيلة والارتفاع المستمر في اسعار المفرد لبضائع الاستهلاك الواسع والمواد الغذائية, وكذلك انعدام الحقوق من الناحية الواقعية, اثارت الاستياء الشديد لدى شغيلة تركيا. واخذت الطبقة العاملة تسعى للتوصل الى زيادة الاجور وتقليص يوم العمل وايقاف الفصل واقرار وتحسين الضمان الاجتماعي وتحقيق المطالب الاقتصادية الاخرى. وكانت اشكال هذا النضال متنوعة

للغاية تبدا من مظاهرات الحفاة"السلمية" وتنتهي بتنظيم الاضرابات وتشكيل فرق الحراسة في المشاريع.

لقد اشتد نضال الشغيلة من أجل حقوقهم بشكل خاص بالارتباط مع مناقشة لائحة الدستور في الجمعية التأسيسية, فقبل اسبوع من اقرار الدستور وفي ٢٠ آيار ١٩٦١ عقد في اسكي شهر اجتماع جماهيري ضم عشرين ألفاً من شغيلة مناطق البلاد الشمالية الغربية طالب المشاركون فيه بالحريات الديموقراطية واعلنوا((ان مبدأنا هو الخبز والسلام والحرية)).

اضطرت الاوساط الحاكمة التركية نتيجة لتحركات البروليتاريا الواسعة لان تدخل في دستور ١٩٦١ مادة تقر بحق العمال بالاضراب. وقد كان ذلك نجاحاً كبيراً للحركة العمالية في تركيا. وظهر بعد اقرار الدستور اتجاهان في الحركة العمالية فقادة"تورك اش" كانوا يدعون الى ايقاف تحركات الشغيلة الى ان تشرع قوانين بشأن النقابات والاتفاقات الجماعية. وقد حدثت في اسطنبول عشية رأس سنة ١٩٦٢ الجديدة مظاهرات ضخمة وعقد اجتماع واسع للشغيلة شارك فيها اكثر من ١٠٠ ألف شخص يمثلون مصالح ٢٩٧ نقابة. ولم يحصل فى تاريخ تركيا في أي وقت من الاوقات مثل هذا التحرك الجماهيري ومثل هذه المظاهرة الضخمة ومثل هذا الاتساع في تضامن البروليتاريا التركية في النضال من اجل حقوقها. لقد بلغ مجموع من شارك في ١٩٦١ في الاجتماعات الجماهيرية والمظاهرات وغيرها من التحركات التي نظمتها النقابات اكثر من ٣٠٠ ألف من الشغيلة. واتسعت الحركة العمالية اكثر في ١٩٦٢, ففي ٣ آيار نظم عدة ألاف من عمال البناء في انقرة مظاهرة احتجاج ضد البطالة, واستخدم البوليس القوة واعتقل الكثير من المتظاهرين.

وبعد مظاهرة انقرة هذه خرج الى الشوارع ايضاً الألاف من الاشخاص العاملين في افيون قره حصار ودينزلي وغيرها من المدن في البلد. اصبحت الحركة العمالية في هذه المرحلة تتخذ طابعاً معادياً للامبريالية, فقد كانوا يناضلون لا ضد المستغلين المحليين

فقط وانما ايضاً ضد الاحتكارات الامبريالية التي كانت تستغل الشغيلة الاتراك بقسوة. لقد كانت تحركات المطالبة بتحسين العمل بجعل العمال يصطدمون بمصالح الاحتكارات الراسمالية العالمية, ولهذا فقد كان لهذه التحركات ايضاً طابع سياسي لحد معلوم طالما انها كانت تساعد على تعزيز استقلال البلد.

عقد في النصف الاول من آب في ايرغلي اجتماع جماهيري ضم عشرة ألاف شخص وتحول الى مظاهرة وطنية عامة للعمال. لقد قامت بتنظيم هذا الاجتماع نقابات عمال البناء في تركيا احتجاجاً على التعامل القاسي مع العمال من جانب ممثلي الشركة الامريكية"موريسون نادسون كومباني" التي كانت تقوم ببناء منشأت عسكرية للناتو ومجمع معدني في ايرغلي. وكانت اكثر من ٢٠٠ نقابة من ٣٠ ولاية من ولايات البلد قد ارسلت ممثلين عنها الى الاجتماع وقد انتقد المشاركون في الاجتماع بشدة السياسة الاقتصادية للحكومة الائتلافية الثانية واجتمعوا على الامتيازات التي تتمتع بها الشركات الاجنبية. لقد كان اجتماع ايرغلي صفحة مجيدة في تاريخ الحركة العمالية والنقابية في تركيا.

نشرت احدى عشرة منظمة نقابية في ازمير في بداية ايلول ١٩٦٢ بياناً اشارت فيه مرة اخرى الى التعامل الفظ مع العمال الاتراك من جانب ادارة شركة"موريسون نادسون كومباني", ولكن وزير العمل في الحكومة الأئتلافية الثانية ب آجتيد انبرى للدفاع عن الشركة.

وفضلاً عن نضال عمال البناء هب ضد الاستغلال والتعسف ايضاً عمال النسيج في مصنع"دفتردار" وعمال معمل المحركات في اسطنبول والحمالون في ازمير.

لقد كان اضراب عمال معمل"كانل كابلو" المائتين في اسطنبول في نهاية كانون الثاني ١٩٦٣ حدثاً لايستهان به في تاريخ الحركة العمالية في تركيا. وقد كان هذا المشروع يعود للشركة الامريكية"جنرال الكتريك" والشركتين التركيتين"وهيي كوتش" و"بورلا". ولم تعرف تركيا في السنوات الاخيرة مثل هذا النضال الطويل والعنيد

للشغيلة من أجل حقوقها, وقد اقام العمال مراكز فرق للحراسة قرب العمل وحملوا لافتات كتب عليها: ((نطالب بالعدالة الاجتماعية)) و((نطالب بحقوقنا)). وقاد الاضراب اتحاد "مادن اش".

ولجأت السلطات الى البوليس في محاولة لكسر مقاومة الشغيلة ونتيجة لاصطدام الشغيلة بالبوليس جرح تسعة عمال ورجل بوليس واحد, واعتقل عشرات العمال. وقد ادان ممثلو نقابات العمال هذا التنكيل وارسلوا احتجاجات الى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزيري العدل والداخلية وقد ساند الكثير من الاتحادات النقابية في البلد نضال شغيلة معمل((كانل كابلو)) الذي لم يسبق له مثيل, رغم انف قيادة اتحاد نقابات العمال.

عزز التضامن الاخوي بين البروليتاريا التركية والانتلجينتسيا التقدمية قوة المضربين, وجمع العمال من كل مناطق البلاد للمضربين اكثر من ١٠٠ ألف ليرة. واضطر اصحاب العمل في مثل هذه الظروف الى التراجع ووقع في بداية اذار ١٩٦٣ بروتوكول التزم اصحاب العمل بموجبه بتنفيذ مطالب عمال((كانل كابلو)). لقد كان نجاح هذا الاضراب الذي استمر خمسة اسابيع نجاحاً كبيراً للحركة العمالية التركية خصوصاً وان الاضرابات كانت مازالت ممنوعة في البلد.

اضطرت الاوساط الحاكمة التركية امام استياء جماهير الشغيلة الواسع واشتداد الحركة العماليةالى التعجيل باعداد قانون منح العمال حق الاضراب وعقد اتفاقات جماعية مع اصحاب العمل وهو مااعلنه دستور ١٩٦١, فالغت المحكمة الدستورية العليا في بداية اذار المادة الثانية والسبعين من قانون العمل التي تمنع الاضراب معتبرة اياها مخالفة للدستور. وفي تموز ١٩٦٣ اقر المجلس الوطني التركي الكبير قانوناً حول النقابات واخر حول الاضرابات والاتفاقات الجماعية والفصل التعسفي.

لقد كان اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لهذين القانونين نجاحاً جدياً للبروليتاريا التركية في نضالها من اجل حقوقها. وقد جاء هذا النجاح نتيجة لنضال

استمر سنين طويلة خاضته الطبقة العاملة التركية واشتد بشكل خاص بعد الانقلاب الحكومي في ١٩٦٠. لقد اظهر النضال ان البروليتاريا التركية هي قوة طبقية لايستهان بها, ولم يعد بامكان الطبقات السائدة ان لاتحسب لها الحساب. وفي الوقت نفسه ينبغي ان لاتبالغ في هذا النجاح كما فعل القادة النقابيون اليمينيون في تركيا.

قام اتحاد نقابات العمال, بمناسبة اقرار القانونين الجديدين باعتبار ٢٤ تموز "عيداً للعمال". ومع ذلك فان الكثير من النقابات لم تشارك في هذا التقديم المتفائل, ذلك ان اصحاب العمل استطاعوا, بمساعدة ممثليهم في المجلس ان يضمنوا القانون مواداً حول التسريح التعسفي فاعطى ذلك ارباب العمل سلاحاً جدياً في الكفاح ضد البروليتاريا التي تنتشر بينها البطالة ويبحث عشرات الألوف من العمال عن العمل في الخارج.

يتألف قانون النقابات من خمس وثلاثين مادة اساسية. وقرر القانون ان النقابات والروابط والاتحادات هي منظمات مهنية للشغيلة(العمال) هدفها حماية مصالحهم الجماعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(المادة ١) ويمكن, كقاعدة, لكل شغيل لايقل عمره عن ست عشرة سنة ان يصبح عضواً في نقابة عمالية باستثناء: آ ـ العسكريين ب ـ المفتشين والمراقبين ومساعدي المدير الرئيس ومن يساويهم في الوظيفة والعاملين في البنوك والدوائر الخاصة بالميزانية والمنظمات المالية الاخرى جـ ـ رجال الدين(المادة ٥). ويمكن للمواطنين الاتراك الذين يعرفون القراءة والكتابة بالتركية ان يؤلفوا نقابات وان ينتخبوا اعضاءً في مؤسساتها القيادية(المادة ١١*)

وتضم النقابة العمالية الشغيلة العاملين في مشروع واحد او في فرع واحد من فروع الانتاج او في عدة فروع ترتبط ببعضها, بينما تضم الرابطة العمالية مالايقل عن نقابتين من فرعين مختلفين من فروع الانتاج في منطقة واحدة. اما الاتحاد العمالي فيضم مالا يقل عن نقابتين من فرع واحد من فروع الانتاج والفروع المرتبطة بذلك الفرع. واما

* جرد تبعاً لذلك في الظروف السائدة في تركيا جزء كبير من جماهير الشغيلة في واقع الامر من امكانية الدفاع عن مصالحهم بشكل مباشر في قيادة النقابات.

الاتحاد الاشمل فيضم مالايقل عن رابطتين واتحادين ونقابتين قائمة على اساس الفرع الواحد من فروع الانتاج عن نطاق تركيا باجمعها(المادة ٩).

ولنقابات العمال الحق في بحث نزاعات العمل وعقد اتفاقات العمل والاتفاقات الجماعية والتوجه الى المراجع العليا عند حوادث نزاعات العمل وتأسيس صناديق المساعدة المتبادلة واتخاذ القرارات بشأن الاضرابات وقيادتها وتنفيذ بعض التدابير الاخرى(المادة ١٤). وفي الوقت نفسه ليس بامكان المنظمات النقابية الاشتغال بالتجارة(المادة ١٥) او قبول المساعدة المادية من الاحزاب السياسية والمنظمات المرتبطة بها او ابداء المساعدة لها او الدخول في منظماتها. وفضلاً عن ذلك يمنع ايضاً انشاء اتحادات نقابية باسم اي حزب سياسي(المادة ١٦). ويدل محتوى هذه المادة الاخيرة على ان الطبقات السائدة تسعى الى عزل الشغيلة عن النضال السياسي وابقائها تحت نفوذها.

ولا تستطيع الاتحادات النقابية, دون رخصة من مجلس الوزراء, قبول المساعدة من المنظمات الدولية باستثناء المنظمات التي هي, اي الاتحاد النقابية او الجمهورية التركية عضو فيها(المادة ٢٢). وبهذه الاجراءات تسعى الاوساط الحاكمة التركية الى ابعاد نضال الشغيلة عن الحركة العمالية والنقابية التقدمية العالمية.

وعلى المنظمات النقابية المؤلفة بموجب هذا القانون ان تقدم الى وزارة العمل خلال ثلاثة اشهر, تقارير عن عملها ونشاطها المالي(المادة ٢٩). ويتعرض الاشخاص الذين يخرقون هذه المادة الى السجن لمدة لاتقل عن ثلاثة اشهر وغرامة تتراوح بين ٥٠٠ و٢٠٠٠ ليرة(المادة ٣١). وهكذا فان الكثير من موضوعات قانون النقابات تشهد على ان نشاط النقابات في تركيا يقع من الناحية الواقعية تحت سيطرة الحكومة.

اما قانون الاتفاقات الجماعية والاضرابات والتسريح التعسفي فيتألف من تسعة اقسام تحتوي على ٦٦مادة.

وينص القانون على ان الاتفاقات الجماعية يمكن ان تكون"محددة باجل" او "غير محددة باجل". ومدة الاتفاق الجماعي المحدد الاجل هي من سنة الى ثلاث سنوات. ويعد

الاتفاق مجدداً لسنة اخرى اذا لم يعلن احد الطرفين عن فسخه قبل شهر من انتهاء مدته. ولايمكن فسخ الاتفاق غير المحدد باجل الا بعد مرور سنة واحدة على عقده، وفي هذه الحالة يتوجب ان تعلن احدى الجهتين المتقاعدين عن ذلك قبل ثلاثة اشهر.

ان الكثير من موضوعات قانون الاتفاقات الجماعية والاضرابات والتسريح التعسفي موجهة ضد العمال وضد نضالهم من أجل حقوقهم الحيوية. ويمنع القانون الاضرابات في الحالات الآتية:

١ـ في وقت الحرب والتعبئة العامة او الجزئية.
٢ـ في مشاريع الصناعة الصيدلانية وفي مؤسسات العلاج الطبية.
٣ـ في مشاريع الصناعة الكهربائية ومشاريع الغاز
٤ـ في مؤسسات النقل بالسكك الحديد والطرق البرية والبحرية والجوية
٥ـ في مكاتب التوثيق
٦ـ في المعاهد والمدارس والمؤسسات الخاصة بالاطفال
٧ـ في مشاريع وزارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية والادارة العامة للجندرمة*

وفضلاً عن ذلك يملك مجلس الوزراء الحق في منع الاضراب في مناطق الحرائق والفيضانات والانهيارات الارضية والجليدية والزلازل وغيرها من الحالات التي يمكن ان تشل الحياة الاجتماعية في البلد. ويمكن للقيادة العسكرية ايضاً ان تمنع الاضراب في المناطق التي تعلن فيها حالة الحصار(المادة ٢٠).

ويتعرض الاشخاص الذين يخرقون موضوعات المادة ٢٠ من هذا القانون للسجن مدة لاتقل عن ستة اشهر ولغرامة لاتقل عن ٥٠٠ ليرة اذا لم يكونوا واقعين تحت طائلة قوانين اخرى تحتم فرض عقوبات اشد عليهم. وفي حالة التكرار يتضاعف العقاب(المادة ٥٦). اذا ماوجد مجلس الوزراء بان الاضراب المعلن سوف يؤدي الى الاضرار بالامن القومي فان بامكانه تأجيله لمدة ثلاثين يوماً. ويجب في خلال هذه المدة ان تنظر مجلس

* يمكن اعلان الاضراب في هذه المشاريع في حالات خاصة وبرخصة من مجلس التحكيم الاعلى.

التحكيم الاعلى في الاضراب ويبدي رايه في المسألة. ويمكن لمجلس الوزراء بعد اطلاعه على راي مجلس التحكيم الاعلى ان يؤجل الاضراب لمدة ستين يوماً اخرى(المادة ٢١). وهكذا فان الحكومة تستطيع عملياً ان توقف اي اضراب.

ويمنح القانون اصحاب العمل حقوقاً واسعة فرب العمل يستطيع مثلاً ان يلغي دون اخطار مسبق ودون اي تعويض, عقود العمل مع العمال الذين يعلنون اضراباً"غير شرعي" او ينضمون اليه وكذلك مع الذين يحرضون على استمرار الاضراب. وفي هذه الحالة على النقابات العمالية التي اعلنت الاضراب وعلى العمال انفسهم تعويض اصحاب العمل عن جميع الخسائر التي تكبدوها(المادة ٢٩) وفوق ذلك يتعرض الاشخاص الذين يعلنون اضراباً"غير شرعي" او الذين يقومون بالدعاية الى ذلك السجن لمدة تمتد من شهر واحد الى ثلاثة اشهر وغرامة يتراوح مقدارها بين ١٠٠ و ١٠٠٠ ألف ليرة. وفي حالة التكرار يسجنون لمدة ستة اشهر ويغرمون مابين ٥٠٠ و٥٠٠٠ ليرة. اما الاشخاص الذين ينضمون الى اضراب"غير شرعي" فتفرض عليهم غرامة مقدارها ٥٠٠ ليرة وفي حالة التكرار يعاقبون بالسجن لمدة شهر واحد وغرامة يتراوح مقدارها مابين ٢٠٠و ٢٠٠٠ ليرة(المادة ٥٤).

وهكذا فعلى الرغم من ان اقرار قانوني النقابات والاتفاقات الجماعية والاضرابات والتسريح التعسفي كان يعني نجاحاً لايستهان به للبروليتاريا. فان هذين القانونين يستجيبان في الكثير من الامور لمصالح البرجوازية التركية التي تكافح ضد الحركة العمالية في تركيا مستخدمة هذين القانونين.

بدأت بعد ان اصبح هذان القانونان نافذين مرحلة جديدة في الحركة العمالية والنقابية التركية، ففي تشرين الثاني بدأت الاضرابات في مصنع المنتجات المطاطيه"تريو"، حيث طالب المضربون بزيادة الاجور وتحسين التغذية في المطعم وايقاف نقل العمال من مكان الى اخر بشكل تعسفي. وانتهى الاضراب الذي استمر اكثر من شهر بانتصار العمال على الرغم من التنكيل الذي مارسته السلطات، حيث جرى

التوصل بين اتحاد نقابات العمال واتحاد نقابات اصحاب العمل الى اتفاقية ازداد بموجبها الحد الادنى لاجور العمال الى ١٦ ليرة في اليوم بعد ان كان في السابق ١٢ ليرة.

ولم تتوقف الحركة الاضرابية طيلة المدة التي تلت ذلك ايضاً. ففي الثاني من كانون الاول ١٩٦٣ اعلن الاضراب عدة مئات من عمال معمل تكرير النفط(اتاش) في مرسين الذي يعود في واقع الامر الى الرأسمال الانجلو امريكي. وكانت مطالب العمال هي:

١ـ السلامة في العمل

٢ـ اسبوع عمل من ٤٢ ساعة

٣ـ زيادة الاجور

٤ـ الغاء كل الفوارق بين الشغيلة الاتراك والعمال الامريكان العاملين في المعمل.

وطالب العمال في حالة وقف مطاليبهم هذه بان توزع عليهم نسبة ٢٪ من الدخل السنوي الصافي مكافأة. وقد اعلن اتحاد نقابات العمال في تركيا بانه لايساند هذا الاضراب ولكن الاضراب استمر على الرغم من ذلك. عندها تدخلت الحكومة واتخذت قراراً بانهاء الاضراب. وقد اوضح أ. اي غيوغيوش وزير السياحة في الحكومة الأئتلافية الثالثة قرار الحكومة هذا زاعماً ان الاضراب"اتخذ طابعاً يهدد الامن القومي". ولذلك فقد اجل الاضراب لمدة ثلاثين يوماً. اما في واقع الامر فان السبب الحقيقي يكمن في ان الاحتكارات النفطية الانجلو ـ امريكية ابدت ضغطاً على الحكومة التركية. وقد ادت هذه الظروف الى ان يضطر العمال الى الدخول في مفاوضات مع اصحاب الشركة ادت الى التوصل الى حل توفيقي.

لقد اظهر الاضراب في معمل تكرير النفط مرسين مرة اخرى بان الرأسماليين الاجانب والمحليين يعملون سوية في قمع نضال الشغيلة.

واصبحت ظروف العمل الصعبة والاستغلال القاسي في المشاريع الاجنبية موضع نقد حاد في الصحافة وفي خطب الشخصيات النقابية. ففي نيسان ١٩٦٤ اصدرت نقابة

العمـال المشتغلين في بنـاء منـشأت النـاتو العـسكرية في تركيـا("نـاتو ايـش")بيانـاً بعنوان"اصدقاء كريهون" جرى فيه انتقاد الامبرياليين الامريكان. وقد جاء في الكراس قوله"ان اصحاب العمل الامريكان يستغلون العمال الاتراك كالعبيد".

استمر اضراب عمال ماكنات الخياطة"سنجر" الواقع بالقرب من اسطنبول والعائد للرأسمال الاجنبي مايقرب مـن ثلاثـة اشـهر. لقـد بـدأ الاضـراب في نهايـة اذار ١٩٦٤ بسبب من ان مالكي المشروع رفضوا توقيع اتفاق جماعي يتضمن زيادة الاجور وتحسين ظروف العمل. غير ان العمال كما لاحظت الصحافة التركيـة كـانوا مـضطرين لايقـاف الاضراب لانهم لم يحصلوا على اية مساعده من نقابة عمال الصناعات التعدينية الـتي ينتمون اليها ومن اتحاد نقابات العمال في تركيا.

واضرب لمدة شهر تقريباً عمال ثلاثة مشروعات في اسطنبول تؤمن ٦٠٪ مـن حاجـة البلد الى الخشب المعاكس. وحقق العمال النصر على الـرغم مـن العـوز والحرمـان فلقـد اضطر اصحاب المشروع لزيـادة الاجـور بمقـدار ١٥ـــ ٢٠٪. وقـد ظهـر اثنـاء الاضـراب التضامن المتنامي للبروليتاريا التركية، حيث لم يقتصر الاسناد الذي ابدته المنظمات في البلد للمضربين على الجانب المعنوي بل تعداده الى الجانب المادي ايضاً.

وفي بداية تموز ١٩٦٤ اضـرب في باتمـان(مركـز الـصناعة النفطيـة التركيـة) ١٢٠٠ عامل يشتغلون في مشروع شـركة الـنفط المساهمة لان الـشركة رفـضت توقيـع اتفـاق جماعي حول تحسين ظروف العمل ورفع الحد الادنى للاجور من ١٢ الى ١٥ ليرة في اليوم. وضغطت ادارة المشروع على العمال وهددتهم بفصل كـل مـن لا يباشـر بالعمـل. ولكـن العمال نظموا مظاهرة حملوا خلالها لافتات تقول((نحن عمال النفط كلنا تـصميم لنيـل حقوقنا))و((اننا لانحني الرؤوس امام المستغلين)).

وهبت الحكومة لاسناد اصحاب العمل فوجهت وزارة العمـل الى نقابـة عمـال الـنفط رسالة طالبت فيها بانهاء الاضراب، لكن ممثل نقابة عمال الـنفط اعلـن بـان الاضـراب سوف يستمر الى ان يحصل العمال على حقوقهم. وابدي سكان باتمان اسـتعدادهم لابـداء

المساعدة الشاملة للمضربين حيث اخذ التجار يبيعونهم بالدين وجمعت للمـضربين ٥٠٠ ألف ليرة في وقت قصير.

وتكلل الاضراب الـذي اسـتمر عـدة ايـام بالنجـاح وذلـك بفـضل مـساندة النقابـات وفئات السكان المختلفة، فقد حصل بعض العمال على زيادة في الاجور وصلت الى ١٠ـ ١٢ بل والى ١٥٪ ليرة، في حين حصل البعض الاخر علـى زيـادة في اجـورهم تـتراوح بـين ١٥و ١٨ ليرة.

وبعد احداث باتمان قام عمـال معمـل الطحـين في اطنـه وعمـال المجـارز في ملاطيـة ومعمل الطابوق في باليكسر وعمال النسيج في غازي عينتاب باضرابات ناجحة.

حاولت قيادة اتحاد نقابات العمال في تركيا، في ظـروف اشـتداد نـضال الـشغيلة مـن أجل حقوقهم، ان تهب لنجـدة البرجوازيـة فاتخـذت قـراراً بايقـاف اي حركـة اضـرابية في البلد اثناء احداث قبرص. وقابلت الاوساط الحكومية هذا القرار بالاستحسان لكن قـرار الاتحـاد الاسـتلامي هـذا اثـار الاحتجـاج لـدى اوسـاط الـراي العـام التقدميـة الـتي اتهمت"تورك اش" بحق، بخيانة مصالح الشغيلة وبالتعـاون المكـشوف مـع الراسمـال. وقـد واصل الكثير من النقابات المرتبطـة باتحـاد"مـادن اش" الاضـراب رغـم دعـوة((تـورك ايش)).

بدا في اواسط تشرين الثـاني اضـراب ٣٠٠عامـل يـشتغلون في بنـاء فنـدق"انقـرة" الشاهق واستمر مايقرب من شهر. وقد اضطر اصحاب العمل نتيجـة للاعمـال الفعالـة التي قام بها عمال البناء، الى التراجع فعـاد العمـال الى العمـل بعـد ان وافـق اصـحاب العمل على البدء بالمفاوضات.

استمر النزاع بين اتحاد نقابات عمال السكك الذي يـضم ٤٠ ألـف شـخص وبـين ادارة السكك الحديد الحكومية عدة اشهر. وقد اتخذ الاتحاد خـلال ذلـك مـرتين، قـراراً بالقيـام باضراب عام لان الادارة رفضت الاستجابة لمطلب العمال بزيادة الاجور، لكـن الاضـراب تأجل في المرتين بضغط من الحكومة. وعلى الرغم من ذلـك قـرر عمـال الـسكك اعـلان

الاضراب في ١٨ كانون الثاني ١٩٦٥. واضطرت الحكومة الى التراجع بعد ان اخذت الوضع بنظر الاعتبار، فجرى في نهاية كانون الاول ١٩٦٤ التوصل الى اتفاقية بين اتحاد نقابات عمال السكك وادارة السكك الحديد الحكومية، حصل العمال بموجبه على زيادة في الاجور مقدارها ٢٥ـ ٣٠٪ في المتوسط. لقد كان ذلك انتصاراً مهماً لعمال السكك حيث حصلوا على زيادة اضافية لاجورهم بلغ معدلها السنوي ٥٢ مليون ليرة.

في بداية كانون الاول ١٩٦٤ اعلن الاضراب ألف عامل في معمل"بيريج" الذي كان ينتج بطاريات لمصابيح الجيب وراديوات ترانزستر. وكانت قد سبقت الاضراب جهود استمرت عشرة ايام بذلتها دون جدوى، نقابة عمال الصناعة النفطية التي ينتمي اليها عمال هذا المشروع، للحصول من أرباب العمل على زيادة في الاجور.

وشمل النضال الاضرابي المؤسسات العسكرية الامريكية ايضاً، ففي النصف الثاني من تشرين الاول ١٩٦٤ اوقف العمل، العمال المشتغلون في خدمة منشأت الرادار التابعة للقوات الجوية الامريكية في مناطق طرابزون واوردو وسامسون وسينوب. وقد طالب العمال بتنظيم الاجور. وعندما اخذ الموظفون العسكريون الامريكان يقومون بالعمل في هذه المنشآت اقام المضربون في سامسون حواجز من الاشجار والاحجار على الطرق المؤدية الى هذه المنشآت لاعاقة حركة السيارات الامريكية.

وفي اواسط كانون الاول من السنة نفسها اضرب ٣٠٠ عامل يعملون في بناء المركز الراداري الامريكي في سينوب، وطالب المضربون ايضاً بزيادة الاجور وتحسين ظروف العمل.

لقد بلغ عدد المشاريع التي حدثت فيها اضرابات في عام ١٩٦٤ ٨٧ مشروعاً وشارك في تلك الاضرابات ١١ ألف عامل.

وفي ١٩٦٥ انضمت الى النضال الاضرابي فصائل جديدة اكثر فاكثر. ففي اواسط اذار ١٩٦٥ امتنع ١٥٠٠ من عمال مناجم زونكلداغ عن العمل مطالبين بتنظيم الاجور وتحسين ظروف العمل. وقد وجهت السلطات التركية الى منطقة الاضراب قوات

عسكرية حاولت ان تفرق المضربين، ولكن عمال المناجم الذين تسلحوا بالعصى والحجارة رفضوا التفرق فاستخدم الجنود السلاح. وقد قتل نتيجة للصدام ثلاثة من المضربين وجرح عدد من عمال المناجم والجنود جروحاً بليغة. لقد كان لاضراب عمال المناجم هذا صدى واسعاً في البلد واثار الاسناد بين فئات السكان المختلفة في تركيا.

وجرى في انقرة بمناسبة هذه الاحداث اجتماع خاص للحكومة تقرر فيه ان ترسل الى منطقة الاضراب لجنة خاصة لتسوية الوضع في محله.

اثارت الاساءات والتعسف في مراكز بناء منشآت الناتو في تركيا استياء واسعاً. ففي النصف الثاني من شهر تشرين الاول ١٩٦٦ اوقف العمال الاتراك المشتغلون في بناء منشآت الناتو في المداغ ليلاً بامر من الادارة ووضعوا في شاحنات ونقلوا الى انقرة وانزلوا هناك في الشارع. وكان السبب في ذلك كما كتبت جريدة"يني طنين" هو ان العمال طالبوا باجورهم التي لم تدفعها لهم الادارة منذ ستة اشهر. وقد دفعت لهم الادارة جزءاً من اجورهم هذه ثم فصلتهم من العمل.

ونتيجة لهذا التعسف وغيره من الاساءات شملت تركيا موجة من التحركات المعادية للامريكان. ((ايها اليانكي عودوا الى بلادكم)) تحت مثل هذا الاشعار عقد في تشرين الثاني في انقرة اجتماع جماهيري للشغيلة والطلبة. وادان الذين خطبوا في الاجتماع الامبرياليين الامريكان الذين يتطاولون على استقلال تركيا الاقتصادي والسياسي. وشددت رسالة المنظمات النقابية والشبابية التي وزعت على المشاركين في الاجتماع على ان الامبريالية التي ناضل ضدها اباؤنا واجدادنا تجثم على صدورنا مرة اخرى. وتحدث الخطباء عن تطاول الامريكان على حقوق شعوب اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وعبروا عن التضامن مع النضال البطولي للشعب الفيتنامي. وبعد ذلك توجه العمال والطلاب الى الشارع الرئيس في العاصمة التركية ـ بولغار اتاتورك وهم يرددون شعارات معادية للامريكان. وقطع البوليس الطريق على المتظاهرين عند بناية مركز المعلومات الامريكي وحدثت مصادمات سقط نتيجتها بعض الجرحى.

وقامت في الشهر نفسه في جنوب البلاد ـ في اطنة التي تقع غير بعيد عن اكبر قاعدة جوية للولايات المتحدة هي قاعدة انجرليك، مظاهرة اشترك فيها ستة آلاف شخص. لقد حطم سكان اطنة القنصلية الامريكية وفرع وكالة انباء الولايات المتحدة في الخارج. وكان سبب المظاهرة السلوك المتهتك لسبعة مستخدمين عسكريين امريكان من قاعدة انجرليك قاموا بالتحرش بنساء تركيات في شوارع المدنية.

ونشرت مجموعة من نواب المجلس بياناً بخصوص احداث اطنة اشاروا الى ان الذي ادى الى قيام المظاهرة هوجرائم المستخدمين العسكريين الامريكان في تركيا. واكد هؤلاء النواب على ان الامتيازات الممنوحة للامريكان وكذلك وجود القواعد العسكرية الامريكية في البلد تقلق ضمير الامة بشدة.

لقد كانت المظاهرات التي جرت في مدن تركيا دليلاً واضحاً على ان كأس صبر الشعب التركي قد طفح, حيث جاء في رسالة وجهتها الى الشعب التركي ثلاث نقابات واربع عشرة منظمة شبابية وطلابية في تشرين الثاني ١٩٦٦ قولها: ((لقد اصبح واضحاً تماماً من الان بان الشعب التركي لن يهدأ الى ان يطرد الامريكان من بلدنا)).

ان ذلك كله يدل على انه على الرغم من ان الشغيلة الاتراك يناضلون بالاساس من اجل حاجاتهم الاقتصادية ومن اجل زيادة الاجور وتحسين ظروف العمل، الا ان نضالهم يتخذ طابعاً سياسياً اكثر فاكثر ذلك انهم يدافعون عن مصالحهم الطبقية في مواجهة البرجوازية التركية والامبرياليين الاجانب.

تسعى الرجعية التركية في ظروف نهوض الحركة العمالية، بكل قواها لتجريد البروليتاريا من أي حق في المشاركة الفعالة في حياة البلد السياسية. ولهذا الغرض ينتهج التكتل البرجوازي ـ الملاكي السائد سياسة القمع القاسي لأية حركة تقدمية ويستخدم سعار((الخطر الشيوعي)) سيء الصيت. ان الانتماء الى الحزب الشيوعي الذي يعمل سراً منذ اكثر من خمس واربعين سنة. يعد في تركيا جريمة تستوجب اقسى العقاب. وتقوم الدعاية الرسمية بتأجيج وتضخيم هستيريا معاداة الشيوعية بكل

السبل. وتحت ستار معاداة الشيوعية الكاذب تقوم الرجعية((بملاحقة وتدمير كل ماهو تقدمي وثوري وتحاول ان تشق صفوف الشغيلة وتشل ارادة البروليتاريين للنضال*)). ان الكثير من العمال والشخصيات النقابية وممثلي الانتلجنتيا يقدمون الى المحاكم ويجري القاؤهم في السجون بتهمة الانتماء الى الحزب الشيوعي.

دعا الى الكفاح ضد الشيوعية في بداية ١٩٦٣ في المجلس عضو لجنة الوحدة الوطنية السابق. عضو مجلس الشيوخ مدة الحياة م. اتاكلي وسانده وزير العدل. لقد طالب ((باعداد عاملين في مجال الامن خصيصاً لمكافحة الشيوعية والى انشاء محاكم خاصة وتشديد العقاب بالنسبة للشيوعيين والاسراع باقرار قانون مصلحة المخابرات المركزية واجراء تغييرات في المناهج الدراسية بهدف زيادة الوعي القومي وان يفصل من مؤسسات الدولة الاشخاص الذين يعدهم هو"شيوعيين". وقد ساندت الاحزاب البرجوازية والبرجوازية ـ الملاكية الممثلة في المجلس الوطني التركي الكبير هذه المطاليب الرجعية فشكلت لجنة برلمانية مشتركة من هذه الاحزاب"لدراسة" الوسائل الاكثر تأثيراً في مكافحة"الاتجاهات المتطرفة" ولاسيما الشيوعية.

قدم المدعي العام في اسطنبول في بداية عام ١٩٦٤ قادة اتحاد الكتاب في تركيا للمحاكمة، متهماً اياهم بانهم قاموا بمظاهرة صاخبة ووضعوا اكليلاً من الزهور على النصب القائم في ساحة التقسيم تخليداً لاعلان الجمهورية التركية، محتجين بهذا الاسلوب على منع توزيع كتاب"رسائل عن الثورة". لمؤلفه بابوف احد المتنورين من عهد الثورة الفرنسية الكبرى، وكان قد ترجم الى اللغة التركية لقد قدم للمحاكمة كل من رئيس اتحاد الكتاب في تركيا مالك جودت انداي ومساعد الرئيس يشار كمال وشكران يورداكول وعارف دامار وعصمت فؤاد واديب جنزور وفيداتي غيونبول وديمير اوزلو والمحامي و. آرسال. غير ان الاتهام كان من السخف الى درجة ان المحكمة برأت المتهمين في اواخر كانون الاول من السنة ذاتها. ومع ذلك استمرت ملاحقة الشخصيات

* "منهاج الحزب الشيوعي السوفيتي" ص ٥٢

التقدمية فلقد قدم الى المحاكمة في المدة من تشرين الثاني ١٩٦٥ الى شباط ١٩٦٦ فقط ٢٨ شخصاً بتهمة الدعاية الشيوعية. وطبيعي ان اي تنكيل تقوم به الاوساط الحاكمة التركية تحت راية العداء للشيوعية ليس بامكانه ان يكسر ارادة الشغيلة للنضال من أجل حقوقهم الاقتصادية والسياسية.

الى جانب ملاحقة الشغيلة والاشخاص ذوي التوجهات التقدمية والتنكيل بهم نظمت القوى الرجعية في البلد حملة معادية للشيوعية وقامت تجمعات من مختلف الانواع اراد لها منظموها ان تضعف الحركة العمالية وتساعد على شقهاوعلى تشديد هستيريا معاداة الشيوعية. وفي هذا السياق نظم قادة النقابات الاشتراكيون اليمينيون واتباعهم في انقرة في كانون الاول ١٩٦٢ احتجاجاً جماهيرياً معادياً للشيوعية هدفه شق الحركة العمالية.

على الرغم من النشاط الانشقاقي لقادة نقابات اليمين اخذت الطبقة العاملة التركية تدرك ضرورة توحيد صفوفها للنضال ضد الاستقلال والاضطهاد من جانب الطبقات السائدة، وهي في نضالها من أجل حقوقها ينضج اقتناعها بان الحصول على هذه الحقوق لايمكن دون تعزيز الاستقلال الوطني واجراء اصلاحات اجتماعية واقتصادية جذرية.

ومن الامور الهامة في الحركة العمالية ان البروليتاريا اخذت في السنوات الاخيرة تهب بحزم متزايد دفاعاً عن الفلاحين الكادحين وتدعو الى ضرورة اجراء اصلاحات زراعية فورية. ففي اذار ١٩٦٤ اصدر اتحاد نقابات العمال في تركيا بياناً الح فيه على اتخاذ تدابير جذرية لتنفيذ مطالب الفلاحين الحيوية. وقد اعلن الاتحاد بشكل خاص بانه سيخوض نضالاً من أجل اجراء اصلاح زراعي جذري من شأنه ان يلغي الملكية الكبيرة للارض ويؤمن توزيعاً عادلاً لها. وعلى الرغم من ان الطبقة العاملة لا تملك حتى الان الا امكانات محدودة لابعاد الفئات الكادحة في الريف عن البرجوازية ولاخضاعهم لتأثيرها وتنظيمهم للنضال ضد استقلال الملاكين، فانها اصبحت تحاول القيام بذلك.

ولا يملك الفلاحون حتى الان* منظمات جماهيرية خاصة بهم باستثناء التعاونيات وقد ادى الى ان تتصف الحركة الفلاحية بالطابع العفوي غير المنظم، غير ان تحركات الفلاحين تتخذ مدى متزايد الاتساع وتتحول الى صدامات مسلحة مع قوات البوليس وترتدي طابع التنظيم .

يطالب العمال الزراعيون بمساواتهم في الحقوق مع عمال المهن الاخرى، اما الفلاحون عديمو الارض او الذين يملكون قدراً قليلاً منها فيعملون من اجل منحهم الارض وتقليل الضرائب وقيمة الايجار ومنحهم الفروض السهلة.

لقد ظهرت في الصحف التركية اخبار عن صدامات دموية بين الفلاحين والجندرمة وقوات الجيش وعن رفض الخضوع للسلطات او دفع الضرائب وما اشبه ذلك. لقد جرت صدامات فلاحية دموية في منطقة غيوموشان(تموز ١٩٦٠)وفي ولايات قيصرية(آب ١٩٦٠) وآيدن وازمير وموش(اذار ١٩٦١).

لقد جرت نزاعات كثيرة نتيجة لان الملاكين واغنياء الفلاحين كانوا يخرقون القانون ويأخذون الارض من الفلاحين. ففي نيسان ١٩٦٢ اضطر فلاحو كزاكلا(ولاية نيوشهر) الى التوجه الى وزير الداخلية طوبال اوغلو يطلبون((حمايتهم من تعسف الملاكين الذين جردوهم من امكانية زراعة الارض التي تعود للخزينة والتي كانوا يستغلونها منذ سنوات عديدة)). وفي ايار من السنة نفسها استولى ثلاثمائة من فلاحي قرية قرة ايلي(ولاية انقرة) بالقوة على ارض المالك فاستدعت السلطات المحلية التي اخافها ذلك فصيلاً كبيراً من الجندرمة لتهدئة الفلاحين الثائرين.

لقد تواترت انتفاضات الفلاحين بشكل خاص في خريف ١٩٦٢ ففي تشرين الاول مثلاً اشتعلت معركة حقيقية بين قريتين في ولاية فونية. وجرح نتيجة لهذا الاشتباك الدموي ستة عشر شخصاً جروحاً بليغة ووجهت السلطات الى منطقة الاشتباك قطعات من الجندرمة"لتهدئة" الفلاحين، ولكن الفلاحين المسلحين صدوا الجندرمة.

---

* صدر الكتاب كما اشرنا سابقاً عام ١٩٦٨ ـ المترجم .

وطالب فلاحو منطقة اوزون كيوبرو(فراقيا الشرقية) بمنح الارض لمن يزرعها وتأمين العمل والمدارس لسكان الريف.

اصبح مطلب اجراء اصلاح زراعي فوري يشمل اعداداً متزايدة من الشغيلة، ففي نيسان ١٩٦٣ نظم ستمائة من الفلاحين عديمي الارض في اطنه مظاهرة احتجاج صامته ضد التماهل في تطبيق الاصلاح الزراعي. وكان هؤلاء الفلاحون قد جاءوا من مختلف قرى وادي اطنه وهو واحد من اكثر المناطق خصوبة يزرع فيه القطن بالاساس. وكانوا يحملون رايات ولافتات كتبت عليها شعارات من امثال: ((الفلاحون لايستطيعون العيش بلا ارض))و(الاصلاح الزراعي بلسم لجروح الفلاحين). وسار المتظاهرون من محطة القطار حتى ساحة المدينة ثم تفرقوا.

لقد كانت هذه اول مظاهرة دفاع عن الاصلاح الزراعي في تركيا. وقد كتب سكان قرية تشامورجو الذين شاركوا في المظاهرة رسالة الى رئيس الجمهورية ج. طورسيل اشتكوا فيها من تعسف اغنياء الفلاحين وذكروا ان الملاكين استحوذوا على الارض المخصصة للتوزيع على الفلاحين عديمي الارض، ((اما نحن فلا نحصل الا على العصي ونرمى في الكركول{مركز البوليس ـ هيئة التحرير}. هل هذه هي الطريقة التي تحمى فيها حقوقنا؟)).

بينما كان مشروع الاصلاح الزراعي ينتقل من لجنة الى اخرى في المجلس الوطني التركي الكبير، حاول الفلاحون اقتسام الارض"الخالية" بمبادرتهم الخاصة. ففي نيسان ١٩٦٤مثلاً اتفق فلاحو قريتي خزرون وباشوما(ولاية ازمير) مع بعضهم وبدأوا باقتسام الارض الحكومية الخالية، وصرحوا لممثلي السلطات بقولهم: ((مهماً يكن الامر يجب على الدولة ان تعطينا الارض. ومن اجل ان لا تتكلف الدولة، عناءً لا لزوم له قمنا بتقسيم الارض بطريقة اخوية ونريد ان نباشر بزراعتها بسرعة)). وكما هو متوقع منع ممثلو السلطات الفلاحين من زراعة الارض الى ان يقر البرلمان القوانين الخاصة بذلك.

وعلى الرغم من ذلك اتخذت حركة الفلاحين من اجل الارض مدى متجدداً باستمرار. ففي شباط ١٩٦٥ جرت في جيهان(ولاية اطنة) مظاهرة شارك فيها مايقرب من ثلاثة آلاف من الفلاحين عديمي الارض وسار المشاركون في المظاهرة في شوارع المدينة حاملين لافتات نطالب باجراء اصلاح زراعي فوري. وفي اذار من السنة ذاتها نظم فلاحو ولية ملاطية مظاهرة وساروا في شوارع المدينة حاملين لافتات تقول: ((اننا نريد ان تكون لنا ارض)).

لقد جرى نضال الفلاحين في تركيا في ظروف غاية في الصعوبة. ان القمع العنيف من جانب السلطات وغياب القيادة البروليتارية وتفرق وعفوية الانتفاضات الفلاحية، كل ذلك جعل تطور حركة فلاحية منظمة امراً معقداً. وفي الوقت نفسه فان الحقائق المذكورة اعلاه تدل على تزايد الوعي الطبقي لدى الفلاح التركي وتصميمه على النضال من اجل حقوقه.

لم يقتصر النضال من اجل اجراء اصلاح زراعي على الفلاحين عديمي الارض فقط, بل انضم الى هذا النضال ايضاً الجزء التقدمي من الانتلجينتيسا التركية, واوساط معينة من البرجوازية وهي الاوساط ذات المصلحة في تطور العلاقات الراسمالية في الريف.

يذكر المؤلف والكاتب الاجتماعي التركي و. اقبال ان أحد السياسيين البارزين في تركيا ذكر له في محادثة جرت بينهما ان((في تركيا بلدان يعيش في احدهما خمسة ملايين شخص وفي الاخر خمسة وعشرون مليون شخص، والسلطات لاتهتم الا بالخمسة ملايين، كما لو ان الخمسة والعشرين مليوناً الاخرين لايعيشون في بلدها)). ثم يصل بعد ذلك الى استنتاج مفاده((ان من الضروري اتمام نضال التحرر الوطني من أجل الفلاحين، الذي اوقف في منتصف الطريق)). وهكذا يدرك السياسيون الا بعد نظراً بان من الضروري، لمصلحة تطور البلد، اعطاء الارض للفلاحين، والا فانهم سيأخذونها من

الملاكين بانفسهم. ان ذلك يعني بان الاوساط الحاكمة التركية. لم تعد تستطيع مواصلة تجاهل المسألة الزراعية.

ان وضع البلد السياسي والاقتصادي يدفع القوى التقدمية في الامة التركية للبحث عن مخرج من المازق. انهم يدركون بشكل متزايد الوضوح بان الطريق الراسمالي لايمكن ان يحل مشاكل البلد. وعلى الجانب الاخر، يشير العالم الاشتراكي بانجازاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بوضوح الى طريق حل المشاكل التي تقلق جميع الوطنيين. لقد بدات افكار الاشتراكية تنتشر بشكل اوسع فاوسع بين الفئات التقدمية في المجتمع التركي، التي تدرك بان تمنيات"العالم الطبقي" وحدها غير قادرة على الغاء التفاوت والتخلص من استغلال الانسان للانسان وتوفير الحرية الحقيقية للفرد طالما ظلت الملكية الرأسمالية والاقطاعية ـ الملاكية قائمة.

ومن الامور ذات الدلالة في هذا الشأن مايسمى بـ"بيان المائة والخمسين" الذي نشر في اواخر ١٩٦١ في صحيفة"يون" الأسبوعية والذي عرض فيه الجزء ذو التوجه الديموقراطي من الانتلجينتيسا التركية وجهات نظره بخصوص طريق التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي تعتمده تركيا في المستقبل.

وعلى الرغم من اننا لا نتفق مع فهم مؤلفي البيان لجوهر النظام الاشتراكي فان ظهور مثل هذه الوثيقة يستحق، مع ذلك، الاعتبار ذلك انه يشهد على ان افكار الاشتراكية تكسب جماهير متزايدة باستمرار. تألفت في تركيا في كانون الاول ١٩٦٢ جمعية الثقافية الاشتراكية. وقد انضم اليها بعض اعضاء مجلس الشيوخ وبعض نواب المجلس والعلماء والقادة النقابيون والصحفيين. وهدف الجمعية هو((ان تدرس على اساس علمي الظروف اللازمة لاقامة نظام ديموقراطي حقيقي يلغي كل اضطهاد)). وقد كتبت الصحيفة الاسبوعية"يون" توضح. مهمات الجمعية فقالت بانها توفر امكانية مناقشة مشاكل الاشتراكية. وتنظيم المؤتمرات وعقد الاجتماعات وتطوير النشاط

الثقافي من أجل"توفير اسس النظام الاشتراكي". وبامكان ممثلي كل فئات السكان الدخول الى الجمعية.

وهكذا وضعت الجمعية نصب عينيها اهدافاً تنويرية بالدرجة الاساس، علماً بان مؤسسيها بعيدون عن الفهم الحقيقي للاشتراكية العلمية.

وفي الوقت نفسه يؤمن ممثلو الانتلجينتسيا التركية التقدميون ايماناً حقيقياً بالمجتمع الاشتراكي الذي سيجلب حين يحل محل الراسمالية، العدالة الاجتماعية والصداقة بين البلدان كافة. وجديرة بالاعتبار في هذا المجال ايضاً مقالة((الاشتراكية طريق الانقاذ الوحيد لتركيا)) التي نشرت في جريدة"جمهوريت" في كانون الاول ١٩٦٢. ان مسألة تحديد الطريق الذي ينبغي ان يتطور فيه المجتمع التركي واقتصاد البلد تقلق جميع فئات السكان تقريباً. لقد نوقشت هذه القضية بشكل خاص في الحلقة النقاشية المفتوحة التي نظمتها الصحيفة الاسبوعية"يون" في اواخر ١٩٦٤. وقد شارك في المناقشة الرئيس العام لحزب العدالة س. ديميريل والرئيس العام لجمعية الثقافية الاشتراكية و. ن. تورون والوزيران السابقان ونائبا حزب الشعب الجمهوري الاستاذ ف. چلقباش وش. اينان ورئيس تحرير صحيفة"يون" الاسبوعية د. افيجوغلو. وقد اجمع كل المتكلمين على ان تركيا بلد ضعيف التطور ولهذا فمن الضروري ان تتخذ اجراءات فورية لتطويرها اقتصادياً. ولكن الطرق التي اقترحها المشاركون في المناقشة كانت تختلف بعضها عن البعض الاخر، اختلافاً جوهرياً بل وحاداً في بعض الاحيان، فقد دعا ممثل البرجوازية التركية الكبيرة س. ديميريل مثلاً الى استخدام المبادرة الخاصة، في حين دافع الاستاذ ف. چلقباش الذي كان يعبر عن مصالح الجناح المعتدل من البرجوازية الوطنية عن موضوعة((الاقتصاد المختلط))، الذي سيؤدي الى خلق التوازن بين القطاعين الحكومي والخاص. اما ش. اينان فقد دعا الى ضرورة اجراء اصلاح جذرية واعلن بانه من أجل السير في طريق النهوض يتوجب حتماً اجراء اصلاح زراعي وانشاء تعاونيات زراعية. واما و. ن تورون ود. افيجوغلو فقد دعيا الى طريق التطور

الاشتراكي معبرين بذلك عن امانى الاوساط التركية التقدمية. لقد رفض د. افيجوغلو الموضوعة التي تقول ان تركيا تستطيع ان تتطور بنجاح بطريق الراسمالية الخاصة ذلك ان القطاع الخاص الذي يحصل على ٣٢٪ من الدخل الوطني لايخصص للاستثمار الا ٥ـ ٦٪ فقط. وخلص افيجوغلو من ذلك الى القول بانه مهما كانت الخطط التي نضعها للدفاع عن الاتاتية فاننا لن نحقق شيئاً طالما السلطة السياسية بجانب الرأسماليين.

وعلى الرغم من ان"الافكار الاشتراكية" التي تطرحها الانتلجينتيسا تحمل الطابع الاشتراكي الكاذب من النمط الغربي الا انها تعكس مع ذلك سعي الجماهير الشعبية لتحرير البلد من الجور الاقطاعي والامبريالي.

قائمة بأهم الاحداث و تواريخ وقوعها ١٩١٧ـ ١٩٦٧

٧تشرين الثاني ١٩١٧	ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا
٨تشرين الثاني ١٩١٧	اقرار مؤتمر سوفيتات عموم روسيا لمرسوم السلام
٣كانون الاول ١٩١٧	نداء مجلس مفوضي الشعب في جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية"الى مسلمي روسيا والشرق كافة"
٣٠ تشرين الاول ١٩١٨	توقيع اتفاقية الهدنة بين دول الوفاق الودي وتركيا السلطانية على ظهر الطراد البريطاني"اجاممنون" في ميناء مودرس في جزيرة ليمنوس
٣ تشرين الثاني ١٩١٨	احتلال القوات الانجليزية للموصل
٥ تشرين الثاني ١٩١٨	حل حزب"الاتحاد والترقي" لنفسه
٩ تشرين الثاني ١٩١٨	احتلال الانجليز للاسكندرونة. استقالة وزارة احمد عزت باشا وتشكيل وزارة احمد توفيق باشا
١٣ تشرين الثاني ١٩١٨	وصول سفن الوفاق الودي الحربية الى اسطنبول
٢٣ تشرين الثاني ١٩١٨	دخول قوات الحلفاء بقيادة الجنرال فراتشي دي اسبيرى الى اسطنبول
٢٩ تشرين الثاني ١٩١٨	تأليف جمعية"المؤتمر الوطني" في اسطنبول تأليف جمعية الدفاع عن حقوق ١٣
٤ آذار ١٩١٩	استقالة وزارة احمد توفيق باشا وتشكيل وزارة الداماد فريد باشا الاولى

٩ آذار ١٩١٩	انزال فصيل انجليزي في سامسون
١٠ آذار ١٩١٩	تأليف جمعية الدفاع عن حقوق الولايات الشرقية في ارضروم
٢٤ آذار ١٩١٩	احتلال الانجليز لاورفا
٢٩ آذار ١٩١٩	انزال القوات الايطالية في انطاليا
١٣ نيسان ١٩١٩	احتلال الانجليز لقارص
١٦ نيسان ١٩١٩	احتلال القوات الانجليزية والفرنسية لأفيون قره حصار.
١٦ نيسان ١٩١٩	وصول فصيل ايطالي الى قونية
٤ آيار ١٩١٩	انزال القوات الايطالية في كوشاداسي
١١ ـ ١٤ آيار ١٩١٩	احتلال القوات الايطالية لفتحية وبودورم ومارماريس واقشهر.
١٣ آيار ١٩١٩	قرار مجلس الثلاثة في مؤتمر الصلح في باريس باحتلال القوات اليونانية لازمير
١٤ آيار ١٩١٩	تسليم مذكرة الحلفاء حول احتلال ازمير الى حكومة السلطات
١٥ آيار ١٩١٩	انزال القوات اليونانية في ازمير
١٩ آيار ١٩١٩	وصول مصطفى كمال من اسطنبول الى سامسون باعتباره مفتشاً للجيش التاسع
١٩ ـ ٢٣ آيار ١٩١٩	اجتماعات احتجاج في اسطنبول ضد احتلال ازمير
٢٢ آيار ١٩١٩	الاتفاقية الانجليزية الفرنسية حول تحديد اتفاقية سايكس بيكو بشأن اقتسام الدولة العثمانية
٢٦ آيار ١٩١٩	عقد المجلس السلطاني
٢٨ آيار ١٩١٩	نفي الحلفاء لـ ٦٧ من الشخصيات السياسية والعسكرية العثمانية البارزة الى جزيرة مالطة

	معركة الانصار الاتراك مع اليونانيين في ايواليك
٨ حزيران ١٩١٩	امر حكومة السلطان بانتهاء مهمة مصطفى كمال
١٢ حزيران ١٩١٩	تقرير مصطفى كمال للسلطان حول الوضع في الانضول
١٧حزيران ١٩١٩	مؤتمر جمعية الدفاع عن حقوق الولايات الشرقية
٢٠ حزيران ١٩١٩	الاجتماع السري في اماسيه
٢٤ حزيران ١٩١٩	امر السلطان باعتقال انصار المقاومة
٢٧ حزيران ١٩١٩	وصول مصطفى كمال الى سيواس
٢٩ ـ ٣٠ حزيران ١٩١٩	تحرير الانصار لآيون واقحصار وبرجاما من المحتلين اليونانيين
٢تموز ١٩١٩	مطالبة الحلفاء باعتبار انصار المقاومة خارجين عن القانون.
٨تموز ١٩١٩	استقالة مصطفى كمال
١٥ تموز ١٩١٩	نداء حكومة السلطان بارسال لجنة للتحقيق في مذبحة السكان الاتراك في ازمير.
٢٣تموز ١٩١٩	افتتاح مؤتمر ارضروم برئاسة مصطفى كمال
٣١ تموز ١٩١٩	افتتاح مؤتمر جمعية مناهضة ضم ازمير في بالكسير
٦ آب ١٩١٩	اختتام مؤتمر ارضروم
١٦ آب ١٩١٩	مؤتمر جمعية الدفاع عن حقوق اليشهر
٤ آيلول ١٩١٩	افتتاح مؤتمر عموم تركيا في سيواس
٧ آيلول ١٩١٩	انشاء جمعية عموم تركيا للدفاع عن حقوق الانضول وفراقيا
١١آيلول ١٩١٩	انشاء اللجنة التمثيلية برئاسة مصطفى كمال انتهاء مؤتمر سيواس
١٢ آيلول ١٩١٩	قرار اللجنة التمثيلية بقطع علاقة الانضول بحكومة الداماد فريد باشا.

١٣ أيلول ١٩١٩ نداء مفوض الشعب للشؤون الخارجية في جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية الى عمال وفلاحي تركيا.

٢٠أيلول ١٩١٩ اجلاء القوات الانجليزية من مرزيغون

٢٢آيلول ١٩١٩ لقاء مصطفى كمال مع رئيس اللجنة الامريكية الجنرال هاربورد.

١ تشرين الاول ١٩١٩ استقالة وزارة الداماد فريد باشا

٢تشرين الاول ١٩١٩ تشكيل وزارة علي رضا باشا

٤تشرين الاول ١٩١٩ اجلاء القوات الانجليزية من سامسون

٧ تشرين الاول ١٩١٩ تقرير اللجنة الدولية عن مذبحة السكان الاتراك ولاية أزمة.

٢٠ـ ٢٢ تشرين الاول ١٩١٩ محادثات مندوب حكومة السلطان صالح باشا مع ممثلي اللجنة الحكومية في اماسيه

٢٥ تشرين الاول ١٩١٩ انزال فصيل انزاور للكفاح ضد"القوى الوطنية" في باندرما

١ تشرين الثاني ١٩١٩ حلول القوات الفرنسية محل القوات الانجليزية في مرعش وعينتاب واورفا

٣ تشرين الثاني ١٩١٩ مطالبة الجنرال ميلن بسحب"القوات الوطنية من جبهة ازمير لمسافة ثلاثة كليومترات.

٢٧ كانون الاول ١٩١٩ انتقال اللجنة التمثيلية من سيواس الى انقرة

٩ كانون الثاني ١٩٢٠ بدء صدور جريدة"حاكميت ميللي(السيادة الوطنية) في انقرة.

١٢كانون الثاني ١٩٢٠ افتتاح آخر برلمان سلطاني ـ مجلس النواب في اسطنبول

٢١ كانون الثاني ١٩٢٠ بدء المعارك ضد المحتلين الفرنسيين في مرعش

واطنة

٢٦ ـ ٢٧كانون الثاني ١٩٢٠ هجوم"القوى الوطنية" على مستودع عسكري في اق باش

٢٨ كانون الثاني ١٩٢٠ اقرار مجلس النواب لـ"الميثاق الوطني"

٧ شباط ١٩٢٠ الانتفاضة ضد المحتلين في اورفا

١٧ شباط ١٩٢٠ تسليم"الميثاق الوطني" للحلفاء

٣ آذار ١٩٢٠ استقالة وزارة علي رضا باشا

١٦ آذار ١٩٢٠ انزال البحارة الانجليز واحتلال الحلفاء لاسطنبول رسمياً

١٨ آذار ١٩٢٠ حل مجلس النواب في اسطنبول

١٩ آذار ١٩٢٠ قرار اللجنة التمثيلية بدعوة برلمان جديد في انقرة

٢٥ آذار ١٩٢٥٠ استقالة وزارة صالح باشا

١نيسان ١٩٢٠ بدء المعارك ضد القوات الفرنسية في عينتاب

٥نيسان ١٩٢٠ تشكيل وزارة الداماد فريد باشا الجديدة

٩نيسان ١٩٢٠ انزال جديد لفصيل الجنرال انزاور في باندرم

١١نيسان ١٩٢٠ فتوى شيخ الاسلام دري زادة بشأن النضال ضد "القوى الوطنية". نداء الداماد فريد باشا ضد الحركة التحررية. منح انزاور لقب "باشا".

١٣نيسان ١٩٢٠ العصيان ضد القوى التحررية في بولو وديوزجه

١٨نيسان ١٩٢٠ تأسيس"جيش الخلافة"(جيش النظام) للكفاح ضد "القوى الوطنية"

٢١نيسان ١٩٢٠ تحطيم فصيل انزاور

٢٣ نيسان ١٩٢٠ افتتاح برلمان جديد في انقرة باسم المجلس الوطني الكبير في تركيا

٢٤ نيسان ١٩٢٠	انتخاب مصطفى كمال رئيساً للمجلس الوطني الكبير
٢٥نيسان ١٩٢٠	تأليف المجلس الوطني الكبير حكومة مؤقتة.
٢٦نيسان ١٩٢٠	رسالة مصطفى كمال باسم المجلس الوطني الكبير الى ف. اي. لينين التي يقترح فيها اقامة العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية وتركيا الجديدة ويطلب المساعدة في النضال ضد المحتلين
٢٩نيسان ١٩٢٠	اقرار المجلس الوطني الكبير لقانون"خيانة الوطن"
٣٠نيسان ١٩٢٠	اعلام اقطار العالم كافة بتأليف حكومة المجلس الوطني الكبير.
٣ آيار ١٩٢٠	تأليف حكومة المجلس الوطني الكبير برئاسة مصطفى كمال.
١١ آيار ١٩٢٠	تعرف نواب المجلس الوطني الكبير على نداء مجلس مفوضي الشعب في جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية"الى جميع كادحى روسيا والشرق المسلمين" المؤرخ في ٣كانون الاول ١٩١٧. ارسال وفد المجلس الوطني الكبير الى موسكو.
١٣ آيار ١٩٢٠	تجريد الداماد فريد باشا من الحقوق المدنية
٢٤ آيار ١٩٢٠	تصديق السلطات على الحكم الذي اصدرته المحكمة العسكرية في ١١آيار ١٩٢٠ باعدام مصطفى كمال
٣٠ حزيران ١٩٢٠	عقد الهدنة في كليكيا مع المحتلين الفرنسين
٢حزيران ١٩٢٠	اعتراف الحكومة السوفيتية بحكومة المجلس الوطني الكبير اعترافاً قانونياً.
٩حزيران ١٩٢٠	تأليف الجبهة الشرقية بقيادة كاظم قره بكر باشا.

١٤ حزيران ١٩٢٠	العصيان المناهض للحكومة في ايوزغات.
١٨ حزيران ١٩٢٠	احتلال الفرنسين لزونكلداغ
٢٢حزيران ١٩٢٠	بدء هجوم القوات اليونانية في غرب الانضول
٢٥ حزيران ١٩٢٠	الانزال الانجليزي في مودانيا. انشاء الجبهة الغربية بقيادة عصمت باشا
٣٠حزيران ١٩٢٠	احتلال اليونانيين بلاكسير
٢تموز ١٩٢٠	احتلال اليونانيين باندرما
٨ تموز ١٩٢٠	احتلال اليونانيين بورصة
١٨ تموز ١٩٢٠	اداء نواب المجلس الوطني الكبير قسم الولاء للميثاق الوطني
١٩ تموز ١٩٢٠	وصول وفد تركي الى موسكو
٢٢ تموز ١٩٢٠	قرار المجلس السلطاني قبول شروط معاهدة سيفر
٢٤ تموز ١٩٢٠	بدء المحادثات السوفيتية ـ التركية في موسكو
١٠آب ١٩٢٠	توقيع مندوبي السلطات معاهدة سيفر توقيع اتفاقية مناطق النفوذ في الاناضول بين انجلترا وفرنسا وايطاليا. احتجاج المجلس الوطني الكبير على توقيع معاهدة سيفر.
١٤ آب ١٩٢٠	استقبال ف. اي. لينين لوفد المجلس الوطني الكبير.
٢٤ آب ١٩٢٠	التوقيع بالاحرف الاولى على مسودة معاهدة الصداقة السوفيتية ـ التركية.
٢٦ آب ١٩٢٠	احتلال اليونانيين اوشاك
١آيلول ١٩٢٠	افتتاح مؤتمر شعوب الشرق في باكو

التاريخ	الحدث
١٠أيلول ١٩٢٠	المؤتمر الاول للحزب الشيوعي التركي
١١أيلول ١٩٢٠	انشاء "محاكم الاستقلال".
٢٨ آيلول ١٩٢٠	بدء الحرب الطاشناقية ـ التركية.
٣٠ آيلول ١٩٢٠	احتلال القوات التركية ساريكاميش
٣ تشرين الاول ١٩٢٠	العصيان المناهض للحكومة في قونية
٤ تشرين الاول ١٩٢٠	وصول البعثة الدبلوماسية السوفيتية الى انقرة
٢٢ تشرين الاول ١٩٢٠	تشكيل وزارة توفيق باشا السلطانية
٣٠ تشرين الاول ١٩٢٠	احتلال القوات التركية قارص
٧ تشرين الثاني ١٩٢٠	افتتاح السفارة السوفيتية في انقرة
١٨ تشرين الثاني ١٩٢٠	تأسيس حزب الشعب الشيوعي في تركيا
٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٠	اعلان السلطة السوفيتية في ارمينيا
٣ كانون الاول ١٩٢٠	التوقيع في الكساندروبول على معاهدة"الصلح" بين الطاشناقيين والاتراك
٢٨ كانون الاول ١٩٢٠	مرسوم الغاء فيلق الانصار الطيار الخاص بادهم بيك
٦ كانون الثاني ١٩٢١	انتفاضة ادهم بيك
١٠كانون الثاني ١٩٢١	الانتصار الاول للجيش التركي على اليونانيين في اينونو
٢٠كانون الثاني ١٩٢١	اقرار المجلس الوطني الكبير الدستور المؤقت
٢٨ ـ ٢٩ كانون الثاني ١٩٢١	قتل والقي في البحر في طرابزون ١٦ شيوعياً تركياً على رأسهم مصطفى صبحي، كانوا قد عادوا الى الاناضول من باكو.
٨ شباط ١٩٢١	احتلال القوات الفرنسية عينتاب بعد حصار دام تسعة اشهر. منح المجلس الوطني الكبير مدينة عينتاب لقب"غازي".

التاريخ	الحدث
١٩ شباط ١٩٢١	وصول وفد المجلس الوطني الكبير الثاني الى موسكو برئاسة يوسف كمال بيك ومعه ملاك السفارة التركية
٢١ شباط ١٩٢١	بدء مؤتمر لندن لدول الوفاق الودي يشاركه وفد تركي لاعادة النظر بمعاهدة سيفر.
٢٢ شباط ١٩٢١	بدء المؤتمر السوفيتي التركي في موسكو.
٢٣ شباط ١٩٢١	مفاوضات تركيا مع مناشفة كروزيا حول تعيين الحدود بين تركيا وكروزيا.
٢٤ شباط ١٩٢١	احتلال القوات التركية اردهان
٢٥ شباط ١٩٢١	اعلان السلطة السوفيتية في كروزيا
٢٦ شباط ١٩٢١	استقبال ف. اي. لينين وفد المجلس الوطني الكبير.
١آذار ١٩٢١	عقد معاهدة الصداقة والتحالف بين تركيا وافغانستان في موسكو.
٦آذار ١٩٢١	احتلال القوات التركية ارتوين
٩آذار ١٩٢١	توقيع بكر سامي بيك ويريان في لندن اتفاقية اقتصادية وسياسية
١٢آذار ١٩٢١	اقرار المجلس الوطني الكبير النشيد الوطني ((مارش الاستقلال)).
١٣ آذار ١٩٢١	معاهدة لندن بين تركيا وايطاليا بشأن سحب القوات الايطالية من الاناضول مقابل تعويض اقتصادي من جانب تركيا.
١٦ آذار ١٩٢١	عقد معاهدة الصداقة والاخوة السوفيتية ـ التركية
١نيسان ١٩٢١	الانتصار الثاني على اليونانيين في اينونو
٢٨ نيسان ١٩٢١	احتلال اليونانيين ازمت.
١٠ آيار ١٩٢١	تأسيس المجموعة الاولى لجمعية الدفاع عن حقوق الانضول وفراقيا من بين نواب المجلس

	الوطني الكبير برئاسة مصطفى كمال
٢١آيار ١٩٢١	عقد الهدنة مع فرنسا
١١ تموز ١٩٢١	بدء زحف القوات اليونانية نحو انقرة
١٢ تموز ١٩٢١	احتلال اليونانيين افيون قره حصار
١٧ تموز ١٩٢١	احتلال اليونانيين كوتاهية
٢٠ تموز ١٩٢١	احتلال اليونانيين اسكي شهر.
٥ آب ١٩٢١	قرار المجلس الوطني الكبير تعيين مصطفى كمال قائداً اعلى
٢٣ آب ١٩٢١	بدء معركة صقاريا
١٣ آيلول ١٩٢١	انتصار الجيش التركي عند نهر صقاريا
١٩ آيلول ١٩٢١	قرار المجلس الوطني منح مصطفى كمال لقب"غازي"
١٢ تشرين الاول ١٩٢١	وصول سفير جمهورية اذربيجان الاشتراكية السوفيتية في تركيا أي. آبيلوف الى انقرة
١٣ تشرين الاول ١٩٢١	عقد معاهدة الصداقة بين الجمهوريات السوفيتية اذربيجان وارمينيا وجورجيا من جانب وتركيا من جانب اخر في قارص.
٢٠ تشرين الاول ١٩٢١	عقد معاهدة اخلاء القوات الفرنسية من كليكيا بين تركيا وفرنسا في انقرة.
٧ كانون الاول ١٩٢١	سحب القوات الفرنسية من كليكيا
١٣ كانون الاول ١٩٢١	وصول بعثة جمهورية اكرانيا الاشتراكية السوفيتية فوق العادة برئاسة م. ف. فرونزه الى انقرة.
٢٠ كانون الاول ١٩٢١	نداء م. ف. فرونزه الى نواب المجلس الوطني الكبير
٢كانون الثاني ١٩٢٢	عقد معاهدة الصداقة والاخوة بين تركيا

	وجمهورية اكرانيا الاشتراكية السوفيتية.
٥كانون الثاني ١٩٢٢	مغادرة م. ف. فروزنزه انقرة
٢٢كانون الثاني ١٩٢٢	وصول السفير السوفيتي الجديد س. اي ارالوف الى انقرة
٢٢نيسان ١٩٢٢	رسالة مصطفى كمال الى ف. اي. لينين
٢٦ آب ١٩٢٢	بدء الهجوم العام للقوات التركية
٢٧ آب ١٩٢٢	تحرير القوات التركية افيون قره حصار
٣٠ آب ١٩٢٢	تحطيم القوات اليونانية عند دملو ـ بينار.
٢ آيلول ١٩٢٢	اسر الاتراك الجنرال تريكوبيس القائد العام للقوات اليونانية.
٩ آيلول١٩٢٢	تحرير ازمير
١٧آيلول ١٩٢٢	تحرير باندرما
١١ تشرين الاول ١٩٢٢	عقدت هدنة مودانيا التي انهت الحرب اليونانية ـ التركية، بين تركيا من جانب وبريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا من جانب اخر.
١ تشرين الثاني ١٩٢٢	قرار المجلس الوطني الكبير بشأن خلع السلطان محمد السادس والغاء السلطنة واختيار خليفة جديدة من بين اعضاء السلالة العثمانية
١٧ تشرين الثاني ١٩٢٢	فرار السلطان محمد السادس على ظهر طراد انجليزي الى جزيرة مالطة.
١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢	اختيار عبد المجيد خليفة
٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢	افتتاح مؤتمر لوزان لوضع بنود معاهدة الصلح بين تركيا ودول الوفاق الودي
٤ كانون الاول ١٩٢٢	بيان الوفد السوفيتي الى مؤتمر لوزان

	بشأن نظام المضايق
٢٠ كانون الاول ١٩٢٢	مذكرة الوفد السوفيتي الى مؤتمر لوزان بشأن المسألة الشرقية
٦ كانون الثاني ١٩٢٢	بيان تأسيس حزب الشعب(حزب الشعب الجمهوري فيما بعد)
٤شباط ١٩٢٣	توقف اعمال مؤتمر لوزان
١٧ شباط ـ ١٤ آذار ١٩٢٣	المؤتمر الاقتصادي في ازمير
٢٣ نيسان ١٩٢٣	استئناف اعمال مؤتمر لوزان
١٠ آيار ١٩٢٣	اغتيال عملاء الوفاق الودي للمندوب السوفيتي الى مؤتمر لوزان ف. ف. فروفسكي.
٢٤ تموز ١٩٢٣	توقيع معاهدة الصلح في لوزان بين بريطانيا العظمى ويوغسلافيا من جانب وتركيا من الجانب الاخر والتوقيع ايضاً على الميثاق الخاص بنظام المضايق وغير ذلك من الوثائق.
٧ـ ١٠ آيلول ١٩٢٣	اضراب عمال الطباعة في اسطنبول
٢ تشرين الاول ١٩٢٣	سحب قوات الحلفاء من اسطنبول
٦ تشرين الاول ١٩٢٣	دخول القوات التركية الى اسطنبول
٢٩ تشرين الاول ١٩٢٣	اعلان الجمهورية التركية. انتخاب مصطفى كمال رئيساً للجمهورية.
١٧ تشرين الثاني ١٩٢٣	اضراب عمال السكك في تركيا
٣ آذار ١٩٢٤	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون الغاء الخلافة ووزارتي الشريعة والاوقاف والقانون والتعليم
٤ آذار ١٩٢٤	نفي الخليفة عبد المجيد واعضاء الاسرة العثمانية الاخرين من تركيا.

١٨ آذار ١٩٢٤	اقرار المجلس الوطني الكبير لقانون الارياف
٨ نيسان ١٩٢٤	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون الغاء المحاكم الشرعية وتغيير بعض مبادئ النظام القضائي
٢٠ نيسان ١٩٢٤	اقرار دستور الجمهورية التركية
٢٦ آب ١٩٢٤	افتتاح بنك الاعمال في انقرة
٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٤	استقالة وزارة عصمت باشا
٢١ تشرين الثاني	تشكيل وزارة علي فتحي بيك
١١شباط ١٩٢٥	انتفاضة العشائر الكردية بقيادة الشيخ سعيد
١٧ شباط ١٩٢٥	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون الغاء العشر واستبداله بضريبة ارض تؤخذ على المحاصيل المخصصة للبيع
٢٦ شباط ١٩٢٥	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون الغاء امتياز التبغ الممنوح للريجي.
٣ آذار ١٩٢٥	تعيين عصمت باشا(اينونو) رئيساً للوزراء
٤ آذار ١٩٢٥	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون حماية النظام
٨ نيسان ١٩٢٥	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون انشاء معامل السكر
١٢ نيسان ١٩٢٥	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون مشاريع التعدين
٣ حزيران ١٩٢٥	قرار مجلس وزراء تركيا بمنع نشاط حزب التقدم الجمهوري
٢٩ حزيران ١٩٢٥	حكمت محكمة الاستقلال في دياربكر بالاعدام على ٤٧ من كبار المشاركين في الانتفاضة التي قادها

الشيخ سعيد

٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٥ اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون
منع الطربوش ووجوب ارتداء اغطية الراس الاوربية.

٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٥ اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون
منع التكايا

١٧ كانون الاول ١٩٢٥ عقد معاهدة الصداقة والحياد في باريس بين الاتحاد
السوفيتي وتركيا

٢٦ كانون الاول ١٩٢٥ اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانوني استخدام
التقويم الاوربي والتقسيم الزمني الاوربي في تركيا

٣٠ كانون الاول ١٩٢٥ اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون
استبدال النقود
الورقية القديمة بنقود ورقية من نمط جديد

٢٤ آذار ١٩٢٦ اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون احتكار
حق التنقيب عن النفط واستثماره

٢٢ نيسان ١٩٢٦ عقد معاهدة الصداقة والامن في طهران بين
تركيا وايران

٣٠آيار ١٩٢٦ مؤتمر انقرة للصداقة وعلاقات حسن الجوار بين
تركيا وفرنسا باعتبارها الدولة المنتدبة
على سوريا ولبنان.

٥حزيران ١٩٢٦ معاهدة انقرة بين بريطانيا العظمى والعراق
وتركيا حول تعيين الحدود العراقية ـ التركية
وعلاقات حسن الجوار

٣٠ حزيران ١٩٢٦ جرى في اسطنبول تبادل وثائق التصديق على معاهدة
الصداقة والحياد لسنة ١٩٢٥ بين الاتحاد
السوفيتي وتركيا

١٢ـ١٤ تشرين الثاني ١٩٢٦ جرى في اوديسا لقاء مفوض الشعب للشؤون
الخارجية في الاتحاد السوفيتي مع وزير خارجية
تركيا توفيق رشدي بيك

٨ كانون الثاني ١٩٢٧ التوقيع في قارص على الميثاق السوفيتي ـ التركي حول
استخدام مياه الانهار الحدودية بين الاتحاد السوفيتي
وتركيا وعلى البروتوكول الاضافي بشأن بناء سد
سردار اباد على نهر اراكس

١٧ شباط ١٩٢٧ اتفاقية بين الولايات المتحدة وتركيا بشأن
اعادة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية

١١آذار ١٩٢٧ التوقيع في انقرة على معاهدة التجارة
والملاحة السوفيتية ـالتركية

٢٨ آيار ١٩٢٧ اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون
تشجيع الصناعة.

٢٩ آيار ١٩٢٧ افتتاح خط السكة الحديد انقرة ـ قيصرية
وصول مصطفى كمال
الى اسطنبول بعد غياب دام ثمان سنوات.

٩ آيلول ١٩٢٧ افتتاح خط السكة الحديد سامسون ـ حوز

١٥ـ ٢٣ تشرين الاول ١٩٢٧ المؤتمر الثاني لحزب الشعب الجمهوري في تركيا.
خطاب مصطفى كمال(١٥ـ ٢٠ تشرين الاول)
الذي اورد فيه نتائج النضال الوطني

٢٨ تشرين الاول ١٩٢٧ اول احصاء عام للسكان في تركيا

٢١ تشرين الثاني ١٩٢٧ افتتاح خط السكة الحديد سامسون ـ اماسيه

٩نيسان ١٩٢٨ حذف المجلس الوطني التركي
الكبير عبارة"الدين الرسمي
لتركيا هو الاسلام" واستبدال الصيغة

	الدينية للقسم الذي يؤديه رئيس الجمهورية والنواب باخرى مدنية
٢٥ آيار ١٩٢٨	عقد معاهدة الصداقة والتعاون الافغانية التركية في انقرة
٣٠ آيار ١٩٢٨	وقعت في روما بين ايطاليا وتركيا معاهدة الحياد واجراءات حل النزاعات عن طريق القضاء
١٣ حزيران ١٩٢٨	معاهدة باريس بين تركيا وممثلي حملة سندات الدين العثماني حول نظام استئناف دفع الدين
١٥ حزيران ١٩٢٨	بروتوكول طهران حول تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية بين ايران وتركيا.
١ تشرين الثاني ١٩٢٨	اقرار المجلس الوطني الكبير لقانون اصلاح حروف الهجاء التركية
٥ كانون الثاني ١٩٢٨	عقد معاهدة بين تركيا وهنغاريا
٢٨ كانون الثاني ١٩٢٩	انضمام تركيا الى المعاهدة التي وقعت في باريس في ٢٧ آب ١٩٢٨ حول منع الحرب كأداة للسياسة الوطنية (ميثاق كيلوك)
٢٧ شباط ١٩٢٩	انضمام تركيا الى البروتوكول الموقع في موسكو في ٩ شباط ١٩٢٩ حول تنفيذ "ميثاق كيلوك" قبل الموعد المحدد.
٦ آذار ١٩٢٩	عقد تركيا لمعاهدة مع بلغاريا
٢٢ حزيران ١٩٢٩	التوقيع على اتفاقية الحدود التركية ـ السورية
٣ آب ١٩٢٩	عقد معاهدة الصداقة بين تركيا والحجاز

٢٣ آب ١٩٢٩	انتهاء مدة نفاذ الميثاق التجاري الخاص بمعاهدة لوزان
١تشرين الاول ١٩٢٩	التوقيع على المعاهدة التجارة والملاحة التركية ـ الامريكية
١٧ كانون الاول ١٩٢٩	بروتوكول انقرة حول تمديد مدة نفاذ معاهدة الصداقة والحياد لسنة ١٩٢٥ بين الاتحاد السوفيتي وتركيا وحول تضمين هذه المعاهدة التزاماً اضافياً يقضي بعدم عقد احد الجانبين اتفاقيات مع البلدان المجاورة دون موافقة الجانب الاخر
٣ شباط ١٩٣٠	معاهدة باريس تركيا وفرنسا حول الصداقة واجراءات الترضية والتحكيم
٢٠ آيار ١٩٣٠	اقرار المجلس الوطني الكبير لقانون حماية العملة التركية
١٣ حزيران ١٩٣٠	بروتوكول حول الحدود التركية ـ السورية
٩ حزيران ١٩٣٠	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون احتكار التبغ
١٠ حزيران ١٩٣٠	مؤتمر انقرة التركي ـ اليوناني حول الالغاء النهائي للقضايا الناجمة عن التطبيق معاهدة واتفاقية لوزان. اقرار المجلس الوطني الكبير لقانون حول التسهيلات التي تمنح للاشخاص الذين يملكون الجرارات والمكائن الزراعية.
١١ حزيران ١٩٣٠	اقرار المجلس الوطني الكبير لقانون تأسيس بنك الدولة المركزي في تركيا.

١ آب ١٩٣٠	تأسيس الحزب الحر الجمهوري برئاسة علي فتحي بيك
١آب ١٩٣٠	افتتاح خط السكة الحديد انقرة ـ سيواس
٢٢ أيلول ١٩٣٠	جلسة استثنائية للمجلس التركي
٣ تشرين الاول ١٩٣٠	صدور البيان الرسمي بمناسبة زيارة وزير خارجية تركيا توفيق رشدي بيك للاتحاد السوفيتي
٣٠ تشرين الاول ١٩٣٠	معاهدة انقرة بين تركيا واليونان حول الحياد والصداقة واجراءات التحكيم
كانون الاول ١٩٣٠	انتفاضة منيمين
١٨ شباط ١٩٣١	اعدام ٢٨ من منظمي انتفاضة منيمين
٢١ شباط ١٩٣١	انتهاء محاكمة ١٦ شيوعياً في اسطنبول
١٥ أذار ١٩٣١	توقيع معاهدة التجارة والملاحة السوفيتية ـ التركية
١٠ـ ١٤ آيار ١٩٣١	المؤتمر الثالث لحزب الشعب الجمهوري في تركيا اقرار المنهاج الجديد والنظام الداخلي للحزب
٦ حزيران ١٩٣١	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون ضريبة الماشية
٢٥ حزيران ١٩٣١	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون المطبوعات الذي حدد لدرجة كبيرة نشاط الصحف
٢٧ حزيران ١٩٣١	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون ضريبة الارض
تشرين الاول ١٩٣١	مؤتمر البلقان الثاني في اسطنبول ـ انقرة
٢٧ تشرين الاول ١٩٣١	تصريح م. م. لتيفوف في انقرة لمثلي الصحافة. التركية حول العلاقات السوفيتية ـ التركية
٣٠ تشرين الاول ١٩٣١	التوقيع في انقرة على البروتوكول السوفيتي ـ التركي بشأن تمديد

	معاهدة الصداقة والحياد لسنة ١٩٢٥
كانون الاول ١٩٣١	اضراب عمال مصنع النسيج في دفتردار
آذار ١٩٣٢	اضراب في مستودعات التبغ في ازمير
نيسان ١٩٣٢	اضراب عمال شركة الملاحة"سيري سيفائين"
١٧ نيسان ١٩٣٢	توقيع اتفاقية تجارية ملحقة بمعاهدة ١٦ آذار ١٩٣١ بين الاتحاد السوفيتي وتركيا
٢٧ نيسان ١٩٣٢	استرداد الحكومة التركية لخط سكة حديد اطنة ـ فوزي باشا
نيسان ـ آيار ١٩٣٢	وصول وفد حكومي تركي برئاسة عصمت باشا الى موسكو للمشاركة في احتفالات اول ايار
٨ آيار ١٩٣٢	بيان تاس حول تعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الاتحاد السوفيتي وتركيا
حزيران ـ آب ١٩٣٢	اضرابات عمال التبغ في ارتاقيا وسكوتاري واسطنبول(جلطة)
١٨ تموز١٩٣٢	قبول تركيا في عصبة الامم
٥ تشرين الثاني ١٩٣٢	عقد اتفاقية تركية ـ ايرانية في انقرة
٢٠ ايار ١٩٣٣	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون حول النفط
١٩ حزيران ١٩٣٣	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون حول بناء سكة حديد في منطقة استخراج النحاس أرگاني
٢٩حزيران ١٩٣٣	بدء العمل ببناء سكة حديد سيواس ـ(ارضروم
٣ـ ٤ تموز ١٩٣٣	انضمام تركيا الى ميثاق لندن حول تحديد المعتدي
١آب ١٩٣٣	اعادة تنظيم جامعة اسطنبول

التاريخ	الحدث
٢ آيلول ١٩٣٣	افتتاح سكة حديد آولوقشلة ـ قيصرية
تشرين الاول ـ تشرين الثاني ١٩٣٣	زيارة وفد حكومي سوفيتي برئاسة ك.ي. فورشيلوف لتركيا
تشرين الثاني ١٩٣٣	المؤتمر البلقاني في سالونيك
٩كانون الثاني ١٩٣٣	اقرار الحكومة التركية"برنامج السنوات الخمس الاقتصادي" للتطور الصناعي
٢١ كانون الثاني ١٩٣٤	توقيع معاهدة بين الاتحاد السوفيتي وتركيا يتضمن توريد مختلف المعدات والمكائن من الاتحاد السوفيتي على سبيل الدين وابداء المساعدة الفنية
٩ شباط ١٩٣٤	توقيع ميثاق الوفاق البلقاني(تركيا واليونان ويوغسلافيا و رومانيا)
اذار ١٩٣٤	اقرار قانون بشأن تسوية العلاقات بين الاوقاف والمستأجرين
٢٥أذار١٩٣٤	فرض ضريبة دخل عالية جديدة
٢٠آيار ١٩٣٤	وضع الحجر الاساس لمجمع النسيج في قيصرية
٢حزيران ١٩٣٤	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون بيع اراضي الدولة للفلاحين المحتاجين
٩ حزيران ١٩٣٤	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون توزيع الارض مجاناً على المستوطنين والمهاجرين والفلاحين عديمي الارض او الذين يملكون القليل منها في ولاية قارص وغيرها
١٤ حزيران ١٩٣٤	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون

التاريخ	الحدث
	حول الاسكان
٥ كانون الاول ١٩٣٤	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون منح النساء حق الانتخاب الى المجلس
١٧ نيسان ١٩٣٥	خطاب لوزير خارجية تركيا في اجتماع عصبة الامم طالب فيه بضمان آمن تركيا عن طريق اعادة تسليح المضايق
١آيار ١٩٣٥	اتفاقية استرداد الحكومة التركية لسكة حديد آيدن
٩ـ ١٤ آيار ١٩٣٥	المؤتمر الرابع لحزب الشعب الجمهوري في تركيا اقرار منهاج جديد للحزب
حزيران ١٩٣٥	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون حول اعادة تنظيم نظام
١٤ حزيران ١٩٣٥	افتتاح كليات للغة والتاريخ والجغرافية في انقرة
١٥ـ ٢٥ حزيران ١٩٣٥	زيارة وزير الاقتصاد الوطني التركي جلال بايار لموسكو
٢١ تموز ١٩٣٥	محاكمة مجموعة من المعلمين والطلاب بتهمة الدعاية الشيوعية
٢٢ آب ١٩٣٥	وضع الحجر الاساس لمجمع النسيج في انزلي
٤تشرين الاول ١٩٣٥	التوقيع بالأحرف الاولى في جنيف على الميثاق الايراني ـ التركي ـ العراقي(الذي اتخذ فيما بعد اسم ميثاق سعد اباد
٢١ تشرين الاول ١٩٣٥	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون حول تعاونيات التسليف كرر من حيث الاساس احكام قانون ١٩٣٩

٧ تشرين الثاني ١٩٣٥ التوقيع في انقرة على بروتوكول تجديد معاهدة الصداقة والحياد لسنة ١٩٢٥ بين الاتحاد السوفيتي وتركيا

٢آذار ١٩٣٦ فرض ضريبة لمساعدة القوات الجوية

١١ نيسان ١٩٣٦ مذكرة الحكومة التركية الى المشاركين في مؤتمر لوزان التي تقترح فيها عقد مؤتمر لاعادة النظر في نظام المضايق

١٦ نيسان ١٩٣٦ مذكرة جوابية من الحكومة السوفيتية الى الحكومة التركية تتضمن الموافقة على عقد مؤتمر لاعادة النظر في نظام المضايق

٨ حزيران ١٩٣٦ اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون العمل

٢٢ حزيران ١٩٣٦ افتتاح مؤتمر مونترو لبحث نظام المضايق

١٦ـ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٦ زيارة رئيس البنك الامبراطوري الألماني شاخت لانقرة

٢١ شباط ١٩٣٧ اتفاقية بين الحكومة التركية وشركة كروب حول بناء سبع سفن وترسانات لبناء السفن ومستودعات على البسفور

٧ نيسان ١٩٣٧ توقيع معاهدة صداقة بين تركيا ومصر

٢٩ آيار ١٩٣٧ عقد اتفاقية فرنسية تركية في جنيف حول الوضع القانوني لسنجق الاسكندرونة المستقل ذاتياً

٨ تموز ١٩٣٧ التوقيع في طهران على ميثاق سعد اباد الذي كون وفاق الشرق الادنى(تركيا وايران والعراق وافغانستان)

١٢ـ ١٦ تموز ١٩٣٧ زيارة وزير خارجية تركيا اراس ووزير الداخلية

شكري قاي لموسكو

١٥تشرين الاول ١٩٣٧ استقالة حكومة عصمت اينونو وتشكيل وزارة جلال بايار

٣١ آذار ١٩٣٨ الاتفاقية السوفيتية ـ التركية حول التقليص المتبادل للشبكة القنصلية

٢٧ آيار ١٩٣٨ التوقيع في لندن على اتفاقية منح انجلترا لتركيا اعتماداً بمقدار ١٦ مليون جنيه استرليني.

١٧ حزيران ١٩٣٨ اقرار المجلس الوطني الكبير لقانون ادارة المنظمات الاقتصادية الحكومية

٢٤ حزيران ١٩٣٨ اقرار قانون تأسيس ادارة للمنتجات الزراعية برأسمال حكومي تابعة لوزارة الاقتصاد

٤ تموز ١٩٣٨ التوقيع بالاحرف الاولى في انقرة على معاهدة الصداقة بين تركيا وفرنسا

٧ تموز ١٩٣٨ اقرار قانون حول تنقلات المواطنين الاتراك والاجانب في حالة حملهم لجوازات السفر

٣١ تموز ١٩٣٨ معاهدة عدم الاعتداء بين بلدان الوفاق البلقاني وبلغاريا

١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨ وفاة كمال اتاتورك

١١ تشرين الثاني ١٩٣٨ انتخاب عصمت اينونو رئيساً للجمهورية التركية وتشكيل جلال بايار وزارة جديدة

١٦ كانون الثاني ١٩٣٩ التوقيع في برلين على اتفاقية المانية ـ تركية حول منح تركيا اعتماداً بمبلغ ١٥٠ مليون مارك

٢٥ كانون الثاني ١٩٣٩ استقالة حكومة جلال بايار وتشكيل وزارة جديدة برئاسة رفيق صيدام

٢١ شباط ١٩٣٩ اعتراف تركيا بحكومة الدكتاتور فرانكو الاسبانية

	اعترافاً قانونياً
١نيسان ١٩٣٩	التوقيع في انقرة على اتفاقية تجارية بين تركيا والولايات المتحدة
٢نيسان ١٩٣٩	افتتاح الجلسة الاستثنائية للمجلس الوطني التركي الكبير في دورته السادسة. انتخاب عصمت اينونو رئيساً للمرة الثانية
٢٧ نيسان ١٩٣٩	وصول السفير الألماني فون بابن الى انقرة
١٢ آيار ١٩٣٩	التوقيع على اتفاقية اولية للمساعدة المتبادلة بين تركيا وانجلترا
١حزيران ١٩٣٩	اقرار المؤتمر الخامس لحزب الشعب الجمهوري في تركيا نظاماً داخلياً ومنهاجاً جديداً
٢٣ حزيران ١٩٣٩	التوقيع في انقرة على اتفاقية فرنسية ـ تركية بشأن ضم سنجق الاسكندرونة(هتاي) رسمياً الى تركيا والتوقيع في باريس على معاهدة المساعدة المتبادلة الفرنسية ـ التركية
١آيلول ١٩٣٩	هجوم المانيا الفاشية على بولندا
٣آيلول ١٩٣٩	بدء الحرب العالمية الثانية
١١آيلول ١٩٣٩	تشغيل اول فرن عالٍ في مجمع التعدين في قره بيوك
٢٥ آيلول ١٩٣٩	وصول وزير خارجية تركيا شكري سراج اوغلو الى موسكو
١٩ تشرين الاول ١٩٣٩	التوقيع في انقرة على معاهدة المساعدة المتبادلة الانجليزية ـ الفرنسية ـ التركية
٢١ كانون الثاني ١٩٤٠	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون الدفاع الوطني
٣شباط ١٩٤٠	عقد المعاهدة الانجليزية ـ التركية حول التجارة في لندن

٢٠ شباط ١٩٤٠	تكذيب تاس للخبر الذي اذاعته وكالة ستيفاني الايطالية حول عبور فصيل سوفيتي الحدود التركية
٣٠ آذار ١٩٤٠	قرار الحكومة التركية بتمديد يوم العمل من ٩ الى ١٢ ساعة
١٨ حزيران ١٩٤٠	عقد معاهدة تجارية مدتها سنة ومبلغها ٢١ مليون ليرة بين المانيا وتركيا
٢٥ تموز ١٩٤٠	عقد معاهدة تجارية تركية ـ المانية
٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٠	فرض حالة الحصار في ولايات تركيا الغربية الست(اسطنبول وادرنه، وهرقليا وتكردغ وجبنه قلعة وكوجائيلي
١٣ كانون الاول ١٩٤١	استقبال البعثة العسكرية والعسكرية ـ البحرية الانجليزية في انقرة
١٧ شباط ١٩٤١	التوقيع في انقرة على الاعلان البلغاري ـ التركي حول الاحجام عن العدوان والثقة المتبادلة
١٩ شباط ١٩٤١	تأسست في اسطنبول الشركة الانجليزية ـ التركية المساهمة لبناء المشاريع الصناعية التركية
٢٥ـ ٢٨ شباط ١٩٤١	زيارة وزير خارجية بريطانيا العظمى ايدن ورئيس الاركان الامبراطوري البريطاني ديل لانقرة
١آذار ١٩٤١	انضمام بلغاريا الى ميثاق الدول الفاشية الثلاثي دخول القوات الألمانية الى بلغاريا
٢ آذار ١٩٤١	احتلال القوات الألمانية الفاشية لبلغاريا
٤ آذار ١٩٤١	تسليم فون بابن عصمت اينونو رسالة هتلر التي يؤكد فيها عدم وجود نوايا عدوانية تجاه تركيا لدى المانيا

١٨ ـ ١٩ آذار ١٩٤١	لقاء ايدن مع سراج اوغلو في نيقوسيا في جزيرة قبرص
٢٥ آذار ١٩٤١	بيان مفوضية الشعب للشؤون الخارجية في الاتحاد السوفيتي حول تبادل التصريحات بين الحكومتين السوفيتية والتركية بشأن التفاهم المتبادل والحياد في حالة ما اذا انجر احدها الى الحرب
٦ نيسان ١٩٤١	هجوم المانيا على اليونان ويوغوسلافيا
١٤ آيار ١٩٤١	تصريح رئيس جمهورية تركيا لعدم الدخول في نزاعات مع المانيا
٣١ آيار ١٩٤١	دخول القوات البريطانية الى بغدادو القضاء على حركة رشيد عالي الكيلاني
٨ حزيران ١٩٤١	دخول القوات الانجليزية والفرنسية الى سوريا
١٨ حزيران ١٩٤١	عقد معاهدة"الصداقة وعدم الاعتداء" في انقرة بين تركيا والمانيا الهتلرية
٢٢ حزيران ١٩٤١	هجوم المانيا الهتلرية على الاتحاد السوفيتي. بدء الحرب الوطنية العظمى في الاتحاد السوفيتي
٩ تموز ١٩٢١	خرق تركيا لميثاق مونترو حول المضايق. مرور السفينة الألمانية"زيفالكه" خلال المضايق
٢٥ تموز ١٩٤١	اعلان تركيا الحياد في الحرب بين الاتحاد السوفيتي والمانيا الفاشية
١٠ آب ١٩٤١	اعلان حكومتي الاتحاد السوفيتي وانجلترا للحكومة التركية بشأن قضية المضايق ومساعدة تركيا في حالة تعرضها لهجوم من جانب اي دولة اوربية.
٢٩ آيلول ١٩٤١	عقد اتفاقية تجارية بين تركيا وانجلترا

٩ تشرين الاول ١٩٤١	التوقيع قي انقرة على اتفاقية تجارية تركية ـ المانية نافذة حتى ٣١ آذار ١٩٤٣
٤ كانون الاول ١٩٤١	شمول تركيا بقانون الولايات المتحدة حول توريد الاسلحة بموجب الاعارة والتأجير
٧ كانون الاول ١٩٤١	هجوم اليابان على بيرل هاربر وبدء الحرب ضد الولايات المتحدة وانجلترا
١٧ كانون الثاني	اعتماد نظام البطاقة التموينية في توزيع المنتجات في انقرة
٢٤ شباط ١٩٤٢	تمثيلية"الاعتداء" على السفير الألماني في تركيا فون بابن، في انقرة
١نيسان ـ ١٧ حزيران ١٩٤٢	المحاكمة الاستفزازية في انقرة في قضية"الاعتداء" على فون بابن
٨ تموز ١٩٤٢	وفاة رئيس الوزراء التركي رفيق صيدام
٩ تموز ١٩٤٢	تشكيل شكري سراج اوغلو للوزارة التركية
١٣ آب ١٩٤٢	تعيين نعمان منمينجوغلو وزيراً للخارجية
٧ آيلول ١٩٤٢	وصول ويلكي ـ الممثل الشخصي لرئيس جمهورية الولايات المتحدة روزفلت الى انقرة
١ تشرين الثاني ١٩٤٢	تصريح عصمت اينونو حول مواصلة سياسة الحياد
٤ تشرين الثاني ١٩٤٢	مذكرة الحكومة السوفيتية الى الحكومة التركية حول اعتزام المانيا على امرار سفن حربية عبر المضايق، خرقاً لميثاق مونترو
١١تشرين الثاني ١٩٤٢	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون يفرض ضريبة على الثروة
٢٩ كانون الاول ١٩٤٢	وصول الوفد البرلماني البريطاني الى انقرة
٣١ كانون الاول ١٩٤٢	التوقيع بين المانيا وتركيا على اتفاقية

	خاصة يمنح اعتماداً خاصاً لشراء مواد حربية
١٢ ـ ١٤ كانون الثاني ١٩٤٣	لقاء تشرشل وروزفلت في الدار البيضاء
١٣ كانون الثاني ١٩٤٣	وصول البعثة التركية الى لندن للتعرف على عمل المصانع والترسانات والمؤسسات العسكرية البحرية والجوية الانجليزية
٣٠ ـ ٣١ كانون الثاني ١٩٤٣	لقاء تشرشل وعصمت اينونو في اطنة
٨ آذار ١٩٤٣	الاجتماع الاول للمجلس في دروته الجديدة تكليف شكري سراج اوغلو بتأليف الحكومة
١١آذار ١٩٤٣	وصول البعثة العسكرية الانجليزية الى انقرة
١٤آذار ١٩٤٣	وصول البعثة العسكرية التركية الى مصر
١نيسان ١٩٤٣	توقيع اتفاقية تجارية بين تركيا والمانيا مدتها حتى ٣١ آيار ١٩٤٤
١٦ نيسان ١٩٤٣	بداية المحادثات بين القادة العسكريين الانجليز والاتراك
١٥ آيار ١٩٤٣	منح المانيا تركيا اعتماداً بمائة مليون مارك مدته عشر سنوات
٨ ـ ١٥ حزيران ١٩٤٣	المؤتمر السادس لحزب الشعب الجمهوري الذي اقر منهاجاً ونظاماً داخلياً جديدين للحزب
١٢ تموز ١٩٤٣	وصول القائد العام للقوات المسلحة البريطانية في شرق البحر المتوسط الاميرال كننجهام الى انقرة
٢٩ تموز ١٩٤٣	اقتراح حكومة الاتحاد السوفيتي على تركيا منع الاقطار المحايدة لموسوليني وغيره من مجرمي الحرب حق اللجوء في اراضيها
١٩ـ ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٣	مؤتمر موسكو لوزراء خارجية الدول العظمى الثلاث

٣تشرين الثاني ١٩٤٣	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير كون يوم العمل من ساعة في الصناعة وجزئياً في التجارة
٤ـ ٦ كانون الاول ١٩٤٣	مؤتمر القاهرة بمشاركة روزفلت وتشرشل وايننو
٧ كانون الاول ١٩٤٣	اذاعة البيان الرسمي لمؤتمر القاهرة
١٣ كانون الثاني ١٩٤٤	استقالة رئيس الاركان التركي المرشال فوزي ضقماق. تعيين كاظم اورباي في هذا المنصب
١٢ شباط ١٩٤٤	تكذيب تاس لخبر وكالة گواس او فى حول حادث الحدود السوفيتية ـ التركية
٢آذار ١٩٤٤	نشر الصحافة الانجليزية لخبر ايقاف بريطانيا التوريدات العسكرية لتركيا
١٢ نيسان ١٩٤٤	مذكرة بريطانيا والولايات المتحدة المشتركة الى الحكومة التركية حول ايقاف توريد للمواد الستراتيجية الى المانيا
٢١ نيسان ١٩٤٤	ايقاف الحكومة التركية تصدير الكروم الى المانيا
٣ آيار ١٩٤٤	مظاهرة موالية للفاشست قامت بها عناصر الجامعة التركية
١٨آيار ١٩٤٤	اعلان الاحكام العرفية في اسطنبول
٢٤ آيار ١٩٤٤	تصريح تشرشل في مجلس العموم حول المفاوضات الانجليزية ـ التركية وحول ايقاف تجهيز تركيا بالاسلحة
١٥ حزيران ١٩٤٤	استقالة وزير الخارجية التركي نعمان منيجو اوغلو
حزيران ١٩٤٤	تسديد تركيا للدين العثماني
٢آب ١٩٤٤	تصريح رئيس الوزراء شكري سراج اوغلو حول قطع تركيا لعلاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع المانيا
٨ آب ١٩٤٤	اطلاق سراح المواطنين السوفيتين كورنيلوف

التاريخ	الحدث
	وبافلوف اللذين ادانتها المحكمة في قضية مايسمى"بالاعتداء" على فون بابن
١٤ آيلول ١٩٤٤	تعيين حسن سقا وزيراً لخارجية تركيا
٣ كانون الثاني ١٩٤٥	قرار المجلس التركي قطع العلاقات البلوماسية والاقتصادية مع اليابان باقتراح من الولايات المتحدة الامريكية
١٠ كانون الثاني ١٩٤٥	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون يقضي باستبدال كل الكلمات العربية والفارسية في الدستور التركي بكلمات تركية
٢٣ شباط ١٩٤٥	اعلان تركيا الحرب على المانيا واليابان
١٩ آذار ١٩٤٥	اعلان الحكومة السوفيتية عن فسخ معاهدة ١٧ كانون الاول ١٩٢٥ حول الصداقة والحياد بين الاتحاد السوفيتي وتركيا
٨ آيار ١٩٤٥	التوقيع في برلين على وثيقة استسلام المانيا دون قيد او شرط
١١ حزيران ١٩٤٥	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون حول منح الارض للمزراعين
٢٧ حزيران ١٩٤٥	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون حول التأمين ضد الحوادث والامراض المهنية
٩ آب ١٩٤٥	بداية حرب الاتحاد السوفيتي ضد اليابان
٢ آيلول ١٩٤٥	التوقيع على وثيقة استسلام اليابان دون قيد او شرط
٢ــ٣ كانون الاول ١٩٤٥	اطلاق سراح ٢٣ معتقلاً من عناصر الجامعة التركية كانوا قد ادينو في آذار ١٩٤٥ لنشاطهم الفاشي والمعادي للحكومة

التاريخ	الحدث
٤ كانون الاول ١٩٤٥	مظاهرة فاشية في اسطنبول موجهة ضد الاتحاد السوفيتي. تحطيم ادارة تحرير جريدة"طان"
٨كانون الثاني ١٩٤٥	مذكرة الحكومة السوفيتية الى حكومة تركيا بشأن المظاهرة المعادية للسوفيت في اسطنبول
٤كانون الثاني ١٩٤٦	افتتاح المؤتمر التاسيسى للحزب الديموقراطي، اقرار منهاج الحزب
٢٠كانون الثاني ١٩٤٦	البداية الرسمية لنشاط الحزب الديموقراطي الذي يرأسه جلال بايار
٢١ شباط ١٩٤٦	اعتقال عدد من المحررين والعاملين في الصحف الديموقراطية في اسطنبول
٢٣ آذار ١٩٤٦	ادانة العاملين في الصحف الديموقراطية
آيار ١٩٤٦	سماح الحكومة لنشاط حزب شغيلة وفلاحي تركيا الاشتراكي
١٠ـ ١٢ آيار ١٩٤٦	المؤتمر الاستثنائي لحزب الشعب الجمهوري
٢٦ آيار ١٩٤٦	الانتخابات البلدية في تركيا
٢١ تموز ١٩٤٦	انتخابات المجلس التركي في دورته الثامنة
٤آب ١٩٤٦	افتتاح الدورة الثامنة للمجلس استقالة حكومة شكري سراج اوغلو
٦ آب ١٩٤٦	تأليف الحكومة التركية الجديدة برئاسة رجب بكر
١٧ آب ١٩٤٦	مذكرة من الحكومة السوفيتية الى الحكومة التركية تقترح فيها اعادة النظر بميثاق مونترو حول مضايق البحر الاسود
١٨ آب ١٩٤٦	صوت المجلس بالثقة لحكومة رجب بكر
٢٢ آب ١٩٤٦	مذكرة الحكومة التركية رداً على مذكرة الحكومة السوفيتية بتاريخ ٧آب ١٩٤٦ بشأن قضية نظام المضايق

١٣ آيلول ١٩٤٦	تخفيض قيمة الليرة التركية
٢٨ آيلول ١٩٤٦	بيان وزارة خارجية الاتحاد السوفيتي حول تبادل المذكرات بين الاتحاد السوفيتي وتركيا بشأن قضية المضايق
٢١ تشرين الاول ١٩٤٦	منح بنك التصدير والاستيراد في الولايات المتحدة تركيا اعتماداً بمبلغ ٢٥ مليون دولار"لتحديث الصناعة والسكك الحديد"
١٦ كانون الاول ١٩٤٦	قرار قيادة الولايات التي اعلنت فيها حالة الحصار حول منع حزب تركيا الاشتراكي وحزب العمال والفلاحين الاشتراكي والنقابات وجميع الجرائد والمجلات ذات التوجه الديموقراطي. حملات تفتيش واسعة في اسطنبول واعتقال اعضاء الاحزاب الممنوعة
٧ كانون الثاني ١٩٤٧	افتتاح المؤتمر الاول للحزب الديموقراطي في تركيا في انقرة
٨كانون الثاني ١٩٤٧	وصول ملك شرق الاردن عبدالله الى انقرة لاجراء مفاوضات مع الحكومة التركية
١١ كانون الثاني ١٩٤٧	التوقيع في انقرة على ميثاق للصداقة بين تركيا وشرق الاردن
٢٠ شباط ١٩٤٧	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير قانون النقابات والاتحادات النقابية
١٢ آذار ١٩٤٧	رسالة رئيس الولايات المتحدة الامريكية ترومان الى الكونجرس يطلب فيها تخصيص ٤٠٠ مليون دولار لابداء "المساعدة" لتركيا واليونان والسماح للحكومة بتدريب"افراد يونانيين واتراك مختارين" وارسال افراد مدنيين وعسكريين امريكان

	الى تركيا واليونان
٢٢ آيار ١٩٤٧	توقيع ترومان قانون ابداء"المساعدة" لليونان وتركيا
٢٣ آيار ١٩٤٧	وصول البعثة العسكرية الامريكية برئاسة اللواء اوليفر الى انقرة لتعيين المساعدة اللازمة للقوات المسلحة التركية
٢٩ آيار ١٩٤٧	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون حماية العملة التركية
٤ حزيران ١٩٤٧	صدور التعليمات الخاصة بطريقة تطبيق قانون منح المزراعين الارض
٩ تموز ١٩٤٧	مصادقة مجلس وزراء تركيا على الاتفاقية التركية ـ الامريكية الخاصة"المساعدة"
١٢ تموز ١٩٤٧	التوقيع في واشنطن على اتفاقية بين الولايات المتحدة وتركيا حول ابداء"المساعدة"
٢١ تموز ١٩٤٧	بدأت في انقرة محاكمة ٥٣ شخصية من شخصيات حزب تركيا الاشتراكي وحزب العمال والفلاحين الاشتراكي اتهموا بالشيوعية
٩ آب ١٩٤٧	استقالة وزارة رجب بكر. تأليف وزارة جديدة برئاسة حسن سقا
٧ تشرين الاول ١٩٤٧	وصول بعثة عسكرية تركية الى الولايات المتحدة برئاسة رئيس الاركان س . عمرتاك
١تشرين الثاني ١٩٤٧	افتتاح الاجتماع الدوري للمجلس الوطني التركي الكبير في دورته الثامنة. انتخاب كاظم قره بكر رئيساً للمجلس الوطني التركي الكبير
١٠ تشرين الثاني ١٩٤٧	وصول بعثة س . عمرتاك الى بريطانيا
١ـ ١٦ كانون الاول ١٩٤٧	المؤتمر السابع لحزب الشعب الجمهوري. انتخاب

عصمت اينونو رئيساً عاماً للحزب

٢ كانون الاول ١٩٤٧ — قرار المجلس بالغاء حالة الحصار، التي اعلنت في اسطنبول وخمسة ولايات غربية اخرى في ١٩٤٠

١٩ كانون الثاني ١٩٤٨ — استئناف صدور جريدة"سيس"(الصوت) الاسبوعية التقدمية

٢٦ كانون الثاني ١٩٤٨ — التوقيع على اتفاقية بين الشركات الامريكية و الحكومة التركية حول توريد ثلثي مايستخرج من الكروم في تركيا الى الولايات المتحدة الامريكية

٣٠ كانون الثاني ١٩٤٨ — انتخاب آ. جيبسوي رئيساً للمجلس

٥ شباط ١٩٤٨ — استئناف صدور الجريدة التقدمية"ركرلي حريت" في اسطنبول

٢٠ شباط ١٩٤٨ — قرار المجموعة البرلمانية لحزب الشعب الجمهوري حول اعادة التعليم الديني الاسلامي في المدارس الابتدائية التركية وحول انشاء كليات للفقه في الجامعات

٢٩ شباط ١٩٤٨ — منع سلطات اسطنبول مجدداً لجريدة"ركرلي حريت"

٣ آذار ١٩٤٨ — اقتراح وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية مارشال تخصيص الكونجرس ٢٧٥ مليون دولار لمواصلة"المساعدة" العسكرية لتركيا واليونان

٣ نيسان ١٩٤٨ — وصول سفير الاتحاد السوفيتي الجديد آ. آ لافريشوف الى انقرة

١٦ نيسان ١٩٤٨ — توقيع تركيا اتفاقية الستة عشر بلداً اوربياً حول "التعاون الاقتصادي الاوربي"(مشروع مارشال)

٩ حزيران ١٩٤٨ — استقالة وزارة حسن سقا وتأليفه حكومة جديدة

٢١ حزيران ١٩٤٨ — قرار الكونجرس في الولايات المتحدة الامريكية حول تخصيص ٢٢٥ مليون دولار لتركيا

٤ تموز ١٩٤٨ — عقد اتفاقية حول التعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة الامريكية وتركيا

١٥ تموز ١٩٤٨ — اصدار محكمة في اسطنبول الحكم على قادة حزب العمال والفلاحين الاشتراكي والنقابات الديموقراطية بتهمة النشاط الشيوعي

١٩ تموز ١٩٤٨ — تأليف الحزب الوطني رسمياً

٢٥ تموز ١٩٤٨ — نشر منهاج الحزب الوطني ونظامه الداخلي

٢ تشرين الثاني ١٩٤٨ — عقد اتفاقية امريكية ـ تركية خاصة حول المدفوعات والتعويضات الاوربية

كانون الاول ١٩٤٨ — المؤتمر الاقتصادي في انقرة الذي دعا الى سياسة"الليبرالية الاقتصادية"

كانون الثاني ١٩٤٩ — تأليف حكومة شمس الدين غونالتاي

٢٧ كانون الاول ١٩٤٩ — عقد اتفاقية خاصة حول المساعدة الثقافية بين الولايات المتحدة الامريكية وتركيا

كانون الثاني ١٩٥٠ — اضراب عمال مصنع النسيج"عدالت" ومصنع نقش الاقمشة"واكو" في اسطنبول

٤ كانون الثاني ١٩٥٠ — اقرار المجلس الوطني التركي الكبير قانون تأمين العمال ضد المرض

٢٢شباط ١٩٥٠ — اقرار المجلس الوطني التركي الكبير قانوناً يمنح السلطات صلاحيات غير محددة لمكافحة الحركة

١٩ آذار ١٩٥٠ — اقرار المجلس التركي الكبير قانون المساحة وتسجيل الملكية غير المنقولة

٢٤ آيار ١٩٥٠ — فوز الحزب الديموقراطي في انتخابات المجلس

آيار ١٩٥٠ — انتخاب جلال بايار رئيساً للجمهورية التركية

حزيران ١٩٥٠ — تأسيس جمعية انصار السلام في اسطنبول

تشرين الثاني ١٩٥٠	اجراء احصاء زراعي في اسطنبول
آب ١٩٥١	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير قانون
	تشجيع الراسمال الاجنبي
تشرين الاول ١٩٥١	دخول تركيا في حلف شمالي الاطلس العدواني
	(الناتو)
٣تشرين الثاني ١٩٥١	بيان الحكومة السوفيتية بخصوص العزم على
	ضم تركيا الى الناتو
١٠تشرين الثاني ١٩٥١	اذاعة تصريح مشترك من الولايات المتحدة
	وبريطانيا وفرنسا وتركيا حول اقامة قواعد
	عسكرية على اراضي اقطار الشرقين الادنى
	والاوسط
١٨ شباط ١٩٥٢	مصادقة المجلس على دخول تركيا الناتو
٦نيسان ١٩٥٢	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون
	حول مسؤولية الفلاحين الجنائية ف حالة
	استيلائهم دون اذن على الاراضي الخاصة
	او اراضي الخزينة
٣١حزيران ١٩٥٢	تأسيس اتحاد نقابات العمال في تركيا
٢٤ كانون الاول ١٩٥٢	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون
	اعادة نص دستور الجمهورية التركية مع التعديل
	التي ادخلت عليه قبل ١٠كانون الثاني ١٩٤٥
٣٠ آيار ١٩٥٣	بيان الحكومة السوفيتية حول عدم وجود مطالب
	اقليمية لديها تجاه تركيا
١٥ تشرين الاول ١٩٥٣	بدء محاكمة ١٦٧ من الوطنيين اعتقلوا في
	١٩٥١ بتهمة تنظيم"مؤامرة شيوعية"
١٨ كانون الثاني ١٩٥٤	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير قانوناً

	لتشجيع الاستثمارات الاجنبية
١٠ شباط ١٩٥٤	تأسيس الحزب الوطني الجمهوري
٧ آذار ١٩٥٤	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لتأسيس
	شركة نفط وطنية لاستخراج وتكرير النفط
١٦ تموز ١٩٥٤	اضراب ٦٠٠ من عمال الاحواض في ازمير
٢٤ شباط ١٩٥٥	عقد"معاهدة التعاون المتبادل" في التي
	سميت"ميثاق بغداد" بين تركيا والعراق في بغداد
٥نيسان ١٩٥٥	انضمام انجلترا الى ميثاق بغداد
١٦ نيسان ١٩٥٥	بيان حكومة الاتحاد السوفيتي حول الامن في
	الشرق الادنى
آب ١٩٥٥	المؤتمر الانجليزي ـ اليوناني ـ التركي في لندن
	حول قضية قبرص
٦ ـ ٧ آيلول ١٩٥٥	تنظيم العناصر الرجعية مذابح لليونانيين
	والارمن واليهود في اسطنبول وازمير
٢٣ آيلول ١٩٥٥	انضمام باكستان الى ميثاق بغداد
١٩ تشرين الاول ١٩٥٥	انضمام ايران الى ميثاق بغداد
٢٣ تشرين الاول ١٩٥٥	اجراء احصاء لسكان تركيا
١٥ كانون الثاني ١٩٥٧	تسليم المعدات الطبية هدية وزارة الصحة
	في الاتحاد السوفيتي الى مستشفى انقرة
	النموذجي
٢شباط ١٩٥٧	نشر بيان تاس حول قضية نزع السلاح في
	الصحافة التركية
٦ حزيران ١٩٥٧	تعيين س. ساربير ممثلاً دائماً لتركيا في
	الناتو
٢٩ حزيران ١٩٥٧	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير قانوناً

بانشاء وزارة للصناعة

٢٥ تموز ١٩٥٧ — التوقيع في موسكو على اتفاقية بين الاتحاد السوفيتي وبنك العمل التركي حول بناء معملين لانتاج الزجاج والصودا

٢٧ تشرين الاول ١٩٥٧ — اجراء انتخابات المجلس قبل موعدها المقرر

٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٧ — بيان الحكومة السوفيتية حول عدم وجود ادعاءات اقليمية او غيرها لديها تجاه تركيا

١٥ ـ ١٧ تموز ١٩٥٨ — اجتماع الاقطار الاسلامية الثلاثة المشتركة في ميثاق بغداد ـ تركيا وايران وباكستان

١ آب ١٩٥٨ — منح الولايات المتحدة الامريكية لتركيا قرضاً مقداره ٢٣٤ مليون دولار

١٨ شباط ١٩٥٩ — بداية المحادثات بين وزراء خارجية بريطانيا واليونان وتركيا حول القضية القبرصية

٥ آذار ١٩٥٩ — التوقيع على اتفاقية عسكرية ثنائية. بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية

٢٦ حزيران ١٩٥٩ — رسالة الحكومة السوفيتية الى حكومة تركيا حول انشاء منطقة خالية من السلاح الذري في البلقان وفي منطقة الادرياتك

١١ كانون الاول ١٩٥٩ — وصل الى موسكو وفد الاتراك العاملين في المجال الصحي برئاسة وزير الصحة التركي أ. قيردار

١٥ آذار ١٩٦٠ — التوقيع في انقرة على بروتوكول بين الممثلين التجاريين لتركيا والاتحاد السوفيتي. وضع قائمة بالبضائع التي يوردها الجانبان لبعضهما لعام ١٩٦٠

١٩ نيسان ١٩٦٠ — مظاهرة مناهضة للحكومة في انقرة اشترك

فيها عشرة ألاف شخص

٢٨ نيسان ١٩٦٠ — مظاهرة احتجاج طلبة جامعة اسطنبول

٢٩ نيسان ١٩٦٠ — اعلان الاحكام العرفية في اسطنبول

٥ آيار ١٩٦٠ — مظاهرة الطلاب في قزلاي

١٤ آيار ١٩٦٠ — مظاهرة طلابية معادية للحكومة في انقرة

٢٠ آيار ١٩٦٠ — مظاهرة للشبيبة معادية للحكومة في ازمير

٢١ آيار ١٩٦٠ — مظاهرة طلاب المعهد العسكري في انقرة

٢٢ آيار ١٩٦٠ — مظاهرة معادية للحكومة في انقرة

٢٦ ـ ٢٧ آيار ١٩٦٠ — الانقلاب الحكومي. اعتقال الشخصيات القيادية في الحزب الديموقراطي والحكومة

١٣ حزيران ١٩٦٠ — اقرار لجنة الوحدة الوطنية قانون الغاء وتغيير بعض مواد دستور ١٩٢٤

٢٠ حزيران ١٩٦٠ — حل المجلس التركي

٣٠ حزيران ١٩٦٠ — اذاعة قانون مؤقت حول حفظ النظام

٣٠ حزيران ١٩٦٠ — بيان رسمي اعتبرت فيه لجنة الوحدة الوطنية رئيس تركيا السابق جلال بايار مذنباً بخرق الدستور وقدمته الى المحاكمة

٣١ تموز ١٩٦٠ — وصول السفير التركي فوق العادة في الاتحاد السوفيتي ف. كروتورك الى موسكو

ايلول ١٩٦٠ — منع الحزب الديموقراطي

٤ أيلول ١٩٦٠ — تشكيل حكومة جمال كورسيل الثانية

١٤ تشرين الاول ١٩٦٠ـ ١٥ أيلول ١٩٦١ — محاكمة اعضاء حكومة بايار ـ مندرس

١٤ تشرين الثاني ١٩٦٠ — تأليف لجنة وحدة وطنية جديدة تتألف من ٢٣ عضواً برئاسة الجنرال جمال كورسيل

١٩ ـ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٠ — انعقاد المؤتمر الرابع لاتحاد نقابات العمال في

	تركيا في انقرة
٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٠	اقرار لجنة الوحدة الوطنية تغيير بعض مواد قانون المطبوعات
١٣ كانون الاول ١٩٦٠	اقرار لجنة الوحدة الوطنية قانون انشاء الجمعية التاسيسية ومنحها الوظائف التشريعية
٥ كانون الثاني ١٩٦١	تشكيل حكومة جمال گورسيل الثالثة(حكومة الجمعية التأسيسية)
٦ كانون الثاني ١٩٦١	افتتاح الجمعية التأسيسية
١٢ كانون الثاني ١٩٦١	اقرار لجنة الوحدة الوطنية لقانون انشاء صندوق تحويل استثمار رأس المال
شباط ١٩٦١	تأسيس حزب العمال التركي
١أذار ١٩٦١	قرار لجنة الوحدة الوطنية زيادة ضريبة الارض وضريبة المباني
٢٠ آيار ١٩٦١	اجتماع للشغيلة في اسكي شهر ضم ٢٠ ألف شخص يطالبون بالحريات الديموقراطية
٢٧ آيار ١٩٦١	اقرار الجمعية التأسيسية للدستور الجديد
٩ تموز ١٩٦١	اجراء الاستفتاء على الدستور
١٥ تشرين الاول ١٩٦١	انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير
١٠ تشرين الثاني ١٩٦١	تشكيل حكومة ائتلافية جديدة برئاسة عصمت اينونو
٣١ كانون الاول ١٩٦١	اجتماع للشغيلة في اسطنبول ضم ألافاً كثيرة يطالبون بمنح الحق في الاضراب وعقد الاتفاقات الجماعية
٩ كانون الثاني ١٩٦٢	التوقيع في انقرة على بروتوكول ملحق بمعاهدة التجارة والمدفوعات السوفيتية + التركية في

	٨ تشرين الثاني ١٩٣٧ ،تتضمن زيادة التبادل التجاري بين البلدين
٢٢ شباط ١٩٦٢	مظاهرات معادية للحكومة في انقرة. محاولة القيام بانقلاب عسكري
٣١ آيار ١٩٦٢	استقالة حكومة عصمت اينونو الائتلافية الاولى
٢٥ حزيران ١٩٦٢	تشكيل الحكومة الأئتلافية الثانية برئاسة عصمت اينونو
١٦ تشرين الاول ١٩٦٢	اقرار قانون العفو الجزئي عن اعضاء حكومة عدنان مندرس السابقين
٢١ تشرين الثاني ١٩٦٢	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير الخطة الخمسية الاولى للتطوير الاقتصادي(١٩٦٣ ـ ١٩٦٧)
٢٤ شباط ١٩٦٣	اقرار قانون العفو عن الاشخاص المحكومين بالسجن لارتكابهم جرائم"عادية" في مرحلة حكم الحزب الديموقراطي
١٨ أذار ١٩٦٣	التوقيع في موسكو على بروتوكول حول زيادة تبادل البضائع والنظر في تسمية البضائع التي يجري تبادلها بين الاتحاد السوفيتي وتركيا
٢٨ أذار ١٩٦٣	مظاهرات للشبيبة في انقرة ضد قانون العفو الجزئي عن اعضاء حكومة عدنان مندرس السابقين
٢٠ـ ٢١ آيار ١٩٦٣	محاولة جديدة للقيام بانقلاب عسكري
١٥ تموز ١٩٦٣	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير قانون النقابات والاضرابات والاتفاقات الجماعية والتسريح التعسفي
ايلول ١٩٦٣	دخول تركيا"السوق المشتركة"
١٧ تشرين الثاني ١٩٦٣	اجراء الانتخابات البلدية

٢٦ كانون الاول ١٩٦٣	تشكيل الحكومة الأئتلافية الثالثة برئاسة عصمت اينونو
١٧ نيسان ١٩٦٤	اقرار المجلس الوطني التركي الكبير لقانون استبدال نظام الاغلبية في انتخابات مجلس الشيوخ بنظام النسبة المئوية
٣٠ آيار ـ ١٤ حزيران ١٩٦٤	تواجد الوفد البرلماني التركي في الاتحاد السوفيتي
١٦ آيلول ١٩٦٤	الغاء معاهدة الاسكان والتجارة والملاحة الموفقة بين تركيا واليونان في ١٩٣٠
٣٠ تشرين الاول ـ ٦ تشرين الثاني ١٩٦٤	تواجد وزير خارجية تركيا ف. د. اركين في الاتحاد السوفيتي في زيارة رسمية
١٣ شباط ١٩٦٥	استقالة الحكومة الأئتلافية الثالثة
٢٠ شباط ١٩٦٥	تأليف الحكومة الأئتلافية الرابعة برئاسة سعاد خيري اورغبلو
١٧ ـ ٢٢ آيار ١٩٦٥	تواجد الوفد البرلماني السوفيتي برئاسة ن. ف. بدغورني في تركيا
١٧ ـ ٢٢ آيار ١٩٦٥	تواجد وزير خارجية الاتحاد السوفيتي آ. آ غروميكو في تركيا في زيارة رسمية
٩ ـ ١٣ آب ١٩٦٥	تواجد رئيس وزراء تركيا سعاد خيري اورغبلو في الاتحاد السوفيتي في زيارة رسمية
١٠ تشرين الاول ١٩٦٥	انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير التي شكلت نتيجتها حكومة من حزب واحد هو حزب العدالة برئاسة سليمان ديميرل
آذار ١٩٦٦	محادثات السكرتير العام للناتو بروزيو مع القادة الاتراك

١٦ آذار ١٩٦٦	احتفلت اوساط الرأي العام في الاتحاد السوفيتي وتركيا بالذكرى الخامسة والاربعين لمعاهدة الصداقة والاخوة السوفيتية ـ التركية
٢٨ آذار ١٩٦٦	انتخاب جودت صوناي رئيساً لجمهورية تركيا
١٣ كانون الاول ١٩٦٦	رفض حكومة تركيا طلب الولايات المتحدة الامريكية ارسال قوات الى فيتنام الجنوبية
٢٠ ـ ٢٧ كانون الاول ١٩٦٦	تواجد آ. ن. كوسيجين في تركيا في زيارة رسمية
٢٣ كانون الثاني ١٩٦٧	انتخب في انقرة الدورة السادسة لمجلس وزراء منظمة التعاون الاقليمي من أجل التطور التي فيها تركيا وايران وباكستان
٢٩ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٧	لقاء قادة ايران وتركيا وباكستان في رامسير(ايران) ناقش المشاركون في الاجتماع بشكل خاص الوضع في الشرق الادنى.
١٧ آب ١٩٦٧	على ساحل بحر ايجه وبحضور رئيس وزراء تركيا سليمان ديميريل جرى الاحتفال بوضع حجر الاساس لمعمل تكرير النفط الذي سيبنى بمساعدة الاتحاد السوفيتي
٢٩ آب ١٩٦٧	وقعت في انقرة بين ايرفلوت وشركة الطيران الوطنية التركية اتفاقية حول افتتاح خط جوي مباشر بين موسكو وانقرة
١٩ ـ ٢٩ آيلول ١٩٦٧	تواجد رئيس وزراء تركيا سليمان ديميريل في الاتحاد السوفيتي في زيارة رسمية.

منشورات مكتب الفكر والتوعية في الأتحاد الوطني الكردستاني لعام ـ ٢٠٠٧ ـ

ژ	ناوی بڵاوكراوه	ناوی نوسه‌ر	ساڵی ده‌رچوون
.٢١٠	عیراق، سه‌رده‌می ساغ بوونه‌وه	به‌كر صدیق	٢٠٠٧
.٢١١	تیرۆرو سه‌قامگیری سیاسی‌و چه‌ند لێكۆڵینه‌وه‌یه‌كه تر	به‌كر صدیق	٢٠٠٧
.٢١٢	كه‌ركوك بۆ مێژوو ده‌دوێت	سه‌رپه‌رشتیار/ مامۆستا جه‌عفه‌ر	٢٠٠٧
.٢١٣	ده‌ستورو ژن	و: كامیل محه‌مه‌د قه‌ره‌داخی	٢٠٠٧
.٢١٤	ژان ژاك رۆسۆ (چاپی سێیه‌م)	كاوه جه‌لال	٢٠٠٧
.٢١٥	مبدأ الفصل بين السلطات و وحدتها ..	القاضي/ لطيف مصطفى أمين	٢٠٠٧
.٢١٦	بنچینه‌كانی كورد	ن: مینۆرسكی و: نه‌جاتی عه‌بدوڵلا	٢٠٠٧
.٢١٧	له‌دیكتاتۆرییه‌وه بۆ دیموكراسی	كارزان محه‌مه‌د	٢٠٠٧
.٢١٨	كه‌ركوك له‌سه‌رده‌می ده‌وڵه‌تی عوسمانیدا	گۆران ئیبراهیم ساڵح	٢٠٠٧
.٢١٩	زمانه فه‌رمییه‌كان	طارق جامباز	
.٢٢٠	ئه‌نفال و دادگا	سالار مه‌حموود	٢٠٠٧
.٢٢١	گۆڤاری نۆڤین ژماره (١٠)		٢٠٠٧
.٢٢٢	الكرد	باسيلي نيكيتين ت: د. نوري طالباني	٢٠٠٧
.٢٢٣	هه‌ڵۆی سور	فاضل كريم احمد	٢٠٠٧
.٢٢٤	مام جه‌لال	فاضل كريم أحمد	٢٠٠٧
.٢٢٥	المدخل الى القانون الدولي الإنساني	جبار سعيد محي الدين	٢٠٠٧
.٢٢٦	الكُرد اليوم	ت: غسان نعسان	٢٠٠٧
.٢٢٧	سه‌رۆك وه‌زیرانی به‌ریتانیا	و: ئاوات عه‌بدوڵلا	٢٠٠٧
.٢٢٨	رێبازی لێكۆڵینه‌وه له‌زانستی سیاسیدا	ئیسماعیل شێخ موراد	٢٠٠٧
.٢٢٩	رێكخراوی نه‌ته‌وه یه‌كگرتووه‌كان	و: كامه‌ران عومه‌ر	٢٠٠٧
.٢٣٠	تیرۆر	هیمداد مجید علی	٢٠٠٧
.٢٣١	گه‌نجه كورده‌كان	فه‌رهاد پیرباڵ	٢٠٠٧
.٢٣٢	به‌عسیزم‌و كورد	سۆزان كه‌ریم مسته‌فا	٢٠٠٧
.٢٣٣	به‌رێوه‌بردنی كۆبونه‌وه‌كان	و: محه‌مه‌د فاتح	٢٠٠٧
.٢٣٤	شاری كه‌ركوك	پشكۆ حه‌مه تاهیر	٢٠٠٧
.٢٣٥	میر عه‌بدال خانی بدلیس	بوار نوره‌دین	٢٠٠٧
.٢٣٦	فه‌لسه‌فه. رۆشنگه‌ری. فێنده‌مێنتالیزم	ن: هاشم ساڵح و: شوان ئه‌حمه‌د	٢٠٠٧
.٢٣٧	عیراق، قه‌یرانی ئاسایش و ستراتیژی بنیاتنانه‌وه‌ی	فه‌رزه‌ند شێركۆ	٢٠٠٧
.٢٣٨	نۆڤین ژماره ـ ١١ ـ		٢٠٠٧

٢٣٩.	الحقوق السياسية للكرد في الدول التي تضم كردستان	ليلاف حمد امين عزيز	٢٠٠٧
٢٤٠.	مێژووی شۆڕشی روسیا	ن: لیۆن ترۆتسکی	٢٠٠٧
٢٤١.	دەروونناسی جەماوەری فاشیزم	و: هەژار جوانڕۆیی	٢٠٠٧
٢٤٢.	جاش و جینۆساید	ن: مەحمود سەنگاوی	٢٠٠٧
٢٤٣.	زارا ـ عەشقی شوان	محەمەدی قازی و: عەزیز گەردی	٢٠٠٧
٢٤٤.	پوختە باسێك دەربارەی سۆسیال دیموکراتی	زانا	٢٠٠٧

